Sociology



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين



العدد 21 ديسمبر 2021

V.R33616
ISSN 2568-6739

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

ديسمبر 2021

العـــدد الواحد وعشرون (21)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير

الدكتور بحري صابر

هيئة التحرير

أ.د برزان ميسر حامد الحميد، جامعة الموصل، العراق.

د. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

د. بن عطية ياسين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

د.عثمان بن عطية اسماعيل، جامعة ديالي، العراق

أ. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.

أ. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.

أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.

أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف02، الجزائر.

أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.

أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الإقتصادي، مصر.

الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستنان، العراق.
- أ.د بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- أ.د خليفة قرطي، جامعة البليدة 02، الجزائر
- د. سمية بوشنتوف، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د.ادم محمد حسن ابكر كبس، جامعة نيالا، السودان.
- د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- د.آسيا الواعر، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
- د.العيد وارم، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.حاكم موسى عبد خضير الحسناوي، جامعة بغداد، العراق
- د.حسان سرسوب، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.زهير عبد الحميد حسن النواجحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
- د.سامية ابراهيم احمد الجمل، جامعة مصراته، ليبيا.
- د.سعد عزيز، وزارة التعليم، قطر
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عتوتة صالح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.فوزية بلعجال، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.
- د.لعريبي نورية، جامعة الجزائر 02، الجزائر

- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.مدور ليلى، جامعة باتنة 01، الجزائر
- د.معن قاسم محمد الشياب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.مليكة حجاج، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
- د.ميلود الرحالي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، المغرب
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.
- د.طرشان حنان، جامعة باتنة 01، الجزائر.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر، كما أن المجلة غير ملزمة بالرد على المقالات التي لا تستوفي شروط النشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

في عددها الواحد وعشرون تصدر مجلة العلوم الإجتماعية بمقالات متنوعة من تخصصات مختلفة تصب كلها في قالب العلوم الإجتماعية لتضيف للرصيد العلمي والمعرفة ما يمكنه من تطوير وترقيتها بما يضمن تحقيق أهداف العلم في حد ذاته.

إننا بذلك نؤسس لخطوات بارزة في مجال النشر العلمي بحثا عن فضاء علمي موضوعي يمكن الباحثين من التعريف بنتائج أبحاثهم ومستجدات المعرفة الإنسانية في جل حقولها وهو ما نسعى لتحقيقه.

إن النشر العلمي الهادف لن يتوقف مادام هناك سواعد من الباحثين يريدون التميز والإبداع البحثي في ظل ما نعيشه من مشكلات مختلفة نحاول التعايش معها أو التعامل معها مستخدمين بذلك الفضاء العلمي كأحد الإستراتجيات الهامة في ذلك.

ولكي لا ننسى يستوجب الأمر هنا أن نوجه جزيل الشكر والعرفان وكامل التقدير والإحترام لكل من ساهم في صدور المجلة سواء باحثين، ناشرين، محكمين، محررين، وهم وحدهم الذين يصنعون الفارق في هذه المجلة وبإمتياز.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 21 ديسمبر 2021

فهرس المحتويات

صفحة

إجازات العمل في الفقه والقانون السوداني

د. علي حسين الجيلاني حسين،.....10.

في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في تونس: السياقات، الأسباب والآثار

أ.عادل العياري،.....30.

المشاريع الحضرية الكبرى كنموذج للتخطيط والتنمية الحضرية (حالة طنجة-المغرب)

د. طارق بولشيوخ،.....49.

من تحليل السياسات العمومية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي

أ.خديجة ابريجا،.....71.

متطلبات استخدام إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية: دراسة تحليلية تخطيطية.

د.أبو بكر سلطان محمد الخضر،.....88.

تاريخ قطاع الفضاء الخارجي بدولة الامارات العربية المتحدة والمعاهدات الدولية التى انضمت إليها "

د.فتحى فتحى جاد الله الحوشي،.....104.

العوامل المؤدية للطلاق والتطليق بالسودان (دراسة حالة ولاية نهر النيل)
د. إيمـــان محمود إبراهيـم عبده، أ. علياء صديق الطيب،.....131.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد (Covid-19)

د.فيصل محمد عبد الباري توتو،.....154.
التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينة جنين – فلسطين

د.حسين الريماوي، أ.اسراء نعيم حسن، أ.مهى خالد أبو ماريا،.....177.

بناء مقياس الاتجاهات التعصبية للمغاربة تجاه المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
أ.ميلود بخ بخ،.....202.

المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في الأسرة الليبية"دراسة ميدانية على عينة من الأسر في حي المدينة الرياضية بمدينة البيضاء "
د. رهام فرج إبراهيم،.....2020.

المتغيرات الاجتماعية للاختيار الزواجي و علاقتها بتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري
د. جازية غداوية،.....247.

مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية

أ.إسماعيل أيت باسو، د. جمال فزة، أ.شيماء بلخوى، أ.مصطفى الشيخ،.....262.

سياسات النقد الاجنبي وسعر الصرف بين التعويم والتنويم في ظل السياسات الاقتصادية دراسة حالة السودان خلال الفترة (2004 م – 2014)

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد،.....276.
المجتمع المدني في الجزائر: دراسة حالة "فعاليات المجتمع المدني"

د.نور الدين ميهوبي،.....304.
التحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية

د.محمود عبد المجيد عساف، د. علاء محمد الغمـاري،.....323.
الثّورة الرّقميّة والعمليّة التّعليميّة: المدرسة التّونسيّة نموذجا

د. علي موسى،.....349.
الاضطراب اللغوي النمائي وأثره في خطاب الطّفل: إشكاليّات التشخيص، العوارض و فرضيات التفسير

د. ليلى العبيدي،.....370.
تحكم المدن في اقتصاد ضواحيها: المظاهر والآثار، حالة جماعة العليين، عمالة المضيق-الفنيدق (المغرب)

أ.المداني بونيت،.....390.

تدبير الجفاف الهيدرولوجي بالمغرب من خلال نموذج الحوض المائي لإيناون

اليادار ي صديق، عبد الحميد جناتي إدريسي،.....413.
صورة اليهودي في ديوان "حجر وشجر" للشاعر خالد سعيد

د. فادي صقر عصيدة،.....435.

الإبستمولوجيا الوضعية عند أوجيست كونت
د. فاطمة المومني،.....450.

ترجمة مختصرة لكتاب علم النفس الاجتماعي: مقاربات تجريبية ونقدية

أ.حمزة الشافعي،.....468.

The effect of using reading comprehension strategy to acquire problem-solving skills in mathematics among tenth-grade students in Amman.

Amal Muhammad Abdullah Al-Bado, ...485.

La démocratie dans les pays arabo-musulmans selon Mohammed Abed Al-Jabri

Dr:FARIH REDOUANE,…… ……502.

إجازات العمل في الفقه والقانون السوداني

د. علي حسين الجيلاني حسين

كلية القانون، جامعة الجزيرة- السودان

ملخص: تتناول هذه الدراسة الإجازات في قانون العمل، وذلك من حيث تعريفها، وطبيعتها، أنواعها، والأحكام القانونية التي تحكمها، وسنصطحب في ذلك أراء الفقهاء وشرح القانون والقوانين الوضعية، لا سيما القانون السوداني، حتى نتمكن من عرض الموضوع بصورة موجزة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها الإجازات تعتبر وسيلة لتجديد نشاط العمال واستعادة قواهم المادية والمعنوية ومن ثم الإقبال على العمل تنمية الإنتاج لذا فهي تشكل فائدة للعامل وصاحب العمل والعمل على حد السواء. وضرورة وضع القواعد المتعلقة بالإجازات بصورة محكمة وملزمة ومتعلقة بالنظام العام، بحيث لا تبرأ ذمة صاحب العمل إلا بالوفاء بها، حتى لا يقوم أصحاب العمل بإستغلال ظروف العمال ووضعهم في العلاقة التعاقدية للعمل أو التحايل على هذه القواعد.

الكلمات المفتاحية: الإجازات، قانون العمل، كامل الأجر، العلاقة التعاقدية، العمل.

Work vacations in the jurisprudence and Sudanese Law

Dr . Ali Hussein Aljeilani Hussein

University of Gizeera- Fucalty of Law- Sudan

Abstract This study the researcher will cast light on their vacation in the labour's law, through it is definition, it nature, types and the its legalization rules, the views of the scholars and law makers and laws accompanying that, otherwise the Sudanese law, to catch the suitable and briefly tackling with the topic, the study reached many findings and recommendations, the important of which is: vacations is considered as a mean of renewing the labour's activity and recovering their normal and spirit forces, so as to come to work for production development , so it configured the benefit for the both parties altogether, it is necessary to set the pertinent vacation laws as duly and compulsory , for not the employer except to fulfill it , and not use the labours

circumstances and make them in the contracting relations of the job or to use cunning ways about these rules.

key words: vacations, labor's law, all wages, contracting relations, work.

مقدمة:

حاول أصحاب العمل في تاريخ الصراع التي مرت به علاقة العمل، الحصول على أكبر قدر ممكن من الجهد خلال أطول فترة زمنية، ولم يكن صاحب العمل يراعي في إقتضائه للعمل المتفق عليه كماً وكيفاً، سوى الاعتبارات الاقتصادية التي تخص مؤسسته، دون مراعاة الجوانب الاجتماعية للعامل، فظل الاعتقاد سائداً لمدة طويلة بأن الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف يقتضي من العامل بذل أكبر جهد في أطول مدة زمنية، وكان ذلك حساباً على راحة العامل، وظل المشرع ساكناً لا يتدخل لتنظيم أوقات العمل حتي منتصف القرن التاسع عشر، فكان على العامل أن يناضل من أجل تحقيق حق الراحة في ميدان العمل، إلا أن التطورات أدت إلى الإعتراف بالراحة للعامل، حيث بدأ ذلك جزئياً، وتسارع حتي خلص إلى التدخل من جانب المشرع بنصوص آمرة تنظم هذا الحق تحملاً منه لمسئوليته تجاه حماية العمال، وهذا ما كان معمولاً به في الأنظمة الإشتراكية، وحتى في الدول ذات الإتجاه الليبرالي أصبح المشرع فيها يتدخل لتنظيم هذا الحق بالقدر الذي يسمح به هذا النظام بالتدخل.

تورد التشريعات تنظيماً للإجازات التي يحق للعامل الحصول عليها، ولما كانت الإجازات التي بينتها التشريعات تعتبر حقاً للعامل، فإن صاحب العمل يلتزم بمنحه ما يقضي به القانون في هذا الصدد حتى ولو دون مطالبة بذلك من جانب العامل، بل وحتى لو تنازل العامل عن حقه في الإجازة، ذلك أن القواعد المتعلقة بالإجازات- في غالب التشريعات- تتعلق بالنظام العام، ولا يعني سكوت العامل عن المطالبة بإجازته سقوط حقه، ويظل الحق قائماً، كما أن للعامل أن يستفيد من الاتفاقيات والأنظمة الأكثر فائدة له.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الإجازات في الحوجة الملحة للعامل في قضاء بعض الأوقات التي يستريح فيها من عناء العمل المتواصل، بجانب الدواعي الإجتماعية التي تقتضي إشباعها من واجبات الإنسان تجاه أسرته ومجتمعه بصورة عامة، وقد أهتمت التشريعات بتنظيم أحكام الإجازات اهتماماً بالغاً، وحرصت على إثبات حق العامل في هذه الأوقات التي يقضيها العامل بدون عمل وفي ذات الوقت يستحق عنها أجر من صاحب العمل.

أهداف البحث:

يهدف البحث النظر والدراسة حول الإجازات في الفقه والقانون، بإعتبارها أصبحت من أهم الأحكام الراسخة في قانون العمل، ويتمتع بها العامل في كافة المواثيق الدولية والإتفاقيات الإقليمية والتشريعات الوطنية، وعن الدور الذي تلعبه هذه الإجازات في ترقية وتحسين أداء العامل وتجديد الطاقة الحيوية في نفسه الأمر الذي يعود بالفائدة إلى كلاً من العامل وصاحب العمل على حد السواء. بجانب معرفة أنواع هذه لإجازات والأحكام التي تحكمها وتنظمها وكيفية منحها.

منهج البحث:

أتبعت هذه الدراسة المنهج الإستقرائي التحليلي، حيث نقوم بعرض موضوع الدراسة وإستعراض الأدبيات التي صيغت في هذا المجال، ومن ثم تحليلها، وإيراد رأينا فيها، وإستخلاص بعض النتائج والتوصيات، والمقارنة كلما كانت هناك ضرورة، وعرض ما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم الإجازات في الفقه والقانون

المطلب الأول: ماهية الإجازات:

الإجازة في اللغة: جازَ الموضعِ وجؤوزاً وجوازاً ومَجَازاً وجازَ به وجاوزَهُ جِوازاً: سار فيه، وخلفه، واستجاز: طلب الإجازة أي الأذن(الفيروزآبادي، 2005، ص507)، والإجازة في الشعر في قول الخليل: أن تكون القافية طاء والأخرى دالاً ونحو ذلك (إبن منظور، ص330)، وقد وردت مشتقات الفعل (جاز) بعدة معاني ولكن أقربها إلى المصطلح الحالي هو طلب الأذن.

أما الإجازة في الإصطلاح فنجد أن كثير من شراح القانون لم يتطرقوا إلى تعريفها إصطلاحاً بحيث أنهم يدلفون في مؤلفاتهم للحديث عن أحكامها وأنواعها، فعرفها البعض: (حيث عرفها بعض الفقهاء على أنها ترك العامل أو الموظف العمل مؤقتا دون أن تنتهي علاقة العمل)(فؤاد، 2007، ص8).

وعرفها البعض علي أنها: فترة لازمة لإنقطاع عن العمل لتوفير الراحة وتجديد النشاط(زهران، 2008، ص473)، بينما عرفها آخرون بأنها: (فترة للإنقطاع عن العمل بحثاً عن الراحة والاستجمام لأيام عدة مستمرة)(عبد الرحمن وآخر، 1987، ص223).

وهذا ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (24) والتي جاء فيها: (لكل شخص الحق في عطلات دورية بأجر).

ونفس الشيء بالنسبة لمنظمة العمل الدولية التي أقرت هذا الحق عن طريق الإتفاقية الدولية رقم (132) المتعلقة بالعطل السنوية المدفوعة الأجر).

ونرى بأنه يمكن تعريفها بـ: (الأوقات التي يقضيها العامل بدون عمل ويأخذ عليها أجر). كما يمكن أن نعرفها بأنها: (حق قانوني يمتلكه العامل لقضاء أيام معينة يحددها القانون بشروط محددة دون أن يعمل لصالح صاحب العمل، على أن يتقاضي أجر عن هذه الأيام).

ومن هذه التعريفات يتضح أنها أن الإجازة[1] تقوم على عدة عناصر، وهي أنها حق قانوني منشأه القانون وليس منحة أو هبة من جانب صاحب العمل أو نتيجة إتفاق بين الطرفين في عقد العمل.

كما أنها تختلف بإختلاف أنواعها، فمنها ما يقرر بمرور مدة معينة كالإجازة السنوية أو الإجازة الإسبوعية، أو ما يقرر لظروف إجتماعية أو دينية أو صحية خاصة بالعامل كالإجازة المرضية وإجازة الأعياد، ومنها ما يقرر لظروف خاصة ببعض الفئات العاملة كإجازة الوضع والأمومة والعدة بالنسبة للنساء الحوامل والمرضعات.

بالإضافة إلى عنصر بالغ الأهمية وهو أن هذه الأيام تكون مدفوعة الأجر من جانب صاحب العمل، ولا يجوز له أن يمتنع عن دفع الأجر بحجة ان العامل لم يعمل في فترة إجازته.

التشريعات لم تتعرض إلى تعرف الإجازة، بينما وصف قانون العمل لسنة 1997م الإجازة السنوية في المادة (44) بأنها (تعتبر حقاً للعامل).

بهذا التعريف للإجازة السنوية من جانب المشرع السوداني فأننا نستنتج بأنه قد أعطي الإجازة وصفاً قانونياً بأنها حق من الحقوق المقررة قانوناً، هذا بجانب ما تمتاز به الإجازة من خصائص أخري.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للإجازات:

الأصل أن يكون أجر الأجير بمقدار ما قدم من عمل، بيد أن هذا الأصل لا يمنع من وجود حالات معينة توجب إستمرار الإلتزام بدفع الأجرة بالرغم من توقف عن تقديم عمله، هذا الأمر هو ما يعرف بالإجازات، وهذه اجازات متنوعة " إجازات سنوية- أسبوعية- أعياد- إجازات مرضية " وقد سبق تناولها في الرعاية الطبية للعامل.

[1] تذهب بعض التشريعات إلى استخدام مصطلح (العطلة) بدلاً عن مصطلح (الإجازة)، كما أن بعض التشريعات تستخدم مصطلح (الراحة)، ولكن برأينا أنها مصطلحات متشابهة وتعبر عن معنى واحد. فالراحة من الناحية اللغوية تعتبر مصدر لفعل أراح واستراح، نقول أراح الرجل واستراح إذا رجعت إليه نفسه بعد الإعياء والتعب، وبالتالي فإن الراحة والتعب معنيان متعاكسان، فالراحة في هذا الصدد تفيد السكون والخلود. أما العطلة من الناحية اللغوية تعتبر الاسم المشتق من فعل تعطيل، بمعنى إذا بقي العامل بلا عمل. وبرأينا أن المصطلح الأنسب هو (الإجازة) لأنها تعني الانقطاع المرخص به عن العمل، بعكس المصطلحين الآخرين والي يمكن أن تدل على الانقطاع غير المرخص به قانوناً.

إذا إتفق العاقدان على تعيين وقت إبتداء العمل والفراغ منه فإن الدوام يجري حسب الإتفاق، أما إذا لم تعين فترة العمل، فعلى العامل أن يعمل من طلوع الشمس حتي العصر أو الغروب وفق العرف المتبع .

وإن الحق في الإجازة القانونية يستمد شرعيته من خلال المصادر التي أقرت هذا الحق، وتتمثل في المصادر المكتوبة والمصادر غير المكتوبة، وتكمن هذه المصادر في الدساتير والإتفاقيات الدولية[2] والتشريعات الداخلية للدول إلى جانب الإتفاقيات الجماعية والأنظمة الداخلية.

إهتم المشرع بالإجازات المختلفة بالنسبة للعامل ولعل اهتمام المشرع مرده ما يحمل ذلك من آثار جسمانية وعضلية وذهنية ونفسية، فضلاً عن الآثار الإجتماعية فالإجازات تجعل العامل أكثر استقراراً نفسياً، وأعلى صفاءاً ذهنياً، وأبلغ اتزاناً عقلياً، وأصح جسمانياً وعضلياً إلى جانب تعاونه الإجتماعي، ولا ريب أن ذلك كله يؤثر بالضرورة تأثيراً إيجابياً على أنتاجيته، وما تحققه من إفادة لصاحب العمل والمجتمع على السواء (دفع الله، 2003، ص130).

وهناك أسباباً إجتماعية وإقتصادية تمنع من تشغيل العامل طوال هذا الوقت، حيث لا يبقي له وقت لراحة جسمه وقضاء حوائج عائلته والترويح عن نفسه. فمن الأسباب الإجتماعية أن العمل إنسان محدود الطاقة والقوة، وأن تشغيله مدة طويلة في اليوم يوهن عزيمته، ويضعف جسمه، ويسبب له الملل واليأس، ولما كان الحفاظ على سلامة جسم الإنسان وعقله من مقاصد الشريعة الإسلامية كان لزاماً على الحاكم ان يحدد الدوام اليومي لتشغيل العامل، دون ان يستنفذ هذا الوقت وحيويته، ويفسح المجال أيضاً في توفير عمل للعاطلين. أما الأسباب الإقتصادية، فمن الملاحظ أن كمية العمل التي يقدمها العامل لا تتناسب بصورة ثابتة ومضطردة مع فترة الجهد المبذول، لأن التعب الذي يتسرب الى العامل بعد العمل بضع ساعات يؤدي الى ضعف في نشاطه، ونقص في مردوده، وهذا أمر ثابت تؤيده التجارب والبراهين، فمن الأفضل، ودون إنقاص أجر العامل، تقليص ساعات العمل اليومي الى الحد الذي يظل فيه العامل متمتعاً براحة جسدية ونفسية، ويبقي مردوده كافياً، حيث يتحقق للعامل ورب العمل على السواء المنفعة الكاملة والنتيجة المرجوة (العسال، 2012، ص97).

يفضل أن يكون الدوام اليومي على مرحتلين، يفصل بينهما وقت للراحة، كما يقتضي المنطق والعدل أن يسمح للعامل بإجازة إسبوعية أو سنوية يخلد فيها لراحة نفسه وتجديد نشاطه.

وتحقيق الحكمة من إعطاء العامل إجازة سنوية يستوجب أن يدفع له مقابل يعينه على مواجهة أعباء المعيشة أثناء هذه الفترة، حيث أن حرمانه من هذا المقابل يدفعه إلى العمل أثناء فترة إجازته للحصول على مورد لرزقه، لذلك جاء النص على أن تكون الإجازة السنوية بأجر كامل، ويتضح من النص أن التكييف القانون للمقابل المالي الذي يحصل عليه العامل أثناء الإجازة السنوية هو أنه أجر وإن كان العامل لا يؤدي عملاً يستحق عنه إجراً أثناء إجازته السنوية، ولكن ما يتلقاه عن فترة الإجازة يمثل جزءاً من الأجل مؤجل الدفع الى وقت الإجازة السنوية، وذلك

[2] منها الإتفاقية الدولية رقم (14) الخاصة بالراحة الأسبوعية لسنة 1921م. والإتفاقية الدولية رقم (52) الخاصة بالعطلة السنوية لسنة 1936م، والإتفاقية الدولية رقم (103) الخاصة بحماية الأمومة لسنة 1952م، والإتفاقية الدولية رقم (17) المتضمنة التعويض عن حوادث العمل لسنة 1925م، واتفاقية الدولية رقم (18) المتعلقة بالأمراض المهنية لسنة 1925م.

مقابل عمل سابق، ويترتب على هذا التكييف أن تشمل المقابل المالي المدفوع عن فترة الإجازة السنوية نفس الحماية القانونية المقررة للأجور(دفع الله، 2003، ص132).

المبحث الثاني: أنواع الإجازات وأحكامها

المطلب الأول: الإجازات العامة:

نتعرض في الإجازات العامة إلى عدة أجازات وهي الإجازة السنوية، والإجازة الأسبوعية، والإجازة العارضة، وإجازة الأعياد.

1/ الإجازة السنوية

الإجازة السنوية هي الإجازة التي تعطى للعامل بصفة دورية كل سنة من سنوات الخدمة (نايل، 2008، ص296)، وهي عبارة عن أيام معدودات في كل عام يلتزم صاحب الـعمل بمنحها للعامل، ويكون لهذا الأخير الإنقطاع فيها عن العمل مع حفظ حقه في الأجر (دياب، 2006، ص312).

ويقصد بسنوية الإجازة أنها تعطى للعامل كل عام ميلادي، وبالتالي تختلف من عامل لآخر حسب تاريخ إلتحاق كل منهم بالعمل، وعلى صاحب العمل أن يمنحها لعماله، فإذا أمتنع عن إعطائها يكون مخلاً بإلتزام جوهري يفرضه عليه القانون ويلتزم بتعويض العامل عن ذلك، والغرض من تقرير الإجازة السنوية إستعادة العمال نشاطهم وقواهم المادية والمعنوية، ومن ثم الإقبال على العمل وتنمية الإنتاج (سباق، 2009، ص299).

إن الإجازة السنوية هي حيوية وضرورية للعامل لإراحته من عمل متواصل طول العام وتجديد نشاطه، ومن حق العمال الذين يسرى عليهم قانون العمل الحصول على الإجازة السنوية المدفوعة الأجر ويلتزم صاحب العمل بإعطائها للعامل شرط أن يكون هذا العامل قد أمضي في خدمة صاحب العمل مدة معينة تختلف من بلد إلى آخر، ولا يجوز للعامل المطالبة بها قبل مرور المدة المحددة.

كل عامل في حاجة الي وقت يستريح فيه من عناء العمل، والراحة السنوية بالغة الأهمية، حيث أن الراحة الأسبوعية راحة وقتية لا تكفي للقضاء على متاعب العام (بدوي، 1963، ص73)، ولذلك فالعامل في حاجة الي راحة تمتد الي بضعة أيام متتالية، والراحة السنوية، فضلاً عن أنها تجدد نشاط العامل، إلا أنها تمكن عمال المدن المنتمين الي الريف من السفر لزيارة أهلهم، كما أنها تقضي على الملل والسأم الذي يصيب العاملين من تكرار العمل اليومي (علي وآخر، 1962، ص250)، كما أن عدم حرمان العامل من الأجر- أثناء الإجازة – لمن الأمور البالغة الأهمية حتى لا يحجم العاملون عن طلب هذه الإجازات من أجل المحافظة على رزقهم الذي يعيشون منه .

كما تكمن الحكمة من إعطاء العامل إجازة سنوية هي المحافظة على صحته بإعطائه فسحة من الوقت يتمكن معها من تغيير جو العمل والخلود الى الراحة (العطار، 2007، ص161)، والبحث

عن أماكن الهواء الطلق بعيداً عن أماكن العمل في ظل التكدس السكاني وتلوث البيئة والضوضاء (الأهواني، 1991، ص521).

ولا شك أن منح العامل إجازات مدفوعة الأجر أمر يرتبط بشغله للوظيفة، وبأدائه للعمل بصورة فعلية خلال فترة زمنية معينة، فقيام العامل بأداء عمل متتابع خلال فترة زمنية ينشئ له حقاً في إجازة مدفوعة الأجر، فالإجازة ترتبط بالوظيفة والعمل وبالإنتماء للمنشأة أكثر من إرتباطها بعقد العمل، وعلى ذلك فإذا لم يحصل العامل عليها ثبت له الحق في مقابلها (دياب، 2010، ص163).

ولقد أثار "لفظ الأجر المضاعف" لبساً في الفهم عند التطبيق، حيث فهم الأجر المضاعف بمعني أن يصرف للعامل أجره الأساسي الذي يستحقه في يوم العطلة مضافاً إليه أجراً مضاعفاً عن العمل يوم العطلة أي جملة ما يحصل عليه من العمل يوم العطلة يساوي أجر ثلاثة أيام، ولكن الأجر المضاعف الذي يقصده المشرع هو أن يمنح العامل أجره الأساسي في يوم العطلة بالإضافة إلى أجر آخر مساوٍ له عن العمل في يوم العطلة، أي أن جملة ما يستحقه عن العمل في يوم العطلة يساوي أجر يومين فقط، بدليل أن المشرع حينما أراد التعويض عن هذه العطلات بطريقة أخري غير الأجر نص على ان يمنح يوماً عوضاً عنها، ولو كان المشرع يقصد الضعف لنص على أن يعوض يومين عوضاً عن هذا اليوم (عبد المجيد، د.ت، ص15).

ورغم أن للعامل حق التمتع بهذه الإجازة في أي وقت يشاء من السنة دفعة واحدة أو بالتجزئة عند إستحقاقها، فإنه إذا لم يتمتع بها دفعة واحدة، فلا يجوز أن يقل الجزء منها عن يومين في أي بشرط أن يخبر صاحب العمل برغبته قبل التمتع بالإجازة بفترة معقولة (الداووي، 2010، ص126).

ولصاحب العمل حرية تنظيم إعطاء الإجازة السنوية في مؤسسته مع مراعاة مقتضيات ظروف العمل، والأصل هو حصول العامل على إجازته السنوية دفعة واحدة دون تجزئة وفي نفس السنة المستحقة عنها، إلا أن بعض التشريعات تخول للعامل الحق في طلب تأجيل الإجازة السنوية. وتبقى الإجازات المتراكمة ديناً على المنشأة ويجب عليها أداؤها بكاملها عند إنتهاء العمل، قد تتداخل بعض الإجازات في الإجازة السنوية إلا أن معظم التشريعات تعتبر الإجازة السنوية مستقلة بذاتها وبطبيعتها عن باقي الإجازات . لقد أقرت إتفاقية حقوق الإنسان الإجازة السنوية للأجير بموجب مادتها السابعة، وأيضاً المادة (352) من إتفاقية منظمة العمل الدولية.

في القانون السوداني تنص المادة (44) من قانون العمل لسنة (1997م) " الإجازات السنوية "، والتي جاء فيها:

1/ تعتبر الإجازة السنوية حق للعامل وتستحق وفقاً لأحكام البند (2) بعد انقضاء سنة في الخدمة المستمرة مع صاحب العمل وعن كل سنة تالية على أن تكون بأجر كامل يحدد ميعاده خلال السنة حسب مقتضيات العمل وتدخل ضمنها أيام العطلات والمناسبات الرسمية إذا تخللتها.

2/ تحسب الإجازة السنوية على الوجه الآتي :

أ/ إذا قضى العامل سنة إلي ثلاث سنوات في الخدمة المستمرة يستحق إجازة سنوية مقدارها عشرون يوماً.

ب/ إذا قضى العامل ثماني سنوات وأقل من خمس عشرة سنة في الخدمة المستمرة يستحق إجازة سنوية مقدارها خمسة وعشرون يوماً.

ج/ إذا قضى العامل خمس عشرة سنة وأكثر في الخدمة المستمرة يستحق إجازة سنوية مقدارها ثلاثون يوماً.

3/ مع مراعاة أحكام البندين (1) و(2) يكون العامل في حالة انتهاء عقد عمله لأي سبب أو في حالة استقالته مستحقاً الأجر عن أيام الإجازة السنوية كلها أو الجزء النسبي للفترة التي قضاها ولم يحصل على أجازته عنها.

4/ يجوز للعامل باتفاق مع صاحب العمل أن يؤجل إجازته السنوية لمدة سنة أو أن يجزئها بين السنة التي استحقت فيها والسنة التالية ولا يجوز تأجيل الإجازة كلها أو بعضها لأكثر من سنة واحدة ويكون العامل مستحقاً في السنة التالية أجازته السنوية بالإضافة الي الإجازة المؤجلة".

الإجازة السنوية حق للعامل بعد عمل متواصل طوال السنة، وتنطوى حكمة تقريرها في ضرورة إتاحة الفرصة للعامل في التمتع بمدة راحة طويلة نسبياً لغرض الإستجمام وتجديد النشاط وإستعادة لياقته البدنية وحيويته الذهنية والنفسية، ويلتزم صاحب العمل بأجر العامل كاملاً عن الإجازة السنوية، ويتولى صاحب العمل تحديد موعد الإجازة السنوية حسب مقتضيات العمل، وإن كان التشريع في أغلب الأحوال قد ترك ذلك لسلطة صاحب العمل بما له من حق الإدارة والإشراف فغالباً ما يتم تنظيم موعد بدء وإنتهاء الإجازة مع الأخذ في الإعتبار ظروف العامل صاحب الحق في الإجازة (خلف الله، 2010، ص196).
نرى أن قانون العمل على نص على حق العامل في الإجازة السنوية، والغرض من ذلك هو إستعادة العامل لنشاطه وحيويته، الأمر الذي ينعكس على قدرته في أداء العمل، وتحقيق الحكمة من الإجازة السنوية يستلزم أن تكون مدتها طويلة نسبياً، ولذلك جعل المشرع مدة الإجازة عشرين يوماً بأجر كامل لمن في الخدمة المستمرة سنة الى ثلاثة سنوات، وتزداد الى خمسة وعشرين يوماً متي أمضى العامل ثماني سنوات وأقل من خمسة عشرة سنة في الخدمة المستمرة، كما تكون الإجازة لمدة ثلاثين يوماً متي جاوز العامل خمس عشرة سنة في الخدمة المستمرة، ويستلزم المشرع لمنح الإجازة السنوية وفقاً لنص المادة المذكورة أن تكون الخدمة مستمرة، فإذا إنقطعت مدة خدمة العامل لدى صاحب العمل، بإنتهاء العقد فإن عودة العامل بعد ذلك الى الخدمة تنفي عن خدمته عنصر الإستمرار .

وقد جاء في حيثيات أحدى أحكام المحكمة العليا عن موضوع الإجازة السنوية أو مقابلها النقدي ما يلي: " إن تحديد موعد الإجازة السنوية ومدتها هي من صميم سلطة صاحب العمل، وعليه أن يعطيها كاملة للعمال، فإن لم يستطيع بسبب ظروف العمل فلا بد أن يعوض العامل عنها بمقابل نقدي، والإجازة السنوية من النظام العام، فلا يجوز الإتفاق على التنازل عنها أو إنقاصها، ولذا يتعين أن يحصل العامل على إجازته السنوية وفقاً للمدة المقررة بموجب القانون، وصاحب العمل

ملزم بتنظيم الإجازات، وعليه إجبار العامل على الإجازة حتي ولو لم يطلبها العامل، وإذا تراخي صاحب العمل في منح العامل إجازته السنوية يستحق العامل مقابل نقدي وفق رصيد إجازته السنوية، ولا يسقط حق العامل في المقابل النقدي لرصيد الإجازات المستحقة بحجة أن صاحب العمل لم يكلفه بعمل، وحتى على إفتراض أن العامل تراخي في طلب إجازته السنوية لا يسقط حقه في المقابل النقدي لرصيد إجازته" (عثمان، 2012، ص188).

كما قضت إحدى السوابق القضائية بالمبدأ الآتي : " بمجرد أن يمضي العامل ثمانية عشر شهراً في الخدمة المتصلة ينشأ له الحق في إجازة سنوية مدفوعة الأجر، أي أنه لا يستحق إجازة إلا بعد مضي سنة كاملة بعد إنتهاء الثمانية عشراً شهراً المذكورة" (مجلة الأحكام القضائية، 1977، ص386).

وقد قضت أحدي السوابق القضائية بالمبدأ الآتي: " عند إنتهاء علاقة العمل قبل إستنفاذ رصيد الإجازة السنوية يستحق العامل لأجر مقابل لهذا الرصيد، فحقوق العامل لا تسقط بالتقادم" (مجلة الأحكام القضائية، 2011، ص185).

في الفقه الإسلامي فأن فكرة منح العامل إجازة سنوية والإستجمام ليستعيد نشاطه وقوته فكرة حديثة، ونحن إذا أردنا أن نتعرف على رأي الفقه الإسلامي ففي حدود إطلاعي لم أجد أحداً منهم قد تعرض لهذه الناحية سوي أبن عابدين من فقهاء الحناف المتأخرين، فقد ذهب إلي أن العامل له الحق في إجازة سنوية إذا كان هناك عرف ظاهر وعام، وتكون أيامها داخلة في العقد بحكم العرف الذي جري عليه أهل صناعة من الصناعات، وقد كانت العادة في أيامه بأن القاضي أو المدرس يستحق الأجر عن أيام العطلة السنوية كعطلة شهر رمضان ولو لم يعمل . وأنتهي إلى أن الإجازة إنما لإستعادة القوة والنشاط، وان منح العامل إجازة سنوية لها فائدة للعامل وصاحب العمل، فإن العامل يكسب في هذه الأيام القوة من جراء الراحة من عناء العمل المتواصل . وبالنسبة لصاحب العمل تكون الإجازة سبباً في زيادة الإنتاج نتيجة لعثور العامل بمدي تضحية صاحب العمل في سبيل الحفاظ على صحته وقوته يكون بالتالي دافعاً للعمل والإنتاج. أما مدة الإجازة فعندما منح الفقه الإسلامي العامل إجازة سنوية بنوا ذلك على العرف، وكذلك الشأن بالنسبة لمدة الإجازة وقد كان العرف في زمانهم يقضي بأن ينال القاضي والمدرس إجازة مأجورة مدتها شهر واحد في السنة (إبن عابدين، 1326هـ، ص391).

وكيفية منح الإجازة، كانت الإجازة حسب الأعراف التي كانت سائدة أيام إبن عابدين أن ينال القضاة والمدرسون إجازة في شهر رمضان المبارك كل عام في دفعة واحدة وإعتبار ذلك عطلة عامة. ولكن إذا أخذنا بهذا المبدأ في الوقت الحاضر قد يسبب ضرراً عاماً لبعض المصالح التي تحتاج عمل مستمر . لذلك يجب ترك تعيين أوقات الإجازات لأصحاب الأعمال ومع ما يتناسب مع مصلحة العمل فإذا رأي رب العمل أن المصلحة تقتضي لديه أن يوزع الإجازة لسنوية بين عماله بالتناوب فلا مانع شرعاً من ذلك ولا سيما وأن الشارع قد أعتبر المصالح التي لم يرد إعتبار لها أنها إلغاء، وإذا رأي أن يمنح عماله الإجازة دفعة واحدة فله الحق في ذلك.

2/ الإجازة الأسبوعية

الإجازة الأسبوعية لازمة لتجديد نشاط العامل واسترداد ما فقده من قوة خلال أسبوع، فضلاً عن فوائدها من الناحية الإجتماعية إذ تمكنه من الإجتماع بعائلته، وزيارة أهله وأصدقائه، والاستمتاع بمباهج الحياة، ولذا فقد منحت عظم التشريعات إلى منح العامل عطلة لمدة يوم أسبوعياً، فيستريح العامل في تشريعات الدول العربية يوم الجمعة من كل أسبوع. ويطالب العمال بتوحيد يوم الراحة في جميع المحال حتى يستطيع العامل أن يجتمع في يوم راحته بأفراد أسرته وأصدقائه من العمال الذين يشتغلون في محال أخرى (مراد، 1965، ص512).

ويوم الجمعة له بعد ديني، لذلك معظم البلدان الإسلامية تجعل يوم الجمعة كراحة أسبوعية، كي يتفرغ العامل لأداء شعائره الدينية والمتمثلة في صلاة الجمعة، نظرا للميزة التي يتميز بها هذا اليوم عند المسلمين إن هذا التحديد للراحة الأسبوعية بيوم الجمعة، لم يسلم من بعض الانتقادات على أساس أن التوقف عن العمل في هذا اليوم يضر بالاقتصاد الوطني، خاصة في التعاملات الخارجية. لكن بالرجوع إلى التشريعات البلدان الإسلامية، نرى أنها حددت الراحة الأسبوعية بيوم الجمعة بالرغم أن لها تعاملات واسعة مع الغرب، ولم يحصل أي إشكال لها في ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد أن نفرق بين الراحة الأسبوعية التي تتبناها الدولة، وبين الراحة التي يستحقها العامل فهي تخضع لظروف المؤسسة، فيمكن للعامل أن يعمل في هذا اليوم إذا استدعت الضرورة الإقتصادية لذلك، لأن العمل يوم الجمعة من الناحية الشرعية غير منهي عنه، وإنما النهي محصور في وقت صلاة الجمعة (فؤاد، 2007، ص34).

وقد نص قانون العمل لسنة 1997م في المادة (3/46): (يستحق العامل في أيام العطلات والمناسبات الرسمية إجازة بأجر كامل بعد مرور ثلاثة أشهر في الخدمة).

وتعتبر العطلة الأسبوعية من ضمن العطلات الرسمية في البلاد، والعطلات الرسمية لم ترد بمسمياتها في أحكام قانون العمل، إنما ورد في تشريعات أخرى، وأسند أمر تحديدها إلى الى الجهات الرسمية في الدولة.

في الفقه الإسلامي ورد أنه إذا إعتاد العمال العطلة في يوم معين من أيام الأسبوع فإن ذلك يجوز، ويكون مأجوراً حيث أن رب العمل عندما تعاقد مع العامل مدة من الزمن تزيد على الأسبوع، فهو يعلم مقدماً أنه سيعطل يوم الجمعة أن كان مسلماً، ويوم السبت أن كان يهودياً، ويوم الأحد إن كان نصرينياً، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً (افطيس، 29/5 – إبن عابدين، 3،392).

إن الإجازة المأجورة تتعارض مع ما ذهب إليه الإسلام من أن الأجر يدفع لقاء العمل وحسب مقداره، ولا عمل أثناء الإجازة حتى يدفع عوضه، لكن إجتهادات الفقهاء المعاصرين أكدت أنه إذا كان العمل مياومة فلا إجازة مأجورة للعامل، وإذا كان الأجر أسبوعياً قدر الأسبوع بستة أيام وإحتساب اليوم السابع عطلة مأجورة، وإذا كان الأجر شهرياً عمل العامل من كل أسبوع ستة أيام فقط لإحتساب اليوم الأخير إجازة، أما إذا كان العقد سنوياً حُق للعامل بإجازة سنوية لفترة محددة، خاصة إذا كان العمل في المعامل حيث العمل الترتيب الذي يبعث على الملل والسآمة، وعلى رب

العمل تعويض ذلك بإجازة مأجورة تمنح للعامل على فترات متقطعة أو مجتمعة إلى عمله، وهو أكثر همة وأوفر نشاطاً (شفقة، 1967، ص99).

3/ الإجازة العارضة

يحدث أحياناً أن يتعرض العامل لظرف طارئ يعوقه عن الذهاب الي العمل، والقاعدة أنه ليس للعامل الحق في الأجر عن أيام إنقطاعه عن العمل مهما يكن الباعث(بدوى، 1962، ص76).

المقصود بالإجازة كما يتضح من أسمها هي التي تعطى للعامل لأسباب طارئة تتطلب من العامل التغيب عن عمله دون أن يستطيع إخطار صاحب العمل مقدماً، فإستحقاق هذه الإجازة إذن لا يتوقف على رضا صاحب العمل سواء تمثل هذا الرضا في إذن سابق أو الموافقة اللاحقة (زكي، 1983، ص906).

ويرى البعض أن الإجازة العارضة هي التي يحصل عليها العامل لمواجهة ظرف طارئ غير متوقع مثل وفاة قريب، حيث يجوز أن ينقطع عن العمل لسبب عارض، وتحتسب الإجازة العارضة من الإجازة السنوية، ومن ثم لا تثور صعوبة بسبب التداخل أو الضم (منصور، 2011، ص354).

الفرق بين الإجازة العارضة والإجازة السنوية أن الإجازة العارضة تكون لسبب طارئ خاص بالعمل، ويجوز للعامل أن ينقطع بسببه عن العمل دون حاجة إلى الحصول على موافقة سابقة، أما الإجازة السنوية فتحتاج إلى موافقة سابقة من صاحب العمل أو ينوب عنه لقيام العامل بها(يحي، 1991، ص281).

لم يورد قانون العمل السوداني لسنة 1997م ذكراً للإجازة العارضة في نصوصه، ولكنه تحدث في المادة (25) عن إجازة الطريق، والتي تمنح للعامل للذهاب من مكان عمله إلى موطنه الأصلي، ذهاباً وإياباً، وتحتسب مسافة الطريق بحسب الوسيلة التي يستغلها العامل في سفره.

4/ إجازة الأعياد.

لكل عامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد[3]- والتي تحدد مواعيدها في الغالب بقرار وزاري- كما يتصل الحق في إجازة الأعياد بالنظام العام، لذا ينبغي منحها للعامل في هذه الأيام دون غيرها حتي يتمكن من المشاركة في تلك المناسبات الدينية والوطنية (منصور، 2011، ص359).

تحتفل كثير من الأمم والشعوب بأيام معينة تخلد فيها ذكرى مناسبة وطنية أو دينية، وتعتبرها أعياداً يعطل فيها العمل، وتحدد التشريعات أيام الإجازات الرسمية وعددها، وتترك في أغلب الأحيان للتشريع اللائحي والقرارات التنفيذية التي تصدرها السلطة المختصة. وقد لا يقتصر منح الإجازة أو تعطيل العمل على المناسبات الوطنية أو الدينية بالمفهوم أو المعني الحرفي، وإنما تقتضي بعض الظروف ذلك، مثل تعطيل العمل لإجراء الإنتخابات أو التعداد السكاني، أو في

[3] يحتفل المسلمون بعيدي الفطر والأضحي، بالإضافة إلى بعض لأعياد مثل (أول السنة الهجرية – ويوم عاشوراء – والمولد النبوي الشريف)، بينما هناك بعض الأعياد الوطنية مثل (عيد الاستقلال- وأعياد الثورة وغيرها)، كما أن غير المسلمون لهم أعياد دينية تخص دياناتهم، ويتدخل المشرع إلى تقرير إجازة عن العمل في تلك الاعياد. تقتصر سلطة مجلس الوزراء في تحديد الموافق لهذه الأعياد، وليس في تقرير الحق فيها.

حالات الضرورة لإعتبارات تتعلق بالأمن أو درء الكوارث أو الأوبئة، مما يدخل أمر تقديره في صلاحيات السلطة التنفيذية في الدولة، وحينئذٍ يلزم صاحب العمل بدفع أجر العامل عن أيام تلك العطلات مهما كان عددها (خلف الله، 2010، ص196).

وقد نص قانون العمل لسنة 1997م في المادة (3/46): (يستحق العامل في أيام العطلات والمناسبات الرسمية إجازة بأجر كامل بعد مرور ثلاثة أشهر في الخدمة).

ذهب فقهاء الشريعة الإسلامية الي أن المسلمين إذا اعتادوا الإحتفال بمناسبات دينية غير عيدي الفطر وعيد الأضحي مثال المولد النبوي الشريف ويوم عاشوراء فلا مانع شرعا من ذلك، والعامل في هذه الأيام مأجور عليها وإن لم يعمل لدلالة العرف على ذلك، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً(افطيس، 29/5 – إبن عابدين، 393/3). وينسحب الحكم كذلك على الأعياد الوطنية .كما أن بعض فقهاء المالكية حددوا عطلة العيدين على العرف في الفطر ثلاثة أيام وكذا في عيد الأضحى ولا بأس بخمسة أيام في كل منهما (الرهوني، 1306هـ/ ص18/7).

المطلب الثاني: الإجازات الخاصة[4].

ونتناول في الإجازات الخاصة إجازة الأمومة للمرأة العاملة، والإجازة المرضة، وإجازة الحج.

1/ اجازة الأمومة للمرأة العاملة

منحت بعض الدول العربية المرأة العاملة إجازة الأمومة أو الوضع بصفة إجمالية مدة تتراوح بين (40) إلى (70) يوماً بأجر كامل، دون تحديد ما قبل الوضع أو بعده، وبعضها حددت هذه المدة شرط أن تكون العاملة قد أمضت لدى صاحب العمل ستة أشهر على الأقل. ولقد ترتب على تحديد المدة ما قبل الوضع وما بعده أن تفقد المرأة العاملة حقها في هذه المدة أو جزء منها إذا أدركتها الولادة قبل إستنفادها، ونصت بعض التشريعات على وجوب إنقضاء مدة كحد أدنى لأيام الإجازة ما بعد الوضع. وحظرت بعض التشريعات العمالية فصل العاملة خلال مدة تغيبها في إجازة الأمومة ما لم يثبت إشتغالها في منشأة أخرى خلال هذه الإجازة أو بسبب المرض الناجم عن الوضع. وتمنح الأمهات اللاتي يرضعن أطفالهن فترة لا تزيد عن ساعة يومياً خلال فترة العمل دون خصمها من الأجر وألزمت بعض التشريعات أرباب العمل بإنشاء دور حضانة لأطفالهن في المؤسسة التي يعملن فيها (بدوى، 1985، ص202).

وتنص المادة (46) من قانون العمل لسنة (1997م) " إجازة الوضع "، والتي جاء فيها:

1/ تستحق المرأة العاملة بعد إنقضاء ستة أشهر على تعيينها وفى كل سنة لاحقة تقضيها في الخدمة إجازة وضع باجر كامل تحسب على الوجه الآتي:

[4] وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة إجازات خاصة لن نتعرض لها، كما أن المشرع السوداني لم ينص عليها، مثل إجازة الزواج، أو إجازة العامل لوفاة أحد أقاربه من الدرجة الاولى أو الثانية أو الثالثة، ولكن نجد أن الأعراف قد أستقرت على منح صاحب العمل العامل هذه الإجازات.

أ/ أربعة أسابيع قبل الوضع وأربعة أسابيع بعد الوضع على أن يثبت كل من التاريخ الذي يرجح حصول الوضع فيه والتاريخ الذي يتم فيه الوضع فعلاً بشهادة من الطبيب.

ب/ يجوز السماح بنفس المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه إختيارياً لتصبح أسبوعين قبل الوضع و6 أسابيع بعد الوضع.

ج/ إذا تغيبت المرأة العاملة بعد إنقضاء المدة المسموح بها في الفقرتين (أ) و(ب) أعلاه بسبب مرض ناتج عن الحمل أو الوضع مما يجعلها غير قادرة على استئناف العمل بشهادة من الطبيب تعتبر في إجازة مرضية.

2/ مع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (50) من هذا القانون لا يجوز فصل المرأة العاملة أثناء فترة الحمل أو الوضع ".

وتنص المادة (48) من قانون العمل لسنة (1997م) " إجازة العدة "، والتي جاء فيها:

1/ تمنح المرأة العاملة التي توفى عنها زوجها إجازة عدة براتب كامل تبدأ من تاريخ وفاة الزوج على أن :

أ/ تكون مدتها أربعة أشهر وعشرة أيام إذا لم تكن المرأة حبلى.

ب/ إذا كانت المرأة حبلى تستمر إجازة العدة بحيث تنتهي بوضع الحمل , وفـى هذه الحالة يرخص لها بإجازة وضع مدتها ثمانية أسابيع إبتداء من تاريخ الوضع ".

2/ الإجازة المرضية

قد يصاب العامل بمرض يقعده عن العمل، فإذا حرم من أجره عن مدة إنقطاعه عن العمل بسبب المرض، فإن الحرمان يؤثر على حياته وحياة أسرته نظراً لأن الأجر- عادة- مصدر رزقه الوحيد، كما أن العامل في حالة مرضه يتكبد نفقات زائدة هي تكاليف علاجه، فيكون جدير بالرعاية. ولذلك قُرّر منح العامل المريض أجازة مرضية يحصل خلالها على جزء كبير من أجره مراعاة لظروفه، ومن جهة أخرى فقد راعى المشرع العامل المريض، فلم يجز فصله أو إنهاء عقده لعدم اللياقة إلا بعد إتباع إجراءات معينة روعي فيها توفير الضمانات الكافية للعامل المريض. وإن المقابل الذي يحصل عليه العامل خلال إجازته المرضية لا يعد أجراً بالمعنى الدقيق لأنه ليس مقابل العمل، فالعامل لا يعمل خلال إجازته المرضية، ومع ذلك فإن المشرع قد أسبغ عليه وصف الأجر حتى تسرى عليه الضمانات والإمتيازات المقررة قانوناً لحماية الأجر، كما أن الأصل أن صاحب العمل هو الذي يلتزم بأجر العامل كاملاً أو بنسبة منه خلال أجازته المرضية (يحي، 1991، ص283).

حيث ينص القانون أيضاً على أن الإجازة المرضية يصرح بها بناء على قرار الجهة الطبية المختصة، بعد توقيع الكشف على المريض، وإذا عرض المريض نفسه على طبيب خارجي،

جاز للجهة الطبية إعتماد الإجازة المرضية المقررة بمعرفة الطبيب الخارجي، وفي جميع الأحوال توفد المنشأة طبيباً من قبلها لتوقيع الكشف الطبي على المريض على أن يكون قراره نهائياً، وإذا توجه الطبيب الي منزل العامل ولم يجده وجب على العامل أن يقدم عذراً مقبولاً وإلا جاز حرمانه من أجره بالإضافة إلي توقيع العقاب الرادع عليه . إلا أن هذا النص صعب التطبيق من الناحية العملية حيث يستحيل تغطية زيارة العاملين كلهم في يوم واحد مهما كان عدد أطباء الوحدة (عبد المجيد، د.ت، ص19).

وتنص المادة (47) من قانون العمل لسنة (1997م(" الإجازة المرضية "، والتي جاء فيها:

1/ مع مراعاة أحكام قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة (1981م) إذا أكمل العامل مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في الخدمة المستمرة ولم يستطيع الحضور إلى مكان عمله بسبب مرض مشهود به من الطبيب ولا يرجع سبب المرض الي سوء سلوك العامل أو إهماله فيكون مستحقاً لأجر عن الأيام التي يغيب فيها بسبب ذلك المرض ويحسب الأجر على الوجه الآتي:

أ/ ثلاثة أشهر بأجر كامل.

ب/ ثلاثة أشهر بنصف أجر.

ج/ ثلاثة أشهر بربع أجر.

2/ لا يدخل العامل في إجازة مرضية بأجر مخفض إلا بعد استنفاده لإجازته الاعتيادية.

3/ إذا استمر المرض مدة تزيد عن ما هو منصوص عليه في البند (1) يكون العامل في إجازة مرضية بدون أجر حتى يعرض خلال مدة معقولة على القمسيون الطبي ليقرر على وجه السرعة مدى صلاحيته للعمل ".

نرى أن المشرع السوداني قد إهتم بالإجازات المختلفة للعامل إلى جانب إهتمامه بساعات العمل، ولعل إهتمام المشرع مرده ما يحمل من آثار جسمانية وعضلية وذهنية ونفسية، فضلاً عن الآثار الإجتماعية، فالإجازات تجعل العامل أكثر إستقراراً نفسياً، وأعلى صفاءاً ذهنياً، وأبلغ إتزاناً عقلياً، إلى جانب تعاونه الإجتماعي، ولا ريب أن ذلك كله يؤثر بالضرورة تأثيراً إيجابياً على إنتاجيته، وما تحققه من إفادة لصاحب العمل والمجتمع على السواء.

لم يحدد فقهاء الشريعة الإسلامية مدة الإجارة المرضية، فقد ذهب المالكية إلى أن العامل إذا مرض خلال مدة العقد المتفق عليها فإن مدة المرض تحتسب من مدة العقد ولا يلزم العامل أن يعمل بدلاً عن أيام مرضه بعد إنتهاء مدة عقده، مهما طالت المدة أو قصرت بشرط ألا تشمل فترة المرض مدة العقد بكاملها، لأن هذه الحالة يعتبر العقد منتهياً بين الطرفين وليس إنتهاؤها بسبب المرض بل بسبب إنتهاء مدة العقد المتفق عليه (الدسوقي، د.ت، 31/4).

أما إستحقاق إجازة مرضية للعامل، فذهبت بعض المذاهب إلى أن العامل إذا مرض أثناء عمله سقطت الأجرة، وهذا الرأي المتفق مع المبدأ في إستحقاق الأجر على قدر العمل، فإذا إنعدم العمل سقط الأجر وأن وجد العمل وجب الأجر (الفتاوي، 1310هـ، 510/4- السرخسي، د.ت، 162/15).

وبالنسبة لتوقف أو إستمرار العقد أثناء فترة المرض، فقد ذهب المالكية والزيدية والأباضية إلى أن العقد أثناء فترة المرض لا يتوقف بل يستمر، وخاصة في عقد محدد المدة، فإذا مرض العامل وكان عقده لمدة سنة كاملة وأستمر مدة مرضه شهراً مثلاً فالعامل لا يلزم العمل سنة كاملة لدي صاحب العمل، بل يعمل ما بقي من السنة مخصوماً منها فترة مرضه وتسقط أجرته بقدر مرضه، أما إذا استمرت فترة الـــمرض بحيث أستغرقت مدة العقد يزول وتنتهي الرابطة العقدية بين العامل وصاحب العمل.

ومرض عبد أو دابة " لا قدرة لهما على فعل ما أستؤجرا عليه " أو هربه"، أي العبد، من كل مكان بعد وتعذر رجوعه منه إلا أن يرجع العبد هربه "أو يصحَ" من مرضه " في المدة " : أي مدة الإجارة " قبل الفسخ " أي قبل أن يتفاسخا، فيلزمه بقية العمل ولا ينفسخ، وقوله " أو يصح" يرجع للظئر أو الدابة، إذا مرضا وإذا رجع أوضح من ذكر قبل إنقضاء المدة ولزمهم بقية العمل سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الهرب أو المرض، وقوله : "قبل الفسخ " مفهومه أنه لو حصل الفسخ بينهما قبل الرجوع أو الصحة لم يلزم من ذكر عمل فيما بقي وهو كذلك، وجاز أن يرجع الإستثناء لجميع ما تقدم كأنه قال : ألا أن يرجع الشئ المستأجر عن حالته من غصب أو غيره إلى حالته التي كان عليها قبل المانع فلا تنفسخ إذا لم يقع بينهما قبل ذلك تفاسخ، لأن الحق في هذه المسائل للمستأجر" (الدردير، 52/4).

" و بسبب " مرض عبد " لا قدرة له على فعل ما أستؤجر عليه " وهربه للعدو " بأرض حرب أو ما نزل منزلتها في البعد فإن هرب لقريب في أرض الإسلام لم ينفسخ لكن تسقط أجرته مدة هربه " ألا أن يرجع " العبد أي يعود من مرضه أو هربه " في بقية " أي العقد أي زمنه فلا تنفسخ ويلزمه بقية العمل وكذا الظئر تصح فيلزمها بقية العمل ويسقط الكراء بقدر ما عطل زمن المرض أو الهرب، ويحتمل رجوع الإستثناء لقوله ويغصب الدار وما بعده كأنه قال إلا أن يرجع الشيء المستأجر على حالته التي كان عليها قبل المانع فلا فسخ ولا يلزم من عدم الفسخ أن له جميع المسمي بل يسقط منه بقدر ما عطل زمن المانع كما تقدم" (الدسوقي، 31/4).

" وإذا مرض الأجير الخاص لم تسقط حصة مدة المرض أن لم يفسخ، إذ يستحق بالمدة، وللمستأجر الفسخ بالعيب إن كان الأجير ممن يتولي العمل بنفسه " (المرتضي، 51/3).

يرى الباحث في الخلاصة إن الشريعة الإسلامية قد تركت الأمر إلي العرف الذي جعلته مصدراً من مصادر التشريع ليكون الناس في سعة من أعرافهم ضمن الإطار العام للشريعة، ويلاحظ أن فقهاء الإسلام عندما قالوا بوجوب إعطاء العامل راحة كافية وعدم تكليفه ما لا يطيق، لأن

التكليف بما لا يطاق حرجاً، إستناداً إلي قوله تعالي في سورة القصص : " وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ" (سورة القصص، الآية 27). وقوله تعالي: " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ " (سورة الحجرات، الآية 10). وقوله تعالي: "لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا" (سورة القرة، الآية 286). فإذا كان هذا في العبادات، فالتكليف في الأعمال الدنيوية يجب أن يكون أقل. وقد جاءت كل هذه الأحكام المتعلقة بالإجازات المختلفة، تقرر حق العامل في هذه الإجازات، وفقاً لما يقضى به العرف، لذلك لا نرى ثمة تعارض بين ما جاء في الفقه الإسلامي والفقه القانوني والتشريعات العمالية، حيث أن الفقه الإسلامي نجده قد أقر هذه الإجازات بأنواعها المختلفة، وهذا ما جاء به أحكام القانون.

3/ إجازة الحج.

للعامل الذي يمضى فترة معينة- تختلف من تشريع آخر- الحق في إجازة بأجر كامل لأداء فريضة الحج، وتكون هذه الإجازة مرة واحدة طوال مدة خدمته، ويعطي القانون العامل الحق في هذه الإجازة، ولم تعد لصاحب العمل سلطة في منحها، ولكن هذه السلطة قد تتعلق بتوقيت الإجازة وليس مبدأ استحقاقها، ونظراً لأن الحج مواعيد معينة من السنة فإن السلطة التقديرية لصاحب العمل قد تتعلق بتحديد السنة التي يمكن للعامل القيام فيها بأداء الفريضة (منصور، 2011، ص360).

نص قانون العمل لسنة 1997م في المادة (49) على أنه: (يمنح العامل الذي أمضى في الخدمة صاحب العمل ثلاث سنوات متصلة إجازة بمرتب كامل مدتها خمسة عشر يوماً مرة واحدة أثناء مدة خدمته، وعلى العامل أن يقدم لصاح العمل الوثائق الدالة على قيامه بأداء هذه الفريضة متي ما طلب منه ذلك).

تداخل الإجازات:

منح القانون العامل عدة أنواع من الإجازات، كل نوع منها له غرضه الذي شرع من أجله بحيث يستقل عن الآخر، فإذا حصل العامل على أحدها لم يمنعه من الحصول على الأخرى بشروطها ومدتها، فالحصول على الإجازة السنوية كاملة لا يحرم من الإجازة اللإسبوعية أو الإجازة الأعياد أو الإجازة المرضية، في هذه الحالة تنتهي إجازة معينة وتبدأ إجازة أخرى، أي نكون بصدد إتصال أو تعاقب الإجازات ويستفيد العامل منها جميعاً.

لعل الصعوبة تثور بمناسبة تداخل الإجازات، كما لو جاءت إجازة العيد أو الراحة الإسبوعية خلال الإجازة السنوية، إختلف الرأي حول مدى احتساب هذه الإجازة، ذهب البعض إلى استقلال كل إجازة عن الأخرى، بحيث لا تحتسب أيام الراحة الأسبوعية ضمن أيام الأعياد او الراحة الأسبوعية ضمن أيام الإجازة السنوية، ويحصل العامل على أيام مقابلة لمدة إجازة الأعياد أو الراحة الأسبوعية التي تخللت الإجازة السنوية، وذهب رأي آخر إلى ان أيام الراحة الأسبوعية وإجازة العياد التي تتخلل الإجازة السنوية تحتسب ضمنها، ومن ثم لا تمتد الإجازة السنوية بمقدار ما يتخللها من أيام الراحة أو إجازة العياد، لآن الحكمة من هذه الإجازات قد تحققت ونال العامل

الراحة وشارك في الأعياد، وذهب اتجاه ثالث إلى التفرقة بين إجازة الأعياد والراحة الإسبوعية، فلا تحتسب إجازة العيد ضمن مدة الإجازة السنوية، ويجب أن تمتد هذه الإجازة بقدر ما يتخللها من إجازات أعياد، أما بالنسبة للراحة الأسبوعية فإنها تحتسب ضمن الإجازة السنوية إذا ما وقع الأسبوع كله في الإجازة السنوية. أما إذا حل يوم الراحة دون أن يكون الأسبوع كله قد إنقضى في إجازة، كما إذا حل خلال إجازة العيد، فإنه يضاف إلى فترة الإجازة فتمتد بمقداره (منصور، 2011، ص353).

القانون العمل لسنة 1997م قد حسم هذا الأمر وذلك بالنص صراحة على عدم إحتساب إيام العطلات والمناسبات الرسمية إذا تخللت الإجازة السنوية، وذلك ما جاء في المادة (1/44) (الإجازات السنوية) من عبارة (... وتدخل ضمنها أيام العطلات والمناسبات الرسمية إذا تخللتها).

وبرأينا حسناً فعل المشرع السوداني لأن الحكمة الحقيقية من أيام العطلات الرسمية ان يقضيها العامل بدون عمل- أي لا يعمل خلالها لأغراض إجتماعية أو دينية أو وطنية- فإذا تخللت هذه الأيام الإجازة السنوية أنتفت الحكمة من إحتسابها مرة أخري، لا سيما وأن العامل في غالب الأحيان هو الذي يتقدم بطلب الحصول على إجازته السنوية في أوقات يحددها هو، وعلى صاحب العمل أن يستجيب لذلك قانوناً إلا أذا أقتضت ظروف العمل تأجيلها أو تاخيرها بعض الوقت.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الي عدد من النتائج والتوصيات نوجزها في الآتي:

أولاً: النتائج:

1/ الإجازات تعتبر حقاً من الحقوق التي يكفلها القانون والمواثيق والإتفاقيات الدولية والإقليمية للعامل، وفي الوقت ذاته تعتبر إلتزاماً في ذمة صاحب العمل بحيث لا تبرأ إلا إذا قام بمنحها للعامل، إلا أن التشريعات- في الغالب تنظم الطيفية التي يمنح بها صاحب العمل هذه الإجازات.

2/ الإجازات تعتبر وسيلة لتجديد نشاط العمال واستعادة قواهم المادية والمعنوية ومن ثم الإقبال على العمل تنمية الإنتاج لذا فهي تشكل فائدة للعامل وصاحب العمل والعمل على حد السواء.

3/ هناك عدة أسباب تجعل من الإجازات ضرورة قصوى، فمنها أسباب إجتماعية أهمها أن العامل له التزامات تجاه مجتمعه، وأسباب صحية وذلك للحفاظ على سلامة جسم الإنسان، وأسباب الإقتصادية وهي زيادة إنتاجية العامل الذي يتمتع بهذه الإجازات.

4/ تتنوع الإجازات التي يستحقها العامل، ولكن بالنظر إليها فأنها لا تختلف كثيراً في الأغراض التي تعود منها، سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو صحية دينية أو وطنية او غيرها، فهي وإن تباينت من تشريع إلى آخر إلا أنها تتشابه بقدر كبير في أنواعها ومدتها وكيفية منحها.

ثانياً: التوصيات:

1/ ضرورة التأكيد على حق العامل في الإجازات من جانب المشرعين بإعتبارها من أهم الوسائل التي تعود بالفائدة والنفع على كل من العامل وصاحب العمل بالنفع والزيادة الإنتاجية.

2/ ضرورة وضع القواعد المتعلقة بالإجازات بصورة محكمة وملزمة ومتعلقة بالنظام العام، بحيث لا تبرأ ذمة صاحب العمل إلا بالوفاء بها، حتي لا يقوم أصحاب العمل بإستغلال ظروف العمال ووضعهم في العلاقة التعاقدية للعمل أو التحايل على هذه القواعد.

3/ ضرورة مراعاة وضع الفئات الخاصة- مثل النساء والأحداث والمعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة- في إستحقاقهم لأجازاتهم الخاصة، حتي يتسني لهم التمتع بالإجازات الخاصة بهم، وكذلك ضمان حقهم في العمل.

4/ نشر الوعي- من قبل المجتمع والمنظمات والهيئات الرسمية والشعبية- في أوساط العمال وبيان أهمية الإجتماعية والإقتصادية والصحية للإجازة، بجانب تبصيرهم بأن هذه الإجازة تعتبر حقاً من الحقوق المكفولة لهم قانوناً.

قائمة المراجع:

1.القرآن الكريم.

2.إبن منظور- جمال الدين محمد بن مكرم إبن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج5.
قانون العمل لسنة 1997م.
2.الفيروزآبادي (2005)- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثامنة.
4.إبن عابدين (1323هـ)، قرة عيون الأخبار لتكملة رد المختار على درر المختار شرح تنوير الأبصار، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1326هـ.
5.الدردير – الإمام إبي بركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك الي مذهب الإمام مالك، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
6.الدسوقي(دس)، الشيخ شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، د.ن.
7.الرهوني (1306هـ) – الإمام محمد بن أحمد بن يوسف الرهوني، حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمتن خليل، المطبعة الإميرية ببولاق، القاهرة، الطبعة الأولي.
8.الفتاوي الهندية (1310هـ)، لجنة من علماء الهند برئاسة عبد الرحمن البحراوي، 1070هـ، الطبعة الثانية، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية.
9.السرخسي - شمس الأئمة محمد بن أحمد إبن سهيل السرخسي، المبسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ن، د.ت.
10.افطيس- الشيخ محمد بن يوسف، شرح النيل وشفاء العليل في الإجارات والرهن، د.ن، د.ت.
11.المرتضي– الإمام أحمد بن يحي بن المرتضي، البحر الزخار الجامع لفقه علماء الأمصار، د.ن، د.ت.

12.الأهواني- حسام الدين (1991)، شرح قانون العمل، د.ن.
13.الداووي غالب على (2004)، شرح قانون العمل وتعديلاته، دار وائل للنشر، عمان،.
14.العطار- عبد الناصر (2007)، شرح أحكام قانون العمل " الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2003م"، دار النهضة العربية، القاهرة.
15.العسال- إبراهيم حسين (2012)، العمل والقضايا العمالية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولي.
16.بدوي- أحمد زكي (1962)، شرح لائحة نظام موظفي وعمال الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية.
17.بدوي- أحمد زكي (1958)، علاقات العمل في الدول العربية، دار النهضة العربية، بيروت.
18.دفع الله- حيدر أحمد (2014)، قانون العمل السوداني معلقاً عليه، د.ن، الطبعة الأولى.
19.دياب- صلاح محمد 2006)، الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الإجتماعية في مملكة البحرين، مطبعة جامعة البحرين، الطبعة الأولى.
20.دياب- صلاح محمد أحمد (2010)، بطلان عقد العمل وآثاره على حقوق العامل، دار الكتب القانونية،القاهرة.
21.زكي- محمود جمال الدين (1983)، قانون العمل، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
22.زهران- همام محمد محمود (2008)، قانون العمل " عقد العمل الفردي"، الدار الجامعية، القاهرة،.
23.سباق- الحسن محمد محمد (2009)، الوسيط في شرح أحكام قانون العمل الجديد والتأمينات الإجتماعية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة.
24.شفقة- محمد فهر (1967)، أحكام العمل وحقوق العمال في الإسلام، دار الإرشاد، بيروت.
25.خلف الله- محمد عثمان (2010)، الوسيط في شرح قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية في السودان، الجزء الأول، د.ن، جامعة النيلين، كلية القانون.
26.عبد الرحمن- حمدان // مطر- محمد يحي (1987)، قانون العمل، الدار الجامعية، القاهرة.
27.عبد المجيد- أحمد الحسيني، الإجازات، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة،د.ت.
28.عثمان- أمير عبد المنعم (2012)، أشهر قضايا العمل في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
29.علي- السيد، الهمشري- محمود (1964)، النظام القانوني للعاملين بالقطاع العام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
30.فؤاد- رحوي (2007)، الراحة والعطلة القانونية في القانون الإجتماعي الجزائري، جامعة وهران، الجزائر.
31.مراد- محمد حلمي (1965)، قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، دار القلم.
32.منصور- محمد حسين (2011)، قانون العمل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
33.نايل- السيد عيد (2008)، شرح قانون العمل الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة.
34.يحي- يس محمد (1991)، قانون العمل المصري والسوداني، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
35.مجلة الأحكام القضائية لسنة 1977م- 2001م.
36.الإعلان العالمي لحقوق الأنسان 1948م.

37.الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (14) الخاصة بالراحة الأسبوعية لسنة 1921م.

38.الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (17) المتضمنة التعويض عن حوادث العمل، لسنة 1925م.

39.الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (18) المتعلقة بالأمراض المهنية، لسنة 1925م.

40.الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (52) الخاصة بالعطلة السنوية لسنة 1936م.

41.الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (103) الخاصة بحماية الأمومة لسنة 1952م.

42.الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم(132) المتعلقة بالعطل السنوية المدفوعة الأجر1970م.

43.قانون العمل لسنة 1997م.

في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في تونس: السياقات، الأسباب والآثار

أ.عادل العياري

المعهد العالي للتنشيط الشبابي، جامعة تونس- تونس

ملخص: يتعرض هذا المقال بالبحث إلى عزوف الشباب التونسي عن المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويحاول أن يقف عند أسباب تراجع هذه المشاركة وآثارها السياسية والاجتماعية. لقد أنتج الانتقال الديمقراطي في تونس مساحات هامة من الحريات السياسية مكنت الشباب من الإقبال على الانخراط في الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني ما أسهم في خلق ديناميكية سياسية كبيرة، إلا أن فشل النُخب السياسية في إدارة هذا الانتقال الديمقراطي وعدم إنجاز مكاسب اقتصادية واجتماعية تُؤصّل مشاركة الشباب وتُجذّرها، قلّصت من الممكنات الواقعية والحقيقية لتواجد الشباب كفاعل اجتماعي بارز يُساهم في إدارة الشأن العام وتنامت القطيعة السياسية بينه وبين النخب القائدة ما عطّل بدوره تحقُّق الاعتراف الاجتماعي كمطلب أساسي للاحتجاج الشبابي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، العزوف، الشأن العام، السياسة، الاعتراف.

On Youth Reluctance to participate in political life in Tunisia :Contexts, causes and effects

Adel Ayari

Institute for Youth Activation ISAJC at Tunis University- Tunis

Abstract: This article is a research about the reluctance of Tunisian youth in participating in public political life, it also attempts to identify the reasons behind the decline of this participation and its political and social effects. The democratic transition in Tunisia gave the floor to ample areas of political freedom which enabled young people to be more engaged in political parties and civil society organizations, which contributed to creating a great political dynamic. However, the failure of the

political elites to manage this democratic transition and their inability to achieve economic and social gains that can root youth participation and reduce the real possibilities for the presence of young people as social actors contributing to the management of public affairs. This leads to the growing and deepening of thepolitical estrangement among the elites and youg people with public affairs, which contributed to the delay in achieving social recognition as an essentiel demand for young protests.

Keywords: Participation, reluctance, public matters, politics, recognition.

مقدمة:

تُمثّل مشاركة الشباب في الحياة السياسية، دليلا على ديناميكية المجتمعات واحد أوجه قُدرات النُخب السياسية والمدنية الشابة على التأثير في الشأن العام وتعبئة الطاقات والموارد البشرية المختلفة في اتجاه مشروع سياسي ومجتمعي معين. كما تُحيل مشاركة الشباب أيضا إلى دمقرطة الحياة السياسية وتوفر ظروف المساهمة والتأثير في الشأن العام ووجود إطار تشريعي ملائم وهياكل مؤسساتية تسمع وتنصت وتأخذ بمقترحات هذه الفئة الاجتماعية. إلى ذلك، تتأثر هذه المشاركة بمستويات متعددة تتصل بالتشريعات المتوفرة التي تشجع الشباب على المساهمة في الشأن العام، كذلك بطبيعة المناخ السياسي عموما، ونوعية الخطاب السياسي في جانبه المتعلق بالتواصل وطرح الحلول العملية لمختلف الإشكاليات ذات الصلة، إضافة إلى توفّر إمكانية التواجد داخل الأحزاب السياسية في مستوى مراكز القرار أو داخل هياكل مدنية تُغذّي لرؤى وتصورات حول الشباب والشأن العام والأدوار المختلفة التي يمكن أن يلعبها.

إلى ذلك، ففي تونس، تُعتبرُ مسألة مشاركة الشباب في الحياة السياسية مؤشّرا لقياس مؤشرات ديمقراطية التحول السياسي الذي وقع وفهم طبيعة نظامه ونوع إدارته للرهانات المستجدّة وكذلك في الجانب المتعلق بالمواطنة وقيم التشاركية ومُحفّزاتهما. تزايد الاهتمام بمسألة مشاركة الشباب في الشأن العام بعد 2011 نظرا للانفتاح السياسي والطفرة الكمية في عدد الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي حاولت المساهمة في إثراء الساحة السياسية والمدنية على مستوى الأنشطة وعبر التفاعل مع المُنجز القانوني والسياسي الذي أفرزته الديناميكية السياسية والحقوقية لمرحلة ما بعد 2011. سجلت مختلف المحطات الانتخابية منذ 2011 مشاركة شبابية، غير أن هذه المشاركة شهدت تراجعا ملحوظا بين الانتخابات التشريعية لسنة 2011 والانتخابات البلدية لسنة 2018. يطرح هذا التراجع العديد من التساؤلات حول الأسباب الدافعة لذلك وطبيعة العمل

السياسي من جانب كونه دافعا للمشاركة السياسية للشباب، أو طاردا لإمكانيات المساهمة. كما تصبح مسألة تمثُّلات الشباب للعمل السياسي في علاقة بموقفه من الأحزاب والقيادات الحزبية والفاعلين السياسيين من المسائل التي تُؤثر مباشرة على عملية المشاركة سلبا أو إيجابا. من هذا المنطلق، تصبح مسألة المشاركة الشبابية نقطة الارتكاز في كل ما يخص مستويات تأثير الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في عملية حشد وتعبئة القدرات-خاصة منها تلك المتعلقة بالشباب- في عملية المشاركة في الحياة السياسية، وانطلاقا من تصورات الشباب للحياة السياسية بأطرافها المتعددة: قوانين، فاعلين، هياكل وأحزاب... يمكن تفكيك صورة هذا العزوف المترجم لرؤية الشباب حول دوره الاجتماعي والسياسي وباعتبار المشاركة السياسية جزء من عملية تحصيل الاعتراف الذي يتأثر بمدى توفر فرص المشاركة من عدمها.

أولا: المشاركة السياسية: بين فكّي العزوف والقطيعة

يرتبط الاهتمام بالشأن العام، بمسألة المشاركة السياسية من جانب أنها نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. يُحدّد "صموئيل هنتنغتون" و"جون نيلسون"، معنى المشاركة السياسية في أنه ""نشاط يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"(البيج، 1997، ص64). حسب هذا التحديد، تتجلّى أهمية المشاركة السياسية كنشاط يُساهم في وضع قيم الديمقراطية على محك التطبيق، ويسمح باستثمار معاني تساوي الفرص والتنشئة المواطنية في عملية بناء السياسات العمومية. هذا المعنى، يصطدم بعائق جوهري، وخطير في نتائجه واستتباعاته، وهو عزوف الشباب، عن المشاركة السياسية. بالنظر إلى وضعيات مختلفة يعيشها قسم كبير من الشباب، فإن قضية المشاركة أو المساهمة في الشأن العام، قد حوّلتهم من مشروع مُساهمين، إلى قضية وإشكالية اجتماعية. يُمكن تفسير هذا التحول، بمسألة العزوف عن الاهتمام أو المساهمة في الشأن العام من خلال عامل الغياب عن التواجد داخل الأُطر الحزبية أو المجتمع المدني. من هذه الزاوية، تظهر أهمية الرهان المُصاحب للعزوف وما ينتج عنه من توترات على المستوى الشخصي وعلى المستوى الجماعي، والعقبات المختلفة التي تواجهها المشاركة بفعل تراجع التفاعل مع الشأن السياسي العام. تصطدم عملية تغذية المشاركة بمعرقلات مختلفة تحول دون إمكانيات التواصل السياسي والممارسة التشاركية، حيث تُصبح القطيعة التامة مع الشأن العام ومع راسمي السياسات العمومية والفاعلين السياسيين، بمثابة آلية صد واستبعاد وتهميش مع الشأن السياسي. هذا العزوف يُفرغ الساحة السياسية من قدرات وطاقات يُمكن أن تساهم بفاعلية في تغذية قيم المشاركة والمساهمة في رسم السياسات العمومية. هذا الأمر يحرم مجموعات عديدة ومتنوعة من الشباب رغم استعدادهم للمشاركة السياسية، من

المجـالات التـي يُمكـن لهـم التحـرك ضـمنها، وبالتـالي يجعـلُ دفـاعهم عـن مطـالبهم الاجتماعيـة والاقتصـادية يصَـبُّ حتمـا فـي احتجـاجهم الاجتمـاعي والسياسـي ويُغـذّي تحركـاتهم فـي اتجـاه المطالبـة بـالتغيير السياسـي الجـذري. فـي نفـس الوقـت يتغـذى نفـور قطـاع عـريض مـن الشـباب، مـن النخـب السياسـية ومـن الشـأن السياسـي العـام فـي اتجـاه سـعي الكثيـر مـنهم لخلـق أشـكال جديـدة مـن التـنظّم الـذاتي والمشـاركة مـن خـارج المؤسسـات الرسمية والحزبية والمدنية، التي فقدت كثيرا من جاذبيتها وقدراتها التعبوية.

يتظافر فشل السياسات العمومية الموجهة للشباب مع تراجع القدرات التعبوية للأحزاب وانحسار تأثير منظمات المجتمع المدني، ليدفع الشباب نحو خلق أشكال جديدة من الفعل السياسي الخاص بمطالبهم، ويُصنعُ عند الكثير منهم رابط اجتماعي فردي وجماعي جديد مع السياسة ومعانيها. لا تقف الصورة السلبية المُتشكّلة عند الشباب حول الشأن السياسي والفاعلين السياسيين فقط بل يصبح لها اثار اجتماعية تطال حتى علاقة بعض الشباب بمحيطه الاجتماعي ودائرة علاقاته الاجتماعية المُقربة وبالعائلة. من أهم أمثلة ذلك، الشباب الحامل للشهادات الجامعية والعاطل عن العمل والذي في كثير من الحالات يعيش حالة من الهشاشة مشُوبة بالتوتر وفقدان التواصل، وفقدان الصورة الرمزية الإيجابية الواعدة التي تكونت أثناء فترة مزاولة التعليم أو التكوين. في هذا المعنى، يؤكد Vincent Geisser (Marion Solletty,2011) على التمزقات التي تطال العلاقة بين الشاب العاطل والعائلة حيث يتحول من مشروع عائل أو منقذ لعائلته، إلى عبء إضافي. كما تتجذر قيم الإبعاد الاجتماعي والاغتراب المتأتيان من شعور بعدم الثقة في الحاضر والمستقبل، ومن إحساس بالاحتقار الاجتماعي الذي تُسببه الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

رغم تواجد الشباب داخل الأطر السياسية الحزبية والمدنية، إلا أن وضعية مشاركته لا تزال هشة وضعيفة. تُلامسُ عدم الجدوى والشعور المتباين حول مشاركته السياسية. يرتبط النفور المتعاظم من السياسية والسياسيين بحالة من عدم اليقين بجدوى التنظّم السياسي أو ضعف آليات المشاركة السياسية داخل الأُطر الحزبية ومنظمات المجتمع المدني المتواجدة على الساحة الوطنية، وعدم رضا جزء كبير من الشباب عن درجة المشاركة في ضبط البرامج والخطط وتحديد الأهداف وفي أخذ القرار. في نفس السياق، يتشكّل تقييم شباب الأحزاب والمجتمع المدني لمشاركتهم في قضايا الشأن العام، بفاعلية الحياة السياسية العامة والحزبية على خلق تحول اقتصادي واجتماعي حقيقي يُلبّي تطلعات الشباب المختلفة المتنامية والمتحولة. كما أن المشاركة على علاقة مباشرة واضحة ودالة عن واقع الأحزاب السياسية والأدوار التي تُسند إلى الشباب أو تلك التي سُلبت منه بفعل عوامل التفرّد بالقرار والانفراد بالتسيير وغيره من العوامل. إن عدم قدرة الفاعلين السياسيين المختلفين على استنباط إجابات ناجعة ودائمة لواقع يتميز بهشاشة اقتصادية. مع تتالي الخيبات عند الشباب فإن «نوايا الوعود المتكررة التي يطلقها المسؤولون للمواطنين تتحول إلى حجج على عدم نجاعتهم" (Patrick Savidan,2015, p227) وتؤدي دور جرعات تنفيس عن الغضب وتأزم الواقع الاجتماعي. يُضاف إلى هذا إخفاق السياسات العمومية الموجهة للشباب الذي يدفع سلوك الكثير من الشباب نحو التملص من كل ما له علاقة بالشأن العام مثل الالتزام

الحزبي والمشاركة في تقديم التصورات أو الرؤى والتواصل مع الفاعلين السياسيين بصورة متواترة ودائمة؛ وهذا في حد ذاته يُفتّت المكاسب الديمقراطية ويُضعفها. تستحيل العلاقة بين الشأن العام والشباب إلى مصدر إحباط قائمة على المواجهة والصراع المتجدد مع الفاعلين السياسيين وراسمي السياسات العمومية وفي نفس الوقت تتلاشى رويدا رويدا ثقة الشباب في المؤسسات السياسية المنتخبة، وهذه الأخيرة تفقد جزء مهما من شرعيتها لدى الجمهور. هذا التوجه ومآلاته، تُغذّيهما وضعيات حقيقية تكرس الإبعاد عن صنع القرار والتهميش الاقتصادي وانكماش الفرص الهيكلية المنظمة للمشاركة الشبابية. ينتج من تداخل كل هذه العوامل وتشابكها تكريس لمشاركة غير متساوية بل وفي أحيان كثيرة تغييب للمشاركة أصلا. يساهم كل هذا في دفع الشباب إلى خلق أشكال جديدة من الاحتجاج واستنباط اطر جديدة للتعبير عن مطالبهم وانتظاراتهم، وخلق مبادرات وديناميات مستحدثة يُحوّلونها في اتجاه افتكاك ما يعتبرونه حقوقا اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتساعدهم على نجاح تفاوضهم مع القائمين على الشأن السياسي وأصحاب القرار والتأثير عليهم بغية افتكاك جزء من الحقوق والمشاركة في وضع الحلول للإشكاليات المتنوعة التي تخصهم وتلك التي تعنيهم.

ثانيا: تنامي التراجع والعزوف

تؤكد عديد الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات بحثية وعن هيئت ومنظمات وطنية ودولية على تراجع الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية وعزوفه المتنامي عن الإسهام فيها والمد والجزر الذي يميز مشاركته في الانتخابات (Programme MENA- OCDE pour la gouvernance 2017 ; Programme des Nations Unies pour le développement, 2013).

يشمل هذا التراجع في المشاركة السياسية خفوت الإسهام في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من خلال الانضمام للأحزاب والمنظمات والجمعيات، والتصويت والترشّح للمناصب العامة وتقلدها، والمشاركة في الحملات الانتخابية والمؤتمرات والندوات المعنية بطرح قضايا المجتمع والمشاركة في الأنشطة التطوعية للصالح العام في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها مما يصب في مجال الشأن العام أو في الانصهار المنظم في صنع القرارات السياسية وممارسة هذا الحق ممارسة فعلية.

كما يتأكد هذا العزوف المتنامي أيضا من خلال مؤشرات عديدة ومتنوعة من أهمها نسب المشاركة في انتخابات مجالس الطلبة بالمؤسسات الجامعية، وعدد الانخراطات في الأحزاب وفي المنظمات النقابية وفي المنظمات الشبابية وفي منظمات المجتمع المدني. كما يتأكد هذا أيضا في نسب المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية (رغم بعض الأرقام المرتفعة بالنسبة لهذه الأخيرة في 2019) كاتجاه عام لسلوك الشباب السياسي والانتخابي.

إلى ذلك فان التراجع الشبابي يأخذ مناح عديدة إذ يتمظهر في صور مختلفة من الاحتجاج والرفض والتظاهر باختلاف الفئة الشبابية المعنية به. فمن الريف إلى المدينة ومن الجامعة إلى المعهد ومن المعمل أو المنشأة الصناعية إلى الوظيفة العمومية والعمل الحر وحسب الجنس والفئة العمرية والبطالة والأصل الاجتماعي؛ يثير العزوف السياسي للشباب رهانات مختلفة وقضايا ذات خصوصية ويحيل إلى أسباب متشابكة وإلى معان متعددة حول إخفاقات الديمقراطية التونسية التي اكتفت بإصلاحات دستورية وقانونية وما يهم الحريات العامة والفردية أعطت للديمقراطية مؤسسات ولكنها عجزت في تغذيتها بمكاسب اقتصادية واجتماعية تحميها وتؤمنها امام محاولات جيوب المقاومة المتصدية للانتقال الديمقراطي وبالتالي فإن إدارة الانتقال نحو تركيز الديمقراطية لم يسطع استنباط الأشكال الكفيلة بتحويلها "من ديمقراطية سياسية إلى ديمقراطية اجتماعية") (Norberto Bobbio,2007, p 119 تؤمّن للأفراد وخاصة لقطاع عريض من الشباب التمتع الشامل والتام والدائم بكل حقوقهم.

1-في سياقات ورهانات العزوف السياسي للشباب

تتغذى مشاركة الشباب في الحياة السياسية من الأطر التشريعية والقانونية المشجعة على ذلك كما تتأثر سلبا وإيجابا من نوع الثقافة السياسية السائدة ومن سلوك النخب السياسية كما من نوع أدائها ومن نوع القدرات التعبوية للأحزاب وللمنظمات المدنية والنقابية إلى جانب جاذبية برامجها وخطابها وقدرة الزعامات على حشد الجمهور الشبابي. تعتبر كل هذه عوامل مباشرة تطبع المشاركة وتقويها كما تضعفها.

في نفس الوقت فإن العزوف كما المشاركة هما إنتاج اجتماعي وسلوك سياسي وثقافي يتأصلان ويضعفان في إطار تحولات وتغيرات اجتماعية مختلفة العمق وأيضا في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية معينة تلعب فيها الدولة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة أدوارا هامة في صنع السلوك الشبابي عامة والسياسي منه خاصة. يكمن خطر تلاشي المشاركة السياسية للشباب، حين تواجه الديمقراطية خطر تشظي مكوناتها المختلفة كالحرية والتقدم والإرادة الشعبية، أو أن يستقل أحد هذه المكونات بذاته عن الاخرين ويتحول إلى المبدأ الوحيد المؤسس لها وينفلت كليا عن كل رقابة، فحينها تتحول كل هذه المكونات " إلى مخاطر حقيقية للديمقراطية: الشعبوية، الليبرالية المفرطة، السيانية العابثة" (TzvetanTodorov,2012, p18). تتأثر المشاركة بمناخات الحرية أو الاستبداد ودرجة التمتع بالحقوق الفردية والجماعية وطبيعة النظام السياسي للدولة والوضع الاقتصادي والرخاء والرّفاه والفقر والبطالة وواقع العدالة الاجتماعية والهشاشة والتهميش والتعليم ونوع البنى الاجتماعية وطبيعة البنى الذهنية ونظام القيم الحاثّة على المشاركة والنقد والاقتراح والمبادرة، والعائلة والسلطة الاجتماعية المانعة أو السّامحة والمتدخلة في توزيع الأدوار بين الافراد ونوع التربية الاجتماعية التي تهيئ غير الراشدين لتحمل مسؤوليات مستقبلية بالرجوع إلى صفات منشودة في الفرد وتشكّل الصور الذهنية والوعي عند الأفراد وتمثُّلاتهم ؛ كلها مستويات متداخلة في هذا الشأن تصنع أطرا اجتماعية مشجعة لمشاركة الأفراد ودافعة لها تُأصّلها كسلوك وكخيار أو مانعة ومعرقلة لهما.

مثّل الشباب في تونس منذ دولة الاستقلال وحتى العشرية الأخيرة من القرن الماضي حقلا مميزا للاستثمار السياسي نظرا للعائدات المهمة على شرعية الدولة والنخب الحاكمة وعلى القبول الشعبي للخيارات السياسية العمومية. لقد رافق هذا الاستثمار السياسي الرسمي حتى نهاية السنوات السبعين انجازات اجتماعية في مستوى التشغيل والتعليم والدخول إلى الجامعة وعموما الارتقاء الاجتماعي لفئات عديدة . لكن في نفس الوقت لم تنجح هذه السياسات العمومية، رغم ادّعائها الإنصات لمشاغل الشباب في تلبية الحاجيات المختلفة لهذه الفئة أو لجزء كبير مها، ذلك " أنها لم تكن متحكمة كفاية في كل عوامل الادماج السوسيواقتصادي للشباب رغم ضخامة الالية التشريعية والتقنية المُعبأة للغرض والتي بان فشلها"

(Jean Hannoyer,2011, p 43)

مع بداية تسعينات القرن الماضي استثمرت السياسات الرسمية بكثرة وبصورة مستمرة في قطاع الشباب عبر سياسات الترفيه والرياضة والإعلام والإكثار من الاستشارات الوطنية حول موضوع مشاركة الشباب. كما شهدت التسعينات من القرن الماضي تراجعا كبيرا للحريات السياسية فيما مثلت الجامعة أهم فضاء اجتماعي حاضن للأنشطة السياسية الطلابية الرافضة لخيارات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما خلال العشرية الأخيرة، ورغم ازدياد منسوب الحريات الفردية والجماعية ابتداء من 2011 ونشأة مئات الأحزاب والجمعيات وما صاحب ذلك من تحولات سياسية وتغييرات تشريعية وقانونية تخص الحياة السياسية؛ فان الانتقال الديمقراطي عجز عن ترسيخ المشاركة الشبابية السياسية. لقد خلقت "الثورة" في تونس مناخا عاما شجع قطاعا عريضا من المواطنين على خوض النشاط السياسي عبر الانخراط الحزبي أو النشاط الجمعياتي المدني .

ولقد مثلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 2011تعبيرا عن تحول هام في مستوى المشاركة الشعبية وخاصة الشبابية في الشأن العام واستفادت الحياة السياسية كثيرا من رغبات الناس وتطلعاتهم وانتظاراتهم وإيمانهم حينئذ بأنهم أمام فرصة حقيقة لتغيير أوضاعهم الحياتية والمعيشية. ولقد نجحت النخب السياسية الجديدة الصاعدة والأحزاب المتكونة حديثا في جلب قطاعات كثيرة من الجمهور وتمكن خطابها من جذب فئات شبابية مختلفة إلى الانخراط والنشاط السياسي، بل وتمكن الشباب من تبوء مراتب قيادية حزبية ونجح في ترأس قائمات انتخابية والحصول على مقاعد داخل البرلمان الجديد. أدخل كل هذا حيوية سياسية وديناميكية غير مألوفة على الحياة السياسية العامة .

إلا أنه بعد مرور عشر سنوات على "الثورة" في تونس، فإنه من نتائج الخيارات السياسية المعتمدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، أن تكونت صورة سلبية حول السياسة والنخب السياسية وتراجعت بصفة ملموسة مشاركة الشباب في الحياة السياسية

العامة. يعني هذا تراجع فئة ديمغرافية هامة عن أداء أدوارها الاجتماعية مع ما يعنيه ذلك من حالة غير سوية-مرضية وما يحمله من تداعيات مستقبلية مختلفة وسلبية تمس خاصة عدم قدرة المجتمع ومؤسساته المختلفة على تعبئة كافة موارده البشرية وعجزه عن الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة وخاصة التي لدى هذه الفئة كفاعل اجتماعي مؤثر في عمليات التغيير الاجتماعي والاهتمام بقضاياه، له قدرات على اقتراح الحلول وصياغتها، كما يعني هذا أيضا عجز الشباب عن تحقيق مواطنته والتمتع بها كاملة.

من التداعيات الأخرى لعزوف الشباب عن المشاركة أن تُفرغ الحياة السياسية العامة من منسوب هام من القدرة على متابعة القضايا المجتمعية الحارقة وبالتالي تراجع قدرة المؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين على خلق إجابات مناسبة لقضايا جوهرية. بتراجع المشاركة يُحرم الشباب من تلك" الثقة في النفس التي هي شرط أساسي لتحقيق الذات والوصول للحرية الذاتية الداخلية والتي من دونها لا يمكن للفرد أن يعبر عن حاجياته الخاصة" (HONNETH Axel ,2002, p 94)

أيضا تتراجع قدرات الأحزاب والنخب على خلق شرعية حول مشاريعها ومقترحاتها وعلى تأسيس فعل سياسي يستند على مقبولية عريضة. ومن زاوية تحليل أخرى فإن تراجع الشباب وعزوفه المتنامي يستنزفان -في أغلب الحالات- الشرعية السياسية للأحزاب وللمؤسسات السياسية حين تتراجع المشاركة الانتخابية بنسق متسارع أو تكون بنسب ضعيفة. أكثر من هذا، تحصل قطيعة مع مجمل الحياة السياسية –كفعل ينظر في الشأن العام- بل ويؤدي كل هذا إلى نوع من النفور الحاد تجاه السياسة عموما وتجاه النخب السياسية خاصة .

2-في بعض العوامل الهامة المنتجة لتراجع المشاركة السياسية للشباب

المشاركة السياسية للشباب نشاط وفعل وسلوك وليست مجرد اتجاه تنظيمي أو اعتقاد سياسوي ظرفيّين، لذلك فهي ليست بمعزل عن السياقات العامة السياسية والاقتصادية والتاريخية للمجتمع. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشباب تؤثر في نمط وشكل مشاركته السياسية. في تونس تحوّل التشغيل والبطالة والتعليم والعنف والجريمة والهجرة والبيئة وغيرها من القضايا الراهنة إلى معرقلات قوية عطلت انصهار قطاع كبير من الشباب في الحياة السياسية. ذلك أنها بشكل عام ولكن مباشر تُعتبر كلها عوامل تؤثر بنسب مختلفة في سلوك الشباب السياسي وتحد بشدة من رغبة فئات شبابية متعددة في المشاركة في الحياة السياسية العامة. يمكن ان نُضيف إلى هذه القضايا عوامل بنيوية أخرى مثل أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتضمن تراكمات في مجال التربية السياسية الضعيفة وثقافة الخوف والرعب من النشاط السياسي وما انطبع لدى الأفراد بفعل ما مارسته الدولة تجاه التجارب التنظيمية الحزبية الشبابية من استبداد وقمع سياسي وأمني خلال عقود، مانعة بذلك من تكوّن رصيد مشاركة ديمقراطية آمنة.

لهذا فالمشاركة السياسية للشباب هي أحد أنواع المشاركة المجتمعية المتضمنة لمعلومات وخبرات ومهارات واتجاهات سياسية نتاج تعاون مؤسسات المجتمع المختلفة، وتأتي الدولة والأحزاب في مقدمة هذه المؤسسات تأثيرا في ميلاد هذه المسؤولية الاجتماعية المواطنية.

*في مسؤولية الدولة: يبدو اليوم واضحا وجليا أن السياسات العامة الموجّهة للشباب والخيارات المصاحبة لها وطرق التنفيذ في المجالات المعنية بها، قد فشلت في صياغة أجوبة ناجحة وفاعلة فيما يهم مشاكل الشباب المتنوعة. ولم تستطع هذه السياسات العمومية خلق قاطرة مشجعة على انخراط الشباب في الحياة السياسية ولم تستطع أن تتحول إلى ممارسات حاضنة له. يلاحظ المتتبع للحياة السياسية تلك القطيعة بين "ادّعاء" الخطاب الرسمي اهتمامه البالغ بالشباب من جهة، ودرجة الاقتناع بمضمون هذا الخطاب وبجدواه وفاعليته عند فئات عريضة من الشباب. تتحول هذه القطيعة إلى محرّك يغذي الامتناع والرّفض والاحتجاج كما أنها تصنع حواجز نفسية وسلوكية وتزيدها كل مرّة سماكة. لم تنجح الدولة في حسن استغلال سياق الانتقال الديمقراطي لصياغة مشروع عام ينخرط في طيّاته الشباب، وكان أن ألقى هذا الفشل المتعاظم ظلاله السياسية على فئات شبابية عديدة ومختلفة الملامح، أضحت "السياسة والشأن السياسي" في ذيل قائمة اهتماماتها الحياتية.

*في مسؤولية الأحزاب: انتفعت الأحزاب في السنوات الأولى ل"الثورة" من زخم الديناميكية الجديدة للحياة السياسة حيث تكاثر عددها وانخرط فيها أعداد كبيرة من الشباب التونسي، واعتبر هذا مكسبا اجتماعيا لها يؤسس لديمومة نشاطها. لكن سرعان ما تلاشى هذا المكسب السياسي وبان جليّا عجز الأحزاب على الاستثمار الدّائم لعائدات هدا التحوّل الهام. يتجلى هذا العجز في صور عديدة من أهمها النقاط التالية:

- قلّة الاهتمام الحقيقي بمشاكل الشباب عدى ذكرها كنقاط في الوثائق الحزبية أو في المنشورات الانتخابية.

- ضعف الاهتمام العملي واختزال الشأن الشبابي صوريا في قسم/مكتب شؤون الشباب والمرأة دون تأصيل تنظيمي.
- ضعف تشريك الشباب الحزبي في أخذ القرار ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف.
- التعامل مع الشباب كمخزون تصويتي والاكتفاء بمخاطبته عند المناسبات الانتخابية .
- ضعف الأداء التواصلي واستعمال خطاب باهت ذي مفردات عاجزة عن شدّ الجمهور الشبابي لما يعتبره قضاياه وحاجياته.
- المردوديّة الضعيفة في استعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل والإعلام ما أثّر على المتابعة الحقيقيّة لانتظارات الجمهور الشبابي.
- غياب زعامات حزبية تشد إليها الجمهور الشبابي وتترك لديه الانطباع الايجابي.

- ضعف أداء النخب السياسية الذي عمّق الصورة السلبية المتكوّنة لدى الشباب حولها .

ثالثا: استراتيجيات معالجة تراجع مشاركة الشباب في الحياة السياسية .

رغم إقرار جميع الفاعلين السياسيين بالأهمية البالغة لتشريك الشباب في رسم السياسات العمومية وضبط الاستراتيجيات المختلفة، ورغم محاولات الدولة والأحزاب جعل قضايا الشباب في قلب اهتماماتها، فإن الاحتجاجات الشبابية المتكررة كانت الدليل على أن الفشل صاحب هذه الاستراتيجيات المختلفة في مستوى تحقيق أهدافها المعلنة والتي كانت ترنو إلى تقليص حجم عدم اهتمام الشباب بقضايا الشأن العام وتشجيع الفئات الشبابية المختلفة على الانخراط الفعلي والعملي في الحياة السياسية والمدنية وفي ضبط الخيارات والتشريعات الملائمة. من أسباب فشل هذه الاستراتيجيات بقطع النظر عن محتواها انها لم تنبه بالحجم الكافي إلى بعض شروط نجاح مشاركة الشباب والتي من بينها الأساسيات التالية:

*أن مشاركة الشباب ولو أنها سياسية في بعدها الرئيسي، فإن لها عمق اجتماعي بامتياز يحوي محركات تغذّيها وموانع تصدّها ومعوّقات تعرقلها، ذات طابع ثقافي-قيمي وتاريخي واقتصادي.

*أنها كمشاركة لا تمسّ فقط الشأن السياسي العام بل تطال في انتشارها أو انحسارها، كل الشأن المجتمعي ونمط الحياة الاجتماعية ونوع العيش المشترك.

إلى ذلك فإن فاعليّة هذه الاستراتيجيات رهينة جملة من القواعد، التي من أهمها:

أ- أن تستند إلى إرادة سياسية حقيقيّة لدى صنّاع القرار ولدى الطبقة السياسية والنخب المعنية، ما يمكّن من آفاق تبنّيها كشأن عاجل ومؤكّد ضمن مشروع مجتمعي وسياسي .

ب- أن تستفيد من إجماع سياسي لدى الأجهزة الرسمية والمنظمات الحكومية والفاعلين السياسيين المعنيين بالشأن الشبابي، ما يؤمّنها ضد عدم التنفيذ.

ت- أن تُدار وتُنفّذ وتُقوّم بصورة تشاركيّة بما يعطيها الديناميكية القصوى ويؤمنها ضد البيروقراطيّة المُعطّلة.

ث-أن يشارك في صياغتها وفي متابعة تنفيذها خبراء لهم سلطة حقيقية في ذلك بما يحميها من الاعتبارات السياسويّة المستثمرة في الربح السياسي.

ج-أن تأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والثقافية والعمرانية والاقتصادية وطبيعة الملامح السوسيوديمغرافية للشباب وأن تستند إلى معطيات علمية مُحيّنة وموثوق بها، ما يمكّنها من المرونة الأمثل ومن قابلية التنفيذ.

ح-أن تُعبّأ لها الموارد المالية الضرورية لحسن وضعها وتنفيذها ومتابعتها ومراجعتها.

1-محاور تدخّل الاستراتيجيات

استأثرت الدولة طوال عقود بضبط الاستراتيجيات الموجهة للشباب واستثمرت فيها سياسيا أيما استثمار. مع مرحلة الانتقال الديمقراطي ورغم التغييرات السياسية الكبيرة فإن النخب الجديدة الحاكمة وتلك الصاعدة حديثا عجزت على استنباط استراتيجيات مُجددة بل وإنها عجزت حتى على تنفيذ تلك التي وضعتها. عانت السياسات العمومية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي من عجز أصحاب القرار السياسي على أن يُسندوا استراتيجياتهم الموجهة لقضايا الشباب وخاصة مسألة المشاركة لدعائم تهضم داخلها جملة من الرهانات المصاحبة لمسألة المشاركة وتعمل على إنجاحها، وهي بالأساس ثلاثة رهانات:

- الرهان الأول يُحيل إلى العمق الاجتماعي -الثقافي للمشاركة وكل ما يهمّ البنى الذهنية والتربية والقيم في مستوى العائلة والمدرسة والفضاء الجامعي وباقي المؤسسات الاجتماعية المعنية بالتنشئة والمتدخلة في بناء شخصية الفرد. ذلك أنه من وظائف هذه المؤسسات العمل على نشر قيم المشاركة والمواطنة والمساواة والعيش المشترك وحرية المعتقد والضمير، وتثمينها وتأصيلها وتشجيع المبادرة والنقد والاقتراح.

- الرهان الثاني على علاقة مباشرة بالمجال السياسي كنشاط مجتمعي ونشاط متواتر ومستدام داخل الأحزاب والمنظمات المدنية وكل تنظيم مدني يصب في هذا الاتجاه. هذه الفضاءات الاجتماعية تؤدي دورا وسائطيا بارزا وحيويا في نشر قيم المشاركة السياسية والمواطنة وتسمح عمليا بدعم مشاركة الشباب فعليا في أخذ القرار وفي ضبط البرامج وفي تحديد الأهداف مع ما يستلزم ذلك من وضع ميكانيزمات واليات تفعيل وتنفيذ ومتابعة وتقويم، كل هذا في اتجاه جعل المشاركة الشبابية جزءا من ثقافة التسيير داخل الحزب أو الجمعية أو التنظيم.

- الرهان الثالث يتدخل في تقليص المُعوّقات الاقتصادية المانعة للمشاركة أو المُعطّلة لها. اهم مستوى في هذا الرهان هو التدخّل في قضايا التشغيل وبعث المشاريع والانتصاب للحساب الخاص وتوفير المُهيّئات التشريعية والحوكمة الرشيدة وتعبئة الموارد المالية اللازمة المُمهّدة لإنجاح المبادرات الاقتصادية الشبابية المحلية. يستهدف هذا التدخل وضع الاستراتيجيات الخاصة بالفئات الشبابية المتنوّعة كخريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل أو الشباب الـ Neet وأولئك المنقطعين عن التعليم، والساعين للهجرة غير النظامية، بغية معالجة جذرية لوضعيات الهشاشة والفقر والحرمان والإقصاء الحائلة دون الاندماج الاجتماعي أو المعطلة له.

2-النقائص والاختلالات الهيكلية المُعطّلة للمشاركة السياسية

اجتمع الصراع السياسي والايديولوجي الحاد بين الفاعلين السياسيين في تونس مع إكراهات جغرافية-سياسية وفشل البرامج الاقتصادية وضعف القدرات التجديدية للأحزاب والمنظمات المدنية، كعوامل متعددة لخلق شروط فشل دعم مشاركة الشباب السياسية في الشأن العام. لا يمكن للسياسات العمومية واستراتيجيات الأحزاب أن تنجح في تخطي رهانات هذه المشاركة إلا متى اشتغلت مُجدّدة في اتجاه جملة الأهداف التالية:

- العمل على تشجيع مشاركة الشباب في كامل الشأن المجتمعي وفي مختلف مستويات الحياة السياسية والعملية الديمقراطية وفي اتجاه التشريك الفعلي والعملي له في ضبط السياسات وفي إقرار البرامج المختلفة التي لها تأثير على حياة الجمهور الشبابي وخاصة تلك المُوجّهة في اتجاه حصوله على أكبر قدر من الذاتية وتمتّعه بها عمليّا ومساندة التمثيل السياسي الشبابي في المستوى المحلي والجهوي والوطني والاعتراف العميق والتام بحقهم في المشاركة وفي التنظّم الذاتي والمستقل .

- الإنصات الفعلي لمختلف التيارات السياسية الشبابية وللأذواق الفنية وللممارسات الثقافية ولمختلف المهارات الشبابية وإدماج هذه الخصوصيات في مختلف البرامج المصاحبة للاستراتيجيات المضبوطة خاصة في التعليم والتشغيل والمهن الثقافية.

- دعم برامج عمل وتنشيط في مجال التربية السياسية المدنية تهدف إلى تعلّم المشاركة والتشبع بروح الممارسات الديمقراطية منذ المراحل الأولى للتعلّم والتمدرس.

- ضبط ودعم الأشكال التجديدية والبديلة في قطاع التكنولوجيات الرقمية وفضاءات التواصل الاجتماعي المُساهمة في دعم الممارسات الشبابية الديمقراطية والتمتع اليومي بالحرية كمجال حياة للأفراد.

- دعم أشكال التنشيط الثقافي والشبابي وأنواع الوساطة الفنية التي تصب في اتجاه تثمين المبادرة والاقتراح عند الأطفال والناشئة والشباب واستغلال ما تصنعه أنشطة الوساطة الاجتماعية والثقافية من روابط بين الأفراد لتجذير المعرفة بالحقوق المدنية والاجتماعية للشباب.

تحتاج الاستراتيجيات، العمومية أو استراتيجيات الأحزاب، الموجهة للشباب أن تكون تشاركية وليست للاستهلاك السياسي أو الانتخابي، وإنما تتوجه فعليا إلى الشباب ومن أجله. تسعى الدولة ومختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين إلى المحافظة على الديناميكية التشاركية واستدامتها في مراكز صنع القرار، وذلك بتأسيس "أطر " للتخطيط التشاركي والبرمجة المندمجة لجميع الأنشطة السياسية، مع مراعاة مقاربة أفقية تسعى إلى إرساء مرتكزات وثقافة الانخراط السياسي للشباب في الشأن العام. كما تهدف إلى رفع تمثيليته في المجالس المنتخبة لتشجيع الطبقة السياسية على التجدد

والاستفادة من زخم ما بعد 2011 والاستعانة بالمواثيق الدولية وإثراء التشريعات الحاثّة على تشريك الشباب وتفعيل أدواره .

تفيدنا التجارب المقارنة بين المشاريع السياسية الموجهة للشباب والسياسات العمومية المرافقة لها، أن المشاركة الشبابية السياسية الناجحة هي تلك التي انتقلت من طور المطلب السياسي إلى برامج واستراتيجيات نُفّذت حقيقة على أرض الواقع وتستفيد من المراجعات المستمرة بغية تجديد أشكالها وتمكينها من تجاوز ما تواجهه من عقبات مستجدة. يُمكن للسياسات العمومية الموجهة لمشاركة الشباب السياسية في تونس ونظيراتها من السياسات الحزبية وخطط العمل للمنظمات المدنية أن تراجع مكتسباتها ونقائصها في اتجاه خلق ديناميكية جديدة تؤمن ديمومة هذه المشاركة؛ ولكن قبل ذلك في اتجاه إعطاء نفس جديد لهذه المشاركة التي تراجعت كثيرا والمقتصرة في أغلب الأحيان على المشاركة في الانتخابات أو التسجيل في قائمات الناخبين

(Mission de l'observation électorale de l'union européenne, 2019, p23)نعتقد أنه من أوكد حاجيات مشاركة الشباب السياسية في تونس أن تستأنس بجملة من الآليات التنفيذية والتي نرى من بين أهمها الاليات الأربع التالية:

* أولا آلية سياسية-هيكلية تُمكّن الشباب من مدخل سياسي يثبّت ذاتيّة التوجه الشبابي في المشاركة في وضع الخطط ومتابعة تنفيذها. يُمكّنُ هذا التمشي من رصد مشكلات المشاركة السياسية للشباب ومواطن الخلل فيها وأسبابها ويضع استراتيجية عمل للإصلاح. وأمام تعدد الهياكل العمومية المتدخّلة في الشأن الشبابي يجب أن نُمكّن الشباب من الإطار السياسي والقانوني الملائم لكي ينسق مع هذه الهياكل ولا يعوّضها. بهكذا طريقة، يحظى نشاط الشباب السياسي بالفاعلية السياسية والمرونة الهيكلية والاستقلالية القانونية والمالية ولكن في نفس الوقت يخضع للقوانين العامة المنظمة للأنشطة الحزبية والمدنية. هذه القوانين تحتاج هي نفسها إلى مراجعة دائمة بما يضمن عدم تعارضها مع الحريات السياسية ويجعلها أحد المحركات المغذية للمشاركة وأحد مصادر التجديد في اتجاه القطع مع الثقافة البيروقراطية وتحمي مشاركة الشباب من مخاطر الاستثمار السياسوي.

* ثانيا آلية رصد ومتابعة تهدف إلى إحداث بنك وطني معلوماتي يحوي كافة المعطيات الإحصائية الدقيقة والمُحيّنة في كافة المجالات التي تخص الشباب. يهتمّ البنك بإرساء قاعدة بيانات وبتشخيص حاجيات الشباب بشكل تفصيلي وإنجاز دراسات وبحوث ميدانية تهتم بمجمل القضايا الشبابية موثوق بمعطياتها وتحيينها باستمرار لاستثمارها في رسم سياسات الشباب. ينشر البنك كافة إنجازاته البحثية ويمد بها كافة الفاعلين السياسيين ويفيدهم بمخرجات أعماله.

* ثالثا آلية معرفية لإدراج القضايا الشبابية وخاصة منها السياسية في مختلف برامج التعليم والانفتاح عليها كمحاور للبحث العلمي وتشجيع الباحثين الشبان ماليا ولوجستيا على المواكبة العلمية لهذه القضايا. يقع التنسيق مع مختلف الفاعلين في المجال التربوي والتعليمي لاعتماد البيداغوجيا الحركية في تعليم اليافعين والناشئة والتقويم الدائم لطرق التدريس في اتجاه بناء شخصية منفتحة ومتسامحة، تمتلك قدرات الاقتراح وروحه ومتمكنة من تقنيات النقد والمشاركة .

* رابعا وأخيرا آلية تمويلية تهتم بتعبئة الموارد اللازمة لتمكين المشاركة من قدرات تنفيذية ميدانية تنتقل بها من الخطة إلى الإنجاز الفعلي. يمكن لهذه الموارد أن تُعبّئ من الانتفاع بنسبة معينة ومقبولة من جملة المبالغ المالية المتأتية من المخالفات المرورية ومختلف الرهانات الرياضية ومن المخالفات البيئية ومن مخالفات التهرّب الضريبي ومن بيع المحجوزات الديوانية ومن مختلف الهبات والعطايا وأشكال الدعم المالي القانونية. تذهب التمويلات حصريّا لإسناد الأنشطة الثقافية والفنية وأنشطة الوساطة والمرافقة ومختلف المبادرات المدنية الشبابية، في الأحياء والمدارس والفضاء الجامعي. يمكن أن تنتفع المشاريع السياسية والمدنية المُنزّلة في إطار مشاركة الشباب في الشأن العام من قوانين خاصة تُعفيها من جملة الخضوع إلى النظام الضريبي التقليدي المعتاد. في نفس الوقت، تخضع هذه الأنشطة المالية إلى الشفافية المطلقة بما يجعلها رُكنا مؤصلا لحوكمة مالية ومثالا يقطع مع الفساد وسوء التصرف وغيرهما من معوقات الممارسة الديمقراطية.

ليست هذه الآليات غاية في حد ذاتها إنما هي خيار تقني يساهم في تأصيل مشاركة الشباب ودعمها بأسس دائمة. فلقد عانت المشاركة الشبابية من كونها ظلت حبيسة شعار سياسي ودعوة صادقة غير مُنفّذة وغير مفعّلة. استثمرت الدولة في مسألة مشاركة الشباب طيلة أكثر من ستة عقود، وفوّتت النخب السياسية فرصة الانتقال الديمقراطي لتأصيل هذه المشاركة الشبابية نهائيا كأحد أركان إدارة الشأن العام، ولم تنجح في " إزاحة عقبات انخراط الشباب" (Guide de bonne pratique, Janvier 2013, p 6.) لم تستطع الأحزاب والمنظمات والنخب من تأمين انتقال المشاركة من مطلب سياسي إلى ممارسة سياسية يومية، تقطع نهائيا مع العقلية السائدة لدى الأحزاب التي " "لا تأخذ بالاعتبار وجهات نظر الشباب ومواقفهم" (OECD, 2016,) والتي فتّت ثقة الشباب في النخب السياسية وجعلت من مصالحة الشباب مع الفعل السياسي امتحانا صعبا وعسيرا، والذي على الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية أن تجتازه بنجاح. ويتطلب هذا مراجعات عميقة للمضمون والاستراتيجيات وخطط العمل وخطاب التواصل.

رابعا: المشاركة الغير مكتملة والعزوف يطمسان الاعتراف ويجهضانه

تأثرت المشاركة بتداعيات الصراع الإيديولوجي الحاد بين الفاعلين السياسيين، وبالعودة القوية للخطاب الشعبوي. كما لم تستفد المشاركة من مكاسب اقتصادية تضمن لها الديمومة، إذ مثلت

بطالة أصحاب الشهادات الجامعية وتفاقم الفقر والهشاشة في أوساط الشباب، حطب وقود لانتشار العزوف ونموه. فتراجع المشاركة هو تراجع لمورد أساسي يصنع المواطنة ويؤسس لها. تؤكد كثير من عناوين الأدبيات السياسية والسوسيولوجية على اختلاف توجهاتها المعرفية (Perrineau,2003./ Percheron,2003./ Neveu,2007./ Magnette ,2001.) على أهمية العلاقة العضوية بين المشاركة والمواطنة إلى حد أصبحت هذه العلاقة من المسلمات. لكن علينا الانتباه أيضا أن من آثار تراجع مشاركة الشباب ما يخدش الاعتراف الاجتماعي بهم، وهذا في حد ذاته تأكيد على عمق الأزمة الاجتماعية والسياسية التي تعيشها تونس. تعاني المشاركة السياسية للشباب من عقبات جوهرية تمس "المستوى الضعيف للمعارف السياسية، التربية المدنية الفاشلة والإحساس بعدم الفاعلية"(Rousselle p9)

فإذا ما اعتبرنا الاعتراف كونه "كفيل بوضع حد للصراعات الاجتماعية القائمة على السيطرة والهيمنة والظلم الاجتماعي. ومن ثمة يستطيع الأفراد تحقيق ذواتهم. فهذا ما يتم ضمن العلاقات الاجتماعية التذاوتية"(هونيث،1996، ص 1273.) ترتبط مسألة تحقيق الذات –في جزء منها- بممارسة أنشطة مدنية تُغذّي الشعور بالقدرة على التأثير والمساهمة في هندسة الشأن العام بمستوياته المختلفة. تسمح المشاركة السياسية بإثراء عملية التذاوت وبناء علاقة بين الشباب المشارك وجزء من الفاعلين السياسيين عبر التفاعل مع المقترحات وتقديم التصورات وممارسة الاختيارات الحرة. يتحقق الاعتراف عبر أشكال مختلفة منها الاعتراف في القانون" الذي يضمن للأفراد حريتهم واستقلالهم الذاتي" (هونيث، 2012، ص11). يضمن هذا الشكل من الاعتراف تساوي فرص المساهمة والتفاعل مع الشأن العام، حيث يصبح ذلك أمرا مُشاعا وليس حكرا على فئة معينة تفرضها تراتبية اجتماعية أو غيرها. لكن واقع الحال في تونس، يفيد بأن مسألة تدبير الشأن العام لازالت حكرا على نخب سياسية ومدنية تحتكر آليات ووسائل وطرائق المساهمة والتأثير دون إدماج الشباب بالقدر الذي تتطلبه عملية تغذية المشاركة. تُؤدي هذه الوضعية بالشباب إلى الشعور بعدم تحقق الاعتراف والتواجد على هامش الحياة السياسية، ومنها، ينسحب ذلك على كامل الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث يشعر الشباب بعزلة عن عملية صناعة القرارات وتقديم التصورات والرؤى. بهذا الشكل، تتنامى القطيعة مع الشأن العام، وتصبح مسألة المساهمة بمثابة عملية عبثية لا يمكن لها من وجهة نظر الشباب أن تُعبّر بصدق عن مطالبه أو تصوراته لمسائل السياسة وغيرها. يتجاوز تأثير غياب الاعتراف على الشباب لينسحب على كامل المجتمع، حيث يُغذّي ذلك انعزال فئة هامة ومؤثرة من المجتمع وأحيانا المرور نحو البحث على أشكال جديدة من التنظم من خارج الأطر الموجودة، حيث تفقد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قُدرات كان من الممكن الاستفادة منها من خلال آلية المشاركة والإسهام في الشأن العام. هذا الجزء العازف عن المشاركة، يخلق جملة من اللّاتوازن السياسي من خلال اقتصار عملية المساهمة في الشأن العام على فئات معينة دون وجود فئة الشباب أو جزء كبير منه. يؤدي كل ذلك إلى تضخيم الباثولوجيات

الاجتماعية وذوبان حلقة من حلقات الممارسة الديمقراطية المتمثلة في المواطنة التي تتغذى في سعيها الدائم للاكتمال من تحقق الاعتراف أو انسداد آفاقه.

نشير إلى أن المشاركة بكل ما تُثيره من رهانات ليست هدفا متعاليا منعزلا في حد ذاته، بل هي ركن من أركان المواطنة كحالة واقعية وممارسة يُفترض أن يعيشها الشباب. هذه المواطنة تستحيل منقوصة ومشوهة مالم تكن مصحوبة كليّا بالاعتراف كواقع اجتماعي يعيشه الأفراد في حياتهم اليومية وفي كل أركان الحياة السياسية، وهذا في حد ذاته احدى التحديات أمام الديمقراطية التي « لا يزال لديها عمل كثير في هذا الميدان لمقاومة كل أشكال مصادرة اراء المواطنين" (Pierre Rosanvallon , Le bon gouvernement, p383). إلى ذلك فإن الاعتراف يظل مجالا لصراع تاريخي مستمرا وراهنا تخوضه الفئات الاجتماعية، ومعتركا يواجهه الشباب ولايزال. يظل الاعتراف هدفا لم يكتمل تحقيقه لدى الشباب في تونس، ويظل رهين تحقق المواطنة وتأصل المشاركة السياسية كإحدى مخرجات ممكنة لصراع يومي ضد تجربة الاحتقار الإذلال والإهانة الاجتماعية تهدّد من دون شك البشر فيما يخص هويتهم، بمثل ما تهدّد الأمراض وجودهم المادي'" (Honneth,2019, p 166)

خاتمة: لا يمكن أن تحقق المشاركة السياسية غاياتها في غياب مساهمة حقيقية لفئة الشباب في إدارة الشأن العام. فالمشاركة ترتبط عضويا بقيم المواطنة وبرهانات الممارسة الديمقراطية التي لازالت تُمثّل تحديا هاما ومصيريا في علاقة بمسار بناء المؤسسات السياسية وتحقيق رهانات الانتقال الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية وتأصيلها كقيمة ثقافية تحرك سلوكات الافراد وخياراتهم. غير أن تجذير المشاركة السياسية، يتطلب جُملة من المراجعات التي تخص هيمنة الدولة في ضبط الاستراتيجيات الموجهة للشباب، وكذلك قدرات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجانب المتصل بطرائق التواصل والتعبئة وعملية توظيف القدرات البشرية والتكنولوجية الحديثة التي أصبحت تُمثل ركنا أساسيا في عملية بناء الأحزاب والمنظمات المدنية وفي المحافظة على ديمومتها. كما تتطلب عملية تأصيل المشاركة وتغذيتها، الاشتغال على تقديم تصورات عملية لتمكين الشباب من المساهمة في عملية صنع القرار وتقديم الرؤى والتصورات ذات العلاقة بالشأن العام. إلى ذلك فإن الحزب السياسي ومنظمات المجتمع المدني، فضاءات اجتماعية تقوم بأدوار الوساطة في نشر المشاركة كقيمة ثقافية وتُساهم في عملية التدرّب اليومي عليها كممارسة للمواطنة وتشبُّع بها ودفع نحو تقليص العزوف وتكسير حلقة غياب الاعتراف بالشباب. من العائلة إلى المدرسة ومن المنظمة المدنية إلى الحزب السياسي، ومن المؤسسة الإنتاجية الخاصة إلى مثيلتها العمومية، ومن الإدارة إلى الجامعة، تتغذى المشاركة السياسية للشباب أو تنمحي وتتراجع، من تجذر أو غياب الديمقراطية كثقافة حياة ونمط عيش؛ وفي كلتا الحالتين لن تكون المشاركة السياسية حينئذ إلاّ ترجمانا لما صنعه الأفراد في تاريخهم الاجتماعي والسياسي لنوع حياتهم الاجتماعية المشتركة.

قائمة المراجع:

1.هونيث، أكسل. (2012). التشيئ دراسة في نظرية الاعتراف، (ترجمة وتقديم كمال بومنير)، كنوز الحكمة، الجزائر.

2.هونيث، أكسل.(2018)."الاعتراف تاريخ فكرة أوربية" ، (ترجمة رشيد بوطيب)، المغرب.

3.هونيث، أكسل.(2006)."مجتمع الاحتقار: نحو نظرية نقدية جديدة"، (ترجمة نور الدين علوش)، منشورات الاكتشاف، المغرب.

4.علوان البيج، حسين. (1997). "المشاركة السياسية والعملية السياسية"، المجلد 20، العدد322، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت.

5.مؤسسة فريدريش إيبرت: دراسة الشباب. رابط الدراسة:
https://mena.fes.de/ar/topics/youth-study

6.الجويلي، محمد. (2019). الشباب والمشاركة الانتخابية في تونس، ثنائية الإقبال والنفور في علاقة الشباب بالمشاركة الانتخابية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مشروع المساعدة الانتخابية في تونس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الرابط:
file:///C:/Users/DELL/Downloads/Etude%20sur%20la%20participation%20politique%20des%20jeunes%20aux%20%C3%A9lections%202019-%20A4(1).pdf

7.Axel Honneth. (2002), La lutte pour la reconnaissance, traduit de l'allemand par Pierre RUSCH,Paris, les éditions du Cerf

8. Reconnaissance. (1996), Traduit par O. Mannoni, in Monique Canto Sperber (dir) Dictionnaire d’éthique et de philosophie morale, Paris, Puf.

9.Annick Percheron. (1993), La socialisation politique, Paris, édition Arman Colin.

10.Catherine Neveu. (2007), (dir), Cultures et pratiques participatives : perspectives comparatives, préface de Yves Deloye, Paris, éditions L’Harmattan.

11.Jean Hannoyer.(2011), Avoir 20 ans en Tunisie, in Les Sociétés civiles dans le monde musulman, Sous la direction de Anna Bozzo et Pierre-Jean Luizard, Paris, La découverte.

12.Norberto Bobbio. (2007), Le Futur de la Démocratie, Paris, Seuil.

13.Pascal Perrineau. (2003), (dir),Le Désenchantement démocratique, édition de L'aube.

14.Paul Magnette. (2001), La Citoyenneté : une histoire de l'idée de participation civique, Bruxelles, éditions Bruylant.

15.Tzvetan Todorov. (2007), Les ennemis intimes de la démocratie, Paris, Seuil.

16.Savidan Patrick. (2015), Voulons-nous l'égalité ? Paris, Albin Michel.

17.La participation politique des jeunes dans l'espace francophone, Rapport final, Présenté par M. Jean ROUSSELLE, député (Québec)Rapporteur, Assemblée parlementaire de la francophonie, commission affaires parlementaires. Lien : http://apf.francophonie.org/IMG/pdf/4.2-cap-ottawa_2016-porjet_de_rapport_participation_politique_jeunes.pdf

18.Marion Solletty, Le chômage des diplômés, moteur de la révolte tunisienne.Lien:https://www.lemonde.fr/afrique/article/2011/01/07/le-chomage-des- diplomes-moteur-de-la-revolte-tunisienne_1462244_3212.html

19.Mission de l'observation électorale de l'union européenne, Tunisie 2019, rapport final. Lien : http://www.eods.eu/library/D%C3%A9claration%20pr%C3%A9liminaire,%20MOE%20UE%20Tunisie,%2015%2010%202019%20%20(1).pdf

20.Programme des Nations Unies pour le développement. (2013), AMELIORER LA PARTICIPATION POLITIQUE DES JEUNES à travers tout le CYCLE ELECTORAL, Guide de bonne pratique. Lien: https://www1.undp.org/content/undp/fr/home/librarypage/democratic-

governance/enhancing-youth-political-participation-throughout-the-electoral.html

21.‘’Youth in the MENA Region,(2017), How to bring them in ?”, OECD, 2016’’, in : Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie, programme MENA- OCDE pour la gouvernance, document de travail préliminaire, Septembre 2017. Lien : https://www.oecd.org/mena/governance/Tunisia-discussion-paper-Sept17-web.pdf

المشاريع الحضرية الكبرى كنموذج للتخطيط والتنمية الحضرية (حالة طنجة-المغرب)

د. طارق بولشيوخ، جامعة الحسن الثاني- المغرب

ملخص: ترتبط السياسة الحضرية بالمغرب منذ أوائل الثمانينيات بنهج نيوليبرالي، يهدف من خلال ريادة الأعمال في المشاريع الحضرية الكبرى وتحرير السوق والخوصصة إلى جعل المدن المغربية أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية. تشكل مدينة طنجة في هذا الإطار نموذجًا واضحًا لإعادة الهيكلة الحضرية التي اعتمدها المغرب منذ تبنيه لبرنامج التقويم الهيكلي لسنة (1983)، حيث تم الانتقال تدريجيًا من النموذج الكلاسيكي للحكامة الحضرية، المتسم بهيمنة الدولة وإداراتها المركزية، إلى مقاربة مختلفة تقوم على إنشاء مؤسسات مخصصة لضمان تخطيط وإدارة هذه المشاريع، التي سرعان ما أصبحت تمثل اليوم محور تساؤلات عديدة تتعلق بتنسيق عمل ومشاركة الفاعلين المحليين، وبالتزام الدولة بدمجها ضمن مجالها الترابي. تتناول هذه الورقة البحثية تحليلًا لوضعية مشروع "طنجة سيتي سنتر" (TTC) كنموذج يسمح بفهم منطق إعادة الهيكلة الحضرية في طنجة، من خلال تحديد الهياكل التنفيذية للمشاريع الحضرية الكبرىوتحليل أدوار الفاعلين ومسؤولياتهم، وكذا المعايير الجديدة المعتمدة في إدارة وتخطيط المجال الحضري.

الكلمات مفتاحية: المشاريع الحضرية الكبرى، الحكامة الحضرية، التخطيط والتنمية الحضرية، التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

MEGA URBAN PROJECTS AS A MODEL FOR PLANNING AND URBAN DEVELOPMENT (THE CASE OF TANGIER, MOROCCO)

Dr. Tarik Boulachioukh

Abstract : Since the early 1980s, urban policies in Moroccohave been associated with a neoliberal approach that aims through Entrepreneurial urban governance, market liberalization and privatization to make Moroccan cities more competitive on the global market. In this context, the city of Tangier is a clear model of the urban restructuring, where a gradual transition from the classic model of urban governance, characterized by the dominance of the state and its central

administrations, to a different approach based on the establishment of ad hoc institutions to ensure planning and management These projects, which quickly became today the focus of many questions related to the coordination of the work and participation of local actors, and the state's commitment to its territorial integrity. The analysis is based on the case study of the Tangier City Center (TTC) project, which will allow to understand the logic of urban restructuring in Tangier, and to define the operational structures of these projects through an analysis of the roles and responsibilitiesof actors, as well as the new standards adopted in urban management and planning.

Key words: Major urban projects, urban governance, urban planning and development, social and spatial disparities.

1. مقدمة:

ترتبط المشاريع الحضرية الكبرى اليوم بعمليات التجديد الحضري الهادفة إلى إعادة تأهيل مراكز التجمعات الحضرية وتزويدها بتجهيزات فاخرة تمكنها من تحسين موقعها التنافسي بين المدن. تمثل هذه المشاريع، باعتبارها بنيات مبتكرة لأقلمة التدفقات العالمية، أسلوبا للتخطيط الحضري، ووسيلة لتثبيت الرساميل الأجنبية في المدن العالمية (Moulaert, f. et al, 2003).تندرج هذه العملية في إطار ما يسميه (Harvey, D, 1989b) بـ "الدائرة الثانية لرأس المال"، حيث يتم توظيف الفائض الرأسمالي في البيئة المبنية. كما يصطلح على هذا النوع من الاستثمار القائم على البيئة المبنية أيضًا بإنتاج المجال(Lefebvre, H, 1991). يمكن لهذه المشاريع أن تتخذ عدة أشكال كتهيئة المناطقالساحلية، والتطوير العقاري لمراكز المدن، وتأهيل المدن العتيقة (في إطار عمليات التحسين الحضري)، وإنشاء وسائل النقل الحضرية الحديثة (القطار الفائق السرعة، الترامواي، التلفريك.. إلخ)، ولكنها غالبًا ما تستند إلى برنامج مختلط يمزج بين الترفيه الحضري والسياحة والمشاريع الخاصة بتعبئة واستغلال العقارات التجارية والخدمية.

في الواقع، تواجه نظرية ومنهجية الحكامة الحضرية للمشاريع الكبرى قضية معقدة تتعلق بالسياق السياسي والاقتصادي العام للتخطيط، وآليات الحكامة والاستثمار والقوانين ذات الصلة. منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات، جاء التحول الاقتصاديالجديد للمدن الكبرى في سياق "ما بعد فوردي"، يقوم على مبدأ تقسيم العرض والطلب، ومرونة الإنتاج والعمل، وتأثير العولمة، والاستخدام الهائل للتقنيات الجديدة على مستوى العالم (Donaire, J, 1998).في هذا الإطار، أصبحت المشاريع الحضرية الكبرى تمثل اليوم شكلاً أساسيا من أشكال العولمة والنيوليبرالية، وجزءًا من جهود الحكومات المحلية لتعزيز الوضع التنافسي لاقتصاداتها الحضرية في ظل

التغير المتسارع لظروف التنافسية العالمية (Swyngedouw et al, 2002). يعكس السياق السببي لهذه المشاريع -منطق التنمية والقدرة التنافسية- بعض الجوانب السوسيومجالية الهامة التي ترتبط أو تنتج عن السياسات الحضرية النيوليبرالية، حيث بات من الواضح التأثير الكبير للمنافسة غير المقيدة بين المدن على ممارسات الفاعلين الحضريين، حيث يتم صرف الانتباه عن توفير الخدمات الأساسية للساكنة المحلية، والاتجاه بدلًا من ذلك نحو عمليات المضاربة في مخططات التنمية الحضرية لفائدة النخب الحضرية (Harvey, D, 1989b). تتمثل الانعكاسات الأساسية لهذا التوجه في ارتفاع أسعار السكن، وظهور أماكن ومرافق الاستهلاك الموجهة للفئات الميسورة (المتاجر والتجهيزات الترفيهية الفاخرة)، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة العيش، ويدفع غالبًا الطبقات المتوسطة إلى مغادرة مراكز المدن للاستقرار في الضواحي الهامشية، بل وقد يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى انتهاج سياسة قسرية لإعادة توطين الأحياء الفقيرة في الهوامش الحضرية، أو حتى أبعد من ذلك في مدن أخرى تابعة.

في هذا الإطار، تقدم المشاريع الحضرية الكبرى مجالات بحثية ناجعة تتعلق بالتأثير الإقليمي الذي من المتوقع أن تحدثه على بيئتها المباشرة وعلى المدينة (تطوير الأراضي، وإعادة توجيه التوسع الحضري، وتأهيل المساحات المركزية والأراضي غير المستغلة)، وكذا الصورة التي تعكسها في سياق التحول إلى مدينة عالمية من خلال تبنيها لمشاريع استراتيجية ذات استثمارات ضخمة؛ ولكن أيضا بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا الاجتماعية الرئيسية: كإدماج الأحياء الفقيرة، والتجديد الحضري وعملية إعادة التأهيل، وما إلى ذلك، الأمر الذي يبرر أهمية دراسة هياكلها المؤسسية وكشف تأثيرها الواضح في أنظمة إدارة المدينة.

2. إشكالية البحث:

ترتكز إشكالية البحث على مساءلة المشاريع الحضرية الكبرى وأنماط إدارتها، من خلال إلقاء الضوء على المؤسسات التي يتم إنشاؤها للاستجابة لخيارات التخطيط الحضري الجديدة هذه. من أجل تحديد الآليات، وبأي منطق، ووفقًا لأي نظام إداري تشتغل المؤسسات المسؤولة عن هذه المشاريع، ستسمح لنا دراسة شبكة الفاعلين في هذه المشاريع بتحديد أدوات العمل في التخطيط الحضري اليوم في المغرب. يرتكز التحليل على دراسة حالة مشروع "مركز مدينة طنجة" (TTC)، مما سيسمح بفهم آليات إعادة الهيكلة الحضرية في طنجة، ودراسة الهياكل التنفيذية لهذه المشاريع من خلال إبراز أدوار الفاعلين ومسؤولياتهم، وكذا المعايير الجديدة المعتمدة في إدارة وتخطيط المجال الحضري. يتميز نهج "المشروع" بشكل خاص بطابعه غير المتكرر والفريد، مما يجعل تطوير كل مشروع يتم وفقًا لطبيعة الاستثمار والتحديات الخاصة بالعديد من الجهات الفاعلة المعنية.

على المستوى المنهجي، يرتكز البحث على تحليل الخلفية السياسية والأيديولوجية للمشاريع الحضرية الكبرى باعتبارها نموذجاً للتخطيط والتنمية الحضرية والإقليمية بالمغرب، -من خلال دراسة حالة مدينة طنجة ومحيطها. من خلال التحليل، قمنا باعتماد مقاربة سياقية ملائمة، مع التركيز على العناصر المنهجية للتخطيط الحضري، وتحليل نظام الحكامة في المشاريع

الحضرية الكبرى. وفقاً لذلك، تستند دراسة حالة المشاريع الحضرية الكبرى في طنجة على بعدين أساسيين. يشمل البعد الأول عملية إنتاج المجال الحضري من قبل الجهات الفاعلة المختلفة، وعلاقات القوة التي تتجسد من خلال هذه العملية، والتي لا يمكن حصرها في سياق سياسي وطني. بمعنى آخر، تمثل المشاريع الحضرية النيوليبرالية مؤسسات عالمية، تضم جميع أنواع الفاعلين (الأجانب والنخب المحلية)، المؤثرين والمتحكمين في عمليات صنع القرار. ويتمثل البعد الثاني في الهياكل المؤسسية المرتبطة بتدخل الدولة. في الواقع، بالرغم من دحض المفهوم الشائع القائل بأن تطور العولمة قد أدى إلى تراجع دور الدولة أو نهايتها(Ohmae, K. et al, 1995)، سواء في الغرب أو في بقية العالم، إلا ما نلاحظه اليوم ليس أزمة دولة بقدر ما يمثل تحولا جذريا في ممارساتها وأنماط تدخلها. ترتبط المشاريع الحضرية الكبرى اليوم بإنشاء وكالات حكومية متخصصة ومناطق سيادة استثنائية، تجعل الحكومة تعبر عن نفسها بشكل مختلف عبر المجال، وتؤسس لروابط حصرية أو مميزة مع الجهات الفاعلة الأخرى.

3. الإطار الأيديولوجي والسياسي للحكامة الحضرية بالمغرب:

على مدى العقود الماضية، شهد المغرب تحولاً سياسيًا جوهريًا ارتبط بشكل وثيق بتطورات الرأسمالية العالمية والسياسات الاقتصادية الدولية. مع ذلك، لا يمكن فهم هذا التحول من خلال المفاهيم التي تقدمها الأدبيات في هذا المجال، والتي تربط عادة التحرير الاقتصادي بالتطور الديمقراطي. أدى التحول الكبير في التنظيم الاقتصادي بالمغرب إلى تغيرات سياسية مهمة، ولكنها ظلت إلى حد كبير مبهمة وملتبسة في النقاشات الرئيسية حول الديمقراطية أو "الانتقال الديمقراطي". لا شك أن الخطاب المتداول حول تدابير الحكامة الجيدة (مثل اللامركزية، والتحرير الاقتصادي، والتشاركية والتمكين) كأدوات للتغيير السياسي، قد حجبت في الواقع الطبيعة السياسية لبروز نمط خاص للحكامة الحضرية، وأشكال مختلفة من مشاريع التنمية المتباينة مجاليًا واجتماعيًا.

قبل الثمانينيات، ارتكز النموذج التنموي للمغرب على دور الدولة باعتبارها المتدخل الأساسي والمحفز المباشر للنمو الاقتصادي. شكلت أزمة الديون في العالم الثالث مع نهاية السبعينيات بداية النهاية لنظرية "التنموية" (Catusse, M. 2009a)، وتحولاً واضحاً نحو أساسيات الحكامة النيوليبرالية. فكان لا بد من تقليص بيروقراطية الدولة وإدارتها العامة لتلبية المتطلبات الجديدة للإصلاح النيوليبرالي. شكلت الصيغ المعروفة لتحرير السوق، وإلغاء القيود الجمركية، والإصلاح المالي، وخصخصة الأنشطة الصناعية والخدمات العمومية، مجموعة الأدوات الحكومية الجديدة لتقليل العجز العام في سياق تبني خطة التقويم الهيكلي (1983) المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

طرحت هذه الإصلاحات الهيكلية بعض التحديات الخطيرة للمؤسسات الحاكمة. أدت عمليات الخوصصة وتحرير السوق والإصلاحات المالية إلى تقويض قدرة الدولة على السيطرة على الحياة الاقتصادية والمجتمع. كما كان لسياسة التقشف والتقويم الهيكلي أثر فوري انعكس في انتشار الفقر وضعف العدالة الاجتماعية، مما ساهم في اندلاع العديد من أعمال العنف في المدن الكبرى (مثال الدار البيضاء سنة 1981). في هذا الإطار، ظهرت إعادة التفكير التدريجي في الاقتصاد الحضري من خلال إطلاق المشاريع الكبرى، وتنفيذ برامج اجتماعية جديدة (مدن بدون صفيح، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) استجابةً لهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد للتقويم الهيكلي والتحرير الاقتصادي.

من المعروف أن التقويم الهيكلي لم يكن خيارًا إراديا بالنسبة للمغرب، إلا أن دعم الإصلاح النيوليبرالي الموجه للسوق لم يؤثر بالضرورة على قوة الدولة وهيمنة النخب السياسية والإدارية فيه(Catusse, M. 2009a). في الواقع، يرتكز الإصلاح النيوليبرالي على مفارقة أساسية تتمثل في إلغاء قيود التجارة الحرة والخوصصة مع تدخل الدولة النيوليبرالية باستمرار في السوق لضمان ملاءتها المالية (Financial Solvency) والحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وفقاً لـ (Harvey, D. 2005)، ترتبط النيوليبرالية بهدفين متناقضين: "دعم الرأسمالية من جهة، وإعادة تشكيل سلطة الطبقة الحاكمة من جهة أخرى. تتجسد هذه العملية في إعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية وفقاً لحوافز ومتطلبات السوق، حيث يتم دمج النخب الحاكمة المحلية والمؤسسات الدولية والشركات العالمية والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحكومات الأجنبية في الشبكات والمجالات السياسية (العبر وطنية)، مما يجعل الحكومة "مؤسسة عالمية" بدلاً من كونها مجرد مؤسسة وطنية (Cohen, S &Jaidi, L. 2006). في الواقع، تتزامن الإصلاحات النيوليبرالية وتترابط بشكل وثيق مع الإصلاحات المؤسساتية للدولة من خلال إنشاء كيانات مؤسسية جديدة، يتم من خلالها إعادة توطين السلطة السياسية في محاولة للتأثير على جغرافية التراكم الرأسمالي في إطار ما يعرف "بمجالات الدولة الجديدة (Neil, B, 2004). بهذا المعنى، ترتبط الطبيعة المختلفة للتنمية الحضرية بالأهداف السياسيةالتي تشكل النظرية الحضرية للمدن العالمية(Sassen, 2002). يقدم المغرب مثالا واضحاً للدولة النيو ليبرالية التي نجحت في تحقيق الهدفين جزئياً: تحرير اقتصادها والانفتاح على الرأسمال الأجنبي من جهة، والحفاظ على دور الدولة في إدارة مشاريع التنمية في مجالات السياحة والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

1.3. المدينة كمنتج تفاوضي بين الدولة والقطاع الخاص الأجنبي:

وفقا للنموذج النيوليبرالي للتنمية الحضرية الذي تبناه المغرب، لا تتعامل الدولة مع المدينة وفقًا لقيمة استخدامها (من حيث نوعية الحياة والعدالة السوسيومجالية)، ولكن وفقًا لقيمتها التبادلية في سوق عالمي تنافسي(Zemni&Bogaert, 2011). تمثل المدينة بشكل أساسي منتجًا تفاوضيًا بين الدولة والمستثمرين الأجانب والسياح والمؤسسات المالية. في هذا الإطار، تقدم الحكومة المغربية حوافز ضريبية للاستثمار الأجنبي، فضلا عن تشجيعها نمو صناعة سياحية قوية من

خلال توفير المرافق المادية والثقافية المرغوبة من قبل النخب العبر وطنية.

في الواقع، بالرغم من اعتماده على الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، إلا أن النموذج المغربي للحكامة النيوليبرالية للتنمية الحضرية يبقى سلطويا للغاية بقيادة الدولة(Kanai&Kut, 2011). فمن خلال الإصلاحات المؤسسية، تمكنت النخب الحاكمة في المغرب من سحب المشاريع والتطورات الاقتصادية الهامة خارج سيطرة الهيئات الحكومية والمحلية المنتخبة. تمثل سلسلة المشاريع الحضرية الكبرى التي تديرها الدولة بتمويل من القطاع الخاص، على حساب مشاريع التنمية الحضرية التي تم إعلانها على مدى العقود الماضية، من أبرز الأمثلة على هذا النمط من ريادة الأعمال بقيادة الدولة. تشمل هذه المشاريع مركز مدينة طنجة (TCC) وميناء طنجة المتوسط (TANGER MED)، ومشروع تهيئة وادي أبي رقراق في الرباط، والميناء الترفيهي بالدار البيضاء، والعديد من الطرق السريعة، وخطوط الترامواي، ومراكز التسوق الكبرى والموانئ الترفيهية. يتمثل القاسم المشترك بين هذه المشاريع في المزج بين تكنوقراطية الدولة والاعتماد على رأس المال الاستثماري الأجنبي. تنتشر اليوم في المدن الكبرى بالمغرب العديد من المؤسسات التكنوقراطية التي يتم إنشاؤها بموجب ظهير شريف (من خلال وزارة الداخلية أو وزارة السياحة)، والتي تعمل على التحكم في التنمية الحضرية وتوجيهها وفقا لمتطلبات السوق، وبهدف جذب الاستثمار الأجنبي في المدن. يشكل هذا الإطار النخبوي من مديري المدن والشركات الخاصة الأجنبية المتدخلة في مشاريع ريادة الأعمال اتحادًا واسعاً من الفاعلين العموميين والخواص الذين يحكمون فعليًا المدن في المغرب (Kanai&Kutz. Op. cit, 2011). من خلال العمل معًا، تخلق هذه المجموعة مشاريع مقاولاتية ضخمة مثل تلك المذكورة أعلاه، وتهيمن على الحياة الحضرية مادياً واقتصاديًا، لتعيد تسويق المدن المغربية وجعلها أكثر جاذبية لفائدة نخبة متنقلة من السياح والمستثمرين الدوليين.

2.3. إعادة الهيكلة الحضرية والإقليمية وبروز نهج ريادة الأعمال الحضرية:

ترتبط إعادة الهيكلة الحضرية والإقليمية بخطط وتدخلات الفاعلين الحضريين الذين يعملون على تسخير الفوائد المحتملة للعولمة الاقتصادية، والاستفادة من تدفقات الاستثمار الدولي والتجارة والإيرادات المرتبطة بالمشاريع الحضرية والسياحية الكبرى. مع ذلك يجب الإشارة إلى أن هؤلاء الفاعلين يعملون في إطار مؤسسات الدولة التي تمت إعادة هيكلتها بشكل يسمح لهم بممارسة أدوارهم كفاعلين اقتصاديين.

من هذا المنظور، تعكس حالة منطقة طنجة تجربة مختلفة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية في المغرب والشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا وعبر العالم المعاصر (Brenner, 1999). بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحالة فريدة بسبب سياقها السياسي والتاريخي المضطرب مع السلطة المركزية. لعبت هذه الأخيرة دورًا محوريًا في تطوير الدولة المغربية المستقلة حديثًا، وإعادة توزيع الطاقات التنموية من خلال تركيز الاستثمارات في عدد قليل من المدن التي يُتوقع منها أن تصبح مراكز عالمية.

تفسر التحديات المتزايدة في مجال التنمية بعد الاستقلال ظهور كل من النهج المقاولاتي في طنجة، واستمرار سيطرة الإدارة المركزية من خلال المؤسسة الملكية وممثليها. في الفترة المبكرة من التطور القومي الذي استمر حتى أواخر الستينيات، لم تُبد مخططات التنمية الاقتصادية سوى القليل من الاهتمام بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية عبر الجهات. شكلت التنمية الصناعية القائمة على التصنيع لاستبدال الواردات (ISI) محور اهتمام السياسيات الاقتصادية. لكن هذه الاستراتيجية فشلت، وسرعان ما تم استبدالها بمقاربة جغرافية وإقليمية تهدف إلى مراعاة التفاوتات المجالية والترابية المختلفة. ظلت الإجراءات المتخذة مخططة بشكل مركزي بإيعاز من المؤسسة الملكية في ظل الاعتقاد السائد بغياب الأطر البشرية الكفؤة والمؤهلة القادرة على التواصل والوفاء بمتطلبات وقضايا التنمية المستعجلة.

في هذا السياق، تواترت الأزمات السياسية والاقتصادية على المغرب منذ الثمانينيات، ودفعت بالمؤسسة الملكية إلى تكريس سلطتها من خلال ممثلين محليين أُوكل إليهم بمعالجة حالة الطوارئ الوطنية (Cherkaoui & Ben Ali, 2007). في الإطار من التحول الاقتصادي، ارتبطت اللامركزية الإدارية بعمليات الخوصصة، وزيادة الالتزام بالمعايير الدولية واتفاقيات التجارة الحرة. شكل وصول الملك محمد السادس للحكم عاملاً أساسياً في هذه العملية من خلال إنشاء مجموعة جديدة من المؤسسات التابعة لوصايته، والعاملة في إطار الشراكة مع المستثمرين والمانحين الخارجيين (بشكل رئيسي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، بهدف تعزيز العولمة في مجالات التنمية الحضرية وباقي المجالات الاستراتيجية كما هو الحال بالنسبة لمنطقة طنجة الكبرى.

من الناحية النظرية، تتوافق المنظمات الريادية للعولمة الحضرية مع مجموعة واسعة من متطلبات التكيف الخارجي مثل اللامركزية والتشاركية المحلية. مع ذلك، تعتبر أيديولوجية السوق الحر بأن وجود قطاع عام واسع يثبط القدرة على ريادة الأعمال، ويغذي الاقتصاد غير الرسمي ومظاهر الفساد، مما يعوق تطبيق القوانين المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة(Cherkaoui & BenAli, 2007). والواقع والحال هذه، أدى توسع سلطة الحكومة المركزية بعد الاستقلال إلى استفحال البيروقراطية والفساد، في ظل نقص الموارد البشرية والتقنية، مما دفع بمحاولات التخطيط الإقليمي إلى اعتماد اللامركزية في إدارة النمو الاقتصادي الحضري والإقليمي. في هذا الإطار، ظهرت مؤسسات ريادة الأعمال المعاصرة، في إطار ما يعرف بالأطر التشاركية التي تساوي الديمقراطية "بالحكامة الرشيدة"، وتستند إلى أشكال من اللامركزية الإدارية بدلاً من

اللامركزية السياسية من خلال إعطاء الأولوية للنخب الإدارية والتكنوقراطية.

في الواقع، ترتبط إعادة تشكيل المؤسسات الحضرية بتحول في الممارسات الإدارية، من خلال الانتقال التدريجي من التركيز على توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين إلى ريادة الأعمال والمضاربة التي تستهدف المستثمرين الأجانب. وتشملهذه العملية الاعتماد المتزايد على عمليات الخوصصة والتحفيز الضريبي. بعد إنشائها في فترة التقويم الهيكلي (ما بعد 1983)، اضطلعت المؤسسات الحضرية بمهمة جعل المدينة أقل اعتمادًا على تدخلات الدولة. من الواضح أن العولمة الاقتصادية أصبحت موجهة من قبل نخبة من رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين الذين لعبوا أدوار واضحة في تخطيط وتنفيذ خطط التنمية والمشاريع الكبرى. بشكل ملحوظ، انتقل العديد من هؤلاء من القطاع الخاص المفوض حديثًا إلى المكاتب المنتخبة والمناصب المعيّنة البارزة(Catusse, 2008 , p. 137). في حالة طنجة، ترتكز الحكامة الحضرية للمشاريع الكبرى على وكالات متخصصة وذات أدوار محددة، مثل "وكالة طنجة المتوسطية الخاصة" (TEMSA) و"الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) ووكالة إعادة توظيف ميناء طنجة (SAPT). تعمل هذه المؤسسات في إطار شراكات مع القطاع الخاص الأجنبي، أو في إطار شركات خاصة مملوكة للدولة، وتتميز بمقاربتها من أعلى لأسفل (Top-down)، وتركيزها على الحكامة الإجرائية بدلاً من المساءلة الديمقراطية المباشرة.

4.مشروع (Tanger City Center): نموذج حضريعالمي بترتيبات مؤسسية محلية:

يمثل مشروع (TTC) نموذجًا لفهم ديناميات إعادة الهيكلة الحضرية والإقليمية بطنجة الكبرى من خلال تبني النهج المقاولاتي في المجال العقاري والسياحي. في موقعه في الجهة الشرقية للمنطقة الاستعمارية السابقة، وعلى طول خليج المدينة (انظر الشكل1)، يمثل المشروع، متعدد الوظائف، مبادرة تنموية واسعة النطاق (بمساحة تقدر بـ 175 ألف متر مربع، وبتكلفة إجمالية تصل إلى 2 مليار درهم)، كما يمثل مركزية جديدة لمدينة إقليمية آخذة في التوسع.

وفقاً لما يوحي به اسمه، يسعى مشروع "مركز مدينة طنجة" إلى المساهمة في تحويل مركز المدينة إلى محور مركزي للتجارة والأعمال في الاقتصاد الوطني والعالمي. يقدم التحليل اللاحق نظرة تفصيلية على الطابع التفاوضي للعلاقات القائمة بين الفاعلين العموميين والخواص، وكذا التناقضات الواضحة بين الأهداف المتوخاة من مشروع "المدينة العالمية" وتأثيراته الفعلية على النسيج الاجتماعي والعمراني القائم.

شكل (1): موقع مشروع (Tanger City Center)



شكل (2):صورة لمشروع (Tanger City Center)

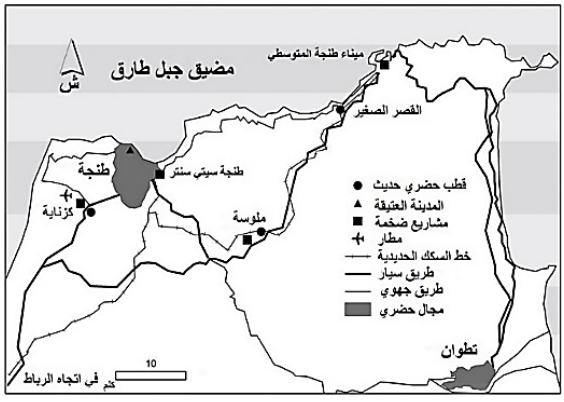

يعكس مشروع (TTC) نهجا مبتكراً لريادة الأعمال في مجال العقارات السكنية والتجارية والسياحية. يضم المشروع أول مركز تجاري على الطراز الغربي في المدينة (Tanger City Mall)، بالإضافة إلى مركز للأعمال (Tanger City Business) ومجوعة من الإقامات

والفنادق (498 سرير) من فئة أربع وخمس نجوم. يقع المركز التجاري ذو الثلاث طوابق على مساحة تقدر بـ 30000 متر مربع، ويضم مجموعة من المتاجر العالمية في إطار عقود الامتياز التجاري (Franchising). ويغطي مركز الأعمالحوالي 10000 متر مربع من المساحة المخصصة للمكاتب، ليكون كما تم التخطيط له بمثابة القطب الجديد للخدمات الإقليمية، وكمركز للقيادة بالنسبة للمشاريع الكبرى الموجودة ضمن النفوذ الإقليمي لطنجة، حيث يتصل بخط سككي مباشر بالميناء المتوسطي، انطلاقا من المحطة القريبة منه -على مسافة أقل من 200 متر. من جهة أخرى، يمثل المجمع السكني الجديد (Tangier City Residences)، والذي يضم أكثر من 803 شقة مطلة على الخليج، الصورة الجديدة للحياة الحضرية في طنجة. تغطي مجموعة فنادق (Tangier City Hotels) حوالي 40.000 متر مربع، وهي مصممة "لدعم القدرات الفندقية في المدينة نوعاً وكماً وتعزيز رسالتها السياحية والتجارية" (Tanger City Center).

من خلال نمطه المعماري والهندسي المتميز، ووظائفه المتعددة، يهدف مشروع مركز مدينة طنجة (TTC) إلى جعل طنجة مدينة عالمية، تقدم نوعية حياة جيدة، وذات موقع منافس في الأسواق العالمية. من هذا المنظور، يبقى من المهم اكتشاف التصورات والعلاقات القائمة بين المؤسسات العمومية والفاعلين الخواص في سياق الانفتاح والعولمة وبروز مفهوم المدن العالمية.

من أجل فهم أفضل لأشكال التفاوض بينالشركة المغربية للهندسة السياحية(SMIT) والشركة الإسبانية (Inveravante)[1] العاملة في إطار الشراكة لتطوير مشروع (TTC) بمركز مدينة طنجة، يرتكز التحليل على الأهداف والقيود الخاصة بكل طرف، وكيفية ترجمتها إلى قرارات وإجراءات. يساعد هذا الإطار التحليلي على توضيح الهيكل الذي يعمل ضمنه هؤلاء الفاعلون، وكذا الصورة المحددة للمدينة التي يسعون لإنتاجها.

1.4 نظام الفاعلين المرتبط بتخطيط وإدارة مشروع "مركز مدينة طنجة" (TCC):

استلزم إنجاز مشروع (TTC) أشكالًا مختلفة من الخبرة التنظيمية والتقنية والتسويقية، مما تطلب انخراط العديد من الفاعلين. يُظهر هؤلاء الفاعلون، المرتبطون بالسلطة الحكومية والمقاولين الخواص، درجات عالية من المرونة الوظيفية والجغرافية. يقع المشروع ضمن اختصاص الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT). وتتمثل مهمة الشركة في إعادة تحويل وتنشيط دور الدولة المغربية في التخطيط السياحي (Ministre du Tourisme, 2005). في سنة 2008، أنشأت وزارة السياحة والصناعة التقليدية هذه الشركة (SMIT) برأس مال قدره 41 مليون درهم (SMIT, 2008)، من خلال دمج الشركة الوطنية لتهيئة خليج أكادير(SONABA) والشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة (SNABT)ومديرية التهيئة والاستثمار (DAI)سابقاً بوزارة السياحة. بتلقيها لتمويل أفضل من (SNABT)، تستخدم (SMIT)موظفين أكثر احترافًا ومستويات عالية من الدعم التكنولوجي. على عكس الوكالات الحضرية (مؤسسات عمومية تتمتع

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)والمجالس البلدية المنتخبة، تعتبر (SMIT) شركة خاصة مملوكة للدولة[2]، تُحدد صلاحياتها من قبل وزارة السياحة[3]. يسمح الهيكل التنظيمي للشركة بمساهمة مجلس الإدارة العامة في انتخاب "مجلس الرقابة" الذي يختار المديرين المسؤولين للإشراف على المكاتب وجداول الأعمال وإنجاز التقارير السنوية.

من جهة أخرى، تستفيد الشركة من الصلاحيات القانونية للشركات المدمجة، وخاصة الامتياز المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، كما تحل محلها فيما يخص الالتزامات والمهام المنوطة بها. بالرغم من تواجد مقرها الرئيسي في كل من الرباط وطنجة وأكادير، إلا أن مجال عملها يشمل مجمل التراب الوطني في إطار رؤية وطنية للتنمية السياحية (المخطط الأزرق، مخطط مدائن...). ومع ذلك، يستلزم التعامل مع مجموعة كبيرة من المواقع السياحية في جميع أنحاء المغرب، تداول تمثيلية المكاتب بشكل دوري عبر المكاتب المحلية، حيث يتم تخصيصها لمشاريع مختلفة. كما تقوم الشركة بزيارات للمستثمرين المحتملين في الخارج والمشاركة في المؤتمرات الدولية والمعارض التجارية.

يستلزم فهم المخطط السياحي المتعلق بعمل (SMIT) في مدينة طنجة استحضار السياق الوطني العام لهاته الرؤية. في الواقع، أُنشئت (SMIT) في إطار تطبيق "رؤية 2010"، الهادفة إلى جذب 10 ملايين سائح، وزيادة سعة الفنادق إلى 230.000 سرير(Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. p. 10). وبالرغم من الركود الاقتصادي العالمي، زاد عدد السياح الوافدين إلى المغرب من 4.4 سنة 2001 إلى 7.9 مليون سنة 2008(Ministre du Tourisme, 2005, Op.cit. p. 13). تماشيًا مع الخطة السابقة، تم الإعلان عن رؤية جدية (رؤية 2020) من خلال مجموعة من البرامج والاستراتيجيات السياحية الجهوية التي وُضعت لدعم أشكال محددة من التنمية السياحية في جميع أنحاء المغرب. ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الشاطئية الفاخرة في إطار "المخطط الأزرق" (130.000 سرير فندقي)، ودعم السياحة الداخلية في إطار "مخطط بلادي" (30.000 سرير فندقي) و"مخطط مدائن" الذي يستهدف من بين وجهات أخرى مدينة طنجة[4].

---

[1]- شركة إسبانية متخصصة في العقارات والفنادق والطاقة والمواد الغذائية والزراعية، تحتل مكانة مهمة في الاستثمار في القطاع السياحي بالمغرب (استثمار بلغ منذ سنة 2008 أكثر من خمس مليارات درهم.

[2]- ويرجع الهدف من خلق هذه المؤسسة بالنسبة للدولة إلى ضرورة تحديد ممثل عمومي مسؤول عن تطوير المنتوج السياحي على المستوى الوطني والجهوي.

[3]- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية حاليا.

[4]- يهدف "مخطط مدائن" إلى تحسين الوجهات الموجودة من خلال تطوير مناطق سياحية جديدة وزيادة سعة الفنادق بـ 75.000 سرير. كما يهدف إلى تطوير "وجهات ثقافية" مثل فاس ومراكش وورزازات والدار البيضاء، بالإضافة إلى السياحة الشاطئية في طنجة وتطوان وأكادير. معاً، يهدف هذان الجانبان من المخطط تنويع السياحة المغربية وإعادة تطوير المواقع الحالية.

على الرغم من ارتكاز استراتيجية السياحة في طنجة على رؤية وطنية، باعتبارها جزءًا من مشروع أوسع للتنمية الاقتصادية، فهي تساعد أيضاً في التغلب على تحديات التنمية في المدينة، في ظل القيود التاريخية والجغرافية الخاصة بها. في الواقع، كانت طنجة واحدة من المناطق ذات الأولوية في التهيئة منذ سنة 1965 بهدف تنشيط قطاع السياحة. جاء إنشاء (SNABT) في أواخر الستينيات لتحقيق هذا الهدف السياحي في الخليج البحري للمدينة، مع محاولة ربط هذا القطاع بالأنشطة الاقتصادية للنسيج الحضري، حيث كان من المنتظر أن تساهم في جذب الأجانب والاستثمارات لاستعادة صورة عالمية مشابهة لتلك التي كانت في مرحلة الوضع الدولي،غير أن مشاريعها اعتُبرت غير ناجحة إلى حد كبير: مع تأثيرات اقتصادية مضاعفة محدودة، وتدخلات مجزأة، وتأثيرات بيئية واضحة[5].

[5]-طارق بولشيوخ، (2019) "السياحة وسؤال التنمية المستدامة: حالة المجالات الحضرية الساحلية بشبه الجزيرة الطنجية"، رسالة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني (الدار البيضاء).

تترسخ اليوم هذه الرؤية ويتأكد الطموح في جعل خليج طنجة نافذة لإفريقيا وبوابة لأروبا. في هذا الإطار، يتمحور دور (SMIT) حول دعم عملية التنمية غير المكتملة لفترة ما بعد الاستعمار، وتطوير وضع تنافسي وصورة جديدة للمغرب ضمن الاقتصاد العالمي، مع الترويج لصورة متميزة من الحداثة في طنجة. من أجل تطوير عملها، تسعى (SMIT) إلى التغلب على التجزؤ المجالي في المشهد الحضري الناتج إلى حد ما عن فشل عمليات التهيئة الأولى في الخليج البحري (في إطار المخطط الثلاثي 1965-1967). لا شك أن موقع طنجة الجيواستراتيجي له تأثير واضح في رؤية التنمية. تلعب التنمية السياحية والعقارية، كما هو الحال بالنسبة للساحل الجنوبي لإسبانيا "la Costa del Sol"، دوراً رئيسياً في تشكيل الصورة الخاصة للمدينة التي تسعى (SMIT) إلى إنتاجها.

من جهة أخرى، يلعب التسويق دورًا حيويًا في الاستجابة للاهتمامات الأساسية للعملاء المحتملين على المستويين العالمي والمحلي. في هذا الإطار، تقوم (SMIT)بأنشطة ترويجية مكثفة داخل المغرب وخارجه لجذب المستثمرين الأجانب. على المستوى المحلي، تبث الشركة إعلانات في مختلف الصحف الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، مثل L'ÉconomisteوLeMatin و"المغربية". تستهدف هذه الإعلانات المطورين من حاملي المشاريع في المنطقة، ومن لديهم القدرة على الاستثمار. لكن الاهتمام الأكبر لهاته الأنشطة الترويجية ينصب على المشاركة في المعارض العقارية في برلين، وكان، وبرشلونة ودبي. تمثل هذه الأحداث أساسا لإقامة اتصال مباشر مع العديد من المطورين متعددي الجنسيات في آن واحد (SASSEN, S, 2002, pp. 13-30). مع ذلك، تحتل الاتفاقيات الأوروبية أهمية أكبر، لكون معظم الشركات العقارية الأوربية لديها دراية أفضل بالأطر القانونية والعادات والثقافة المغربية، وخاصة فرنسا وإسبانيا اللتين فرضتا حمايتهما على المغرب لأربع عقود على الأقل (1912-1956).

في الواقع، على الرغم من أن المطورين الفرنسيين والإسبان ينشطون حاليًا في جميع أنحاء المغرب، إلا أنهم يميلون إلى التركيز أكثر على مناطقهم الاستعمارية السابقة. بشكل عام، يتمتع المطورون الأوروبيون بميزة تنافسية (اسم تجاري أكثر جاذبية) أكبر بالنسبة للمستثمرين والفاعلين الذين تود المدينة جذبهم لدعم السياحة. مع ذلك، يؤكد مسؤول عن المبيعات والاستثمار لدى (SMIT)على أن المعيار الوحيد لاختيار مستثمر في المشروع هو قدرته على استثمار 200 مليون درهم على الأقل وإكمال المشروع في ظرف 36 شهرا. ومع ذلك، يضيف المسؤول أنه في ظل الظروف المثالية، تفضل الشركة مطورًا عالميًا للعلامات التجارية مثل "Marriott أو FourSeasons" لأنها تتمتع بجاذبية علاماتها التجارية وتطور مواردها المالية والبشرية[6].

تلخص شركة (SMIT)ومشاريعها، بما في ذلك مشروع (TTC)، التحولات المؤسسية التي ميزت الليبرالية الجديدة منذ وصول الملك محمد السادس للحكم سنة 1999. لا يقتصر دور (SMIT)على تطوير السياحة المغربية فحسب، بل يوضح أيضًا تحول منطق التنمية الاقتصادية

6_ في حوار أجري مع مسؤول لدى (SMIT)، فضل إخفاء هويته.

من سلطة الحكومة المركزية لرؤية الدولة كعامل تمكين تقني للاستثمار الخاص (العبر) الوطني. في الواقع، تؤكد السياسات الجديدة على المشاركة المنسقة للجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمتخصصين(Direction de l'Aménagement du Territoire, 2001, page 7). بشكل حاسم، تم تحديد الانطلاقة النيوليبرالية من خلال إعادة هيكلة دراماتيكية للحكامة الجهوية: تقليديا، كان تم تعيين الوالي من بين الرتب العليا في وزارة الداخلية. في سنة 2001، غَير "الملك محمد السادس" سياسة والده، بتعيينه لسبعة من بين تسعة مرشحين جدد من خارج الوزارة. يُعرف هؤلاء باسم "الولاة التكنوقراط" (Techno-walis) لقدرتهم الواضحة على إدارة البيئة المبنية وفقًا لمبادئ السوق. حافظ هؤلاء المسؤولون على علاقات وثيقة مع المؤسسات الخاصة والملكية، وخلقوا نظاما "تكنوقراطيا" لحكامة المدينة. إلى جانب العلاقات القوية التي تربط هؤلاء "الولاة التكنوقراط" (Techno-walis) بالعائلة الملكية، فإن منشأهم من القطاع الخاص يشير أيضًا إلى تركيز متزايد على التنمية الموجهة تقنيًا والقائمة على التنافسية (Catusse et al, 2007). والي جهة طنجة تطوان سابقًا، محمد حصاد، إحدى هاته الشخصيات (أصله من منطقة سوس، وتلقى تعليمه في *مدرسة القناطروالطرق* بباريس). قبل تعيينه في سنة 2005، ترأس حصاد وزارة التجهيز، ومكتب استغلال الموانئ، وكان أيضا واليا بمراكش[7].منذ وصوله إلى طنجة، قاد تطوير ميناء طنجة المتوسط (1و2) والمشاريع الأخرى الموجهة نحو العولمة، بالتعاون في الغالب مع وكالات متخصصة مثل الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT).

في الجانب المقابل للمشروع نجد الشركة الإسبانية (Inveravante). حصلت هذه الشركة على مشروع (TCC) من مالكه الأصلي (Martinsa-Fadesa) في أوائل سنة 2009، بعد انسحاب ManuelJové[8]، الرئيس التنفيذي لشركة "Fadesa" سابقاً، وتأسيسه لشركته الخاصة (Inveravante). على الرغم من رغبة الشركة الجديدة في التميز عن سابقتها، إلا أن معظم موظفيها استمروا في عملهم في إطار الشركة الجديدة لعدة لسنوات أخرى.

يوجد مقر شركة (Inveravante)في "لاكورونيا" بإسبانيا، وهي شركة عالمية لها مجموعة واسعة من الاستثمارات في قطاعات الأسهم الخاصة، والطاقة الريحية، والغاز، والعقارات، والفنادق، والزراعة، ومراكز الترفيه وأماكن التسوق.تعتمد فلسفة الشركة الاقتصادية على أربعة أركان رئيسية: (1) الموارد البشرية مع خبرة استثنائية في مشاريع ريادة الأعمال واسعة النطاق؛ (2) استثمار "أقصى قدر من الملاءة المالية"؛ (3) رؤية شاملة لخلق قيمة مضافة في الشركات واستراتيجيات التنمية المختلفة؛ (4) التخطيط والرقابة لضمان الانتهاء من المشروع في الآجال المحددة. في قطاع التطوير العقاري، تركز (Inveravante)أنشطتها في المناطق ذات "الإمكانيات العالية للتوسع والنمو وخلق القيمة، وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية".

7_http://www.eib.org/projects/regions/ med/cooperation/conferences/1st-femip-conference/speakers/mohamed-hassad.htm

8_ https://www.alyaoum24.com/579314.html

تعتمد (Inveravante) على استراتيجيات تسويقية محددة لجذب الوكلاء العقاريين العموميين. إلى جانب اهتمامها بتعزيز قدرتها المالية والتقنية في إدارة وتطوير مركز مدينة طنجة، تعلب الشركة دورًا رمزيًا هامًا كمطور عالمي. لا تقتصر هذه الوظيفة فقط على تعزيز شرعية (TTC) كمشروع مدينة عالمية، ولكنها تدعم أيضا تأثيراته الفرعية. على سبيل المثال، يتيح الإتصال العالمي لشركة (Inveravante) بالمشاريع والصناعات الأخرى في جميع أنحاء العالم الاستفادة من الخدمات الخارجية العابرة للحدود. علاوة على ذلك، تساعد شبكة الشركة على تسويق المشروع في هذه الأماكن البعيدة، وبالتالي تعزيز وجودها وجاذبيتها على الصعيد العالمي. كمثال على ذلك، على الرغم من اهتمام (SMIT) بجذب السياح الأجانب من أوروبا، إلا أن (Inveravante) استجابت للانخفاض في الاستثمار نتيجة للركود الاقتصادي في سنة 2008، وحولت رؤيتها التسويقية لتشمل أكبر عددٍ من المغاربة المغتربين الذين يعودون موسميًا إلى طنجة من بلدان كثيرة في أوربا. من هنا يتضح أن المغرب أصبح يبحث اليوم عن زبائن جدد أكثر تنوعًا، وبشكل خاص أكثر ثراءً، من الفرنسيين" (Dupuy, H, 2006, p. 36).

من جهة أخرى، يستهدف المجمع السكني أيضا نخبة من العملاء الدوليين. تستهدف الاستراتيجية التجارية لشركة (Inveravante) للمجمعات السكنية التابعة لمشروع (TCC) المشترين المتنقلين بدرجة عالية، بما في ذلك المقيمين المؤقتين والزوار الموسميين. قبل الأزمنة الاقتصادية لسنة 2008، ركزت المخططات الأولى على المشترين الأوروبيين للمنازل الثانوية والعقارات الاستثمارية. يحتوي الموقع التجاري للمشروع على إصدارات باللغات الانجليزية والفرنسية والإسبانية[9]. ومع ذلك، وبعد انخراطها في المشروع، ارتكز اهتمام (Inveravante) على فئة المغاربة المقيمين في المدن الأوربية الكبرى (على سبيل المثال: باريس، أمستردام، بروكسل). في ماي 2010، شارك مشروع (TTC) في النسخة السابعة من معرض العقارات المغربي في باريس[10]. جمع هذا المعرض الضخم أكثر من 140 عارضًا، يمثلون ما يقرب 55 مدينة من جميع أنحاء المغرب، وكان من الممكن أن يستقبل أكثر من 50.000 زائر (Challenges, 2010 ; SMAP IMMO, 2010).

2.4 الفرص والتحديات المرتبطة بمشروع "Tanger City Center" (TCC):

واجهت كل من (SMIT) و(Inveravante) عدة تحديات ومخاطر في تطوير مشروع (TCC). في الواقع، استلزم إنجاز المشروع تحقيق توافق في رؤية (Inveravante)مع القواعد الإرشادية وقوانين البناء المعمول بها. تمثل هذه القوانين إحدى الوسائل الوقائية التي يعتمدها المشرع ضد انتهاكات وتجاوزات المطورين العقاريين. بشكل عام، في المغرب وخارجه، ترتبط أهداف هذه الوسائل بتنظيم عملية التهيئة من خلال ما يعرف بمعامل استخدام المجال (CUS) ومعامل إشغال المجال (COS). تحدد هذه المعايير المساحة المخصصة لاستخدامات معينة، مثل المناطق الصناعية والسكنية والتجارية، إلخ. فضلًا عن ذلك، قد تفرض قوانين البناء تصاميم غير

9_http://www.tangercitycenter.ma

10_Salon Immobilier Marocain à Paris, SMAP IMMO

القابلة للتسويق، وتضيف تكاليف غير ضرورية للمشروع. تطرح هذه القيود تحديا بالنسبة لشركة (Inveravante) في تعظيم هامش الربح المطلوب كمطور عالمي. ومع ذلك، وبغض النظر عن صرامة هذه القواعد، فإن العديد من العوامل تجعل التنمية في طنجة ومحيطها جاذبة بالنسبة لـ (Inveravante). أولا، سوق البناء أكبر بكثير مما هو عليه في إسبانيا. ثانيا، تتمتع الجهة الشمالية بحوافز ضريبية أفضل من أي مكان آخر في المغرب. فعلى الرغم من أن السوق العقاري في الدار البيضاء أكثر جاذبية من طنجة، سواء من حيث الطلب أو القوة الشرائية، إلا أن قواعد التنمية الحكومية تجعل الرغبة في الاستثمار هناك أقل ربحية. أخيرًا، فإن الطلب في المغرب أكبر بكثير منه في أي مكان آخر في أوروبا. بالنسبة لشركة (Inveravante)، فإن حجم المشروع في حد ذاته ليس مهمًا، وإنما أهمية الاستجابة للطلب الذي يسمح بمبادرات التنمية المستقبلية طويلة الأمد. من جانبها، تحتفظ (SMIT)بمكانة رائدة في طنجة، ومع ذلك فهي مجبرة على تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية كبيرة للمطور حتى يظل المشروع مربحًا وجذابًا. يرتبط نجاح (SMIT)كمؤسسة خاصة مملوكة للدولة بقدرتها على التوسط مع هذه الجهات الخارجية والحفاظ على تدفق الاستثمارات الأجنبية. يشمل الدعم الأساسي لشركة (SMIT)في طنجة الإعانات الاستباقية - 75 مليون درهم لشركة (TCC)- وتحويلات الأراضي للمطورين في "عروض رمزية" أقل من السوق.

من جهة أخرى، يرتبط تضمين المشروع بالعلاقة الديناميكية بين كل من (SMIT) و(Inveravante). في الواقع، تلعب (SMIT) دورا استباقيا للغاية في تطوير (TTC). ويرجع ذلك إلى اهتمامها العميق بالاستثمار في المشروع بالنظر إلى الدور الذي تلعبه كوسيط مع الجهات الخارجية وفاعل أساسي في ضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية. بصفتها فاعلًا رائدًا في تنمية شمال المغرب، ومع الانخراط المهم للدولة في عملية الموافقة، كانت لدى (SMIT) مصلحة متأصلة في ضمان تحقيق صورة معينة للمدينة وفقا لشروطها المحددة. وبالنظر إلى الأهمية المحلية والوطنية التي ظل يكتسيها المشروع، كانت الأبناك أكثر استعدادًا لتوفير الدعم المالي نظرًا لثقتها في نجاحه.ومع ذلك، ونتيجة لحجم الاستثمارات التي توجهها الدولة إلى خليج المدينة، فإن عملية الموافقة استغرقت وقتًا أطول بكثير. لم يتوقع العديد من المطورين هذه المشكلة، ولم يستطيعوا تحمل التكلفة المخصصة المشروع في الوقت المناسب لبدء التطوير. في ذلك الوقت (2009)، كانت المحطة السياحية الشاطئية في السعيدية (التي تولت انجازها مجموعة فاديسا المغرب) المشروع الوحيد في المغرب الذي تم إنجازه من مشاريع رؤية 2020، في وقت تأخرت فيه جميع المشاريع الأخرى (المحطات السياحية الخمس).

من جهة أخرى، تبرز عدة عوامل أساسية توضح سياق العلاقة الثقافية لشركة (Inveravante)مع (SMIT). أولاً، توظف (Inveravante)بشكل شبه حصري المغاربة الذين يشكلون حوالي 90 بالمائة من القوة العاملة للشركة. هذا الأمر مهم لأن هؤلاء التقنيين والمهندسين لا يفهمون فقط التنظيمات المحلية، القانونية والتقنية، ولكنهم يدركون جيدًا الفروق الثقافية التي تجعلهم يقيمون أهداف (SMIT)بشكل أفضل. ثانياً، تعترف إدارة

(Inveravante)بأن (SMIT)هي جهة فاعلة لا بد من دمجها في جدول أعمال التنمية لتحقيق أقصى قدر من النجاح المالي والكفاءة الزمنية لإنجاز المشروع. ثالثًا، من الواضح أيضًا أن إدارة (Inveravante)تعتبر (SMIT)شريكا أساسيا، إن لم يكن فاعلاً متساويا، حيث يعتمد كل طرف على الآخر للنجاح في تحقيق رؤاهم وأهدافهم. يساعد هذا الفهم العميق للتطور العالمي في توضيح حقيقة أنه عندما ننظر إلى التصاميم المعمارية والهندسية لشركة (Inveravante)، تصبح لدينا طريقة جديدة لتقييم عمليات التهيئة بمركز مدينة طنجة. في الواقع، لا يشكل المشروع صورة مفروضة عالميًا للهندسة المعمارية الغربية، ولكنه في الواقع تعبير مباشر عما يريد مديرو (SMIT)التعبير عنه كتصور خاص للحداثة المغربية العالمية بشروط ومعايير محددة.

3.4 مفارقات التخطيط الحضري من خلال نموذج مشروع (TCC):

يعد مشروع (TTC) مشروعًا هيكليًا في تخطيط مدينة طنجة الكبرى. مع ذلك، فإن وظائفه الاساسية تسلط الضوء على التوزيع غير المتكافئ للاستثمار العمومي الذي يجب تفسيره على أنه جزء صغير من الآثار المترتبة على المشاريع الكبرى على مستوى النسيج الحضري والاجتماعي من حيث العمالة والسكن وتكلفة العيش.

من جهة أولى، يوفر (TTC) فرصًا جديدة وديناميكية للتوظيف المحلي. مع ذلك، تشير العديد من الدراسات المماثلة إلى آثار اجتماعية سلبية على العمالة المحلية. في حالة مدينة طنجة، يبقى الحد الأدنى للأجور منخفضًا، إذ لا يتجاوز 14 درهم للساعة (أي حوالي 2586.84 درهمًا شهريًا)[11] ، بالرغم من نمو الاستثمار والقيمة المضافة في مجمل الإقليم. وعلى الرغم من تضاعف حجم العمالة في المنطقة، فإن معدل البطالة يتجاوز 11% (أنظر الجدول 1). يتمثل التأثير الأكثر أهمية في استقطاب قوي للقوى العاملة المحلية، في مقابل توظيف تقنيين ومهندسين أجانب ذوو أجور عالية في الاقتصاد الإقليمي من قِبل قطاع كبير من الخدمات المساعدة منخفضة التكلفة (Sassen.S, 2001). تبرز المشاريع الكبرى في طنجة هذه الظاهرة. في الأماكن التي تم فيها تطوير مناطق التجارة الحرة، ساهم انخفاض الأجور في انتشار ظروف عيش غير مستقرة، كاستمرار تواجد البناء العشوائي، مثل "كزناية"، حيث تتاخم المسكان العشوائية مرافق الخدمات الحديثة العابرة للحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن هذه المستوطنات لا تمثل سوى جزءٍ من الأزمة المتمثلة في مظاهر الفصل السوسيومجالي المتعدد الأبعاد.

11_ https://www.cnss.ma/

جدول (1): معدل البطالة (%) حسب عمالات وأقاليم الجهة ووسط الإقامة (سنة 2015)[12]

العمالة أو الإقليم	وسط الإقامة		
	حضري	قروي	المجموع
تطوان	25,3	6,6	20,4
طنجة أصيلة	11,3	5,9	11,0
شفشاون	22,3	4,2	6,2
العرائش	10,3	1,7	5,8
الحسيمة	7,3	2,4	3,6
المعدل الجهوي	16,3	4,4	10,7
المعدل الوطني	19,5	9,5	16,5

وإلى جانب تكلفته المرتفعة (حوالي2 مليار درهم، منها 75 مليون توفرها SMIT لدعم البناء) فإن المشروع يدعم ممارسات المضاربة العمومية في الشركات الخاصة. في الواقع، أدت عمليات المضاربة العقارية إلى نشوء فوضى البناء في ضواحي المدينة، وضعف البنية التحتية الأساسية، وتفاقم الفقر، والفصل السوسيومجالي المتمثل في ازدواجية بين المجالات السكنية الخاصة، المجهزة بشكل جيد، والأحياء العشوائية ضعيفة التجهيز والصيانة. تشكل الأحياء السكنية المنظمة أرخبيلًا "محاصرًا" من قبل الأحياء العشوائية والأحزمة الضاحوية التي تعيق آفاق التوسع الحضري المنظم.تستلزم مثل هذه القيود التي تعترض تطوير المشاريع الحضرية الكبرى إزالة الأحياء العشوائية كأداة لتجديد الجمالية الحضرية. على سبيل المثال، تم هدم جزء من منطقة "الحافة"[13]، الواقعة بهضبة مرشان، جزئياً سنة 2009، كما كانت الجماعة الحضرية للمدينة قد أصدرت قرارا بهدم مقهى "الحافة" في غشت 2018 قبل أن يتم التراجع عنه، والاكتفاء بهدم جزء بسيط بُني بغير ترخيص قانوني (أنظر الشكل 3).

شكل (3): استخدام المجال بمنطقة حي الحافة بطنجة

[12]- معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء).

[13]-إحدى أقدم الأحياء بالمدينة الواقعة.

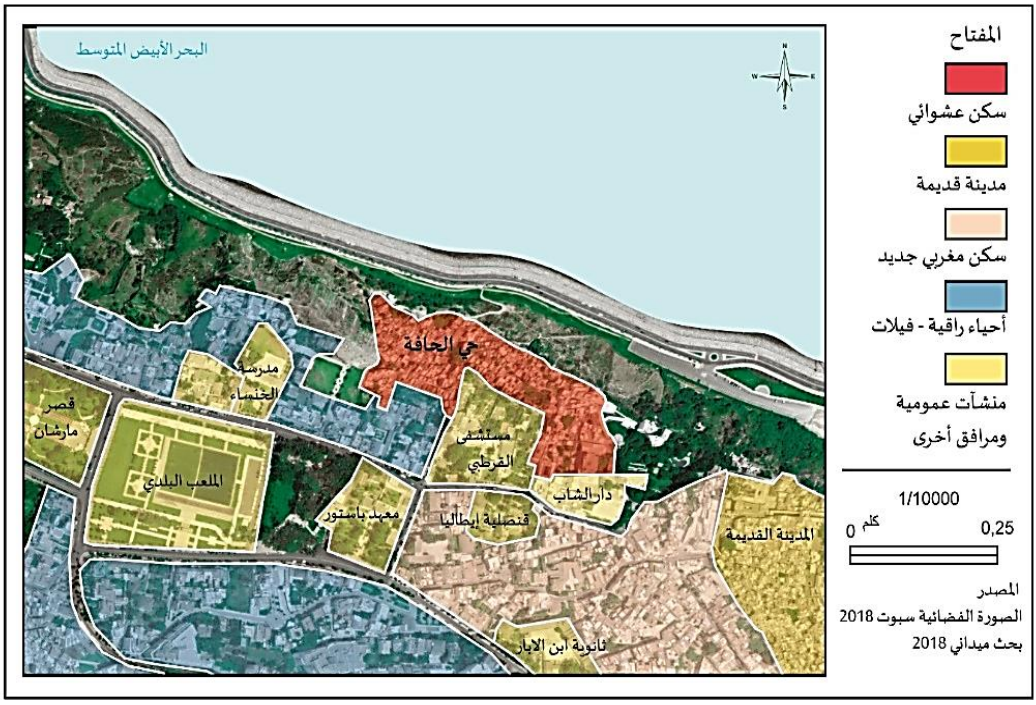

شكل (4): أشغال الهدم لمقهى الحافة بطنجة (2018)





إن تدمير هذه المنطقة وحماية الفيلات المجاورة للحقبة الدولية في وقت واحد يؤكد على "الظلم المكاني" في عملية تجديد المدينة وتطوير جماليتها، ويسلط الضوء على غياب التوافق بين الممارسات الإدارية والاحتياجات الأساسية للمجتمع الحضري. تعزز مثل هذه الممارسات التوسع الجغرافي غير المتوازن، والموجه نحو متطلبات الاقتصاد العالمي على حساب الساكنة المحلية. فبالموازاة مع عمليات الهدم التي تحدث بأجزاء مختلفة بالمدينة، تنتج عمليات البناء المتزامنة نمطًا عالميًا واضحًا للتنمية الترابية تحت ذريعة الصالح الاجتماعي.

5.خاتمة:

يعتبر إشراك المستثمرين الأجانب واستقطاب الرأسمال العالمي من أهم خصائص الترتيبات المؤسسية التي تعتمدها الدولة في إنشاء المشاريع الحضرية والسياحية الكبرى. مع ذلك، فإن القول بأن العولمة النيوليبرالية قد دفعت العلاقات الرأسمالية العالمية أو العابرة للحدود الوطنية إلى مستوى السياسات المحلية، فهذا لا يعني بالضرورة أن الدولة فقدت سلطتها واستقلاليتها في إدارة وتدبير المشاريع، ولكنها بالأحرى تعمل على تكييف العلاقات "الخارجية" والتفاوض حولها بين مختلف الجهات الفاعلة في مجالها الخاص. باختصار، يبقى تدخل سلطة الدولة ضروريًا في أسواق الأعمال وتطوير البنية التحتية الأساسية والظروف القانونية المناسبة لتطوير "مناخ جيد للأعمال".

إن الحضور القوي للملك والإدارة المركزية في عمليات تصور وإنجاز المشاريع الكبرى يثبت أن هناك حركة لمركزية العمل العام الحضري باسم البراغماتية والكفاءة. من ناحية أخرى، تسير العديد من الإصلاحات في اتجاه شكل من أشكال دمقرطة العمل العام المحلي من خلال السلطة الممنوحة للمجلس الإقليمي[14]. وهكذا، فإن الحكامة المحلية في المغرب تتبع حركتين متناقضتين:

[14]- تم اعتماد ثلاثة قوانين أساسية تتعلق بالجهات والولايات والعمالات والبلديات من قبل البرلمانالمغربي(مجلس الشعب) في يونيو 2015 والتي تهدف إلى "تعزيز الديمقراطية المحلية، وتوسيع دور السلطات المحلية في التنمية".

المركزية "الواقعية" واللامركزية في الإصلاحات. تظهر دراستنا أنه في النهاية، أصبحت حركة "المركزية" أكثر فاعلية في طنجة، بالنظر إلى أن الهيئات المنتخبة لا تنجح في خلق فرص لمشاريع هيكلة كبرى وخطط للتنمية بالمدينة، بحكم افتقادها للقدرة على توحيد وتنسيق العمل بين مختلف الفاعلين. في قلب هذه المخاوف تكمن مسألة الشرعية.

تشترك المشاريع الحضرية الكبرى التي انطلقت منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في طنجة في العديد من الخصائص المتشابهة وهي:

-سمة المشاريع الاستثنائية: من حيث اختيار الموقع والإجراءات المتبعة في إطار الشراكة بين المؤسسات المتخصصة والقطاع الخاص الأجنبي، مما يعكس منظورًا مختلفا جديدًا في تخطيط المدن؛
-تدويل رمزي للمشاريع الحضرية الكبرى: من خلال اتجاهين متناقضين، نزعة "الموضوعية" التي تتجلى من خلال تعميم الرموز العامة وتوحيد معايير التخطيط الحضري. الاتجاه الثاني هو "التمايز" الذي يدعم الابتكار المستمر والتميز من خلال سمات فريدة ومميزة بشكل عام؛
-تدويل الأشكال: تتخذ المشاريع الحضرية الكبرى بشكل عام نفس الأشكال الحضرية (مراكز المحاور الطرقية والواجهات البحرية)؛
-تدويل الممارسات: من خلال ظهور مؤسسات جديدة مخصصة لدعم المشروع، واللجوء إلى الفاعلين الخواص الأجانب في تمويل المشروع، وبالتالي تعميم ممارسة التعاقد.

قائمة المراجع:

1.BRENNER, N. (1999), Globalization as Reterritorialization: The Rescaling of Urban Governance in the European Union. Urban Studies, 36(3), pp. 431-451.
2.CATUSSE, M. (2008), Le Temps des Entrepreneurs ? Politique et Transformations du Capitalisme au Maroc. Paris : Maisonneuve & Larose.
3.Dupuy, H. (2006), Le Nouveau Miracle Marocain. La Tribune May 2.
4.COHEN, S. & L. JAIDI (2006), Morocco: Globalization and Its Consequences. London: Routledge.
5.HARVEY, D. (1989a). From managerialism to entrepreneurialism: The transformation in urban governance in late capitalism. GeografiskaAnnaler B, 71 (1), pp. 3-17.
6.HARVEY, D. (1989b). The Urban Experience. Baltimore: Johns Hopkins. University Press.
7.Kanai M, Kutz W, (2011), Entrepreneurial Assemblages from off the Map: (Trans) National Designs for Tangier (https://journals.sagepub.com/doi/10.1068/d20311).

8.LEFEBVRE, H. (1991). The Production of Space. Malden, MA: Blackwell Publishing.
9.MOULAERT, F., A. RODRIGUEZ, & E. SWYNGEDOUW (2003). The Globalized City: Economic Restructuring and Social Polarization in European Cities. Oxford: Oxford University Press.
10.SASSEN, S. (2002), Locating Cities on Global Circuits. Environment and Urbanization, 14(1), pp. 13-30.
11.Zemni & Bogaert. (2011) .Urban renewal and social development in Morocco in an age of neoliberal government. REVIEW OF AFRICAN POLITICAL ECONOMY. 38 (129). p.403-417.

من تحليل السياسات العمومية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي

أ.خديجة ابريجا. طالبة باحثة، جامعة محمد الخامس- المغرب

ملخص: تعتبر السياسات العمومية أحد مفاتيح فهم تطورات الدولة والديناميات المجتمعية لذا كان تحليلها رهانا فكريا شغل بال متخصصين في مجالات علمية شتى. كانت العلوم السياسية السباقة إلى تحليلها وقد تقاطعت مع العديد من المجالات الأخرى كالعلوم الإدارية ثم السوسيولوجيا. ان تعدد التخصصات افرز تعدد منطلقات التحليل، مقاربات ومناهج معالجة المواضيع التي تقتضي تحليل السياسات العمومية. وفي هذا الإطار برز غموض التمييز بين المواضيع والمقاربات التي تتبناها العلوم السياسية وسوسيولوجيا الفعل العمومي. سنحاول من خلال هذا المقال ابراز الحدود بين هذين المجالين العلميين من خلال مستويات ثلاث: مواضيعهما، مقارباتهما ومناهجهما المتعمد لتحليل السياسات العمومية.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الفعل العمومي، تحليل السياسات العمومية.

From public policy analysis to the sociology of public action

Khadija Brijja

Abstract: Public policies areconsidered one of the keys to understanding state developments and societal dynamics, so analyzing them was an intellectual bet that occupied the minds of specialists in various scientific fields. Political science was the first to analyze it, and it intersected with many other fields such as administrative sciences and sociology. The plurality of disciplines has resulted in the multiplicity of approaches to analysis, approaches to dealing with issues that require analysis of public policies. In this context, the ambiguity of the distinction between the topics and approaches adopted by political science and the sociology of public action has emerged. Through this article, we will attempt to highlight the boundaries between these two scientific fields through three levels: their themes, their approaches, and their deliberate approaches to public policy analysis

Key words: sociology of public action, analysis of public policies.

تقديم:

من بين ما يعنيه وجود تجمع بشري وجود سلطة سياسية عليا. ووجود هذه الأخيرة يعني بشكل أو آخر وجود سياسية عمومية. كانت الاشكال الأولية للسلطة السياسية الممأسسة وراء تجلي أشكال السياسات العمومية الأولى، في العصر القديم، التي ترجمت على شكل: فروض ضريبية، خلق القوات الحربية، تنظيمات التموين (التي تقدم المؤونة)، بناء المدن، آليات ضبط الساكنة...(Pierre Lascoumes et Patrick Le Galès، 2012) وعليه فمحاولة قيام السلطة العليا بمهامها ووظائفها المتعلقة بتنظيم وضبط المجتمع وتدبير حاجيات افراده تستدعي بلورة مجموعة من الأفعال والأنشطة التي تضمن الامن والاستقرار... نشير الى أن وظائف وغايات هذه السلطة كانت مثار جدل فلسفي وعلمي، الا أن هذه الأخيرة مهما كانت غاياتها فهي بالضرورة ستسهر على ضمان تنظيم وتدبير المجتمع وفق ما سيمكنها من تحقيق تلك الغايات.

على مر التاريخ عرفت أشكال التدبير تغيرات ارتبطت أساسا بحاجيات المجتمعات المتزايدة وبالموارد، التي اكتشفت بالعلم أو بالصدفة طرق استثمارها، بالإضافة الى قوة السلطة العليا دون اغفال دور الاحداث العالمية المؤثرة. ان تفاعل هذه العناصر الأربع الى جانب التطور التصاعدي للمعرفة الإنسانية سواء في شقها الاجتماعي، الاقتصادي، والنفسي وتجاوز التفسيرات الميتافزيقية للوجود هيأت شروط دولنة المجتمع التي حللها **Michel Foucault**.

يقصد بالدولنة تلك السيرورة التي يتم من خلالها تطوير أشكال تأطير المجتمع من طرف سلطة سياسية الى جانب تطوير فن الحكم الجيد Miller et Rose: 2008, Dean: 2010, Pierre Lascoumes et Patrick Le Galès) Laborier:2011، 2012). هذه السيرورة التي اختلفت الشروط الجيوتاريخية التي سمحت بانطلاقها من مجتمع الى آخر، كما أن سرعة السير فيها اختلفت أيضا. مما أفضى الى بروز حاجة فكرية للكشف عن الشروط المتحكمة في تعزيز أو احباط هذه السيرورة وبالتالي فهم كيفية توجيهها لتحقيق غايات السلطة العليا، لهذا صار الفعل المُؤَسَس للدولة مفتاح سبر أغوارها موضوعا يثير التساؤل.

أثار هذا الفعل انتباه المفكرين على مر التاريخ خصوصا الاكسيولوجيين، فالفلسفة السياسية منذ بداياتها في اليونان اهتمت بفهم أصول فكرة الدولة وأشكال القوة التي توظفها للحفاظ على نظامها ومشروعيتها، الا أن بعض اشكال فعلها تعرضت للانتقاد سواء من طرف السياسيين أو المفكرين الاخلاقيين الذين انشغلوا بقضايا الحق، العدالة والحرية... ومع تشعب اشكالاته سواء على مستوى التنظير أو الممارسة استطاع أن يستقطب اهتمام ميادين علمية إنسانية مستقلةعدة: الاقتصاد، الإدارة، القانون، التاريخ، الجغرافيا البشرية، والهندسة المدنية... ان ما يبرر الالتفاف حول هذا الموضوع هو تعدد أبعاده الى جانب آثاره على المجتمع ثم المواطن. في العقود الأخيرة صار موضوعا مركزيا لكثير من هذه الميادين خاصة العلوم السياسية، وعلم الاجتماع... ان اختلاف مواضيع ومناهج كلا المجالين العلميين والتداخل الذي يحصل بينهما ينتج عنه خلط في المفاهيم، والمقاربات الى درجة قد تختلف فيه حدود اهتمامات كل مجال مما يفضي الى طرح الأسئلة التالية:

-ما الفرق بين الفعل العمومي والسياسات العمومية؟

-أين يلتقي علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي أثناء تحليل السياسات العمومية؟

ان الإجابة عن هذين السؤالينوتقاسم نتائج محاولة الفصل بين هذين المجال سيكون بمثابة مساعدة الطلبة الجدد للحسم في اختيار مواضيع تتلاءم مع طبيعة الفرع الذي ينتمون اليه. لهذا سنقوم بتتبع مسار اهتمام المشتغلين في هذه الفرعين بالموضوع: **الفعل المُؤَسَسُ للدولة.** مع ابراز نقط تقاطع هذين الفرعين على المستوى:

-بناء المواضيع؛
-مستويات الاشتغال
-المقاربات والمناهج

وعليه تتضح ضرورة الاعتماد على **المنهج تحليلي التاريخي المقارن** الذي سيكون هدفه تركيب قراءاتنا السابقة.

1-1 السياسات العمومية موضوع العلم السياسي:

كما سبق فكثير من العلماء تطرقوا إلى أهمية وزن الفعل المُؤَسَس للدولة أو ما أطلق عليه فيما بعد السياسات العمومية، على المجتمع الا أن أولى الاعمال العلمية التي حملت اتجاها نحو مصاحبة برامج التدخل العمومي التي تستهدف عقلنة التصور، وتعزيز وظيفية التنظيم الى جانب تحقيق نتائج ناجعة(Vincent Dubois,2009)تعود إلى سنوات1930 فترة "الصفقة الجديدة" بالولايات المتحدة الامريكية يعتبر كتاب "الكساد الكبير والصفقة الجديدة: مقدمة قصيرة جدًّا" لصاحبته إريك راشواي من الكتب التي استعرضت النجاحات الرئيسية التي حققتها الصفقة الجديدة والإخفاقات التي مُنيَت بها مع توضيح أسباب نجاح بعض برامجها وإخفاق البعض الآخر. وفي نهاية الكتاب، تم توضيح الكيفية التي تمكنت من خلالها إدارة الرئيس الأمريكي روزفلت بعد الحرب العالمية الثانية من تقديم استراتيجيات الصفقة الجديدة إلى الساحة العالمية، وكانت مشاريع التدخل العمومي للحكومة الفيدرالية الامريكية موضوع تحليل مفصل **من** طرف محللين متنوعين. كان الهدف براغماتيا في المقام الأول: تعلق بالبحث عن الفهم من أجل الفعل. يهدف المحلل السياسي في الدرجة الأولى الى مساعدة متخذي القرار على اختيار السياسات الصحيحة. وفي هذا الإطار تمت مأسسة ما سيطلق عليه فيمابعد "علوم السياسة Policy sciences: ". وكان **HAROLD LASSWELL** من رواده الأوائل. بفضل الدور الكبير لكتابهالذي ألفه مع DANIEL **LERNER**المعنون بـ"العلوم السياسية"، الذي حصر غاية هذه العلومفي انتاج معارف قابلة للتطبيق لحل مشاكل الفعل العمومي، تحسين فعالية السياسات العمومية وعقلنة الفعل الدولتي(Patrick Hassenteufel,2011)،الى جانب تجاوز التباعد الحاصل بين العَالِم والسياسي من أجلاقتراح معرفة قابلة للتطبيق (Daniel Kübler et Jacques de Maillard,2009).اهتم بالقضايا المندرجة ضمن إطار هذا التخصص الجديد متخصصين غير متخصصي العلوم الاجتماعية مثل المهندسين، محللي الأنظمة، رجال

الاقتصاد... ان ما سبق وفر الشرطين الاساسين لاستقلال العلوم السياسية على المستوى المنهجي والنظري كتخصص علمي جديد في بدايات الخمسينيات:

-إطار مفاهيمي خاص، الذي اندرج ضمن مشروع اجتماعي وسياسي واسع جدا المتمثل في العمل على عقلنة الفعل الدولتي؛
-سياق اقتصادي وفكري مُدَعِمٍ للدولة سمح بتبني تصور متميز إعطائه الأولوية لأجرأة الفعل الدولتي(Patrick Hassenteufel,2011)
عرف هذا المجال تطورا قويا انطلاقا من سنوات 1960 بالولايات المتحدة في الشق المتعلق بالبرامج العمومية " المجتمع العظيم"،حيث اكتسب خصائص ميزته الى حد الان في عالم العلوم الاجتماعية. انه ملتقى التخصصات، حيث يتقاطع العلم السياسي مع الاقتصاد، الإدارة وفي أدنى تقدير علم الاجتماع، تم تطويره في المؤسسات العمومية، في مكاتب الاستشارة، التنظيمات الهرمية كمراكز البحوث في نفس الوقت داخل الحقل الأكاديمي، حيث أدمج تعليمه في تكوين المديرين العامين المستقبليين(Patrick Hassenteufel,2011). في تلك الفترة أسست Kennedy School of Governement، التي سعت الى فهم الفعل الحكومي. ثم سارت العديد من الدول الغربية على خطى الولايات المتحدة، وكانت المملكة المتحدة هي السباقة فلحقتها الدول الاسكندنافية ثم ألمانيا ودول جنوب أوروبا على نفس المنوال(Daniel Kübler et Jacques de Maillard,2009). الا أن الإضافة الأهم الموالية التي ستساهم في تطور هذا الميدان بُلورت خارج الولايات المتحدة ما بين أواسط 1970 واواسط 1980 بفرنسا بفضل التطرق إلى الإشكاليات المستبعدة في العلوم السياسية الامريكية، والتي سلطت عليها الضوء من خلال الأبحاث المنجزة داخل مركز سوسيولوجيا التنظيمات، الذي ترأسه MICHEL CROZIER، ومركز البحث في السياسة والإدارة والتراب المؤسس من طرف: LUCIEN NIZARD. التي غذت كل بطريقتها، تحليل السياسات العمومية من منظور سوسيولوجيا الدولة. تقاسمت هذه الأبحاث هاجس إعطاء صورة واقعية أكثر لفعل الدولة، مبرزة الكيفية التي تشتغل بها في ظل توترات متناقضة، بهذا تمت إعادة النظر للرؤية الماركسية المنتشرة آنذاك، والتي تعتبر الدولة كآلة خادمة لمصلحة الطبقة الحاكمة، في هذه الفترة برز تناقض الآراء كما أكد ذلك كل من SMITHوMUSSELIN. فمجموعة Michel Crozier طورت مقاربة تركز على استراتيجيات وروابط السلطة داخل الإدارات. لقد كشفوا الستار عن طابع التشظي الذي يسم الإدارة الفرنسية ذلك بالتركيز على روابط المنافسة بين الهيئات الكبرى والمنظمات الإدارية المختلفة، وكذلك الممارسات غير الرسمية للترتيب بين الفاعلين المشاركين في نفس نظام الفعل. اكتسبت هذه المجموعة شهرة واسعة بفضل الأبحاث المتعلقة بالبيروقراطية والإدارة الفرنسية. شكل اصدار كتاب "الظاهرة البيروقراطية" مرحلة حاسمة لانه ارتكز على دراسات امبيريقية أنجزت في مؤسسة عمومية (comptes chèques postaux +entreprise de fabrication de cigarettes) حيث قدم صاحبه تحليلا صادما لإيجابيات وسلبيات البيروقراطية الفرنسية(Christine Musselin,2005).في حين بقيت مجموعة LUCIEN NIZARDمرتبطة بتسليط الضوء على العوامل الأيديولوجية للفعل العمومي، انماط التنظيم

الأكثر شمولية للمجتمع الفرنسي، وإعادة معرفة البعد الخاص بمدخل عام سياسي للسياسات العمومية(Daniel Kübler et Jacques de Maillard,2009).

ابتداءا من 1980 اعتبر الفرنسيين تحليل السياسات العمومية تخصصا مستقلا مسلطين الضوء على تمفصل دور الأيديولوجيا، الذي تم تحليله باستلهام تصور غرامشي، ودور العلاقات بين المجموعات المهنية والوظيفة العمومية العليا من منظور متشبع بالنِقَابية الجديدة، فأبحاث كل من BRUNO JOBERT وPIERRE MULLER، التي جددت من خلالها المقاربات التقليدية للدولة، هنا حصلتأول قطيعة مع التقليد القانوني الذي يقارب الدولة انطلاقا من المعايير القانونية التي تنظم أنشطة أجهزة الدولة، في حين أن تحليل السياسات العمومية حاول أن يفكك طريقة اشتغالها وأنشطة مختلف مكوناتها في تفاعلها مع الفاعلين الخارجيين عن دائرة الدولة. ثانيا، قطيعة مع التقليد الفلسفي، الذي كان يعتبر الدولة فكرة مجردة يجب تناولها والحكم عليها أخلاقيا، بينما يقوم تحليل السياسات العمومية على الكشف عن الظروف العملية لاشتغال الدولة.مما فتح المجال للعديد من الدراسات القطاعية. كانت هناك دراسات استعملت بشكل مركزي المراجع الامريكية(Jean Leca et Pierre Muller, 2008).

ان تطور تحليل السياسات العمومية أعطى في نفس الوقت الفرصة لبدل جهود مهمة لتنظيرات خاصة به، التي أضفت عليها مشروعية علمية، ذلك من خلال التمسك بتساؤل مستقل سمحت له بتجاوز التراكم الامبيريقي للتقارير المنوغرافية وجعلته كميدان متميز عن باقي حقول الفروع العلمية والتخصصات التي يندرج تحت لوائها(Vincent Dubois,2009).

كان للمشتغلين تحت لواء العلوم السياسية منظور خاص بهتميز بـ:

-اعلائه لدور الدولة، الحاكمين، والنخب في التنظيم المتمثل في توجيه المجتمع الى حدود سبعينيات القرن الماضي؛

-تأثر المقاربات المنطوية تحت لوائه بالقانون والمؤسسات السياسية وفضلوا الرؤية العقلانية التراتبية. وعليه لم تكن السياسات الا عنصرا هامشيا للتفكير في السياسة. هذا المنطق التنازلي: يرى أن الفعل ينطلق من الأعلى في اتجاه الأسفل تمحور حول القرارات المركزية وآثارها. وبذلك صارت السياسات العمومية **وسيلة لتحليل إعادة التوزيع المتبعة** من طرف الدولة وصراعات الفاعلين المرتبطة بها أو لفهم مشاريع تغير المجتمع عبر الإرادة السياسية باسم القيم والاهداف(Pierre Lascoumes, Patrick Le Galès,2004)كانتالمقاربة التسلسلية أولى المقاربات التي بلورت من طرف رواد هذا المنظور. قامت على تقسيم الفعل الدولتي الى مراحل متسلسلة. يعود التقسيم الأول الى Harold Lasswellمؤسس علوم السياسة المنجز سنة**1956** الذي أكد أن سبعة مقاطع تسلسلية تكون سيرورة السياسة العموميةلخصها PATRICK HASSENTEUFEL كما يلي: مرحلة الفهم، مرحلة ترويج الاختيارات، مرحلة اختيار طرق الإنجاز، مرحلة رصد الاكراه مع تبني التدابير المقررة، مرحلة تطبيق التدابير، مرحلة إتمام السياسة، بلوغ مرحلة التقييم. تم تطوير وإعادة صياغة وترتيب مراحل هذه الشبكة التحليلية من

طرف تلاميذه على رأسهم CHARLES JONES(1970) من خلال كتابه "مقدمة في دراسة السياسة العمومية" لخصها MULLER في خمس محطات تسلسلية. يمكن ترتيبها كما يلي: مرحلة تحديد المشكل: يعمل خلال هده المحطة الافراد والمجموعات على دعوة الحكومة للتدخل وعلى أساس هذه الدعوة يدمج المشكل في العمل الحكومي،وخلالها تجتمع سيرورات: إدراك المشكل، التحديد، تجميع مختلف الاحداث أو المشاكل، تنظيم البنيات، تمثلات المصالح... تتبعها مرحلة تطوير البرنامج: انها مرحلة معالجة المشكل. تجتمع فيها سيرورات الصياغة (مناهج وحلول لحل المشكل) وسيرورات الشرعنة (كسب التوافق السياسي). ثم مرحلة تنزيل البرنامج: تنزل فيها القرارات التي تم اتخاذها يعني تنظيم وسائل التنزيل، تأويل التوجيهات الحكومية وتفعيلها. تليها مرحلة تقييم البرنامج: انها المرحلة ما قبل الأخيرة يتابع فيها البرنامج للوقوف عند نتائجه، وتتطلب تخصيص مؤشرات الاحكام، قياس المعطيات وتحليلها الى جانب صياغة التوصيات. وفي الأخير مرحلة إتمام البرنامج: فيها يتم انهاء الفعل و la mise en place فعل جديد، تفترض حل المشكل.ثم من خلال محاولة GARRY BREWER (1974)أوردها Patrick HASSENTEUFEL في كتابه "السوسيولوجيا السياسية: الفعل العمومي" وفق الترتيب التالي: مرحلة الكشف التي تنطلق مع محاولة تحديد المشكل وبلورة الحلول، تقدير تقني ومعياري لأخطار، تكاليف وأرباح كل حل، تكون غاية هذه المرحلة حصر الاختيارات الممكنة وترتيبها حسب الأفضلية الى جانب استبعاد الحلول المستحيلة، الاختيار النهائي للحل، تنفيذ الحل، التقييم، انهاء السياسة العمومية. وفي الأخير محاولة JAMESANDERSON سنة 1975 مرتبة وفق الترتيب الاتي: مرحلةجدولة السياسة العمومية (Policy agenda): تتم فيها الاستجابة للمشاكل التي تكون موضوع اهتمام السلطات العمومية، خلالها يتم اختيار المشاكل من طرف السلطات العمومية (انها مرحلة البناء العمومي للمشاكل). تلحقها مرحلة صياغة السياسية العمومية (Policy formulation): انها سيرورة بلورة الحلول المقبولة لمعالجة المشكل. ثم مرحلةتبني السياسة العمومية(Policy adoption): انها مرحلة الاختيار، فيها تتم عملية الاختيار بين الأفعال المبلورة المقترحة قصد بلورة وتبني برنامج الفعل المشروع. تليها مرحلةتنفيذ السياسية العمومية (Policy implementation): خلالها يتم تنفيذ السياسة العمومية من طرف الإدارة. وفي الأخير مرحلة تقييم السياسة العمومية(policy evaluation) : تكون غايتها الوقوف عند حدود فاعلية السياسة العمومية المتبناة والأسباب التي عززت فاعليتها أو كانت وراء محدوديتها.

غالبا ما يتم الخلط بين تقسيم هذا الأخير مع تقسيم CHARLES JONESرغم كون مراحل كل تقسيم متمايزة من ناحية المصطلحات الموظفة((Patrick Hassenteufel, 2011)،يبدو أن المصطلحات التي وظفها JAMES ANDERSON أكثر دقة ووضوحا.

رغم هيمنة هذا النموذج التحليلي خلال السبعينيات واستمرارية تبني مراحله كمراحل إجرائية يمكن تسليط الضوء عليها لدراستها أو إنجازها الى وقتنا الراهن، وصحيح أن شبكة التحليل هذه تساعد الباحث على تحديد مراحل العمل، وترتيب تساؤلات بحثه، وتحديد الفاعلين وأهم لحظات

السياسة العمومية إلا أنه تعرض للنقد. ميز **Muller** بين الانتقادات المتعلقة بتنظيم المراحل وتلك المرتبطة بالمراحل ذاتها. فيما يلي نلخص أهم الانتقادات التي وجهت اليها:

المتعلقة بتسلسل المراحل: من البديهي أن قراءة الواقع لاستقراء مشاكله يقتضي الذهاب والإياب منه، نفس الشيء بين مراحل بلورة برامج حل مشاكله. فالتقييم يفرض حضوره في مختلف المحطات، لان في نهاية المطاف يتوجب على الفريق الساهر على حل المشكل تقديم تقارير تقييم مرحلي في نهاية كل مرحلة، تكون بمثابة مرجع يعتمد عليه لتحليل الممارسة الميدانية للفريق مما يوفر إمكانية النقد الذاتي لتلك الممارسة وتجاوز نقط ضعفها. وواقعيا لا يتم احترام هدا الترتيب. ففي كثير من الحالات تستبق الدولة الاحداث بناءا على دراستها الاستشرافية باتخاذ قرارات قبل أن تطرح القاعدة المشكل. كالإجراءات الحكومية التي اتخذتها الدولة في ظل اجتياح فيروس كورونا 19 العالم. فقد اتخذت الدولة عدة قرارات دون أن يعبر الرأي العمومي عن المشكل، أكثر من ذلك جندت الدولة كل قواها لفرض الالتزام بالقرارات المتخذة. بشكل عام فالنموذج لا يتماشى مع الواقع والسياسة العمومية الملموسة لا تتحقق في الغالب حسب هذا الترتيب(فواقع السياسة العمومية يبرز التعقيد والتفاعل الذي يسم سيرورتها J.Y.Dormagen et D.Mouchard, 2008).

المتعلقة بالمراحل: هنا يتعلق الامر بالمرحلة ذاتها، حيث أنه يمكن أن نتجاوز القيام بمرحلة من المراحل كالتقييم أو تحديد المشكل. فقد تنزل سياسة عمومية ما دون ان يتم تقييمها، ففي المغرب مثلا نجد ان ثقافة التقييم مستجدة في العقود الأخيرة. وإذا ما تم حضور التقييم في مختلف مراحل سيرورة برنامج عمومي فهو يخلص في النهاية الى تحديد المشكل والحلول التي يمكن تبنيها لحلها(Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009).

تميزت كل الأبحاث المندرجة ضمن هذا المنظور بارتكازها على كون الدولة هي الإطار الحصري لإنتاج السياسي كما هو حال السياسة، وتتجاهل مسألة خصوصية كل ما هو عمومي. كما أنها تهمش البناء المشترك للحلول الجماعية عبر تدخل الفاعلين الذين لا يملكون وضعا أو شرعية ممنوحة من طرف السلطة الحكومية(Jean Claude Thoenig,2005)

رغم حدود هذا النموذج التحليلي الا أنه لا يمكن الاستغناء عنه خصوصا لما نستحضر الأبحاث المعاصرة التي تعمل من أجل فهم الميكرو الترابي. ذلك وعيا بصعوبة الالمام بالسياسة في مختلف محطاتها. اذن أجرأة موضوع البحث يستدعي بالضرورة تبني هذا النموذج.

2-السياسات العمومية موضوع لسوسيولوجيا التنظيمات:

أطلق على الأبحاث التي أجريت في إطار هذا التخصص عبارة جديدة تحليل السياسات: Policy analysis. التي سلطت الضوء على الاختلال الوظيفي للبيروقراطية كما اتجهت الى ذلك تحليلات ROBERT MERTON المؤسسة على "العقلانية المحدودة" المصاغة من طرف عالم النفس والاقتصادي HERBERT SIMON، والتي تحلل سيرورة بلورة السياسات العمومية باستحضار "الحيلة" "tâtonnement=الارتجالية" كما اقترحها CHARLES

LINDBLOM.(Vincent Dubois, 2009).عمل هذا الأخير الى جانب أسماء: MARCH، SIMON، WILDAWSKY بالولايات المتحدة الامريكية، SCHARPFوMAYNTZ بألمانيا الى جانب Michel Crozier بفرنسا، على الكشف عن الاختلالات التي تخترق الفعل الدولتي وبالتالي زعزعة أسطورة عقلانية القرار العمومي، حيث أن أعمالهم سلطت الضوء على مشاكل ووقائع تبرز محدودية ما يتبناه متخصصي العلوم السياسية:

-تعدد واختلاف منطق الفاعلين المتدخلين في الفعل؛
-تناقضات على مستوى غايات السياسات العمومية؛
-اختلالات في حركية المعلومة (سواء في مرحلة بلورتها، على مستوى تداولها، معالجتها واستقبالها)
-تقلبات السيرورات القرارية les aléas des processus décisionnels…
-الصعوبات التي تواجهها الإدارة أثناء تنفيذ القرارات المتخذة؛
-ضعف الكفاءات الإدارية؛

- l'autonomie des agents au guichet...

أفضى ما كشفته أبحاث هؤلاء الباحثين الى الوقوف عند قصور الدولة عن حل المشاكل التي تتحمل مسؤوليتها مما وفر شروط الانتقال من وضع فكري تفاؤلي تأمل فيه علماء السياسة عقلنة الفعل الدولتي الى وضع فكري تشاؤمي نقدي لدى علماء الاجتماع(Patrick Hassenteufel, 2011). لهذا عمل رواد هذا المنظور على فهم التباعدات بين البرامج العمومية وتنفيذها. وإبراز أوجه النقص على مستوى تكامل وعقلانية متخذي القرار. وفي العقود الأخيرة ركزوا على الفاعلين المتموضعين داخل فعل عمومي ما، تبادلاتهم وميكانيزمات التنسيق بينهم. يهتمون بجمود التنظيمات بنفس قدر اهتمامهم بالعوامل الكامنة وراء التغيير كمجموعات المصلحةوالتعبئات الاجتماعية. وفق هذا المنظور تصير الدولة عامل من بين عوامل أخرى. يتعلق هذا المنظور بسوسيولوجيا الفعل الجماعي. داخل التنظيمات والشبكات العامة أو الخاصة. يفضلون اعتماد المنطق الصاعد: من الأسفل نحو الأعلى، وينطلقون من دراسة أنماط التبادل والقبول بين الفاعلين سواء كانوا افرادا أو جماعات(Patrick Hassenteufel, 2011).

يطلق عليه أيضا "التحليل الاستراتيجي" و "سوسيولوجيا الفعل المنظم" تحيل المنهجية والمفاهيم المطورة من طرف مجموعة MICHEL CROZIER -والتي بنيت في كتابه المشترك مع ERHARD FRIEDBERG: " الفاعل والنظام" الصادر سنة1977، الى جانب كتاب هذا الأخير: " السلطة والقاعدة" الذي نشر سنة 1993-التي سمحت بتحديد أدوات التحليل والتأويل التي تسمح بفهم ما يجعل التعاون بين الفاعلين داخل التنظيم (أفراد وجماعات) والسيرورات التي تحافظ على وضعية التفاعل بينهم. ينتظر من الباحث رصد الترتيبات التي يبلورها الفاعلين لإنتاج والحفاظ على أنماط الاشتغال الجماعي (يطلق عليها أيضا الألعاب). يمكن استحضار تلخيص**MULLER** كما يأتي:

مفهوم الفاعل: ان التنظيم يضم ناس يتحدد وضعهم انطلاقا من فعلهم؛
مفهوم الاستراتيجية: تقوم الأفعال داخل التنظيم على معايير بسيطة مؤسسة على مصلحة محددة بشكل واضح، لكن باستعمال ذكي للقواعد الرسمية وغير الرسمية للتنظيم، ان تعبئة الموارد المتاحة لكل فاعل تَنْتَظمحول استراتيجية موجهة نحو تحقيق أهداف تم تسطيرها من قبل؛
مفهوم السلطة: ان استعمال الفاعلين لموارد من قبيل: الخبرة، المعلومات، وضبط كيفية ارتباط التنظيم بمحيطه... تحدد وضعية التبادل بين الفاعلين التي ترتكز على علاقات القوة؛
مفهوم النسق المنظم: يعد التنظيم أكثر من مجموع أفعال الفاعلين داخله، إنه يشكل نظام أفعال ملموس يفرض قواعد الاشتغال على الفاعلين بشكل مستقل عن امتيازاتهم الخاصة.

اذن أصحاب هذا التحليل يتوجهون نحو دراسة التنظيم من خلال تسليط الضوء على الممارسات والسلوكات.
يعتمدون على المنهجية الاستقرائية مسلمة على مسلمات قوية:
-أولوية الفاعلين على البنية؛
-العقلانية المحدودة؛
-أهمية علاقات القوة؛
-قوة أليات التنسيق؛(Christine Musselin, 2005)
وكأي منظور تحليلي فقد تم توجيه انتقادات عدة لتحليل السياسات العمومية كألية يستعين بها سوسيولوجيي التنظيمات لخصها **J. C THOENIG** في مقاله" **من أجل ابستمولوجيا الأبحاث حول الفعل العمومي"** كما يأتي:

-تسلم بكون الدولة هي التي تقدم الدليل الخاص بإنتاج السياسي كما تقدمه للسياسة؛

-تتجاهل خصوصية كل ما هو عمومي؛
-تقصي البناء المشترك للحلول الجماعية عبر تدخل الفاعلين الذين لا يحتلون وضعا أو مشروعية بمعنى السلطة الحكومية في حين أن هؤلاء قد يؤثرون الى حد كبير في توجيه هذا الفعل(Jean Claude Thoenig, 2005).

3-سوسيولوجيا الفعل العمومي: استقلالية الموضوع والمنهج:

لقد عرفت الدول المتقدمة خلال نهاية الثمانينات ارتفاعا كبيرا لعدد الفاعلين، ما غير من وضع الدولة وأجهزتها كفاعل أساس في بلورة السياسة العمومية، تنفيذها وتتبعها وتقييمها خصوصا مع تزايد ارتباط البرامج والسياسات بتمويلات المؤسسات الدولية النقدية فأصبح بذلك "كل تنظيم يطمح أن يكون فاعلا، وأحيانا بدون أهداف محددة .فبقدر ما تتيح أنظمة الحكامة الحالية عددا كبيرا من أشكال المشاركة في اتخاذ القرار، بقدر ما يصعب تحديد مفهوم الفاعل وتصبح سيرورة السياسات العمومية بدورها غامضة" (Laurie BOUSSAGUET et al, 2019)فرضت الديناميات التي عرفتها الدولة خلال القرن 20 و21 بتنمية وتنويع أدوات الفعل العمومي، وكذا بتراكم البرامج والسياسات في مختلف قطاعات تدخل الدولة. الأمر الذي دفع الباحثين إلى طرح

العديد من الأسئلة: من يحكم؟ من يقود؟ من يوجه المجتمع؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت المحرك الأساس لفتح النقاش وتأطير مفهوم الفعل العمومي .يقول **JEAN LECA**في هذا الصدد:" أن تحكم يعني اتخاذ قرارات، وحل نزاعات، وإنتاج ثروات عمومية، وتنسيق سلوكات خاصة، وضبط الأسواق، وتنظيم الانتخابات، استخلاص الموارد، ورصد المصاريف"(Pierre Lascoumes et Patrick Le Galés, 2004) كل هذه الأنشطة التي تدخل في صلب مهام الدولة لتصريف الفعل العمومي، تجعل من هذا الأخير مفهوما متعدد الأشكال، يتجاوز بشكل كبير المفهوم الإستاتيكي للسياسات العمومية، المحدد في نقطتي بداية ونهاية.

ان ما سبقعزز، الى جانب الانتقادات الآنفة الذكر، شروط الدعوة الى التخلي عن تعبير "السياسات العمومية" واستبداله بعبارة "الفعل العمومي" من طرف عدد متزايد من الباحثين (**MAJONE et LECA؛ DURAN، THOENIG،MULLER**) سنة 1996 كما أكد ذلك **Thoenig** في مقاله) لان العبارة الجديدة ستسمح بـ:

-اعتبار السياسات العمومية متعددة المستويات مما يجعل "مركزية الدولة: "statocentrées " تضعف؛
-ابراز محدودية تكامل البرامج العمومية وضرورة تفكيكها؛
-التمييز بين قاموس الفاعلين (المتحدثين عن السياسات العمومية) والمحللين السياسيين(Patrick Hassenteufel, 2011)؛

كما أكد في نفس المقال أن تطور تحليل السياسات العمومية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي تزامن مع مسار الانتقال من التصور الذي يقوم على أن الدولة هي المنتجة للسياسات العمومية إلى التصور الذي يقر بالبناء الجماعي للفعل العمومي. الا ان الانتقال الفاصل من توظيف عبارة تحليل السياسات العمومية (الذي كان يُوَظَّف من طرف متخصصي العلوم السياسية)الى استعمال عبارة تحليل الفعل العمومي بوصفه فرعا ضمن سوسيولوجيا الفعل المنظم (أطلق عليها فيما بعد السوسيولوجيا السياسية للفعل العمومي) تطلب ثلاث قطائع ابستمولوجية أساسية حسب PierreLascoumesو Patrick Le Galèsالمتمثلة في:

-التحرر من: الإرادة السياسة، الانبهار أمام الفاعلين السياسيين، النخب البيروقراطية، القرارات التي تُربط بالصالح العام والألعاب الحزبية. فمنذ أكثر من خمسين سنة والأبحاث تسعى الى ابراز عدم كفاية اصدار نص قانوني أو اعلان لتغيير السلوكات. تتعدد القرارات المتكررة، والتي كان لها تأثير محدود على السلوكات مما يبرز عجز الدولة. ان آثار الإرادة السياسية تختلف بشكل ملحوظ حسب سيرورة التنزيل التي تواجه دوما التعارضات، الفاعلين غير المنتظرين، السيرورات الفوضوية وآثار غير المنتظمة.
-تجاوز أحادية الدولة l'unicité de l'État: استنفذت أسطورة الدولة ذات الجلالة، المتجانسة وغير المتحيزة في الفعل وقتها – لكن ذلك لم يقضيعلى البعد الرمزي "لوجود الدولة"(Jean Leca, 2012). لعبت سوسيولوجيا التنظيمات دورا كبيرا في تحقيق هذه القطيعة، برفعها الستار

عن تنوع المجموعات والاستراتيجيات داخل كل ما هو جماعي سواء كان عموميا أو خصوصيا. ذلك من خلال ملاحظة النخب، المجموعات المهنية، شبكات الفاعلين، المستويات الترابية التي تجلي تغايرا قوي جدا، كما أن الاختصاصات تتواجه مع كل اختصاص يعمل من أجل هدفه ووسائل الفعل. وإذا كانت الدولة متشظية فإنها ليست فوق المصالح الخاصة، فلها عملاؤها، فالسياسات العمومية أحيانا تكون بدون جمهورلكنها في الغالب تكون اختيارات الضحايا والعملاء. انها تتأثر بمجموعات المصالح أو الجمعيات التي تدافع عن امتيازاتها (مادية كانت أو رمزية).

-تقديس القرار سواء تميز بدرجة عالية من العقلانية أم لا. في الغالب تم تحليل السياسات العمومية إما انطلاقا من الاختيار السياسي أو حسب تحليل التكلفة/النجاعة، الا أن العديد من الأبحاث كشفت أهمية دراسة متخذي القرارات ومنفذيها. ان المؤثرات المتعددة، السيرورات المتناقضة، المتابعات المتناثرة أذابت اللحظة الرمزية داخل الفعل الجماعي. وطفت اهمية لحظات عدم اتخاذ القرار، المشاهد اللامرئية، والفاعلين المخفيين في الفعل العمومي على السطح كند لأهمية الايماءات المرئية المعلن عنها واقعيا(Pierre Lascoumes, 2012 Patrick Le Galèset) ارتبطت القطائع الابستمولوجيا الثلاث بالانتقادات التي صدرت عن الأبحاث السوسيولوجية.

وقد غذت ثلاث عناصر رئيسية المنظور النظري، المنهجي والامبيريقي الذي يؤطر الفعل العمومي:

-الدولة لا تحكم الشؤون العمومية المتعلقة بها بالاكتفاء بذاتها؛
-المجتمع يرجع إلى الاشكال المتعددة لمعالجة مشاكله الجماعية، بعدد لا يكون فيه المجال العام الا احدى احتمالاته.
-يجب أن تكون طبيعة السياسي مسألة مركزية للعلوم الاجتماعية، فوجوده ليس من أجل ذاته ولا يعطى لذاته(JEAN CLAUDE THOENIG, 2005).

هكذا أصبح تحليل الفعل العمومي أي "سوسيولوجيا عمل السلطات العمومية" يندرج ضمن السوسيولوجيا السياسية. حيث يترجم مفهوم الفعل العمومي التعديلات الراديكالية مقارنة مع النظرية الثابتة لحكم الشؤون العمومية. وبالتالي صارت السياسة متغير للتفسير. يمكن تمييز الفعل العمومي بكونها الطريقة التي يبني بها مجتمع ما المشاكل الجماعية ويصفها، ويبلور بها الاستجابات، المضامين ثم السيرورات من أجل معالجتها. اذن يسلط الضوء على المجتمع بشكل واسع وليس فقط الوسط المؤسساتي للدولة(JEAN CLAUDE THOENIG, 2005)يحيل هذا المفهوم الى تعدد الفاعلين الحاضرين في داخل أنساق الفعل. فالقوة العمومية لا تبني وحدها السياسات، كما أن مسارح الفعل متعددة تنطلق من المستوى المحلي الى الدولي(Audrey Levêque, 2008).

استقيت مفاهيم ونماذج تحليل الفعل العمومي من البراديغمات الكبرى للعلوم الاجتماعية: السوسيولوجيا، السوسيولوجيا السياسية... نلخص في الجدول الاتي أهم مساهمات فروع السوسيولوجيا في سيرورة نشأة سوسيولوجيا الفعل العمومي:

جدول 1: مساهمات السوسيولوجيا مع بعض فروعها في بلورة وتغذية مفاهيم ونماذج سوسيولوجيا الفعل العمومي

الفروع السوسيولوجية	الباحث	الأثر
السوسيولوجيا في بدايتها	➢ Émile Durkheim	تحليل التمثلات والمعايير، وإبراز مساهمة السياسات العمومية في ضبط المجتمع؛
	➢ Max Weber	تحليل البيروقراطية، الفردانية الميثودولوجية، وتوظيف المقارنة التاريخية؛
	➢ ممثلي منظري الاختيار العمومي: ➢ Buchanan et Musgrave 1999 ➢ Dunleavy 1991	مضاعفة الأبحاث المنتقدة لتدخلات الدولة (سياسات اجتماعية وعسكرية) مع ابراز استراتيجيات تعظيم مصالح الموظفين من خلال توسيع مجالات تدخلهم ومداخيلهم من خلال هذه الأبحاث؛
	➢ ممثلي المستلهمين من الماركسية ➢ Préteceille 1973 ➢ FoxPiven 1971	توظيف براديغم صراع الطبقات لتفسير تطور السياسات الاجتماعية أو دينامية السياسات الحضرية؛
	➢ Pierre Bourdieu	افادة كبيرة على مستوى فهم مسارات وهابتوس الموظفين السامين أو تشكل حقل المهيمنين والمهيمن عليهم في الفعل العمومي الى جانب العنف الرمزي الممارس من طرف الدولة؛
	➢ JohnDewey	توظيف الإرث البراغماتي لتحليل المشاكل العمومي، وبذلك صارت السياسة كتجريب وموضوع انتاج المعرفة؛
سوسيولوجيا الحق	-Georges Gurvitch	فهم، انتاج، ونشر المعايير أو شبكات الحقوقيين العابرة للأوطان؛
منهج سوسيو-تاريخي		السماح بإعادة تشكيل الفئات الاجتماعية واستعمالاتها، تحجيم المشاكل العمومية التمثلات إزاء العالم الاجتماعي؛

سوسيولوجيا العلوم والتقنية		مساهمتها في تحليل آليات الفعل العمومي: - آليات السلطة (الاحصائيات، المؤشرات، الخرائط...) - اليات التدبير: الميزانية، أنظمة المعلومة... - التعديلات والسجالات...

وعليه، فالفعل العمومي يدرس كأي موضوع آخر، مع استحضار خصوصيته وأبعاده المتعددة. ويعتبر كل مكون للإدارة العمومية كعنصر معبأ، كمصدر أو عامل اكراه للفاعلين المستهدفين(Christine Musselin, 2005). ساهمت الدراسات السوسيولوجية المعتمدة على المقاربة التعددية(بالو.م.أ سنة 1960) المتميزة بالاهتمام بالفاعلين بتسليط الضوء على بعدين: المعرفي والاستراتيجيفي تقديم محاولة تفسيرية قائمة البحث في الخصائص البنيوية لتفاعلات الفاعلين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، مما أفضى الى الاهتمام بوزن دور مجموعات المصالحمنطلقين من تحليل القرار لأجل ابراز الكيفية التي تشارك بها اللوبيات في منافسة مفتوحة من أجل تقاسم السلطة العمومية. بعد ذلك عملت بعض الأبحاث على تحليل مرحلة بناء المشاكل لتكشف عن دور تعبئة الفاعلين الاجتماعيين في بناء المشاكل العمومية. وهكذا تولد الوزن الذي اعطي للفاعلين عن: تعددهم؛ تداخل مختلف مستويات الفعل (المحلي، الوطني، فوق الوطني)؛ تلاشي الحدود بين القطاع العام والخاص؛ تغير أشكال التدخل الدولتي (التحرير، الضبط، التعاقد، والتشاور...)؛ دور السياسات الإجرائية و التحفيزية(Patrick Hassenteufel, 2011). لينتقل الاهتمام بعمليات تنفيذ الفعل العمومي والياته... افضى ما سبق الى التساؤل حول تحولات الضبط/التنظيم السياسي (من خلال مصطلح الحكامة) وطبيعة الدولة المعاصرة. وبذلك صار هذا التحليل يساهم في التحولات المعاصرة لأشكال السلطة العمومية ومشروعيتها كما للسياسي. نتج عن ذلك تغير نظرة الباحثين عن السياسيات العمومية نفسها(Patrick Hassenteufel, 2011).

إذن فسوسيولوجيا الفعل العمومي تقوم بتحليل سياقي لتفاعلات الفاعلين المتعددين والمتداخلين على مستويات عدة (من المحلي الى الدولي) الى جانب التفكير في تحولات الدولة المعاصرة(Patrick Hassenteufel, 2011).يؤكد مؤلفي مقدمة في سوسيولوجيا السياسية "ان استعمال لفظ" فعل عمومي" يعني في الواقع اختيار مقاربة يؤخذ من خلالها بعين الاعتبار من جهة تدخلات المؤسسات والسلطات العمومية، ومن جهة ثانية أفعال العديد من الفاعلين، الذين ينتمون الى القطاع العام أو الخاص، منحدرين من المجتمع المدني كما من المجال الدولتي، يعملون الى جانب بعضهم البعض في ترابط متعدد الأوجه، لمعالجة وضعية تعتبر مشكل، لكنها تعد بعد ذلك معالجة للرهانات الاجتماعية واحدة بعد أخرى(J.Commaille, 2006).

يعتمد رواد هذا المنظور التحليلي على عدة مناهج، ففي الواقع ليست المقابلة هي الوسيلة المنهجية المتميزة بفرنسا (Pinsonet Sala Pala, 2007;Bongrandet Laborier, 2005) وليست المناهج الكمية المرتبطة بمقاربات الاختيار العقلاني (Balme et Brouard, 2005) السائدة بالولايات المتحدة الامريكية. تتمفصل المقابلة في الغالب مع عمل الملاحظة (المباشرة/بالمشاركة) وجمع المصادر الأولية (رسائل، أرشيف، تقارير، وثائق داخلية....) مصادر وسائطية (مقالات الجرائد، برامج تليفزيونية او إذاعية). ان العودة الى المناهج الكمية لا تنحصر فقط لغاية البحث عن التعالق بن المؤشرات قصد تسليط الضوء على الروابط السببية بل يمكن استعمالها أيضا لإجراء رصد سوسيوغرافي للفاعلين لتحليل تنفيذ الفعل العمومي أو اجراء تحليل نصي(أو بين النصوص)، سيرا على نفس منوال أعمال Alain Dérosières(1993)ساءلت مجموعة من الأبحاث حول الإنتاج الاحصائي، استعمالاته، وتأثيراته على الفعل العمومي. ان هذا التنوع يرجع بالأساس الى التنوع الذي تعتمد عليه السوسيولوجبا السياسية بشكل عام.

خلاصات تركيبية:

بناء على تتبعنا للمسار الابستمولوجي لتطور تحليل السياسات العمومية، الذي توج بالتمييز بين توجهين علميين متمايزين: نستخلص أن العبارات التي توظف كفيلة بالفصل الموضوعي والمنهجي بينهما. فعبارة "السياسة العمومية" التي تحيل الى:

-اعلان توجهات واهداف حكومة أو جماعة ما حول موضوع يخص المصلحة العمومية؛
-تموضع يمكن أن يكون معلنا أو ضمنيا؛
-توجه يتأثر بعدة عوامل اجتماعية؛
-آلية دولتية متميزة عن القانون أو برنامج العمومي؛

تندرج ضمن اختصاص العلوم السياسية التي يتهم بشكل كبير بمحتوى السياسة العمومية في الدرجة الأولى. في حين أن عبارة "الفعل العمومي" بوصفها نعت لـفعل الدولة الذي يوكل الى: الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الدولية، وبشكل واسع مجموع التنظيمات ذات الطابع العمومي. فالجهاز التشريعي، مجموع النصوص، المؤسسات، القرارات، والممارسات المختلفة التي تسمح بالتنفيذ "في الميدان" كلها عناصر تكون الفعل العمومي. يدرس الفعل العمومي من طرف متخصصي السوسيولوجيا السياسية. ومن الصعوبات التي تطرحها دراسة الفعل العمومي نجد تمفصله أكثر تعقيدا على مختلف المستويات من الدولي الى المحلي، من الإطار القانوني العام الى التطبيق المحلي الملموس من طرف العاملين الموظفين الذين يتواصلون مع "المستعملين=المستفذين". ان تدرس الفعل العمومي يعني تحليل الطريقة التي تبنى بها المشاكل العمومية، من طرف عمل تنسيقي رمزي. يتم انجاز هذا العمل من طرف فاعلين متنوعين(Frédéric Lebaron, 2009).ثم تنفذ، وتقيم الإجراءات التي اتخذ لحل المشكل المجتمعي.

جدول: أوجه الانفصال بين المجالين.

	بناء المواضيع	مستوى الاشتغال	المقاربات والمناهج
العلم السياسي	*يعمل على دراسة الفاعلين السياسيين، الإداريين الوزاريين، والفرق الرئاسية؛ *يتوجه نحو محتوى السياسة (برنامج، توجه معياري...) الهادف الى الإصلاح؛ *يراهن على دراسة السياسات القطاعية دراسة سيرورة دمقرطة، ثبات الأطر المؤسساتية وانفتاح النظام السياسي	*يعتمد محللي السياسات العمومية على التحليل الماكرولوجي ويدرس النخبة؛	*يسلط الانتباه على منتجي السياسات العمومية لاستنتاج: -الخطابات؛ -أنماط الضبط؛ -خططات التفكير؛ -علاقات القوة التي تقطع مجموع القطاع *ادماج المقاربة المُقَارِنة لتعزيز الانفتاح على مجالات ميدانية جديدة كانت جغرافية كانت أو قطاعية؛
علم الاجتماع السياسي	*يعمل على دراسة المؤسسات/التنظيمات كفضاء للممارسات والافعال والميكانيزمات التي تنتج عبرها الخلفيات والكيفيات المتحكمة في انخراط الفاعلون. *يتم تحليل: - الاستقبال؛ - الاثار؛ - النجاحات وأوجه الفشل؛ - الأفعال؛ - البرامج؛ - المقاييس؛ *يراهن على دراسة القطاعات.	يقوم بتحليل ميكرولوجي يركز على تفاعلات المنتمين الى التنظيم/المؤسسة. *يهدف الاشتغال نحو اكتشاف معنى الفعل العمومي الكامن وراء التفاعلات مع العامة، وراء الترتيبات	*يعتمد على مقاربة استقرائية مبنية على مسلمات قوية: -أولوية الفاعل على البنية؛ -العقلانية المحدودة؛ -أهمية علاقة القوة؛

قائمة المراجع:

1.Audrey Levêque(2008), la sociologie de l'action publique, dans Epistémologie de la sociologie. Paradigmes pour le XXIè siècle sous ind : Jacquemain, Marc et Frère, Bruno. Ouvertures sociologiques. 53-67. De Boeck. Belgique.

2.Christine Musselin(2005), sociologie de l'action publique organisée et analyse des politiquespubliques : deux approches pour un même objet, Revue française de science politique 2005/1 (Vol. 55), pages 51 à 71.

3.Daniel Kübler et Jacques de Maillard(2009), Analyser les politiques publiques, Collection Politique en plus, Presses universitaires de Grenoble.

4.Frédéric Lebaron(2009), la sociologie de A à Z, Dunod, Pari.

5.J.Commaille(2006), «sociologie de l'action publique» in L.Boussaguet، S. Jacquot, P.Ravinet (dir), dictionnaire des politique publiques. Paris, Presses de Sciences Po.

6.J.Y.Dormagen et D.Mouchard(2008), introduction à la sociologie politique, édition de Boeck Université, 2édition.

7.Jean Claude Thoenig(2005), Pour une épistémologie des recherches sur l'action publique, paru dans D.Filatre et G.deTerssac(coord), les dynamiques intermédiaires au cœur de l'action publique, Toulouse, Octarès.

8.Jean Leca et Pierre Muller(2008) "Y a-t-il une approche française des politiques publiques ? Retour sur les conditions de l'introduction de l'analyse des politiques publiques en France." In ouvrage sous la direction de Olivier Giraud et Philippe Warin, Politiques publiques et démocratie, chapitre 1, pp. 35-72. Paris : Les Éditions La Découverte, 2008, 428 pp. Collection "Recherches", Série "territoire du politique".

9.Jean Leca (2012). L'état entre politics, policies et polityou peut-on sortir du triangle des Bermudes ? Dans Gouvernement et action publique 2012/1 (VOL. 1), pages 59 à 82.

10.Laurie BOUSSAGUET et al(2019). Dictionnaire des politiques publiques. 5e édition. Paris : Presses de Sciences Po.

11.Patrick Hassenteufel(2011), sociologie politique : L'action publique, 2e édition, Armand Colin, Paris.

12.Pierre Lascoumes et Patrick Le Galés.(2004). Gouverner par les instruments, Presses de Sciences-PoParis.

13.Pierre Lascoumes, Patrick Le Galès(2012). Sociologie de l'action publique, 2e édition, ArmandColin.(PDF) Lascoumes - La sociologie de l'action publique (0, Armand Collin) | Paulo Paulo - Academia.edu.

14.Vincent Dubois(2009). L'action publique. Cohen (A.), Lacroix (B.), Riutort (Ph.) dir. Nouveau manuel de science politique, La Découverte, p. 311-325.

متطلبات استخدام إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية: دراسة تحليلية تخطيطية.

د.أبو بكر سلطان محمد الخضر
أستاذ مساعد - قسم علوم المعلومات والمكتبات - كلية الآداب - جامعة الخرطوم-السودان

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعريف بتقنية إنترنت الأشياء والدور الذي تلعبه في تطوير خدمات المعلومات، والتعرُّف على أهم المتطلبات الأساسية لتوظيف تطبيقاتها في مجال تقديم خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية، وتحليل أبرز التحديات والصعوبات التي تحول دون الإفادة منها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومراجعة الإنتاج الفكري كمصدر لجمع البيانات والمعلومات. توصلت الدراسة إلى أن تطبيقات إنترنت الأشياء في الوقت الحالي أصبحت ضرورة لا غنى عنها لمؤسسات المعلومات بصورةٍ عامة، والمكتبات الجامعية على وجه التحديد. أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة واضحة يمكن من خلال الاستفادة من تطبيقات إنترنت الأشياء لتقديم خدمات معلومات تواكب المستحدثات التكنولوجية في هذا العصر، وترضي آمال وتطلعات مجتمع المستفيدين.
الكلمات المفتاحية: شبكة الإنترنت، إنترنت الأشياء، المكتبات الجامعية، خدمات المعلومات.

Abstract The requirements of using the Internet of things in the development of information services in university libraries: an Analytical and Planning study.

Abubakr Sultan Mohamed Elkhidir.
Assistant Professor & Head of Department of Library and Information Sciences - Faculty of Arts - University of Khartoum - Sudan

The study aims at clarifying the internet of things and its role in developing information services, identifying the most important basic requirements to use its applications in the field of information services at libraries of universities. It analyses the challenges and difficulties that hinder the use of this service. The study used the descriptive analytical approach and revising the intellectual shapes as a source of collecting data. The study found out that The universities' libraries need high

privacy to apply the services of internet of things in developing these services for the beneficiaries. the study recommends the importance of Adopting a clear policy to help using the internet of services' applications to provide information services that consider the new technologies and satisfy the beneficiaries.

Keywords: internet web, internet of things, university libraries, information services

المقدمة:

إنترنت الأشياء (Internet of Things – IoT) مصطلح برز حديثاً، يُقصد به الجيل الجديد من الإنترنت (الشبكة) الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها عبر بروتوكول الإنترنت وتشمل هذه الأجهزة الأدوات والمستشعرات والحساسات وأدوات الذكاء الاصطناعي المختلفة وغيرها. ويتخطى هذا التعريف المفهوم التقليدي وهو تواصل الأشخاص مع الحواسيب والهواتف الذكية عبر شبكة عالمية واحدة ومن خلال بروتوكول الإنترنت التقليدي المعروف. وما يميز إنترنت الأشياء أنها تتيح للإنسان التحرر من المكان، أي أن الشخص يستطيع التحكم في الأدوات من دون الحاجة إلى التواجد في مكان محدّد للتعامل مع جهاز معين.(**مفهوم إنترنت الأشياء**،https://ar.wikipedia.org/wiki/). وأضحت المؤسسات التي تبحث عن التميز والبقاء تسعى جاهدةً لمواكبة التطورات الحاصلة في إنترنت الأشياء. هذا الحال ينطبق كذلك على مؤسسات المعلومات التي تشهد تطورات متلاحقة في عصر المعلومات والمعرفة، فهي مؤسسات معنية بالمعرفة والتعامل معها، كما أن حاجات المستفيدين واهتماماتهم أضحت متغيرة ومتجددة باستمرار وبالتالي هذه الجوانب أجبرت مؤسسات المعلومات على تطبيق التقنيات الحديثة في هذا المجال لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات وتقديم خدمات تفاعلية وسريعة لهم. نجد أن المكتبات الجامعية ليست بعيدة كل البعد عن تطبيق هذه التقنية، فقد سعت العديد منها إلى الاستفادة من تطبيقاتها لقديم خدمات المعلومات، كونها توفر لها العديد من الميزات التي تساعد على تلبية احتياجات المستفيدين منها. تحاول هذه الدراسة التعريف بتقنية إنترنت الأشياء، والوقوف على الدور الذي تلعبه في مجال تقديم خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في التطورات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي في مجال تقنيات المعلومات، حيث تُعد الإنترنت أحد أهم هذه التطورات، كونها وفرت تطبيقات أفادت الكثير من المؤسسات، لاسيما أن مؤسسات المعلومات كالمكتبات ومراكز المعلومات من أكثرها احتياجاً لتطبيقات تلك التقنية لتلبية حاجات المستفيدين واهتماماتهم التي أضحت متغيرة ومتجددة باستمرار، وبالتالي فإن ظهور التطبيقات الحديثة كإنترنت الأشياء تساهم في تطوير تلك المؤسسات وتعمل على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمجتمع المستفيدين منها، ومع ذلك نجد أن الكثير من المكتبات الجامعية في محيطنا العربي والمحلي على وجه التحديد بعيدة كل البعد

عن تطبيقات تلك التقنية الذكية. من وأقع تلك المشكلة طرحت الدراسة السؤال الرئيسي التالي: ما المتطلبات الأساسية لتوظيف تطبيقات إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية، ومنه تتفرع مجموعة الأسئلة التالية:

-ما المقصود بتقنية إنترنت الأشياء، وما مكوناتها، وما تطبيقاتها وأشكالها، وما مميزاتها وتحدياتها؟

-ما المتطلبات الأساسية لتوظيف تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات الجامعية؟

-كيف تستفيد المكتبات الجامعية من تطبيقات إنترنت الأشياء في تطوير خدماتها لمجتمع المستفيدين منها؟

-ما التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية عند تطبيقها تقنية إنترنت الأشياء لتطوير خدمات المعلومات؟

أهداف الدراسة:

أهداف الدراسة تتمحور في محاولتها للتعريف بتقنية إنترنت الأشياء والدور الذي تلعبه في مجال تطوير خدمات المعلومات، والتعرُّف على أهم المتطلبات الأساسية لاستخدام تقنيات إنترنت الأشياء وتوظيفها في مجال تقديم خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية، وتحليل أبرز التحديات والصعوبات التي تحول دون الإفادة من تطبيقات هذه التقنية لتطوير خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية، وتقديم الحلول المناسبة لها.

أهمية الدراسة:

تكمن في كونها تتناول موضوعاً حيوياً يثري الساحة العلمية في مجال علوم المعلومات والمكتبات بالبحث والنقد والتحليل، ويأمل الباحث أن تكون نقطة البداية لدراسات علمية لاسيما محلية تعمل على تقديم وجهات النظر والتجارب العملية فيما يتعلق بتطبيقات إنترنت الأشياء في مجال تقديم خدمات المعلومات بالمكتبات ومراكز المعلومات بصورةٍ عامة والمكتبات الجامعية على وجه التحديد.

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات والمعلومات:

طبيعة موضوع الدراسة حتمت على الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على هذه التقنية والفرص المتاحة أمام المكتبات الجامعية للاستفادة من تطبيقاتها في تطوير خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين، ومراجعة الإنتاج الفكري في الشكل (التقليدي وغير التقليدي) كمصادر لجمع البيانات والمعلومات.

حدود الدراسة:

غطت الدراسة موضوع تطبيقات إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية، لكونها أحد أهم أنواع المكتبات التي تحتاج إلى تطبيق مثل هذه التقنيات لتلبية احتياجات المستفيدين منها وإرضاءً لطموحاتهم وتحقيقاً لأحلامهم.

مصطلحات الدراسة:

بإنترنت الأشياء: يقصد به التقنية المكونة من مجموعة كبيرة من الأجهزة الرقمية الذكية المتصلة بالإنترنت عبر أحد البرتوكولات المعروفة، ترسل وتستقبل البيانات والمعلومات فيما بينها عن طريق ما يعرف بنظم الذكاء الاصطناعي دون تدخل البشر في إمدادها بالبيانات والمعلومات.

المكتبة الجامعية بأنها: "إحدى المؤسسات الثقافية التي تؤدي دوراً هاماً في مجال التعليم العالي، فهي مؤسسة ثقافية تثقيفية تربوية وعلمية تعمل على خدمة مجتمع الطلاب والأساتذة والباحثين والمنتسبين للجامعة وذلك بتزويدهم بالمصادر والمعلومات التي يحتاجونها في دراستهم وأبحاثهم"(السعيد مبروك إبراهيم، 2009، ص11).

خدمات معلومات المكتبة الجامعية: تعني "كافة التسهيلات التي تقدمها المكتبات الجامعية ومراكز المعلومات، من أجل استخدام مصادرها ومقتنياتها أحسن استخدام" (إخلاص السر حامد أحمد،2004، ص31).

الدراسات السابقة:

دراسة (أنفال الفارسي، وأسرار العوادي). بعنوان: **إنترنت الأشياء : جاهزية وإمكانية تطبيقه في المكتبة الرئيسة بجامعة السلطان قابوس**. هدفت إلى التعرفّ مجالات تطبيق إنترنت الأشياء بالمكتبة الرئيسية بجامعة السلطان قابوس؛ كونها تعد من أوائل المكتبات الجامعية في السلطنة، وتسعى دائماً لمواكبة كل ما هو جديد من التقنيات والتكنولوجيا، التعرف على مدى استعداد الموظفين بالمكتبة الرئيسية لتبني مفهوم إنترنت الأشياء وتغيير أسلوب العمل وفقه و التعرف على مجالات تطبيق إنترنت الأشياء في المكتبة الرئيسة والتعرف على متطلبات تطبيق إنترنت الأشياء في المكتبة الرئيسية. وتم استخدام المنهج متعدد التصاميم: النوعي التمثل في أداة الورشة و المقابلة والكمي المتمثل في أداة الاستبانة؛ لقياس عينة الدراسة المكونة من موظفي المكتبة الرئيسية البالغ عددهم 83 موظفا وموظفة، وبلغ عدد المستجيبين 24 موظفاً وموظفة حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن موظفي المكتبة لديهم وعي متوسط مفهوم إنترنت الأشياء بنسبة 49%، وأن لدى الموظفين ذوي الوعي بمفهوم إنترنت الأشياء استعداد عالي تطبيق إنترنت الأشياء في المكتبة الرئيسة بنسبة 86%،كما خلصت إلى إن هناك مجالات متعددة لتطبيق إنترنت الأشياء حيث يمكن تطبيقه في عملية الجرد، دراسة سلوك المستفيد، معرفة مكان المصادر الغير موجودة في أماكنها الصحيحة و أن من متطلبات تطبيق التقنية حسب رأي موظفي المكتبة ضرورة وجود شبكة انترنت عالية وموارد مالية وموظفين ذو قدرة على التعامل من التقنيات والتكنولوجيا.

دراسة (بنا أحمد، مضر أحمد،2021) بعنوان: **المكتبات المستقبلية الذكية في ظل انترنيت الأشياء: الفرص والتحديات**. التي عرضت تعريفاً لانترنيت الأشياء وطبقاته وأشكاله وتحليل مكوناته وتطرقت لبعض الميادين التي طبقت هذه التكنولوجيا لتسهيل خدماتها وبينت أوجه الاستفادة منها. وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى لتصور الشكل المحتمل للخدمات المكتبية من منظور انترنيت الأشياء لإتاحة مصادرها الرقمية للمستفيدين. وأوضحت بالتفصيل تقنيات هذه التكنولوجيا وقدمت تصوراً للمكتبات الذكية وخدماتها في ظل تطبيق انترنيت الأشياء وتأثيرها في التحول إلى مكتبات عالية المستوى بحيث تصبح جميع الأجهزة

والمواد الصامتة ذكية ناطقة تقدم تقارير تسهم في اتخاذ الإجراءات السريعة والدقيقة وتقدم تسهيلات لأمناء المكتبات في انجاز مهامهم المكتبية وللمستفيدين في تحديد مواقع المصادر المطلوبة والوصول إليها بأقل جهد ووقت ممكنين. وتناولت الدراسة عرضا للخدمات الإدارية والبيئية في المكتبة من حيث ضبط الزيارات للمكتبة وضبط الحرارة والإنارة والرطوبة والحد من السرقات والحرائق، وأخيراً عرضت أهم الميزات والتحديات التي يمكن أن تواجهها المكتبات في ظل هذه التكنولوجيا كونها سلاحاً ذا حدين وعرضت بعض تجارب المكتبات العالمية وأوجه الاستفادة الفعلية من تطبيق انترنيت الأشياء. وأخيراً توصلت إلى أن انترنيت الأشياء تكنولوجيا تحسن بيئة المكتبات وخدماتها وتتيح إمكانية تحديد مواقع جميع الكيانات المادية في المكتبة كمصادر المعلومات والحد من فقدانها لكن بمقابل هذه المزايا، فان امن وخصوصية أمناء المكتبات والمستفيدين قد يتعرضان إلى القرصنة والتهديد، إضافة إلى ارتفاع التكاليف المادية لتوفير معدات تقنية جديدة وموارد بشرية كلها تعد من أبرز الأمور التي ينبغي دراستها إذ يتوقف عليها قرار التحول نحو تطبيق التكنولوجيا الجديدة أم لا. أما أهم التوصيات فهي على المكتبات أن تهتم ببعض القضايا التي تساعدها في التخطيط لإجراء التحول وأن تستثمر أدوات هذه التكنولوجيا أولاً بأول في مجالات مكتبية مختلفة، كما لابد من إقامة ورش عمل ودورات لتدريب أمناء المكتبة والمستفيدين وتوعيتهم بالتكنولوجيا الجديدة وتوعيتهم.

دراسة **(الأكلبي، علي بن ذيب،2019)** بعنوان: **العائد من تطبيقات إنترنت الأشياء على العملية التعليمية.** تناولت الدراسة موضوع العائد من تطبيقات إنترنت الأشياء على التعليم للمساهمة بالتثقيف والتوعية بما يعود على الفاعلين في العملية التعليمة من أساتذة وطلاب من فوائد تيسر من انجاز المهام وتعميق الفهم واستثمار الوقت والجهد بأقل أشكال التكاليف المادية والذهنية والبدنية، وأيضا التجهيزات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج تمثلت في عرض أهم التحديات التي كان من أهمها عدم جاهزية البنية التحتية، وعدم وجود التشريعات النظامية لتطبيقات إنترنت الأشياء، والمخاوف المتزايدة من انتهاك خصوصية بيانات المستخدمين. كما عرضت الدراسة لأهم مميزات وفوائد إنترنت الأشياء وخاصة في البيئة التعليمية المعلوماتية مثل إمكانية المساهمة بشكل فعّال في تطوير خدمات مؤسسات المعلومات، وخدمة البحث العلمي، وتطور قدرات الذكاء الصناعي بما ساهم في الزيادة الحقيقية للأشياء المتصلة بالإنترنت؛ وقد أوصت الدراسة بتوصيات منها التوصية بإجراء المزيد من الدراسات التي تتناول العلاقة بين خدمات وأعمال المؤسسات التعليمية وتطبيقات إنترنت الأشياء، والعمل على زيادة الوعي بأهمية دور إنترنت الأشياء في تطوير التعليم، ودراسة مكامن القلق التي تهدد استثمار تطبيقات إنترنت الأشياء في التعليم.

دراسة (زينب بن الطيب،2021) بعنوان: إنترنت الأشياء وتطبيقاتها في تطوير خدمات المكتبات: نحو خدمات ذكية. ناقشت الدراسة الاستخدامات الممكنة لإنترنت الأشياء في تطوير وترقية خدمات المكتبات للتحول بها إلى خدمات معلومات ذكية، من خلال استعراض جوانب استفادة المكتبات من تطبيقات تقنية إنترنت الأشياء في تطوير وتحسين كفاءة ونوعية خدماتها المعلوماتية مستخدمين المنهج الوصفي. هدفت إلى الوقوف على مدى إمكانية تحقيق هذا التحول

من خلال تسليط الضوء على خدمات المعلومات الحالية ومن ثم تحديد كيفية استفادة كل خدمة من هذه الخدمات من مزايا تطبيقات إنترنت الأشياء وما التطور الذي سيحدث لهذه الخدمة عند تطبيق إنترنت الأشياء عليها.

دراسة (جون لو وآخرون، 2012) بعنوان: بناء مكتبة ذكية باستخدام تكنولوجيا إنترنت الأشياء. تحدثت الدراسة عن تكنولوجيا إنترنت الأشياء واستخداماتها في المكتبة، واقترحت برنامجاً لإنشاء مكتبة ذكية وفق تقنية RFID في مكتبة جامعة الصين، بحيث تستخدم تقنية RFID على شكل حساسات يتم معالجة البيانات الواردة من خلالها ضمن أجهزة تحليل البيانات في عدة مستويات. توصلت الدراسة إلى أن تقنية RFID لا زالت في مهدها في الجامعة ولتطبيق النموذج يدعو الباحثين لتطوير أنظمة ومعايير RFID التي يرون أنها ستساعد على بناء مكتبات ذكية ويرون أن تطور علم انترنت الأشياء سوف يساعد على ذلك جداً.

دراسة (ليانغ دو و تاو ليو، 2014) بعنوان: تطوير المكتبة الذكية باستخدام إنترنت الأشياء. أشارت الدراسة إلى أن تقنية إنترنت الأشياء ستحقق سلسلة من التغيرات العميقة للمكتبات، وتعرضت إلى أصل وخصائص تقنية إنترنت الأشياء، ولخصت التطور الحالي، وقدمت مقترحاً لتصميم نظام المكتبة الذكية، وتأثيرات التطوير المحتمل حدوثها، وحللت المشاكل الرئيسية للتطبيق. توصلت إلى أنه في الوقت الحاضر لا يزال تطبيق تكنولوجيا إنترنت الأشياء في المكتبة في المرحلة الأولية، ولدية العديد من المشاكل أبرزها تكلفة عقد أجهزة الاستشعار، والبناء والتخطيط، والمعايير الفنية وقضايا الأمن وغيرها. مع ذلك هنالك بعض حالات التطبيق الناجحة محلياً وأجنبياً تظهر أيضاً أن تكنولوجيا إنترنت الأشياء لديها مساحة تطوير واسعة في المكتبات.

من خلال العرض أعلاه للدراسات التي تناولت موضوع إنترنت الأشياء بالبحث والتحليل اتضح الآتي:

-تعد عملية مراجعة الإنتاج الفكري حول موضوعٍ ما من الموضوعات البحثية عملية شاقة ومتعبة تتطلب الكثير من الوقت والجهد لعرض ما كتب حول هذا الموضوع بشكل يتفق مع مناهج عرض الإنتاج الفكري (المحلي – الإقليمي – الأجنبي) ومن ثم تحليل أبرز السمات المميزة له، وتشخيص أوجه الشبه والاختلاف بين كل من أنواع هذا الإنتاج الفكري حول موضوع الدراسة، وقد قام الباحث بمراجعة الإنتاج الفكري حول موضوع إنترنت الأشياء وتطبيقاته لاسيما في مجال المكتبات والمعلومات، ولم يتم التوصل إلى دراسات محلية، عدا العديد من الدراسات الإقليمية على المستوى العربي، بينما توجد العديد من الدراسات على المستوى الأجنبي.

-أيضاً هنالك العديد من الدراسات والتجارب والنماذج التي سعت إلى تطبيق تقنيات إنترنت الأشياء في المكتبات بهدف، إلا أنها قد واجهت العديد من التحديات والصعوبات التي حالت دون توظيفها على أكمل وجه.

-تأتي هذه الدراسة مختلفةً عن العديد من الدراسات في كونها تسعى إلى تقديم رؤى لمتطلبات استخدام تطبيقات إنترنت الأشياء في تقديم خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية، حتى يمكن للمكتبات التي تخطط إلى تعزيز تقنيات إنترنت الأشياء أن تسترشد بها.

المفاهيم النظرية والعلمية لموضوع الدراسة:

قبل الحديث عن إنترنت الأشياء لا بدأ لنا أن نتحدث عن شبكة الإنترنت نفسها كونها أحد أهم التطورات في عصرنا الحالي، وهي التي تسيطر على كل التطبيقات الرقمية في عالم اليوم، وتشهد العديد من التحديثات والتطورات على صعيد تقنية المعلومات والاتصالات، فالإنترنت كلمة انجليزية مشتقة من International Network تعني الشبكة العالمية، والتي هي: عبارة عن شبكة عالمية ترتبط بمجموعة من الحواسيب منتشرة في العالم والمتصلة مع بعضها البعض بواسطة برتوكولات تسمح بنقل المعلومات والملفات وإجراء الاتصالات فيما بينها.(طريف آقبيق،1996، ص7)، يطلق عليها في كثير من الأحيان عدة مصطلحات منها شبكة المعلومات، الشبكة العالمية، الشبكة العنكبوتية: "وهي شبكة اتصالات عالمية تسمح بتبادل المعلومات بين شبكات أصغر تتصل من خلالها الحواسيب حول العالم، تعمل وفق أنظمة محددة تعرف بالبروتوكولات الموحدة التي من أهمها بروتوكول إنترنت. وتشير كلمة «إنترنت» إلى جملة المعلومات المتداولة عبر الشبكة وأيضاً إلى البنية التحتية التي تنقل تلك المعلومات عبر القارات(https://ar.wikipedia.org/wiki/,2019).

وللحديث عن هذه الشبكة يجب أن نفرق بين المصطلحات التالية: الـــ internet والـــ intranet والـــــextranet: فالإنترنت internet ما نستخدمه الآن لتبادل المعلومات عبر دول العالم وهو ما يسمي بشبكة الشبكات والإنترنت هو خدمة يقدمها (Internet Services (ISP) (providerأو ما يسمى بمزود الخدمة ويمكن لأي فرد في العالم استخدام الإنترنت مادام تعاقد مع مزود لخدمة الإنترنت في بلاده ومن المجالات الشهيرة لاستخدامه خدمة الإنترنت، البريد الإلكتروني E- mail تحميل ورفع الملفات، وعمل المحادثات والدردشة عبر الإنترنت (مواقع الشات ومواقع التواصل الاجتماعي)، والصحافة الإلكترونية والتجارة، والتسويق الإلكتروني والبورصة. أما الإنترانت intranet فهي عبارة عن شبكة إنترنت مصغرة تكون عادةً شبكة داخلية في الشركة، ذات خصوصية يتم الوصول إليها عبر ملقم تتحكم به أنت تستعمل معايير انترنت من HTML و HTTP وبروتوكول الاتصالات TCP/IP بالإضافة إلى مستعرض ويب رسومي لدعم البرامج التطبيقية وتزويد حلول إدارية بين أقسام الشركة ويمكن أن تكون بسيطة جدا بأن تتألف من ملقم ويب داخلي يتيح للموظفين الوصول إلى كتيبات العمل ودليل الهاتف.كما يمكن أن تكون معقدة جداً بأن تضم تفاعلات مع قاعدة بيانات واجتماعات كمقاطع الفيديو وصور ومستندات ومجموعات مناقشة خاصة، ووسائط متعدد. بينما تعرف الإكسترانت extranet بأنها: شبكة مكوّنة من مجموعة شبكات إنترانت ترتبط ببعضها عن طريق الإنترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترانت مع منح أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها. أي أن شبكة الإكسترانت هي الشبكة التي تربط شبكات الإنترانت الخاصة بالمتعاملين والشركاء والمزودين ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد، أو تجمعهم مركزية التخطيط أو الشراكة وتؤمن لهم تبادل المعلومات والتشارك فيها دون المساس بخصوصية الإنترانت المحلية لكل شركة. (https://wsprofessional.blogspot.com, 2019).

هذه الشبكة يرى الباحث أنها تضم العديد من مصادر المعلومات المختلفة التي تلبي حاجات المستفيدين منها، قد تكن هذه المصادر تقليدية الأصل وتمت رقمنتها عن طريق أجهزة المسح الضوئي، أو حديثة النشأة تم إنتاجها عن طريق تقنيات معالجة البيانات والمعلومات، وبذلك تشمل شبكة الإنترنت مصادر المعلومات بجميع أنواعها من المقالات والدوريات والصوتيات والفيديوهات، التي يمكن حصول الباحث عليها من الشبكة مباشرةً عن طريق محركات البحث المتعددة، ويمكن الحصول على المعلومات المتوفرة على الإنترنت من خلال مجموعة من المصادر التي تتمثل في كلًا من:

-قواعد البيانات.

-الشبكات المحلية والدولية.

-الأقراص المتراصة.

-المكتبات الإلكترونية والرقمية والافتراضية.

-المستودعات الرقمية.

-الأرشيفيات الرقمية.

-المدونات.

-المواقع الإلكترونية الخاصة.

-الصفحات الإلكترونية. وغيرها من المصادر الأخرى.

تعتبر المكتبة الجامعية جزء من مؤسسة تعليمية اكبر، هي الجامعة وهي بالمفهوم العلمي الحديث إحدى المؤسسات المعلوماتية التي تؤدي دوراً علمياً هاماً في مجال التعليم العالي، ولا يقل هذا الدور في أهميته وضروريته عن أي دور آخر يمكن أن تقوم به أي مؤسسه علمية أخرى داخل المحيط الجامعي، فهي مؤسسة علمية وثقافية وتربوية تعمل على خدمة الطلبة والأساتذة والباحثين والموظفين المنتسبين للجامعة أو الكلية أو المعهد، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في دراستهم وأبحاثهم وأعمالهم، إضافة لخدمة المجتمع حولها. وتعرف المكتبة الجامعية بأنها "إحدى المؤسسات الثقافية التي تؤدي دوراً هاماً في مجال التعليم العالي، فهي مؤسسة ثقافية تثقيفية تربوية وعلمية تعمل على خدمة مجتمع الطلاب والأساتذة والباحثين والمنتسبين للجامعة وذلك بتزويدهم بالمصادر والمعلومات التي يحتاجونها في دراستهم وأبحاثهم"(السعيد مبروك،2009، ص11)، تستمد المكتبة الجامعية وجودها وأهدافها من الجامعة ذاتها، وبالتالي فإن أهدافها هي أهداف الجامعة ورسالة المكتبة هي جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة التي تتركز في التعليم والبحث وخدمة المجتمع ، وينبغي على المكتبة أن تعكس هذه الأهداف ، فالمكتبة في الجامعة بمثابة القلب لها،تقدم خدماتها لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ولطلاب الدراسات العليا والبحوث، ثم هي تخدم المجتمع أيضا بتقديم خدماتها لكل من يستطيع الإفادة منها.(أحمد بدر،2004، ص26)

من أهم الأهداف التي تسعى المكتبة الجامعية إلى تحقيقها:

1. توفير مصادر المعلومات التي تخدم المقررات الدراسية وتلبي احتياجات البحث والطلاب والدراسة.

2. تقدم خدمات البحث العلمي بمختلف مستوياته وأنواعه للمجتمع الجامعي.
3. تدريب الطلاب على استخدام المكتبة ومصادرها المختلفة للاستفادة منها في إعداد البحوث والدراسات والاستخدام اليومي.(متولي النقيب،2008، 286-287)

تقدم تلك المكتبة في الوقت الحاضر العديد من الخدمات الإلكترونية والرقمية المرتبطة بشبكة الإنترنت، التي أصبحت إحدى الوسائل المهمة لتقديم خدمات معلومات متطورة ومستحدثة، تتمثل في تقديم تحديث الفهارس الإقليمية والعالمية والأدلة المتخصصة، وأدلة الخدمات الهاتفية السلعية، في تقديم معلومات متنوعة من خلال (صفحة إلكترونية) متاحة على شبكة الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى ظهور المكتبات الرقمية والافتراضية؛ حيث جعلت الإنترنت خدمات المكتبات الرقمية أسرع وأكثر كفاءة في مختلف المجالات والموضوعات لعموم فئات المجتمع المستفيد من تلك المكتبات.(محمد مسلم المالكي،2001، ص25)

وفي الآونة الأخيرة من هذا القرن برز مصطلح حديث عُرف بإنترنت الأشياء Internet of Things لعب دوراً كبيراً في تطوير خدمات مؤسسات المعلومات بصورةٍ عامة والمكتبات على وجه التحديد، ولا يوجد حتى هذه اللحظة تعريف علمي متفق عليه من قبل مجتمع الباحثين والأكاديميين لما يعرف بإنترنت الأشياء، ويعني بالمصطلح "IOT" إنترنت الأشياء "منصة تجمعُ بين الأجهزة المُدّعمة (إلكترونياً وبرمجياً)، الحساسات، المُحِرَكات، الأجهزة الذكية، وتسمي بالأشياء؛ تتصل هذه الأشياء مع بعضها باستخدام وسائل الاتصال القائمة مثل الإنترنت (الوسيلة الأساسية)، شبكات الجوال، الواي فاي، البلوتوث...الخ"(هيام حايك،https://blog.naseej.com).

هذه التقنية تتكون من: الأشياء نفسها، وهى كل شيء يمكن أن يتصل بالإنترنت من خلال شريحة بيانات صغيرة تقوم بعمل مثل عمل قاعدة البيانات بدون أي تدخل من الإنسان. الشبكة، وهي شبكة الاتصال بالإنترنت التي تربط بين انترنت الأشياء والأشياء نفسها. نظام الحوسبة، والذي يقوم بمعالجة البيانات التي ترسلها تلك الأشياء من خلال شريحة البيانات الصغيرة.

شهدت هذه التقنية تطبيقات عملية في مجالات عديدة منها: الصحة من خلال متابعة ومراقبة حالة المريض عن بعد. والمصانع للتحكم عمليات الإنتاج. والزراعة لمراقبة الزراعة والمناخ. والمدن الذكية لمستشعرات مواقف السيارات وإدارة المخلفات. والمنازل لمستشعرات الدخان ونظام التدفئة المركزية. ووسائل المواصلات والقيادة الذاتية. والخدمات اللوجستية وتتبع حالة البضائع.

بالتالي فهي تضم العديد من المميزات يتمثل أبرزها في: القدرة على الوصول إلى المعلومات من أي مكان في أي وقت وعلى أي جهاز. وتحسين الاتصال بين الأجهزة الإلكترونية المتصلة. ونقل حزم البيانات عبر شبكة متصلة ما يوفر الوقت والمال. وأتمتة المهام التي تساعد على تحسين جودة خدمات المؤسسات وتقليل الحاجة إلى التدخل البشري.

مع كل هذه المميزات فهي تقنية لا تخلو من العيوب نذكر منها: زيادة عدد الأجهزة المتصلة وزيادة كمية البيانات التي يتم مشاركتها بين الأجهزة المختلفة ستزداد احتمالية سرقة البيانات. في الأنظمة الكبيرة والمعقدة، يجب التعامل مع عدد هائل من الأجهزة، كما أن جمع البيانات

ومعالجتها وإدارتها من جميع هذه الأجهزة سيكون أمراً صعباً. بأي حال وجود خلل أو فايروس حاسوبي في النظام، قد يتسبب هذا الأمر بتعطيل أو تلف جميع الأجهزة المتصلة. قد يكون من الصعب على الأجهزة التي تصنعها الشركات المختلفة التواصل فيما بينها، وذلك بسبب عدم وجود معيار دولي للتوافق مع إنترنت الأشياء.(إيجابيات وسلبيات إنترنت الأشياء، /https://thaqafati.com)

التخطيط لاستخدام تقنيات إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية:

يجب على المكتبات الجامعية التي تخطط لتطبيق تقنية إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين منها أن تتبع سياسات واضحة يمكن من خلالها تجنب الكثير من العقبات التي تحول دون الإفادة من تطبيق تلك التقنية، كما يجب عليها أن تضع في الاعتبار مدى جاهزيتها التقنية ومدى تقبل مجتمع المستفيدين منها لإرهاصات تلك التقنية، من أهم الجوانب التي يجب على المكتبات الجامعية مراعاتها ما يلي:

- تهيئة البيئة (الداخلية – الخارجية) لتقبل تطبيق تقنية إنترنت الأشياء: نقصد بالبيئة الداخلية الإدارات المختلفة للمكتبات الجامعية، وهنا يجب أن تتقبل الإدارة العليا للمكتبات الجامعية التغيرات المختلفة التي قد تحدثها تطبيقات إنترنت الأشياء في مجال إدارة تلك المكتبات أو في الجوهر العام لخدمات المعلومات التي تقدمها، كما يجب عليها أن تدعم تلك الفكرة حتى تحقق بالصورة المطلوبة، بينما نقصد بالبيئة الخارجية المستفيدين من خدمات تلك المكتبات، عليه يجب توعيتهم بأهمية تلك التقنية، وتعريفهم بما توفره لهم من خدمات معلومات بصورة أفضل، وتدريبهم على كيفية الإفادة من تطبيقات تلك التقنية عن طريق عقد الندوات وورش العمل التي تناقش ذلك.

- توفير الدعم المالي المناسب: يجب على الإدارة العليا للمكتبات الجامعية أن تدعم تلك الفكرة عن طريق توفير الدعم المالي المناسب لاحتياجات مشروع توظيف تقنيات إنترنت الأشياء في خدمات المكتبات الجامعية، عليه لأبد من توفير ميزانية مالية مناسبة ولا بد أن تتولى الإدارة العليا التي تتبع لها المكتبة الجامعية هذه الميزانية والإشراف عليها.

- تهيئة البيئة التقنية (العتاد): من المسلم به أن أي مشروع تقني أو رقمي من المشروعات المراد تنفيذها يتطلب توفير عدد من الاحتياجات المادية والتقنية والبرمجية حتى يتم تنفيذ مراحله بالصورة الكاملة ويحقق الأهداف المطلوبة منه على أكمل وجه، وحتى تتمكن تلك المكتبات من تحقيق أفضل تطبيق للإفادة من مزايا تطبيقات إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين منها، يجب عليها أن تبني بيئة تقنية مناسبة تتكون من أجهزة الحاسوب المتطورة وأجهزة الاستشعار عن بعد، والكاميرات الرقمية، أجهزة الذكاء الاصطناعي...الخ، هذه الأجهزة تعد بمثابة حجر الزاوية لتنفيذ تطبيقات إنترنت الأشياء بالجودة والمستوى المطلوب.

- تهيئة البيئة الشبكية: نقصد بالبيئة الشبكية هنا عمل شبكات الإنترنت المختلفة (المحلية – الإقليمية – العالمية) لربط مختلف الأجهزة بشبكة الإنترنت، حيث أن تقنيات إنترنت الأشياء تعتمد في عملها على شبكة داخلية أو خارجية تعمل من خلال الربط الشبكي عبر أحد برتوكولات

الإنترنت المعروفة، من خلالها يتم ربط الأجهزة مع بعضها لتتواصل فيما بينها وتنسجم مع بعضها البعض لتحقيق ما تصبوا إليه.

- توفير العنصر البشري المؤهل: يعد العنصر البشري بمثابة العمود الفقري لنجاح أي مشروع رقمي يهدف إلى تطوير خدمات مؤسسات المعلومات بمختلف أنواعها، من خلال توليه لمهام ووظائف مختلفة تعمل على إكمال جوانب المشروع وتحقيق الأهداف الموضوعة، والتي من بينها: الوقوف على كل مراحل التحول لتطبيق تقنيات إنترنت الأشياء في المكتبة الجامعية. وضع السياسات والاستراتيجيات لتحويل الخدمات التقليدية إلى خدمات رقمية وفق تطبيقات إنترنت الأشياء. وإدارة تلك الخدمات والإشراف عليها. ودراسة احتياجات المستفيدين من تلك الخدمات آنياً ومستقبلياً وفقاً لتقنيات إنترنت الأشياء. وحل المشكلات والمعوقات التي قد تواجه ذلك آنياً ومستقبلياً.

مجالات تطبيق تقنيات إنترنت الأشياء في خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية:

يمكن للمكتبات الجامعة الاستفادة من تطبيقات تقنية إنترنت الأشياء في تعزيز خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين منها،

من خلال توظيفها في العديد من الخدمات التي تقدمها، وهي تتركز في ثلاثة جوانب رئيسية حسب ما عدد تشمل: المشاركة بالمعلومات على مستوى التواريخ والأسماء والحقائق. وتوفير الفهارس والمعلومات الببليوغرافية التي تساعد المستفيدين البحث عن المصادر والوصول إليها و.تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية سواء عبر استعارتها أو الوصول إليها عن بُعد.(Qin, J.,2018).

ومن تلك المجالات يذكر الباحث على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

-الوصول إلى المكتبة ومصادرها المختلفة: يمكن للمكتبات الجامعية توظيف تقنية إنترنت الأشياء للوصول إلى موقع المكتبة، وللتعرف على مصادر المعلومات التي تحويها، وذلك من خلال استخدام أجهزة الاستشعار عن بُعد أو أجهزة الهواتف الذكية، بحيث يمكن للمكتبة ربط جميع بيانات مصادرها بتقنية إنترنت الأشياء المستخدمة في المكتبة، وتوفير خرائط ترشد المستفيدين إلى مكان توفر المصادر، ويمكن أن إضافة معلومات عن تلك المصادر من خلال موقع إلكتروني مثل (Amazon)، هذه الخدمة تعطي المستفيد المعلومات عن تلك المصادر قبل أن يطلب استعارتها من المكتبة أو عبر موقعها الإلكتروني.

-إدارة وجرد المجموعات: يمكن للمكتبات الجامعية توظيف تقنية RFID للتعرف على مصادرها المختلفة من خلال استخدام أجهزة الحاسوب وقارئات الباركود المختلفة كأجهزة المسح الضوئي وغيرها. هذه التقنية يمكن أن تستخدمها المكتبات عندما تربطها بشبكة إنترنت لتتمكن من خلالها من إدارة مجموعاتها والتعرف على المصادر المعارة للمستفيدين وتاريخ استرجاعها، وتحديد الغرامات ودفعها، كل ذلك يمكن أن يتم من خلال بطاقات معينة تعرف ببطاقات منتسبي مؤسسات المعلومات.

-الثقافة المعلوماتية: تمكن تقنية إنترنت الأشياء من تحقيق ما يعرف بالثقافة المعلوماتية لمجتمع المستفيدين من المكتبات الجامعية، وذلك من خلال نشر معلومات صوتية أو فيديو رقمي عبر

الأجهزة اللاسلكية كهاتف المكتبة أو وشاشات العرض وغيرها، يتم من خلالها تقديم معلومات تعرف بالمكتبة وأهدافها وخدماتها التي تقدمها، وكيفية الإفادة من تلك الخدمات...ألخ.

-خدمة التوصية الذكية: يمكن لإنترنت الأشياء (IoT) استخدام بيانات المستفيدين لاقتراح توصيات مخصصة، باستخدام بيانات في الوقت الفعلي، استنادًا إلى تاريخ استعارتهم. عندما يقوم باحث بالبحث في قاعدة بيانات عن مصادر معلومات حول موضوع بحثه، سيكون من الممكن اقتراح مصادر أخرى عليه، والتي ستكون ذات أهمية بالنسبة له. حتى عندما يكون المستفيد أثناء زيارته لمؤسسة المعلومات في المرة القادمة أو هو بالقرب من مؤسسة المعلومات، سيكون بمقدور إنترنت الأشياء إبلاغه عن المصادر الوافدة حديثا في مجال عمله أو حول توافر كتاب كان مُعار، كان يبحث عنه خلال زيارته السابقة.(Pujar,Shamprasad,Salyanaray (Ana,K.V, 2015

-خدمة تحديد المواقع: يمكن للمكتبات الجامعية توظيف إنترنت الأشياء (IoT) في تقديم خدمات المعلومات التي تستند على تحديد المواقع، وذلك من خلال ربطها بأجهزة الاستشعار عن بُعد أو أجهزة الهواتف الذكية، للتعرف مثلاً على مكان المجموعات المفضلة للمستفيدين وربطها بنظام الرفوف الرقمية الذكية، وللتعرف أيضاً على غرف القراءة الجماعية والقراءة الصامتة، وتحديد أوقات الذروة بتلك المكتبات وغير. هذه الخدمة قد تمكن المستفيد من التعرف على ما يريد قبل أن يقرر الذهاب إلى المكتبة، وذلك من خلال ربط هذه الخدمة بهاتف المستفيد أيضاً عن طريق ما يعرف ببطاقات المنتسبين.

-إدارة الأجهزة: يمكن للمكتبات الجامعية توظيف إنترنت الأشياء (IoT) في إدارة الأجهزة المتوفرة بتلك المكتبات كالتحكم في مستوى الإضاءة والتهوية والتبريد، وقفل الأجهزة الحاسوبية وغيرها، كما يمكن لها أن تزود هواتف المستفيدين منها بتلك الخدمة حتى يستطيع المستفيد نفسه من التحكم في تلك الأجهزة وعملها بالصورة التي تناسبه.

-استعارة واسترجاع الكتب ومصادر المعلومات: يمكن للمكتبات الجامعية أن تستخدم النظام الفرعي ذاتي الخدمة لتقنية RFID، حيث تجعل الأشخاص ليست بحاجة إلى فتح صفحة العنوان ومسح شريط الأزرار لكل كتاب، أو استعارة / إرجاع المزيد من المصادر، أو إكمال العملية تلقائيًا، أو تبسيط إجراءات الإعارة / الإرجاع، أو تحسين العمل بشكل كبير الكفاءة لأن آلة الخدمة الذاتية RFID يمكن أن تعمل 24ساعة بدون موظفين، فإن هذه التقنية ستعزز بشكل كبير خدمات المكتبة وكفاءة دوران الكتب وغيرها من المصادر.(Liu, Xueqin Scheng, Wenwen 2011)

-التحقق من كشف سرقة المصادر: يمكن للمكتبات الجامعية أن تستخدم النظام الفرعي ذاتي الخدمة لتقنية RFID لربطة بأجهزة الكاميرات الرقمية، وبعض البرامج التي يتم تثبيتها على أجهزة الحاسوب للتعرف على هوية المستخدمين، وللكشف عن مختلف التعديات التي قد تحديث من قبل المستفيدين، وذلك من خلال منبهات الصوت وتسجيل الفيديوهات التي تكشف ذلك.

-الرد على استفسارات المستفيدين: يمكن للمكتبات الجامعية توظيف إنترنت الأشياء (IoT) في الرد على الاستفسارات المتكررة من قبل المستفيدين من خلال موقع المكتبة أو البريد

الإلكتروني، وذلك من خلال تجهيز عدد من الإجابات الرقمية، وربطها بتقنية RFID، يمكن يمكن لها أن تزود المستفيد تلقائياً بالإجابة على سؤاله، كالمستفيد الذي يسأل عن مصدر معين أو خدمة معينة.

-للتعريف بخدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات: للمكتبات الجامعية توظيف إنترنت الأشياء (IoT) في التعريف بما هو حديث من مصادر المعلومات التي وصلت إلى المكتبة أو بالخدمات الجديدة وكيفية الإفادة منها، كما يمكن من خلالها بث معلومات معينة تهدف من خلالها إلى توصيل فكرة أو التعريف بشيء معين يمكن أن يفيد مجتمع المستفيدين من المكتبة.

أبرز التحديات التي قد تواجهها المكتبات الجامعية عند تطبيقها تقنية إنترنت الأشياء لتطوير خدمات المعلومات:

مع تطورات هذا العصر الذي نعيش واقعه كل يوم منذ ميلاد شبكة الإنترنت وحتى ظهور أخر تطبيقاتها ما يعرف بإنترنت الأشياء، الذي يُعد بمثابة تكنولوجيا واعدة تتيح العديد من الخدمات لاسيما لمؤسسات المعلومات، إلا أن المكتبات الجامعية كغيرها من أنواع المكتبات لا شك سوف تواجه العديد من التحديات في مجال الإفادة من تطبيقات هذه التقنية لتطوير خدماتها لمجتمع المستفيدين منها، نحلل أبرزها في النقاط التالية:

- قرصنة البيانات والمعلومات: بلا شك تحتاج المكتبات الجامعية عند تطبيقها لتقنية إنترنت الأشياء إلى مشاركة بياناتها ومعلوماتها مع أطراف عديدة، مما قد يهدد أمن وخصوصية تلك البيانات والمعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى قرصنتها وتهكيرها من قبل قراصنة الإنترنت، ويجعلها عرضة للمخاطر والفيروسات، ومن خلالها تفقد العديد من المصادر وتتوقف معظم الخدمات الرقمية التي تعتمد في المقام الأول على تقنية الإنترنت في الوصول إلى مجتمع المستفيدين منها.
- التكلفة الباهظة لتعزيز تقنية إنترنت الأشياء وتطبيقها في على أرض الواقع: تحتاج بلا شك تطبيقات إنترنت الأشياء إلى تكلفة مالية عالية لشراء العديد من الأجهزة وتوصيلات شبكة الإنترنت وغيرها، هذا الأمر قد يشكل عائقاً وتحدياً كبيراً أمام المكتبات الجامعية التي تعاني من ضعف الميزانية المالية المخصصة لتطوير خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين منها.
- تدريب المنسوبين والمستفيدين: تحتاج المكتبات الجامعية عند تطبيقها لتقنية إنترنت الأشياء إلى تهيئة البيئة الداخلية والخارجية لمنسوبيها ومجتمع المستفيدين منها، من خلال تدريبهم على كيفية استخدام تلك التقنية وتوظيفها في المجال الذي يعود عليهم بالنفع حتى تتحقق أهداف المكتبة الجامعية، بتقديم خدمات معلومات ترضي آمال وطموحات مجتمع المستفيدين بصورة مواكبة لمستجدات عصر المعلومات وثورتها.
- الحزر الشديد والتخوف من تطور تقنيات إنترنت الأشياء: العديد من الإدارات العليا للمكتبات الجامعية تتخوف من تطوير تطبيقات إنترنت الأشياء، ودخولها في مجال إدارة المكتبات الجامعية وتقديها للعديد من الخدمات، الأمر الذي يجعل من الممكن الاستغناء عن العناصر البشرية.
- رغم ما تحمله إنترنت الأشياء من تحديات وقضايا شائكة نوعاً ما وغير محلولة بعد، إلا أنها في الوقت ذاته تبشر بمستقبل جيد ومتميز للمكتبات واستخدام أفضل لمواردها ومجموعاتها

وبالتالي مستقبل أفضل لتطور البحث العلمي وانتعاشه أكثر، لذا فعلى المكتبات التفكير في الإيجابيات التي تحملها لها إنترنت الأشياء والابتعاد عن النظرة السلبية المركزة فقط في التحديات المترتبة عنها، ذلك أن هذه المزايا والإيجابيات تحمل في طياتها قيمة مضافة عالية للمكتبات، أما التحديات فستوجد لها لا محالة حلول لمعالجتها وتجاوزها.

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة مجموعة النتائج التالية:

1. انترنيت الأشياء تكنولوجيا ذكية لا تزال في مراحلها الأولى، تشهد تطوراً ملحوظاً وتطبيقات عملية في ميادين الحياة المختلفة.

2. أضحت تطبيقات إنترنت الأشياء في الوقت الحالي ضرورة لا غنى عنها لمؤسسات المعلومات بصورةٍ عامة، والمكتبات الجامعية على وجه التحديد.

3. تحتاج المكتبات الجامعية إلى توفير بنية تكنولوجية ذات خصوصية عالية لتعزيز تطبيقات إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين منها.

4. توجد العديد من الفرص أمام المكتبات الجامعية لتطبيق تقنيات إنترنت الأشياء وتوظيفها في مجال تطوير خدمات المعلومات التي تقدمها لمجتمع المستفيدين.

5. توجد العديد من التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية عند تطبيقها تقنية إنترنت الأشياء لتطوير خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين منها.

6. هنالك بعض الحالات الناجحة عربياً وأجنبياً لتطبيق تكنولوجيا إنترنت الأشياء في مؤسسات المعلومات، إلا أنها قد واجهت العديد من المشاكل أبرزها تكلفة عقد أجهزة الاستشعار، والبناء والتخطيط، والمعايير الفنية وقضايا الأمن وغيرها.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة الآتي:

1. العمل على زيادة الوعي بأهمية ودور إنترنت الأشياء في تطوير خدمات مؤسسات المعلومات بصورةٍ عامة، والمكتبات الجامعية على وجه التحديد.

2. توعية إدارة المكتبات ومراكز المعلومات بضرورة تعزيز تطبيقات إنترنت الأشياء في تطوير خدمات المستفيدين.

3. تبني سياسة واضحة يمكن من خلال الاستفادة من تطبيقات إنترنت الأشياء لتقديم خدمات معلومات تواكب المستحدثات التكنولوجية في هذا العصر، وترضي آمال وتطلعات مجتمع المستفيدين.

4. عقد ندوات وورش عمل للتعريف بتطبيقات إنترنت الأشياء ومجالات استثمارها في المكتبات ومراكز المعلومات.

5. وضع قوانين وتشريعات يمكن من خلالها أن إلزام المكتبات الجامعية بتطبيق تقنيات إنترنت الأشياء في مجال تقديم خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين.

خاتمة:

تقنية إنترنت الأشياء تركت الباب مفتوحاً أمام مؤسسات المعلومات للدخول في عالم جديد لتقديم خدمات تلبي آمال وطموحات مجتمع المستفيدين؛ ولا يزال الأمر متاحاً أمام المكتبات الجامعية لتطبيق تلك التقنية لتبادل المعلومات وخدماتها والتواصل مع مجتمع المستفيدين منها، والتي إما أن تكون عن طريق تواصل إنسان مع إنسان، أو إنسان مع شيء، أو شيء مع شيء، وهي بذلك تحمل الكثير لتطوير خدمات تلك المكتبات إذا ما تم التخطيط السليم لاستخدامها. ومن المعروف أن مؤسسات المعلومات عبر تاريخها الطويل متأقلمةً مع مختلف التغيرات التي حدثت عبر القرون، والمكتبات الجامعية ليست بمعزلٍ عن تلك المؤسسات، وهي كغيرها من مؤسسات المعلومات في أشد الحاجة إلى ما توفره تلك التقنية من تطبيقات يمكن من خلالها تقديم خدمات لمجتمع المستفيدين. قد نجد نفسنا في القريب العاجل لا حاجة لنا بوجود المكتبة التقليدية أو المكتبة الإلكترونية أو الرقمية إذا وظفنا تقنية إنترنت الأشياء كما ينبغي لها، ونكون بذلك قد حققنا ما يعرف بمصطلح المكتبة الذكية.

قائمة المراجع:

1.إبراهيم، السعيد مبروك.(2009). المكتبة الجامعية وتحديات مجتمع المعلومات .- الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر.

2.إخلاص السر حامد أحمد. (2004). الخدمات الالكترونية للمستفيدين من المكتبات الجامعية: دراسة مسحية للمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم.-(رسالة ماجستير غير منشورة).- كلية الآداب: جامعة أم درمان الإسلامية.

3.آقبيق، طريف (1996). الانترنت المعلومات الشاملة للبشرية جمعاء. الجزء الأول.- دمشق: دار الإيمان.

4.الأكلبي، علي بن ذيب. (2019). العائد من تطبيقات إنترنت الأشياء على العملية التعليمية.- المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية. مج. 2، ع. 3 .- متاح على الرابط: /http://search.shamaa.org

5.إيجابيات وسلبيات إنترنت الأشياء.- متاح على الرابط: https://thaqafati.com/

6.بدر، بد. (2004). المكتبات الجامعية .- دراسات في المكتبات الأكاديمية والبحثية .- احمد بدر ومحمد فتحي عبد الهادي .- القاهرة : مكتبة غريب.

7.بنا أحمد، مضر أحمد. المكتبات المستقبلية الذكية في ظل انترنيت الأشياء: الفرص والتحديات.- مج1، ع3(يناير،2021م)- متاح على الرابط: /https://www.researchgate.net

8.زينب بن الطيب.(2021). إنترنت الأشياء وتطبيقاتها في تطوير خدمات المكتبات: نحو خدمات ذكية.- journal.cybrarians. ع61، متاح على الرابط: /http://journal.cybrarians.info

9.الفارسي، أنفال والعوادي، أسرار. انترنت الأشياء : جاهزية وإمكانية تطبيقه في المكتبة الرئيسة بجامعة السلطان قابوس.- متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/project/antrnt

10.الفرق بين internet و intranet و-extranet. متاح على الرابط:
https://wsprofessional.blogspot.com/2014/07/internet-intranet-extranet.html تاريخ الإطلاع 2019/12/5م.
11.المالكي، محمد مسلم،(2001). اتجاهات حديثة في علوم المعلومات والمكتبات.- عمان: دار الرق.
12.مفهوم الانترنت. متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الإطلاع 2019/12/15م.
13.النقيب، متولي، (2008). مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية.- مصر: الدار المصرية اللبنانية.
14.هيام حايك. كيف يمكن للمكتبات التكيف مع تسونامي إنترنت الأشياء The Internet of Things. أكاديمية نسيج.- متاح على الرابط: https://blog.naseej.com/
15.Jon Luo, Lianlong yan. Shenghua Xu.(2012). Thing Build Intelligent library by using Technology of Internet of Advanced Materials Research.,.
16.Liang Du Tao Liu .(2014). Study on the Development of Smart Library Under Internet of Things Applied Mechanics and Materials.
17.Liu, Xueqing, Scheng, Wenwen. (2011). Application on Internet of Things Technology using in Library management. CCIS, N144. Available On :https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-642-20370-1_64 Visit at : 07/06/2020.
18.Pujar,Shamprasad,Salyanaray Ana,K.V.(2015). Internet Of Things and Libraries. Annals of library and Information Studies, V.62. Available On: https://www.researchgate.net/publication/286224381_Internet_of_things_and_libraries Visit at: 3/11/2021
19.Qin, J.(2018). The Research of the Library Services Based on Internet of Things. In 4th International Symposium on Social Science. Atlantis Press. https://www.qscience.com/

"تاريخ قطاع الفضاء الخارجي بدولة الامارات العربية المتحدة والمعاهدات الدولية التى انضمت إليها "

د.فتحى فتحى جاد الله الحوشي
كليةٌ الحقوق جامعة المنصورة، برج نور الحمص_ مركز أجا_ محافظة الدقهلية

ملخص: خطت دولة الامارات العربية المتحدة خطوات جادة وفاعلة فى مجال الفضاء الخارجي، وقامت باجراءات عملية جيدة لمتابعة تلك الخطوات فقطاع الطيران والفضاء من القطاعات المهمة والرئيسية المحركة للاقتصاد الوطني لدولة الامارات العربية، حيث أقامت دولة الامارات بشأنه بنية مادية ومؤسسية وتنظيمية وطنية متطورة وحديثة كما تدير دولة الامارات حالياً أقماراً صناعية للإستخدامات التجارية والعسكرية للاستخدامات المتعددة، كما طورت دولة الإمارات علاقات التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والدول المهتمة بمجال الفضاء، ومن المتوقع أن يكون لبرنامج الإمارات العديد من الانعكاسات الاقتصادية الايجابية في المستقبل المتوسط والبعيد .

ووقعت دولة الإمارات على ثلاث من أصل خمس معاهدات دولية رئيسية للفضاء وهي: معاهدة الفضاء الخارجي عام1967م، وتتضمن المبادئ القانونية الأساسية والمبادئ التي تحكم استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر وغيره من الأجرام السماوية الأخرى اتفاقية حول المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن الأجسام الفضائية لعام1972م اتفاقية التسجيل لعام1975م وهي اتفاقية حول تسجيل الأجسام التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي .

وتتطلع الإمارات حالياً إلى إمكانية الانضمام لاتفاقية إنقاذ رواد الفضاء وعودتهم وعودة المركبات الفضائية التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الامارات، الفضاء الخارجي، تاريخ، المعاهدات.

"History of the UAE's Outer Space Sector And the treaties to which it acceded'

Preparation
Dr. Fathy Fathy Gadallah El Houchi
PhD in International Public Law
Mansoura University Faculty of Law
And researcher in international conflicts"

Abstract : The aim of the study: This study seeks to show how the United Arab Emirates has taken serious and effective steps in the field of outer space, and has taken good practical measures to follow up those steps. It is an advanced and modern national institutional and organizational

organization, and the UAE currently operates satellites for commercial and military uses for multiple uses. The UAE has also developed cooperation relations with international institutions and organizations and countries interested in the field of space, and it is expected that the UAE program will have many positive economic repercussions in the medium and long future. The UAE has signed three out of five major international space treaties, which are: - The Outer Space Treaty in 1967 CE, which contains the basic legal principles and principles governing the exploration and use of outer space, including the moon and other celestial bodies, an agreement on international liability for damages resulting from Space objects for the year 1972 The Registration Agreement of 1975 CE, which is an agreement on the registration of objects launched into outer space.

The UAE is currently looking forward to the possibility of joining the agreement to rescue and return astronauts and return spacecraft launched to outer space.

Key words: UAE, outer space, history, treaties

مقدمة

شهد قطاع الفضاء الخارجي بدولة الامارات العربية في الآونة الأخيرة طفرة هائلة في هذا المجال هذه الطفرة كانت جديرة بلفت الانتباه إليها، خاصة بعد تغافل كثير من الدول العربية والاسلامية لأهمية هذا القطاع وهذا هو **سبب البحث** ومشكلته وما جعلنا نحاول جاهدين لفت الانتباه إليه لأهمية هذا القطاع حالياً ومستقبلاً خاصة من النواحي الاقتصادية والعسكرية والتجارية..الخ. هذا التغافل المقصود أو غير المقصود من جانب كثير من العربية والاسلامية ينبغي معالجته حتى لا تتخلف تلك الدول عن ركب الحضارة العالمية وهذا هو **هدف البحث،** ونظراً لأهمية تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجال الفضاء الخارجي لذا،رأينا أنه من الضروري جدا أن نوضح ذلك الدور وما قامت به دولة الامارات للنهوض بمجال الفضاء الخارجي وادارته بكفاءة. لذا،علينا أن نوضح أولاً ماهية الفضاء الخارجي في مبحث أول. وبعد ذلك نتناول تاريخ قطاع الفضاء الخارجي بدولة الامارات العربية في مبحث ثان. والمعاهدات والقوانين والتشريعات التى انضمت إليها دولة الامارات في هذا الاطار والتي في طريقها للانضمام اليها في مبحث ثالث، ونختم بحثنا بخاتمة نوضح فيها ما توصلنا اليه من نتائج والتوصيات التي نوصي بها لتطوير هذا المجال.

المبحث الأول: ماهية الفضاء الخارجي

تعريف القانون الدولي والجوى والفضاء الخارجي :- القانون الدولي هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الدول أو بين الدولة والاشخاص باعتبارها شخصية ذات سيادة

طالب (رشيد يادكار، 2009، ص17)، وبشكل عام القانون الدولي"يتألف من القوانين والمبادئ للتطبيق العام ويتعامل مع تصرفات الدول(L.Oppenheim(1963)) &Lauterpacht.H(1970)) والهيئات الدولية وعلاقاتها المتبادلة بالإضافة إلى علاقاتها مع الأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين (الحموي وبوزيد ،2003) و(McKeever,2003) .أما القانون الدولي الجوي: فهو عبارة عن قواعد لاستخدام الفضاء،إضافة إلى تنظيم أمورالطيران فيما بين البلاد (غادة الحلايقة، 2016).

تعريف الفضاء الخارجي: الفضاء الخارجي، أو ببساطة الفضاء، هو الفراغ الموجود بين الأجرام السماوية، بما في ذلك الأرض(Dainton, Barry ,2001).

حدود الفضاء الخارجي: ليس هناك حد معين يحدد بداية الفضاء الخارجي، ولكن بشكل عام فقد تم اعتماد خط كارمان الواقع على ارتفاع100كم(62ميل) فوق مستوى سطح البحر كبداية للفضاء الخارجي وذلك من أجل تسجيل القياسات الجوية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالفضاء، ويعرف هذا الارتفاع بخط " كرمان" نسبة للمهندس الفيزيائي" ثيودورفون كارمان" الذي خلص إلى أن الملاحة الجوية لا تبقى صالحة للعمل في هذا الارتفاع (ستيفانى والديك، 2018). وقد وردت مناقشات ومقترحات الدول بالجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده في الدورة 56 من 27مارس :7 ابريل 2017(الجمعية العامة،2017)، ورأى البعض أن الفضاء الخارجي هو المنطقة التي تقع على بُعد مئة كيلومتر فوق الكوكب، وتتميز هذه المنطقة بأنها فراغ لا تحمل أي هواء بكمية ملحوظة للتنفس أو لانتشار الضوء فيها، بالإضافة إلى أنها فارغة هوائياً، فالصوت لا ينتقل فيها وذلك لأن الجزيئات ليست قريبة بما فيه الكفاية لتنقل الصوت فيما بينها. (Elizabeth Howell ,2017, p6-7) و(Retrieved -2018, p3_9) ولقد تم تأسيس الإطار العام لقانون الفضاء الدولي عن طريق اتفاقية الفضاء الخارجي والتي مررت عبر هيئة الأمم المتحدة عام1967 وهذه الاتفاقية تحظر على أي دولة الإدعاء بالسيادة على الفضاء، وتسمح لجميع الدول باستكشاف الفضاء بحرية.أما في عام1979 فوضعت اتفاقية القمر التي جعلت أسطح الكواكب والمدارات الفضائية حولها تحت سلطة المجتمع الدولي. حيث تم إضافة بنود أخرى للاتفاقية تتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي بإعداد من الأمم المتحدة ومع ذلك لم تحظر نشر الأسلحة في الفضاء، والتي من ضمنها الاختبارات الحية للصواريخ المضادة للأقمار الصناعية. بدأ البشر في إكتشاف الفضاء الفيزيائي خلال القرن العشرين من خلال رحلات المناطيد الإرتفاع متبوعًا بإطلاق صواريخ فردية على مراحل متعددة. كان يوري قاقارين من الإتحاد السوفيتي أول من اكتشف مدار الأرض عام1961ومنذ ذلك الحين وصلت مركبات فضائية غير مأهولة إلى جميع الكواكب المعروفة في النظام الشمسي. وبسبب ارتفاع كلفة الوصول للفضاء، لم تتعدى الرحلات المأهوله حدود القمر. وفي عام 2012، أصبحت فوياجر1 أول مركبة من صنع الإنسان تصل مجال البينجمي. يستدعي الوصول إلى أدنى مدار حول الأرض لسرعة تصل إلى 28،100 كم/س (17.500ميل في الساعة) وهي أسرع بكثير من أي مركبة تقليدية. كما يشكل الفضاء الخارجي بيئة تحدي مناسبة لإكتشاف البشر بسبب مخاطر الفراغ المزدوج والإشعاع . ولانعدام الجاذبية تأثير ضار على

وظائف الأعضاء البشرية مما يؤدي إلى ضمور العضلات وهشاشة العظام. ولقد اقتصرت رحلات الفضاء المأهولة على مدار الأرض المنخفض والقمر، وما جاور النظام الشمسي للرحلات غيرالمأهولة؛ وما تبقى من الفضاء الخارجي يظل متعذراً على البشرخوضهُ باستثناء استخدامات التليسكوب (ويكيبيديا، 2018).

معايير الحد الفاصل بين الإقليم الجوي الخاضع لسيادة الدولة:

تعددت المعايير التي أخذ بها لتحديد الحد الفاصل بين الاقليم الجوى الخاضع لسيادة الدول والمنطقة التي لا تخضع لسيادتها إلى عدة معايير:- المعيار الأول: وهو الذي حدده بما لا يتجاوز50ميلاً فوق سطح الأرض.

المعيار الثاني:- سيادة الدولة تمتد على إقليمها الجوي إلى75ميلاً فوق سطح البحر وهذا الارتفاع يتكون من منطقتين:أ- تمتد من سطح البحر حتى ارتفاع25ميلاً وهي تخضع للسيادة المطلقة للدولة. ب ـ المنطقة التالية لإرتفاع 25ميلاً وحتى ارتفاع 75 ميلاً فوق سطح الارض وهذه المنطقة تحد فيها سيادة الدولة، هذا المعيار يمكن الأخذ به لأن ارتفاع 25ميلاً هي المسافة الصالحة للطيران بقوة رد فعل الهواء وما يعلو ذلك حتى ارتفاع75 ميلاً يمثل طبقة هوائية عليا يصعب الطيران فيها ولهذا يمكن تقييد سيادة الدولة فيها.

المعيار الثالث:- يرى تقسيم الفضاء الذي يعلو إقليم الدولة إلى ثلاث مناطق تتمتع فيها الدولة بسيادة كاملة عليها وهذه المناطق:-

أ- النطاق الجوي . ب ـ المنطقة المجاورة التي ترتفع300 ميلاً فوق الأرض ويكون للطائرات حق المرور عبرها. ج ـ الفضاء الخارجي والذي يكون حراً حرية كاملة. وقد كان هناك تعريفاً آخر تم وضعه فى عام 2009م، حيث قام باحثون من جامعة" كالجاري" بالزعم أن حاجز118كلم أى3و73ميل هي العلامة الأكثر دقة للعتبة، نظرا لأن الايونات تتحرك بهدوء أكبر تحت هذه العلامة، أما فوقها فهي تتحرك على نحو جنوني وهو ما يدل على الاختلاف الذي يميز الغلاف الجوى عن الفضاء.

والواقع وكما يقول الدكتور"تيرى اوزوالت فكل تعريف لحافة الفضاء يعتمد على ماهية العمليات الجارية في الغلاف الجوي التي تعتبرها هامة بالنسبة للمسالة التي تتعامل معها. ويتابع"اوزوالت"على سبيل المثال، إن كان الموقع الذي لا يمكن للطائرة التحليق عنده أمرا مهما فسيغدوا ذلك هو تعريفك للعتبة التي تبدأ عندها حدود الفضاء، واذا كان الخطر الاشعاعي الناجم عن التوهجات الشمسية والأشعة الكونية هو العامل المهم،عندئذ يصبح هذا المعيار هو عتبة الارتفاع التي تهمك، واذا كان بلوغ المدار أمرا مهماً، فقد يكون تعريفك للعتبة هو القيمة160كلم حيث يكون الاحتكاك مع الغلاف الجوى منخفضاً بما يكفى للحفاظ على ما يسمى"المدار الأرضى المنخفض" وينتهي الدكتور"تيرى اوزوالت"إلى إن كل تعريف يعتمد على ماهية العمليات الجارية في الغلاف الجوى التي تعتبرها هامة بالنسبة للمسالة التى تتعامل معها،هذا يعنى أن حافة الفضاء أقرب لأن تكون هدفا متحركاً من كونها حاجزاً محدداً، وهي مفهوم يتغير كلما حققنا هدفا وانجازا جديدا في مجال الرحلات الفضائية (ستيفانى والديك، 2018).

حرية الفضاء:- المبادئ التي تحكم نشاط الدول في الفضاء الخارجي :

أولاً:- مبدأ الحرية الدولية: حيث نصت الاتفاقية على حرية اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي كذلك القمروالأجرام السماوية(معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول..1966).

ثانياً:ـ مبدأ الاحتفاظ بالفضاء للأغراض السلمية، ضرورة أن يتم اكتشاف واستغلال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط.

ثالثاً:- خضوع الفضاء للقانون الدولي.

رابعاً: التعاون الدولي في مجال الفضاء. ـ تعهدت الدول بإبلاغ السكرتير الأمم المتحدة بأية نشأة أو أنشطة تجريها في الفضاء، تعهدت باحترام المصالح المتبادلة بينها وبالأخطار عن أية أضرار يمكن أن تتسبب للدول الأخرى من إجراء النشاط الفضائي.

خامساً: ـ ضرورة احترام رواد الفضاء كرسلاً للإنسانية وتقديم العون لهم ومساعدتهم.

سادساً: ـ مسؤولية الدولة عن نشاطها الفضائي: تبني المسؤولية هنا على أساس الخطر وذلك لاستخدام آلات خطرة لذا فإن أي تقصير في تنظيمها يتطلب المسؤولية الدولية.

سابعاً: ـ اعتبار رواد الفضاء رسلاً للإنسانية وإحاطتهم بالعناية اللازمة حيث تلتزم الدول بعدة التزامات منها:ـ يجب أن تزود رواد الفضاء بكل مساعدة ممكنة عند وقوع حادث أو محنة هبوط اضطراري او غير مقصود.ـ يجب أن تذيع للعالم وعلى سكرتير الأمم المتحدة أية معلومات تعرفها عند وقوع حادث الرواد الفضاء مع اتخاذ كافة الإجراءات للمساعدة والانقاذ. ـ تلتزم الدول بإعادة رواد الفضاء على وجه السرعة سالمين إلى دولهم (معاهدات الامم المتحدة ومبادئها، 2008، ص3-9).

المبحث الثاني: تاريخ قطاع الفضاء الخارجي بدولة الامارات العربية المتحدة

إن اهتمام دولة الإمارات العربية بعلوم الفضاء والفلك ليس وليد اللحظة، بل يرجع إلى سبعينيات القرن الماضي عندما التقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله "مع فريق وكالة ناسا المسؤول عن رحلة أبولو إلى القمر، حيث كان هذا اللقاء حافزاً لتوجيه اهتمام الإمارات بالفضاء منذ ثلاثة عقود، ما أدى إلى ولادة قطاع وطني للفضاء مع تأسيس شركة الثريا للاتصالات في أبريل 1997، وشركة الياه للاتصالات الفضائية "ياه سات" بعد عشرسنوات في عام 2007. وقبل وقت قصيرمن تأسيس "ياه سات" أنشأ صاحب السموالشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، "مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة" التي تهدف إلى تعزيز علوم الفضاء والأبحاث العلمية في دولة الإمارات والمنطقة. وعملت المؤسسة منذ فبراير2006 وحتى أبريل 2015 قبل دمج المؤسسة مع "مركز محمد بن راشد للفضاء". وفي عام2014، جرى تأسيس وكالة الإمارات للفضاء بموجب مرسوم بقانون اتحادي وتهدف إلى تطوير قطاع الفضاء في الدولة، حيث تتولى الوكالة هذه المسؤولية عبر إقامة الشراكات والبرامج الأكاديمية والاستثمارات في مشاريع الأبحاث والتطوير والمبادرات التجارية، ودفع عجلة أبحاث علوم الفضاء واستكشافه. وتتطلب طبيعة الفضاء وجود إطار عمل متين للقانون الدولي يؤدي إلى وضع قوانين فضاء وطنية متناغمة بين الدول التي تمتلك برامج فضاء، كما سيتضح لاحقاً. ومن هذا المنطلق، تعمل وكالة الإمارات للفضاء (موقع وكالة الامارات، 2018)

على تمثيل اهتمامات دولة الإمارات العربية المتحدة والتعبير عنها أمام المجتمع الدولي عبر المشاركة الفاعلة والمساهمة في المنظمات والمحافل الدولية المعنية بالفضاء الخارجي.

وكالة الإمارات للفضاء: هي هيئة اتحادية عامة، تم إنشاؤها بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم1 لسنة 2014 في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء، ويشمل القطاع الفضائي جميع الأنشطة والمشاريع والبرامج ذات العلاقة بالفضاء الخارجي الذي يعلو الغلاف الجوي للأرض. ونص المرسوم على أن وكالة الإمارات للفضاء تتبع مجلس الوزراء، ويكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وبالأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق أغراضها. وحدد القانون مقر الوكالة الرئيسي بأن يكون في إمارة أبوظبي، ويكون لها فرع في إمارة دبي ولمجلس الإدارة أن ينشئ فروعاً أو مكاتب أخرى لها داخل الدولة وخارجها.

أهداف الوكالة

-تنظيم وتطوير القطاع الفضائي الوطني بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني المستدام.

- إعداد وتنمية الكوادر الوطنية لدعم القطاع والمساهمة في تطويره.

- دعم مفهوم البحث والتطوير والابتكار في مجال تقنيات وعلوم واستكشاف الفضاء.

- تعزيز وإبراز دور الدولة على الخريطة الفضائية إقليمياً وعالمياً.

- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

الاختصاص: تختص الوكالة باقتراح السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بمجال القطاع الفضائي واعتمادها من مجلس الوزراء، وتقديم المشورة والإرشاد للبرامج الوطنية الفضائية والعمل على حل التحديات التي تواجهها، ودعم البحوث والدراسات في المجالات النظرية والتطبيقية الخاصة بالفضاء، وتوثيق المعلومات ونشرها، والعمل على تنمية الكوادر البشرية ودعم الأنشطة التعليمية في مجال الفضاء واستقطاب الكفاءات الوطنية للقطاع الفضائي، وتوفير الفرص والبعثات العلمية في مجال القطاع الفضائي بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة وخارجها، والعمل على إنشاء مشاريع استثمارية في مجال القطاع الفضائي وإدارتها على أسس اقتصادية. ويأتي ضمن اختصاصات الوكالة، منح التراخيص المتعلقة بمجال القطاع الفضائي وفق الأنظمة والضوابط التي تقترحها الوكالة ويصدر بها قرار من مجلس الوزراء، وإقامة الشراكات الدولية لتنمية القطاع الفضائي والمساهمة في نقل المعرفة في مجال تقنيات الفضاء والاشتراك في المشروعات الدولية المتعلقة بمجال القطاع الفضائي وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء، وتمثيل الدولة في الاتفاقيات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بمجال القطاع الفضائي وذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة في الدولة، ومراقبة التزام المرخص لهم من القطاعين العام والخاص بشروط وضوابط الترخيص واتخاذ الإجراءات المناسبة لإلزامهم بها، وإصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية للتوعية بأهمية القطاع الفضائي . كما تختص وكالة الإمارات للفضاء بمراقبة الأعمال والاستخدامات الفضائية في الدولة للتأكد من الاستخدام الآمن والسليم للفضاء، وعقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بمجال القطاع الفضائي والمشاركة فيها، وتقديم

الدعم الفني والاستشاري في مجال القطاع الفضائي للجهات المعنية في الدولة، وكذلك أية مهام واختصاصات أخرى تكلف بها الوكالة من قبل مجلس الوزراء (وكالة الامارات للفضاء، 2018).

مركز محمد بن راشد للفضاء (أحمد ماجد، 2018، ص12): في عام2015 أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الله رعاه الله بصفته حاكمًا لإمارة دبي قراراً بإنشاء مركز محمد بن راشد للفضاء مع ضم مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة "إياست" إليه كمؤسسة علمية متخصصة في علوم الفضاء والتقنيات المتقدمة تسهم في تأسيس قطاع الفضاء الوطني كأحد دعائم اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة ويطلق المركز المشاريع العلمية في مجال الفضاء ويعمل على تأهيل أجيال من المهندسين الإماراتيين وفق أعلى المعايير العلمية ويحقق إضافات جديدة في علوم الفضاء والتقنيات المتقدمة لإثراء المعرفة والخبرة الانسانية والمساهمة في دعم التطور العلمي علي مستوى العالم بالتعاون مع المؤسسات العالمية المؤثرة في مجال الفضاء وبناء علاقات شراكة مع وكالات الفضاء وأعرق الجامعات والكليات العلمية العالمية المتخصصة في علوم الفضاء كما يعمل المركز على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للابتكار بالدولة ويلتزم مركز محمد بن راشد للفضاء بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة والحفاظ علي البيئة المحلية وحماية كوكب الأرض ورصد ومراقبة الظواهر والتغيرات البيئية في الدولة وإجراء الدراسات المتخصصة للكشف على مؤشر الغطاء النباتي في مختلف أنحاء العالم ومتابعة التغيرات على السواحل الإماراتية ودعم مشاريع حماية البيئة خارج الدولة والقيام بمشاريع تستهدف التقليل من التغيرات المناخية علي كوكب الأرض والحد من الاحتباس الحراري والغازات الدفيئة والتغيرات المناخية والحفاظ عل كوكب الأرض، كما يدخل في نطاق اختصاص عمل المركز البحث والاستكشاف العلمي في مجال الفضاء، وتصنيع الأقمار الاصطناعية وتطوير الأنظمة والتقنيات الفضائية وتقديم الصور الفضائية عالية الجودة، وتقديم خدمات المحطة الأرضية وخدمات الدعم للأقمار الإصطناعية الأخرى والخدمات الاستشارية للشركات وصناع القرار على المستوى الحكومي، ونشر التوعية المجتمعية بعلوم وتقنيات الفضاء، وتحفيز الجيل الجديد علي الابتكارومن بين أهم الانجازات لمركز محمد بن راشد للفضاء المشروعات التالية:ـ

أ- برنامج نقل المعرفة:ـ بين الإمارات والشريك الكوري حيث تم ابتعاث فريق من مهندسي مركز محمد بن راشد إلى كوريا الجنوبية في رحلة عمل وتدريب علمية ضمن برنامج نقل المعرفة الموقع مع كوريا وبعد إكمال البرنامج بدأ المركز العمل علي تصميم وتطوير القمر الصناعي خليفة سات ليصبح ثالث قمر صناعي يستعد لدخول مداره حول الأرض خلال العام 2018 .

ب - مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ "مسبار الأمل" وهو المشروع الذي أعلن عنه في يوليو2014والمعني ببناء أول مسبار عربي واسلامي إلى المريخ بواسطة فريق من المهندسين والخبراء الإماراتيين وإرساله في رحلة استكشاف علمية إلي الكوكب الأحمر للبدء في مرحلة استكشاف الفضاء الخارجي ويقوم مركزمحمد بن راشد للفضاء حاليا ببناء وتطوير مركبة

الاستكشاف الفضائية"مسبار الأمل"استعدادا لارساله لاستكشاف الكوكب الأحمرفي العام2020وتهدف الرحلة إلي توفير بيانات علمية ومعرفية عن الكوكب ورسم صورة واضحة وشاملة عن مناخ المريخ وأسباب تآكل غلافه الجوي وتبدد المياه علي سطحه وبالتالي انتفاء فرص الحياة عليه كما سيوفر المشروع متابعة يومية لحالة الطقس علي الكوكب الأحمر وتفاعل التغيرات في أجوائه من عواصف ودرجات حرارة مع قممه البركانية الشاهقة ووديانه العميقة وصفائحة الجليدية وصحرائة الواسعة(أحمد ماجد، 2018، :13).

ج - مشروع المريخ 2017:- ويشمل كثير من المبادرات العلمية تمهيدا لاعداد أول مستوطنة بشرية على كوكب المريخ خلال المائة عام المقبلة ويعكس المشروع دعم المسار التنموي الذي يتخذه اقتصاد دولة الامارات خلال القرن المقبل ويؤكد على اهتمامها الجاد للانضمام إلى السباق العالمي لاستكشاف الفضاء وإعداد أجيال إماراتية تتحلى بشغف الاستكشاف العلمي والمساهمة في الجهود البشرية لاستيطان الفضاء كما يعكس اسهام الدولة بدور ريادي في تطوير نظم المعيشة على كواكب أخرى من خلال الأبحاث وإختيار أنماط الحياة علي كوكب المريخ والاستفادة من التجارب العلمية للتصدي لتحديات أمن الغذاء والمياه والطاقة على كوكب الأرض ووضع أفضل الحلول لبناء أول مستوطنة بشرية علمية بالفضاء. ويضم المشروع عدة مرتكزات رئيسية منها مدينة المريخ العلمية التي سيتم إنشائها لتكون أول وأكبر مدينة علمية في الإمارات لمحاكاة الحياة على كوكب المريخ وتضم متحفا للمريخ ومختبرات متخصصة ومختبر لتجارب انعدام الجاذبية ومؤتمرات علمية عالمية . وتم الإعلان عن بنائها خلال أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات التي انعقدت في سبتمبر2017 بأبوظبي علي مساحة1.9 مليون قدم مربع وبتكلفة500 مليون درهم وستشكل بذلك أكبر مدينة فضائية علمية في العالم ونموذجا عمليا قابل للتطبيق على كوكب المريخ وتحاكي تضاريسها تضاريس الكوكب الأحمر وبيئته القاسية. أيضا يستهدف المشروع تكوين منصة للتعاون العربي والعالمي في المجالات العلمية وجميع العلماء العرب في علوم الفضاء لتبادل الخبرات بينهم وانشاء مجلس للمهتمين باستيطان الفضاء يضم أفضل العلماء والخبراء العالميين في علوم الفضاء(أحمد ماجد، 2018، ص14).

برنامج الإمارات لرواد الفضاء:- أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي في أبريل عام2017 برنامج الإمارات لرواد الفضاء لاعداد وتأهيل رواد فضاء إماراتيين وبناء كوادر إماراتية متخصصة في علوم الفضاء ويشتمل البرنامج على تدريب مكثف على مدى3 أعوام وبنهاية التدريب سيقوم البرنامج بارسال أول رائد فضاء إماراتي إلى محطة الفضاء الدولية للمشاركة في المهام الاستكشافية للفضاء طبقا لما حددته الحكومة وتم تكليف مركز محمد بن راشد للفضاء لإدارة البرنامج ومن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الإمارات لرواد الفضاء ما يلي:ـ دعم رؤية الدولة لبناء مستقبل قائم علي المعرفة والأبحاث العلمية. ـ المساهمة بمهمات علمية استكشافية عبر إعداد الدفعة الأول من رواد الفضاء الاماراتيين. ـ تشجيع الأجيال الشابة علي دراسة العلوم والتحلي بثقافة البحث والاستكشاف والابتكار. ـ ترسيخ مكانة الدولة في قطاع الفضاء عالميا عبر المساهمة في رحلات الفضاء المأهولة(أحمد ماجد،

2018، ص15). وبالفعل قد خطت دولة الامارات خطوة جادة في مجال الفضاء الخارجي عندما وقعت دولة الإمارات ممثلة في مركز محمد بن راشد للفضاء وجمهورية روسيا الاتحادية، ممثلة في وكالة الفضاء الروسية "روسكوسموس"، اتفاقية تعاون لإرسال أول رائد فضاء إماراتي للمشاركة في الأبحاث العلمية ضمن بعثة فضاء روسية إلى محطة الفضاء الدولية على متن مركبة "سويوز إم إس" الفضائية. وقد تم توقيع الاتفاقية على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية "يونيسبيس+50 "UNISPACE الذي انطلق في العاصمة النمساوية فيينا يوم 18 يونيو2018م . ووقع الإتفاقية كل من مديرعام مركزمحمد بن راشد للفضاء يوسف حمد الشيباني ومدير برنامج رواد فضاء وكالة الفضاء الروسية "سيرجي كيركولوف" بحضور رئيس مجلس إدارة مركز محمد بن راشد للفضاء حمد عبيد المنصوري ومدير عام وكالة الفضاء الروسية "روسكوسموس" ديميتري روغوزين، ووفد رفيع المستوى من وكالة الإمارات للفضاء ومركز محمد بن راشد للفضاء(موقع الامارات اليوم، 2018) والمصري اليوم، 2018).

القمر الإصطناعي خليفة سات: وهو أول قمر صناعي يتم تطويره داخل غرف مختبرات تقنيات الفضاء بمركز محمد بن راشد للفضاء وتصنيعه بأيدي فريق وطني مكون بالكامل من مهندسي المركز، ويعتبر تجسيدا لخططه الهادفة لتأهيل جيل من العلماء والمهندسين الإماراتيين الذين سيسهمون بخبراتهم في إطلاق مشاريع فضائية طموحة خلال العقد المقبل ومن المخطط أن يتم إرساله إلى مداره حول الأرض خلال العام2018 ليصبح القمر الإصطناعي الثالث لأغراض الرصد الذي تمتلكه الإمارات وبمجرد دخوله إلى مداره حول الأرض إن شاء الله سيبدأ بالتقاط صور فضائية فائقة الجودة وإرسالها إلى المحطة الأرضية بالمركز لتلبية احتياجات المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص محليا وعالميا وسيتيح للدولة تقديم خدمات تنافسية في قطاع الصور الفضائية على مستوى العالم كما يمكن استخدام صوره في مجال التخطيط المدني والتنظيم الحضري والعمراني بما يتيح أفضل استخدام للأراضي وتطوير البنية التحتية بالدولة، ويساعد أيضا في تطوير الخرائط التفصيلية للمناطق المراد دراستها ومتابعة المشاريع الهندسية والانشائية الكبرى بها. ومن المخطط له أيضا أن يعمل على رصد التغيرات البيئية على المستوى المحلي ودعم الجهود العالمية في الحفاظ على البيئة وتقديم صور مفصلة للقمم الجليدية بالقطبين الشمالي والجنوبي واكتشاف التأثيرات الناجمة عن الاحتباس الحراري (أحمد ماجد، 2018، ص14)

القمر الإصطناعي دبي سات1:ـ وهو أول قمر صناعي لأغراض رصد الأرض والتقاط الصور الفضائية لمساعدة الدولة على التخطيط العمراني وتطوير البنية التحتية ودعم المشاريع العمرانية الكبرى مثل نخلة جميرا ونخلة جبل علي ومطار آل مكتوم الدولي ورصد التغيرات البيئية ومتابعة الأحوال الجوية عبر منطقة الخليج وقارة آسيا وقام منذ إطلاقه عام2009 بالتقاط وإرسال عدد كبير من الصور الفضائية عالية الدقة إلى المحطة الأرضية بمركز محمد بن راشد للفضاء وأسهمت تلك الصورفي دعم عملية التخطيط العمراني والبيئي بالدولة ودعم جهود الإغاثة

للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية حول العالم بما في ذلك زلزال تسونامي باليابان عام2011.

القمر الإصطناعي دبي سات2: وتم تصنيعه بكوريا الجنوبية وشارك فريق مهندسين إماراتيين بنسبة70 %من فريق العمل الذي قام بتصميمه وتصنيعه وتم إطلاق القمر المخصص لأغراض الرصد عام 2013 ليصبح بذلك القمر الإصطناعي الثاني لدولة الإمارات في المدار وتمكن من تلبية احتياجات العملاء المحليين والعالميين من الصور الفضائية فائقة الدقة ومنافسة الخدمات التي تقدمها أكثر شركات الأقمار الصناعية تطورا بالعالم وتستخدم صوره الفضائية في الكثير من الأغراض ومنها التخطيط العمراني ورصد التغيرات البيئية والمياه والجليد والتسمعات البشرية ومشاريع البنية التحتية لرسم الخرائط وإدارة الكوارث ويتم تزويد المؤسسات الحكومية والخاصة بها من العملاء المحليين والعالميين داخل الدولة وخارجها لاستخدامها في إدارة المشاريع وفي المطبوعات والنشر على المواقع الالكترونية(أحمد ماجد، 2018، ص15).

القمر الصناعي النانومترى" دي إم نايف1": وهو أول قمر نانومتري من برنامج نقل المعرفة لعلوم الفضاء استغرق العمل في بناءه سنة بمختبرات مركز محمد بن راشد للفضاء ويشكل المحطة الأولى لبرنامج نقل معرفة مستدام من خلال إطلاقه بالتعاون بين مركز محمد بن راشد للفضاء والمؤسسات التعليمية بالدولة ويستهدف القمر تطوير كفاءات الطلبة الاماراتيين في صناعة تكنولوجيا الفضاء وتوفير منصة تعليمية في علوم الفضاء بالجامعات ويتيح للطلبة فرصة التعرف على الصناعات المتعلقة بالفضاء والعلوم المتقدمة وطرق تصميم وتصنيع الأقمار الإصطناعية النانومترية وتوثيق روابط مركز محمد بن راشد للفضاء مع المجتمع التعليمي.

القمر الإصطناعي النانومتري "دي إم سات"1: وهو قمر مخصص لأغراض الرصد البيئي ومصنع لصالح بلدية دبي من حيث البيانات التي يوفرها ويستهدف المشروع بناء وتطوير القدرات التقنية والفنية لدى المختصين في البلدية بمجال إدارة واستخدام القمر الصناعي النانومتري المخصص لمراقبة البيئة والتوظيف الأمثل للمخرجات من معلومات وبيانات في المجالات المتفق عليها والتي تتمحور حول إيجاد الحلول لتحديات التغيير المناخي وغيرها ويشتمل القمر الإصناعي النانومتري دي إم سات1على أحدث تقنيات الرصد الفضائي لرصد وقياس مستويات ملوثات الهواء المضرة بصحة الإنسان وقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوفير صورة شاملة عن نوعية الهواء ومعدلات غازات الاحتباس الحراري التي تعتبر السبب الرئيسي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

البيت المستدام والمستقل عن شبكة الكهرباء:- شيد مركز محمد بن راشد للفضاء أول بيت صديق للبيئة في الدولة يلبي شروط الحفاظ على البيبية ويؤمن الراحة لساكنيه وهو بيت يجمع التقنيات الذكية وأنظمة الاستشعار والتقنيات المبتكرة في عزل الجدران والألواح الشمسية ذات الخلايا الضوئية لانتاج الكهرباء ونظام تخزين الطاقة بالبطاريات واستخدام الماء المبرد والهواء المتجدد في نظام تبريد ذكي فائق التطور ويشكل هذا البيت خطوة نوعية في الهندسة المعمارية وعلوم الاستدامة. ويقوم هذا المنزل المستقل عن شبكة الكهرباء بتشغيل أنظمة التبريد والإضاءة

والأجهزة الالكترونية المنزلية إعتمادا على الطاقة المولدة من مصادر طبيعية متجددة حيث يحول الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية عبر لوحات الخلايا الضوئية لتلبية احتياجاته من الطاقة، ويتيح البيت توفيرا بنسبة85% من الطاقة مقارنة بالبيوت التقليدية وتم تشييده فى مدة قياسية لا تتجاوز المئة يوم، ويعتبر مساهمة علمية من مركز محمد بن راشد للفضاء لتحقيق استراتيجية الدولة الهادفة لوقف الاعتماد على الطاقة المنتجة من مصادر أحفورية بحلول العام2050م(أحمد ماجد، 2018، ص16).

المختبرات والمرافق العلمية: يمتلك مركز محمد بن راشد للفضاء مختبرات الفضاء والتقنيات المتقدمة والغرف النظيفة طبقا لأعلي المستويات التقنية وهي تتيح للفريق الذي يعمل على المشاريع العلمية بناء وتصميم الأقمار الصناعية وإجراء التجارب العلمية لتحقيق هدف المركز الرئيسي المتمثل في دعم وبناء القدرات العلمية للإمارات في قطاع الفضاء ودعم توجهات الدولة لبناء اقتصاد مستدام قائم علي المعرفة.

مشروعات فضائية أخرى، من بين المشاريع الفضائية الأخرى التي تعمل الامارات علي انشائها ما يلي:ـ الشروع في بناء مطار ومحطة للرحلات الفضائية بأبو ظبي لاستضافة الرحلات الفضائيّة لأغراض السياحة والبحوث العلميّة والمقدر له أن يدر عوائد اقتصادية كبيرة على الإمارة حيث سيتم تنظيم رحلات فضائية تجارية من خلالها للمسافرين من جميع أنحاء العالم الذين يرغبون في الذهاب إلي الفضاء كما سيتم إقامة منشآت سياحية عديدة حول المحطة لتعمل كمركز للجذب السياحي، كما سيتم أيضا استضافة الرحلات الفضائية لأغراض أخرى بجانب السياحة مثل البحوث العلمية والتطوير والتعليم مما يدع مكانة إمارة أبو ظبي بصفتها مقصداً عالمياً مفضلا ورائدا إقليمياً في مجال السياحة والعلوم المتقدمة والتقنية والتعليم العالي.إنشاء عدد من مراكز الأبحاث متخصصة بقطاع الفضاء بجامعات العين ونيويورك بأبو ظبي ومركز إبداع بمعهد مصدر ومركز الشارقة الفلكي وشروع وكالة الإمارات للفضاء في إنشاء أول مركز أبحاث فضاء بتكلفة تقارب100مليون درهم عبر شراكة استراتيجية مع جامعة الإمارات وهيئة تنظيم الاتصالات ليعمل كحاضنة للبحث والتطوير والابتكار في مجال الفضاء.

-انشاء مرصد الامارات الفلكي لإثراء مفهوم البحث والابتكار في مجال الفضاء(أحمد ماجد، 2018، ص18).

المبحث الثالث: المعاهدات والقوانين والتشريعات التي انضمت إليها الامارات بمجال الفضاء الخارجي

نظرا لأن قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست ملزمة، فقد أشرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إبرام العديد من الاتفاقات الدولية والتي تتضمن قواعد قانونية ملزمة في هذا الصدد (ماجد الحموي، ماهر ملندى، 2018، ص225). وقد اشتركت دولة الامارات بثلاث معاهدات كما سنبين.

أولاً: المعاهدات التي اشتركت فيها دولة الامارات والاجراءات القانونية التي اتخذتها في هذا المجال. فقد وقعت الإمارات على ثلاث من أصل خمس معاهدات دولية رئيسية للفضاء وهي:

أولاً:ــ معاهدة الفضاء الخارجي لعام1967: وتتضمن المبادئ القانونية الأساسية والمبادئ التي تحكم استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر وغيره من الأجرام السماوية الأخرى والتي تم اعتمادها بالدورة 56 للجمعية العامة للأمم المتحدة فى19ديسمبر1966 بالقرار (2222) د(_21) (معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها، 2008، ص3) و(مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 8843) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017، ص3) ومعاهدة الفضاء الخارجي، والمعروفة رسميا باسم معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وهي المعاهدة التي تشكل أساس القانون الدولي للفضاء. وبدأت المعاهدة بتوقيع ثلاث دول الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفياتي في27 يناير1967ودخلت حيز النفاذ في10 أكتوبر1967. وانضمت 98 دولة إلى المعاهدة حتى1 يناير2008، بينما27 وقعت على المعاهدة لكنها لم تكمل بعد التصديق(الأمم المتحدة، معاهدة الفضاء الخارجي، 2008).

النقاط الأساسية في المعاهدة: معاهدة الفضاء الخارجي تمثل الإطار القانوني الأساسي لقانون الفضاء الدولي. من بين مبادئه حظر على الدول الأطراف في المعاهدة من وضع أسلحة نووية أو أي أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل في مدار الأرض، أو تثبيتها على سطح القمر أو أي جرم سماوي، أو محطة فضاء، أي أنها تحصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى للأغراض السلمية وتحظر صراحة استخدامها لاختبار أسلحة من أي نوع، أو إجراء مناورات عسكرية، أو إنشاء قواعد عسكرية ومنشآت وتحصينات، ومع ذلك، فإن المعاهدة لا تحظر نشر الأسلحة التقليدية في المدار. المعاهدة تنص أيضا على أن القيام باستكشاف الفضاء الخارجي يجب أن يكون لمنفعة جميع البلدان وتحظر المعاهدة صراحة أي حكومة من المطالبة بالموارد السماوية مثل القمر أو الكواكب لأنها هي تراث مشترك للبشرية قاطبة، (Jennifer) .Frakes,2003,21,409

ينص البند الثاني من المعاهدة على أن"الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى،لا يخضع للتملك الوطني بادعاء السيادة، عن طريق استخدامه أو احتلاله أو السيطرة عليه بأي وسيلة أخرى(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها (2008: 4). ومع ذلك، فإن الدولة التي تطلق مركبة فضائية تحتفظ بحق السيطرة عليه والدول أيضا مسؤولة عن الأضرار التي تحدثها المركبات الفضائية ويجب تجنب تلويث الفضاء والأجرام السماوية. ويجب أن يكون مجانيا للاستكشاف والاستخدام من قبل جميع الدول. وعلى الرغم من أن معاهدة الفضاء الخارجي لا تسمح بملكية أي شيء في الفضاء، إلا أن هناك فقرة مثيرة للجدل في قانون الفضاء الأمريكي عام2015 والتي تسمح بملكية الموارد التي يتم استخراجها من الفضاء. ويأتي في هذه الفقرة: "يحق لأي مواطن في الولايات المتحدة شارك في استعادة أي مورد فضائي أو كويكب الحصول عليه، بما ذلك الملكية والاستخدام والنقل والبيع وفقًا للقانون المعمول به، بما في ذلك الالتزامات الدولية للولايات المتحدة" (قوانين الفضاء، موقع wonderfulengineering ،2018).

المسؤوليات :ــ تتعامل المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي مع المسؤولية الدولية، مشيرةً إلى أن أنشطة الهيئات غير الحكومية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية

الأخرى، يشترط الاذن والإشراف المستمر من جانب الدولة الموقعة على المعاهدة" وأن الدول الأطراف تتحمل المسؤولية الدولية عن الأنشطة الفضائية الوطنية سواء التي تقوم بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية"(معاهدات الأمم المتحده،2008، ص5)..

تم إدراج شرط التشاور في المادة(9) من معاهدة الفضاء الخارجي، بعد المناقشات الناشئة عن مشروع غرب فورد: "إن الدول الموقعة على المعاهدة والتي لديها سبب للاعتقاد بأن النشاط أو التجربة التي تعتزم دولة أخرى القيام بها في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، يتسبب في حدوث تداخل مع الأنشطة التي قد تكون ضارة في مجال استكشاف والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، يجب أن تقوم بالتشاور بشأن النشاط أو التجربة (معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي، 2008، 6) .

ثانياً:- اتفاقية المسؤولية التي تعود لعام1972: اتفاقية حول المسؤولية الدولية عن الأضرارالتي تنجم عن الأجسام الفضائية (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017 : 14). تم إعتماد الاتفاقية المذكورة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2777) (د_26) بتاريخ 29 نوفمبر1971م (معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008، 15) .

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تعترف بما للإنسانية جمعاء من مصلحة مشتركة في تشجيع استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وإذ تشير إلى معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وإذ تأخذ بعين الاعتبار أنه، رغم التدابير الوقائية التي يتعين أن تتخذها الدول والمنظمات الحكومية الدولية المشتركة في إطلاق الأجسام الفضائية، فإنَّ الأجسام المذكورة يمكن أن تحدث الأضرار أحيانا، وإذ تعترف بضرورة وضع قواعد وإجراءات دولية فعالة بشأن المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، وخاصة ضرورة كفالة دفع تعويض كامل وعادل بموجب أحكام هذه الاتفاقية لضحايا هذه الأضرار، وإذ تعتقد بأنَّ تقرير مثل هذه القواعد والإجراءات سيسهم في توطيد التعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، قد اتفقت على ما يلي:- المادة(1) لأغراض هذه الاتفاقية:أـ يقصد بتعبير"الإضرار"،الخسارة في الأرواح أو الإصابة الشخصية أو أيُّ إضرار آخر بالصحة، أو الخسارة أو الضرر الذي يلحق بممتلكات الدولة أو ممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، أو ممتلكات المنظمات الحكومية الدولية؛ ب ـ ويقصد أيضاً بتعبير"الإطلاق"، محاولة الإطلاق؛ ج ـ ويقصد بتعبير"الدولة المطلقة" ما يلي:'1'الدولة التي تطلق أو تدير أمر إطلاق جسم فضائي؛'2'الدولة التي يستخدم إقليمها أو تستخدم منشآتها في إطلاق جسم فضائي ؛ د ـ ويشمل تعبير"الجسم الفضائي"،الأجزاء المكونة للجسم الفضائي، فضلا عن مركبة الإطلاق وأجزائها.

المادة(2) تكون مسؤلية الدولة المطلقة مطلقة فيما يتعلق بدفع تعويض عن الأضرار التي يحدثها جسمها الفضائي على سطح الأرض أوفي الطائرات أثناء طيرانها.

المادة(3) في حال إصابة جسم فضائي تابع لدولة مطلقة أو إصابة أشخاص أو أموال على متنه في مكان آخر غير سطح الأرض، بأضرار أحدثها جسم فضائي تابع لدولة مطلقة أخرى، لا تكون هذه الدولة الأخيرة مسؤولة إلاَّ إذا كانت الأضرار ناشئة عن خطئها أو خطأ أشخاص تكون مسؤولة عنهم(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 15).

المادة (4)1- في حال إصابة جسم فضائي تابع لدولة مطلقة أو إصابة أشخاص أو أموال على متنه في مكان آخر غير سطح الأرض، بأضرار أحدثها جسم فضائي تابع لدولة مطلقة أخرى وتأدية ذلك إلى إلحاق أضرار بدولة ثالثة أو بأشخاصها الطبيعيين أو المعنويين، فإنَّ الدولتين الأوليين تكونان مسؤولتين، بالتكافل والتضامن، إزاء الدولة الثالثة إلى المدى المبين فيما يلي:أ- إذا كانت الأضرار اللاحقة بالدولة الثالثة قد حدثت على سطح الأرض أو لطائرة أثناء طيرانها تكون مسؤوليتهما إزاء تلك الدولة مطلقة؛ ب ـ إذا كانت الأضرار اللاحقة بجسم فضائي تابع للدولة الثالثة أو بأشخاص أو أموال على متنه قد حدثت في مكان آخر غير سطح الأرض، تكون مسؤوليتهما إزاء الدولة الثالثة مبنية على أساس وجود خط أ من جانب أيٍّ منهما أومن جانب أشخاص تكون أيٌّ منهما مسؤولة عنهم.2- في جميع حالات المسؤولية بالتكافل والتضامن، المشار إليها في الفقرة 1من هذه المادة، يوزّع عبء التعويض عن الضرربين الدولتين الأوليين بنسبة خطأ كل منهما، فإذا لم يتيسر تحديد مدى خطأ كل منهما، وزّع عبء التعويض عليهما بالتساوي . ويكون هذا التوزيع دون إخلال بحق الدولة الثالثة في طلب الحصول على كامل التعويض المستحق بموجب هذه الاتفاقية من أيٍّ من الدول المطلقة، التي هي مسؤولة بالتكافل والتضامن، أو منها جميعا (معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 16).

المادة(5)1- إذا اشتركت دولتان أو أكثر في إطلاق جسم فضائي تكون هذه الدول مسؤولة بالتضامن والتكافل عن أيِّ أضرار تنشأ عن ذلك.2-لأية دولة مطلقة تدفع تعويضا عن الأضرار حق الرجوع على سائر المشتركين في الإطلاق.ويمكن للمشتركين في عملية إطلاق مشتركة عقد اتفاقات بشأن توزيع الالتزام المالي الذي تكون مسؤولة عنه بالتكافل والتضامن. ولا تخلّ هذه الاتفاقات بحق أية دولة لحقتها أضرار في طلب الحصول على كامل التعويض المستحق بموجب هذه الاتفاقية من أيٍّ من الدول المطلقة، التي هي مسؤولة بالتكافل والتضامن، أو منها جميعا.3- تعتبر الدولة التي يستخدم إقليمها أو تستخدم منآشتها في إطلاق جسم فضائي مشتركة في عملية الإطلاق المشتركة(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة،2017: 16).

المادة (6)1ـ مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من هذه المادة، يكون الإبراء من المسؤولية المطلقة بقدر ما تثبت الدولة المطلقة أنَّ الأضرار نأشت إما كليا أو جزئيا عن إهمال جسيم أو عن فعل أو تقصير من جانب الدولة المدّعية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تمثلهم حدث بنيّة التسبّب في أضرار.2- لا يكون ثمة إبراء إذا كانت الأضرار ناشئة عن نشاطات باشرتها الدول المطلقة وكانت غير متفقة مع القانون الدولي ولا سيما مع ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة المبادئ

المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 17).

المادة(7) لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الأضرار التي يحدثها جسم فضائي تابع لدولة مطلقة والتي تلحق بالأشخاص التالي بيانهم: أ(مواطن وهذه الدولة المطلقة؛ ب (المواطنون الأجانب أثناء اشتراكهم في تسيير هذا الجسم الفضائي من وقت إطلاقه أوفي أية مرحلة لاحقة حتى هبوطه، أو أثناء وجودهم بناء على دعوة من تلك الدولة المطلقة، في الجوار المباشر لمنطقة ينتوي إجراء الإطلاق أو الاسترداد فيها.

المادة(8)1- يجوز للدولة التي تلحقها أو تلحق أشخاصها الطبيعيين أو المعنويين أضرار مطالبة الدولة المطلقة بالتعويض عن تلك الأضرار(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 18). 2- إذا لم تقدِّم دولة الجنسية أية مطالبة، جاز لدولة أخرى أن تقدِّم مطالبة للدولة المطلقة وذلك عن أضرار يكون قد تكبدها في إقليمها أيُّ أشخاص طبيعيين أو معنويين .3- إذا لم تتقدَّم دولة الجنسية، لا هي ولا الدولة التي وقعت في إقليمها الأضرار، بأية مطالبة أولم تعلن أيهما انتواءها التقدُّم بمطالبة، جاز لدولة أخرى أن تقدِّم مطالبة للدولة المطلقة، وذلك عن أضرار يكون قد تكبدها أشخاص مقيمون فيها بصورة دائمة.

المادة(9) تقدَّم المطالبة بالتعويض عن الأضرار إلى الدولة المطلقة بالطرق الدبلوماسية ويجوز لأية دولة لا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع هذه الدولة المطلقة أن ترجو دولة أخرى تقديم مطالبتها إلى هذه الدولة المطلقة أو تمثيل مصالحها على نحو آخر بموجب هذه الاتفاقية، كما يجوز لها أيضاً تقديم مطالبتها بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة شرط أن تكون الدولة المطالبة والدول المطلقة كلاهما من أعضاء الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 17).

المادة(10)1- يمكن أن تقدَّم المطالبة بالتعويض عن الأضرار إلى الدولة المطلقة خلال مهلة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ حدوث الأضرار أو تاريخ تحديد الدولة المطلقة المسؤولة.

2- غير أنه، في حال عدم علم الدولة بوقوع الأضرار أو في حال عجزها عن تحديد الدولة المطلقة المسؤولة، يجوز لها تقديم مطالبة خلال مهلة قدرها سنة واحدة من تاريخ علمها فعلا بالوقائع المشار إليها؛ إلاَّ أنه لا يجوز،على كل حال أن تتجاوز هذه المهلة فترة سنة واحدة من التاريخ الذي يكون من المعقول أن يفترض فيه علم تلك الدولة بالوقائع لو حرصت الحرص المنتظر على العلم بها.3- تنطبق الآجال المحددة في الفقرتين1و2من هذه المادة حتى إذا كان المدى الكامل للأضرار غير معروف، إلاَّ أنه يحق للدولة المطالبة، في هذه الحالة، أن تعدل طلبها وأن تقدِّم وثائق إضافية بعد انقضاء الآجال المذكورة وذلك حتى مرور سنة واحدة من تاريخ معرفة المدى الكامل للأضرار(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 19).

المادة(11)1– لا يشترط لجواز تقديم مطالبة إلى الدولة المطلقة بالتعويض عن أضرار بموجب هذه الاتفاقية سبق استنفاد طرق الرجوع المحلية التي تكون متاحة للدول المطالبة أو للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تمثلهم . 2- ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع أية دولة، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين تمثلهم، من رفع الدعوى لدى المحاكم القضائية للدولة المطلقة أو لدى

محاكمها أو هيئاتها الإدارية. بيد أنه لا يحق لأية دولة أن تقدِّم، بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب أيِّ اتفاق دولي آخر ملزم للدول المعنية مطالبة بالتعويض عن أضرار رفعت بشأنها دعوى لدى المحاكم القضائية للدولة المطلقة أو لدى محاكمها أو هيئاتها الإدارية(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 19). .

المادة(12) يحدَّد مقدار التعويض الذي تكون الدولة المطلقة ملزمة بدفعه بموجب هذه الاتفاقية تعويضا عن الأضرار وفقاً للقانون الدولي ومبادئ العدل والإنصاف، بحيث يكون من شأن التعويض أن يعيد من تقدَّم المطالبة نيابة عنه، سواء أكان شخصاً طبيعيًّا أو معنويًّا أو دولة أو منظمة دولية إلى الحالة التي كان يمكن أن توجد لو لم تقع الأضرار(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 17) .

المادة(13) يدفع التعويض بعملة الدولة المطالبة أو، إذا طلبت هذه الدولة ذلك، بعملة الدولة الملزمة بالتعويض، إلاَّ إذا اتفقت الدولة المطالبة والدولة الملزمة بالتعويض بموجب هذه الاتفاقية على شكل آخرللتعويض .

المادة(14) إذا لم يتم، خلال مهلة سنة من تاريخ قيام الدولة المطالبة بإشعارالدولة المطلقة بأنها قدمت مستندات المطالبة، الوصول إلى تسوية للمطالبة عن طريق المفاوضات الدبلوماسية وفقاً للمادة التاسعة، يشكل الطرفان المعنيان لجنة لتسوية المطالبات وذلك بناء على طلب أيٍّ منهما.

المادة(15)1- تشكل لجنة تسوية المطالبات من ثلاثة أعضاء تعين أحدهم الدولة المطالبة، وتعين الثاني الدولة المطلقة، أما الثالث وهو الرئيس فيشترك الطرفان في اختياره ويقوم كل طرف بهذا التعيين خلال مهلة شهرين من تاريخ طلب إنشاء لجنة تسوية المطالبات. 2- إذا لم يتم التوصل إلى أيِّ اتفاق على اختيار الرئيس خلال مهلة أربعة أشهر من تاريخ طلب إنشاء لجنة تسوية المطالبات، يجوز لأيٍّ من الطرفين أن يرجو الأمين العام للأمم المتحدة تعيين الرئيس خلال مهلة إضافية قدرها شهران.

المادة(16)1- إذا تخلف أحد الطرفين عن إجراء التعيين الذي يترتب عليه إجراؤه خلال الفترة المنصوص عليها، يشكل الرئيس، بناء على طلب الطرف الآخر، لجنة لتسوية المطالبات وحيدة العضو مؤلفة من شخصه وحده. 2ـ يتبع في ملء أيِّ شغور يحدث لأيِّ سبب من الأسباب، في اللجنة، نفس الإجراء المتبع في التعيين الأصلي. 3- تقرّر اللجنة إجراءاتها الخاصة.4- تقرّر اللجنة مكان أو أمكنة اجتماعها وسائر الشؤون الإدارية.5- باستثناء القرارات والأحكام الصادرة عن لجنة وحيدة العضو، تصدر جميع القرارات والأحكام بأغلبية الأصوات(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 20_21).

المادة(17) لا يزاد عدد أعضاء لجنة تسوية المطالبات بسبب انضمام دولتين مطالبتين أو أكثر أو دولتين مطلقتين أو أكثر في مطالبة معروضة على اللجنة بل تقوم الدول المطالبة المشتركة في الدعوى مجتمعة بتعيين عضو واحد من أعضاء اللجنة بالطريقة ذاتها ووفقاً للشروط ذاتها التي كانت تطبق في حال وجود دولة مطالبة واحدة. وإذا ضمت دولتان مطلقتان أو أكثر في إجراء المطالبة قامت هذه الدول مجتمعة بتعيين عضو واحد من أعضاء اللجنة بالطريقة ذاتها، وإذا تخلفت الدول المطالبة أو الدول المطلقة عن إجراء التعيين خلال الفترة المنصوص عليها، شكّل

الرئيس لجنة وحيدة العضو مؤلفة من شخصه وحده . (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و (صكوك الأمم المتحدة، 2017: 19).

المادة(18) تبت لجنة تسوية المطالبات في صحة طلب التعويض وتحدد مقدار التعويض إن كان واجبا.

المادة(19)1- تقوم لجنة تسوية المطالبات بعملها وفقاً لأحكام المادة الثانية عشرة. 2- يكون قرار اللجنة نهائيا وملزما إذا كان الأطراف قد وافقوا على ذلك؛ وفي غير ذلك من الحالات تصدر اللجنة حكما نهائيا له طابع التوصية يكون على الأطراف النظر فيه بحسن نية وعلى اللجنة أن تذكر الأسباب الموجبة لقرارها أو حكمها. 3- تصدر اللجنة قرارها أو حكمها في أسرع وقت ممكن وخلال مهلة أقصاها سنة واحدة من تاريخ إنشائها إلاَّ إذا رأت اللجنة ضرورة لتمديد هذه المهلة. 4- تنشر اللجنة قرارها أو حكمها، وتسلِّم نسخة مصدقة منه إلى كل من الأطراف وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة(20) توزع المصاريف المتعلقة بلجنة تسوية المطالبات بالتساوي بين الأطراف، إلاَّ إذا قررت اللجنة خلاف ذلك.

المادة(21) إذا كانت الأضرار التي أحدثها جسم فضائي تشكل خطرا واسع النطاق على الأرواح البشرية أو كانت تخل بصورة جدية بأحوال معيشة السكان أو سير عمل مراكز حيوية صار على الدول الأطراف،ولاسيما الدول المطلقة،أن تدرس إمكانية إسداء المساعدة المناسبة العاجلة إلى الدولة التي تكبدت الأضرار، إذا ما طلبت هي ذلك غير أنه ليس بهذه المادة ما يمس حقوق أو التزامات الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقية (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 21).

المادة(22)1- في هذه الاتفاقية، باستثناء المواد من (24) إلى(27) منها يفترض في الإشارات إلى الدول أنها تنطبق على أيِّ منظمة حكومية دولية تمارس نشاطات فضائية، إذا أعلنت هذه المنظمة أنها تقبل الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وكانت أغلبية الدول الأعضاء فيها دولا أطرافا في هذه الاتفاقية وفي معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. 2- تتخذ الدول الأعضاء في أية منظمة من هذا القبيل التي تكون دولا أطرافا في هذه الاتفاقية جميع الخطوات المناسبة كما تضمن قيام المنظمة بإصدار إعلان وفقاً للفقرة السابقة. 3- إذا أصبحت منظمة حكومية دولية مسؤولة عن أضرار بموجب أحكام هذه الاتفاقية صارت هذه المنظمة مسؤولة، بالتكافل والتضامن، هي وأعضاؤها الذين يكونون من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، وذلك بالشروط التالية:أ- (أن تقدَّم كل مطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار إلى المنظمة أولا؛ ب - (لا يجوز للدولة المطالبة الرجوع على الأعضاء الذين يكونون دولا أطرافا في هذه الاتفاقية للحصول منهم على أيِّ مبلغ اتفق عليه أو تقرر استحقاقه كتعويض عن هذه الأضرار إلاَّ إذا تخلفت المنظمة عن دفع المبلغ المذكور خلال فترة ستة أشهر. 4- يجرى تقديم كل مطالبة بالتعويض، بناء على أحكام هذه الاتفاقية، عن أضرار تكبدتها منظمة أصدرت إعلانا وفقاً للفقرة1من هذه المادة بواسطة دولة تكون عضوا في المنظمة وطرفاً في هذه الاتفاقية.

المادة(23)1ـ لا تمس أحكام هذه الاتفاقية أية اتفاقات دولية أخرى نافذة فيما يتصل بالعلاقات بين الدول الأطراف في تلك الاتفاقات. 2ـ ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يمنع الدول من عقد اتفاقات دولية تؤكِّد مجددا أحكامها وتكمل هذه الأحكام وتوسعها (معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 22_23).

المادة(24)1ـ تعرض هذه الاتفاقية لتوقيع جميع الدول ويجوز الانضمام إلى هذه الاتفاقية في أيِّ وقت لأية دولة لم توقع عليها قبل بدء نفاذها وفقاً للفقرة3 من هذه المادة. 2ـ تخضع هذه الاتفاقية لتصديق الدول الموقِّعة عليها وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، المعيَّنة بموجب هذه الاتفاقية حكومات وديعة(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 22). 3ـ تصبح هذه الاتفاقية نافذة لدى إيداع وثيقة التصديق الخامسة. 4ـ وتصبح نافذة، بالنسبة للدول التي تقوم بإيداع وثائق تصديقها عليها أو وثائق انضمامها إليها بعد بدء نفاذها، ابتداء من تاريخ إيداع تلك الدول وثائق تصديقها أو انضمامها. 5ـ تنهي الحكومات الوديعة،على وجه السرعة، إلى جميع الدول الموقِّعة على هذه الاتفاقية والمنضمة إليها، تاريخ كل توقيع عليها، وتاريخ إيداع كل وثيقة تصديق عليها أو انضمام إليها وتاريخ نفاذها، وأية إشعارات أخرى.6ـ تقوم الحكومات الوديعة بتسجيل هذه الاتفاقية وفقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة(25) لأية دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقترح إدخال تعديلات عليها وتصبح التعديلات نافذة، بالنسبة إلى كل دولة تقبلها من الدول الأطراف، متى نالت قبول أغلبية الدول الأطراف في الاتفاقية، وبعد ذلك تصبح نافذة، بالنسبة إلى كل دولة باقية من الدول الأطراف، ابتداء من تاريخ قبول هذه الدولة لها.

المادة(26) بعد مرور عشر سنوات على بدء نفاذ هذه الاتفاقية، تدرج مسألة إعادة النظر في هذه الاتفاقية في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي تبحث، في ضوء تطبيق الاتفاقية خلال الفترة المنصرمة، فيما إذا كان من اللازم إعادة النظر فيها غير أنه يصح في أيِّ وقت بعد انقضاء خمس سنوات على نفاذ هذه الاتفاقية عقد مؤتمر للدول الأطراف من أجل إعادة النظر فيها، وذلك بناء على طلب ثلث الدول الأطراف في الاتفاقية وموافقة أغلبية الدول الأطراف.

المادة(27)لأية دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، بعد سنة من نفاذها إعلان نيتها الانسحاب منها بإشعار كتابي ترسله إلى الحكومات الوديعة ويصبح الانسحاب نافذاً بعد سنة من ورود هذا الإشعار.

المادة(28) تودع هذه الاتفاقية، المحررة بخمس لغات رسمية متساوية هي الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية، في محفوظات الحكومات الوديعة. وتقوم الحكومات الوديعة بإرسال صور عنها مصدقة حسب الأصول، إلى حكومات الدول الموقِّعة عليها والمنضمة إليها. وإثباتا لما تقدَّم، قام الموقِّعون أدناه، المفوضون بذلك حسب الأصول، بتوقيع هذه الاتفاقية. حُرِّرت من ثلاث نسخ في مدن لندن وموسكو وواشنطن العاصمة في يوم29مارس عام ألف

وتسعمائة واثنين وسبعين(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 23) و(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 24).

ثالثاً: اتفاقية التسجيل لعام1975: وهي اتفاقية حول تسجيل الأجسام التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة،2017: 24) و(معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها،2008: 25). تم اعتماد تلك الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم (3235) (د_29) بتاريخ 12 نوفمبر1974م، إنَّ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تعترف بما للإنسانية جمعاء من مصلحة مشتركة في تشجيع استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وإذ تذكر أنَّ معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية(1) والمؤرَّخة في27يناير1967، تؤكِّد أنَّ الدول تترتب عليها مسؤولية دولية عن نشاطاتها القومية في الفضاء الخارجي وتشير إلى الدولة التي يكون الجسم المطلق في الفضاء الخارجي مسجَّلاً لديها، وإذ تشير كذلك إلى أنَّ اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي(2) المؤرَّخ في22 أبريل 1968ينص على وجوب قيام السلطة المطلقة، عند الطلب، بتقديم البيانات الاستدلالية اللازمة قبل إعادة أيِّ جسم تكون قد أطلقته إلى الفضاء الخارجي ووجد خارج الحدود الإقليمية للسلطة المطلقة، وإذ تذكر أيضاً أنَّ اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية(3) المؤرَّخة في29مارس1972تقررقواعد وإجراءات دولية بشأن مسؤولية الدول المطلقة عن الأضرار التي تحدثها أجسامها الفضائية، وإذ ترغب في ضوء معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية، في ترتيب أمر قيام الدول المطلقة بحفظ سجلات قومية للأجسام الفضائية التي تطلقها في الفضاء الخارجي، وإذ ترغب كذلك في توفر سجل مركزي للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي يوضع ويحفظ على أساس إلزامي، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وإذ ترغب أيضاً في مد الدول الأطراف بوسائل وإجراءات إضافية تساعد على الاستدلال على الأجسام الفضائية، إذ تعتقد أنَّ وجود نظام إلزامي لتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي أمر من شأنه، بصفة خاصة أن يساعد على الاستدلال عليها ويساهم في تطبيق وإنماء القانون الدولي المنظم لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، قد اتفقت على ما يلي:- المادة(1)لأغراض هذه الاتفاقية:أ- يقصد بتعبير"الدولة المطلقة" آ-'1'الدولة التي تطلق أو تتكفل بأمر إطلاق جسم فضائي؛'2'الدولة التي يطلق من إقليمها أومن منشآتها جسم فضائي؛ ب - ويشمل تعبير"جسم فضائي"الأجزاء المكونة لجسم فضائي فضلا عن مركبة إطلاقه وأجزائها؛ج_ويقصد بتعبير"دولة التسجيل"الدولة المطلقة المقيد الجسم الفضائي في سجلها وفقاً للمادة(2).

المادة(2)1- لدى إطلاق جسم فضائي على مدار أرضي أو ما وراءه، يكون على الدولة المطلقة أن تسجل الجسم الفضائي بقيده في سجل مناسب تتكفل بحفظه. وعلى كل دولة مطلقة إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بإنشائها مثل هذا السجل(الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 25). 2- إذا وجدت دولتان مطلقتان أو أكثر بالنسبة إلى

أيٍّ جسم فضائي كهذا، كان عليهما أوعليها البت معا في أمر أيٍّ منهما تتولى تسجيل الجسم وفقاً للفقرة1 من هذه المادة مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومع عدم الإخلال بأية اتفاقات مناسبة عقدت أو يراد عقدها بين الدول المطلقة بشأن الولاية والرقابة على الجسم الفضائي وعلى أيٍّ أشخاص تابعين له.3- تحدَّد محتويات كل سجل وأحوال حفظه من قبل دولة التسجيل المعنية.

المادة(3)1- يحفظ الأمين العام للأمم المتحدة سجلاً تدوَّن فيه المعلومات التي تقدَّم إليه وفق المادة(4). 2- يباح الاطلاع التام على المعلومات المدونة في هذا السجل.

المادة(4)1-على كل دولة تسجيل أن تزود الأمين العام للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن عمليا المعلومات التالية عن كل جسم فضائي مقيد في سجلها: أ(اسم الدولة أو الدول المطلقة؛ب(تسمية دالة على الجسم الفضائي،رقم تسجيله؛ج (تاريخ إطلاقه والإقليم أو المكان الذي أطلق منه: د(معالم مداره الأساسية، بما فيها:'1'الفترة العقدية،'2' الميل،'3' الأوج،'4'الحضيض. ه _(الوظيفة العامة للجسم الفضائي. 2- لكل دولة تسجيل أن تزود الأمين العام للأمم المتحدة من آن إلى آن بمعلومات إضافية عن أيٍّ جسم فضائي مقيد في سجلها. 3- على كل دولة تسجيل أن تخطر الأمين العام للأمم المتحدة إلى أقصى مدى مستطاع وبأسرع وقت ممكن عمليًّا،عن أية أجسام فضائية سبق لها أن أرسلت إليه معلومات عنها وكانت في مدار أرضي ولكنها لم تعد فيه الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 26).

المادة(5) إذا أطلق جسم فضائي على مدار أرضي أو إلى ما وراءه وكان يحمل التسمية أو رقم التسجيل المشار إليهما في الفقرة1) ب(من المادة(4)أوكليهما، فعلى دولة التسجيل إخطار الأمين العام بذلك عند تقديمها المعلومات المتعلقة بالجسم الفضائي وفق المادة(4) وفي هذه الحالة، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بقيد هذا الإخطار في السجل.

المادة(6) إذا لم يُمَكن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية إحدى الدول الأطراف من الاستدلال على جسم فضائي يكون قد تسبب في إلحاق الضرر بها أو بأيٍّ من أشخاصها الطبيعيين أو الاعتباريين أوقد يكون ذا طبيعة خطرة أو مؤذية، كان على الدول الأطراف الأخرى ولاسيما الدول التي تملك وسائل رصد الأحداث الفضائية وتقفّيها، أن تستجيب إلى أقصى مدى ممكن لطلب مقدم من تلك الدولة العضو أو يرسله الأمين العام نيابة عنها لمساعدتها بشروط عادلة معقولة في الاستدلال على الجسم. وعلى الدولة العضو التي تقدِّم مثل هذا الطلب أن تتيح، إلى أقصى حد ممكن معلومات عن وقت وقوع الأحداث التي حدت بها إلى تقديم طلبها وطبيعة تلك الأحداث وظروفها. وتكون الترتيبات التي تقدَّم بموجبها مثل هذه المساعدة موضع اتفاق بين الأطراف المعنيين.

المادة(7)1- في هذه الاتفاقية، باستثناء موادها ابتداء من المادة(8) حتى المادة(12) تعتبر كل إشارة إلى الدول منطبقة على أية منظمة حكومية دولية تمارس نشاطات فضائية إذا أعلنت المنظمة قبولها الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وكانت أغلبية الدول الأعضاء فيها دولا أطرافا في هذه الاتفاقية وفي معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.2-

تتخذ الدول الأعضاء في أية منظمة كهذه وتكون دولا أطرافا في هذه الاتفاقية جميع الخطوات المناسبة لتضمن قيام المنظمة بإصدار إعلان وفقاً للفقرة 1من هذه المادة. المادة(8)1- تعرض هذه الاتفاقية لتوقيع جميع الدول في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. ولأية دولة لم توقع هذه الاتفاقية قبل بدء نفاذها وفقاً للفقرة3 من هذه المادة أن تنضم إليها في أيّ وقت تشاء الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 27). 2- تخضع هذه الاتفاقية لتصديق الدول الموقِّعة عليها. وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام إلى الأمين العام للأمم المتحدة. 3- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بين الدول التي تودع وثائق التصديق عليها اعتبارا من إيداع وثيقة التصديق الخامسة لدى الأمين العام للأمم المتحدة. 4- أمَّا بالنسبة للدول التي تودع وثائق تصديقها على هذه الاتفاقية أو وثائق انضمامها إليها بعد بدء نفاذها فإنها تصبح نافذة اعتبارا من تاريخ إيداع تلك الدول وثائق تصديقها أو انضمامها. 5- يبادر الأمين العام إلى إعلام جميع الدول الموقِّعة على هذه الاتفاقية والمنضمة إليها بتاريخ كل توقيع عليها وتاريخ إيداع كل وثيقة تصديق عليها أو انضمام إليها وتاريخ نفاذها وبغير ذلك من المعلومات.

المادة(9) لأية دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقترح ما تشاء من تعديلات عليها. وتصبح التعديلات نافذة بالنسبة لكل دولة تقبلها من الدول الأطراف في الاتفاقية متى نالت قبول أغلبية الدول الأطراف في الاتفاقية، وبعد ذلك تصبح نافذة بالنسبة إلى كل دولة أخرى من الدول الأطراف في الاتفاقية، ابتداء من تاريخ قبول هذه الدولة لها.

المادة(10) بعد مرور عشر سنوات على بدء نفاذ هذه الاتفاقية، تدرج مسألة إعادة النظر في هذه الاتفاقية في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تبحث في ضوء تطبيق الاتفاقية خلال الفترة المنصرمة، فيما إذا كانت بحاجة إلى تنقيح غير أنه يصح في أيّ وقت بعد انقضاء خمس سنوات على نفاذ هذه الاتفاقية،عقد مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل إعادة النظر فيها وذلك بناء على طلب ثلث الدول الأطراف في الاتفاقية وموافقة أغلبية الدول الأطراف فيها. وتؤخذ في الاعتبار في إعادة النظر هذه، على وجه التخصيص، أية تطورات تكنولوجية لها صلة بالموضوع بما فيها التطورات المتصلة بالاستدلال على الأجسام الفضائية.

المادة(11) لأية دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إعلان نيتها في الانسحاب منها بعد سنة من نفاذها بإشعار كتابي ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد سنة من ورود هذا الإشعار الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 28).

المادة (12) يودع أصل هذه الاتفاقية، التي تتساوى صحة نصوصها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة ويقوم الأمين العام بإرسال نسخ منها مصدّق عليها إلى جميع الدول الموقِّعة عليها المنضمة إليها. وإثباتا لذلك قام الموقِّعون أدناه، المفوّضون بذلك من حكوماتهم حسب الأصول، بتوقيع هذه الاتفاقية، التي عرضت للتوقيع في نيويورك في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات، المجلد 961) و(صكوك الأمم المتحدة، 2017: 28).

وتتطلع دولة الإمارات حالياً إلى إمكانية الانضمام لاتفاقية الإنقاذ: وهي اتفاقية حول إنقاذ رواد الفضاء وعودتهم وعودة المركبات الفضائية التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي. وفيما يخص الاتصالات الفضائية وتنسيق الاتصالات الراديوية؛ تشتهر دولة الإمارات بكونها من أوائل الدول الأعضاء الفاعلين في تطوير وتطبيق عدد من الأطر التنظيمية الإقليمية والدولية مثل: ـ دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات لعام1992وهو دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات.ـ اللوائح التشريعية للاتصالات الراديوية من الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2012م.ـ المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية لعام1972الاتفاق المتعلق بالمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية. ـ المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية المتنقلة1976: وهي اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية المتنقلة عربسات 1976(معدلة في عام1990):ـ اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنية المعنية، ستتولى وكالة الفضاء مسؤولية مراقبة البيئة القانونية والتشريعية الدولية لتحديد المسائل التي تهم دولة الإمارات بمجرد ظهورها، والمساهمة في تطوير المعايير الدولية التي من شأنها تعزيز الاستقرار والاستدامة في قطاع الفضاء والبيئة. وعلاوة على تمثيل مصالح دولة الإمارات بما يخص القانون الدولي والممارسات الموصى بها في إطار التنمية، ستواصل وكالة الفضاء إجراء تقييم مستمر للاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية والتي لا تعد الدولة طرفاً فيها، وتقييم مدى أهميتها وإمكاناتها لتعزيز فرص انضمام دولة الإمارات العربية إليها.

القوانين التي أصدرتها دولة الامارات العربية والخاصة بقطاع الفضاء الوطني

تتولى وكالة الإمارات للفضاء مسؤولية وضع قانون الفضاء في دولة الإمارات، وهو أول قوانين الفضاء في العالم، حيث سيحدد الأطر القانونية والتشريعات الخاصة بقطاع الفضاء بما ينسجم مع كل من السياسات الاتحادية والقوانين الدولية واللوائح التنظيمية. يشمل القانون الجاري إعداده حالياً مشاريع استكشاف الفضاء في الدولة من حيث التنظيم والأهداف، بما في ذلك الاستكشاف السلمي للفضاء والاستخدامات السلمية لتكنولوجيا الفضاء. كما سيتناول مفاهيم متقدمة وجديدة مثل حق امتلاك الموارد الطبيعية التي يتم العثور عليها في الفضاء وتنظيم رحلات مأهولة إلى الفضاء، والأنشطة التجارية مثل عمليات التعدين (وكالة الامارات للفضاء، 2018).

التشريعات الفضائية التي أصدرتها دولة الامارات

تسعى وكالة الإمارات للفضاء إلى وضع أسس قانونية سليمة تنظم قطاع الفضاء المحلي وتساهم في توجيه العاملين في قطاع الفضاء الإماراتي على أسس قانونية مدروسة، كما تسعى إلى جذب الإستثمار الأجنبي للراغبين في القيام بأنشطة فضائية في دولة الإمارات، وكذلك تشجيعهم على الدخول في شراكات مع كيانات إماراتية. كما تتولى وكالة الإمارات للفضاء بالتعاون مع الجهات المعنية مسؤولية إعداد القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم قطاع الفضاء في دولة الإمارات، بدءاً من اقتراحها وصياغتها ومراجعتها وحتى إصدارها، وتسعى الوكالة من خلال إصدار اللوائح ومن ثم الإجراءات التنظيمية إلى توضيح الأطر والمتطلبات اللازمة لمباشرة الانشطة الفضائية والانشطة التابعة لها في دولة الإمارات. وقد أجرت وكالة الإمارات للفضاء العديد من

الدراسات والمشاورات المحلية والدولية التي نتج عنها الحاجة إلى إصدار خمسة لوائح تنظيمية أساسية كالآتي:

1- اللائحة التنظيمية لتسجيل الأجسام الفضائية: وتهدف لوضع التشريعات والإجراءات اللازمة لتسجيل الأجسام الفضائية الإماراتية في السجل الوطني والسجل الدولي للأمم المتحدة.(قيد الإجراء).

2- اللائحة التنظيمية للتحقيق في الحوادث والوقائع: وتهدف إلى وضع التشريعات والإجراءات المتبعة في حالة وقوع حادث أو واقعة متعلقة بالفضاء سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها متى كان لها شأن وفقا لقانونها أو لوائحها الداخلية أووفقا للمعاهدات والإتفاقيات الدولية.(قيد الإجراء).

3- اللائحة التنظيمية لتصاريح الأنشطة الفضائية: وتهدف إلى تحديد الأنواع المختلفة لتصاريح ممارسة الأنشطة الفضائية وشروط وأحكام وإجراءات الحصول عليه (قيد الإجراء).

4- اللائحة التنظيمية لأنشاطة الرحلات الفضائية المأهولة: وتهدف إلى تحديد الشروط والأحكام والإجراءات اللازمة لبدء الرحلات الفضائية المأهولة المدارية وشبه المدارية (قيد الإجراء).

5- اللائحة التنظيمية لإطار التدقيق: وتهدف إلى وضع الشروط والاحكام والإجراءات الخاصة للتأكد من مدى إلتزام المشغلين والملاك بالشروط والأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون أو اللوائح التنظيمية المعتمدة في الدولة (قيد الإجراء) (وكالة الامارات للفضاء، 2018).

توقيع اتفاقيات للتعاون الدولي في مجال الفضاء

وقعت وكالة الإمارات للفضاء عدد من الاتفاقيات الهامة مع الجهات الرائدة في مجال الفضاء الدولي مثل :ـ وكالة الفضاء الأمريكية ناسا ـ وكالة استكشاف الفضاء اليابانية جاكسا- وكالة الفضاء الروسية روسكوسموس ـ وكالة الفضاء الهندية. وتمثّل تلك الاتفاقيات أطر هامة للتعاون المتبادت في مختلف مجالات البحوث والتعليم وإعداد السياسات واللوائح التنظيمية الخاصة بقطاع الفضاء ولدى قسم العلاقات الدولية بالوكالة قائمة شاملة لمذكرات التفاهم التي وقعتها الوكالة مع مختلف وكالات الفضاء الدولية والشركات الصناعية والجهات الحكومية بالاضافة إلى ذلك فقد وطدت الوكالة علاقات التعاون في مجال الفضاء مع الدول والوكالات والمؤسسات الدولية التالية:- المركز الوطني الفرنسي لدراسات الفضاء- جمهورية الصيل الشعبية ـ وكالة الفضاء الايطالية ـ هيئة علوم الفضاء البحرينية- وكالة فضاء المملكة المتحدة ـ القيادة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ـ حكومة اليابان ـ جمهورية كازاخستان.

التمتع بعضوية المنظمات العالمية

انضمت وكالة الإمارات للفضاء لعضوية مجموعة من المنظمات والهيئات والوكالات العالمية المعنية بشؤون الفضاء من بينها ما يلي:ـ عضوية اللجنة الدولية لاستكشاف الفضاء الخارجيISECG.ـ عضوية لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية(-COPUOS.) عضوية الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية(IAF.)عضوية مجموعة مراقبة الأرض المعنية بالتوعية فيما يتعلق بإمكانية الولوج إلى بيانات مراقبة الأرض(أحمد ماجد، 2018: 12).

ـ تراخيص الأنشطة الفضائية بدولة الامارات العربية المتحدة

تولى وكالة الإمارات للفضاء مسؤولية إصدار التصاريح المتعلقة بالأنشطة الفضائية والمنح في هذا الخصوص، وتشتمل هذه التراخيص على الشروط والأحكام المحددة وفقاً للإطار التنظيمي، كما تراقب الوكالة امتثال الجهات الحاصلة على الترخيص لشروط وأحكام الترخيص والإطار التنظيمي المعمول به. وتعمل الوكالة حالياً على وضع آلية إصدار التراخيص وأطر تدقيق الأنشطة الفضائية (وكالة الامارات للفضاء،2018).

تسجيل الأجسام الفضائية بدولة الامارات العربية المتحدة

تماشياً مع الحفاظ على سجل محدّث للأجسام الفضائية الإماراتية والوفاء بالالتزامات المدرجة باتفاقية التسجيل لعام 1976، تلتزم وكالة الإمارات للفضاء بمسؤوليتها بتطوير وصيانة السجل الوطني للأجسام المطلقة في الفضاء، كما تلتزم بإخطار مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي عن طريق وزارة الخارجية وتسجيل وتحديث حالة الأجسام الفضائية التابعة لدولة الإمارات في سجل الأجسام الفضائية الدولية. يوضح الجدول التالي قائمة الأجسام الفضائية الإماراتية بالإضافة إلى التحديثات المطبقة عليها:

التسمية الدولية	اسم الجسم الفضائي	المشغل	تاريخ الاطلاق	الحالة	وظيفة الجسم الفضائي
D066-2013	دبي سات 2	دبي سات 2	21-11-2013	في المدار	رصد الأرض
A016-2012	الياه سات 1 B ((Y-1B	الياه سات	23-04-2012	في المدار الأرضي التزامني	الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض
B016-2011	الياه سات 1 A (Y-1A)	الياه سات	22-04-2011	في المدار الأرضي التزامني	الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض
B041-2009	دبي سات 1	دبي سات 1	29-07-2009	في المدار	رصد الارض
A001-2008	ثريا3	الثريا	10-06-2003	في المدار الأرضي التزامني	
A026-2003	ثريا2	الثريا	10-06-2003	في المدار الأرضي التزامني	خدمة الاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية
A066-2000	ثريا1	الثريا	21-10-2000	في مدار النفايات الفضائية	خدمة الاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية

الخاتمة:

إن دولة الامارات العربية قد خطت خطوات جادة وفاعلة فى مجال الفضاء الخارجي ونتمنى المزيد منها، وقامت باجراءات عملية جيدة لمتابعة تلك الخطوات الخطوات كما سبق وبينا، فقطاع الطيران والفضاء من القطاعات المهمة والرئيسية المحركة للاقتصاد الوطني لدولة الامارات، حيث أقامت دولة الامارات بشأنه بنية مادية ومؤسسية وتنظيمية وطنية متطورة وحديثة، كما تدير الامارات حاليا أقمار صناعية للإستخدامات التجارية والعسكرية متضمنة أقمار البيانات الفضائية وأقمار البث الفضائي والاتصالات والأقمار الخاصة بأجهزة الهاتف الخلوي والأقمار الخاصة برسم خرائط الأرض ومراقبتها كما طورت الدولة علاقات التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والدول المهتمة بمجال الفضاء ومن المتوقع أن يكون لبرنامج الإمارات وجهودها في مجال الفضاء العديد من الانعكاسات الاقتصادية الايجابية في المستقبل المتوسط والبعيد، وقد وقعت الإمارات على ثلاث من أصل خمس معاهدات دولية رئيسية للفضاء وهي: معاهدة الفضاء الخارجي لعام1967:وتتضمن المبادئ القانونية الأساسية والمبادئ التي تحكم استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر وغيره من الأجرام السماوية الأخرى.

- اتفاقية المسؤولية التي تعود لعام 1972:اتفاقية حول المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن الأجسام الفضائية.
- اتفاقية التسجيل لعام1975وهي اتفاقية حول تسجيل الأجسام التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي.

وتتطلع دولة الإمارات حالياً إلى إمكانية الانضمام لاتفاقية الإنقاذ: وهي اتفاقية حول إنقاذ رواد الفضاء وعودتهم وعودة المركبات الفضائية التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي، ونتمنى لدولة الامارات العربية المتحدة دائما دوام التوفيق ومزيد من التقدم والرقي والصعود نحو العلا.

التوصيات

- إعداد وتنمية الكوادر الوطنية لدعم القطاع والمساهمة في تطويره مع التوسع فى جذب مزيد من الطلبة والباحثين الاماراتيين وتشجيعهم على الخوض في مجال الفضاء من خلال تمويل برامج البحث العلمي .
- دعم مفهوم البحث والتطوير والابتكار في مجال تقنيات وعلوم واستكشاف الفضاء وإمداده بكافة الامكانات المعلوماتية والعلمية.
- تعزيز وإبراز دور الدولة على الخريطة الفضائية إقليمياً وعالمياً، والربط بين المؤسسات العلمية للدولة والتنسيق بينها لخدمة البحث العلمي.
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.
- أن نصنع بفخر مستقبلاً ريادياً لدولة الإمارات العربية ولدولنا العربية في مجال الفضاء لإلهام الأجيال القادمة لخدمة الوطن والبشرية والأمة العربية والإسلامية.
- ضرورة التعاون والتنسيق مع الدول العربية في مجال الفضاء الخارجي وحث جامعة الدول العربية على ضرورة نشر الوعى حول الأهمية الحالية والمستقبلية للفضاء الخارجي

- التوعية بأهمية مجال الفضاء الخارجي وأثرة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والتجارية والسياحية الحالية والمستقبلية للدول العربية والاسلامية وضرورة عدم التغافل عنها أو اهمالها .
- ادراج البحث العلمي خاصة فى مجال الفضاء الخارجي ضمن المقررات الدراسية بجميع الدول العربية والاسلامية حتى ينشا جيل واع وفاهم فى هذا المجال ومد جسور التعاون مع دولة الامارات في هذا المجال .

قائمة المراجع:

1.أحمد ماجد (2018)، تقرير الفضاء فى دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد الاماراتية ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، مبادرات الربع الثاني، اشراف السيدة / ندى الهاشمي، ص3.

2.الجمعية العامة للأمم المتحدة (2017)، الدورة (56) المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعادل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون مساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات،27مارس:7 إبريل.

3.الإمارت اليوم (2018)، الإمارات و روسيا توقعان اتفاقية لإرسال أول رائد فضاء إماراتي إلى الفضاء دبي وام،20 يونيو.

4.الأمم المتحدة (2008)، مكتب شئون الفضاء الخارجي، معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي وقرارت الجمعية العامة ذات الصلة، ST/SPACE/11,REV.2.

5.الأمم المتحدة (2017)، مجموعة المعاهدات، المجلد 610، الرقم 8843 .

6.الأمم المتحدة (2017)، مجموعة المعاهدات، المجلد 961، الرقم 13810.

7.الأمم المتحدة (2017)، مجموعة المعاهدات، المجلد 1023، الرقم 1502.

8.القانون الدولي للفضاء (2017)، صكوك الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، مكتب شئون الفضاء الخارجي نيويورك، ص3، 14،،24.

9.القانون الدولي للفضاء(2017)، صكوك الأمم المتحدة، نيويورك، الجزء2، المبادئ التى اعتمدتها الجمعية العامة ص45.

10.الدين الجيلانى بوزيد، ماجد الحموي(2003)، الوسيط في القانون الدولى العام، دارالشواف الرياض .

11.المصري اليوم(2018)، الإمارات و روسيا توقعان اتفاقية لإرسال أول رائد فضاء إماراتي إلى الفضاء، القاهرة ،وكالات أنباء، 20يونيو.

12.غادة الحلايقة(2016)، ماهو القانون الدولي، مقال منشور على موقع موضوع في4 اكتوبر.

13.ماهر ملندى، وماجد الحموي(2018): القانون الدولي العام، الجامعة الافتراضية السورية، ص225.

14.معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي(2008)، نصوص المعاهدات والمبادئ التي تحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما في ذك

القمر والأجرام السماوية، معاهدة الفضاء الخارجي لعام1967 بموجب قرار الجمعية العامة رقم (2222) فى19 ديسمبر1966، نيويورك،(A)53278-10.V,280510، ص3:9.
15.معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي (2008) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن الأجسام الفضائية لعام1972، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2777) (د_26) بتاريخ 29 نوفمبر1971، ص15.
16.معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي (2008)، اتفاقية التسجيل لعام 1975 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3235) (د_29) بتاريخ 12 نوفمبر1974، ص25.
17.Chuss, David T. (June 26, 2008), Cosmic Background Explorer - Enter,27,4,2013., NASA Goddard Space Flight Center.
18. Dainton, Barry (2001),"Conceptions of Void0-7735-2306-5..
19.Jennifer Frakes(2003)The Common Heritage of Mankind-Principle and the Deep Seabed, Outer Space, and Antarctica: Will Developed and Developing Nations Reach a Compromise? Wiscoscin International Law Journal ,p.21:409.
20.Elizabeth Howell ,2017), "What is Space?,6_7_Retrieved -2018).3_9 ,https://www.space.com These Are The 11 Space Laws That Every Astronaut Has To Follow-Wonderfulengineering.
21.Treaty on Principles Governing the Activities of Statesin(2010)-The Exploration and Use of Outer Space, includingthe Moon and Other Celestial Bodies". 1/1/08,enter,2,7.
22.Lauterpacht. H(1970) ,International Law, Collected Papers, Vol 1. General Works Cambridge, p.489.
23.L.Oppenheim (1963) International Law,8th.ed. London.,T.1, p.4.
24.McGill-Queen's(2001) Time and space, Press, ISBN 0-7735-2306-5.-
25.McKeever,(2003),Columbia Law School _Definition of International Law,march,2009.
26.https://cutt.us/8g6ZY
27.https://cutt.us/pfdAb–
28.https://cutt.us/dK43q–
29.https://cutt.us/CtxSz
30.https://cutt.us/xYKAD–
31.https://cutt.us/m5Stm
32.https://cutt.us/7QnEm
https://cutt.us/DngUj _
33.https://cutt.us/FT4IN
34.https://cutt.us/15Ygu_
35.https://cutt.us/d9xzu_
36.https://cutt.us/C7Tnr_
37.https://cutt.us/ttxPA _
38.https://cutt.us/XBxBr _
39.https://cutt.us/aIPCg_

العوامل المؤدية للطلاق والتطليق بالسودان (دراسة حالة ولاية نهر النيل)

د. إيمـان محمود إبراهيم عبده، جامعة وادي النيل- السودان

أ. علياء صديق الطيب، ماجستير في الإحصاء التطبيقي- السودان

ملخص: تتمثل مشكلة الدراسة في أن ظاهرتا الطلاق والتطليق تعتبران من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تعمل علي تدمير الأسر والمجتمعات، لذلك هدفت الدراسة للوقوف علي مدي انتشار هاتين الظاهرتين بولاية نهر النيل. وتم أخذ بيانات من محكمة عطبرة الجزئية كعينة للبحث من العام 2010م إلي العام 2014م لعدد الزيجات في السنة وعدد حالات الطلاق وعدد حالات التطليق.وكانت فرضيات البحث أن هنالك ارتفاع في نسب الطلاق والتطليق بالولاية بالإضافة إلي أنه لا يوجد تأثير معنوي لعدة متغيرات علي التطليق مثل (التطليق علي مال ، التطليق للضرر ... الخ)، وللتأكد من صحة هذه الفروض استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي مثل الأعمدة البيانية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. أثبتت نتائج البحث أن هنالك في الولاية ارتفاع في نسب الطلاق والتطليق علي مال والتطليق للضرر والشقاق والتطليق للإعسار وعدم الإنفاق والتطليق للغياب، وقد تقدم الباحثين بعدة توصيات أهمها العمل علي توعية المتزوجين بضرورة حل الخلافات الزوجية بالحوار والتفاهم وضرورة القيام بالواجبات والمسؤوليات الزوجية للحفاظ علي رابطة الزواج.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، التطليق على مال، التطليق للضرر، الإعسار، عدم الإنفاق.

Scientific Paper Entitled
(Factors leading to divorce and divorcing in Sudan)

(A case study of River Nile State)

Dr. Iman Mahmoud Ibrahim Abdo, University: Professor Assistant in Faculty of Economics and Business Administration, Nile Valley University-Democratic Republic of Sudan

Aliaa Siddig Altaieb, University: Master in Applied Statistics, Nile Valley University-Democratic Republic of Sudan

Abstract: The tow phenomenon of divorce and divorcing are considered to be serious social problems which lead to the destruction. The study has

aimed to detect the scope of the expansion of these two phenomenon's in the River Nile state.Data were taken from Atbara partial court as sample for the study between the year 2010 to the year 2014 in terms of the number of marriages per year and the number of divorce and divorcing cases. The study hypotheses suggest in the state in addition to the fact that there was no moral effect for several variables on divorcing such as (divorcing for financial reasons, divorcing for harm, …etc). To ensure the appropriateness of theseresearchers has used the descriptive and analytical such as Bar charts and multiple linear regression.The study results have shown that there arise in percentage of divorce and divorcing in the state due to divorcing for money, harm, discord, insolvency and lake of support and divorcing for being absent. The researchers has suggested some recommendations to name only a few: Raising the awareness of the importance of solving the family problems through the dialogue and the importance of carrying out the family responsibilities to preserve the marriage ties.

Key Words: Divorce, divorcing for finance, divorcing for harm, discord, insolvency.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة الدراسة:

كل إنسان في هذه الحياة يبحث عن الحياة الهادئة المستقرة، التي تسودها السعادة والأمن دون مشاحنات. ولقد حرص الدين الإسلامي علي وحدة الأسرة وعدم تفككها فشرع حلولاً عملية يستهدي بها كل من الزوج والزوجة في حالة استفحال الخلاف والشقاق تبدأ، من الوعظ والإرشاد إلي أن تصل إلي الطلاق. ويعتبر الطلاق والذي ارتفعت نسبته كثيراً في الآونة الأخيرة، من المشكلات الاجتماعية التي لها تأثير خطير يعمل علي تدمير وتفكك الأسر والمجتمعات، والطلاق كما جاء في ديننا الحنيف هو أبغض الحلال لما يترتب عليه من آثار سلبية في تفكك الأسر وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية علي الأطفال، ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية. ومما لاشك فيه أن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة قد نال اهتمام المفكرين من زمن بعيد، ونجد في كل الشرائع والقوانين والأخلاق فصولاً واسعة لتنظيم هذه العلاقة وضمان وجودها واستمرارها، لأن في ذلك استمرار الحياة نفسها وسعادتها وتطورها.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكله الطلاق والتطليق من أكثر المشاكل الاجتماعية انتشارا وتدميراً للأسر والمجتمعات، ولأنها ليست مشكلة اجتماعيه فقط بل هي مشكلة نفسية تنعكس آثارها علي الآباء والأبناء.

أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل هنالك ارتفاع في معدل الطلاق والتطليق بولاية نهر النيل؟

إن كانت الإجابة بنعم ما هو أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في ارتفاع هذا المعدل؟

أهمية الدراسة:

الطلاق من المشكلات الأكثر انتشارا وتزايداً وتهدد المجتمع. وتأتي أهميه البحث من واقع الاقتناع بأهمية التصدي لهذه المشكلة. وتري الباحثة ضرورة دراسة بعض المتغيرات المرتبطة بالطلاق وإمكانية استخدام نتائج هذه الدراسة وما تتناوله من متغيرات مرتبطة بالطلاق، مما يساعد في عمل برامج ارشادية لتجنب أو التقليل من آثار هذه المشكلة .

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

-تسليط الضوء علي ظاهرتا الطلاق والتطليق كظاهرتين اجتماعيتين تتزايدان تدريجياً عبر السنوات.

-معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المؤدية للطلاق والتطليق.

-معرفة الأسباب المؤدية إلي تزايد حالات الطلاق والتطليق بالولاية.

منهج الدراسة:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم علي أساس وصف البيانات وطبيعتها باستخدام الأعمدة المزدوجة ومعرفة العلاقة بين الطلاق وبعض الأسباب المؤثرة فيه (كالتطليق علي مال، التطليق للضرر والشقاق...الخ) وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

مصطلحات الدراسة:

الطلاق: الطلاق يكون بناء علي الارادة المنفردة للزوج الذي يملك العصمة بناء علي طلبه.

التطليق: يقصد به انهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضاء، ويتم بناء علي طلب الزوجة في الحالات التي نص عليها القانون.

الدراسات السابقة

1/ دراسة صالح الرميح (2009) بعنوان:" النظرة الاجتماعية إلي المطلقة: رؤية اجتماعية

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر البعد الاجتماعي للطلاق وآثار هذا البعد من حيث النظرة المجتمعية لها بالإدانة والمراقبة، وقد توصلت دراسته إلي أن هنالك مشاكل محورية ترتبط بطريقة نظرة المجتمع للمطلقة حيث تتسم بالدونية كما أن تحمل مسئولية الأبناء كانت مشكلة كبيرة تعاني منها المطلقات، تعيفهن عن ممارسة حياتهن بشكلها الطبيعي كما توصل في دراسته إلي أن الطلاق يعد وصمة اجتماعية تعاني منها المرأة المطلقة .

أيضاً أكدت نتائج دراسته أن المطلقات يعانين من مشاكل اقتصادية كثيرة، منها انخفاض مستوي المعيشة واللجوء للآخرين والجمعيات الخيرية طلباً للعون والمساعدة.

2/ دراسة الزراد، فيصل محمد خير ، ياسين ، عطوف محمد (1987م) بعنوان: " دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة سيكولوجية تربوية ميدانية "

هدفت هذه الدراسة للوقوف علي ظاهرة الطلاق في دول الإمارات وأشكالها، وقد طبقت هذه الدراسة علي عينة من النساء المطلقات والرجال من إمارات مختلفة، هي رأس الخيمة ودبي والعين والشارقة وأبو ظبي. وقد اعتمدت الدراسة علي عدد من الأساليب البحثية والإحصائية، أهمها أن العامل الأساسي وراء الطلاق ليس هو الأمر المادي بالدرجة الأولي وإنما ما تتعرض له الزوجة من مهانة وسخرية وضرب واحتقار، يجعلها تصبر وتتحمل خوفاً علي مستقبلها وسمعتها ومصيرها وأولادها، كما أن مشكلة الطلاق تزداد حدتها عندما تخرج الزوجة خارج إطار الزوجية إلي الأهل والأقرباء، حيث أنه غالباً ما تكون هذه الخلافات بين أزواج وزوجات الأقارب شديدة ومؤلمة، كما تبين من نتائج الدراسة أيضاً أن هنالك أسباباً تسهم بشكل فاعل في زيادة معدلات الطلاق يأتي في مقدمتها الشعور بخيبة الأمل في الحياة الزوجية من بدايتها، وأن تعدد مرات الزواج والطلاق لدي الرجل يجعله يستهين بعمليات الطلاق الأخرى إضافة إلي إدمان أحد الزوجين علي الكحوليات والمخدرات وتعرض الزوج لأحد الأمراض. كما تبين من نتائج المقابلة الشخصية مع عينة مختارة من الرجال والنساء أن مشكلة الخيانة الزوجية لدي الطرفين، وعدم الإشباع العاطفي هي من الأسباب الرئيسية التي تسهم في زيادة معدلات الطلاق في دولة الإمارات.

3/ دراسة فهد ثاقب (1999) بعنوان "المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية "

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء علي الأبعاد المختلفة لظاهرة الطلاق، وقد اقتصرت الدراسة علي المطلقات دون المطلقين، كما هدفت الدراسة إلي مناقشة الخطوات التي يمر بها الزواج ابتداءً من مرحلة الاختيار ودور العائلة تجاه ذلك، مروراً بالخلافات التي تنشأ أثناء الزواج والخطوات والاستشارات التي يلجأ إليها الطرفان، وانتهاء بمرحلة الطلاق والآثار النفسية والاقتصادية التي تتعرض إليها المطلقة وقد توصلت الدراسة إلي نتائج أهما:

أن الطلاق أشد قسوة علي المرأة من الرجل وخاصة لمن لديهن أبناء. فالآثار النفسية للطلاق أعمق وبخاصة لذوي الدخول المحدودة، كما تبين من نتائج الدراسة أن الآثار الاقتصادية السلبية علي النساء المطلقات لا تقل شدة عن تلك الآثار النفسية أو الاجتماعية، إذ أنه من النادر أن تحصل المطلقات علي نفقات سخية تساعدها وأبناءها علي مواجهة متطلبات الحياة اليومية

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

تعريف الطلاق

الطلاق في اللغة: حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك.

الطلاق في الشرع: هو حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية بأحد ثلاثة امور:

باللفظ صريحاً كان أو كناية، أو بالكتابة، أو بالإشارة إذا تعذر النطق والكتابة كالأخرس.

حكم الطلاق

الأصل فيه أنه مكروه، إلا لحاجة وهو قول الجمهور، كالطلاق الذي يقع من الرجل بغير سبب مع استقامة الحال. ودليل الكراهة قوله تعالي "وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسي أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا" ثم إن هذه الحاجة الداعية للطلاق قد تتنوع وبالتالي يختلف معها الحكم.

أما انتزاع المرأة نفسها من الرجل وطلب الطلاق منه فالأصل فيه المنع. كما تدل عليه أحاديث النهي والزجر عن ذلك، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم قال: (المنتزعات والمختلعات هن المنافقات(سليم، 1421ه).

أحكام الطلاق في القرآن وتوابعه:

قال الله تعالى في سورة الطلاق: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا

وفي سورة الأحزاب قال المولى عزّ وجّل:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (49).

في سورة البقرة: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (228).

إلى أن قال في سورة البقرة: (الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ)

فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (229).

وفي سورة البقرة جاء قول الباري عزّ وجّل: (فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (230).

نجد مما تقدم أن الله حث على إمساك النساء والصبر عليهن، وأنه عسى أن يكون فيه خير كثير، وهذا يدل على محبة الله للاتفاق بين الزوجين وكراهته للفراق، وهذه الآيات دالة على إباحة الطلاق وهو من نعمه على عباده، إذ فيه دفع ضرر ومشاق كثيرة عند الاحتياج إليه. (السعدى، ع. ن.، 1430ه -2009م)

ومع ذلك فقد أمر عباده إذا أرادوا أن يطلقوا أن يلزموا الحدود الشرعية التي هي صلاح دينهم ودنياهم فيطلقونهن لعدتهن، وفسرها النبي صل الله عليه وسلم بأنها تكون طاهرة من الحيض من غير جماع حصل بهذا الطهر، فبهذا تكون مطلقة لعدتها وتعرف أنها شرعت فيها، وكذلك إذا طلقت بعدما استبان حملها. وهذا يدل على أن الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي حصل فيه وطء، ولم يستبن حملها أنه حرام، وكذلك لا يحل أن يطلقها أكثر من واحدة، ودل على أن الطلاق الذي تحصل به الرجعة طلقة أو طلقتان، فإن طلقها الثالثة لم تحل له إلا من بعد زوج ينكحها نكاحاً صحيحاً وبطؤها ثم يطلقها وتعتد بعده.

وفي قوله: " حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " البقرة (230) يدل على تحريم نكاح التحليل لأنه ليس بنكاح شرعي ولا يفيد الحل.ودل قوله:" وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ " البقرة(228) على أن رجعية زوجة حكمها حكم الزوجات في كل شيء، إلا أنه لا قسم لها، وأنه له رجعتها رضيت أو كرهت لكونه أحق بها.

واشترط الله للرجعة شروطاً:

أحدها: أن يكون في طلاق، فإن كان في فسخ من الفسوخ، فلا رجعة فيها لقوله: " وَالْمُطَلَّقَاتُ " البقرة (228).

الثاني: أن يكون الطلاق واحدة أو اثنتين لأن قوله: " الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ " البقرة (229)، يعني الذي يحصل به الرجعة، ثم صرح بعد ذلك أنه إن طلقها لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره.

الثالث: أن تكون في العدة لقوله: " أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِك " البقرة(228)(السعدى، ع. ن.، مرجع سابق)

الرابع: أن لا يقصد برجعتها الإضرار بها، بل يقصد إرجاعها لزواجه الحقيقي.

الخامس: أن لا يقع الطلاق على عوض، فإن وقع على عوض فهو الخلع أو معناه، والله تعالى سمى الخلع فداء، فلو كان له عليها رجعة لم يحصل الفداء.

السادس: أن لا يكون الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى في سورة الأحزاب: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا

جَمِيلًا (49).

وقد أرشد الله الزوج إلى أن يمسك زوجته بمعروف أو يفارقها بمعروف، وذلك للسلامة من التبعة ولراحة الطرفين وبقاء الالفة بين الأصهار، وحصول الحياة الطيبة المانعة من الإكدار.

الحكمة من مشروعية الطلاق

إن الإسلام يفترض اولاً أن يكون عقد الزواج دائماً، ولايجوز توقيته بوقت معين. وقد شرع الطلاق في حالات مخصوصة للتخلص من المكاره الدينية والدنيوية، ولم يشرع إلا في حالة الضرورة والعجز عن إقامة المصالح بينهما لتباين الأخلاق وتنافر الطباع. أو لضرر يترتب

علي استبقائها في عصمته، بأن علم أن المقام معها فساد دينه ودنياه فتكون المصلحة في الطلاق، ويكون أمراً لا بد منه للخلاص من رابطة الزواج التي لا تحقق المقصود منها والتي لو ألزم الزوجان بالبقاء عليها لأكلت الضغينة قلبيهما، وقد يكون ذلك منفذ لكثير من الشرور والآثام. لذلك شرع الطلاق للقضاء علي تلك المفاسد. ويتحقق قوله تعالي " وإن يتفرقا يغن الله كل من سعته وكان الله واسعا حكيما".

أقسام الطلاق عند أهل العلم:

قال الحافظ في الفتح 346/9: ثم الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً، أما الأول ففيما إذا كان بدعياً أو صورياً. وأما الثاني فإذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال. وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأي ذلك الحكمان. وأما الرابع ففيما إذا كانت غير عفيفة. وأما الخامس فنفاه النووي وصوره غيره بما إذا كان لا يريدها ولا تطيب نفسه ان يتحمل مؤونتها من غير حصول غرض الاستمتاع. ونحو هذا التقسيم ذكره بن قدامة في المغني 97/7 والنووي 660/3 وغيرهما.

وهنالك تقسيم آخر أكثر اختصاراً، وهو تقسيم إلي سني وبدعي. أما السني فهو أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يجامعها فيه، وزاد بعض أهل العلم إشهاد شاهدين. وحاصل تعريف طلاق السنة هو ما كان موافقا لكتاب الله

وسنة رسول الله صلي الله علي وسلم، أما طلاق البدعة فهو ما كان مخالفاً لكتاب الله وسنة رسول الله صلي الله عليه وسلم، وصورته أن يطلق الرجل امرأته في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يتبين أمرها حملت أم لا.(العدوى،م. 1409ه-1988م)

التطليق وأقسامه:

كما ذكر سابقاً أن الطلاق يكون بناء علي الارادة المنفردة للزوج الذي يملك العصمة بناء علي طلبه. أما التطليق يقصد به انهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضاء، ويتم بناء علي طلب الزوجة في الحالات التي نص عليها القانون وهي:

أ-**التطليق على مال:** هو كل طلاق ذكر فيه بدل أي تنازل الزوجة عن مال تملكه أو لها فيه حق مقابل الطلاق، وهو في أحكامه كالخلع لأن كل واحد طلاق بعوض فيعتبر في أحدهما ما يعتبر في الآخر. إلا أنهما يختلفان من وجهة أن العوض إذا بطل في الخلع بأن وقع الخلع علي ما ليس بمال متقوم يبقي طلاق بائن، وفي الطلاق علي مال إذا بطل العوض بأن سميا ما ليس مال متقوم، فالطلاق يكون رجعياً لأن الخلع كناية والكنايات مبينات.

فأما الطلاق علي مال فصريح، وإنما تثبت البينونة بتسمية العوض إذا صحت التسمية فإذا لم تصح التحقت بالعدم فبقي صريح فيكون الطلاق رجعياً. ولو قال لها أنت طالق بألف درهم فقبلت طلقت وعليها ألف، وكذلك لو قال أنت طالق علي ألف درهم لأن علي كلمة شرط يقال: زرتك علي أن تزورني وهو يعتبر من العوامل الاقتصادية المؤثرة التطليق.(الكاسانى، أ. م 1406ه-1986م)

ب- **التطليق للضرر والشقاق:** يجوز للزوجة طلب التطليق للضرر الذي يتعذر لمثلها دوام العشرة ولا يجيزه الشرع. ويثبت الضرر بكل طرق الإثبات الشرعية بما في ذلك شهادة الشهرة والتسامع، إذا لم يثبت الضرر واستمر الشقاق بين الزوجين وتعذر الإصلاح وعادت الزوجة بعد ثلاثة أشهر لطلب التطليق، فيعين القاضي

حكمين من أهلهما إن أمكن يتوسم فيهما القدرة علي الإصلاح، وإذا تعذر الصلح استمر الشقاق بين الزوجين يحكم القاضي بالتطليق. ويعتبر من الضرر والشقاق من العوامل الاجتماعية المؤثرة في التطليق.

ج- **التطليق للإعسار وعدم الانفاق:** تعتبر النفقة علي الزوجة واجب من الواجبات الملقاة علي عاتق الزوج، ما دامت الزوجية قائمة حقيقة وإذا أخل الزوج بهذا الواجب يحق للزوجة اللجوء للقضاء لطلب الإنفاق عليها، وتطلب الزوجة تطليقها لعدم إنفاق زوجها في الحالات التالية: أن يمتنع عن الإنفاق لأنه معسر (لا مال لديه) أو أن يكون لديه مال وامتنع عن الإنفاق وفي الحالتين يكون الطلاق رجعياً ويعتبر التطليق للإعسار وعدم الإنفاق من العوامل الاقتصادية المؤثرة في التطليق.

د- **التطليق للغياب:** يحق للزوجة طلب التطليق من زوجها الذي غاب عنها مدة تزيد عن سنة، وتتأكد المحكمة من الغيبة ومدتها ومكانها بكل وسائل الإثبات الممكنة، وتخبر الزوج الغائب المعلوم العنوان بضرورة الحضور للإقامة مع زوجته أو نقلها للمكان الذي يقيم فيه، أما إذا كان الزوج الغائب مجهول العنوان، فإنه يتم البحث عنه بكافة الوسائل المتاحة بمساعدة النيابة العامة وتعيين قيم عنه، فإن لم يحضر قضت المحكمة بتطليق الزوجة منه طلقة بائنة والتطليق للغياب قد يكون من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.(خلاف، ع. 1357ه -1938م)

ه-**التطليق بسبب الإيلاء والهجر:** إذا حلف الزوج علي ترك معاشرة زوجته أو هجرها، رفعت أمرها إلي المحكمة التي تؤجله أربعة أشهر ليرجع، فإن رجع فلا يستجاب لطلبها وإن لم يرجع طلقت منه. ويكون هذا التطليق رجعياً، ويعتبر التطليق بسبب الإيلاء والهجر من العوامل الاجتماعية المؤثرة في التطليق .

و-**التطليق للفقدان أو الحبس:** يجوز للزوجة طلب التطليق إذا صدر علي الزوج حكم نهائي بالحبس أو السجن لمدة أكثر من ثلاث سنوات، وبعد انصرام سنة من اعتقاله. كما يمكن لها المطالبة بالتطليق بعد مرور سنتين من اعتقاله سواء صدر حكم أم لم يصدر. كما يجوز لزوجة المفقود طلب التطليق من زوجها بعد مدة لا تقل عن سنة من تاريخ الفقدان ويعتبر أيضاً من العوامل الاجتماعية.

ز- **التطليق للعيب أو المرض:** إذا وجدت الزوجة عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه، أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجزام والبرص، فلها أن تطلب من القاضي تطليقها منه سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به، وليس عيوب الزوج التي نسوغ طلب التطليق محصورة، إنما المدار علي كون العيب مستحكماً لا يمكن البرء منه، أو يمكن بعد زمن طويل ولا تستطاع العشرة معه إلا بضرر أياً كان نوعه ويعتبر من العوامل الاجتماعية.

ح- التطليق علي فدية: وهو أن تكون الزوجة قد حكم عليها بالنشوز مدة عام كامل وفي هذه الحالة تعرض الزوجة فدية (مال) مقابل تطليقها ويكون الطلاق بائن بينونة صغرى، وأيضا التطليق علي فدية يعتبر من العوامل الاجتماعية.

ط- التطليق للعنة: وهو أن تطلب المرأة تطليقها لعنة زوجها، والعنة هي عدم القدرة علي المعاشرة الزوجية ويمكن إثباتها بالكشف الطبي والتطليق للعنة يعتبر من العوامل الاجتماعية.

ي- التطليق للّعان: وهو اللعن من جهة الزوج والغضب من جهة الزوجة، قائمة مقام حد القذف في حق الزوج، ومقام حد الزنا في حق الزوجة. وسمي لعان بذلك لقول الرجل في الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ولأن أحدهما كاذب لا محالة فيكون ملعوناً ويعتبر من العوامل الاجتماعية .

الخلع:

هو افتداء المرأة من زوجها الكارهة له بمال تدفعه إليه ليتخلى عنها.

حكمه: جائز إن استوفي شروطه، لقوله صلي الله عليه وسلم لإمراه ثابت ابن قيس وقد جاءته تقول عن زوجها: يارسول الله ما أعبت عليه في خلق ولا دين ولكن أكره الكفر بعد الإسلام فقال لها "أتردين عليه حديقته" قالت نعم فقال رسول الله لزوجها "اقبل الحديقة وطلقها تطليقة".(خلاف، ع. 1357ه -1938م)

الخلع في القرآن الكريم: قال تعالي (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فإن خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون)(الطهطاوي، أ. ع. 1424ه-2003م)

تتعدد أسباب الطلاق، ومنها الملل الزوجي وسهولة التغيير وطغيان الحياة المادية وانتشار الأنانية وضعف الخلق وفيما يلي أهم الأسباب:

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلاق:

إن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيسياً ومهماً في استقرار وثبات الأسرة بل والمجتمع بأسره، وقد يكون هذا العامل له دور مباشر وسبب رئيسي من أسباب الطلاق، فإن لم يستطع الرجل تأمين الاحتياجات المالية ومتطلبات بيت الزوجية تنشب الخلافات بين الزوجين، لأنه قد يكون عقبة أمام تحقيق أحلامها. وإذا حصل الفراق وتم الطلاق يتحمل الرجل أعباء مالية اخري يتأثر بها بعد الطلاق قد تزيده فقراً علي فقره، بل وقد تهلك كاهله بأعباء اقتصادية لم تكن موجودة أثناء قيام الزوجية.

ثانياً:العوامل الاجتماعية في الطلاق:

تتمثل في الخيانة الزوجية، الشك والغيرة المرضية، عدم التوافق الزوجي، الأفكار المثالية التي تؤدى الى عم الرضا بأحد الطرفين ، تدخل الآخرين ...الخ.

2-2-3العوامل النفسية في الطلاق:

تتمثل في تكرار الطلاق في أسرة الزوج أو الزوجة، انتشار عادات التلفظ بالطلاق وتسهيل الفتاوي، الانانية والهروب من المسؤولية، تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن، ضعف الوازع الديني عند الرجل والمرأة وعدم رعاية حرمة الأسرة وحقوق الزوجية والرغبة في التنقل والتمتع خارج نطاق الأسرة والسفور والاختلاط(رجب، ر 2015).

الآثار الواقعة على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق:

إن الطلاق بخلوه من الآداب التي حددها الإسلام عند وقوعه حتماً به ضرر على المجتمع بأسره لأن المجتمع يتكون من أسر مترابطة تكوّن نسيجه، فانحلال وتفكك هذه الأسر يسبب اضطرابات اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن أمثلة ذلك:

في انحلال الزواج وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين أفراد المجتمع، خصوصاً إذا خرج الطلاق عن حدود الأدب الإسلامي المحدد له والذي يجر وراءه أقارب كل طرف في خصام وتقاضي واقتتال، مما يسبب مشاحنات وعدم استقرار في المجتمع وبدلاً من أن يعمل الأهل والأقارب لإصلاح ذات البين والصلح بينهما يصبحا مصدراً للخصام والانحياز والتعصب المؤدي إلى زعزعة واستقرار المجتمع.

الطلاق والتطليق في السودان:

انعكست الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في السودان بصورة سالبة على الحياة الاجتماعية مع ارتفاع حالات الطلاق فيما دخلت قضايا " الخلع إلى أضابير المحاكم السودانية. وكشف تقرير الأداء الصادر من رئاسة السلطة القضائية في أبريل من العام الماضي ان حالات الطلاق بلغت (52023) حالة طلاق خلال العام 2012م بمختلف ولايات السودان مقارنة بحالات الزواج البالغة (122198) حالة، وبلغت حالات الزواج التي تمت أمام المحاكم. حسب التقرير (396) قضية مقابل (21132) قضية طلاق مقارنة بـ(20203) قضايا في عام 2011م الذي بلغت فيه حالات الزواج التي تمت عبر المأذون (121802) زواج مقابل (30891) حالة طلاق عبر المأذون العام الماضي وأشارت ذات التقارير إلى وقوع (31) حالة خلع للعام الماضي تصدرتها ولاية جنوب دارفور والتي شهدت ساحات محاكمها الشرعية (10) قضايا خلع كما نظرت المحاكم السودانية خلال العام في (270) قضية فرقة تم خلالها التفريق بين الزوجين لبطلان العقد وفصلت المحاكم في (7978) قضية طاعة و(313) قضية إثبات نسب بجانب (5779) قضية حضانة فيما بلغت قضايا النفقة في 2012م (22186) قضية.

وبلغت حالات الطلاق بمحكمة كرري لشهر مارس الماضي (759)حالة طلاق وفي أبريل الماضي (1011) بينما بلغت نسبة الاستئنافات في محكمة كرري (282) بينما بلغت حالات الطلاق بمحكمة الحاج يوسف في شهر يناير الماضي بلغت(557) وفي مارس الماضي كانت النسبة (845) وابريل الماضي (649) وتعتبر محكمة الحاج يوسف من أكثر المحاكم التي تشهد اكتظاظ مقارنة بالمحاكم الأخرى، ويمكن ملاحظة ارتفاع الحالات منذ العام 1989،ووفقاً لسجلات المحاكم لعام 1988م جاءت لمحكمة الأحوال الشخصية بأم درمان حوالى (888) امرأة يطلبن الطلاق.(رجب، ر، 2015)

وفي العام 1989م ارتفع عدد الحالات إلى (1107) حالة، وحسب إحصائية للسلطة القضائية التي توضح قضايا الأحوال الشخصية للعام 2008م بلغت حالات الطلاق حوالى (57.870) حالة طلاق وقال تقرير الأداء الصادر من رئاسة السلطة القضائية في ابريل من العام الماضي إن حالات الطلاق بلغت (52023) حالة طلاق خلال العام 2012م بمختلف ولايات السودان مقارنة بحالات الزواج البالغة (122198) حالة، وبلغت حالات الزواج التي تمت أمام المحاكم حسب التقرير (396) الف قضية مقابل (21132) قضية طلاق مقارنة بـ(20203) قضايا في عام

2011م الذي بلغت فيه حالات الزواج التي تمت عبر المأذون (121802) زواج مقابل (30891) حالة طلاق عبر المأذون العام الماضي.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

بيانات البحث: تم أخذ البيانات من محكمة عطبرة للأحوال الشخصية

أولاً: الأعمدة البيانية

جدول (1) مقارنة بين الزواج والطلاق والتطليق خلال السنوات من 2010–2014

العام	الزواج	% للزواج	الطلاق والتطليق	%للطلاق والتطليق	نسبة الطلاق والتطليق من جملة الزواج %
2010	1246	14.95	453	11.93	36.35%
2011	1690	20.27	470	12.38	27.81%
2012	1795	21.53	822	21.65	45.79%
2013	1766	21.18	872	22.97	49.37%
2014	1840	22.07	1180	31.07	64.13%

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

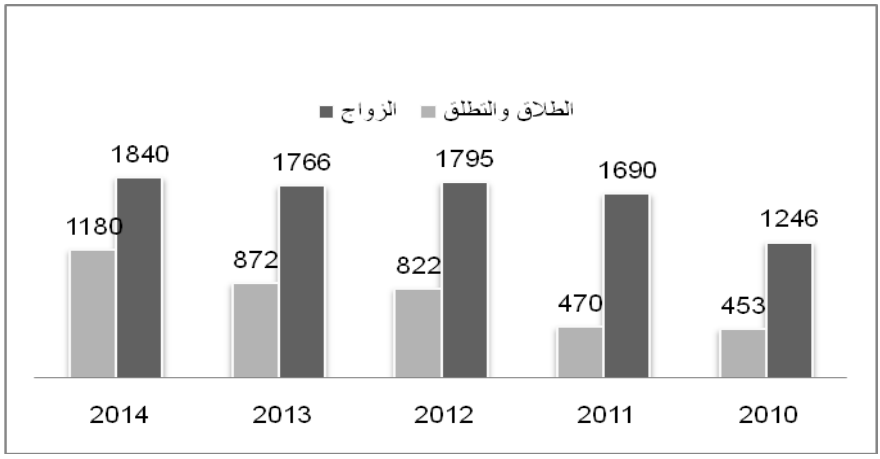

شكل:(1)مقارنة بين الزواج والطلاق والتطليق خلال السنوات من 2010م-2014م

نجد أن نسبة الزواج في العام 2010 م كانت 14.95% ونسبة الطلاق والتطليق كانت 11.93% ونجد أن نسبة الزواج ارتفعت في العام 2011م إلي 20.27% قابلها ارتفاع في نسبة الطلاق والتطليق إلي12.37% وفي العام 2012م ارتفعت نسب الزواج إلي 21.53% قابلها ارتفاع كبير في نسب الطلاق والتطليق لتصل النسبة إلي 21.65% ثم انخفضت قليلاً نسب الزواج في العام 2013م لتصل إلي 21.18% بينما استمرت قضايا الطلاق والتطليق في الارتفاع وبلغت 22.97% ،في العام 2014م ارتفعت نسبة الزواج إلي 22.07%قابلها ارتفاع كبير في نسب الطلاق والتطليق إلي أن بلغت 31.07% في العام 2014م.

ومما سبق يتضح لنا جلياً أن نسب الطلاق والتطليق في ازدياد مستمر مما يدعم الفرضية الأولي كما أن هنالك زيادة مضطردة في النسبة بين الطلاق والتطليق والزواج .

جدول (2): مقارنة بين الطلاق والتطليق خلال الفترة من 2010-2014م

العام	الطلاق	%	التطليق	%
2010	285	9.94	168	18.05
2011	274	9.56	196	21.05
2012	648	22.61	174	18.69
2013	680	23.73	192	20.62
2014	979	34.16	201	21.59

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

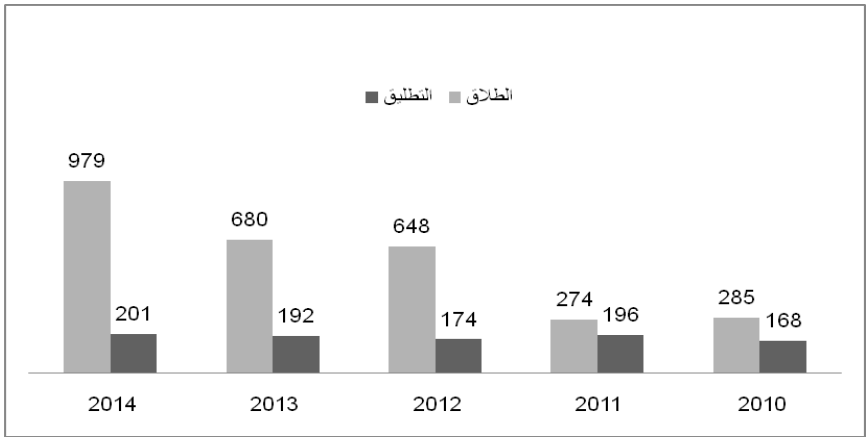

شكل (2) مقارنة بين الطلاق والتطليق خلال الفترة من 2010م-2014م

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

نجد أن نسبة الطلاق في العام 2010م كانت 9.94% من جملة قضايا الطلاق بينما كانت نسبة التطليق 18.04% من جملة قضايا التطليق، في العام 2011م انخفضت قضايا الطلاق لتصل إلي 9.56% بينما ارتفعت قضايا التطليق إلي 21.05% ثم ارتفعت قضايا الطلاق بصورة كبيرة في العام 2012م لتصل إلي 22.61% وقابلها انخفاض في قضايا التطليق بلغ 18.69%، وفي العام 2013م استمرت قضايا الطلاق في الارتفاع وبلغت 23.73%وارتفاع أيضاً في قضايا التطليق بنسبة 20.62% وفي العام 2014م ارتفعت أيضاً قضايا الطلاق لتبلغ 34.16% قابلها أيضاً ارتفاع لقضايا التطليق بنسبة 21.59% .

يتضح مما سبق أن نسب الطلاق في ازدياد مستمر وتذبذب بين الزيادة والنقصان في نسب التطليق.

جدول (3): أسباب التطليق خلال السنوات من 2010-2014م

السنوات	التطليق علي مال	التطليق للضرر والشقاق	التطليق للإعسار وعدم الإنفاق	التطليق للغياب	التطليق للعان	التطليق علي فدية	التطليق للإيلاء والهجر	التطليق للعنة	التطليق للعيب أو المرض
2010	1	88	29	37	6	1	6	0	0
2011	24	67	82	22	0	0	0	1	0
2012	3	89	47	28	0	6	0	0	1
2013	3	79	77	29	0	0	0	0	4
2014	4	97	47	52	0	1	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

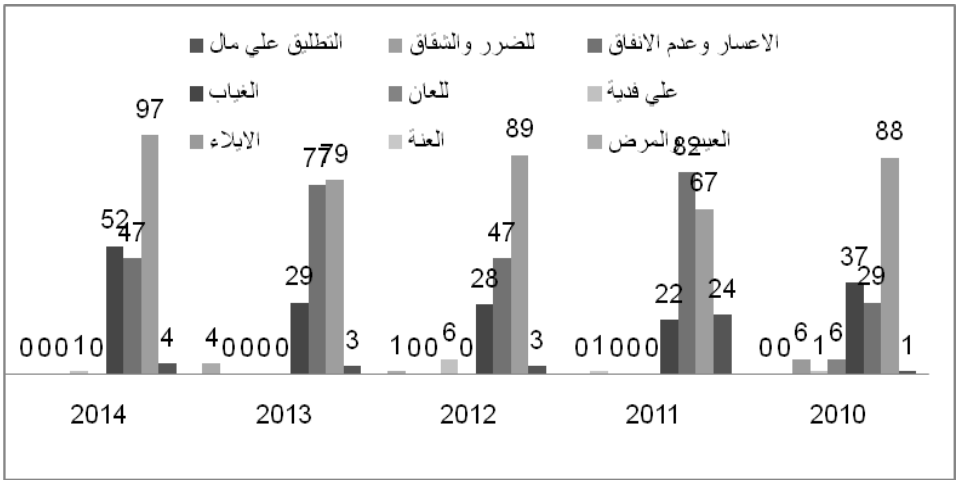

شكل (3) أسباب التطليق خلال السنوات من 2010م-2014م

إجمالي قضايا التطليق بمحكمة عطبرة خلال الفترة من 2010م_2014م بلغت (931) قضية ونجد أن أعلي نسبة لأسباب التطليق بهذه المحكمة كانت التطليق للضرر والشقاق إذ بلغت (45.11%) من جملة قضايا التطليق بالمحكمة خلال أعوام الدراسة.

وبالنظر إلي النسبة خلال الخمسة أعوام نجدها تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض ففي العام 2010م كانت (52.38%) من جملة قضايا التطليق في ذلك العام ثم انخفضت في العام 2011م لتصل إلي (34.14%) ثم ارتفعت إلي (51.14%) في العام 2012م ثم انخفضت إلي (41.14%) في العام 2013م ثم ارتفعت مرة أخري في العام 2014م لتصل إلي(48.25%).

يليها التطليق للإعسار وعدم الإنفاق والذي كانت نسبته (30.29%) من جملة قضايا التطليق خلال أعوام الدراسة ونلاحظ تذبذب النسبة بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى إذ كانت النسبة (17.26%) من جملة قضايا التطليق في العام 2010م ثم ارتفعت في العام 2011م لتبلغ (41.83%) من جملة قضايا التطليق لذلك العام ثم انخفضت إلي (27.01%) في العام 2011م وارتفعت مرة أخري في العام 2012 م لتبلغ (40.18%) ثم انخفضت لتصل إلي (23.38%) من جملة القضايا في العام 2014م .

يأتي بعد ذلك التطليق للغياب والذي بلغت نسبته (18.04%) من جملة قضايا التطليق بالمحكمة خلال الأعوام الخمسة محل الدراسة ونجد نسبته في العام 2010م بلغت (22.02%) من جملة قضايا التطليق وانخفضت النسبة في العام 2011م إلي (11.22%) ثم ارتفعت مرة أخري في

العام 2012م لتصل إلي (16.09%) ثم انخفضت مرة أخري في العام 2013م لتصل إلي (15.10%) من جملة قضايا التطليق لترتفع مرة أخري في العام 2014م لتصل إلي(25.87%)

ويأتي بعده التطليق علي مال والذي بلغت نسبته (3.7%) من جملة قضايا التطليق في الأعوام الخمسة محل الدراسة وتذبذبت النسبة بين الارتفاع والانخفاض ففي العام 2010م كانت نسبته (0.59%) من جملة قضايا التطليق في ذلك العام ثم أرتفع في العام 2011م لتبلغ (12.24%) من جملة قضايا التطليق ثم انخفضت إلي (1.72%) في العام 2012م واستمرت في الانخفاض لتصلي إلي(1.56%) من جملة قضايا التطليق في العام 2013م ثم ارتفعت قليلاً في العام 2014م لتصل إلي (1.99%) من جملة قضايا التطليق.

ونجد أن التطليق لأسباب أخري لا يظهر في كل الأعوام إذ يظهر في عام ويختفي في بقية الأعوام حيث نجد أن التطليق للعان بلغت نسبته (0.64%) من جملة قضايا التطليق للأعوام الخمسة حيث بلغت نسبته في العام 2010م (3.57%) من جملة قضايا التطليق في ذلك العام.

وكذلك التطليق علي فدية بلغت نسبته (0.85%) من جملة قضايا التطليق للأعوام الخمسة محل الدراسة حيث بلغت نسبته في العام 2010م (0.59%) من جملة القضايا في ذلك العام ثم ارتفعت في العام 2013م لتصل إلي (3.44%) من جملة قضايا التطليق ثم انخفضت في العام 2014م لتصل إلي (0.49%) من جملة قضايا التطليق.

وأيضاً التطليق للإيلاء والهجر نجده يظهر في العام 2010م ويختفي في بقية الأعوام حيث بلغت نسبته (0.64%) من جملة قضايا التطليق للأعوام الخمسة محل الدراسة، ويمثل (3.57%)من جملة قضايا التطليق في العام 2010 م.

وأيضاً التطليق بسبب العنة بلغت نسبته (0.107%) من جملة قضايا التطليق خلال الخمسة أعوام محل الدراسة حيث بلغت نسبته في العام 2011م (0.51%) من جملة قضايا التطليق في ذلك العام.

ونجد أن الطلاق للعيب والمرض بلغت نسبته (0.53%)من جملة قضايا التطليق للأعوام الخمسة محل الدراسة حيث ظهر التطليق للعيب والمرض في الأعوام 2012مو2013م حيث بلغت نسبته (0.57%) في العام 2012م ثم ارتفعت في العام 2013م لتبلغ (2.08%) من جملة قضايا التطليق.

ثانياً: الانحدار الخطي المتعدد

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث .

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (**Y**) على العديد من المتغيرات المستقلة$X_1 , X_2 , ...X_K$

جدول (4) ملخص النموذج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.992[a]	.985	.980	1.607

a. Predictors: (Constant), للغياب ,علي.مال ,للضرر.والشقاق ,للإعسار.وعدم.الإنفاق

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

من الجدول الثاني نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط (R) قد بلغ 0.992 بينما بلغ معامل التحديد (R^2) 0.985 في حين كان معامل التحديد المصحح (R^{2-})0.980 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية استطاعت تفسير (98.) من المتغيرات الحاصلة في جملة التطليق المطلوبة والباقي يعزي إلي عوامل أخرى.

جدول (5): تحليل التباين

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2476.193	4	619.048	239.588	.000[b]
	Residual	38.757	15	2.584		
	Total	2514.950	19			

a. Dependent Variable: التطليق

b. Predictors: (Constant), للغياب ,علي.مال ,للضرر.والشقاق ,للإعسار.وعدم.الإنفاق

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

يلاحظ في الجدول الثالث بأنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله علي القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (f) وكما يلاحظ من تحليل التباين المعنوية لاختبار < 0.05(f) (0.00) sig مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

من الجدول نستنتج أن المتغيرات المستقلة (التطليق علي مال، التطليق للضرر والشقاق، التطليق للإعسار وعدم الإنفاق ، التطليق للغياب) كانت معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار (t) (عند مستوي المعنوية $p\leq0.05$) في حين كانت المتغيرات المستقلة (التطليق للعان، التطليق علي

فدية، التطليق للإيلاء والهجر، التطليق للعنة، التطليق للعيب أو المرض) كانت غير معنوية من الناحية الإحصائية.

جدول (6): معاملات بيانات الطلاق والتطليق

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T
	B	Std. Error	Beta	
(Constant)	5.816	1.557		3.736
علي.مال	.927	.110	.303	8.456
للضرر.والشقاق	.990	.045	.802	21.958
للإعسار.وعدم.الإنفاق	.864	.064	.546	13.404

				للغياب للعان على فدية. .للإيلاء والهجر للعنة للعيب أو المرض.
8.807	.350	.083	.730	
-2.131	-.459	1.847	-3.936	
-1.230	-.267	3.045	-3.745	
-1.409	-.304	1.847	-2.603	
-.417	-.090	11.081	-4.617	
.923	.197	2.703	2.494	

a. Dependent Variable: التطليق

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة SPSS

والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$\mathbf{Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \ldots\ldots\ldots + e \ldots\ldots\ldots (1)}$$

حيث أن **Y** = المتغير التابع

a = قيمة ثابتة ***Constant*** أو ***Intercept***

b1= ميل الانحدار ***y*** على المتغير المستقل الأول

b2= ميل الانحدار ***y*** على المتغير المستقل الثاني

X1=المتغير المستقل الأول

X2=المتغير المستقل الثاني

ومن الجدول الرابع والأخير يمكن التوصل إلى معادلات الانحدار باستخدام بيتا (***Beta***) غير المعيارية (الحد الثابت) وكما يلي:

إن معادلة خط انحدار (التطليق) على العوامل (التطليق علي مال ،التطليق للضرر والشقاق، التطليق للإعسار وعدم الإنفاق، التطليق للغياب والتطليق للعان والتطليق علي فدية والتطليق للإيلاء والهجر والتطليق للعنة والتطليق للعيب أو المرض) هي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \dots\dots\dots + e \dots\dots\dots (1)$$

$$Y = 5.816 + 0.927X_1 + 0.990\ X_2 + 0.864\ X_3 + 0.730X_4 - 3.936X_5 - 3.745X_6 - 2.603X_7 - 4.617X_8 - 2.4 + 1.557$$

حيث:

X_1 تمثل التطليق علي مال وX_2تمثل التطليق للضرر والشقاق وX_3تمثل التطليق للإعسار وعدم الإنفاق وX_4تمثل التطليق للغياب وX_5 تمثل التطليق للعان وX_6 تمثل التطليق علي فدية و X_7 تمثل التطليق للإيلاء والهجر وX_8تمثل التطليق للعنة X_9 تمثل التطليق للعيب أو المرض

النتائج

خلصت الباحثة إلي أن العوامل المؤثرة في ارتفاع نسب التطليق علي النحو التالي:

1-هنالك ارتفاع في نسب الطلاق والتطليق بالولاية مما يدعم الفرضية الأولي.

2- يوجد تأثير معنوي بين التطليق علي مال علي ارتفاع نسب التطليق مما ينفي الفرضية الثانية.

3-يوجد تأثير معنوي بين التطليق للضرر والشقاق علي ارتفاع نسب التطليق مما ينفي الفرضية الثالثة.

4-يوجد تأثير معنوي للتطليق للإعسار وعدم الإنفاق علي ارتفاع نسب التطليق مما ينفي الفرضية الرابعة.

5-يوجد تأثير معنوي للتطليق للغياب علي ارتفاع نسب التطليق مما ينفي الفرضية الخامسة .

6-لا يوجد تأثير معنوي للتطليق للعان علي ارتفاع نسب التطليق مما يدعم الفرضية السادسة.

7-لا يوجد تأثير معنوي للتطليق علي فدية علي ارتفاع نسب التطليق مما يدعم الفرضية السابعة.

8-لا يوجد تأثير معنوي للتطليق للإيلاء والهجر علي ارتفاع نسب التطليق مما يدعم الفرضية الثامنة.

9-لا يوجد تأثير معنوي للتطليق بسبب العنة علي ارتفاع نسب التطليق مما يدعم الفرضية التاسعة.

10-لا يوجد تأثير معنوي للتطليق للعيب أو المرض علي ارتفاع نسب التطليق مما يدعم الفرضية العاشرة.

التوصيات:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية واستخراج النتائج خلصت الباحثة بالتوصيات التالية:

1/ العمل علي توعية المتزوجين بضرورة حل الخلافات الزوجية بالحوار والتفاهم.

2/ توعية الأزواج بضرورة القيام بالواجبات والمسؤوليات الزوجية للحفاظ علي رابطة الزواج.

3/ عدم إهمال المشاكل الصغيرة حتى تتراكم وتسبب ردود فعل عنيفة ومتهورة.
4/ تفعيل دور مراكز الخدمة الاجتماعية لتقوم بدور الإصلاح وتأهيل الشباب وإعدادهم لحياة أسرية مستقرة.

5/ قيام الدولة بدورها تجاه المتزوجين من توفير السكن الملائم وتخفيف أعباء المعيشة ودعم الأسر المنتجة.

قائمة المراجع:

1.القرآن الكريم.
2.صحيح مسلم.
3.خلاف، ع. (1357ه -1938م)، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، دار الكتب المصرية، القاهرة.
4.الداغستاني ، م. أ. (1975م)، الآثار المترتبة علي الطلاق في الشريعة الإسلامية مع مقارنة خفيفة للشرائع الأخرى، جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية فرع البنات.
5.آل سالم ، ط. ن. (1435ه – 2014 م)، الواضح في أحكام الطلاق، دار الإيمان، الإسكندرية.
6.السعدي، ع. ن. (1430ه -2009م)، فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن، موقع الشيخ عبدالرزاق البدر.
7.سليم ، ع. ع. (1421ه)، الجامع في أحكام الطلاق وفقهه وأدلته، دار الضياء، طنطا.

8.الطهطاوي، أ. ع. (1424ه-2003م)، تنبيه الأبرار بأحكام الخلع والطلاق والظهار ، دار الكتب العلمية
9.العدوي، م. (1409ه-1988م)، أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة
10.العمري، س. ع. (1432ه-2011م)، حتي لا يفترق الزوجان، مدار الوطن للنشر.
11.القائمي، ع. (1425ه-2004م)، الأسرة وقضايا الزواج ، الناشر دار النبلاء.
12.الكاساني، أ. م. (1406ه-1986م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العالمية.
13.المالح، ح. (1997)، كتاب الطب النفسي والحياة ج، دار الإشراقات، دمشق.
14.ثاقب، ف. (1999م)، "المرأة في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية– جامعة الكويت – الكويت.
15.الزراد، ف. وآخرون (1987م)، دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة سيكولوجية تربوية ميدانية، دار الإمارات العربية للنشر والتوزيع، دبي ص ص 207-212.
16.الرميح، ص. (2009م)، " النظرة الاجتماعية للمطلقة: رؤية اجتماعية" مجلة جامعة الملك سعود، م 21 الآداب 2، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17.بابكر ، أ. ع. اسباب التطليق في قانون الأحول الشخصية2013/5/2م ،merrikhabonline.net › ... › المنتدى القانوني
18.زيدان، خ. الفرق بين الطلاق والتطليق2015/3/18م www.bayt.com/fr/specialties
19.سعد ، ح. ، صحيفة التغيير 2013/5/1م، الخرطوم ، السودان. www.altagheer.info/ar/2013/news/3858
20.العتيبي ، إ. م. ، الزواج بنية الطلاق وزواج المسيار،2015/8/11م www.saaid.net/doat/ehsan/9.htm

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد (Covid-19)

د.فيصل محمد عبد الباري توتو
أستاذ علم اجتماع التنمية والتخطيط الاجتماعي المساعد – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية- السودان

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد كوفيد 19. استخدم الباحث المنهج الكمي الإحصائي. تم أخذ عينة قصدية حجمها (338) مفردة لمجموعات افتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة فيسبوك، واتساب، تلغرام. وخلصت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفيسبوك بصفة خاصة هي أفضل بديل لوسائل الإعلام التقليدية التي يعتمد عليها المواطن بدرجة كبيرة للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد. كما خلصت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل قوي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفيا ووجدانيا وسلوكيا. وأوصت الدراسة بضرورة وضع وسائل التواصل الاجتماعي في الاعتبار للحصول على المعلومات المتعلقة بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد.

الكلمات المفتاحية: وسائل التواصل الاجتماعي، فيروس كورونا المستجد، تنمية وعي المواطن، الاحترازات الصحية.

The role social media in developing citizen awareness of health precautions to avoid infection with the new coronavirus covid -19

Dr. Fisal Mohamed AbdElbari Toto

Assistant Professor of Sociology of Development and Social Planing – Faculty of Economic and Social Studies- Al-Neelain University – Khartoum – Sudan

Abstract :The current study aimed to identify the contributions of social media to the development of citizen's awareness of health precautions for the emerging corona virus (Covid-19). The researcher used the quantitative statistical approach. An intentional sample of (338) singles

was taken for virtual groups on the various social media: Facebook, WhatsApp, Telegram. The study concluded that social media in general, and Facebook in particular, are the best alternative to traditional media that citizens rely on to a large extent for information about health precautions for the emerging corona virus. The study also found that social media strongly contributed to the development of citizen's awareness of the health precautions of the emerging corona virus, cognitively, emotionally and behaviorally. The study recommended that social media should be taken into account to obtain information regarding health precautions for the emerging corona virus.

Keywords: social media, the emerging corona virus, developing citizen awareness, health precautions.

مقدمة:

أصبحت وسائل التواصل التواصل الاجتماعي ذات أهمية بالغة في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، حيث باتت من الضروريات التي ينبغي على الإنسان أن يمتلكها ويتفاعل بواسطتها، ويتواصل بها مع غيره من البشر، حيث ساهمت في تقريب المسافات بين الشعوب والدول وأصبحت مفهوماً تنصهر فيه المجتمعات والثقافات مشكلة بذلك مجتمعاً افتراضياً موازياً للمجتمع الحقيقي (لبيض ليندة ولبصير فطيمة، 2020، ص51). وفي ظل التطور التكنولوجي والتقني الذي اجتاح العالم بأسره، ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي كأحد تقنيات التواصل بين الأفراد والذي جعل من الاتصال عملية مفتوحة، يُشارك فيها جميع الفئات على اختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية حتى ذوي المستوى التعليمي المحدود. وتعتبر جائحة كورونا واحدة من بين الظواهر التي شغلت بال العالم، واستحوذت على اهتمامات الأفراد بمختلف مستوياتهم وثقافاتهم، فزلزلت وسائل الإعلام التقليدية، فأصبحت حديث العام والخاص والصغير والكبير. ومن خلال وسائل الاتصال المختلفة وعلى رأسها وسائل التواصل الاجتماعي التي عجت بالأخبار التي تبحث في حقيقة فيروس كورونا وأسباب انتشاره وأعراضه وطرق الوقاية منه، فتباينت مضامينها بين التهويل والتخويف، والتوعية والتثقيف بمخاطره من طرف متخصصين يسهرون على توفير ثقافة صحية سليمة بعيدة عن التضليل والتهويل حول الفيروس وسبل الوقاية منه والحد من انتشاره على غرار صفحات المستشفيات والأطباء والمختصين الذين أخذوا على عاتقهم هدفاً أسمى وهو تحسين السلوك الفردي والرقي بالوعي الاجتماعي تجاه الفيروس (لبيض ليندة ولبصير فطيمة، 2020، ص51).

أولاً: مشكلة الدراسة:

انطلقت مشكلة الدراسة الحالية من الحالة التي تجتاح العالم بأسره جراء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، ذلك الوباء الذي بدأ ظهوره بعدد محدود من الأشخاص المصابين والوفيات ثم انتشر سريعاً عبر القارات ليصبح جائحة (World Health Organization,

2019). أسفرت عن اجراءات وتدابير وصفها تقرير مشترك بين منظمة الصحة العالمية والصين بأنها أكثر الجهود سرعة وقوة وصرامة اتخذت لإحتواء هذا الوباء في التاريخ، فتعطلت المدارس والجامعات وأماكن العمل وأُغلقت المطارات، ومنع الانتقال بين الدول وتوقفت التبادلات التجارية وأُلغيت الفعاليات الرياضية والثقافية العالمية والمحلية وتم حظر التجوال. الأمر الذي فرض على الإنسان تعديل طريقة عيشه ليجد نفسه ممتنع عن فعل ما هو بشري بطبيعته فقلل من تفاعلاته مع الأسرة الكبيرة والأصدقاء وأفراد المجتمع بل واستغنى عن هذه التفاعلات نهائياً لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد (نجلاء رجب أحمد السيد، 2020، ص124) وبذلك يحتل السودان المركز (5) في نسبة الوفيات، والمركز (54) من حيث اجمالي الإصابات لكل مليون نسمة، والمركز (69) في عدد المصابين بالفيروس مقارنة بالدول والمناطق على مستوى العالم التي ظهرت بها حالات إصابة (جريدة الوطن، 2021). ورغم ذلك لم تتوقف هذه الجائحة عن حصد الأرواح. فقد أودت بحياة 560,154 واصابة 12,491,229 شخص حول العالم (coronavairus information center). وفي السودان تسبب في اصابة 37138 ووفاة 2776 شخص (وزارة الصحة السودانية، 2020). ومن المسلم به أن هذا الوباء أكبر من كونه مجرد أزمة صحية فهو عبارة عن أزمة اجتماعية وسياسية واقتصادية ستظهر آثاره لسنوات قادمة وستطال تداعياته جميع نواحي الحياة في المنطقة العربية بأسره. والمواطن كالعادة يتحمل ما سيتولد عن هذا الوباء من مخاطر. ففي ظل انتشار جائحة كورونا يتعرض المواطن في المنطقة العربية بصفة عامة وفي السودان بصفة خاصة إلى ظروف يجعله أكثر قابلية للإصابة. وبالرغم من أن المواطن هو الأكثر عرضة لآثار أزمة جائحة كورونا المستجد إلا أنه في الوقت نفسه هو الأقدر على اتباع التدابير والاحترازات الصحية المناسبة في تقليل تبعاته إذا ما اكتسب الوعي بالتعامل مع هذه الجائحة لتجنب الإصابة بالفيروس. ومع تفاقم انتشار جائحة كورونا والدعوة إلى التباعد الاجتماعي والالتزام بالحجر الصحي اتاحت وسائل التواصل الاجتماعي وفرة في المعلومات والمعارف فعلى سبيل المثال أطلقت منظمة الصحة العالمية خدمة التنبيهات الصحية باللغة العربية بالشراكة مع واتساب وفيسبوك لإطلاع المواطن على أخر المستجدات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بأعراض المرض وكيف يحمي الناس أنفسهم والآخرين من الإصابة بالفيروس، أيضاً أطلق موقع فيسبوك بشكل يتناسب مع قدرته الرقمية خدمة جديدة تم تفعيلها مع مستخدميه وهي "مركز معلومات كورونا coronavairus information center" يهدف إلى منع انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة التي تأتي من مصادر غير رسمية والاعتماد على الوسائل التوعوية المعتمدة والمتمثلة في منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الصحة السودانية لنشر كل ما يتعلق بفيروس كورونا من حيث عرض جميع البيانات الرقمية لأعداد المصابين وحالات الوفاة والمتعافين، أيضاً نشر المعلومات المتعلقة بأعراض الإصابة وطرق انتقال العدوى وكيفية الوقاية (World Health Organization) الأمر الذي أدى إلى تحول المجتمع بكل فئاته إلى هذه الشبكات كمصدر للحصول على المعلومات حول فيروس كورونا المستجد وذلك بغرض اتباع الاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بهذا الفيروس (نجلاء رجب أحمد السيد

2020، ص127). وهكذا نجد أن هذه الجائحة قد فرضت على العالم التحول الإجباري نحو الرقمنة، وفرضت على البحوث الاجتماعية بصفة عامة وبحوث علم الاجتماع بصفة خاصة ضرورة إعادة النظر في أجندتها البحثية بحيث تكون مواكبة للتحولات التكنولوجية والاجتماعية المصاحبة لفيروس كورونا خاصة وأن علم الاجتماع يتعامل مع وحدات متفاعلة، ومتغيرة في مجتمعات سريعة التغير وهو ما يفرض عليه أن يتغير من وقت لآخر ويستجيب لواقع المجتمعات وتجددها ويواكب التحولات التكنولوجية السريعة (نجلاء رجب أحمد السيد، 2020، ص ص127-128). بناء على ما سبق، وكخطوة في مواكبة علم الاجتماع للتحول الرقمي، ولأزمة جائحة كورونا المستجد وما يتبعها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية، وكخطوة أولية لإحتواء تداعيات هذه الجائحة على المواطن، **تتحدد المشكلة الرئيسية للدراسة** في "التعرف عل اسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا كوفيد 19".

ثانياً: أهمية الدراسة:

-تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى في علم الاجتماع – في حدود ما اطلع عليه الباحث- والتي تتناول اسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطنين بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

-اهتمام علم الاجتماع بدراسة أزمة فيروس كورونا كأحد المستجدات الطارئة على الساحة العالمية من ناحية، وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية أخرى لم يعد مجرد وسيلة للترف وإنما أصبحت مفروضة بحكم الأمر الواقع.

-تزايد عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والذي قدر في العام 2020م بـــ3,96 مليار شخص في العالم بما يعادل 51% من سكان العالم منهم 136,1 مليون شخص في الوطن العربي، أي نحو 53% من سكان المنطقة (نجلاء رجب أحمد السيد، 2020، ص129).

-المواطن هو الأكثر عرضة للمعاناة من آثار تلك الجائحة صحياً واجتماعياً واقتصادياً وتنمية اتجاهاتهم في التعامل مع هذه الجائحة ستنعكس بلا شك ايجابياً عليهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي هو: التعرف على اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا وينبثق من هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية أخرى هي:

-التعرف على أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي يعتمد عليها المواطن في الحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد.

-التعرف على درجة اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد.

-التعرف على إسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطنين بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً ووجدانياً وسلوكياً.

-الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع مقترحات علمية لإحتواء تداعيات الجائحة على المواطن عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على تساؤل رئيسي هو: ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد؟

-ما درجة اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد؟

-ما أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي يعتمد عليها المواطن للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد؟

-ما أسباب اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد؟

-ما اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا وجدانياً؟

-ما اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً؟

-ما اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا سلوكياً؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

وسائل التواصل الاجتماعي: هي خدمة الكترونية موجودة على شبكة الإنترنت تسمح للمستخدمين بإنشاء وتنظيم ملفات شخصية لهم، والتواصل من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات (زاهر راضي، 2003، ص23). أيضاً تُعرف بأنها " مواقع تتيح للأفراد التواصل والتفاعل في مجتمع افتراضي، يكون فيه علاقات جديدة، ويتقاسمون فيه هويات واهتمامات مشتركة، وينشرون ويتبادلون فيه عدداً من المواضيع والصور والفيديوهات، التي يستقبلون تعليقات عليها من طرف المستخدمين الذين ينتمون لهذه الشبكات ويملكون روابط مشتركة (مريم مراكشي، 2014، ص56). كما يُنظر إلى شبكات التواصل الاجتماعي بوصفها خدمات تستند إلى الشبكة وتمكن المستخدمين من مشاركة المحتوى بعضهم مع بعض سواء كان ذلك عبارة عن أخبار أو رسائل أو صور أو مقاطع فيديو. ومن أشهر هذه الوسائل في العالم الناطق باللغة الإنجليزية (يوتيوب You Tube، ديغ Digg، تويترTwitter ، فيسبوك Facebook، أخيراً قوقل بلس+ Google). أما في مجتمعات الشرق الأوسط فإن أشهر هذه الوسائل (فيسبوك Facebook، واتساب، يوتيوب You Tube، تويتر Twitter). ويلفت اسم وسائل التواصل الاجتماعي الانتباه إلى التفاعل الأساسي بين الجانبين الاجتماعي والتقني، بحيث لا يمكن اختزاله إلى مجرد كيان تقني أو كيان اجتماعي (كيت أورتون وآخرون،2021، ص125). كما تُعرف بأنها "مواقع (Websites) أو تطبيقات أخرى (Applications) مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال وضع معلومات، ورسائل،

وصور ومقاطع فيديو وغيرها وبالتالي يغطي مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي المستخدم في هذه الدراسة جانب البرمجيات والتطبيقات (Software)، ولا يغطي جانب الأدوات المستخدمة (Hardware) كالأجهزة المختلفة من الحواسيب المكتبية والنقالة والهواتف الذكية مع ملاحظة أن التقدم التقني المتسارع في الأدوات وامكاناتها من أهم العوامل الحاكمة لإنتشار وسائل التواصل الاجتماعي (جمال حسن السويدي، 2014، ص20).

مفهوم الوعي: الوعي في اللغة تعني "حفظ الشئ، ووعي الشئ أي يعيه وعياً، وأوعاه أي حفظه وقبله فهو واع" (المعجم الوجيز،1994، ص675) ويُعرَف أيضاً على أنه حالة الفهم والشعور الداخلي للفرد يمكنه من التعامل مع المواقف والأحداث، ويحدث الوعي من خلال المشاعر والأحاسيس والسلوكيات التي تصدر عن الفرد نتيجة لتفاعلاته مع الغير (نجلاء رجب أحمد السيد، 2020، ص131).

تنمية الوعي: هي تزويد شبكات التواصل الاجتماعي المواطن بكل ما يتعلق بأزمة فيروس كورونا المستجد من معارف ومعلومات ومشاعر وعواطف وما يترتب على ذلك من سلوكيات وأدوار فعلية يقوم بها المواطن للتعايش الآمن مع أزمة جائحة كورونا (نجلاء رجب أحمد السيد، 2020، ص131).

فيروس كورونا المستجد: هو نوع من أنواع الفيروسات مجهول السبب حتى الآن، يصيب الجهاز التنفسي ويصاحبه نزلات برد التي يمكنها أن تؤدي إلى الوفاة. ظهر في مدينة "ووهان" الصينية في أواخر عام 2019م. وفي 8 فبراير عام عام 2020م أطلقت عليه لجنة الصحة الوطنية في الصين تسمية فيروس كورونا المستجد. وفي 11 فبراير 2020 اعتمدت منظمة الصحة العالمية رسمياً تسمية الفيروس covid 19 وأعلنته كجائحة عالمية نظراً لخطورته، وسرعة انتشاره فلا تخلو منطقة على مستوى العالم من التأثير المباشر له (World Health Organization, 2020). وتُعرف أيضاً بأنها "عائلة كبيرة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان، ويتسبب في الإصابة بالإلتهابات في الجهاز التنفسي، تتراوح من نزلات البرد إلى أمراض أكثر خطورة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة (SARS)، وأخيراً فيروس كورونا المستجد (Covid-19) ولم يكن هناك أي تواجد لفيروس كورونا المستجد قبل أن يتم اكتشافه بمدينة "ووهان الصينية" في ديسمبر 2019م (لبيض لندة ولبصير فطيمة، 2020، ص 54).

سادساً: الدراسات السابقة:

أجرت نجلاء (2020) دراسة هدفت للتعرف على إسهام شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المرأة بأزمة فيروس كورونا المستجد كمتغير في التخطيط لإدارة الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشبكات الاجتماعية بصفة عامة والفيس بوك بصفة خاصة هي البديل الأمثل لوسائل الإعلام التقليدية التي تعتمد عليها المرأة بدرجة كبيرة للحصول على معلومات حول الفيروس، كما توصلت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل قوي في تشكيل وعي المرأة بفيروس كورونا المستجد معرفياً ووجدانياً وسلوكياً. وأوصت الدراسة

بضرورة وضع شبكات التواصل الاجتماعي في الاعتبار عند التخطيط لإدارة أزمة فيروس كورونا المستجد.

كما أجرى جمال الدين (2020) دراسة هدفت للتعرف على مواقع التواصل الاجتماعي والتوعية الصحية من مخاطر فيروس كورونا، دراسة ميدانية على عينة من المستخدمين في الجزائر. تطرقت الدراسة إلى البحث عن دور مواقع التواصل الاجتماعي بالتوعية الصحية حول مخاطر فيروس كورونا في ظل ما يشهده العالم من انتشار متسارع للفيروس، يقابله تنامي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من مختلف فئات المجتمع ومكوناته من خلال التأكيد على امكانية توظيف المواقع ودورها في نشر الوعي الصحي الضروري لمواجهة الجائحة العالمية. اعتمد الباحث على المنهج المسحي الوصفي التحليلي من خلال توظيف استمارة استبيان الكترونية وتطبيقه على عينة من المستخدمين في الجزائر. وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها: تبين أن هناك اعتماد واضح للهيئات الرسمية والأهلية والأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي لبناء حملات توعية صحية تواكب المستجدات وتستجيب لمتطلبات المواجهة ومدى تفاعل المستخدمين معها وتقييمهم لمحتوى حملات التوعية الصحية وفاعليتها.

وأجرى ميلود وصادقي (2020) دراسة هدفت للتعرف على مواقع التواصل الاجتماعي والتوعية من مخاطر انتشار فيروس كورونا في الجزائر. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في التوعية من مخاطر انتشار فيروس كورونا في الجزائر، وتم اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي كأداة محورية في بناء منظومة فكرية متجددة وتفاعلية تتزامن مع تطورات البيئة الإتصالية التي يتواجد فيها الفرد داخل النسق الاجتماعي. وتوصل الباحثان إلى نتائج أهمها: أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت وما زالت سلاحاً ذو حدين، جانب إيجابي يتعلق بتوضيح الحقائق وجعل الفرد على إطلاع دائم بالمستجدات الظرفية حول الوباء من مصادر رسمية، وجانب سلبي آخر تمثل في نشرها للشائعات والمعلومات الخاطئة، والتي كانت تهدف منا أطراف عديدة للتهويل والحصول على أكبر عدد من المتابعين.

كما أجرى عمر وحسان (2020) دراسة هدفت للتعرف على دور شبكة الفيسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد 19، دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفيسبوك صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجاً. هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة شبكة الفيسبوك في دعم وتعزيز التوعية الصحية في المجتمع الجزائري. تحديد الدور الذي تلعبه في بلورة وتحقيق ونشر التوعية الصحية، انطلاقاً من طرق وأنماط الاستخدام لدى متتبعي صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجاً. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق أداتي الملاحظة بالمشاركة، والاستبيان الإلكتروني على عينة قصدية عبر استطلاع آراء المستخدمين للمجتمع الافتراضي متتبعي صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية من الفيروس كوفيد 19، حيث تكونت من 220 مفردة، وأسفرت الدراسة على عدة نتائج أهمها: تؤدي شبكة الفيسبوك دوراً فعالاً في تعزيز التوعية الصحية السليمة، وأن أهم المواضيع التي تُقدمها هي زيادة الوعي، والتواصل مع الجهات الطبية، والفحص الدوري المبكر.

أجرى لبيض ولبصير (2020) دراسة هدفت للتعرف على دورالفيسبوك في التوعية بالخدمات الصحية اتجاه جائحة كورونا- دراسة ميدانية على الأُسر الجزائرية. هدفت الدراسة للكشف عن الدور الذي يلعبه الفيسبوك في التوعية بالخدمات الصحية التي تصاحب الأزمات الصحية خاصة جائحة كورونا، من خلال دراسة ميدانية منهجها وصفي تحليلي وعينتها قصدية، وأداتها استبيان شمل (40) فرداً من الأُسر الجزائرية. أسفرت نتائج الدراسة عن إسهام الفيسبوك في الترويج والتوعية بأبعاد الخدمات الصحية إثر جائحة كورونا من خلال الكشف عن أسباب انتشار الفيروس وأعراضه وطرق الوقاية والعلاج.

تعقيب على الدراسات السابقة: تعد الدرسات السابقة التي تم اعتمادها دراسات مشابهة للدراسات الحالية، وذات صلة وثيقة بها، حيث اتفقت مع هذه الدراسات في متغير أساسي ألا وهو التوعية الصحية لفيروس كورونا المستجد كوفيد 19. وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بإثراء التراث النظري المتعلق بدور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد والمساعدة في الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهج البحث المناسب كمجتمع البحث وصياغة مشكلة الدراسة ونوع المعالجة الاحصائية المستخدمة. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تقع ضمن الدراسات الأولى التي ستجرى في السودان.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الاستطلاعية، وتستخدم المنهج الكمي في استخلاص نتائجها، والمنهج الكيفي في تحليلها.

مجتمع الدراسة والعينة: أعتمد الباحث على عينة عمدية (قصدية) لمجموعات افتراضية على شبكة فيسبوك وواتساب وتلغرام. وقد روعي في اختيار المجموعات الإفتراضية أن تكون أكبر المجموعات كثافة من حيث عدد العضويات، وأن تكون قضية "أزمة فيروس كورونا المستجد" من بين القضايا المطروحة لهذه المجموعات. وقد جاء حجم العينة (700) عضو تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

أدوات الدراسة: نظراً لطبيعة الظروف التي فرضتها أزمة جائحة كورونا من تباعد اجتماعي خوفاً من انتقال العدوى فقد اعتمد الباحث على تصميم استمارة قياس إلكترونية عبر Google) (Drive اشتملت على ستة أبعاد أساسية، يحتوي كل بُعد على مجموعة من العبارات، لكل عبارة أوزان معيارية كالتالي: نعم =3 إلى حد ما = 2 لا = 1.

وبعد تصميم الاستمارة في صورتها المبدئية، قام الباحث بعرضها (On Line) على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا داخل السودان وخارجه وعددهم (5) رغبة في التحقق من الصدق الظاهري للأداء وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم حذف عدد من العبارات واضافة عبارات أخرى كما تم تعديل في صياغة البعض الآخر.

وللتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى المحاور، والجدول رقم (1) يبين معامل الثبات لأداة الدراسة ومحاورها. وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول أعلاه

يتضح أن معامل الثبات بالنسبة لمحاور الاستبانة والمجموع الكلي مرتفعة. ويلاحظ الباحث من خلال نتائج الجدول أدناه أن جميع قيم ألفا كرونباخ أكثر من 60%، مما يعني أن هناك تباين في أجوبة أفراد العينة.

جدول رقم (1) يوضح معاملات الثبات للأبعاد والأداة ككل:

م	العبارات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	الصدق
1	المحور الأول	8	%75	%87
2	المحور الثاني	6	%72	%85
3	المحور الثالث	10	%84	%92
4	المحور الرابع	8	%85	%92
5	اجمالي العبارات	32	%90	%95

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: ولاية الخرطوم من ضمن الولايات التي سجلت ظاعلى معدل اصابات بفيروس كورونا المستجد حسب بيانات وزارة الصحة. فضلاً عن أن الباحث يقيم ويعمل بولاية الخرطوم.

المجال البشري: تم تطبيق الأداة على عينة قوامها (100) مفردة من أماكن مختلفة بولاية الخرطوم.

المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة في الفترة من 2020/11/20م حتى 2021/10/10م.

المعالجة الاحصائية: تم معالجة البيانات بإستخدام (SPSS) واستخدم الباحث مجموعة من الاختبارات الاحصائية خلال الدراسة شملت معامل بيرسون، اختبار ت، وغيرها.

ثامناً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

عرض وتحليل الجداول المرتبطة بخصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (2) البيانات الأولية لعينة الدراسة:

المتغير	الاستجابة	التكرار	النسبة %	المتغير	الاستجابة	التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	226	66.9	المؤهل العلمي	ثانوي	4	1.2
	أنثى	112	33.1		جامعي	204	60.4
	المجموع	338	100		فوق الجامعي	130	38.5
	24 – 18	118	34.9		المجموع	338	100
	29 – 25	110	32.5		مصاب	2	0.6
	41 – 36	54	16.0		متعافي من	40	11.8

العمر						
	47 – 42	32	9.5	الإصابة بفيروس كورونا	غير مصاب	213	63.0
	52 – 48	13	3.8		أعرف أحد مصاب	38	11.2
	53 فأكثر	11	3.3		لا أعرف أحد مصاب	45	13.3
	المجموع	338	100		المجموع	338	100

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى خصائص عينة الدراسة، بالنسبة لمتغير النوع يُلاحظ من نتائج الجدول أن فئة الذكور بلغ نسبتهم (66.9%)، يلي ذلك فئة الإناث بلغت نسبتهن (1.33%) مما يدل على أن الذكور هم الأكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالإناث. أما بالنسبة للفئة العمرية تشير نتائج الجدول إلى أن الفئة العمرية (من 18-24 سنة) بلغت نسبتها (34.9%)، يلي ذلك الفئة العمرية (من 25-29 سنة) بنسبة (32.5%)، ثم الفئة العمرية (من 36-41 سنة) بنسبة (16.0%)، يليها الفئة العمرية (من 42-47 سنة) بنسبة (9.5%) ثم بعد ذلك الفئة العمرية (من 48-52 سنة) بنسبة (3.8%)، أخيراً الفئة العمرية (من 53 سنة فأكثر) والتي بلغت نسبتها (3.3%). أما بالنسبة للمستوى التعليمي: (60.4%) جامعيين، و(35.5%) حاصلين على مؤهل علمي فوق الجامعي، أما الحاصلين على مؤهل ثانوي بلغت نسبتهم (1.2%). بالنسبة للإصابة بفيروس كورونا المستجد، يتضح من الجدول أعلاه أن (63.0%) من المبحوثين غير مصابين بفيروس كورونا المستجد، (13.3%) لا يعرفون حالات مُصابة، (11.8%) متعافيين من الفيروس، (11.2%) يعرفون حالات مُصابة بالفيروس، وأخيراً (0.6%) تعرضوا للإصابة بفيروس كورونا المستجد بواقع (2) حالة من عينة الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أن المواطن إن لم يكن مُصاب فهو مُكلف برعاية مُصاب بالإضافة إلى أنه مُكلف أيضاً أسرته من خطر الإصابة بالفيروس وهذا وإن دل على شي فإنه يدل على أن المواطن هو الذي يتحمل العبء الأكبر خلال جائحة كورونا المستجد.

جدول رقم (3) يوضح درجة اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي في الحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد

م	المتغير	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	دائماً	127	37.6	1
2	غالباً	96	28.4	2
3	أحياناً	80	23.7	3
4	نادراً	26	7.7	4

5	مطلقاً	9	2.7	5
6	المجموع	338	100	-

من الجدول أعلاه يتضح أن هناك تنوع بين درجة اعتماد المبحوثين على وسائل التواصل للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا ، فمنهم من يعتمد عليها بصورة دائمة بنسبة (37.6%) وهذا ما يؤكد على أن دور وسائل التواصل الاجتماعي لم يعد يقتصر على تكوين الصداقات، بل أصبحت مصدراً يعتمد عليه في متابعة المعلومات والقضايا المختلفة والتي من ضمنها جائحة كورونا. كما أن هناك من يعتمد عليها غالباً بنسبة (28.4%)، بالاضافة إلى الذين يعتمدون عليها أحياناً بنسبة (27.77%)، ثم من يعتمد عليها بصورة نادرة بنسبة (7.7%) ومطلقاً بنسبة (2.7%).

جدول رقم (4) يوضح وسائل التواصل الاجتماعي التي لعبت دوراً كبيراً في توعية المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد:

م	المتغير	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	فيسبوك	254	75.1	1
2	واتساب	44	13.0	2
3	يوتيوب	23	6.8	3
4	تويتر	17	5.0	4
5	المجموع	338	100	-

يُلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن موقع الفيسبوك احتل مكان الصدارة بالنسبة للشبكات الاجتماعية التي لعبت دوراً كبيراً في تنمية وعي المواطن بفيروس كورونا المستجد بنسبة (75%)، يليه الواتساب بنسبة (13%)، ثم اليوتيوب بنسبة (6.8%)، وجاء تويتر في المرتبة الأخيرة بنسبة (5.0%). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نجلاء (2020) والتي أشارت إلى أن الموقع الاجتماعي الشهير فيسبوك هو الخيار الأفضل للحصول على المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا. ويرجع السبب في حصول موقع الفيسبوك على المرتبة الأولى في تنمية وعي المواطن بفيروس كورونا المستجد إلى مواكبته للتطورات المتعلقة بالجوانب الصحية لفيروس كورونا المستجد فضلاً عن أنه خصص مساحات من البث المباشر لتطورات هذه الجائحة عبر صفحاته.

جدول رقم (5) يوضح المواقع الإلكترونية التي يحرص المواطن على متابعتها للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد:

م	المتغير	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	موقع منظمة الصحة العالمية	114	33.7	2
2	الصفحة الرسمية لوزارة الصحة	147	43.5	1

3	الصفحة الشخصية للأطباء	14	4.1	4
4	المنتديات	12	3.6	5
5	الصحف الإلكترونية	51	15.1	3
6	المجموع	338	100	-

وفقاً لبيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن الصفحة الرسمية لوزارة الصحة تصدرت قائمة المواقع الإلكترونية التي يحرص المواطن على متابعتها للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد بنسبة (43.5%)، يليه موقع منظمة الصحة العالمية بنسبة (33.7%)، وهذا وإن دل فإنما يدل على نجاح الصفحات الرسمية في نشر المعلومات المتعلقة بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا.

الجدول رقم (6) يوضح أسباب اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد:

م	العبـــــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وسائل التواصل الاجتماعي توفر معلومات متنوعة حول الاحترازات الصحية للوقاية من فيروس كورونا المستجد.	212	115	11	2.59	.554
		%62.7	%34.0	%3.3		
2	وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر وسيلة اتصال تؤثر في الرأي العام من حيث الالتزام بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا.	222	101	15	2.61	.572
		%65.7	%29.9	%4.4		
3	تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي من الوسائل التي تعرض أهم التطورات الطبية المتعلقة بالاحترازات الصحية للوقاية من فيروس كورونا المستجد.	199	123	16	2.54	.586
		%58.9	%36.4	%4.7		
م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

4	تساعد في نشر التوعية بمخاطر الاختلاط في ظل الدعوة إلى التباعد الاجتماعي.	232	97	9	2.66	.528
		%68.6	%28.7	%2.7		
5	تساعد في تقديم معلومات عن الفيروس غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية.	197	111	30	2.49	.655
		%58.3	%32.8	%8.9		
6	يعتبر مصدر (بسيط وسريع) للمعلومات المتعلقة بالاحترازات الصحية للوقاية من فيروس كورونا المستجد.	222	99	17	2.61	.583
		%65.7	%29.3	%5.0		
7	وسائل التواصل الاجتماعي تقوم بنشر الأخبار الإيجابية التي تثبت الطمأنينة في نفوس الناس حول فيروس كورونا المستجد.	109	166	63	2.14	.701
		%32.2	%49.1	%18.6		
8	أثق ثقة كاملة في المعلومات المنشورة عن فيروس كورونا على وسائل التواصل الاجتماعي	86	178	74	2.04	.688
		%25.4	%52.7	%21.9		
المجموع		%54.7	%36.6	%8.7		

المؤشر ككل	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري
	2.4601	0.37897

الجدول أعلاه يوضح النسب والتكرارات والإحصاءات الوصفية لمحور أسباب اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا وطبقاً لبيانات الجدول فإن الوسط الحسابي العام بلغ (2.4601) وانحراف معياري (0.37897) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على موافقة غالبية المبحوثين على العبارات بنسبة كبيرة وهذا مؤشر على تقدم وسائل التواصل الاجتماعي على وسائل الإعلام التقليدية فيما يتعلق بالحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية المتعلقة بفيروس كورونا. والتي جاءت في مقدمتها عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي تساعد في نشر التوعية بمخاطر الاختلاط في ظل الدعوة إلى التباعد الاجتماعي" بنسبة مئوية (68.6%) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (جمال الدين مدفوني، 2020) والتي توصلت إلى أن هناك اعتماد واضح للأفراد والهيئات الرسمية والأهلية على وسائل التواصل الاجتماعي لبناء حملات توعية صحية تواكب المستجدات وتستجيب لمتطلبات المواجهة. أما عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر وسيلة اتصال تؤثر في الرأي العام" وعبارة "يعتبر وسائل التواصل الاجتماعي مصدر بسيط وسريع للمعلومات المتعلقة

بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا " فقد حصلتا على الترتيب الثاني والثالث وبنسبة مئوية (65.7%) و (65.7%) على التوالي. وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي توفر معلومات متنوعة حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا " بنسبة مئوية (62.7%). يليها عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر من الوسائل التي تعرض أهم التطورات الطبية المتعلقة بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا " وبنسبة مئوية (58.9%)، أما في الترتيب السادس جاءت عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي تساعد في تقديم معلومات عن الفيروس غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية" بنسبة مئوية (58.3%)، وفي الترتيب السابع جاءت عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي تقوم بنشر الأخبار الايجابية التي تبث الطمأنينة في نفوس الناس حول فيروس كورونا " بنسبة مئوية (32.2%)، ثم في الترتيب الثامن والأخير جاءت عبارة "أثق ثقة كاملة في المعلومات المنشورة عن فيروس كورونا" بنسبة مئوية (25.4%). وخلاصة القول وعلى الرغم من اعتماد المبحوثين على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول على معلومات حول فيروس كورونا إلا أن هذه الوسائل تُعد اعلام الفرد الأساسية.

جدول رقم (7) يوضح اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً:

م	العبـــــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	استخدامي لوسائل التواصل الاجتماعي ساهم في أن أتعرف على أعراض فيروس كورونا المستجد	227	101	10	2.64	.538
		67.2 %	%29.9	%3.0		
2	من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عرفت كيف أتجنب الإصابة بالفيروس.	203	117	18	2.55	.596
		60.1 %	%34.6	%5.3		
3	أتعلمت على إجراءات الوقاية اللازمة.	209	115	14	2.58	.573
		61.8 %	%34.0	%4.1		
4	أدرك ما الذي ينبغي فعله عند الإشتباه في إصابة أحد الأشخاص من حولي بفيروس كورونا المستجد.	230	94	14	2.64	.561
		68.0 %	%27.8	%4.1		
5	علمتني وسائل التواصل الاجتماعي ما الذي ينبغي فعله عند الشك في الإصابة بالفيروس.	188	132	18	2.50	.598
		55.6	%39.1	%5.3		

				%		
6	أحدد كيفية اختيار القناع الواقعي "الكمامة"	189	120	29	2.47	.650
		55.9 %	%35.5	%8.6		
7	تعرفت على الطريقة الصحيحة لوضع "الكمامة"	207	101	30	2.52	.654
		61.2 %	%29.9	%8.9		
8	وسائل التواصل الاجتماعي كانت سبباً في أن التزم بغسل الأيدي وعدم المصافحة.	159	141	38	2.52	.675
		47.0 %	%41.7	%11.2		
9	من خلال متابعة وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أكثر خبرة في التعامل مع الاحترازات الصحية لجائحة كورونا المستجد.	203	118	17	2.36	.591
		60.1 %	%34.9	%5.0		
10	تعرفت على أماكن انتشار فيروس كورونا المستجد داخل الولاية.	183	119	36	2.55	.678
		54.1 %	%35.2	%10.7		
المجموع		59.1 %	%34.3	%6.6	الانحراف المعياري	
المؤشر ككل		الوسط الحسابي العام			0.42751	
		2.5249				

تُشير بيانات الجدول السابق إلى اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً، توضح بيانات الجدول أن المتوسط الحسابي العام للنواحي المعرفية بلغ (2.5249)، وانحراف معياري (0.42751) وهذا التوزيع الإحصائي يدل على موافقة غالبية المبحوثين على العبارات المتعلقة بالمعارف بنسبة كبيرة، حيث جاءت في مقدمتها عبارة "أدرك ما الذي ينبغي فعله عند الإشتباه في أحد الأشخاص من حولي بفيروس كورونا المستجد" بنسبة مئوية (68.0%)، وجاءت في المرتبة الثانية عبارة "استخدامي لوسائل التواصل الاجتماعي ساهم في أن أتعرف على أعراض فيروس كورونا المستجد" بنسبة مئوية (67.2%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "أتعلمت على اجراءات الوقاية اللازمة" بنسبة مئوية (61.8%)، تلاها عبارة "تعرفت على الطريقة الصحيحة لوضع الكمامة" بنسبة مئوية (61.2%)، وفي الترتيب الخامس والسادس جاءت عبارتي "تعرفت من

خلال وسائل التواصل الاجتماعي كيف أتجنب الإصابة بالفيروس" و "من خلال متابعة وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أكثر خبرة في التعامل مع الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد" بنسبة مئوية (60.1%) و (60.1%) على التوالي، وفي الترتيب السابع جاءت عبارة "أحدد كيف أختار القناع الواقعي – الكمامة" بنسبة مئوية (55.9%)، ثم تلاها عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي علمتني ما الذي ينبغي فعله عند الشك في الإصابة بالفيروس" بنسبة مئوية (55.6%)، ثم عبارة "تعرفت على أماكن انتشار فيروس كورونا داخل الولالة" بنسبة مئوية (54.1%)، أخيراً جاءت عبارة "وسائل التواصل الاجتماعي كانت سبباً في أن ألتزم بغسل الأيدي وعدم المصافحة" بنسبة مئوية (47.0%).

جدول رقم (8) يوضح اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد وجدانياً:

م	العبـــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تأكدت من خلال متابعتي لوسائل التواصل الاجتماعي أن التباعد الاجتماعي هو حماية بالنسبة لي ولأسرتي من الإصابة بفيروس كورونا المستجد.	230	96	12	2.64	.549
		%68.0	28.4 %	3.6 %		
2	أصبحت أشعر بالمسئولية الاجتماعية تجاه نفسي وتجاه الآخرين.	13	110	13	2.60	.564
		%3.8	32.5 %	3.8 %		
3	أصبحت أشعر بالخوف والقلق على نفسي وأسرتي من خلال متابعتي ما يُنشر عن جائحة كورونا المستجد.	34	118	34	2.45	.671
		%10.1	34.9 %	10.1 %		
4	ساعدت على تقوية الوازع الديني لدي.	52	144	52	2.27	.710
		%15.4	42.6 %	15.4 %		
5	أدركت أن الفيروس ليس وصمة عار على المصابين وأسرهم	24	96	24	2.57	.623
		%7.1	28.4 %	7.1 %		
6	أصبحت أشعر بالراحة والطمأنينة من خلال ما يُنشر عن الفيروس على الصفحات الرسمية للدولة.	45	121	45	2.38	.709
		%13.3	35.8 %	13.3 %		

المجموع	%57.3	33.8 %	8.9 %	الانحراف المعياري
المؤشر ككل		الوسط الحسابي العام		
		2.4847		0.41922

تُشير بيانات الجدول أعلاه إلى إسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا وجدانياً، ووفقاً لبيانات الجدول فإن الأوساط الحسابية للنواحي بلغ (2.48) بإنحرافات معيارية بلغت (5.19) وهذا التوزيع الاحصائي يؤكد على موافقة الغالبية العظمى من المبحوثين على هذه العبارات بنسبة كبيرة، وجاء في مقدمتها "في أنها ساعدت على تقوية الوازع الديني لدى المواطن" نسبية مئوية بلغت (43.6%)، وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة "أشعر بالراحة والطمأنينة من خلال ما يُنشر عن الفيروس على الصفحات الرسمية للدولة" بنسبة مئوية بلغت (35.8%)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "أشعر بالخوف والقلق على نفسي وأسرتي" بنسبة مئوية بلغت (34.9%) ويرجع ذلك إلى أن الفيروس مجهول ولا يوجد أي معلومات واضحة حوله الأمر الذي يجعلهم يُصدقون ما يتلقونه من رسائل وهو ما يتسبب في مشاعر الخوف والقلق والتوتر. ثم في الترتيب الرابع عبارة "أشعر بالمسئولية الاجتماعية تجاه نفسي والآخرين" بنسبة مئوية بلغت (35.5%)، أما "التباعد الاجتماعي كمحاية بالنسبة للمواطن وأسرته" و "وإدراك الفيروس بأنه ليس وصمة عار على المصابين وأسرهم" فقد حصلتا على الترتيب الخامس والسادس وبنسبة مئوية بلغتلا(28.4%) و (28.4%) على التوالي.

جدول رقم (9) يوضح الأدوار والسلوكيات الفعلية التي يقوم بها المواطن للتعامل مع فيروس كورونا المستجد:

م	العبـــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أحرص على الإلتزام بالنظافة والتعقيم كل يوم.	216	106	16	2.59	.581
		%63.9	%31.4	%4.7		
2	أتفادى الأماكن المكتظة بالناس.	186	130	22	2.49	.617
		%55.0	%38.5	%6.5		
3	أرتدي الكمامة عند الخروج من المنزل.	179	125	34	2.43	.669
		%53.0	%37.0	%10.1		
4	أمتنعت عن زيارة (الأهل والجيران) أكتفيت بالتواصل مع الأهل والأصدقاء خلال جائحة	129	145	64		

	كورونا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.	%38.2	%42.9	%18.9	2.19	.732
5	أتجنب ملامسة الأسطح في الأماكن المختلفة.	172	140	26	2.43	.633
		%50.9	%41.4	%7.7		
6	أتجنب مخالطة الناس في الأماكن المختلفة.	160	151	27	2.39	.632
		%47.3	%44.7	%8.0		
7	أقوم بنشر الأخبار الإيجابية والأخبار التي لا تسبب التوتر والقلق.	196	113	29	2.49	.650
		%58.0	%33.4	%8.6		
8	أمتنع عن نشر الشائعات أو المعلومات التي لم يتم التأكد منها.	257	68	13	2.72	.528
		%76.0	%20.1	%3.8		
	المجموع	%55.3	%36.2	%8.5		
	المؤشر ككل		الوسط الحسابي العام		الانحراف المعياري	
			2.4675		0.2437	

وفقاً لبيانات الجدول السابق الذي يوضح الأدوار والسلوكيات الفعلية التي يقوم بها المواطن للتعايش الآمن مع فيروس كورونا المستجد فقد جاءت استجابات عينة الدراسة مرتبة وفق التكرارات والنسب المئوية كالتالي: في الترتيب الأول جاءت عبارة "أمتنع عن زيارة الأهل والأصدقاء والجيران" بنسبة مئوية (18.9%). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "أرتدي الكمامة عند الخروج من المنزل" بنسبة مئوية (10.1%). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "أقوم بنشر الأخبار الايجابية والأخبار التي لا تسبب القلق" بنسبة مئوية (8.6%)، أما في الترتيب الرابع فقد جاءت عبارة "أتجنب مخالطة الناس في الأماكن المختلفة" بنسبة مئوية (8.0%). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "أتجنب ملامسة الأسطح في الأماكن المختلفة" بنسبة مئوية (7.7%)، تلاها في الترتيب السادس عبارة "أتفادى الأماكن المكتظة بالناس" بنسبة مئوية (6.5%). وفي الترتيب السابع جاءت عبارة "أحرص على الالتزام بالنظافة والتعقيم كل يوم" بنسبة مئوية (4.7%)، وفي الترتيب الثامن والأخير جاءت عبارة "أمتنع عن نشر الشائعات أو المعلومات التي لم يتم التأكد منها" نسبة مئوية (3.8%). ويتضح من هذه الاستجابات وكما جاء في الجدول السابق أنها تتوزع احصائياً وفق مجموع المتوسط الحساي العام والذي بلغ (2.46) وانحراف معياري بلغ (0.44). وهذا التوزيع الاحصائي مؤشر واضح على أن لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً في تنمية وعي المواطن بسلوكيات صحية للتعامل مع جائحة كورونا المستجد. وربما يكون التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد ساعد إلى حد كبير على تحفيز

المبحوثين على القيام بسلوكيات مختلفة تساعدهم على التعايش الآمن مع الجائحة. هذه السلوكيات ما هي إلا حصيلة لمعارفهم والتي تبلورت من خلال متابعتهم لوسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة جائحة كورونا المستجد.

تاسعاً: اختبار الفروض الأساسية للدراسة:

جدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار (T test) للفرضية الأولى المتعلق بأسباب اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا:

أسباب اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد.	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفرق
	22.319	337	0.000	0.4601

الجدول أعلاه يوضح اختبار (ت) الفرضية المتعلقة بأسباب اعتماد المواطن على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد. حيث جاءت القيمة المحسوبية (22.319) بدرجات حرية (337) ومستوى دلالة (0.000) ويُلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية المسموح به احصائياً (0.05). وبالرجوع لجدول النسب والاحصاءات الوصفية وقيم الأوساط الحسابية ومستوى الدلالة توصل الباحث بأن المواطن يعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا. وهذا ما يؤكد على أن وسائل التواصل الاجتماعي لم يعد يقتصر على تكوين الصداقات والمعارف فقط، بل أصبحت مصدراً يعتمد عليه لمتابعة المعلومات والقضايا المختلفة التي من بينها أزمة جائحة كورونا التي نعيشها الآن.

جدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار (T test) للفرضية الثانية المتعلقة باسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً:

اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً.	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفرق
	21.257	337	0.000	0.4847

من خلال الجدول أعلاه يحاول الباحث إثبات صحة الفرضية المتعلقة بإسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا معرفيا. حيث جاءت القيمة المحسوبية لإختبار (ت) (21.257) بدرجات حرية (377) ومستوى دلالة (0.000). ويُلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أقل من قيمة مستوى المعنوية المسموح به احصائيا (0.05). وبالرجوع لجدول النسب والإحصاءات الوصفية وقيم الأوساط الحسابية ومستوى الدلالة تمكن الباحث من اثبات صحة الفرض القاضي بإسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بفيروس كورونا.

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (T test) للفرضية الثالثة المتعلقة باسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد وجدانياً:

اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد وجدانياً.	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفرق
	22.571	337	0.000	0.5249

يوضح الجدول أعلاه اختبار (ت) للفرضية المتعلقة بإسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا وجدانياً. حيث جاءت القيمة المحسوبية (22.271) بدرجات حرية (337) ومستوى دلالة (0.000) ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة مستوى الدلالة أقل من قيمة مستوى المعنوية المسموح به احصائياً (0.05) وبالنظرلجدول النسب والاحصاءات الوصفية وقيم الأوساط الحسابية ومستوى الدلالة توصل الباحث بأن وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد وجدانياً. كما يؤكد أيضاً على أن لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً واضحاً في تشكيل الجوانب الوجدانية للمواطن خلال فترة جائحة كورونا.

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار (T test) للمحور الرابع المتعلق باسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد سلوكياً:

اسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد سلوكياً.	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفرق
	19.183	337	0.000	0.4675

الجدول رقم (13) يوضح اختبار (ت) للفرضية المتعلقة بإسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد سلوكياً. حيث جاءت القيمة المحسوبية (19.183) بدرجات حرية (337) ومستوى دلالة (0.000) ويُلاحظ من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة أقل من قيمة مستوى المعنوية المسموح به احصائيا (0.05). وبالرجوع لجدول النسب والاحصاءات الوصفية وقيم الأوساط الحسابية ومستوى الدلالة تمكن الباحث من التحقق من اثبات الفرضية والتي أكدت على أن لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً واضحاً في تنمية وعي المواطن بسلوكيات صحية للتعامل مع جائحة كورونا المستجدتلك السلوكيات التي تشكلت لديهم من خلال متابعتهم لوسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات لفيروس كورونا المستجد. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفيسبوك بصفة خاصة هي البديل الأمثل لوسائل الإعلام التقليدية التي يعتمد عليها المواطن للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد.

-ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد معرفياً ووجدانياً وسلوكياً.

-تصدرت الصفحة الرسمية لوزارة الصحة قائمة المواقع الإلكترونية التي يحرص المواطن على متابعتها للحصول على معلومات حول الاحترازات الصحية لفيروس كورونا المستجد، يليه موقع منظمة الصحة العالمية.

-مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لفيروس كورونا لا يختلف طبقاً لمتغير النوع والمعمر والمستوى التعليمي، مما يؤكد على قوة تأثير هذه الوسائل في تنمية وعي المواطن بفيروس كورونا المستجد.

خاتمة:

تسعى الأنظمة الصحية من خلال برامجها المختلفة إلى التعريف ببخدماتها حتى تساعد أفراد المجتمع على التعرف بهذه الخدمات وتلقينهم في نفس الوقت السلوك الصحي السليم، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أثبتت أن وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك له دوره الكبير في تنمية الوعي الفردي والمجتمعي، وكذلك له قدرته على تنمية الثقافة الصحية التي تستند على الأفكار والسلوكيات الخاطئة التي تتعلق بصحة الأفراد وتغييرها للأفضل وعلاقة هذه السلوكيات بمسألة الإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19، والسعي نحو التركيز على أهم الأعراض المصاحبة لهذه الجائحة والطرق السليمة للتخلص منها. وذلك من خلال تزويد الأفراد بكافة المعلومات اللازمة للتخلص من الأمراض والوقاية منها. وتعريف أفراد المجتمع بالخدمات والمنشآت الصحية في مجتمعهم، وهذا ما يلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في تقريب المسافات عن طريق الإعلانات (لبيض، لبصير، 2020، ص70-71) وبناء على نتائج الدراسة، يقترح الباحث عدد من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تنمية وعي المواطن بالاحترازات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد:

-الاستغلال الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي من جانب المؤسسات الصحية كالوزارة والمستشفيات الحكومية والخاصة في نشر التوعية الخدمات الصحية تقديم معلومات صحيحة وسريعة.

-تبني استراتيجية توعوية صحية وطنية تسهم فيها كل مكونات المنظومة الصحية والتوعية الخدمات الصحية المقدمة في المؤسسات الصحية خاصة في أوقات الأزمات مع ضرورة تصميم صفحات الكترونية خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

-القيام بدراسات وأبحاث دورية لإستطلاع آراء المواطنين حول الخدمات الصحية المقدمة لهم من جانب المنظمات الصحية وذلك بهدف التعرف على رغباتهم ومتطلباتهم ومحاولة اشباعها.

-العمل على انشاء مواقع وصفحات رسمية على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة بالإرشاد الاجتماعي والنفسي والصحي للمتضررين من الفيروس والمتخوفين من الهلاك بسببه، وذلك من خلال تقديم الاستشارات الصحية والنفسية لهم.

-العمل على تنمية وعي المجتمع بصفة عامة، والمواطن بصفة خاصة بفيروس كورونا المستجد، وذلك من خلال تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الفيروس، وتزويد المواطن بالمصادر الموثوقة التي يمكن متابعتها للحصول على ما يحتاجونه من معلومات حول فيروس كورونا المستجد.

قائمة المراجع:

1.جمال الدين مدفوني (2020)، مواقع التواصل الاجتماعي والتوعية الصحية من مخاطر فيروس كورونا، دراسة ميدانية على عينة من المستخدمين في الجزائر، مجلة وطنية للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد (03)، العدد (05).

2.زاهر راضي (2003)، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي" مجلة التربية، العدد 15، جامعة عمان الأهلية، عمان، ط1.

3.عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب (2020)، دور شبكة الفيسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد 19، دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفيسبوك صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجاً، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر، المجلد (02)، العدد (02).

4.كيت أورتون، جونسون ونيك بريور (2021) علم الاجتماع الرقمي، منظورات نقدية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسة عالم المعرفة، العدد (484).

5.لبيض ليندة، لبصير فطيمة (2020)، الفيسبوك والتوعية بالخدمات الصحية اتجاه جائحة كورونا- دراسة ميدانية على الأُسر الجزائرية، مجلة الأرغنوميا، جامعة الجزائر2، المجلد (08) العدد (01).

6.مريم مراكشي (2014)، استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالشعور بالوحدة النفسية لدى الطلبة الجامعيين (فيسبوك أنموذجاً)، ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

7.منظمة الصحة العالمية (2020) وضع فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19)، منظمة الصحة العالمية، جنيف، تم تحديثه في 2020م آذار/ مارس 2020م (الساعة 2359 بتوقيت وسط أوربا)، وتم الإطلاع عليه في 21 آذار.

8.ميلود مراد، وصادقي فوزية (2020)، مواقع التواصل الاجتماعي والتوعية من مخاطر انتشار فيروس كورونا في الجزائر، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد (03)، العدد (01).

9.نجلاء رجب أحمد السيد (2020) شبكات التواصل الاجتماعي وتنمية وعي المرأة بأزمة فيروس كورونا المستجد كمتغير في التخطيط لإدارة الأزمة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (52).

10.جمال سند السويدي (2014) وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية، من القبيلة إللى الفيسبوك، ط4،

11.جفال منال (2021) دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الصحي في ظل أزمة كوفيد 19 من وجهة نظر مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بمدينة بسكرة – الجزائر، مجلة

العلوم الاجتماعية العدد (19) جوان، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين.

13.World health organization, Coronavirus disease (COVID - 19) pandemic. Retrieved fromhttps: //www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid.

14.Bhuskaran, Narya, etal (2017) Social media for seeking health related information, an exploratory study , Journal of young pharmacists, Vol 9, Issuse, Apr – Jun.

التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينة جنين – فلسطين

د.حسين الريماوي، أستاذ مشارك – جامعة بيرزيت – فلسطين

أ.اسراء نعيم حسن، ماجستير الإحصاء التطبيقي وعلم البيانات – جامعة بيرزيت – فلسطين

أ.مهى خالد أبو ماريا، بكالوريوس هندسة التخطيط العمراني، جامعة بيرزيت ـفلسطين

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التطور التاريخيوالتركيب الداخلي لمدينة جنين، ومدى تطابق نظريات التركيب الداخلي مع هذه المدينة. المنهجية: استخدم الباحثون المنهج الوصفي لدراسة ووصف وتحليل التشابه والاختلاف بين احياء المدينة على ضوء نتائج التحليل العاملي. ومن اجل ذلك استخدم الباحثون متغيرات التعليم والمهنة التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017.النتائج:أظهرت نتائج التحليل العاملي وجود عاملين العامل الأول تم تسميته تعليم متدني ومهن دنيا وفسر هذا العامل 80% من تباين التركيب الداخلي للمدينة. أما العامل الثاني فقد تم تسميته مهن عليا وتعليم عالي وفسر هذا العامل 9% من التباين وكلا العاملين فسرا مجتمعين 89% من تباين التركيب الداخلي للمدينة واما النسبة المتبقية وقيمتها 11% فتعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: جنين، تركيب داخلي، تحليل عاملي، تغير اجتماعي واقتصادي.

Historical Development and Analysis of Internal Structure of Jenin City – Palestine

Dr. Hussein Ahmad Al-Rimmawi, Associate Professor – Birzeit University – Palestine

Isra Naim Hasan, MA. In Applied Statistics and Data Science, Birzeit University - Palestine

Maha Khaled Abu Maria, BA in Urban Planning Engineering, Birzeit University - Palestine

Abstract: Theaim of this study is to trace the historical Development of Jenin city – Palestine and its internal structure. The study also aims to trace the sprawl direction of Jenin. Methods:Authors used the descriptive method in order to describe and analyze similarities and differences of census tracts of the city according to the results of factor analysis technique.

Results:After employing factor analysis two factors were extracted. First factor was named low education and low occupation. This factor explained 80% of the internal structure of the city. Second factor was named high education and high occupation which explained 9% of Jenin internal structure. Other 11% of the city's internal structure may be related to other variables are not included in this study

Keywords: Jenin city, Internal structure, Factor analysis, Social and economic Changes.

المقدمة

تعود بدايات دراسة تركيب المدن الى الثورة الصناعية حيث انتشرت المصانع في مختلف انحائها وارتفعت أسعار الأراضي وهاجر سكان الريف نحوها للعمل طلبا للعمل والعيش مما أحدث فيها تغييرا جذرياجتماعيا واقتصاديا كبيرا. وتشهد مدن العالم تضخماً بشرياً وعمرانياً نتيجة الهجرة المتزايدة عليها مما يؤثر على تركيبها الداخلي، كما أن النمو الاقتصادي لهذه المدن ساهم في تغيير شكلها العام. وتعد دراسة المدن إحدى الفروع الحديثة في الجغرافية البشرية، والتي تهتم بتفسير العلاقات المتبادلة فيها وتحليل أنماط التركيب الداخلي فيها، وتعتبر دراسة التطور التاريخي والتركيب الداخلي للمدن من المواضيع المهمة التي ينبغي التركيز عليها لاسيما في فلسطين لما لها من أهمية في وضع خطط التنموية المستقبليةللمدن وخاصة الرئيسية منها والتي لم تلقى اهتماما كبيرا كغيرها من المدن خاصة وأنها خاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967. فمدينة جنين هي النواة الرئيسية للمحافظة والقرى والتجمعات المجاورة والتي تربط فيما بينها علاقات تبادلية، كما تعد هذه المدينةمكان للإنتاج وسوق للاستهلاك ومركز إداري، شكل رقم (1). ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين فان هذه المدينة تشهد تغيرا كبيرا سواء على مستوى الزيادة السكانية او الامتداد الافقي او النشاط الاقتصادي. ومن جاءت ضرورة اجراء هذه الدراسة لمدينة جنين.

شكل رقم (1) موقع محافظة جنين في فلسطين

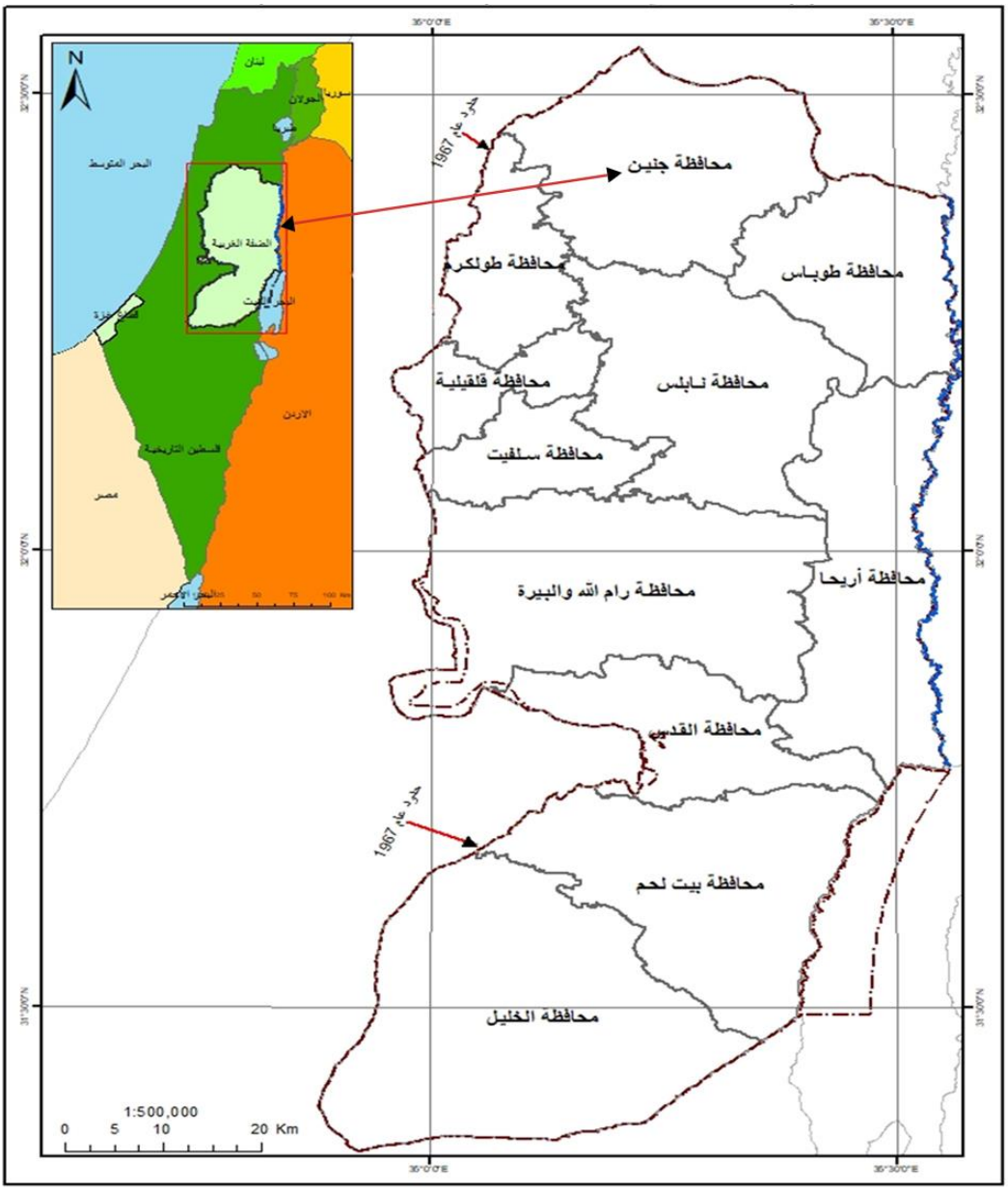

مشكلة الدراسة:

شهدت مدينة جنين العديد من الأحداث التاريخية كما انها تعرضت للهدم في أكثر من حقبة تاريخية، حيث أنها كانت محط لأطماع الاستعمار على مر العصور ولعل أبرزها محاولات الاحتلال الإسرائيلي احتلالها في حرب عام 1948 وأثر تلك الحرب لجأ فلسطينيواالمناطق المحتلة إلى المدينة بعد ان طردوا قسرا. وقد ادى هذا التدفق الى انشاء مخيم جنين على أطراف المدينة ومع توسع المدينة فإن امتدادها أصبح يحيط المخيم شيئا فشيئا الى ان اصبحت تحيط به من كل الجهات. ولا يغيب عن الذاكرة الفلسطينية مقاومة المدينة والمخيم في أحداث الانتفاضتين الاولى والثانية، ولكنها أيضاً ككافة المدن الفلسطينية شهدت تطورا عمرانيا واقتصاديا بعد اتفاقية أوسلو ووقوعها تحت حكم السلطة الفلسطينية واستقطبت العديد من سكان الريف المحيط فيها التي انتقلوا للعيش فيها للبحث عن فرص العمل والتعليم، وكل ذلك أثر على التركيب السكاني للمدينة وعلى اتجاهات نموها افقيا. ولعل أهم ما يؤثر على نمو المدينة هو تهديد الاستيطان لها مما يحد من توسعها ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على التغييرات التي حصلت على المدينة من خلال دراسة تطورها التاريخي والتركيب الداخلي لها.

أسئلة الدراسة

-ما هو التركيب الداخلي لمدينة جنين وكيف يتوزع السكان في أحياء المدينة؟
-ما هي اتجاهات نمو المدينة وتوسعها؟
-أي من نظريات التركيب الداخلي تنطبق على مدينة جنين؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التركيب الداخلي لمدينة جنين، كما تهدف إلى التعرف على اتجاهات نمو المدينة وتوسعها ومدى تطابق تركيبها مع نظريات التركيب الداخلي للمدن.

أهمية الدراسة

لقد وجدت العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على طبيعة تركيب المدن العربية ونمط هذا التركيب الداخلي للمدينة وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حين أن المدن الفلسطينية تفتقر لدراسات تسلط الضوء على تركيبها الداخلي وعلى اكتشاف استخدامات الأرض مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الاحتلال وممارساته في ضبط أو تغيير أنماط التركيب الداخلي للمدن تبعاً لاستقرار الأوضاع السياسية أو تأزمها. ستقوم هذه الدراسة بتغطية التركيب الداخلي لمدينة جنين ودراسة أيضاً كيف انعكس التطور التاريخي للمدينة على تركيبها الداخلي عبر الحقب التاريخية المختلفة التي مرت على المدينة من الدولة العثمانية الذي امتد من عام 1517-1917، فالانتداب

البريطاني الذي امتد من 1922-1948، فالحكم الأردني الذي امتد من 1950 – 1967، فالاحتلال الإسرائيلي الذي امتد من 1967 وحتى 1994 ومن ثم حكم السلطة الوطنية الذي امتد من 1994 وحتى الوقت الحاضر. وتكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية هذه المدينة القريبة من الساحل الفلسطيني ودور هذه المدينة في التنمية الاقتصادية وخصوصاً في القطاع الزراعي في سهل مرج بن عامر الذي يمتد الى مشارف مدينة حيفا المحتلة منذ عام 1948. ويمكن أن تساعد هذه الدراسة أصحاب القرار في وضع الخطط التنموية في المستقبل للمدينة، وفي إعادة تخطيطها وتنظيمها بشكل أفضل مما هي عليه، إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تظهر خطر الاستيطان على جغرافية المدينة.

حدود ونطاق الدراسة:

تتناول الدراسة الحالية التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينة جنين حسب احيائها الاحصائية. كما اعتمدت هذه الدراسة على بيانات الاحياء الإحصائية كما جاءت من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017 وقد غطت تلك البيانات 19 متغيرا تتعلق بمستويات التعليم وانواع المهن لمناطق العد الاحصائي حسب احياء مدينة جنين والذي يبلغ عددها (34)حيا ويظهر في شكل (2) كيف تتوزع هذه الأحياء على أراضي المدينة.

متغيرات الدراسة:

تشكلت متغيرات المهنة مما يلي**:** المدراء،الاختصاصيون، الفنيون ومساعدو الاختصاصيين، الكتبة، العاملون في البيع والخدمات، العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، العاملون في الحرف والمهن ذات الصلة، مشغلو ومجمعو الآلات والمعدات، المهن الأولية.

أما متغيرات التعليم فتكونت مما يلي: أمي، ملم، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه.

منهجية الدراسة

من اجل تناول مدينة جنين من كافة جوانبها استخدم الباحثون المنهج التاريخي للوقوف على التطور التاريخي لها. كما اتبع الباحثون المنهج الوصفي من اجل دراسة الخصائص المختلفة لمجتمع الدراسة وكذلك تحليل التشابه والاختلاف في التركيب السكاني للمدينة. إضافة إلى ذلك استخدم الباحثون المنهج الكمي حيث تم توظيف تقنية التحليل العاملي من اجل تحليل التركيب الداخلي للمدينة.

شكل رقم (2) الاحياء الإحصائية في مدينة جنين


جنين
N
حدود الحي
حدود التجمع
المزار
الجلمة
جنين
توسعة جنين 2
عرانة
كفر دان
صباح الخير
وعرة عرانة
خروبة
توسعة جنين 1
توسعة جنين 3
السعدة
الكافر
البساتين الشمالية
الجميلات
ابن عامر
ابن سينا
الصناعية
البدانية
واد برقين
الزهراء
الشرقي
المحطة
وسط البلد
الانمائية الاسكان الشرقي
الهدف
مخيم جنين
البلدة القديمة
غابا الغربية
خلة الصوحة
النباتات
المراح
الكروم
وادي الضبع
(غابا الشرقية)
برقين
ابو ظهير
الجابريات
توسعة جنين 4
نسكة
مراح سعد
السويطات
البرج
ولا بتعما
الشهداء
(مثلث الشهداء)
قباطية
أم التوت
0 0.5 1 2 km

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: نظريات التركيب الداخلي للمدن

شاع خلال القرن العشرين ثلاث نظريات فسرت التركيب الداخلي للمدن باستخدام تقنية التحليل العاملي وقد أطلق على هذه النظريات بالكلاسيكية وهي كما يلي:

النظرية الكلاسيكية الايكولوجية: وهي النظرية التي اتى بها بيرغس (Burgess,1935)ويرى هذا النموذج أن المدينة تنمو على شكل حلقات دائريةوأشار أن البنية الداخلية لهذه المدينة تتشكل نتيجة عاملين، الأول عامل مركزي يتمركز في القوة المركزية الاقتصادية لقلب المدينة(منطقة الأعمال المركزية)، والثاني عامل المواصلات وخطوطها فتنمو المدينة باتجاهين اتجاه حلقي حتى ينتهي أثر الجذب المركزي، واتجاه محوري نحو خطوط المواصلات لينتج لنا مدينة شبه نجمية وهيوصف لمدينة شيكاغو في العشرينيات من القرن العشرين، ولذلك اطلق على هذا النموذج بأنه نموذج مدن أمريكا الشمالية(المنيس،1994).

النظرية القطاعية

جاء بهذه النظرية هومر هويت (Homer Hoyet)عام 1939، حيث أن المدينة تنتظم على شكل قطاعات، وقامت هذه النظريةعلى دراسة التركيب السكاني لـ 142 مدينة أمريكية في الثلاثينيات، ومن خلال تحليل متوسط قيمة إيجار المساكن في هذه المدن توصل إلى النتائج التالية:

-أعلى منطقة للإيجار قطاعاً أو أكثر في المدن، وتقع هذه القطاعات بشكل عام على أطراف المدن.

-وجود مناطق مرتفعة للإيجار، وتمثل هذه المناطق قطاعات تتخذ شكل الأسافين،تنطلق من مركز المدينة باتجاه الأطراف، وتكون ضيقة بالقرب من المركز.

-القطاعات والمناطق المتوسطة الإيجار، وتقع على أحد جانبي القطاع مرتفع الإيجار.

-قطاعات الإيجار المتوسط، وتوجد على أطراف القطاعات منخفضة الإيجار.

-قطاعات الايجار المنخفض، وتوجد في جميع المدن، وبشكل عام في الجهة المقابلة لقطاعات الإيجار المرتفع (أبو صبحة، 2003؛ أبو علان، 2007).

نظرية هاريسواولمان للنوى المتعددة: اتى بهذه النظرية كل من هاريس واولمان في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين وهي تصف استعمالات الأرض في المدن الكبرى حيث تتكون من عدد من النوى أو المراكز الثانوية بالإضافة للمنطقة التجارية المركزية الرئيسية. وتختلف نوعية النوى في المدينة باختلاف وظائفها، ولا تخلو مدينة من وجود نواة رئيسية واحده وهي المنطقة التجارية أما النوى الاخرى فتتركز حول نشاطات أخرى قد تكون تجارية أو صناعية أو تعليمية مثل جامعات أو مؤسسات تجارية، وبذلك تدرس كل بؤره على حدة. يعد العامل الاقتصادي أهم عامل تأثيرا في ظهور نوى متعددة في المدينة الواحدة بالإضافة إلى ارتباط بعض النشاطات مع بعضها بعض (أحمد، 2014؛ الهيتي، 2011).

اجريت العديد من الدراسات لكثير من المدن في قارات العالم المختلفة واخرج الباحثون نماذج لقارات أوروبا وامريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا وافريقيا جنوب الصحراء والمدينة الإسلامية ومدينة المجرة.

من ميزات النموذج الأوروبي بان مركز المدينة تكتظ بالمناطق السكنية وتجارة المفرق والأنشطة المجتمعية والابنية الدينية. نما مركز المدينة الأوروبي تدريجيا عبر الزمن بدون تخطيط. كما ان هناك احياء للأثرياء في مركز المدينة. تتواجد في أطراف المدينة احياء بقيت تعيش وكأنها في فترة ما قبل الثورة الصناعية ويقطنها الفقراء وتتميز بكثافتها السكانية المرتفعة. وفي مناطق أخرى توجد مناطق صناعية حديثة وضواحي ما بعد الصناعة. كما ان المدن الأوروبية بها احياء للمهاجرين الذين قدموا من المستعمرات الأوروبية او بعد الحرب العالمية الثانية حيث شارك هؤلاء في إعادة اعمار أوروبا .(Adam & Fritzsche, 2012, 105- 107)

جاء كل من Griffin &Ford بنموذج تركيب مدينة أمريكا اللاتينية الذي يجمع بين النمط التقليدي ومظاهر العولمة الحديثة. جمع هذا النموذج كل من الدوائر ونموذج الحلقات، إلا أنهما أبرزا دور مركز المدينة المزدهر وخاصة عموده الفقري وهو التجارة. وفي هذا النموذج تتناقص نوعية المساكن كلما اتجهنا إلى أطراف المدينة (Crowley,, 1998, 127-130).

جاء (Mc Gee, 1967)بنموذج مدن جنوب شرق اسيا ونقطة الارتكاز في تلك المدن يتمثل في موقع الميناء الذي انشأه المستعمر مع العلم أن الكثير من مدن هذه المنطقة لم تنطلق في نموها من موانئ. تنطلق مدن جنوب شرق اسيا نحو الأطراف على شكل قطاعات تحتلها المؤسسات الحكومية يتبعها في نفس الاتجاه احياء الأغنياء ومن ثم احياء السكان حديثي الثروة. بعد ذلك تنطلق قطاعات احياء الطبقة الوسطىالاكثر اتساعا من حيث المساحة فأحياء سكنية مختلطة الأعراق والمستويات المادية وبجانبها قطاعات احياء المهاجرين الأجانب. وفي أطراف المدينة تتشكل ضواحي الأغنياء ولكن يجاورها احياء العشوائيات وتكون على هيئة انصاف دوائر وفي خارج المدينة تتواجد مناطق تخصص للمنتجات الزراعية اللازمة لسكان المدينة.

أما في النموذج الافريقي جنوب الصحراء فإن مدنه اقل تحضرا ولكنه الأسرع في عملية التحضر. مراكز المدن سواء كانت موانئ ام مدن داخلية هي مراكز انشأها المستعمر. تبرز في كل مدينة ثلاث مراكز وهي مركز غير تقليدي وسوق موسمي ومنطقة تجارية انتقالية. وينطلق من مركز المدينة قطاعات تسكنها أقليات اثنية وقطاعات مختلطة الاثنيات. وفي بعض المدن تظهر عمليات التعدين والتصنيع، أما العشوائيات فتبرز في أطراف المدن (Donaldson, 2001, 16-20).

يتشكل نموذج المدينة الإسلامية من مسجد كبير يتوسط المدينة يحيط به منطقة السوق، ثم تأتي المناطق السكنية بشكل دائري ويتخللها بعض الضواحي التي يحتوي كل منها على مسجد وسوق

وحمامات. وفي الخارج يوجد السور الذي يحمي سكان المدينة ويحيط بها كالسوار. وفي خارج السور يوجد السوق الأسبوعي ومقابر مسلمين ومقابر مسيحيين Hayaty& Monikhi, 2015, (933-954).

اما نموذج مدينة المجرة (Galactic City) فهو حديث ومن ميزاته انه يظهر في وسط المدينة القديم تجمعات سكنية اثنية مختلطة ومتجاورة كما يجاورها مناطق سكن الناس المهمين وكل هذه التجمعات ترتبط ارتباطا كبيرا بطرق المواصلات. اما أطراف المدينة فتتشكل مناطق مدينيه محاطة بحراسة ويجاورها مراكز تسوق كبيرة. وفي بعض انحاء الأطراف تتواجد مناطق صناعية ومناطق ترفيهية وصناعات تقنية حديثة ومنها الصناعات الفضائية (Newell, 2021).

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت تركيب المدن باستخدام تقنية التحليل العاملي. ومنها دراسة دغرة وآخرون (2020) وفيها تناولت تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان التي تتكون من 169 حيا مستخدمين بيانات التعداد السكاني لعام 2015. ومن خلال توظيف التحليل العاملي لتحديد العوامل المفسرة للتباين المكاني لخصائص السكان داخل المدينة، تبين وجود عاملين يفسران نحو (85,62%) من تركيب مدينة عمان الاقتصادي والاجتماعي. تمثل العامل الأول ببعد الحالة الاجتماعية والديموغرافية، وفسّر (56,8%) من تركيب المدينة، أما العامل الثاني فكان العامل الاقتصادي وقد فسّر (28,7%) من تركيبها. كما بينت الدراسة نشأة أحياء جديدة بعد سنة 1979 بحيث تركزت الأحياء ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع في الجهة الغربية من مدينة عمان، في حين تركزت الأحياء ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض في الأجزاء الشرقية والجنوبية من المدينة.

تناولت الشعيبي (2016) التركيب الداخلي للتجعات السكانية المجاورة لجدار الفصل العنصري في مدينة القدس التي تحظي باهتمام محلي واقليمي وعالمي نظرا لأهميتها الدينية لاتباع الديانات السماوية. ومنذ احتلالها من قبل إسرائيل منذ عام 1967 وحتى الوقت الحاضر اجرت إسرائيل الكثير من التغييرات في هذه المدينة المقدسة منتهكة بذلك القوانين الدولية. كما ان تقسيم الأراضي الفلسطينية الى مناطق A حيث السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومناطق B حيث السيطرة المدنية للسلطة الوطنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي ومناطق C حيث السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي اثار مدمرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والصحي لمدينة القدس. وقد ظهر من نتائج التحليل العاملي أن الأحياء الإحصائية لمنطقة الدراسة أشبعت على 4 عوامل فسرت ما نسبته 86% من التركيب الداخلي لمنطقة الدراسة بينما تبقى 14% من تركيب المدينة يمكن أن تفسرها متغيرات أخرى غير موجودة في الدراسة. اتضح ان هناك أربعة عوامل فسرت التركيب الداخلي لمنطقة الدراسة وهي تعليم متدني ومهن دنيا، وعامل المهن العليا والعاملين في مهن مختلفة، وعامل التعليم المتوسط والمهن الدنيا وعامل الحاصلين على تعليم بمستوى دبلوم أي سنتان بعد شهادة الثانوية العامة.

قامت أحمد (2014) بدراسة التركيب الداخلي لمدينة نابلس الفلسطينية مستخدمة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وذلك بتوظيف تقنية التحليل العاملي. تبين للباحثة ان هناك ستة عوامل تفسر التركيب الداخلي لهذه المدينة وبنسبة وصلت الى 58%. اما العوامل المستخرجة فهي عامل حملة الدرجة الجامعية الأولى والعاملين في المهن المتخصصة وعامل ذوي التعليم العالي والمهن الرفيعة وعامل ذوي التعليم المتدني والمهن الأولية وعامل ذوي الحرف المختلفة وعامل مشغلوا الآلات وعامل العاملين في مهنة الزراعة.

في دراسة لأبو علان (2007) بعنوان التطور الحضري والتركيب الداخلي لمدينة الظاهرية في فلسطين بهدف التعرف على التركيب الداخلي للمدينة من خلال تحليل بيانات متغيرات الحالة الاقتصادية للسكان واستخدم الباحث بيانات كانت قد جمعتها بلدية الظاهرية للعام 2005 من خلال مسح ميداني شامل كان قد شارك به الباحث. وقد توصل الباحث إلى أن الظاهرية تحولت من قرية إلى مدينة خلال القرن العشرين وترتب على هذا التحول تغيرا في طريقة البناء والمواد المستعملة فيه.

استخلص الباحث في هذه الدراسة خمسة عوامل فسرت 58%من مجمل التباين الكلي لتركيب المدينة، وأطلق الباحث على العوامل المسميات التالية: العامل الأول الأسر الميسورة، العامل الثاني الأسر الميسورة المثقفة، العامل الثالث الأسر الفقيرة، العامل الرابع الأسر كبيرة الحجم، والعامل الخامس أسر العمال. استنتج الباحث إن التطور الحضري خلال المراحل المختلفة كان عشوائياً والتركيب الداخلي للمدينة لا يتطابق مع النظريات الكلاسيكية للتركيب الداخلي للمدن لأنها تختلف عن تركيب هذه النظريات وخاصة المدن الغربية، وهي من المدن الجديدة والصغيرة وكذلك أظهرت الدراسة أن السكان لا يتوزعون في أحياء المدينة وفق خصائص وأنماط معينة وإنما يسكنون بشكل مختلط في الأحياء. هذا بالإضافة الى ان حصر الاحتلال الإسرائيلي المدن الفلسطينية بما فيها الظاهرية ضمن مناطق محدده للتوسع العمراني بما يخدم أهميته التوسعية.

وفي محافظة نابلس قام علاونة (2004) بدراسة تضمنت بعض قراها مستخدما التحليل العاملي وتبين ان العوامل المستخرجة تفسر 54% من تركيبها وهذه العوامل هي عامل تركيب الاسرة وعامل الخصائص العائلية وعامل الخدمات والعامل الاقتصادي والاجتماعي وعامل خصائص المسكن.

على مستوى الضفة الغربية أجري حمايل (2021) دراسة تناولت تباين مستويات النمو فيها مستخدما 76 متغيرا ووظف أيضا تقنية التحليل العاملي. استخرج عاملان فقط فسرا 88% من تباين محافظات النمو في محافظات الضفة الغربية. وهذان العاملان هما محافظات ذات نمو مرتفع ومحافظات ذات نمو منخفض.

قام الزعبي(2010) بدراسة التركيب الداخلي لمدينة جرش الأردنية بهدف التعرف على تركيبها الداخلي مستخدما 33 متغيرا لخصائص السكان الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية وخصائص المسكن، حيث تم توظيف تقنية التحليل العاملي. استخلص الباحث خمسة عوامل لتفسير التركيب الداخلي للمدينة وهي عامل اقتصادي منخفض، وعامل تركيب الأسرة، والعامل التعليمي، وعامل النشاط الاقتصادي، وعامل اقتصادي مرتفع، وفسرت هذه

العوامل 62.52% من مجمل تركيب المدينة، وذكر الباحث أن عامل التركيب العشائري والعامل الديموغرافي وعامل استعمالات الأرض هي من العوامل المهمة في تفسير التركيب الداخلي ا\للمدينة ولم تدخل في التحليل العاملي. قامكل من (Nosoohi &Hamdani, 2011, 69-56)بدراسة في تخطيط المدن: مدينة أصفهان االابرانية كحالة دراسية وذلك باستخدام التحليل العاملي. ومن خلال استخدام هذه التقنية تبين لهما حالة كل إقليم من أقاليم المدينة الحياتية من خلال مقدار تشبعاتها على العاملين الذين تم استخراجهما وهما عامل الرفاهية العامة وعامل النمو.

في دراسة عن التمدد العمراني لمحافظة مدينة قزوين في إيرانأجري (Zebradast & Ghanooni, 2019, 65-84)ونبين لهما ان هناك أربعة عوامل مسؤولة عن التمدد العمراني وهي الكثافة واستخدام الأرض،والترتيب وسهولة الوصول لمركز المدينة.

فيما يخص الزحف العمراني فقد وجد (Torrens, 2006) أربعة عوامل تؤثر في هذه الظاهرة وهي ملكية السكن، وملكية الاعمال والمسؤولين والمخططين في المدن. كما ان (Angel, 2007) يفيد ان الزحف العمراني هو مظهر لتفكيك وتفتيت احياء المدينة عن بعضها البعض. كما يلعب السكان دورا في هذه التجزئة حيث يريدون تحقيق خصوصية أكثر ومساحات سكن أكبر وكذلك التقليل من تواصلهم الاجتماعي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك اتضح لـ (Patacchini & Zeno (2009)ان هناك خمس عوامل مسؤولة عن الزحف العمراني وهي سهولة الوصول لوسائل النقل وزيادة دخل أصحاب المساكن وزيادة في معدلات العاملين وزيادة في نسبة الاقليات الاثنية وزيادة في معدلات الجريمة. في دراسة عن الزحف العمراني في الصين اتضح لـ (Zhang, et al. 2018) وجود عاملين يؤثران في هذا الزحف وهما الكثافة السكانية وكثافة تقاطعات طرق المواصلات. كما ان النمو الاقتصادي له علاقة قوية مع الزحف العمراني.

التطور التاريخي لمدينة جنين

سبب التسمية

تغور جذور مدينة جنين في أعماق التاريخ فهي عربية في اعماقها حيث أطلق عليها مسمى جنيم ويعني عين الجنائن نظرا لإحاطة الجنائن بها. ذكر مسمى جنين في المصادر الأشورية والبابلية باسم عين جانيم، الا انه اثناء احتلال الرومان لفلسطين (70 ق.م. – 630م)تم تدمير المدينة أثنـاء الحكـم الروماني وأقيم مكانها قرية جديدة عرفت باسم جنياي. أما عندما تحول حكم الرومان البالبيزنطيين أقيم فيها كنيسة أطلق عليها مسمى جنيا. بعد ذلك اخذت المدينة مسمى جِنيا. بعد ان أصبحت بلاد الشام جزءا من الدولة الاموية في القرن السابع الميلادي اخذت المدينة مسمى باسم جينيين ثم اشتق مسمى جنين (عبد الله، 2009، الدباغ، 1991).
تقع جنين بجوار الطرف الجنوبي لمرج ابن عامر الذي يعتبر من أخصب أراضي فلسطين الزراعية، كما تكثر الينابيع في بطون أوديته مما وفر بيئة ملائمة لاستقرار الانسان في تلك

المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن سهولة مرح بن عامر يسر أيضا سهولة تواصل البشر مع مناطق الجوار مثل مدينة حيفا الواقعة على البحر المتوسط ومع مدينة نابلس وكذلك مع منطقة غور الأردن التي تؤدي إلى الأردن وبلاد الشام والجزيرة العربية وبلاد الرافدين.

الموقع الجغرافي

تقع محافظة جنين في الجزء الشمالي من فلسطين وفي أقصى شمال الضفة الغربية. وتقع عند التقاء نهاية المرتفعات الشمالية لمدينة نابلس مع سهل مرج ابن عامر،وتبعد عن مدينة الناصرة جنوبا بحوالي 25 كيلو مترا، وإلى الجنوب الشرقي من مدينة حيفا والتي تبعد 50 كيلو مترا إلى الغرب، كما انها تقع إلى الشمال من مدينة نابلس بحوالي 40 كيلو مترا(خطيب،2011).

المناخ

من حيث المناخ فإن المنطقة تتبع مناخ البحر المتوسط الذي يمتاز بشتاء معتدل الحرارة ماطر، وصيف حار جاف وتتعرض المنطقة للمنخفضات الجوية خلال فصل الشتاء التي تصل إليها عن طريق البحر المتوسط لتجلب معها الرياح الرطبة والمعتدلة نسبياً، وتقع المنطقة في فصل الشتاء أيضاً تحت تأثير امتداد الضغط الجوي السيبيري المرتفع، لذلك تتعرض المنطقة لكتل هوائية باردة. وفي فصل الشتاء أيضا تتعرض المدينة للرياح الغربية التي تجلب الامطار. كما تتعرض في فصل الربيع للرياح الشرقية الجافة القادمة من بادية بلاد الشام وفي بعض السنين تهب رياح الخماسين الجافة والمحملة بالرمال الدقيقة والقادمة من الصحراء الافريقية عبر صحراء سيناء(حنيطي، 1990 وعبيدي،2009).

المساحة والحدود

في فترة الحكم العثماني تم استحداث قضاء في محافظة جنين عام 1882م وضم هذا القضاء 81 قرية، وارتفع هذا العدد إلى 120 قرية عام 1917،وبعد ان انتهت حرب عام 1948 اتضح ان إسرائيل احتلت من أراضيها 243 كيلو مترا مربعا. وفي مطلع القرن العشرين ربطت جنين بالسكة الحديدية التي وصلتها بمدن العفولـة، وبيسـان، ونابلس، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى احتل الجيش البريطاني جنين، واستمر في حكمها حتى قيام الدولة الصهيونية عام 1948(عبد الله،2009).

تأثير اللاجئين على المدينة

خلال حرب عام 1948 بين العرب والعصابات الصهيونية طرد إلى مدينة جنين عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين 1948وأقاموا فيها مخيما اخذ اسم المدينة وفي عام 2021 وصل عدد سكانه إلى 11213 (الجهاز المركزي للإحصاء المركزي الفلسطيني، 2021). إلا ان هناك قسما من اللاجئين تمكنوا من الإقامة في المدينة وبعض التجمعات الريفية المجاورة (عبيدي،2009؛ مرعي 2008).تأسس مخيم جنين عام 1953 خارج المدينة وسكنها للاجئين القادمين من منطقة حيفا وجوارها. إلا أن زحف المدينة نحو الأطراف أدى الى ان أصبح المخيم محاطا بأحياء المدينة من كافة جوانبه.

الاستيطان

منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 بدأت عمليات استيطانية مختلفة (مستوطنات ومعسكرات وبؤر استيطانية) حول مدينة جنين مما أدى إلى مصادرة مساحات كبيرة من اراضيها، شكل رقم (3). وقد أدى هذا أيضا إلى توجيه وتشويه امتداد المدينة الافقي. كما أن بناء جدار الفصل العنصري التي أقامته اسرائيل على أراضي جنين أدى إلى مزيد من التغول الاسرائيلي وتشويه المشهد الطبيعي والبشري لها.

شكل رقم (3) الاستيطان الإسرائيلي في محافظة جنين

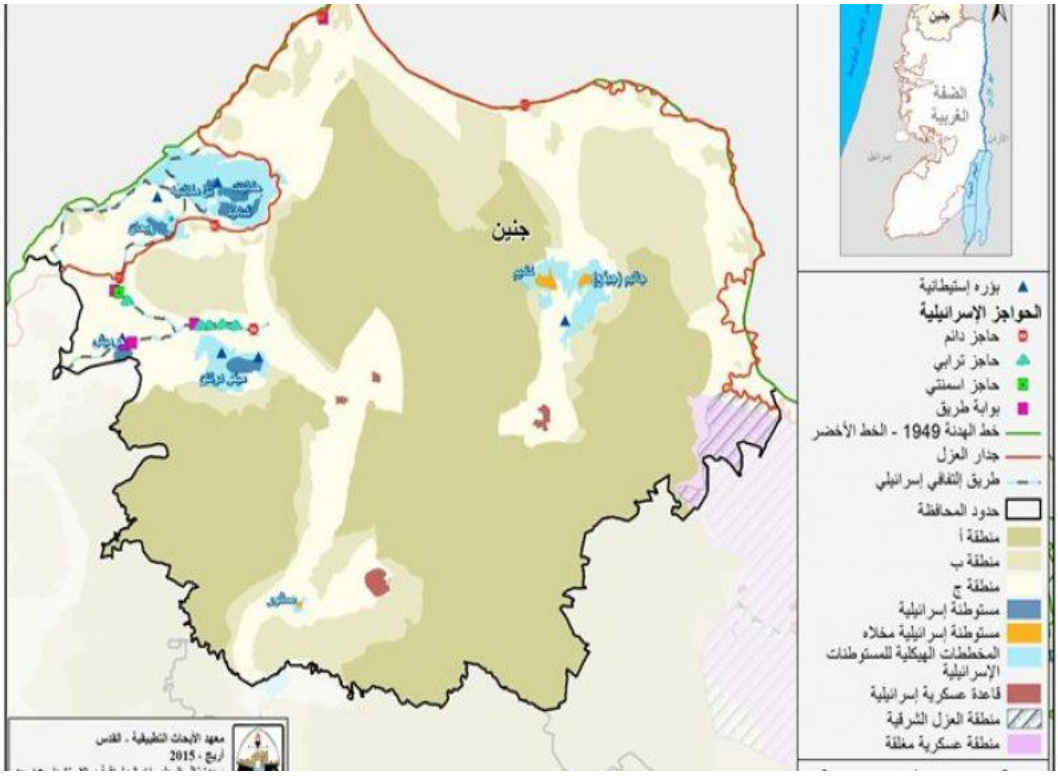

تطور سكان المدينة منذ نهاية القرن السادس عشر وحتى الوقت عام 2021:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع سكان مدينة جنين، ويوضح الجدول (1) ان عددهم بلغ عددهم في عام 2021 حوالي 53721 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). ومن الملاحظ انه بين الفترة 1922 و1940 زاد عدد السكان في المدينة زيادة بسيطة جدا ويعود السبب في ذلك إلى هجرة الكثير من سكانها نحو مدن الساحل الفلسطيني نظرا لتوفر فرص العمل. ولكن في عام 1952 يلاحظ ان سكان المدينة زاد زيادة كبيرة وهذا يعود إلى ان العاملين من سكان المدينة في السهل الساحلي عادوا اليها بعد نكبة عام 1948 وكذلك لجوء الكثير من اللاجئين الفلسطينيين الذين طردهم الصهاينة من وطنهم فلسطين. وفي الفترة بين 1952 وحتى عام 1961 زاد عدد سكان المدينة حوالي 2000 فردا وهذا عدد قليل ويعود ذلك الى سكان

المدينة وخاصة بعد نكبة فلسطين 1948 أصبحوا يبحثون عن فرص للعمل في الأردن ودول الخليج العربي ودول العالم المختلفة. وفي الفترة من عام 1961 وحتى عام 1980 زاد عدد سكان المدينة زيادة بسيطة وذلك لفقدان المدينة للكثير من سكانها بعد ان احتلت إسرائيل الضفة الغربية إثر حرب عام 1967 حيث اضطر بعض السكان للانتقال الى الأردن التي كانت تشكل الجزء الشرقي من المملكة الأردنية الهاشمية مع جزئها الغربي وهو الضفة الغربية. بعد عام 1980 أصبحت المدينة تزداد زيادة ملحوظة الا ان الزيادة الكبيرة حصلت في عام 1997 أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 حيث عاد الكثير من فلسطينيي الشتات الى مدينة جنين. هذا وقد استمر سكان المدينة بالزيادة حتى الوقت الحاضر متأثرا بالزواج المبكر ورغبة الاسر الفلسطينية إنجاب عدة أبناء اخذين في الاعتبار دور العامل السكاني في الصراع مع إسرائيل.

جدول 1 تطور سكان مدينة جنين منذ نهاية القرن السادس عشر وحتى عام 2021

العام	تعداد السكان	المرجع
1596	حوالي 200نسمة	Hutteroth, Wolf-Dieter & Abdulfattah, Kamal. 1977. Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the 16th Century. Erlangen, Germany.
1922	2640	Barron, J. B. 1922. Report and General Abstracts of the census of 1922. Jerusalem, Greek Covent Press.
1932	2700	Mills, E. 1932. Census of Palestine, 1931: Population of Villages, Towns and Administrative Areas. Jerusalem, Greek Covent and Goldberg Presses.
1940	3000	فلسطين في الذاكرة، 2021
1945	12660	فلسطين في الذاكرة، 2021
1961	14400	فلسطين في الذاكرة، 2021
1982	13365	فلسطين في الذاكرة، 2021
1997	26650	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997
2007	39004	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007
2017	49475	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021
2021	53721	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021

لدراسة خصائص مجتمع الدراسة تم الحصول على عدد الذكور والإناث وأعمار لسكان أحياء مدينة جنين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2017) وتظهر في شكل (4) الهرم السكاني لمدينة جنين.يتضح من الهرم السكاني أن مجتمع المدينة هو مجتمع فتي أي ان معظم السكان ينتمون إلى الفئات العمرية الصغيرة وهذا يضع على كاهل المدينة مسؤوليات كبيرة من حيث استيعاب الزيادة السكانية وتوسعها لتلبي احتياجات الشباب من مساكن ومدارس وخدمات ترفيهية. ان مجتمع المدينة الفتي هو استجابة طبيعية لمجتمع محافظ يميل للإنجاب، كما أن الشعور العميق لدى الفلسطينيين أن عليهم أن يكثروا من الإنجاب لأن العامل السكاني هو أحد أهم محاور الصراع مع إسرائيل والحفاظ على التوازن الديموغرافي (المغازي، 2014).

شكل رقم (4) الهرم السكاني لمدينة جنين



نتائج التحليل العاملي لمتغيرات المهنة والتعليم

قام الباحثون بإيجاد فيما إذا كان معامل الارتباط بين المتغيرات الداخلة في الدراسة يؤهلها للاستخدام في التحليل العاملي وتتمتع بدلالة إحصائية وذلك من خلال توظيف معادلة (Kaiser-Meyer-Olkin). اتضح ان قيمة هذه المعادلة تساوي 0.85 وهي دالة احصائيا حيث ان قيمة الفا التي تعبر عن مستوى المعنوية تساوي 0.00 وهي اقل من 0.05. وبعد ادخال متغيرات الدراسة في التحليل العاملي تبين ان هناك عاملين يتمتعان بجذور كامنة او علامات تمييز (Eigen Values)أكبر من الواحد الصحيح وتفسر 89% من التركيب الداخلي لمدينة جنين. تبلغ

قيمة الجذر الكامن للعامل الاول 15 ويفسر 80% من التركيب الداخلي لمدينة جنين، اما العامل الثاني فيبلغ جذره الكامن 1.9 ويفسر 9% من هذا التركيب. يوضح الجدول رقم (2)تشبعات المتغيرات على هذين العاملين. من اجل تحليل التركيب الداخلي للمدينتين استخدم تشبع الاحياء الإحصائية(factor scores)على العاملين اللذان تم استخراجهما في انتاج خارطة لكل.

جدول رقم (2) تشبع المتغيرات على العاملين المستخرجين

المتغير	تشبعات العامل الأول قيمة الجذر الكامن 15	تشبعات العامل الثاني قيمة الجذر الكامن 1.9
امي	0.96	
ملم	0.97	
ابتدائي	0.96	
اعدادي	0.97	
ثانوي	0.92	
دبلوم متوسط	0.81	0.53
بكالوريوس	0.78	0.60
دبلوم عالي		0.57
ماجستير		0.84
دكتوراه		0.84
مدراء	0.81	0.51
اختصاصيون	0.75	0.64
فنيون ومساعدي اختصاصيين	0.83	0.52
كتبة	0.85	
عاملون في البيع والخدمات	0.91	
عاملون في الحرف والمهن ذات الصلة	0.97	
مشغلوا ومجمع واالآلات والمعدات	0.96	
مهن أولية	0.94	

العامل الأول: تعليم متدني ومهن دنيا:

تشبع العامل الأول بمتغيرات متدنية للتعليم والمهنة ولذلك أطلق عليه عامل تعليم متدني ومهن متدنية. يقطن مدينة جنين في احياء يتميز سكانها بتعليمهم المتدني والمتوسط وأما في نوعية المهن فقد شملت كافة فئات المهن وتفسير ذلك ان أصحاب التعليم المتدني يعملون بمهن متدنية وأصحاب الدبلوم المتوسط والبكالوريوس يعملون كمدراء واختصاصيين وفنيين. ونظرا بعدم توفر فرص عمل لحملة البكالوريوس والدبلوم فانهم يلجأون للعمل في مهن اقل من مستواهم العلمي. ويعمل سكان هذه الاحياء كمدراء واختصاصيين ربما بحكم تدرجهم الوظيفي وليس بفضل درجاتهم العلمية. يتوزع سكان الاحياء الإحصائية في وسط المدينة وفي الاتجاه نحو الشرق وحول مخيم جنين من الغرب والجنوب، ويمكن تفسير سكنهم في هذا المناطق بسبب وجود الورش الصناعية والحرفية في تلك المناطق وربما أيضاً بحكم تدني أسعار الأراضي في تلك المناطق. ويقيم السكان أيضا في خلة الصوحه وأبو ظهير والسكة وتعد هذه الأحياء من الأحياء القديمة في المدينة التي بنيت عام 1962. يوضح الشكل رقم (5) الاحياء التي تشبعت على العامل الأول.

شكل رقم (5) تشبعات احياء المدينة على العامل الاول

العامل الثاني: تعليم عالي ومهن عليا

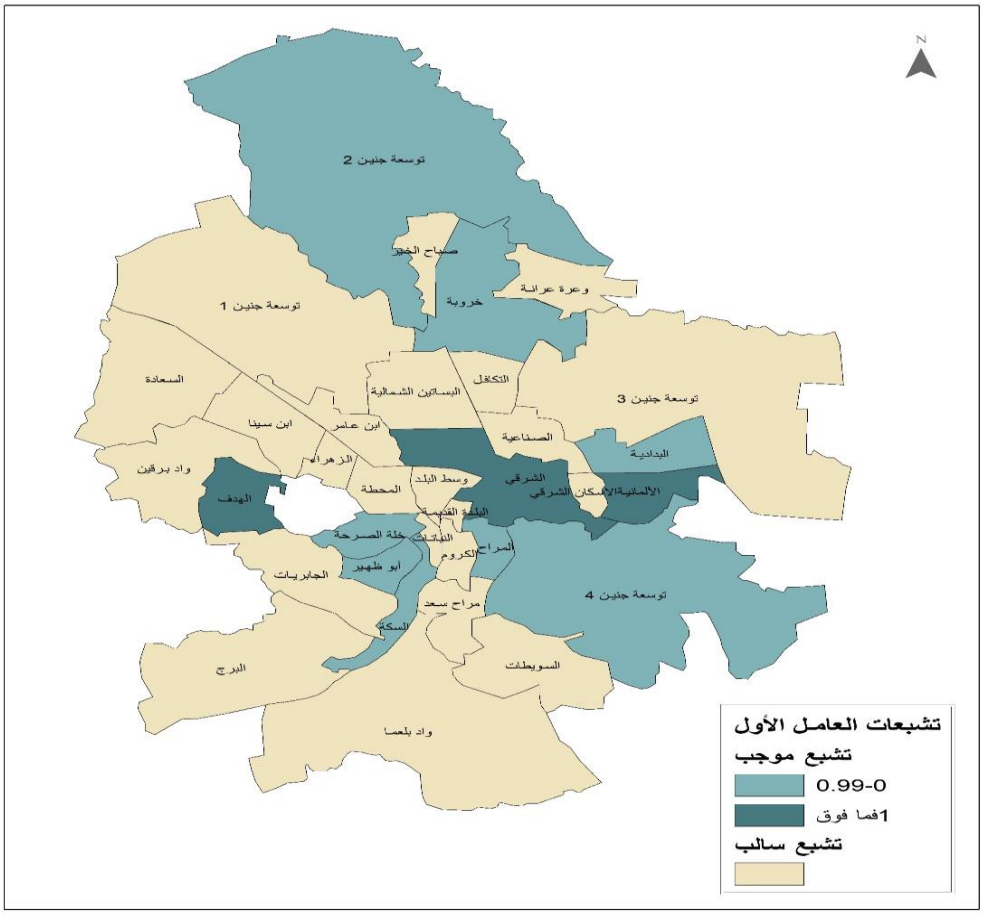

اقتصر على أصحاب التعليم العالي ابتداء من التعليم المتوسط وحتىالدكتوراه وتطابق مع المهن العليا كالمدراء والاختصاصيين ومع الفنيين أيضا.تتطابق مهن الفنيين في كثير من الأحيان مع الحاصلين على الدبلوم المتوسط. يقطن سكان غزة الذين يتمتعون بتعليم عالي ومهن عليا في الاحياء الجديدة لمدينة جنين التي تشبعت على العامل الثاني. تتصف هذه الاحياء بانها الأكثر ارتفاعاً عن سطح البحر وتقل فيها أيضا نسبة الرطوبة وتعتبر احياء مراح سعد والجابريات والبساتين الشمالية والزهراء من الأحياء الجديدة التي تجذب السكان ميسوري الحال والمتعلمين الذين لديهم مهن مرتفعة وترتفع فيها أسعار الأراضي. الا انه يمكن القول ان المتعلمين وذوي المهن المرتفعة يميلون للإقامة قرب مركز القديمة.

وأيضاً من خلال ما أشارت دراسة عبد الغفور (2003) أن المهاجرين الجدد في المدينة تمكنوا من إقامة أحياء جديدة خاصة به في الضواحي بعضها منظم مثل حي صباح الخير وأخرى غير منظمة مثل واد برقينوهم يتمتعون بوضع اقتصادي جيد وهذا ما يفسر تشبع هذه الأحياء على هذا العامل. ومن خلال شكل (6) يمكن التعرف على الأحياء التي تشبعت على العامل الثاني.

شكل رقم (6) تشبعات احياء مدينة جنين على العامل الثاني

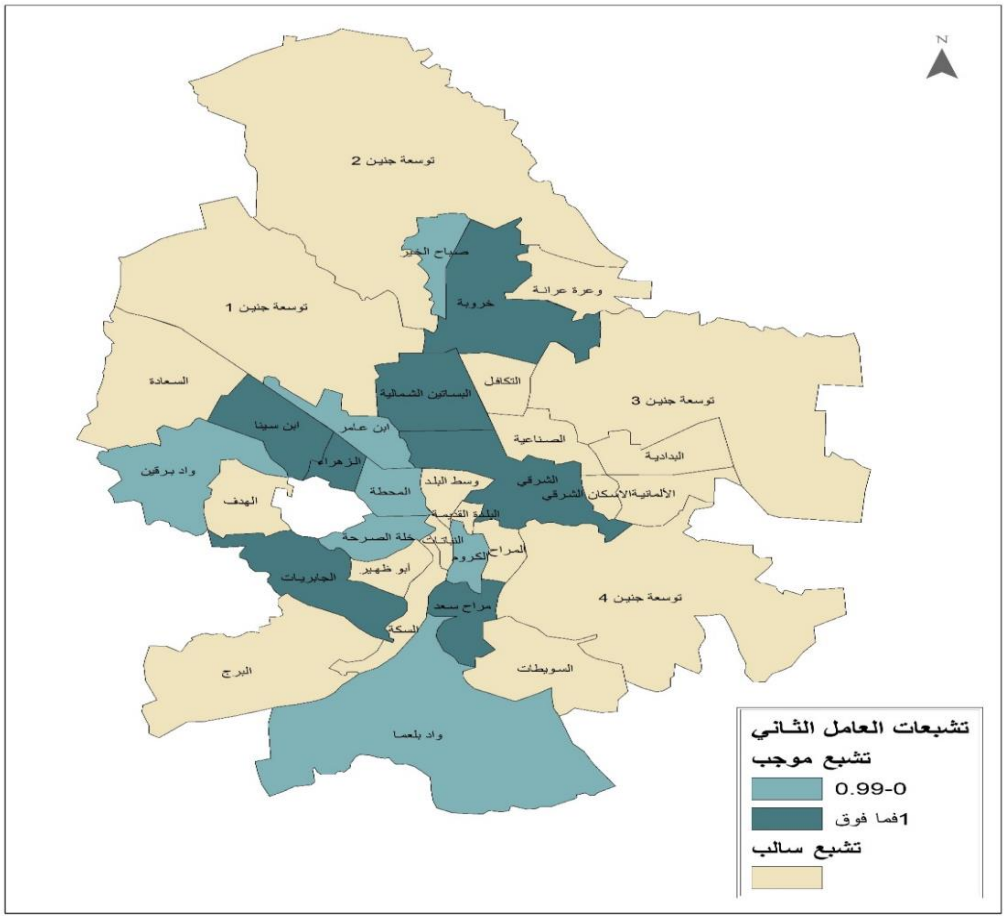

يلاحظ ان هناك احياء في مدينة جنين لم تتشبع إيجابيا على أي من العاملين السابقين وهذه الاحياء هي: البلدة القديمة، وسط البلد، النباتات، التكافل، الصناعية الإسكان الشرقي، السويطات، البرج، السعادة، وعرة عرانة، توسعة جنين 1، وتوسعة جنين 3. ومن خلال مقابلة مع المهندسة شيرين أبو وعر رئيس القسم الهندسي في مدينة جنين أفادت بان هذه الاحياء قليلة المباني وبالتالي فهي قليلة السكان. لم تقع البلدة القديمة على أي من العاملين ذلك بسبب أنه يسكن فيها كبار السن وهناك الكثير من المساكن القديمة المهجورة في المدينةواتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الغفور (2003) التي أظهرت نتائجها أن مركز المدينة (البلدة القديمة) مازال محافظا على سكانه الأصليين وكثير منهم من كبار السن.والجدير بالذكر أن المنطقة الصناعية لم تشبع على أي العاملين فهي مخصصة للورش الصناعية والورش الحرفية وبالتالي فهي قليلة السكان.والجدير بالذكر أن موظفي الجامعة العربية الأمريكية الذين سكنوا بجوار الحرم الجامعي الواقع خارج

حدود مدينة جنين ويبعد حوالي 15كم عنها لذلك لم يكن لهم تأثير على تركيب مدينة جنين محدود وهي تبعد حوالي 15 كم عن منطقة وسط البلد.

ويمكن القولإن التركيب الداخلي للمدينة لا يتطابق مع النظريات الكلاسيكية للتركيب الداخلي للمدن لأنها تختلف عن تركيب هذه النظريات والمدن الغربية التي تحللها وتصفها هذه النظريات، وكذلك كونها مدينة عربية والبيئة العاملية لها تختلف عن المدن الغربية وهذه النتيجة أيضاً تتفق مع نتيجة دراسة عبد الغفور (2003) التي أظهرت نتائجها أن سكان مدينة جنين لهم خصوصية حيث أنهم يمتلكون خصائص وصفات مختلفة عن سكان المدن الصناعية المتوسطة والكبرى.

النتائج:

اظهرت نتائج التحليل العاملي ان اثنين وعشرين حيا احصائيا تشبعت إيجابا على العاملين الأول والثاني. اما الاحياء التي لم تشبع على أي من العاملين فإنها في غالبيتها احياء توسعية جديدة وقليلة السكان وبإمكانها استيعاب الزيادة السكانية للمدينة او استيعاب الهجرة القادمة من الأرياف.

شكلت دراسة مدينة جنين إضافة للدراسات التي أجريت على الكثير من المدن العربية الا انه من الصعوبة بمكان وضع نظرية لتركيب المدينة العربية الداخلي خاصة وان المدن العربية ومنها مدينة جنين تمر بتغييرات متعددة اجتماعية وثقافية واقتصادية في زمن العولمة الراهن. إضافة الى ذلك فان دراسة هذه المدينة تشكل اضاءة في منطقة تتعرض للاحتلال والحصار ومصادرة الأراضي منذ عام 1967 وحتى الوقت الحاضر. يمكن القول ان مدينة جنين انطلقت من مركز يحتوي على المسجد والسوق وتحيط بهما احياء سكنية ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت المدينة بالتوسع الافقي نحو الأطراف. وربما أصبحت المدينة أقرب الى نموذج المدينة الإسلامي الذي جاء به Hayaty & Monikhi (2015، 933-954).

التوصيات:

يوصي الباحثون بضرورة تفعيل قوانين استخدامات الأراضي للحد من الزحف العمراني المتواصل على الأراضي الزراعية. كما يتطلب الامر التوسع في إقامة المشروعات الإسكانية قليلة التكلفة التي تخدم أصحاب الدخل المحدود في المدينة. إضافة الى ذلك فعلى المسؤولين في الدوائر الفلسطينية المختلفة التركيز على البلدة القديمة في المدينة وعدم اهمالها وتحويلها لمنطقة سياحية. كما يوصي الباحثون بضرورة اجراء المزيد من الدراسات عن المدن الفلسطينية التي تشهد تغييرات متسارعة وتتعرض للحصار ومصادرة الأراضي من قبل إسرائيل خاصة وان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يوفر بيانات متنوعة وموثوقة ومحدثة بشكل دوري.

قائمة المراجع:

1.أبو علان، أحمد إسماعيل.(2007). التطور الحضري والتركيب الداخلي لمدينة الظاهرية في فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب،جامعة بيرزيت،فلسطين.

2.أحمد، غدير حمد. (2014).تحليل التركيب الداخلي لمدينة نابلس باستخدام التحليل العاملي دراسة في جغرافية المدن.(رسالة ماجستير غير منشورة.)جامعة بيرزيت، فلسطين.

3.إسماعيل، نبال.(2012).الخصائص السكانية وتأثيرها على المشهد في محافظة رام الله والبيرة دراسة مقارنة: مدينة، قرية، مخيم. (رسالة ماجستير غير منشورة).كلية الآداب، جامعة بيرزيت، فلسطين.

4.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997.تعداد السكان: النتائج النهائية حسب التجمع – 1997.رام الله - فلسطين .https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1790.pdf . 15-6-2021.

5.الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (2021). عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة: 1997-2026. رام الله، فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=695. 16-6-2021.

6.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020، 14 أيلول). عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة: 1997-2020. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents. 1-7-2021. 7.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة جنين حسب التجمع 2017-2021. رام الله، فلسطين. https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=695. 12-7-2021.

8.حمايل، محمد فضل. (2021). التباين في مستويات النمو في محافظات الضفة الغربية.مجلة العلوم الاجتماعية، البحث مقبول للنشر في عدد قادم من المجلة.

9.الدباغ، مصطفى. (1991). بلادنا فلسطين. دار الهدى، دورا القرع، فلسطين.

10.دغرة وآخرون، أريج.(2020). تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان. مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية. 34(6)، 28-1.

11.الزعبي، إياد إبراهيم. (2010). التركيب الداخلي لمدينة جرش.(رسالة ماجستير غير منشوره). الجامعة الأردنية.

12.السعايدة،محمد إبراهيم. (2003). مدينة الخليل دراسة في جغرافية المدن.(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية:نابلس، فلسطين.

13.الشعيبي،امتثال عبد الله. (2016).التركيب الداخلي للتجمعات السكانية المجاورة لجدار الفصل العنصري في مدينة القدس. (رسالة ماجستيرغيرمنشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين.

14.عبد الغفور، نظمي جميل أحمد. (2003).خصائص وأنماط توزيع المهاجرين إلى مدينة جنين.(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

15.عبيدي، احتساب فهمي.(2009).دراسة تحليلية جغرافية لخصائص التجمعات السكانية في محافظة جنين. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، فلسطين.

16.علاونة، رياض فرحان.(2004).أنماط استخدام الأرض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس دراسة في جغرافية الريف. (رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

17.فلسطين في الذاكرة. (2021). جنين: إحصاءات وحقائق. https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Jinin_524/ar/index.html. 6-8-2021.

18.مرعي، اياد مرعي عوض.(2008).إيكولوجية مدينة جنين دراسة جغرافية.(رسالة ماجستير غير منشورة). النجاح الوطنية، فلسطين.

19.المغازي، احمد. (2014). العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية. رؤى استراتيجية. عدد يوليو، 2014.

20.المنيس، وليد عبد الله. (1994،ابريل). التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع نماذج تراكيب المدن دراسة في جغرافية الحضر. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.19 (73)،19-57.

21.وكالة غوث اللاجئين الأونروا.(د ت). مخيم جنين للاجئين. استرجع بتاريخ 2021/10/20 ومتاح على الموقع الإلكتروني https://www.unrwa.org/ar/where-we-workالضفة-الغربية/مخيم-جنين-للاجئين.2021-10-20 .

22.يوسف، عبد الناصر نادر. (2001). أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس: دراسة في التركيب الداخلي.(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

23.مقابلة مع المهندسة شيرين ابو وعر رئيس القسم الهندسي في بلدية جنين– الضفة الغربية – فلسطين.

24.Adam, Brigitte & Fritzsche. 2012). The European City- A Model for Future Development and its Elements. DIE ERDE. 143, No. (1-2), 105-107.

25.Angel, S., Parent, J., & Civco, D. (2007, May). Urban sprawl metrics: an analysis of global urban expansion using GIS. In Proceedings of ASPRS 2007 Annual Conference, Tampa, Florida May (Vol. 7, No. 11).

26.Crowley, William. 1998. Modeling the Latin American City. Geographical review. 88 (1), 127-130.

27.DeeAnn, Newell. 2021. Urban Models http.newellta.weebly/urban-mpdels.html. 25-7-2021.

28.Donaldson, Ronnie. 2001. A Model for South Sahara Urban development in the 21st Century. 20th South African Transport Conference. South Africa, 16-20 July, 2001.

2.Hayaty, Hamed & Monikhi, Fatemh. 2015. Investigating the Characteristics and Principles of Islamic City based on Islamic Literature. International Journal of humanities and Cultural studies. Special issue, December, 2015. 933-054. http://www.ijhcs.com/index.php/ijhcs/index. 27-7-2021.

30.Mc Gee, T. G. 1967. The Southeast Asian City: A Social geography of Primate Cities of Southeast Asia. White Lotus, Thailand.

31.Nosoohi, Iman & Hamdani, Ali. 2011. Urban Planning with the Aid if Factor Analysis Approach: The Case of Isfahan Municipality. Theoretical .and Empirical Researches in Urban Management. 6(1), 56-69.

32.Patacchini, E., Zenou, Y., Henderson, J. V., & Epple, D. (2009). Urban sprawl in Europe. Brookings-Wharton Papers on Urban Affairs, 125-149

33.Torrens, P. M. (2006). Simulating sprawl. Annals of the Association of American Geographers, 96(2), 248-275.

34.Zebardast, Esfandiyar, & Ghanooni, Hossein. 2019. An Analysis of Urban Sprawl Using Factor Analysis Technique (Case: Qazvin City Districts). Urban Economics and Management. 7 (26), 59-78.

35.Zhang, C., Miao, C., Zhang, W., & Chen, X. (2018). Spatiotemporal patterns of urban sprawl and its relationship with economic development in China during 1990– 2010. Habitat International, 79, 1-10https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2018.07.003. 5-5-2021.

بناء مقياس الاتجاهات التعصبية للمغاربة تجاه المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

أ.ميلود بخ بخ – طالب دكتوراه في علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية –المحمدية- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء – مركز دراسات الدكتوراه: المجال، المجتمع والثقافة - تكوين الدكتوراه: علم الاجتماع، علم النفس والمعرفة- المغرب
تأطير وإشراف: الأستاذة حكيمة لعلا.

ملخص: استهدفت الورقة البحثية تصميم أداة لقياس الاتجاهات التعصبية للمغاربة تجاه المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، والمتواجدين بالمغرب. اعتمد الباحث منهج تحليل المحتوى، وتفريغ مضمون استمارة استطلاعية، تم توزيعها على عينة شملت 30 شخصا من مختلف شرائح المجتمع المغربي القاطنين بمدن الرباط وسلا وتمارة والصخيرات. بعد صياغة العبارات في صورة يمكن استخدامها في المقياس، وتحديد أوزانها، تمت عملية بناء مقياس الاتجاهات التعصبية على أساس نموذج "ليكرت" الخماسي.
التأكد من الصدق والثبات، تم من خلال، تمرير الصيغة الأولية للمقياس - 60 عبارة - على عينة مكونة من 30 فردا يقطنون مدن الرباط وسلا وتمارة والصخيرات. استعمل الباحث الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات، واستخدم الأدوات الإحصائية التالية : معامل ارتباط بيرسون – معادلة ألفا كرونباخ. وقد تضمنت الصيغة النهائية لمقياس الاتجاهات التعصبية 39 عبارة، موزعة على مجالات الاتجاه المعرفية والوجدانية والسلوكية.
الكلمات المفتاحية : مقياس، الاتجاه، التعصب، الهجرة ، أفارقة جنوب الصحراء.

Developing a scale to measure the fanatical attitudes towards immigrants from sub-Saharan Africa in Morocco

Abstract : The objective of this research, was to develop a scale to measure Morrocans' fanatical attitudes, towards migrants from sub-Saharan Africa. Researcher's approach to content analysis, and survey form, that was distributed to a sample of 30 people from different cross-sections of Moroccan society, living in the cities of Rabat, Salé, Temara and Skhirat. the format of the scale corresponded to the Likert five model .The validity and reliability of the scale, have been confirmed by passing the scale on a sample of 30 people living in the same cities. The researcher used the Statistical Package for the social sciences (SPSS), and the following statistical tools : Pearson correlation factor ; Alpha-Kronbach equation. The final formula included 39 items, spread across

the components of the fanatical attitudes, cognitive (13 items) , emotional (13 items) and behavioral (13 items).

Keywords : Migration , Sub-Saharan, Fanatical attitudes, Scale.

مقدمة:

يسعى المغرب باعتباره رائدا في مجال الهجرة، وبلدا لالتقاء وتعايش الثقافات والحضارات، لتوفير أرضية تسهل اندماج المهاجرين بين مكونات المجتمع المغربي. فلم يعد المغرب في الوقت الراهن بلداً لإنطاق المهاجرين أو عبورهم فحسب، بل أضحى أيضاً بلد استقبال واستقرار لهم. وقد ساهم مستوى نمو المملكة وموقعها الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية في استقطاب موجات الهجرة، فالمغرب شأنه شأن البلدان التي تعتبر بمثابة نطاقات جغرافية فاصلة كالكوت ديفوار وتركيا، يشهد تغيرات مستمرة، جعلته يتحول إلى بلد استقبال(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، ص9). والمملكة لها دستور يكفل حقوق المهاجرين، ومن خلال نهجها سياسة جديدة، والمتمثلة في الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تمت تسوية الوضعية الإدارية ل 50 ألف مهاجر من خلال عمليتين تم إطلاقهما في سنة 2014 وفي نهاية 2016 (IRES ، 2018، ص22). كما أحصى المجلس الأعلى للاجئين بالمغرب، في 31 دجنبر 2017، 6779 من اللاجئين وطالبي اللجوء. ويُقَدَّرُ عدد المهاجرين غير النظاميين أو السريين، غير المشمولين بالإحصائيات الرسمية، بحوالي 20.000 مهاجر مقيم بشكل غير قانوني فوق التراب الوطني. إلا إن الحصول على بطاقة الإقامة، كخطوة أولى، جريئة وشجاعة وذات بعد إنساني، تبقى بدون جدوى في غياب إدماج المهاجرين داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وهو أمر مشروط باستعداد المغاربة لتقبل وجود هذا الآخر والتعايش معه، في جو يسوده التسامح واحترام حقوق الإنسان وحرمته وكرامته.

إن التعصب وكراهية الأجانب ظاهرة عالمية، فالعالم يشهد تصاعد موجات العنف والكراهية والتعصب ضد الجماعات المغايرة، وكذلك تجاه المهاجرين عبر مختلف دول أنحاء العالم، فقد عبر تقرير لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية لعام 2018 عن قلقه إزاء استمرار التمييز والعنف والعنصرية تجاه المهاجرين واللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي. وقد عاش العرب بعد هجمات 11 شتنبر والمسلمون أياما صعبة، وسادت نظرة الخوف والريبة الشديدة بين الأمريكيين لكل ما هو آت من منطقة الشرق الأوسط. كما عبرت احتجاجات شارلوتشفيل 2017 عن شعارات عنصرية ومعادية للسامية، وحمل بنادق نصف آلية ورموز نازية ونازية جديدة. وفي نيوزيلندا، ومن مسجد النور أطلق مسلح النار بشكل عشوائي داخل مسجدين، وأسفر الهجوم عن مقتل 49 شخصا.

كما رصد المرصد الأورومتوسطي ارتفاعا ملحوظا في انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت المسلمين والمهاجرين واللاجئين في أوروبا، التي شهدت ازديادا ملحوظا في جرائم الكراهية (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2019، ص5). ووفقا لتقرير وزارة الداخلية، في العامين 2018/2017، سجلت شرطة إنجلترا وويلز 94098 جريمة كراهية، بزيادة قدّرت بنسبة 17%. وفي ليفربول، بتاريخ 22 أبريل 2019، قام يمينيون متطرفون بالاعتداء بالضرب على

امرأة مسلمة لارتدائها الحجاب في شوارع المدينة. وفي 9 مايو 2019 خلال شهر رمضان، أطلق رجل مسلح النار على مسجد "سيفين كينغر" في إلفورد (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2019، ص6). وشهدت اسبانيا ارتفاعا متناميا للخطاب المناهض للمسلمين مع الانتخابات العامة، واستخدمت شعارات مثل "استعادة غرناطة"، واختار العضو السابق في حزب الشعب والسياسي اليميني "سانتياغو أباسكال"إطلاق حملته بواسطة شريط فيديو يبدو أنه محاط بفرسان مدرعين على خيول، "ويسترد إسبانيا من المسلمين". وأيضا أعمال عنف مناهضة للأجانب، في جنوب إفريقيا، خلفت مقتل سبعة أشخاص وتوقيف نحو 300 آخرين، في حادث لم يكن هو الأول من نوعه: ففي سنة 2015 قُتل سبعة أشخاص خلال أعمال نهب استهدفت متاجر يملكها أجانب في جوهانسبرغ و دوربان، وفي 2008 خلفت أعمال شغب على خلفية كراهية الأجانب 62 قتيلا. كما قتل عشرات من سائقي الشاحنات منذ مارس 2018 في هجمات استهدفت أجانب (فرانس 24 ، 05-09-2019).

والمغرب ليس بمنأى عن هذا الأمر، فقد حثت "تينداي أشيومي"، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بذلك من تعصب، المغرب على تنفيذ خطة شاملة للوفاء بالتزاماته بشأن القضاء على التمييز وتحقيق المساواة العرقية (أخبار الأمم المتحدة، 2019). أوردت، "أشيومي"، في تقريرها ممارسات تدل على ما يتعرض له المهاجرون الأفارقة من تمييز في أماكن العمل. ويعيش مهاجرون ممن استقر بهم الحال داخل المملكة على واقع المعاناة، حيث مازالت الاستفزازات والممارسات العنصرية من قِبل بعض المغاربة، ضد المهاجرين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. تقول فاطيماتا، وهي سيدة غينية في عقدها الثالث استقرت بالمغرب منذ أربع سنوات: نحن نعاني هنا، العنصرية تبدأ من لون البشرة... طبعا ليس كل المجتمع يعاملنا بهذه القسوة، لكن يمكنني أن أقول لك إن 90% ممن التقيتهم عنصريون... أتعرض للمعاملة غير اللائقة، وأتعرض للاعتداءات اللفظية والجسدية، وأكون ضحية للأذى اللفظي، فقط لأنني أمر بجانب شخص عنصري (هسبرس، 2017). ويوضح الباحث في علم النفس الاجتماعي "مصطفى الشكدالي" قائلا : انطلاقا من أحداث العنف المتتالية التي شهدتها بعض المدن المغربية، والتي ذهب ضحيتها بعض المهاجرين من دول جنوب الصحراء، نستشف أن التمثل الاجتماعي حول العنصرية أصبح يأخذ بعدا آخر... يتمظهر في تعزيز التمركز العرقي وإنعاش رهاب الأجانب كخاصيتين لازمتين لكل المجتمعات التي تحتك بثقافات أخرى مختلفة..."(هسبرس، 2018).

وفي هذا السياق، يهدف البحث إلى توفير أداة تمكن من تشكيل فهم علمي بظاهرة التعصب، من خلال إنشاء مقياس بإمكانه قياس الاتجاهات التعصبية، والكشف عن الدينامية التي تشهدها هذه الاتجاهات.

إن التعصب في معجم الوسيط يحمل معاني الاتساخ من غبار أو دخان، نحو عصبت الأسنان، وكذلك القبض والإحاطة والاجتماع وضم ما تفرق ولزوم الشيء والتحمس والميل الشديد إليه (المعجم الوسيط، 2004، ص. 234). فالرجل العصبي من يعين قومه على الظلم، أو من يحامي عن عصبيته ويغضب لهم، إنها المحاماة والمدافعة عمن يلزم المرء أمره أو يلزمه هو لغرض.

والمتعصب Fanatique: قيلت قديما على de fanum /Fanticus ، وهم كهنة بعض الآلهة، إيزيس، سيبيل بلّونة، الذين كانوا يدخلون في نوع من الهذيان القدسي، وكانوا في أثنائه يجرحون أنفسهم ويجعلون دمهم يراق. فالتعصب إذن، أمر غير عقلي، يشترط عنفا ضد الذات، وتدميرا لها. لكن التعصب كتدمير للذات، يتم نقله نحو الآخر، فالمتعصب غير متسامح، مستعد لاستعمال العنف ضد الذين لا يشاطرونه معتقده (أندري لالاند، 2001، ص413).

ويميز ألبورت بين ثلاث مراحل لتطور معاني ودلالات هذه الكلمة: فبالنسبة للقدماء كانت تعني الحكم المسبق. ثم اكتسبت لاحقا في اللغة الإنجليزية معنى الحكم المتعجل السابق لأوانه. وأخيرا اكتسبت الكلمة خاصيتها الانفعالية الوجدانية، سواء بالتفضيل أو عدم التفضيل الذي يرافق ذلك الحكم المسبق (هيو حاجي ديلولي، 2008، ص29).

هكذا فالتعصب يتضمن حكما وانفعالا وجدانيا، يقودان المتعصب إلى سلوك معين، من هنا فقد عُدّ التعصب لدى علماء النفس الاجتماعي اتجاها شأنه شأن الاتجاهات الأخرى، وأمره أن يكون سلبيا أو إيجابيا. فقد أكد "بوجارديس"، أن الاتجاه عبارة عن ميل الفرد الذي يدفع بسلوكه تجاه عناصر هذه البيئة قريبا منها أو بعيدا عنها متأثرا بالمعايير والنظم الموجبة أو السالبة التي تفرضها هذه البيئة. والاتجاهات بهذا المعنى لها صفة الدوام والاستمرار النسبي، وتكون حصيلة تفاعل الفرد مع المثيرات المتنوعة التي تنجم عن البيئة بأنماطها ونماذجها الثقافية والحضارية الموروثة عن الأجيال السابقة (سعد عبد الرحمن، 2008، - ص374- 375). في حين اعتبر "ألبورت" أن الاتجاه النفسي هو حالة من التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تحددها مجموعة من الخبرات المتكررة، والتي باستطاعتها أن توجّه سلوك الفرد، وحالة التهيؤ تلك، قد تكون قصيرة المدى غير ثابتة، ولحظية تنتج عن تفاعل مؤقت بين الفرد وعناصر البيئة، كما قد تكون حالة التهيؤ عميقة ذات مدى بعيد، وهي حصيلة تفاعل دائم ومستمر مع مكونات البيئة الخارجية (سعد عبد الرحمن، 2008، ص 375). و يرى "نيوكمب" أن الاتجاه النفسي تعبير أسلوب منظم متسق في التفكير والشعور ورد الفعل تجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية (وليم. لامبرت، ولاس إ. لامبرت، 1993، ص113). من هنا يبدو أن للاتجاه مكونات معرفية وانفعالية وسلوكية: **فالمعرفية** تشير إلى ما يمتلكه الفرد من معارف ومعلومات وخبرات بشأن موضوع الاتجاه، ويضم أيضا رصيد المعتقدات والتوقعات. و**الانفعالية** تتضمن مشاعر الفرد الإيجابية والسلبية نحو الموضوع. أما **السلوكية** فهي مجموع التعبيرات والاستجابات الواضحة التي يقدمها الفرد في موقف (سعد عبد الرحمن، 2008، ص376).

وقد اختلف علماء النفس الاجتماعي بخصوص اتجاه التعصب، فمنهم من عدّه اتجاها سلبيا فقط، ومنهم من رآه سلبيا وإيجابيا: فكل من "روبرت بارون" و"دون بيرن" يعتبران التعصب اتجاها، في الغالب سلبي ضد أعضاء جماعة ما معروفة اجتماعيا، سلالية أو دينية. ويحدد برغمان نيوكمب وآخرون، بعضا من خصائصه، أهمها كونه اتجاها سلبيا وغير عادل يتسم بالازدراء، وحكما مسبقا وخاطئا سائدا تجاه أعضاء الجماعة الخارجية، متضمّنا الجمود والنمطية والتعميم المفرط والظلم، وهو مشحون انفعاليا، ترافقه مشاعر الكراهية وعدم التفضيل، ويدفع الفرد إلى أن يسلك سلوكا عدائيا ضد فرد أو جماعة معينة. وقد وضع "ألبورت" مقياسا متدرجا

للمخرجات السلوكية للتعصب، وتشمل: الحديث السيئ عن الآخرين، والتجنب، والتمييز، والهجوم الجسماني، والإبادة (هيو حاجي ديلولي، 2008، ص31-44).

لكن اتجاه التعصب يتضمن أيضا اتجاه التفضيل (التسامح)، ودرجة الميل والمودة والمساعدة، إلى جانب الميل إلى الابتعاد أو النفور. يقول "هاردينج": التعصب يشير إلى اتجاه جماعة نحو جماعة أخرى تختلف عنها في انتمائها العنصري أو القومي، سواء أكان هذا الاتجاه إيجابيا أم سلبيا (هيو حاجي ديلولي، 2008، ص 23). وهو المعنى ذاته الذي نجده مع "عادل عز الدين الأشول"، فالتعصب عنده اتجاه يعِدّ الشخص قبليا أو يجعله أكثر ميلا للتفكير والإدراك والإحساس والتصرف بطرق محابية أو غير محابية نحو جماعة معينة أو نحو أعضائها. ويساير كل من "كينس جيرجين" و "ماري جيرجين" هذا الأمر لقولهما أن التعصب اتجاه قد يعرّف كاستعداد للاستجابة بسلوك تفضيل أو عدم تفضيل تجاه فرد معين أو مجموعة من الأفراد (أحمد زيدان، 2006، ص61-65).

ويبدو إذن أن التعصب اتجاه يتضمن أبعادا معرفية ووجدانية وسلوكية، وهو ليس سلبيا بالضرورة، بل قد يكون إيجابيا يتضمن الأحكام المسبقة الإيجابية والشعور بالتفضيل والسلوكيات المعبرة عن تقبل الآخر والمودة والاحترام والابتعاد عن الأذى والتدمير، وليس فقط الأحكام المسبقة السلبية ومشاعر الازدراء والنفور وما ينتج عنها من سلوكات الإبعاد والعداوة. فالتعصب إذن قابل للتفسير والقياس والتكميم، أمره في ذلك أمر السلوكات والاتجاهات الأخرى.

قياس الاتجاهات التعصبية:

معرفة اتجاهات الناس لا تحصل بشكل مباشر، بل إن الأمر يتطلب أساليب وتقنيات تكشف عن المشاعر والاستعدادات السلوكية. فالاتجاه ليس شيئا ماديا أو ملموسا، بحيث يمكن استخدام معايير مادية لإثبات وجوده وقياس وجهته ومقداره، ولمّا كان الناس لا يكشفون عن اتجاهاتهم بصورة واضحة، وهم يتعلمون من خلال التجربة الاجتماعية أن يخفوا اتجاهات معينة عن معارفهم العرضيين، أو حتى عن أصدقائهم المقربين (وليم لامبرت، ولاس.إ. لامبرت، 1993، ص 114) ، فقد طوّر علماء النفس إجراءات بديلة، واعتبروا قياس الاتجاه أقرب إلى النوعية والخصوصية مثل مقاييس الشخصية. ومن أهم طرق قياس الاتجاهات :

مقياس بوجاردوس الذي وضعه "إيموري بوجاردوس" في عام 1925، ويسمى مقياس التباعد النفسي الاجتماعي، ويهدف إلى معرفة مدى التباعد الاجتماعي، ومدى تقبل الأمريكيين أو نفورهم من أبناء القوميات الأخرى، حيث يحدد المسافة الاجتماعية بين المفحوص وبين أفراد الجنسيات القومية الأخرى (محمد شحاتة ربيع، 2014، ص 197).

جدول رقم (01) يوضح نموذجا لمقياس بوجاردوس لقياس المسافة الاجتماعية:

أستبعدهم من بلدي	أقبلهم كزائرين في بلدي	أقبلهم كمواطنين في بلدي	زملاء في العمل	جيران	أصدقاء شخصيون	المصاهرة	الجماعات
7	6	5	4	3	2	1	الكنديون
7	6	5	4	3	2	1	الصينيون
7	6	5	4	3	2	1	الإنجليز
7	6	5	4	3	2	1	الفرنسيون
7	6	5	4	3	2	1	الألمان
7	6	5	4	3	2	1	الهنود

يساعد مقياس "بوجاردوس" على ترتيب المفحوصين من حيث نزعاتهم إلى رد الفعل. لكنه لا يعطي مؤشرا لدرجة أو شدة النزعة لرد الفعل، كما أنه لا يتيح الفرصة للحصول على معلومات عن أفكار ومشاعر المفحوصين (وليم و. لامبرت، ولاس إ. لامبرت، 1993، ص116-117).

مقياس ليكرت:

من المقاييس الأكثر شيوعا في مجال قياس الاتجاهات، ويسمى أسلوب ليكرت بأسلوب التقدير الجمعي، وهو يُبنى على أساس معيار متدرج ذي بعد ثابت أي وجود درجات معيارية ذات أبعاد مكانية وزمانية أو مادية ثابتة ومتسلسلة بشكل منظم (هيوا حاجي ديلولي، 2008، ص159-160)، يطلب فيها من الفرد أن يستجيب استجابة لفظية تعبر عادة عن رأيه أو تصف مشاعره... ويسعى إلى قياس اتجاهات المبحوثين في ضوء ما يعرضونه من استجابات على الفقرات التي تقدم إليهم. يقول "موسر Moser": من فوائد هذا المقياس أنه لا يوجد مبحوث في عينة الدراسة إلا ويستجيب للأسئلة المطروحة سلبا أو إيجابا، كما أن هذا المقياس يتطلب من المبحوث التفكير جيدا قبل الإجابة على أية فقرة، فهناك إجابات متدرجة ودقيقة لا يمكن الإجابة عليها بشكل اعتباطي. ويقتضي البناء الجيد لمقياس ليكرت مراعاة ما يلي : الاعتماد على خصائص الجماعة وعلى نوعية المواقف التي تتصل بالاتجاه - الاتصال بأفراد الجماعة عن طريق المقابلات الشخصية لمعرفة أبعاد الاتجاه ومحدداته والمتغيرات التي ترتبط به - جمع بيانات أولية من خلال دراسة استطلاعية ومقابلات، والتي تمكّن من جمع عدد كبير من التعبيرات والجمل والتعليقات والصيغ اللفظية التي قد تصلح لتكوين بنود المقياس - التحديد الدقيق لعبارة المقياس التي هي وحدته البنائية - تراكم واستمرارية درجات مقياس الاتجاه (سعد عبد الرحمن، 2008، ص375-389).

الدراسات السابقة:

التعصب والنظرة إلى المهاجرين والمسافة الاجتماعية التي يتم رسمها معهم، كانت موضوع العديد من الدراسات. وقد تناول بعضها موضوع الاتجاهات التعصبية والتسامحية، من بينها دراسة أنجزها Ipsos (Ipsos, 2009)، هدفت إلى معرفة درجة التسامح لدى البلجيكيين تجاه الأقليات العرقية والدينية المغايرة المتواجدة ببلجيكا، من خلال استجواب كان عبارة عن وضعيات ملموسة يوضع فيها المستجوبين تساعدهم على الحديث بسهولة على تجاربهم الخاصة، وكانت الإجابات صريحة تكشف بوضوح وجود مشاعر سلبية وكراهية ورفض وخوف ونفور. كما بينت الدراسة أن هناك عوامل تؤثر على درجة التسامح: السن و التربية والتعليم والرؤية الشمولية و الاستقلالية المالية للأقليات والاعتقاد الديني وتجربة شخصية سيئة مع مجموعة الأقلية ومكان السكن. وفي دراسة، أنجزها راديو كندا إلى معرفة تمثل الكنديين للمسلمين ومدى انفتاحهم على المهاجرين واللاجئين، من خلال استجواب شمل 2513 كنديا وكندية، البالغين 18 سنة أو أكثر (Gaétan) Pouliot et Melanie Julien, 2017))، توصلت إلى أن الكنديين بشكل عام يتقبلون الآخر المهاجر، ولكن هناك في نفس الوقت نوع من التخوف منهم، كما أظهرت تضايق الكنديين من المهاجرين والمسلمين. دراسة أخرى عن الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمهاجرين، أكدت أن العنصرية تجاه المهاجرين موجودة من خلال تصرفات: ركاب الحافلات يغلقون أنوفهم عندما يصعد المهاجر إلى الحافلة، أو يستعملون مصطلحات مشحونة (فرانسوار لينارد، 2017، ص 36).

وقد بينت نتائج دراستين قدمتها الأستاذة مليكة بن الراضي، خلال أشغال مؤتمر جمعية ALCS المنعقد سنة 2010، أن: مواطني بلدان جنوب الصحراء، يرون بأن الصورة التي يكونها المجتمع المغربي تنطبع إلى حد كبير بتصورات تجعلهم أقل شأنا ومحتقرين مع احتمال أن يمسوا بأمن المغاربة. الوصم قوي للغاية، إضافة إلى تعزيز الصور النمطية والأفكار المسبقة: فالأجنبي هو كبش فداء، ومواطني بلدان جنوب الصحراء يذكّرون بزمن العبودية، إنه مصدر خطر، ومخيف وإجرامه باد للعيان، ويتم التركيز على التخوف من داء السيدا (الجنس).

وعن تقبل المغاربة للمهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، شملت دراسة 1000 مستجوب، وتمت عبر الهاتف وباستخدام نظام Susteme CATI ، وهمت ثلاث فئات من المهاجرين: القانونيين – اللاجئين وطالبي اللجوء – السريين. وأثبتت أن أغلب المغاربة المستجوبين غير راضين عن وجود المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، ويعتبرون وجودهم يساهم في تنامي الشعور باللاأمن والسرقة والتسول والمشاحنات. في حين أن آخرون لا يعترضون على وجودهم لكن ضمن شروط معينة، منها: مراقبة تيارات الهجرة – تسوية وضعية المهاجرين - عدم تهديد الصحة العامة للمغاربة ومتابعة صحية للمهاجرين - توفير فضاءات الاستقبال والإيواء الملائمة – مصاحبة المهاجرين لتسهيل الإدماج -l'Economiste Sunergia, 2018). وبينت دراسة: الحصول على سكن، أو مقر إقامة وعلاقته بإدماج المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، حالة مدينة مكناس , Soufiane Lachheb 2017) (P : de 55 à 63، أن المستجوبون من المهاجرين أقروا بأن بعض المغاربة عنصريين ويحتقرون فردا ما بسبب لون بشرته، أو بسبب اختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية،

وهذا عائق كبير أمام اندماج المهاجرين في المغرب. فالمهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء منحط ولا قيمة له، وهو في المتخيل الجمعي فقير وغير مؤهل... كما يستعمل المغاربة عبارات لتمييز المهاجرين، أبرزها: عزي، كوحل، موسخين، خانزين، ماعفونين، لوحوش، وكالين رمضان... لكن لا ينبغي تعميم هذا الحكم على كل المغاربة، فمنهم من يقدّر المهاجرين ويتقبل الاختلاف.

وتوصلت دراسة أنجزها مركز التكوين والدراسات والاستشارات، تحت إشراف الأفروبارومتير: على عينة عشوائية، بلغ عدد أفرادها 1200 مغربي ومغربية من مختلف جهات المملكة، والبالغين 18 سنة فأكثر، إلى أن 64% من المغاربة يرفضون وجود المهاجرين واللاجئين والسماح لهم بالعيش بالمغرب. كما يعتقدون أن المهاجرين يستولون على فرص العمل، على حساب أبناء البلد. فنسبة 26% من المغاربة يرون أنه لا ينبغي أن يُسمح لأي أحد من المهاجرين بالعيش في المغرب.

عينات البحث:

عينة الاستمارة الاستطلاعية وعينة التأكد من ثبات ةصدق المقياس: تكونت كل واحدة منهما من 30 شخصا يقيمون بمدن الرباط وسلا وتمارة والصخيرات، تم اختيارهم بشكل قصدي، حيث تمت مراعاة إبداء التعاون في ملء الاستمارة والاستجابة لعبارات المقياس بطريقة موضوعية.

عينة تحليل المضمون:

الرقم	اسم الصحيفة	الموقع الإليكتروني
1	-أخبار الشرق الأوسط.	-https://www.bbc.com
2	-أخبار الأمم المتحدة.	-https : // news.un.org
3	-أخبارنا المغربية.	-https : // www. Akhbarona.com
4	-الجزيرة نت.	-https : // www. Aljazeera .net
5	-الشرق تايمز.	-https : // www. Alsharqtimes.com
6	-القبس الدولي.	-https : //alqabas.com
7	-اليوم 24.	-https://m.alyaoum24.com
8	-الوطن.	-https : //www.alwatan.com.sa
9	-بي بي سي نيوز عربي.	-https://www.bbc.com
10	-سكاي نيوز.	-https://www.skynewsarabia.com
11	- صوت إلترا.	-https://www.ultrasawt.com
12	-فبراير كوم.	-https://m.febrayer.com

13	-فرانس 24.	-https://www.france 24.com
14	-مكان، موقع هيئة البث الإسرائيلية.	-https://www.makan.org.il
15	-مهاجر نيوز.	-https://www.infomigrants.net
16	-مونت كارلو الدولية.	-https://www.mc-doualiy.com
17	-ناظور سيتي.	-https://m.nadorcity.com
18	-هسبرس.	-https://m.hespress.com
19	L'ECONOMISTE -	-https://www. L'ECONOMISTE .com

منهج وأدوات البحث:

الاستمارة الاستطلاعية: وتحتوي هذه الاستمارة على سؤالين مفتوحين يعبران عن جانبي التعصب الإيجابي والسلبي:

السؤال الأول: تلاحظون نوعا من التمييز وعدم قبول المغاربة للمهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء المتواجدين بمدينتكم، يظهر ذلك من خلال:

- الأفكار والمعتقدات السلبية التي يحملها المغاربة بخصوصهم.
- مشاعر الازدراء والكراهية والخوف والمسافة والبعد الاجتماعي والإحجام والنفور.
- سلوكات وتصرفات ذات طابع تمييزي أو عدواني....

-ما هي في اعتقادكم الأفكار والمعتقدات السلبية التي يحملها المغاربة بخصوص المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء؟

-ما هي في اعتقادكم مشاعر الازدراء والكراهية والخوف والبعد والإحجام والنفور؟

- ما هي في اعتقادكم السلوكات والتصرفات ذات الطابع التمييزي أو العدواني؟

السؤال الثاني: تلاحظون نوعا من التسامح وقبول المغاربة للمهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء المتواجدين بمدينتكم، يظهر ذلك من خلال:

- الأفكار والمعتقدات الإيجابية التي يحملها المغاربة بخصوصهم.
- مشاعر الميل والإقبال والتحبيذ والإعجاب والعلاقات الوثيقة والتوحد والحب والمودة.
- السلوك التسامحي البعيد عن التمييز والعدوان..
- ما هي في اعتقادكم الأفكار والمعتقدات الإيجابية التي يحملها المغاربة بخصوص المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء؟
- ما هي في اعتقادكم مشاعر الميل والإقبال والتحبيذ والإعجاب والعلاقات الوثيقة والتوحد المودة ؟
- ما هي في اعتقادكم السلوكات والتصرفات ذات الطابع التسامحي؟

-أداة تحليل المضمون، حيث تم تصميم كشاف لتحليل الصحف، يشمل فئات المصدر، وفئات الموضوع: مظاهر التعصب السلبي ، ومظاهر القبول الإيجابي والتسامح .

بعد جمع العبارات التي تتصل بموضوع الاتجاهات التعصبية، تمت عملية توزيعها على حسب مكونات الاتجاه، كما يلي:

المكون المعرفي	المكون الوجداني	المكون السلوكي
36 عبارة	27 عبارة	34 عبارة

صِيغَت العبارات في صورة يمكن استخدامها في المقياس، من حيث كونها اعتقاديه، و يغلب عليها اللون العاطفي أو الانفعالي، وتمثل موقفا أو مثيرا يتحدى الفرد وينتزع منه الاستجابة، وليست من النوع المحايد الذي يمثل الرأي أكثر من تمثيله للاتجاه (سعد عبد الرحمن، 2008، ص398)، كما تم تحديد وزن الفقرات على مقياس يحتوي خمس نقاط: موافق بشدة – موافق – محايد – معارض – معارض بشدة (أوزانها من 1إلى 5). بالنسبة للفقرة التي تعبر عن رأي سلبي، تكون أوزانها: موافق بشدة (1: درجة واحدة) – موافق (2)- محايد(3) –معارض(4)- معارض بشدة(5). أما الفقرة التي تعبر عن رأي إيجابي، فأوزانها: موافق بشدة (5درجات) – موافق (4)- محايد(3) –معارض(2)- معارض بشدة(1).

من خلال العمليات السابقة، تم التوصل إلى مقياس الاتجاهات التعصبية في صيغته الأولية:

جدول رقم (02): عبارات مقياس الاتجاهات التعصبية في صيغته الأولية

ر.ت	العبارات	ر.ت	العبارات
1	أعتقد أن المهاجرين م الصحراء عدوانيون وانفعاليون ويميلون للنزاع وممارسة العنف.	31	لا أتضايق عندما يطلب مني أحد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء مساعدة.
2	لا أرى أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء متوحشون وهمجيون ولا يفهمون لغة الحوار.	32	لا أحب أن يكون من بين جيراننا مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
3	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء ليسوا عنصريين وحاقدين ويكرهون المغاربة.	33	لا أشعر أن المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء يشكلون تهديدا لثقافتنا ونمط عيشنا.
4	أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أغبياء ويتميزون بالبلادة ومحدودية الذكاء.	34	أنزعج إذا كان مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء رئيسا في العمل.
5	لا أظن أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء مصدر تضييق وتشويش وإزعاج.	35	لا أرغب في ركوب سيارة أجرة أو الجلوس في حافلة إلى جانب مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء.
6	لا أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء مصدر تهديد لأمننا واستقرارنا.	36	لا اشعر بالقلق عندما يقترب مني مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء.
7	أرى أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يشكلون خطرا ومصدرا للأمراض المنقولة جنسيا والأمراض الوبائية (السيدا، إيبولا...).	37	أتضايق من أصوات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أو عندما يستعملون لغتهم في الشارع أو العمل أو المكتب...
8	أرى أن مؤهلات وقدرات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وتنوعهم الثقافي تشكل قيمة	38	أشعر بالألفة مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

	مضافة لبلادنا.		
9	لا أرى أن لغات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وطعامهم وطريقة أكلهم غريبة ولا حضارية.	39	أكره أن يكون مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء زميلا لي في العمل.
10	أرى أن ما يميز المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء هي رائحة العرق الكريهة.	40	أمر جيد أن يدرس أبناء المغاربة جنبا إلى جنب مع أبناء المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
11	أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء لديهم طاقة كبيرة للتحمل والاستعداد للاشتغال لساعات طويلة وتحت ظروف سيئة ومقابل أجور زهيدة.	41	على الدولة أن تعمل على ترحيل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى بلدانهم.
12	لا أظن أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يساهمون في بطالة المغاربة.	42	أتفق مع الرأي الذي يرى بضرورة التعايش مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وتسهيل اندماجهم.
13	أرى أن المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء مخلصون ومجدون في عملهم.	43	أرى أنه على المغرب أن يستثمر الطاقات البشرية الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء والاستفادة منها.
14	لا أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يفتقدون لعزة النفس و الكرامة.	44	أساند كل من يسعى إلى تمتيع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بحقوقهم والتنديد بانتهاكها.
15	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء ليسوا أهلا للثقة وحفظ الأمانة.	45	أرفض تقديم أية مساعدة للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
16	أرى أن ما يميز المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء هو التسيب والانحلال الأخلاقي.	46	أتواصل مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء لمعرفة ثقافتهم وأفكارهم.
17	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء ليسوا مؤدبين ولا متواضعين ولا يتعاملون باحترام.	47	أتفادى المرور من أماكن يكثر فيها تواجد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
18	أعتقد أن المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء أكبر طماعين وناكري الجميل.	48	أتجنب مشاركة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في المأكل.
19	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء يمتلكون ملكة التواصل ومنفتحون على جميع الثقافات.	49	أشجع التعامل مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
20	لا أظن أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بسطاء ومسالمون.	50	أربط علاقة صداقة مع مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

21	لست متضايقا من تواجد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بمدينتي.	51	ليس لدي أدنى مشكلة في ربط علاقة مصاهرة مع مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
22	أشعر بأن ما يقوم به المهاجرون من أحداث عنف ليس إلا البداية وبأن القادم أسوأ.	52	أتفق مع من يتجنب مصافحة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
23	أُقدّر ظروف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وأتعاطف معهم.	53	أتفادى الركوب مع مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء في سيارة أجرة أو الجلوس بقربه في الحافلة.
24	ليس لدي شعور بالقلق من الجيل القادم من أبناء المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.	54	أتجنب مشاركة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أي نشاط (رياضة، هواية، ثقافة...)
25	أشعر بالتقزز عند رؤية أوملاقاة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في الشارع.	55	أشجع دعوة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء للمشاركة في عاداتنا أو استدعاءهم لحضور الاحتفال بمناسبة معينة.
26	لدي الثقة في المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء المتواجدين بالمغرب.	56	ألقي التحية على المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
27	أشعر بالتقزز من طريقة أكل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.	57	أنصح المغاربة أن يرفضوا كراء بيوتهم للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.
28	أشعر أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يستحقون الاحترام.	58	أتجنب السكن في عمارة أو في حي يسكن فيه مهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء.
29	لم أعد أشعر بالأمن في مدينتي مع وجود وتزايد عدد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.	59	أتفق مع الرأي الذي يقوا أنه على الشركات /الدولة أن تبذل جهدا أكبر لتشغيل مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء ومنحهم فرصة للعمل.
30	لا أحبذ الزواج المختلط بين المغاربة والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.	60	أتفادى مخالطة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وأحتاط في تعاملي معهم.

استخدم الباحث الوسائل الإحصائية التالية لتحقيق أهداف البحث: معامل ارتباط بيرسون – معادلة ألفا كرونباخ، وقد تم استعمال الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات .

صدق مقياس الاتجاهات التعصبية:

صدق الاتساق الداخلي: (طريقة معامل الارتباط)

بعد تمرير المقياس (في صيغته الأولية)، قام الباحث بحساب قيم معامل الارتباط "بيرسون" لعبارات المقياس مع معدلات محاورها، فتبين أن عددا من العبارات لها ارتباط ضعيف، وبناء عليه تم حذف العبارات التالية: 5 – 9 – 11 – 13 – 14 – 19 – 20. 22 – 26 – 31 – 34

– 36 – 37 – 38 - 44 – 46 – 50 – 51 – 55 – 57 – 59. هكذا أصبح المقياس يتضمن 39 عبارة.

صدق المقياس بعد حذف العبارات غير الملائمة:

جدول رقم (03) يوضح قيم معامل الارتباط "بيرسون" للعبارات مع المعدل العام للمقياس:

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية
1	0,729	0,01	30	0,435	0,05
2	0,611	0,01	32	0,614	0,01
3	0,576	0,01	33	0,644	0,01
4	0,605	0,01	35	0,621	0,01
6	0,629	0,01	39	0,636	0,01
7	0,576	0,01	40	0,528	0,01
8	0,653	0,01	41	0,765	0,01
10	0,651	0,01	42	0,790	0,01
12	0,480	0,01	43	0,754	0,01
15	0,695	0,01	45	0,492	0,01
16	0,691	0,01	47	0,792	0,01
17	0,572	0,01	48	0,870	0,01
18	0,701	0,01	49	0,602	0,01
21	0,798	0,01	52	0,733	0,01
23	0,556	0,01	53	0,844	0,01
24	0,692	0,01	54	0,860	0,01
25	0,881	0,01	56	0,636	0,01
27	0,805	0,01	58	0,798	0,01
28	0,653	0,01	60	0,634	0,01
29	0,544	0,01			

نستنتج إذن أن كل العبارات التي تم الاحتفاظ بها ذات ارتباط دال مع المعدل العام لمقياس الاتجاهات التعصبية.

ثبات المقياس:

بلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ للمقياس ككل (0,954). فثبات المقياس إذن مرتفع.

وبطريقة التجزئة النصفية: - ألفا كرونباخ للجزء الأول (20 عبارة): 0,911.

- ألفا كرونباخ للجزء الثاني (19 عبارة): 0,928.

- الارتباط بين الجزءين: 0,823.

جدول رقم (04) يوضح قيم معامل الاتساق الداخلي لمكونات مقياس الاتجاهات التعصبية:

مكونات المقياس	المكون المعرفي	المكون الوجداني	المكون السلوكي
- ألفا كرونباخ	0,866	0,883	0,927

جدول رقم (4): مقياس الاتجاهات التعصبية تجاه المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في صيغته النهائية:

رقم العبارة	العبارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء عدوانيون وانفعاليون ويميلون للنزاع وممارسة العنف.					
2	لا أرى أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء متوحشون وهمجيون ولا يفهمون لغة الحوار.					
3	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء ليسوا عنصريين وحاقدين ويكرهون المغاربة.					
4	أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أغبياء ويتميزون بالبلادة ومحدودية الذكاء.					
5	لا أعتقد أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء مصدر تهديد لأمننا واستقرارنا.					
6	أرى أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يشكلون خطرا ومصدرا للأمراض المنقولة جنسيا والأمراض الوبائية (السيدا، إيبولا...).					
7	أرى أن مؤهلات وقدرات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وتنوعهم الثقافي تشكل قيمة مضافة لبلادنا.					
8	أرى أن ما يميز المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء هي رائحة العرق الكريهة.					
9	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء أهل للثقة وحفظ الأمانة.					

10	أظن أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يساهمون في الرفع من بطالة المغاربة.					
11	أرى أن ما يميز المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء هو التسيب والانحلال الأخلاقي.					
12	المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء مؤدبون و متواضعون و يتعاملون باحترام.					
13	أعتقد أن المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء أكبر طماعين وناكري الجميل.					
14	لست متضايقا من تواجد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بمدينتي.					
15	أُقدّر ظروف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وأتعاطف معهم.					
16	ليس لدي شعور بالقلق من الجيل القادم من أبناء المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
17	أشعر بالتقزز عند رؤية أوملاقاة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في الشارع.					
18	أشعر بالتقزز من طريقة أكل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
19	لا أحبّذ علاقة المصاهرة (الزواج) بين المغاربة والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
20	أشعر أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يستحقون الاحترام.					
21	لم أعد أشعر بالأمن في مدينتي مع وجود وتزايد عدد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
22	لا أحب أن يكون من بين جيراننا مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					

23	لا أشعر أن المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء يشكلون تهديدا لثقافتنا ونمط عيشنا.					
24	لا أرغب في ركوب سيارة أجرة أو الجلوس في حافلة إلى جانب مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء.					
25	أكره أن يكون مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء زميلا لي في العمل.					
26	أمر جيد أن يدرس أبناء المغاربة جنبا إلى جنب مع أبناء المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
27	على الدولة أن تعمل على ترحيل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى بلدانهم.					
28	أتفق مع الرأي الذي يرى بضرورة التعايش مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وتسهيل اندماجهم.					
29	أرى أنه على المغرب أن يستثمر الطاقات البشرية الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء والاستفادة منها.					
30	أقدّم المساعدة للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
31	أتفادى المرور من أماكن يكثر فيها تواجد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
32	أتجنب مشاركة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في المأكل.					
33	أتعامل وأتواصل مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
34	أتفق مع من يتجنب مصافحة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
35	أتفادى الركوب مع مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء في سيارة أجرة أو الجلوس بقربه في الحافلة.					
36	ليس لدي أدنى مشكلة في مشاركة المهاجرين من إفريقيا					

	جنوب الصحراء أي نشاط (رياضة، هواية، ثقافة...)					
37	ألقي التحية على المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.					
38	أتجنب السكن في عمارة أو في حي يسكن فيه مهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء.					
39	أتفادى الاختلاط مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وأحتاط في تعاملي معهم.					

خاتمة:

من خلال العمليات الإحصائية السابقة، وبعد التأكد من الثبات وصدق الفقرات، توصل الباحث إلى الصيغة النهائية لمقياس الاتجاهات التعصبية.

وقد تضمن الاستبيان 39 عبارة موزعة كما يلي:

جدول رقم (5) يوضح توزيع العبارات حسب مكونات مقياس الاتجاهات التعصبية:

المكون	عدد العبارات الموجبة	عدد العبارات السالبة	المجموع
المكون المعرفي	6	7	13
المكون الوجداني	6	7	13
المكون السلوكي	6	7	13
المجموع	18	21	39

أرقام العبارات الموجبة: 2- 3- 5- 7- 9- 12- 14- 15- 16- 20- 23- 26- 28- 29- 30- 33- 36- 37.

أرقام العبارات السالبة: 1- 4- 6- 8- 10- 11- 13- 17- 18- 19- 21- 22- 24- 25- 27- 31- 32- 34- 35- 38- 39.

قائمة المراجع:

1.أحمد زيدان(2006). سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات. عالم المعرفة، العدد 324. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت. شركة مطابع المجموعة الدولية، أبريل.

2.أندريه لالاند(2001). موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول. تعريب خليل أحمد خليل. منشورات عويدات بيروت – باريس، الطبعة الثانية.
3.سعد عبد الرحمن(2008). القياس النفسي: النظرية والتطبيق. هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة.
4.فرانسواز ليناردد(2017). تعزيز الخدمات النفسية والاجتماعية للمهاجرين في وضعية هشة بالمغرب. تقرير دراسة حول الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمهاجرين والعاملين في مجال الصحة. منظمة الأمم المتحدة للهجرة. نونبر.
5.مجمع اللغة العربية(2004)، الإدارة العامة للترجمات وإحياء التراث. المعجم الوسيط. مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة.
6.محمد شحاتة ربيع(2014). قياس الشخصية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الخامسة.
7.المملكة المغربية(2018). المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الهجرة وسوق الشغل.
8.هيوا حاجي ديلولي(2008). الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية، دراسة اجتماعية ميدانية في إقليم كورديستان العراق. مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، مطبعة خانى دهوك، الطبعة الأولى.
9.وليم و. لامبرت، ولاس إ. لامبرت(1993)، ترجمة الدكتورة سلوى المُلا، مراجعة الدكتور محمد عثمان نجاتي (1993). علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثانية، دار الشروق القاهرة/ بيروت.
10.Gaétan Pouliot et Melanie Julien(2017), Les canadiens , Le populisme et la xénophobie. Radio – Canada. Rapport Présenté par CROP. Février.
11.Ipsos . Sondage(2009), Dans quelle mesure les Belges sont-ils tolérants par rapport aux minorités ethniques ? Commandé par le Centre pour égalité des chances et la lutte contre le racisme. Ipsos Belgium Waterloo Office Park, Drève Richelle 161 Building J - 1410 Waterloo – Belgium. Mars.
12.ires(2018). Actes de la rencontre internationale, La question migratoire en Afrique : Enjeux, Défis et stratégies de réponse.

المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في الأسرة الليبية "دراسة ميدانية على عينة من الأسر في حي المدينة الرياضية بمدينة البيضاء "

د. رهام فرج إبراهيم، جامعة عمر المختار مدينة البيضاء- ليبيا

ملخص: حاولت هذه الدراسة الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على المظاهر الاجتماعية والثقافية التي تحدد نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية على عينة قوامها30 زوج وزوجة من الأسر في حي المدينة الرياضية في مدينة البيضاء بليبيا ، وتم استخدام استمارة الاستبيان في جمع البيانات وكان المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها أن هناك علاقة واضحة بين التغير في المظاهر الاجتماعية والثقافية بسبب التعرض لوسائل الإعلام المختلفة والانترنت وتغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية ،كما اتضح أن للمكانة الاجتماعية دور في تغير نمط الاستهلاك وكما أن التقليد كان له دور واضح في تغير نمط استهلاك الأسرة، واتضح أن الأسرة لا تضطر لأخذ سلف لكفاية تغير نمط الاستهلاك فيها .

الكلمات المفتاحية: المظاهر الاجتماعية والثقافية، نمط الاستهلاك، تغير اجتماعي، الأسرة، الاستهلاك التفاخري.

The Manifestation Social-Cultural Aspects of the Consumption Pattern in the Libyan Family
A field study on a sample of families in Al-Madina Al-Riyadh neighborhood in Al-Bayda city

Dr. Reham Farag Ibrahim, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda City, Assistant Professor at the Faculty of Arts / Department of Sociology.

Abstract: This study attempted to identify the most important changes that occurred in the social and cultural aspects that determine the consumption pattern in the Libyan family on a sample of 30 husbands and wives of families in Al-Madina Al-Riyadia neighborhood in the city of Al-Bayda, Libya. The study resulted in several results, including that there is a clear relationship between the change in social and cultural manifestations due to exposure to various media and the Internet and the change in the consumption pattern in the Libyan family. The family, and it became clear that the family does not have to take a loan to suffice to change its consumption pattern.

keywords: The Manifestation Social-Cultura, consumption pattern, social change، family, ostentatious consumption.

المقدمة

إن ظاهرة الاستهلاك لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية وإشباع حاجات الفرد من السلع والخدمات فقط ولأنها تتأثر بما يقرره المجتمع وحركته في مسيرة حياته وتغيره ونسق تطوره كما أنها مرتبطة بتطورات الأفراد حول موضوع القيم والمفاهيم والممارسات السلوكية التي تحددها المظاهر الاجتماعية والثقافية للأسرة ومما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها والتغيرات التي يشهدها المجتمع الليبي أثرت بعمق على سلوكيات أفراد الأسرة الواحدة وأيضا على المحيط العام كا الوحدات الاستهلاكية كما أنه حدثت تغيرات في القيم التي تحدد نمط استهلاكهم ونظرًا لتأثر نمط الاستهلاك بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية فقدان الأوان لأساتذة علم الاجتماع في ليبيا أن يقتحموا هذا الحقل الدراسي الجديد من أجل القيام بدراسات جادة ومعمقة وتكوين أزمنة نظرية ورسم اتجاهات جديدة لمعالجة موضوع الاستهلاك تختلف عن الجوانب الاقتصادية الباحثة لمفهوم الاستهلاك وأنماطه بشكل صرف وبعيد عن العوامل والأسباب الاجتماعية التي أثرت فيه.

الفصل الأول{ الإطار النظري للدراسة }

أولاً: موضوع الدراسة:

مصطلح الاستهلاك من المفاهيم المتداخلة حيث تؤثر فيه العديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية فإن له أثر قوي في الحياة اليومية حيث أن نوعية وكمية الاستهلاك تختلف أيضًا من مجتمع لآخر ومن أسرة لأخرى خاصة بعد التغيرات الثقافية والاجتماعية التي أثرت في العادات والتقاليد الاجتماعية والاستهلاكية من خلال وسائل الإعلام ودخول الانترنت بالعولمة وطرح أفكار استهلاكية دخيلة على الأسرة والمجتمع ؛ من هنا جاء جوهر موضوع الدراسة الحالية وهو [المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في الأسرة الليبية].

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها سوف تقدم للمجتمع رؤية حول مدى أهمية المظاهر الاجتماعية والثقافية ومدة نقاوتها وتغيرها من أسرة إلى أخرى في نمط الاستهلاك السائد فيها وكيفية تجسيدها وتداخلها وتصارعها ودور المظاهر الاجتماعية والثقافية على نمط الاستهلاك ومن جهة أخرى يلاحظ أن النموذج أهمية الاستهلاكي بقية المتغيرات أثر على الأسرة الليبية تأثير بالغًا مما دفعها تحت ضغط اقتصادي واجتماعي خاصة عند شراء سلع ومنتجات غير ضرورية و غالية الثمن كالأثاث والأجهزة الالكترونية والملابس وغيرها من السلع ذات الماركات العالمية ؛ علية كان من الأهمية دراسة هذا الموضوع لمعرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا النوع من الاستهلاك وأثاره على الأسرة الليبية.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

1- التعرف على مدى علاقة التغير الاجتماعي والثقافي بنمط الاستهلاك في الأسرة الليبية.

2- الكشف عن مدى العلاقة بين المكانة الاجتماعية وتأثيرها على اتجاهات تغير الأنماط الاستهلاكية في ليبيا.

3- التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تغير الأنماط الاستهلاكية في الأسرة الليبية.

4- التعرف على الأنماط الاستهلاكية السائدة في الأسرة الليبية.
5- التعرف على مدى تأثير الدخل وتفاوته على نمط الاستهلاك للأسرة الليبية.
6- التعرف على أسباب وملامح الاستهلاك التفاخر في الأسرة الليبية ومدى اضطرار الأسرة لأخذ سلف مصرفية واجتماعية لتغطيته.

رابعًا: مصطلحات الدراسة:

1- النمط «هو طريقة المستخدمة في إعداد النص وإخراجه بغاية تحقيق غاية المرسل منه». (ماهر،2020، ص764)

ويعرف النمط اجرائيًا بأنه هو الاسم بالكلام الذي ينقل مشهد حقيقي أو خياليًا لإحياء أو أشياء أو المكانة بتصور خارجي أو داخلي.

2- نمط الاستهلاك « هو الذي يعتمد على استهلاك الحاجات الأساسية وغير سياسية الخاصة بالأفراد والتي تعتبر جزءًا من أجزاء الغذاء اليومي مثل الخبر فيعتبر هذا النمط استهلاك ». (ماهر ، ص765) يعرف النمط الاستهلاك أو إجرائيا بأنه هو نوعية وكمية المواد المستهلكة في الأسرة تختلف خصائصها الاستهلاك من مجتمع إلى آخر.

3- الاستهلاك التفاخري « يصف بورد والاستهلاك بأنه الملية من خلالها يقوم الأفراد باستهلاك السلع والخدمات غالية الثمن بهدف عرض الطبقة الاجتماعي للمستهلك »(جابر،2014، ص159).

ويعرف الاستهلاك التفاخري إجرائيًا بأنه عملية الاتفاق التي تهدف أساسًا إلى إظهار قدرة المستهلك على الدفع وإنفاق الأموال أمام الآخرين.

4- الأسرة « أهل الرجل وعشيرته وهي هنا تدل بسببها على أفراد الأسرة كما تعرف بأنها الدرع الحصينة فهي الخلية الأولى الأسرة في مجتمع تتكون من زوج وزوجة وأبناء » (عبد اللطيف،2012 وص163).

يعرف الأسرة إجرائيًا بأنها هي رابطة الاجتماعية تجمع بين شخصين أو أكثر مع وجود أمن أو بدونه.

5- المظاهر الاجتماعية « تعتبر المظاهر الاجتماعية انعكاسًا للأوضاع الثقافية المعرفية والدينية التي تعيشها الأمم وهي تختلف من منطقة إلى أخرى فبعض الأمم تتميز بمظاهر اجتماعية حضارية استطاعت بها أن تعكس أبهي الصور عنها ».(إسماعيل ،2011، ص81) يعرف إجرائيًا المظاهر الاجتماعية مجموعة النظم والقيم الاجتماعية والقواعد والعادات والتقاليد والاتجاهات بشكل عام التي يقوم باتباعها وممارستها الأفراد في المجتمع الواحد.

6- المظاهر الثقافية « تُعد الثقافة من مظاهر رقي المجتمعات بشكل عام وهي ضرورة للفرد والمجتمع على حد سواء كما هي للمجتمع عنوان في رقي فهي في الوقت ذاته لرعي الفرد وسعة اضطلاعه في شتى ميادين الحياة ». يعرف إجرائيًا بأنه المظاهر الثقافية مجموعة الأشكال والمظاهر لمجتمع معين وتشمل عادات وممارسات وقواعد ومعايير كيفية العيش والوجود من ملابس طقوس وقواعد السلوك والمعتقدات.

خامسًا: الدراسات السابقة:

1- دراسة [الشعيبي والصلاح 1998]...بعنوان: " دراسة تحليلية إثر الوعي الاستهلاكي في حماية المستهلك وقد سعت الدراسة وتحليل العلاقة بين الوعي والاستهلاكي وبين بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمستهلكين بمحافظة الاحساء وهي أساسًا مستوى المدخل التعليم لرب الأسرة وتحقيقها للهدف ثم إعداد استمارة استبيان إعدادات خصيصًا لهذا الغرض ثم استقاؤها من عينة عشوائية من منطقة وقد استخدم التحليل الإحصائي للآباء وذلك نظرًا للطبيعة الوصفية لبيانات هذه الدراسة الوعي هذه الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية احصائية بين مستوى الوعي الاستهلاكي وبين مستوى الدخل وبيئة وبين مستوى تعليم رب الأسرة كما أوضحت النتائج أيضًا وجود علاقة ارتباطية معنوية بين الوعي الاستهلاكي وكل من مستوى الدخل ومستوى التعليم لرب الأسرة.

2- دراسة [بروس براد بيولي 2004]: بعنوان « الاستهلاك وتوزيع الدخل الأسرة استهدفت الدراسة الإجابة على التساؤل الذي يدور حول هل يؤثر توزيع الدخل داخل الأسرة على أنماط الاستهلاك المنزلي؟ وقد وجدت دراسات سابقة متشابهة في بريطانيا أن توزيع الدخل داخل الأسرة لها تأثير كبير على الانفاق الأسري وأنماط الاستهلاك وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن التغيرات التي حدثت في أنماط الاتفاق والاستهلاك كانت صغيرة ولم تكن في الاتجاه المتوقع ».

3- دراسة [جويل ستيلرمات 2004] : بعنوان « النوع الجنس ... والطبقة والجيل وعلاقتها بالاستهلاك في شيلي المعاصرة استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين النوع والطبعة والأسرة في تشكيل القرارات والخيارات الاستهلاكية لدى أفراد وبين الطبقة الاستهلاك وتحليل توزيع الدخل النقدي للأسرة استخدمت تحليلاً لمقابلات شخصية مع أسر من الطبقة العاملة في (سانتياجو) بدولة شيلي وتوصلت إلى أن الرجال يمارسون أشكالاً صريحة ومعلنة من السيطرة على توزيع الدخل النقدي للأسرة وعلى خيارات الانفاق واستراتيجيات الكسب وأن القرارات الاستهلاكية للصغار والكبار المسنين في الأسرة تتأثر بالتزامات البالغين فيها كما أن إحساس الزوج والزوجة بوضعهم الطبقي ومكانتهم الاجتماعية يدفعهم إلى تشكيل وصياغة قراراتهم وخياراتهم الاستهلاكية».

4- دراسة [الزيادات وآخرون 2010] : بعنوان « تحليل أثر أنماط السلوك الشرائي واتجاهاته في اختيار المراكز التجارية والسلع الاستهلاكية في اختيار المراكز التجارية والسلع الاستهلاكية في الأردن دراسة تطبيقه على محافظة البقاء التطوير النمط التجاري والأسواق المحلية بامتلاك مع احتياجات وأنماط السلوك الشرائي وتجاهك للمستهلكين في تلك المحافظة استهدفت الدارسة التعريف على اتجاهات المشتريين في اختيار مراكز التسوق ومدى الرضا عن السلع المعروفة في المتجر وكذلك الإطلاع على أبرز وجهات النظر أصحاب المتاجر مع التحليل العوامل المؤثرة في القرار الشرائي استخدمت الدراسة من الأدوات استباينت ثم توزيعها على عينة عشوائية بسيطة من أصحاب المناجر المشترين المرتادين لها في محافظة البقاء وتوصلت الدراسة إلى مجموع من نتائج الحل أهمها وجود علاقة ذات معنوية احصائية بين التسوق من

الخارج المحافظة وعدد أفراد الأسرة العاملين إضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوي مقارنة مع متغيرات الأخرى مقدارها بين مستوى الداخل وتقليص شراء السلع الأصلية ».

5- دراسة [سيامون دانييس 2011] : بعنوان « الدخل والنوع والاستهلاك دراسة للأسرة في ماراوي واستهدفت الدراسة التعرف على تأثير إجمالي الدخل الأسري على الأنماط الاستهلاكية وتوصلت إلى أن الأنماط الاستهلاكية تتأثر بمستوى الدخل والتعليم لدى الذكور والإناث في الأسرة كما توصلت إلى أن تأثير نصيب الفرد من الدخل على الاستهلاك المنزلي ليس تأثيرًا خطيًا».

6- دراسة [محمد عمر اجنبيل 2013]...بعنوان « المظاهر الاجتماعية والثقافية وأثرها على الاستهلاك في المجتمع الليبي هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على نمط الاستهلاك في المجتمع الليبي وكانت الدراسة وصفية تاريخية من خلال وصف مراحل تطور الاستهلاك في المجتمع الليبي من القدم وحتى العصر الحديث ولكن الهدف الأساسي هو دراسة الظاهرة من حيث عناصرها الثقافية والاجتماعية وكانت أهم النتائج التي تم التوصيل إليها من خلال هذه الدراسة أنه نمط الاستهلاك يتأثر في زيادة ونقصانه بالفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والعادات والتقاليد أيضًا وخاصة في المناسبات الاجتماعية كما أن للإعلام والدين الأثر الكبير في نمط الاستهلاك أيضًا ونوعية البضائع والمحلات التجارية بها ذات في نمط الاستهلاك (2).»

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد كانت الدراسات السابقة تختلف مع الدر اسه الحالية في البعض وتتشابه معها في البعض الآخر:

الاختلاف : فقد كانت دراسة "**بروس ، وجويل، وسيمون** "تتحدث عن مستوى الدخل الاقتصادي وأثرة في نوعية الاستهلاك؛ **أما "الشعيبي ، وصلاح "** ونوعية المحلات التجارية والبضائع المفروضة وأثرها على الاستهلاك حيث كان التركيز والاهتمام واضح على المظاهر الاقتصادية؛ بينما كانت دراسة **محمد عمر** عن المظاهر الاجتماعية والثقافية وأثرها على نمط الاستهلاك في المجتمع الليبي دراسة نظرية وصفية تاريخية تصف مراحل تطور نمط الاستهلاك في المجتمع الليبي ككل.

التشابه: كان من خلال تناول جميع الدراسات السابقة التي تم عرضها "الاستهلاك الأسري" بينما الدراسة الحالية دراسة ميدانية على أسر من مدينة البيضاء تهدف إلى معرفة أثر المظاهر الاجتماعية والثقافية على الأسرة الليبية وهذا ما لم تنظر إليه الدراسات السابقة.

سادسًا: متغيرات الدراسة:

1-المتغير المستقل:وهو متمثل في الظواهر الاجتماعية والثقافية وهو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع .

2- المتغير التابع: وهو يمثل نمط الاستهلاك في الدراسة الحالية ويكون نتيجة للمتغير المستقل.

3- المتغير الوسيط: وهو الأسرة الليبية وهو المتغير الذي يؤثر فيه المتغير التابع والمستقل.

سابعًا: تساؤلات الدراسة:

س1: هل هناك علاقة بين مظاهر التغير الثقافي والاجتماعي في الأسرة الليبية ونمط الاستهلاك فيها؟

س2: هل هناك علاقة بين المكانة الاجتماعية ومظاهر التغير الثقافي والاجتماعي للاستهلاك في الأسرة الليبية؟

س3: ما هي التغيرات الثقافية والاجتماعية التي أدت إلى تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية؟

س4: ما هي أهم الأنماط الاستهلاكية السائدة في الأسرة الليبية؟

س5: ما مدى تأثير الدخل وتفاوته في الأسرة الليبية على نمط الاستهلاك السائد فيها؟

س6: ، هل تلجاء الأسرة للاستهلاك التفاخري ؟ وهل تضطر إلى أخذ سلفه مصرفية واجتماعية لكفاية نفقته؟

الفصل الثاني[المظاهر الاجتماعية والثقافية ونمط الاستهلاك]

أولاً: الرؤيا النظرية للدراسة:

يقيم الأفراد بعضهم البعض على أساس الاختلافات المبنية على الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كالدخل والتعليم والوظيفة لذلك تُعد المظاهر والاجتماعية والثقافية ذات أهمية كبيرة لأن معرفتها تؤثر على المبدأ الذاتي للفرد، ومن ثم فإنه من المفيد أن يكون للفرد منزلة أعلى من الآخرين، في الاستهلاك اليومي أو في المناسبات الاجتماعية لأن ذلك يعطيهم امتيازات وفرص أفضل للوصول إلى الموارد، لأنهم يروا بأنه طريقة الاستهلاك تجعلهم يعاملون باحترام واهتمام أكبر من غيرهم، ومن ثم فإن هناك العديد من النظريات المفسرة للاستهلاك ومدى تأثره بالمظاهر الاجتماعية والثقافية.

1- نظرية السلوك الاستهلاكي:

ويرى " لاودن " و " بيتا " أن عملية الاستهلاك وسيلة للتحقيق غاية مهمة وهي بناء هوية اجتماعية جديدة، أي أن المستهلك يستطيع من خلال سلوكه الاستهلاكي أن يخلق طبقة اجتماعية أعلى لنفسه وأفراد أسرته، وتعد العلاقة بين الاستهلاك والطبقة الاجتماعية علاقة ذاتية الانعكاس، بمعنى أن الطبقة الاجتماعية تؤثر على أنماط الاستهلاكية وأن الأنماط الاستهلاكية تصبح رموزًا تخبر الآخرين عن هويتهم وعن مكانتهم أو طبقتهم الاجتماعية. David (،،1997، ص 194)

ثانيًا: التغير الاجتماعي والثقافي ونمط الاستهلاك.

ثالثًا: تطور نموذج الاستهلاك في ليبيا في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية.

رابعًا: الاستهلاك التفاخري في ليبيا.

ولذلك تعتبر المفروقات في الطبقات الاجتماعية مهمة لأن أفراد الطبقات الخاصة لديهم خبرات حياتية وقيم وأنماط استهلاكية مشتركة فيما بينهم إلا أن ذلك لا يعني حدوث التنوع والاختلاف داخل الجماعات. (David، ص 196)

2- نظرية الانطباعات الاستهلاكية في الطبقات الاجتماعية:

بالرغم من كثرة النظريات المفسرة للاستهلاك حيث ركز الجدل الدائر حاليًا في العلوم الاجتماعية على تحديد العلاقة بين المفهوم الاقتصادي للاستهلاك كتبادل للبضائع وما صحبه من

تحول في المعاني والذي يشكل الثقافة ومنها نظرية « بوردو » التي تؤكد على العلاقة بين الترتيب الطبقي والاستهلاك.

فبالرغم من أن الطبقة تُعد مبدأ تفسيريًا عالميًا (شاملاً)، إلا أنه لا يعرف الطبقة من حيث كونها وسيلة للإنتاج لكنه يعرفها من حيث العلاقات الاجتماعية، فالطبقة تعرف على أنه « تشابه الوضع في الحين الاجتماعي وتشابه ظروف وأصول الوجود أو المعيشة، تشابه الانطباعات ». ويرى (بودر) المجتمع كميدان مستقل نسبيًا ولكنه متجانس من حيث البناء أو التركيب من ميادين الإنتاج واستهلاك الأشكال المختلفة للمصادر المادية والثقافية.

ولا يتم تحليل الاستهلاك في نظرية (بودو) من حيث العرض والطلب فالمنتجون لا يفرضون الأذواق على المستهلكين. (Ayden، 2005، ص468)

كذلك المستهلكين لا يخبرون المنتجين بما يجب إنتاجه، فالمستهلكون يختارون من بين المنتجات المباحة لهم، وتتحدد اختياراتهم من خلال عاداتهم وثقافتهم ومكانتهم الاجتماعية من أجل الاختلاف والتميز.

3- نظرية البناء الطبقي والأنماط الاستهلاكية:

قد ربط جيدنير بين البناء الطبقي والأنماط الاستهلاكية في بحثه بعنوان " البناء الطبقي في المجتمعات المتقدمة "حيث أكد أن تحول الطبقة إلى طبقة اجتماعية يعتمد على عدة أشكال متنوعة من البناء والربط، ويعتمد بناء الطبقات على عدة عوامل أخرى ويعد التداخل بين الطبقة والمكانة أمرًا يخضع للبحث الأميريقي بدلاً من البناء النظري ويرى أن هناك ثلاثة عناصر اجتماعية جوهرية وهي الملكية والتعليم أو المهارات المهنية. والعمل اليدوي، تؤدي إلى نموذج ثلاثي الأجزاء لبناء الطبقة الذي يعد ملحوظًا بصورة شائعة داخل المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وتؤدي هذه العناصر الثلاثة إلى بناء وتشكيل نقاط القوة في المجال الاقتصادي.

بينما أشارت نظرية "أيرفنج هوفمان" من إدارة الانطباع إلى أن إدارة الانطباع هي سلوك يتم عن ومعي أو عن غير وعي من أجل محاولة التحكم في العودة التي يظهر بها الفرد في التفاعل الاجتماعي أمام المجتمع كما أننا نعبر عن هويتنا من خلال ممتلكاتنا المادية، وأننا نكون استدلالات حول هوية الآخرين على أساس ما يمتلكون بمعنى يجب أن يكون هناك فهمًا مشتركًا بين أفراد الجماعة حول ما يمثله هذا الزمن، كما يجب أن يكون هناك اعترافًا اجتماعيًا وبمعنى شموليًا راسخًا، وتستخدم الممتلكات كأدوات اتصال غير لغوية وينظر إليها كدليل وبرهان على ثروة الفرد ومكانته وذكائه. (Ayden، ، ص 469)

تعددت النظريات المفسرة للاستهلاك ولكنها ركزت على الجانب الطبقي والمستوى المعيشي داخل الأسرة ؛ بينما ركزت الدراسة الحالية على مدى التغير في نمط الاستهلاك حسب المظاهر الاجتماعية والثقافية والتغيرات التي طرأت عليها بسبب العولمة والتفاخر والتباهي بالإسراف والانفاق والذي وصل إلى تغير جذري في طريقه ونمط الاستهلاك داخل الأسرة الليبية في العشر سنوات الأخيرة حيث ظهر بها أنواع جديدة من الاستهلاك وهذا ما تحاول الدراسة الحالية جمع معلومات عنه من خلال أهدافها وتساؤلاتها.

ثانيًا: التغير الاجتماعي والثقافي ونمط الاستهلاك في ليبيا:

إن التغير الاجتماعي والثقافي طبيعة يمر بها أي مجتمع من المجتمعات الانسانية، ويأخذ التغير مظاهر وأشكال كثيرة في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديموغرافية.

" أن حجم ونوع الاستهلاك في الريف محدود مقارنة بما هو عليه في المدينة، حيث تتميز المدينة بزيادة في الاستهلاك وأكثر تنوعًا.

فقد ساهم التطور العلمي في المجال الخدمي والصناعي إلى وفرة من السلع والخدمات من خلال انتشار منتجات التقنية في كل مناحي الحياة المادية والتي أدت بدورها إلى مزيدًا من الرفاهية للفرد والمجتمع، وانتقلت حياة كثير من سكان الريف في المجتمع الليبي على سبيل المثال إلى المدينة نتيجة إلى الزيادة في عدد السكان وتوفر فرص العمل والمال ومجاراة لطموح الانسان بغيره في المجتمع، أدى إلى زيادة في عدد المعدات والسلع التي توفرت بغض النظر عن مكان سكنه ونمط معيشته . (Ayden، ص 112)

كما تختلف المجتمعات فيما بينها في مسيرة تغيرها وتطورها وأنماط استهلاكها حسب نوع النظام الاجتماعي، وتوفر المال، ودرجة انتشار نمط المعيشة الحديثة حيث يرى (مصطفى التير) أن طبيعة التظلم الاجتماعي الذي يشتمل على الجانبين السياسي والاقتصادي، هو المحدد لنمط الاستهلاك أن هناك مجتمعات تهتم بتوفير مجموعتين الخدمات الأكبر عدد من أفرادها وتؤدي مثل هذه السياسات إلى رفع العبء من المواطنين مثل السلع الاستهلاكية كالدعم أو في مجال المواصلات، غير أن كثير من البلدان أصبحت هذه السياسة محكومة بتوفر المال الكافي لخزينة الدولة، وهذه الأخيرة أصبحت تواجه تحديات مثل نقص التمويل والاستثمارات والأزمات الاقتصادية والعجز التجاري .. الخ فقد تصبح الدولة، عاجزة حتى عن توجيه أنماط الاستهلاك أحيانًا في إطار تسارع وسائل الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغير وهو ما يشار إليه بمفهوم " العولمة "(التير، 1992، ص186).

ثالثًا: تطور نموذج الاستهلاك في ليبيا في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية:

إن نموذج الاستهلاك قد تأثر بالتطورات التاريخية وبعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، يصعب التعرض إليها بصفة كاملة في مقال واحد، وذلك نكتفي ببعض المعالم.

لقد اتسم النموذج الاستهلاكي لليبيين أثناء الاستقلال عن الاستعمار الإيطالي بقلة الاستهلاك في مختلف المجالات، وبعد اكتشف البترول وتصديره انتعشت البلاد بشكل جزئي وانعكس ذلك على نوع وحجم الاستهلاك للأسرة الليبية وبدأت تظهر بعض من ملامحه على الشعب فيما يتعلق بحجم ونوع الاستهلاك صاحبة طموح اتصف بالتناقص بين الأفراد والفئات الاجتماعية للوصول إلى الرفاهية، وهناك عمل أخر ساهم في صناعة النمط الاستهلاكي للأسرة الليبية، وهي النماذج الثقافية الاستهلاكية التي تروجها وسائل الإعلام العربية والغربية وخاصة (على طريق القنوات التلفزيونية في السنوات الأخيرة من خلال الأفلام). (وكالة أنباء التضامن http: // www.press solidariey.ne)

أضف إلى ذلك أن ليبيا تعتمد وبشكل مباشر على الاستيراد الخارجي، وبعد عام 2011 قد وصل التبادل التجاري مع تركيا الى أعلى المستويات وأصبحت ليبيا تمثل سوق استهلاكي للشركات التركية فقد وصل حجم التبادل التجاري بين ليبيا وتركيا ملياري و 300 مليون دولار في سنة

2012، بسبب عوامل كثيرة من أبرزها الدعاية التجارية الاستهلاكية والتقارب السياسي ورخص أسعار المنتجات التركية مقارنة بالأوروبية.

ومن القرن الماضي تغيرت التوجهات الاقتصادية نحو الليبرالية حيث توقفت استثمارات الدولة في بعض المشروعات وشجعت الأفراد على الاستهلاك (تحت الشعار الرسمي من أجل حياة أفضل) وحظيت هذه السياسة بقبول من طرف بعض الفئات الاجتماعية خاصة الطبقة الوسطى الفقيرة حرمت من التمتع بعوائد دخلها بسبب سياسة التقشف فارتفعت نسبة الاستيراد وخاصة المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية والسيارات والكماليات في طريق القطاع الخاص والتظاهر بالثراء والتفاخر في الاستهلاك وهذه السياسة أدت إلى أبراز الفوارق الاجتماعية حيث ظهرت فئات من الأثرياء الجدد صعدت مراتب السلم الاجتماعي بسرعة فائقة وروجت نموذجًا استهلاكيًا يرتكز على المظاهر الخارجية.

كالسيارات الفاخرة وفيلات فخمة وحفلات مكلفة، والأثاث، وأدوات المطابخ الفاخرة وارتداء أعلى الماركات التجارية والتباهي بها، وخاصة بين النساء. ([1] وكالة أنباء التضامن // :http (www.press

رابعًا: الاستهلاك التفاخري في ليبيا:

أن المقصود بالاستهلاك التفاخري هو أن الأفراد يستهلكون من السلع والخدمات ما يفوق قدرتم الشرائية وحجم مرتبتهم الشهرية بهدف عرض الطبقة الاجتماعية للمستهلك، ويحملون أنفسهم ديون من أجل يجاروا الطبقة الأخرى الغنية، وهي ظاهرة تسمى بالاستهلاك المظهري أو التفاخري حيث لم يعد ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات مقياسًا دقيقًا لتحديد مركزه الاجتماعي.

وأن هذه الظاهرة تؤثر على قدرة الفرد الشرائية وتحمله الديون وتدفعه إلى الاقتراض مع غياب القدرة على الالتزام بالسداد أحيانًا.

ويمكن أن نشير أيضًا إلى المغالاة في الاستهلاك خلال الحفلات المختلفة (كالأعراس)، والفرق الموسيقية والألعاب النارية، كذلك في المأتم أو التابين للمتوفي قد نجد أحيانًا فيها مغالاة في الاستهلاك.

ومن مظاهر الاستهلاك التفاخري انتشار الهواتف الخلوية الحديثة باهظة الثمن أو الحواسيب الألية الشخصية والأثاث، إضافة إلى شراء السيارات الفخمة أو الحرص على تعظيم الأبناء في المدارس الخاصة قد تصل تكاليفها السنوية إلى الألف الدينارات وقد يكون السبب هو أن يقال عن ولي الأمر أبنائه يدرسون في المدارس الفلانية)، كل هذه المظاهر تبين نقص ثقافة الترشيد في الاستهلاك مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة يومًا بعد يوم بشكل يتخطى حجم الدخل لعدد من الأفراد في المجتمع. (العيساوي، صحيفة الغد، 2012)

ويلاحظ أنه في فترة 10 سنوات الماضية زادت حجم السلف الاجتماعية من المصارف وانتشار ما يعرف جمعية التسليف خاصة بين النساء في المجتمع الليبي ويرجع ذلك إلى ضعف المرتبات ونقص السيولة والظروف والتغيرات التي عانها الشعب الليبي سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو حتى ثقافية وتعمل ديون ملزم سدادها كل هذا من أجل المغالاة في الاستهلاك خلال

الحفلات والمناسبات الاجتماعية المختلفة في نوع الأكل وأدواته من أجل التفاخر الاجتماعي وإظهاره في جودة حسنة أمام أقاربه وانتشار ثقافة الغرب وعاداتهم في طرق الأكل واللبس والأثاث وغير من خلال وسائل الإعلام والتقليد الواضح.

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي حيث يهتم هذا المنهج بوصف دقيق للظاهر المراد دراستها عن طريق جمع البيانات ووصفها وتفسيرها من أجل الوصول إلى حقائق ونتائج دقيقة لتحسين الوضع القائم.

ثانيًا: أداة الدراسة:

هي استمارة الاستبيان فهي الأداة المناسبة لموضوع الدراسة وعينته وهي عبارة عن عدد من الأسئلة المرتبة بأسلوب مناسب حسب تساؤلات الدراسة بحيث يتم توزيعها على عينة الدراسة لجمع البيانات ليتم تحليلها وتفسيرها وصولاً إلى النتائج.

ثالثًا: مجالات الدراسة:

المجال المكاني للدراسة هو البعد أو الإطار المكاني للدراسة وموضعها وفي هذه الدراسة محدد في مدينة البيضاء في إحدى أحياء هذه المدينة وهو حي المدينة الرياضية حيث أنه يشمل تشكيلة متنوعة من المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

المجال الزمني وهي الفترة الزمنية التي أقيمت فيها الدراسة، ما بين 1/ 2/ 2021 إلى 1/ 5/ 2021.

رابعًا: مجتمع الدراسة:

أو (الأفراد) أو المؤسسات التي يمكن أن يكونوا أعضاء في عينة الدراسة، والمجتمع الدراسة جمع طبيعي أي جغرافي أو سياسي من الأفراد وباختصار فالمجتمع من الناحية البحثية ما هو إلا جمع فيزيقي، ولأسباب اقتصادية وعملية لا يستطيع الفرد دراسة مجتمع الدراسة في جميع الدراسات وإنما يتعارض عن ذلك بدراسة العينة لأن العينة هي جزء من المجتمع الدراسة، وتقام الدراسة الحالية على حي من أحياء مدينة البيضاء هو (المدينة الرياضية).

خامسًا: عينة الدراسة: تقام الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من أزواج وزوجات في الأسر الموجودة في حي المدينة الرياضية وعددها (40) مفردة.

سادسًا: الأساليب الإحصائية: من الأساليب المستخدمة في الدراسة هي الجداول التكرارية البسيطة والنسب المئوية.

جدول رقم (1)« الجنس »

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	15	%50
أنثى	15	%50
المجموع	30	%100

يلاحظ إن مجموع الذكور والإناث متساويان في الجدول رقم(1) وهذا راجع إلى أن الباحثة قامت بتقسيم العينة إلى مجموعتين متساويتين من الذكور والإناث.

جدول رقم (2)« العمر »

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
(29.25)	5	%16.6
(34.30)	2	%6.6
(39.35)	5	%16.6
(44.40)	7	%23.3
(45 وما فوق)	11	%36.6
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول أن الفئة العمرية الغالبة هي من (40- 44) ، (45 فما فوق) بنسبتي 23.3% ، 36.6% على التوالي وهذا يرجع إلى طبيعة العينة التي تقوم بدراسة أرباب الأسر من الأزواج والزوجات، ومجتمع العينة وهو المدينة الرياضية حيث وصلت فيه الأسرة إلى حالة من الاستقرار الأسري بحيث قامت ببناء منزل حيث أن المنازل في ذلك الحي هي من البناء الحديث للمنازل الأرضية.

جدول رقم (3) « المستوى التعليمي للمبحوث »

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	1	%3.3
إعدادي	3	%10
ثانوي	6	%20
دبلوم متوسط	1	%33
دبلوم عالي	7	%23.3
جامعي	12	%40
المجموع	30	%100

يلاحظ أن النسبة الأكبر وتقدر 40% من نصيب التعليم الجامعي وقد يرجع هذا أيضًا لطبيعة مجتمع الدراسة وغلبة الأسر المتعلمة فيه أما النسبة الأقل كانت 3.3% للتعليم الابتدائي.

جدول رقم (4) « مهنة المبحوث »

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
معلم	15	%50
موظف	7	%23.4
غير موظف	8	%26.6
المجموع	30	%100

مهنة التعليم هي المهنة الغالبة وبنسبة 50% وهذا يرجع إلى أن طبيعة المجتمع الليبي ترتفع فيه نسبة العاملين بقطاع التعليم بشكل واضح وكبير جدًا خاصة من أرباب الأسر والزوجات بشكل أكثر خصوصية حيث دائمًا المرأة تتجه إلى هذه المهنة كونها المهنة المناسبة لها كربة منزل، أما 23.3% كانت لمهنة الموظف وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المستوى التعليمي.

جدول رقم (5) « مستوى دخل المبحوث »

المستوى الدخل	التكرار	النسبة المئوية
منخفض	2	%6.6
متوسط	20	%66.6
جيد	5	%16.6
جيد جدًا	2	%6.6
مرتفع	1	%3.3
المجموع	30	%100

يلاحظ من خلال الجدول أن 66.6% هي نصيب الدخل المتوسط، وهذا الطبيعي كون غالبية العينة هم من المعلمين والموظفين في المجتمع، أما نسبة 3.3% هي لذوي الدخل المرتفع وهذا قد يرجع إلى طبيعة مجتمع الدراسة حيث أنه يحتوي على ذوي الدخل المتوسط والأغنياء لهم أحياء أخرى يعيشون فيها وكانت الدراسة ترتكز على ذوي الدخول المتنوعة واستهلاكهم ومدى التغير الذي طرأ عليه بغض النظر عن الارتفاع أو الانخفاض في الدخل.

جدول رقم (6) هل دخول الثقافة الغربية هي التي غيرت من نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية؟

دخول الثقافة الغربية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%76.6
لا	7	%23.4
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (6) أن نسبة 76.6% وهي ليست بالنسبة الهينة في كون أن الثقافة الغربية هي من غير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية وهذا يشير إلى قوة تأثير وسائل الإعلام وأساليب نقل الثقافات الخارجية ومدى تأثر المجتمع الليبي بها وهذه هي العولمة التي يبحث عنها العالم الغربي و يحاول تطبيقها على جميع المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية والسياسية والريفية والعلمية وهذا مؤشر خطير على قوة تأثر المجتمع الليبي بها وخاصة في مجال الاستهلاك الذي تحقق بصدد دراسته هنا، أما النسبة 23.4% هي الأقل لمدى تأثر المجتمع الليبي للثقافة الغربية قد تكون هذه الفئة على وعي بثقافة العولمة وتحاربها.

جدول رقم (7) هل المكانة الاجتماعية لها دور في تغير نمط الاستهلاك الأسرة؟

المكانة الاجتماعية لها دور	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%76.6
لا	7	%23.4
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (7) أن هناك ارتباط في النسبة مع الجدول رقم (6) حيث أن المكانة الاجتماعية 76.6% والتأثر بالثقافة الغربية لها نفس النسبة إذًا يمكن القول بأن المكانة الاجتماعية يتم تقلدها والسعي للوصول لها من أجل مواكبة الثقافة الغربية والتغير في نمط الاستهلاك مكمل لها.

كما أن نسبة 23.4% هي أيضًا مرتبطة بالجدول رقم (6) ممن قالوا أن الثقافة الغربية لا تؤثر في نمط الاستهلاك وهذا قد يرجع لنفس السبب وهو الانتباه للعبة العولمة والتحكم العالمي خاصة أن غالبية العينة هي من المتعلمين تعليم جامعي وعلى قدر من الوعي.

جدول رقم (8) هل تغير نمط الاستهلاك في الأسرة سببها التفكير في المجتمعات الأخرى؟

تغير نمط الاستهلاك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%66.6
لا	10	%33.4
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (8) أن نسبة 66.6% وهي نسبة كبيرة ولا يمكن الاستهانة بها أن تقليد المجتمعات الأخرى في طبيعة الاستهلاك هي السبب في تغير نمط الاستهلاك للأسرة الليبية، وهذا قد يكون بسبب انتشار مواقع التواصل الاجتماعي واجتياح الانترنت لمعظم المنازل والأسر الليبية وفيما فيه من عرض لطرق التقديم وأفكار لتأثيث المنزل والحديثة والملابس وغيرها مما يؤثر على الأسرة الليبية في تغير نمط الاستهلاك فيها حتى تواكب الذوق العام.

جدول رقم (9) هل الحاجة والنقص في تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية؟

الحاجة والنقص سبب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%76.6
لا	7	%23.4
المجموع	30	%100

يوضح الجدول أن 76.6% أن الحاجة والنقص يغيران نمط الاستهلاك وهذا قد يرجع إلى سببين إذا كان التغير في نمط الاستهلاك بالاقتصاد والتوفير و الاستغناء عن بعض مظاهر الاستهلاك بسبب انخفاض الدخل فهذا هو الطبيعي جدًا.

أما إذا كان التغير في نمط الاستهلاك بزيادة الصرف وتحميل الأسرة تكاليف وسلف اجتماعية واقتصادية من أجل التباهي يكون الاستهلاك فوق طاقة الأسرة، هنا تكون هذه الظاهرة خطيرة جدًا وقد تؤدي بالأسرة إلى الهلاك والتفكك بل والانهيار أيضًا.

جدول رقم (10) هل الدخل العالي يؤثر على طريقة الاستهلاك في الأسرة الليبية؟

الدخل العالي يؤثر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%83.4
لا	5	%16.6
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (10) أن نسبة 83.4% يؤثر الدخل العالي في طريقة الاستهلاك في الأسرة الليبية وهذا يرجع إلى قدرة الأسرة على اقتناء السلع الأساسية والكمالية بسبب ارتفاع دخلها ومقدرتها على ذلك.

أما 16.6% لا يؤثر الدخل العالي بطريقة الاستهلاك وقد يرجع هذا الرأي إلى كون أن هناك أسر دخلها منخفض وتقوم بطرق استهلاك فوق طاقتها خاصة في المناسبات المختلفة من خلال الاقتراض من الدولة أو غيرها.

جدول رقم (11) هل التفاخر هو سبب في تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية؟

التفاخر هو سبب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	%80
لا	6	%20
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (11) أن نسبة 80% وهي نسبة كبيرة جدًا حيث يرون أن التفاخر هو سبب تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية وهذا قد نلاحظه بشكل أكبر عن فئة الإناث من التفاخر والتباهي في التقديم للضيوف أو تأثيث المنزل أو ارتداء الملابس ذات الماركات العالمية وقد لوحظ هذا النوع من التفاخر في العشر سنوات الأخيرة وهذا ما نريد الكشف عن أسبابه خلال الدراسة الراهنة.

أما 20% يرون بأن نمط الاستهلاك لا علاقة له بالتفاخر وهذا قد يرجع أيضًا إلى وعي هذه الفئة من العينة.

جدول رقم (12) هل أنت تحب الاحتفاظ بالمنتجات التي تعكس المستوى المعيشي والاجتماعي لأسرتك؟

تحب الاحتفاظ بالمنتجات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	%46.6
لا	16	%53.4
المجموع	30	%100

يلاحظ هناك تقارب في النسب في الإجابة بنعم 46.6% ولا 53.4% على التوالي وهذا قد يرجع إلى أن هناك نسبة كبيرة تتفاخر بطريقة الاستهلاك من أجل وضع نفسها في مستوى معيشي معين أمام الآخرين والمجموعة الأخرى وهي النسبة الأعلى التي ترى العكس وهذا يدل على قناعة هذه الفئة بضرورة الابتعاد عن التباهي والتفاخر وكل مستوى معيشي واجتماعي يبقى حسب وضعه ومكانته في المجتمع.

جدول رقم (13) هل أنت معجب بالأفراد الذين يمتلكون منازل وسيارات وملابس عصرية غالية؟

أنت معجب بالأفراد	التكرار	النسبة المئوية
نعم	5	%16.6
لا	25	%83.4
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (13) أن الإجابة بـ لا كانت نسبتها مرتفعة جدًا حيث وصلت إلى 83.4% الذين لا يعجبون بالأفراد الذي يمتلكون منازل وسيارات وملابس عصرية، وهذا قد يرجع إلى ارتفاع نسبة الرضا بأنفسهم.

أما نسبة 16.6% قالوا نعم نحن معجبون بهم قد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الطموح لدى العينة في أن يكونوا مثلهم، أو هو الإعجاب بأنهم أشخاص ناجحين وقادرين على اقتناء مثل هذه الأشياء.

جدول رقم (14) هل أنت مهتم بالمظهر الخارجي والمستوى الاجتماعي أمام الآخرين؟

مهتم بالمظهر الخارجي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%33.4
لا	20	%66.6
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (14) أن نسبة 66.6% ليس لديهم اهتمام بالمظهر الخارجي والمستوى الاجتماعي وهذا قد يرجع إلى انشغالهم بمشاغل الحياة العملية والأسرية وليس لديهم الوقت للاهتمام بمظهرهم الخارجي أو قد يكون بسبب قناعاتهم أن المظهر لا يصنع البشر أما نسبة 33.4% نعم الاهتمام بالمظهر الخارجي مهم وهذا قد يرجع إلى طبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشونها والتي تعطي لهم الوقت للاهتمام بمظهرهم الخارجي.

جدول رقم (15) هل تجمع المعلومات عن السلع والمنتجات العصرية من أصدقائك قبل شرائها؟

تجمع المعلومات عن السلع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%60
لا	12	%40
المجموع	30	%100

يوضح الجدول أن نسبة 60% نعم يجمعون المعلومات عن سلع معينة حتى يقومون بشرائها قد يكون ذلك من أجل الاستعداد توفير السلع لاقتنائها أو لكي يعرف هل وضعه العادي والاقتصادي يسمح له باقتنائها أم لا.

أما نسبة 40% لا يجمعون المعلومات حول السلعة قبل شرائها وقد يعزى ذلك إلى الخجل من المبحوثين عن السؤال عن السلعة وثمنها، أو السبب مقدرتهم المادية على شرائها مهما كلفت ولا يهم معرفة سعرها مسبقًا.

جدول رقم (16) هل يعجبك المنتج الأكثر ثمنًا وفريد من نوعه؟

الأكثر ثمنًا وفريد	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%36.6
لا	19	%63.4
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (16) أن نسبة 63.4% من نصيب الإجابة بـ لا يعجبهم المنتج الأكثر ثمنًا وفريد من نوعه وقد يعزى ذلك إلى القناعة والرضا بما لديهم من مقتنيات، أما نسبة 6.36% تعجبهم المنتجات المميزة وغالية الثمن ربما هذا بسبب حب التقليد والتفاخر بإقتناء مثل هذه المنتجات أو بسبب أنهم يفضون إقتناء المنتجات المميزة التي لا يستطيع غيرهم اقتنائها.

جدول رقم (17) هل ظاهرة الاستهلاك الاجتماعي وتغيرها تحول إلى هوس اجتماعي وتقليد الآخرين؟

هوس اجتماعي وتقليد	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%83.4
لا	5	%16.6
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (17) أن نسبة 83.4% يرون أن ظاهرة التباهي في الاستهلاك هو تقليد وهوس اجتماعي ويعزى ذلك إلى الإفراط في الاستهلاك خلال المناسبات الاجتماعية واستهلاك سلع ومنتجات كمالية وليست أساسية فيها تباهي وتفاخر وتقليد لبعض الأسر الأخرى التي تصل إلى دفع مبالغ كبيرة في تأجير أواني تقديم للضيوف أسعارها مرتفعة مما أدى ذلك إلى اعتباره هوس تقليد الآخرين.

أما 16.6% يقولون أنه (لا) ليس هوس ولم تتغير ظاهرة الاستهلاك ولا نمطه وربما هذا في أسرهم فقط لقناعتهم.

جدول رقم (18) هل يعتبر الأثاث وشراء الملابس من الأولويات بالنسبة لك؟

شراء الملابس من الأولويات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%43.4
لا	17	%56.6
المجموع	30	%100

كانت النسب متقاربة ما بين نعم ولا في ما إذا كان شراء الأثاث والملابس من الأولويات بـ 43.4%، 56.6%، على التوالي، وقد يعزى ذلك إلى أن هناك تفاوت في الصناعات في طريقة الاستهلاك ومستواه وخاصة أن غالبية العينة وبنسبة 66.6 هم من ذوي الدخل المتوسط، أما أنها عينة متقاربة في مستوى الدخل بينها 16% جيد، 3.3% مرتفع.

جدول رقم (19) هل تشتري المجوهرات والملابس الغالية الثمن من أجل مناسبة اجتماعية واحدة؟

مناسبة اجتماعية واحدة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	3	%10
لا	27	%90
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (19) أنه لا يمكن شراء المجوهرات من أجل مناسبة اجتماعية واحدة فقط بنسبة 90% وهذا يدل على وجود أولويات الحياة الأسرية خاصة لذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة والكبيرة.

أما نسبة 10% أجابوا نعم قد تكون هي نفسها نسبة ذوي الدخل المرتفع.

جدول رقم (20) هل تضطر لأخذ سلفة اجتماعية أو مصرفية من أجل تغير نمط الاستهلاك بما يتناسب مع أسرتك من أجل الظهور أفضل أمام الآخرين؟

تضطر لأخذ سلفة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	%13.4
لا	26	%86.6
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن نسبة 86.6% لا يضطر لأخذ سلفة اجتماعية أو مصرفية من أجل تغيير نمط الاستهلاك، وقد يرجع هذا إلى أن السلف والقروض الاجتماعية والاقتصادية المصرفية توجد بها نسبة مرابحة وهذا محرم شرعًا.

وأيضًا قد يكون السبب عدم رغبة رب الأسرة في وضع أقساط على الراتب الشهري قد يؤدي إلى خلل في مصروف الأسرة على المدى البعيد أو القصير.

أما نسبة 13.5% قالوا نعم نأخذ سلفة اجتماعية ومصرفية من أجل الظهور أفضل أمام الآخرين للتباهي والتفاخر أمامهم بطرق الاستهلاك والمستوى المعيشي المرتفع.

جدول رقم (21) هل بأن نظرة الآخرين لك سوف تكون أفضل عندما تمتلك منتجات عصرية لا تمتلكها الآن؟

نظرة الآخرين لك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%43.4
لا	17	%56.6
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (21) أن هناك تقدير شديد بين الإجابة بـ (نعم)، (لا) فيما إذا كانت نظرة الآخرين أفضل لأسرتك إذا امتلكه منتجات عصرية لا تمتلكها الآن حيث كانت النسب على التوالي 43.4% ، 56.6%.

وهذا قد يرجع إلى أن هناك تنوع في الآراء كلٌ حسب قناعته ومدى رضاه وتقليده للآخرين ورغبته في أن يكون مثلهم أو أفضل منهم.

جدول رقم (22) هل الأشياء التي تمتلكها وتستهلكها تنعكس كثيرًا على طريقة وأسلوب معيشتك؟

تنعكس كثيرًا على طريقة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%76.6
لا	7	%23.4
المجموع	30	%100

يتضح الجدول رقم (22) أن نسبة 76.6% نعم تنعكس مقتنياتهم على طريقة و أسلوب معيشتهم وهذا شيء طبيعي جدًا إذ أن ما تمتلكه من مقتنيات حسب مستوياتها وتطورها يؤثر على مدى رفاهيتك ومستواك وحياتك الاجتماعية حيث قد تحقق لك الراحة في مراحل الحياة بأكملها فعندما تقتني جهاز كمبيوتر حديث يساعدك كثيرًا في إدخال بياناتك واحتسابها بكل سهولة ويحقق لك

قدر من الراحة والرفاهية عكس الكمبيوتر الضعيف الغير متطور الذي قد يؤثر في بيانات ويعطيها لك بعد جهد كبير منك أنت شخصيًا.

أما 23.4% يون عكس ذلك أن مقتنياتهم لا علاقة لها بأسلوب معيشتهم وهذه أيضًا قناعات خاصة بشخصياتهم.

جدول رقم (23) هل توجد أشياء تستهلكها الأسرة الليبية في ظروفنا الحالية لم تكن موجودة من قبل؟

لم تكن موجودة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	%93.4
لا	2	%6.6
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (23) أنه نعم وبنسبة 93.4% توجد مواد يستهلكها في الأسرة الليبية لم تكن موجودة من قبل، وهذا قد يعزى إلى التطور التكنولوجي، والثقافي والاجتماعي الوارد إلينا من خلال وسائل الإعلام و الانترنت الذي هو نفسه من المنتجات الإلكترونية التي وجدت حديثة في الأسرة الليبية.

أما نسبة 6.6% وهي نسبة قليلة جدًا 6.6% التي ترى أنه لا توجد منتجات للاستهلاك حديثة جدت على الأسرة الليبية، وأعتقد أن هذه الإجابة غير دقيقة لأن في أبسط أنواع الحياة الاجتماعية الحديثة جدت سلع حديثة للمستهلك في الأسرة الليبية.

جدول رقم (24) هل التطور الثقافي والاجتماعي أحد مسببات التغير في نمط الاستهلاك للأسرة؟

التطور الثقافي والاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%96.6
لا	1	%3.4
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (24) أن هناك ارتباط واضح بينه وبين الجدول رقم (23) حيث أن نسبة 96.6% كانت نعم التطور الثقافي والاجتماعي أدى إلى ظهور تغير في نمط الاستهلاك في حين أن نسبة 93.4% في الجدول السابق توضح أن هناك سلع حديثة لم تكن موجودة من قبل تستهلكها الأسرة الليبية وهذا يدل أنه بالفعل تغير المظاهر الاجتماعية والثقافية هي مَن أدت إلى تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية.

أما نسبة 3.4% قالوا لا دخل للتطور الثقافي والاجتماعي بتغير نمط الاستهلاك وهذا قد يرجع إلى تمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم في الاستهلاك ولم يغيره.

جدول رقم (25) هل تتناسب طريقة الاستهلاك في مناسبتنا في الوقت الحالي مع ظروفنا المادية والثقافية والاجتماعية؟

تتناسب طريقة الاستهلاك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	2	%6.7
لا	28	%93.3
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (25) أن نسبة 93.3% غير راضية عن طريقة الاستهلاك وترى بأنها غير مناسبة مع الظروف المادية والثقافية والاجتماعية الحالية وقد يرجع هذا إلى وعي عينة الدراسة وعدم رضاها عن البذخ والتباهي والنمط الاستهلاكي المبالغ به في المناسبات الاجتماعية في الأسرة الليبية الحالية.

أما نسبة 6.7% يرون بأن نعم تتناسب طريقة الاستهلاك ربما كمقدرتهم على مواكبة مثل هذا النوع من الاستهلاك بسبب مقدرتهم المادية والاقتصادية.

جدول رقم (26) هل تفضل السكن في إحدى المنازل الراقية لكي يعكس مكانتك الاجتماعية العالية ؟

لكي يعكس مكانتك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	6	%20
لا	24	%80
المجموع	30	%100

يوضح الجدول أنه مَن أجاب بـ لا كانت نسبتهم هي الأعلى والتي وصلت إلى 80% وهي ليست بالنسبة الهينة وقد يعزى هذا إلى أن عينة الدراسة تزيد قدر من الوعي ما يجعلها تقرر أنه لا علاقة بنوعية المسكن والسعي وراء السكن في الأحياء الراقية هو من يعكس المكانة الاجتماعية فهناك الكثير من المحددات الثقافية والاجتماعية و الأخلاقية والعلمية هي من يحدد المكانة الاجتماعية العالية.

يعكس نسبة 20% من يرون أن المكانة الاجتماعية العالية والمرموقة محددة بنوعية السكن الراقي و هذه أيضًا قناعات شخصية وأخلاقية لديهم.

جدول رقم (27) هل تحب التردد على المطاعم التي يتردد عليها صفوة المجتمع والطبقة العليا والتباهي بذلك عن طريق تصويره ونشره في مواقع التواصل الاجتماعي؟

تصويره ونشره في مواقع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	1	%3.4
لا	29	%96.6
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (27) أنه لا يفضل المبحوثين التردد على المطاعم التي يتردد عليها صفوة المجتمع وبنسبة 96.6% وقد يرجع هذا إلى عدم الاكتراث لآراء الآخرين حول حياتهم الخاصة أو عدم المقدرة خاصة إذا كان عدد الأسرة كبير في دفع نفقات المأكولات في مثل هذه المطاعم وتفضل إنفاق الأموال على الأسرة بالضروريات.

أما نسبة 3.4% كانت نعم وهم يهتمون بالدخول لمثل هذه المطاعم وتصوير مأكولاتهم وإدراجها على صفحاتهم في الانترنت، هذا قد يرجع إلى حب التباهي والتفاخر لديهم أو مقدرتهم المادية على التردد عليها.

جدول رقم (28) هل تشعر بالضيق والعجز عندما لا تستطيع دفع تكاليف شراء كل الأشياء التي ترغب في امتلاكها؟

لم تكن موجودة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	%80
لا	6	%20
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (28) أنه نعم وبنسبة 80% يشعرون بالضيق لعدم قدرتهم على اقتناء ودفع تكاليف أشياء يرغبون في امتلاكها وهذا بسبب الأولويات والأساسيات التي تحتاجها الأسرة وبسبب عدم كفاية الدخل الشهري للمتطلبات الأسرية.

أما 20% يقولون لا نشعر بالضيق وهذا قد يكون بسبب مقدرتهم على شراء كل مقتنياتهم أو بسبب رضاهم بأمور الحياة وعدم المبالاة.

جدول رقم (29) هل تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية كان سببه وسائل الإعلام العربية والغربية؟

سببه وسائل الإعلام	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	%93
لا	2	%7
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (29) أنه نعم سببه التغير في نمط الاستهلاك للأسرة الليبية هو وسائل الإعلام العربية والغربية بنسبة 93% وهذا يدل على قناعة عينة الدراسة لمدى تأثر نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية بوسائل الإعلام المختلفة، أما نسبة 7% هي نسبة بسيطة جدًا ولا تكاد تذكر يرون عكس.

جدول رقم (30) هل تعتبر نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية سببه التقليد؟

سببه التقليد	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	%90
لا	3	%10
المجموع	30	%100

يتضح أن نسبة 90% خلال هذا الجدول يرون بأنه نعم التقليد هو سبب تغير نمط الاستهلاك وقد يرجع ذلك إلى أن هناك تقليد واضح في المناسبات الاجتماعية على وجه الخصوص منم بزخ في الاستهلاك وتفاقم هذا الوضع الذي أدى إلى وضع أنماط استهلاكية كبيرة على كاهل الأسرة الليبية يتعدى مقدرتها المادية والاقتصادية والذي تسبب به التقليد لغيرهم من الأسر أما نسبة 10% ترى عكس ذلك ربما هم أسر لا تقوم بالتقليد ولهم ثقافتهم الخاصة التي لا تتغير في نمط الاستهلاك لديهم.

النتائج العامة للبحث

1- اتضح من خلال الدراسة الحالية أن الفئة العمرية الغالبة هي من 45 فما فوق وهذا يرجع إلى طبيعة العينة ومجتمع الدراسة.

2- كما اتضح أن غالبية العينة ذوي مستوى تعليمي جامعي بنسبة 40% ويعملون في مهنة التعليم وبنسبة 50% ومن ذوي الدخل المتوسط بنسبة 66.6%.

3- كما اتضح أن دخول الثقافة الغربية والعربية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي هي من غير نمط الاستهلاك لدى الأسرة الليبية بنسبة 76.6%.

4- كما اتضح أن للمكانة الاجتماعية دور في تغير نمط الاستهلاك لدى الأسرة الليبية بنسبة 76.6%.

5- كما أن للحاجة والنقص دور في تغير نمط الاستهلاك أيضًا وذلك بنسبة 76.6%.

6- نلاحظ تطابق النسب في الإجابات للجداول « 7، 8، 9 » لعينة الدراسة.

7- اتضح أن الدخل المرتفع يؤثر في تغير نمط الاستهلاك لدى الأسرة الليبية بنسبة 4.83%.

8- كما أن التفاخر والتباهي بين الأسر كان من مسببات تغير نمط الاستهلاك للأسرة الليبية بنسبة 80%.

9- اتضح أن النسبة الأقل كانت من نصيب مدى تفضيل العينة للاحتفاظ بمنتجات تعكس مستوى معيشي واجتماعي لأسرهم بنسبة 45.6%.

10- كما اتضح أن نسبة 83.4% لا يعجبهم الأفراد الذين يمتلكون سيارات وملابس عصرية.

11- وأن نسبة 66.6% لا يهتمون بمظهرهم الخارجي.

12- أن نسبة 63.4% لا يعجبهم المنتج الأكثر تثمينًا أو فريدًا من نوعه.

13- اتضح أن 83.4% تعتقد بأن ظاهرة الاستهلاك الاجتماعي وتغيرها هي هوس وتقليد للآخرين.

14- لا يعتبر شراء الأثاث الفاخر من الأولويات بنسبة 56.6%.

15- لا يضطر أرباب الأسر أخذ سلف اجتماعية مصرفية من أجل تغيير نمط الاستهلاك

والظهور أفضل أمام الآخرين بنسبة 86.6%.

16- كما يتضح أن نسبة 76.6% نوعية الأشياء التي تمتلكها تغير طريقة وأسلوب حياتك.

17- هناك سلع ومنتجات تستهلكها الأسرة الليبية حاليًا لم تكون موجودة من قبل بنسبة 93.4%.

18- أن التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هو من مسببات تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية بنسبة 96.6%.

19- يتضح أن نمط الاستهلاك في الوقت الحاضر للمناسبات لا يتناسب مع الظروف المادية والثقافية والاجتماعية بنسبة 93.3%.

20- اتضح أن نسبة 96.6% لا يفضلون التردد على المطاعم الفخمة، وأن نسبة 80% لا يفضلون السكن في منازل راقية من أجل رفع المكانة الاجتماعية للأسرة بين الآخرين.

21- اتضح أن نسبة 80% يشعرون بالضيق والعجز عند عدم القدرة على دفع تكاليف شراء كل الأشياء التي يرغبون في امتلاكها.

النتائج الخاصة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة

السؤال الأول:

1- هل هناك علاقة بين مظاهر التغير الثقافي والاجتماعي في الأسرة الليبية وتغير نمط الاستهلاك فيها؟

لقد تبين وجود علاقة واضحة بين التغير في مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية بسبب التعرض لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وتغير نمط الاستهلاك للأسرة الليبية بنسبة 93% من خلال تقليد الثقافيات الغربية والعربية لأنماط الاستهلاك وظهور نوعيات من السلع والمنتجات الحديثة على الأسرة الليبية لم تكن تستهلك من قبل وقد حدث ذلك بسبب العولمة والتأثر بالثقافات المستوردة من الخارج بنسبة 76%. وهذه النتيجة حققتها دراسة محمد عمر جبيل 2013 في طرابلس أن لوسائل الإعلام دور فعال في تغير المظاهر الاجتماعية والثقافية المؤثرة في نمط الاستهلاك للأسرة الليبية.

السؤال الثاني:

2- هل هناك علاقة بين المكانة الاجتماعية ومظاهر التغير الثقافي والاجتماعي على تغير نمط الاستهلاك للأسرة الليبية؟

نعم لقد اتضح أن للمكانة الاجتماعية دور فعال في تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية بنسبة 76.6%. حيث أن العينة ترى بأن نوعية المنتجات التي تمتلكها أو تستهلكها تنعكس كثيرًا على طريقة وأسلوب ومستوى معيشة الأسرة بنسبة 76.6% أيضًا. حيث نلاحظ أن الدراسة التي أقيمت في تشيلي المعاصرة عام 1998م أن المكانة

السؤال الثالث:

3- ما هي التغيرات الثقافية والاجتماعية التي أدت إلى تغير نمط الاستهلاك في الأسرة الليبية؟

تأثرت المظاهر الاجتماعية والثقافية للأسرة الليبية بثقافات مختلفة غيرتها مما أدى إلى تغير نمط الاستهلاك بنسبة 76.6% وأيضًا كان للتقليد دور واضح في تغير المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في الأسرة الليبية بنسبة 66.6% بالإضافة إلى التفاخر ووضع نفسها في مستوى معيشي أفضل أمام الآخرين بنسبة 46.6% حيث ظهر الهوس الاجتماعي والتباهي كان

من أهم المظاهر الاجتماعية والثقافية التي تغيرت وأثرت في نمط الاستهلاك بالأسرة الليبية بنسبة 83.4%.

السؤال الرابع:

4- ما مدى تأثير الدخل وتفاوته في نمط استهلاك الأسرة الليبية؟

اتضح أن غالبية العينة هي من ذوي الدخل المتوسط بنسبة 66.6% حيث لوحظ أن العينة تعزي تغير نمط الاستهلاك وتدهوره بسبب الحاجة والنقص بنسبة 76.6%. ويلاحظ أن نسبة 83.4% يرون بأن الدخل العالي يؤثر على طريقة الاستهلاك في الأسرة الليبية. وهذا كان نتيجة للدراسة التي أجراها داني على ما روي سنة 2011 بأن مستوى الدخل يؤثر في الأنماط الاستهلاكية.

السؤال الخامس:

5- هل الأسرة تضطر لأخذ سلف مصرفية واجتماعية لكفاية نمط الاستهلاك لديها؟

اتضح أن الأسرة الليبية من خلال عينة الدراسة أنه لا تضطر لأخذ سلفه اجتماعية أو مصرفية من أجل تغيير نمط الاستهلاك لديها بنسبة 86.6%.

اتضح أن الأسرة الليبية من خلال عينة الدراسة أنه لا تضطر لأخذ سلفه اجتماعية أو مصرفية من أجل تغيير نمط الاستهلاك لديها نسبة 86.6%.

إذا اتضح أن الأسرة الليبية لا تغير نمط استهلاكها من خلال أخذ سلف مصرفية واجتماعية.

الاجتماعية والطبقية لها أثر فعال في مظاهر التغير الثقافي والاجتماعي المؤثر في نمط الاستهلاك للأسرة.

التوصيات والمقترحات

1- على الدولة وضع خطط تنموية بحيث توفر للأسرة الليبية المزيد من الوعي والترشيد في الاستهلاك بما يتناسب مع دخلها وثقافتها.

2- لا بد من رفع المستوى المعيشي للأسرة من خلال رفع الرواتب بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار حتى لا تشعر الأسرة بالعجز والنقص عند عدم مقدرتها على اقتناء منتجات معينة.

3- إقامة ندوات ونوادي اجتماعية تتيح للأزواج والزوجات فرصة التعبير عن مشكلاتهم الاقتصادية وإعطائهم أفكار من خلال متخصصين بطرق وأساليب للاستهلاك مناسبة لظروف حياتهم الاقتصادية.

4- أن الأسرة هي أساس المجتمع ولا بد من توفير احتياجات ومتطلبات بالقدر المناسب من خلال الدولة.

5- توفير السلع الاستهلاكية الأساسية من قبل الدولة والتي لا تستطيع بعض الأسر توفيرها بسبب ارتفاع أسعارها وانخفاض مستوى الدخل.

6- لا بد من تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة عامة من خلال مُنح وعلاوات الأطفال ومنح مكافئات للأطفال بشكل منتظم ومستمر على الراتب.

قائمة المراجع:

1.إيمان جابر(2014)، استهلاك التفاخري، دار المعرفة، القاهرة.
2.الشعبي(1998)، دراسة تحليلية لأثر الوعي الاستهلاكي في حماية المستهلك، السعودية.
3.بروس براد بيري(2004)، دراسة الاستهلاك توزيع دخل الأسرة، القاهرة.
4.جويل سليرمان(2004)، توزيع جذر طبقة جيل وعلاقتها باستهلاك في شيلي معاصرة، السعودية.
5.سليمان داني(2011)، دراسة الدخل نزع استهلاك دراسة الأسرة في ما روي، الأردن.
6.عادل ماهر(2020)، النمط الاستهلاكي، دار المعرفة، السعودية.
7.عبد الرحمن ابن خلدون(1977)، المقدمة، دار الشعب، القاهرة.
8.عبد القدوس الأنصاري(2008)، دار المعرفة، جدة.
9.عبد اللطيف(2012)، الأسرة، مكان النشر، الأردن.
10.محمد(2013)، المحددات الاجتماعية للنمط الاستهلاكي في ليبيا، مجلة جامعة طرابلس، العدد الخامس.
11.مصطفى عمر التير(1992)، سيرة تحديث المجتمع الليبي ومواءمة بين القديم والحديث، معهد الأنماء العربي، بيروت.
12.هبة العيساوي(2012)، الاستهلاك التفاخري نمط الاجتماعي يتناقض الواقع الاقتصادي لغالبية المواطنين، صحيفة الغد، الأردن.
13.هنادي محمد إسماعيل(2011)، المظاهر الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية.

14.Loudon's Davis، and Britta Albert (1979). Consumer Behavior، NewYourk : mc Grow.
15.Kemi Ayden، 2005 "Social" at ratification، and، consumption patterns in turkey، spring 2006.

المتغيرات الاجتماعية للاختيار الزواجي و علاقتها بتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

د. جازية غداوية، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة- الجزائر

ملخص: الطلاق ظاهرة اجتماعية وهو أحد المشكلات الخطيرة التي تؤدي إلى التفكك الأسري وهتك النسيج الاجتماعي، فلقد أضحت مشكلة الطلاق واقعا مؤلما بعد ارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري ارتفاعا رهيبا أثار الكثير من الجدل بسبب تبعاته السلبية على المجتمع ككل. ويمكن القول أن ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر كان نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية والثقافية، دون أن ننسى التحول السريع لنمط الأسرة باندثار الأسرة الممتدة. ولعل أهم الأسباب التي تؤثر على ارتفاع نسب الطلاق نجد سوء اختيار الشريك، حيث أن فشل الحياة الزوجية وانحلالها يرتبط بكيفية الاختيار الزواجي، ويظهر هذا من خلال العديد من المؤشرات كالمعايير التي قد تكون غير سليمة مما يترتب عنه انحلال البنية الأسرية. لهذا كان لزاما علينا كباحثين ومختصين اجتماعيين الوقوف على خلفية وأبعاد هذه العوامل من خلال الدراسات النظرية والإمبريقية كمدخل تشخيصي للمساعدة في التقليل من حدة الظاهرة. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل واقع ظاهرة الطلاق بالبحث عن الأسباب الخفية وراء تنامي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري من خلال إبراز متغيرات الاختيار الزواجي وعلاقتها بالطلاق.

الكلمات المفاحية: المتغيرات الاجتماعية، الاختيار الزواجي، ظاهرة الطلاق.

Social variables of marital choice and their relationship to the growing phenomenon of divorce in Algerian society

Djazia Rédaouia

Abstract: Divorce is a social phenomenon, and it is one of the serious problems that lead to family and social disintegration. The problem of divorce has become a painful reality after its terrible rise in Algerian society, which raised a lot of anxiety because of its negative impact on society. It can be said that the high rates of divorce in Algeria were the result of social, economic, political and cultural factors, and the change in the type of family with the disappearance of the extended family. And the most important reasons that lead to the high divorce rates are the poor choice of the partner, as the failure of marital life is related to how the marital choice is made. Therefore, it was necessary for us as researchers

and social specialists to stand on these factors through theoretical and empirical studies to reduce the severity of the phenomenon. Therefore, this study aims to analyze the reality of the phenomenon of divorce by searching for the hidden reasons behind the growth of this phenomenon in Algerian society by highlighting the variables of marital choice and their relationship to divorce.

keywords:social variables, marital choice,The phenomenon of divorce.

مقدمـــة:

يعتبر الطلاق من الظواهر المرتبطة بعدة متغيرات اجتماعية تتحكم فيها مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية نظرا إلى ما للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة من أثر في تزايد حدوثه، ويعد كذلك من الآفات الاجتماعية التي أخذت تعصف بتركيبة المجتمع الجزائري وببنائه الاجتماعي الذي طالما اتصف بتماسكه وتآلفه و تضامنه نظرا إلى تزايد نسبته التي تعكس وضعا اجتماعيا غير مستقر. حيث أكدت الإحصائيات أن أغلب الزيجات في الوقت الراهن يؤول مصيرها إلى الطلاق، وقد يتقبل المجتمع الطلاق عندما تفشل كل المساعي والجهود لتجاوز العوامل المسببة له غير أن ارتفاع معدلاته إلى نسب عالية حولت الطلاق من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة اجتماعية أدت إلى التفكك الأسري و أثرت على تماسك الأفراد والجماعات.

ونظرا لتفاقم حدة هذه المشكلة وارتفاع معدلات الطلاق أصبحت هنالك ضرورة اجتماعية ملحة تستدعي إجراء العديد من الأبحاث والدراسات المعمقة لمعرفة العوامل المسببة للطلاق حتى يمكن تحليلها وإيجاد حلول لها سعيا لخفض الإحصائيات الرهيبة للطلاق التي عرفتها المحاكم الجزائري في الوقت الراهن.

ويمكن أن نعزو أسباب الطلاق على صعيد الداخلي والخارجي إلى عدة عوامل ومتغيرات، ولعل عامل الاختيار الزواجي يكون من بين الأسباب الرئيسية الأولى المتحكمة في ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع الجزائري باعتبار أن أولى خطوات الزواج تشمل عملية اختيار الشريك المناسب، فسوء اختيار شريك الحياة قد يؤدي حتما إلى نشوب خلافات ومشاكل زوجية قد تؤثر على الحياة الاجتماعية للطرفين وقد تتسبب في التفكك الأسري وحدوث حالات الطلاق.

فالمجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات عرف تحولات واسعة النطاق انعكست على مختلف مكونات البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، ويعد الزواج واحدا من النظم الاجتماعية التي طرأت عليها التغيرات المختلفة نظرا لتغير المفاهيم والعادات والمعتقدات

والتقاليد والاتجاهات التي كانت تحكم المجتمع الجزائري، فأصبح يتعين على الفرد التكيف معها حسب القيم والنظم الجديدة. ومعروف أن أولى خطوات الزواج هي عملية اختيار الشريك وعليها تتحدد نوعية حياة الفرد إما بالتوافق والاستقرار أو بالفشل و التفكك والطلاق، ولهذا فإن الزواج الناجح بدون شك يعتمد على الاختيار السليم لشريك الحياة وهو الأساس الأول لعملية الزواج فنجاح هذا الأخير يترتب عليه نجاح واستقرار الزواج. (أحمد بيري، الوحيشي، 1998، ص347).

وسنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة عن أسس الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري من خلال البحث عن المعايير والمتغيرات الاجتماعية المتحكمة فيه وعلاقتها بعدم الاستقرار الزواجي وحدوث الطلاق في الأسرة الجزائرية.

المقاربة السوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

الطلاق من الناحية السوسيولوجية هو التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية، وهذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها فيحدث الانفصال والطلاق.(مسعودة، كسال، 1986، ص24).

ولتحليل ظاهرة الطلاق كظاهرة اجتماعية حاصلة في المجتمع الجزائري لابد من دراستها كظاهرة إنسانية تتميز بخصائص ومعطيات تتبدل وتتنوع بحسب حجم ونوع التغير الاجتماعي في الجزائر، ودراستها كظاهرة اجتماعية متحركة بقواعدها ومكوناتها أكثر مما ندرسها انطلاقا من نتائجها وإفرازاتها، فالطلاق هو ظاهرة اجتماعية ينبغي علينا كباحثين اجتماعيين دراستها والبحث فيها على أساس أنها واقعة اجتماعية من حيث الأسباب والمحددات ليس لأنها تنطوي على نتائج مأساوية، ولكن لكونها ظاهرة اجتماعية. فالبحث عن الأسباب والعوامل والمتغيرات هو موضوع البحث بالدرجة الأولى لفهم سياق ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، وذلك على ضوء القراءات الرقمية والإحصائيات المقدمة من طرف الجهات المسؤولة والتي تدل من دون شك على تفاقم حدة الظاهرة.

وعليه فالمقاربة السوسيولوجية لظاهرة الطلاق تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل والمعطيات والإحصائيات الرقمية والأسباب والظروف المؤثرة والمتداخلة في حصول الظاهرة واستحالة استمرار العلاقة الزوجية بين الطرفين.(سعودي، عبد الكريم، 2017، ص12-16).

وانطلاقا من الطرح السوسيولوجي السابق يمكن فهم وتحليل السياق العام لظاهرة الطلاق من خلال خلفيات وأبعاد اجتماعية متعددة، ذلك لأن المجتمع الجزائري عرف تحولات كثيرة ومر بتغيرات متواصلة على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أثرت بشكل كبير على تغير البنية الاجتماعية للأسرة، تجلى ذلك من خلال تأثيره على وظائفها

وبنائها وأدوارها فزعزع استقرارها وتوازنها ما نجم عنه العديد من المشكلات الاجتماعية كالتفكك الأسري والطلاق.

وبالنسبة للوضعية السائدة في المجتمع الجزائري فقد عرفت كثيرا من الأشكال والأنماط الجديدة التي تراجعت من خلالها القيم التي كانت تحملها العلاقات الاجتماعية والأسرية التقليدية، ولعل أهم تلك المظاهر نجد التغير السريع في أنماط الحياة وانتشار النزعة الفردية والاستقلال المادي وترسيم مبدأ الحرية الفردية نتيجة الابتعاد عن العادات والتقاليد السالفة، وتلاشي الأسرة الممتدة بظهور الأسرة النووية، دون أن ننسى الانفتاح عن العالم الخارجي كنتيجة حتمية أفرزتها العولمة وبالخصوص مع ظهور وسائل الإعلام والاتصال وتعلم المرأة واقتحامها ميدان العمل مع احتلالها مناصب مرموقة، ومع التعديلات التي عرفها قانون الأسرة الذي منح للمرأة حقوقا وأعطاها مزايا أكثر تحررية، أين أصبح بمقدور المرأة التخلي عن زوجها بإرادتها وفي أي وقت ودون قيود والمطالبة بالخلع بعدما كان الطلاق بيد الرجل فقط، هذا ما أعطى دفعا قويا لتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري أين أصبح الطلاق يرتفع تدريجيا كل سنة وبمعدلات متسارعة.

كل ذلك أعطى طابعا متغيرا للأسرة الجزائرية واختفت تلك القيم التي كانت مهيمنة في الأسرة التقليدية. ففي خضم هذه المتغيرات خلق فضاء متواصل من التفاعلات والتمثلات التي مست نسق الحياة اليومية للأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد. ومن هنا فإن المقاربة السوسيولوجية لفهم الظروف الراهنة في المجتمع الجزائري وربطها بالأبعاد الاجتماعية والتاريخية تجعلنا قادرين على فهم تفاصيل ظاهرة الطلاق وتحليلها ودراستها مع استخراج أهم العوامل التي تتدخل في حدوثها من قريب أو من بعيد.

العوامل والأبعاد الفاعلة لتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

أصبحت ظاهرة الطلاق من المشكلات التي باتت تهدد كيان الأسرة الجزائرية وبالخصوص في الآونة الأخيرة، حيث تنعكس آثاره على المقومات الأساسية للمجتمع وهي الفرد والأسرة والمجتمع ككل. فهو حالة اجتماعية تنشأ من فشل الزوجين في الانسجام والتوافق والتفاهم وإمكانية العيش تحت سقف واحد، وبهذا فهو يؤدي إلى هدم بنيان الأسرة وفك الروابط القوية التي تربط بين أفرادها وهذا الانحلال يشكل خطرا على تقدم واستقرار المجتمع، وبالرغم من آثاره الوخيمة يبقى للطلاق أسبابه ودوافعه الخاصة والتي سنحاول من خلال ما يلي رصدها وإيجازها.

وكما سبق وذكرنا سالفا يعتبر التطور والتغير الذي شهده المجتمع الجزائري في عصرنا الحالي من أهم العوامل الفاعلة في ارتفاع وتنامي ظاهرة الطلاق في مجتمعنا، حيث أن هذا التغير شمل مجالات متعددة منها الاجتماعية المتعلقة بالتغير الجذري الذي عمل على تغير النسق القيمي للمجتمع الجزائري من خلال العادات والتقاليد والأعراف التي كانت تحكم المجتمع الجزائري

التقليدي وحل محلها قيم ومعتقدات جديدة نتيجة الانفتاح على العالم الغربي والتي انجر عنها تنامي ظاهرة الطلاق.

كما أن هناك عوامل وأسباب خفية وهو واقع مفروض في السنوات الأخيرة والمتمثل في تغير شكل الأسرة ووظائفها من خلال ظهور الأسرة الممتدة وتلاشي الأسرة النووية التي كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية وغيرها...، فبظهور الأسرة الممتدة تقلصت أدوار الأسرة نتيجة ظهور مؤسسات اجتماعية جديدة ساهمت في تغيير الأدوار الأسرية التقليدية وكل هذا يعتبر بمثابة أسباب ثقافية واجتماعية.

ومع انتشار التعليم لكلا الجنسين ارتفع عدد الفتيات المتعلمات الأمر الذي ساعدهن للخروج إلى العمل وتغير أدوارهن في الأسرة الحديثة بسبب الاستقلالية الاقتصادية والمشاركة في اتخاذ القرارات والاهتمام بالمستلزمات المادية للأسرة إلى جانب الزوج... على اعتبار أن كل هذه العوامل هي بمثابة أبعاد اقتصادية جعلت المرأة أكثر حرية واستقلالية سواء عن أسرتها أم زوجها الأمر الذي ساعد كذلك في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

ومن الظواهر الحديثة التي عرفها المجتمع الجزائري كذلك انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالانترنيت والهواتف المحمولة الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي المتعددة، ولا شك في أن هذه التقنيات الحديثة سهلت عملية التعارف والاتصال بين أفراد المجتمع الجزائري والمجتمع الخارجي من كل أنحاء العالم خصوصا بين الجنسين الأمر الذي كان غير مرغوب فيه في ثقافة المجتمع الجزائري التقليدي، ولا شك أيضا أن هذه الوسائل والفضائيات أثرت على اتجاهات الشباب الجزائري ونظرتهم لشريك الحياة وللعلاقة بين الجنسين و نظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم المحيط بهم، فالشباب الجزائري من كلا الجنسين أصبح يتطلع إلى اختيار شريك حياته يشبه ما يراه في وسائل الإعلام والاتصال، كما أصبحت الفتاة تتطلع إلى أسلوب أفضل ومثالي عما تلمسه في مجتمعها ومحيطها، وهذه المقارنات والتطلعات والرغبة في تغيير المعايير المرغوبة في الاختيار الزواجي لشريك الحياة المستقبلي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل داخل الأسرة وبين الزوجين مما يساهم وبشكل كبير في تنامي ظاهرة الطلاق داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة.

كما يمكن القول بأنه من خلال التعديلات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري من خلال مواد قانون الأسرة الجزائري والتي شملت أحكام تتعلق بالطلاق سواء كان طلاقا بالتراضي أو بواسطة الخلع أو عن طريق الإرادة المنفردة لأحد الزوجين. والملاحظ بأن هذه الأحكام والقوانين اهتمت بحقوق الزوجة بالدرجة الأولى على حساب حقوق الزوج، الأمر الذي أعطى للمرأة حقوقا ومزايا مغرية جعلتها محمية من طرف القانون بعد حدوث الطلاق، مما دفعها في كثير من الحالات إلى المطالبة بالطلاق أو ما يعرف بالخلع ولو لأتفه الأسباب بعدما كان الطلاق في عصمة الزوج فقط، وكل هذا يعتبر بمثابة أبعاد سياسية كانت هي الأخرى من العوامل الفاعلة في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

أما عن الأسباب والعوامل الاجتماعية المتدخلة في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري نجد أيضا عوامل تتعلق بالمكنونات الداخلية للأسرة، بحيث نجد تدخل الأهل في الحياة الزوجية وخصوصياتها سواء من طرف أهل الزوج أو الزوجة وعدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو الديني، وصراع الأدوار بين الزوج والزوجة، فكل منهما يريد لعب الدور الأساسي في الأسرة و حب السيطرة، و إهمال الواجبات والحقوق الزوجية من أحد الطرفين سواء الزوج أو الزوج كلها من العوامل المساهمة في تخلخل وعدم استقرار الحياة الزوجية ومن ثم حدوث الطلاق.(مصطفى، الخشاب، 1985، ص243).

كما ترجع أسباب الطلاق كذلك بسبب أحد الطرفين سواء من الزوج أو الزوجة، من جانب الرجال ترجع الأسباب إلى أمور كثيرة أهمها: سوء التفاهم و تعدد الزوجات وسوء معاملة الزوجة أو عدم تحمل الزوج لنفقات الأسرة و كذلك الفرق بينه وبين الزوجة في السن، بالإضافة إلى المرض الذي يقعده عن العمل وعن واجباته الأسرية وانحطاطه الأخلاقي وسوء سريته. أما عن الأسباب المتعلقة بالزوجة فترجع إلى عدة أمور أهمها كراهيتها للرجل خاصة إذا كان أهلها قد قاموا بتزويجها بشخص لا ترغب به مما يجعلها دائما في حالة توتر، وكذلك العقم أو سوء أخلاقها تصرفاتها بالإضافة إلى المرض بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها وبين زوجها، زد على ذلك خيانتها للأمانة الزوجية وارتكابها الفاحشة وإهمالها لشؤون المنزل وكبر سنها وعدم طاعتها لزوجها.

أما فيما يتعلق بالأسباب والعوامل الاقتصادية الفاعلة التي يستند عليها الطلاق في المجتمع الجزائري، فإنها تظهر حين تضيق سبل العيش ويفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها، فيقلل الزوج من الإنفاق ولا يبالي بعد ذلك بما يكون، خاصة مع ما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف وانتشار البطالة والفقر وبذلك أصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة وقاهرة قد تزيد من الشجار بين الزوجين وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.(مسعودة، كسال، 1986، ص51-52).

ومن خلال ما سبق ذكره حول الأسباب والعوامل الفاعلة في حدوث الطلاق في المجتمع الجزائري سواء منها ما تعلق بالمرأة أو الرجل، أو ما تعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يمكن أن نستنتج أن هذه العوامل متداخلة ومتشابكة فيما بينها تسهم جميعها في قرار الطلاق باعتباره قرار حاسم لفك الرابطة الزوجية.

ورغم ذلك فإن هذه الأسباب المذكورة تبقى في معظمها كملاحظات حتى يتم إثباتها، وبالتالي يمكن تحديد مسؤولية بعض العوامل الرئيسية منها دون غيرها أو مسؤولياتها بنسب مختلفة، وما هذه الدراسة إلا محاولة لتسليط الضوء على جانب معين من جوانب دراسة ظاهرة الطلاق من حيث العوامل والمسببات و ذلك من خلال عامل الاختيار الزواجي كمسبب أول وأساسي في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

الاختيار الزواجي كأحد الأبعاد الأساسية في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

من العوامل المسببة لاستفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري نجد عامل الاختيار الزواجي، فاختيار الشريك هو أساس تكوين اللبنة الأولى للمجتمع وأية مشاكل يمكن أن تتعرض لها هذه اللبنة أو تمر بها فهي على علاقة وثيقة باختيار شريك الحياة، وهذا ما أسفرت عنه نتائج بعض الإحصاءات السكانية المتعلقة بارتفاع نسب الطلاق، حيث أكد المتخصصون أن الجزائر لم تشهد في تاريخها نسبة تطليق مثلما سجل مؤخرا في السنوات الأخيرة التي وصفت "بالزلزال الأسري"، جراء الأرقام المرعبة التي كشف عنها أحدث التقرير الوزارية التي بينت فيه أن 11 ألف امرأة طلبت الانفصال عن زوجها عن طريق الخلع أو التطليق، أما قضايا الطلاق فقد ارتفعت إلى مستويات قياسية بلغت 50 ألف قضية، وهو ما لم تسجله الجزائر منذ 30 سنة أعقبت الاستقلال.

وحسب هذه النتائج وجب الكشف على الطريقة التي تم بها هذا الاختيار ومدى سلامته وصحته خاصة إذا قام على أسس مدروسة تنعكس إيجابا على الأسرة، وبالتالي يحفظ المجتمع من مثل هذه الآفات التي باتت تهدد تماسك وصلابة الأسرة في ظل مجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

أولا: الاختيار الزواجي ضمن مفهومه النظري:

إن اختيار شريك الحياة هو حجر الأساس الذي تقوم عليه الحياة الزوجية السليمة الخالية من المشكلات المعيقة لاستقرار الحياة وتقدمها، ويمكن تعريف الاختيار الزواجي بأنه درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الجنسين بما يحقق لهما اتخاذ قرارات توافقية تساعدهما في الارتباط وتحقيق أقصى قدر معقول من السعادة والرضا.

وفي تعريف آخر نجد بأنه استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد لمسؤوليات الزواج والتشابه في القيم، والاحترام المتبادل والتعبير عن المشاعر والاتفاق المالي وتربية الأبناء. كما يشير إلى أن اختيار شريك الحياة يتضمن عناصر شاملة ومتعددة مثل تشابه الجنسين في القيم والأفكار والعلاقات بين كل منهما وأسرة الآخر وطبيعة صورة الآخر والثقة المتبادلة والأمور المالية.(الحسين بن حسن، السيد، 2015، ص22).

ويمكن القول بأن الاختيار الزواجي هو الأسلوب أو الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج من خلال سلوك اجتماعي يتضمن فردا ينتقي من بعض المعروضين، وتعتبر مرحلة اختيار كل من الزوجين بقرينه من أهم مراحل أسس الحياة الزوجية وأعظمها تأثيرا نظرا لما يترتب عليها من استقرار في الحياة الزوجية في المستقبل.(عبد القادر، القصير، 1999، ص121).

ولكل مجتمع قواعد تنظم تدخل أناس آخرين غير الذي يعنيهما الأمر بصورة مباشرة في عملية اختيار شريك الحياة، وهذا التدخل يختلف ويتفاوت من مجتمع إلى آخر،" فقد يكون تدخل الأهل أو الوالدين أو أحدهما كليا، فتكون له الكلمة العليا في تحديد الشريك لأبنائهم دونما اعتبار لرأي هؤلاء الأبناء، كما قد يكون تدخلا جزئيا بحيث يسمح أيضا بأخذ رأي هذين الشريكين ويكون لهذا الرأي وزنه إلى جانب أهمية رأي الأهل، وفي بعض المجتمعات لا يكون هناك تدخل بالمعنى المفهوم".(سامية حسن، الساعاتي، 1981، ص64-65).

والحقيقة " أن الاختيار يراد به التوصل إلى الشريك الأكثر ملائمة، فكل فتاة تجد من يحسبها ملائمة له، وقد يصيب الفرد في اختياره وقد يخطئ فليس الاختيار دائما صائبا وإلا كانت كل الزيجات سعيدة".(عمر رضا، كحالة، 1984، ص289).

ومن خلال ما سبق نفهم بأن الزواج هو القاعدة الأساسية لبناء الأسرة التي هي الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، لهذا يتعين على الأفراد ضرورة التدقيق وحسن اختيار الشريك وذلك تفاديا للعديد من المشكلات التي تواجهه في الحياة الزوجية لا سيما الطلاق، فإذا كان الاختيار سليما أقام حياته وإذا كان فاشلا هدم حياته.(عطيات فتحي، أبو العينين،1999، ص117).

لذلك يعتبر اختيار الشريك من أهم الأمور التي يجابهها المرء في حياته والتي تتطلب درجة عالية من العقلانية والرشد والعمل الواعي الحكيم البعيد عن الأحلام والأوهام والخيال. فالعقلانية في اختيار الشريك تمثل مركب من أحكام وتقديرات عديدة تبدأ أولا بتحليل مفهوم الشريك المرغوب فيه ثم ترجع إلى التقسيم الجدي لذات الفرد وقدرته على التلاؤم العاطفي والاجتماعي، إضافة إلى تقويم النواحي الإيجابية والسلبية لعلاقاته الذاتية مع الشريك، وهو يتضمن الإيمان بقدرة المرء ذاته وقدرة الشريك المختار على السير في الحياة بتضامن وتفاهم يؤدي إلى تكيفهم لبعضهم بصورة خاصة ولما يطرأ من ظروف وتغييرات بصورة عامة.(مليحة عوني قصير، عبد المنعم صبيح، ص227-228).

ثانيا: معايير ومقومات الاختيار الزواجي:

تتأثر عملية اختيار شريك الحياة بمجموعة من المعايير والمقومات والصفات التي تميز الشخص وتجعل المقبلين أو الراغبين في الزواج أو أسرهم، يبحثون عن هذه المواصفات لكي يحددوا الموقف من الاختيار، فاختيار شريك الحياة كمرحلة تسبق الزواج تتضمن إجراءات ترتبط بثقافة المجتمع، وتتأثر بالرؤية الشخصية والمعايير الاجتماعية، وهو أمر ينطبق على الإناث والذكور، حين يعلنون موقفهم بالموافقة أو عدمها على شريك الحياة، وتختلف أساليب الاختيار الزواجي بحسب ثقافة كل مجتمع، فهناك بعض المجتمعات تقوم فيها الأسرة بدور الوكيل للزواج وتختار الزوج أو الزوجة لبناتها وأبنائها نيابة عنهم ومن دون الرجوع إليهم، كالمجتمعات البدوية والريفية والتقليدية، وبعضهم الآخر يتخذ الفرد فيها قرار الاختيار بمفرده من دون الرجوع لأسرته كالمجتمعات الحديثة المعاصرة.(الحسين بن حسن، السيد، 2015، ص23).

فلكل شخص مجموعة من الأسس أو المقومات التي يضعها في عين الاعتبار عند اختياره لشريك حياته، وهذه المواصفات أو الأسس تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، فهناك من يحدد بعض هذه المقومات ويعتبرها أساسية ويفضلها على غيرها من الأسس الأخرى التي يمكن أن يعتبرها أقل درجة من حيث الأهمية. وتأتي هذه الاختلافات نتيجة لتأثير العديد من العوامل والمتغيرات كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي... وعلاقة كل هذه العوامل بدرجة التدين فبعض الأفراد يؤثرون الأخلاق، ويضعها في المقام الأول وبعضهم الآخر يؤثر الجمال، وهناك من يفضل المال والجاه والحسب والنسب، ومنهم من يؤثر العلم و هناك من يؤمن بأن الزواج يجب أن يقوم على قاعدة من الحب المتبادل وانسجام الأذواق".(عبد القادر، القصير، 1999، ص134).

وهناك العديد من الدراسات والتي ترى بأن أعلى نسبة من العينة قد تزوجوا من فتيات على أساس الأخلاق أو على أساس القرابة ثم الجمال أو التدين، وأخيرا جاءت نسبة من تزوجوا على أساس المستوى التعليمي. كما هناك من يفضل الاختيار والزواج على أساس المركز الاقتصادي لأسرة الفتاة، أو قوة شخصيتها أو التجانس الفكري.

كما أن للعادات والتقاليد أثر على عملية الاختيار للزواج لا يزال يمارس وبشكل ملحوظ لا يمكننا إغفاله، فعملية الاختيار الزواجي تتأرجح ما بين تأثير القيم والعادات والتقاليد الموروثة وما بين تأثير القيم والعادات الجديدة التي فرضت نفسها على واقع الاختيار الزواجي.(ماهر، فرحان، 2003-2004، ص65).

ومن معايير الاختيار الزواجي نجد:

الاختيار على أساس التدين والخلق: يعد الدين من أهم المعايير الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار شريك الحياة، فالإسلام جعل "الالتزام بالدين" الأساس الأول الذي يقوم عليه اختيار الزوج أو الزوجة. فالمرأة ذات الدين هي خير النساء وهي سكن للزوج، وشريكة حياته وأم أولاده وموضع سره، وهي أهم ركن من أركان الأسرة فالأولاد يرثون عنها كثيرا من الصفات ويكتسبون كثيرا من عاداتها من أجل هذا عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة. وقد تبين أن تدين الرجل والمرأة من أهم عوامل نجاحهما في الحياة الزوجية واستقرارها الأسري الأمر الذي يستبعد حدوث الطلاق.(الحسين بن حسن، السيد، 2015، ص24-25).

الاختيار على أساس الأصل والنسب: يحتل الحسب والنسب أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري فنشأة الرجل أو المرأة في أسرة صالحة وخبرته بالاستقرار الأسري مع والديه في الطفولة والمراهقة من عوامل نجاحه في الزواج، وقد استنتج الباحثون من خلال الدراسات التي أجريت على أساس الأصل والشرف أن السعادة الزوجية في جيل الآباء تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السعادة الزوجية في جيل الأبناء.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص52).

فالوالدان السعيدان في زواجهما يقدمان النموذج الذي يتخذ من الأبناء في التفاعل الإيجابي بين الزوجين ومع الأبناء والجيران والمجتمع، وهذا ما يجعل الزواج من هذه الأسر مهيأ للنجاح أكثر من الفشل.

الاختيار على أساس المال والجمال: يعد الجمال واحدا من مرغبات الزواج فمعظم الأفراد سواء من الرجال أو النساء يرغبون في اختيار شريك الحياة الذي يتصف بمواصفات جمالية، فتوفر المال والجمال صفات يفضل وجودها في الزوج أو الزوجة، فالإنسان بطبعه يعشق الجمال ويهواه، فإذا اجتمع الجمال والمال والحسب والنسب في الزوج أو الزوجة فهي من عوامل نجاح الزواج، لكنها لا تصلح وحدها لتكون أساسا للاختيار الزواجي، لأنها أعراض زائلة ترتبط بحاجات متغيرة بحسب ظروف الإنسان التي يمر بها.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص57).

الاختيار على أساس الحب: يعتبر هذا المقياس حديثا بالنسبة للاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمعات العربية بصفة عامة، فقد كان يقوم في الماضي على غير معرفة أو صلة سابقة، فكان يرتب الزواج بين أسرتي الفتى والفتاة دون أن يكون لكليهما أو لأيهما إرادة في هذا الاختيار، لأن قيام علاقة سابقة للحياة الزوجية أمر لا تقره تقاليد المجتمع المحافظ والذي ينبذ الاختلاط بين الجنسين قبل الزواج، أما في يومنا الحالي فإن معظم الناس يرون أن الحب أصبح عاملا مهما وكشرط ضروري لإتمام الزواج، وبذلك أصبح الحب هو العنصر المسيطر في الوقت الحالي، وهذا تأكيدا على العاطفة وشعور كل منهما اتجاه الآخر وعلى مدى رضائه الشخصي، وهكذا تظهر مقاييس جديدة يقاس على أساسها مدى النجاح أو الفشل في الزواج".(سناء الخولي،1997، ص156).
ففي المجتمعات التقليدية التي تعرف بالتمسك بقواعد الدين والتقاليد وسيطرة الوالدين ونظرة المجتمع، تضع جميعا عوائق عديدة أمام العواطف لأن تبادل العواطف ذاته بين الشاب والشابة أمر معاب اجتماعيا وأخلاقيا، فالمجتمع الجزائري يطالب أفراده بالتعبير عن حب الشريك بعد الزواج وليس قبل ذلك، وهذا يعني أن الزواج المبني على الحب يمثل سلوكا منحرفا عن قواعد الحياة الاجتماعية في المجتمع التقليدي.

الاختيار على أساس التقارب في السن: يعتبر السن أحد المؤشرات الهامة التي يحسب لها حساب عند الإقدام على الزواج إذ يعد عاملا مرتبطا بالناحية الصحية كما أثبتته العديد من الدراسات العلمية، لذلك فقد أخذت مجتمعات كثيرة بتحديد السن المرغوب للزواج، ولكن من الأفضل أن يكون الزوج أكبر من الزوجة عمرا من سنة واحدة إلى عشر سنوات، فاحتمالات الطلاق تزداد عندما تكون الزوجة أكبر من الزوج، أو يكون الزوج أكبر من الزوجة بأكثر من عشر سنوات لعدم التوافق الجنسي والفكري بينهما. وبذلك فالتقارب في السن بين الزوجين يجعل الميول متشابهة، والأفكار متقاربة والتفاهم ميسورا، أما عندما يكون التباين في السن كبيرا يصعب تحقيق التوافق أو حل الخلافات.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص53-54).

الاختيار على أساس التشابه في الثقافة والخلفية الاجتماعية: يفضل عند اختيار الزوج أو الزوجة مراعاة التشابه في الخلفية الثقافية والاجتماعية والحضارية لكلا الطرفين، فاحتمالات استمرار الزواج تزداد عندما يكون الزوجان من مجتمع واحد متشابهين في العقيدة والثقافة والمستوى الحضاري، وغير ذلك من العوامل التي تجعلهما متشابهين في العادات والتقاليد وطريقة التفكير في الأمور الاجتماعية والثقافية والدينية.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص55).

فمن الضروري أن يتحقق الانسجام بين الزوجين أساسه التآلف الفكري وما يتصل به من عادات واهتمامات وهوايات... إلخ فيحدث التقارب والتفاعل في أفكارهما، لذلك يؤكد علماء الاجتماع عند دراسة الأزمات الزواجية الاهتمام بالخلفية الثقافية للزوجين بدليل أن الأزواج ذوي المستوى التعليمي والثقافي المرتفع أكثر إدراكا لقيمة الحياة الزوجية وأكثر قدرة على تحقيق التوافق الزواجي والاستقرار الأسري.

إلا أن التغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع جعلت من الشباب يعيش صراع ثقافي ممزق بين العادات القديمة والقيم الجديدة للحياة الحضرية، فالجيل القديم يريد من الشباب أن يتبع الطريقة التقليدية في حياته المعيشية، بينما يريد جيل الشباب تحت تأثير التعليم ووسائل الإعلام والثقافة الغربية أن يتغير ويتكيف مع الحياة العصرية.(علي، مانع، 2002، ص110).

ثالثا: أساليب الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري:

تتنوع أساليب الاختيار للزواج في مجتمعنا وتختلف باختلاف المكان والزمان، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع. حيث عرف المجتمع الجزائري عدة أساليب متميزة منطلقة من طبيعة واقعه وثقافته، فهناك من الأشخاص من يختارون شركاءهم بأنفسهم دون تدخل أي طرف وهو ما يسمى بالأسلوب الشخصي، وهناك من يفوّض اختياره إلى الوالدين وهو ما يعرف بالاختيار الوالدي وهناك من يعتمد على أساليب أخرى تشمل الأهل والأصدقاء والجيران...

ولقد شهد المجتمع الجزائري أسلوبين من الاختيار الزواجي هما **الأسلوب الوالدي** و**الأسلوب الشخصي**، فالأسلوب الوالدي كان يطغى على العائلة التقليدية الممتدة حيث كان يسمح لأحد الوالدين أو كلاهما التدخل في عملية اختيار شريك الحياة للأبناء. ففي المجتمع التقليدي يعد الزواج فعل أسري تقوم به الأسرة نحو أفرادها وليس فعل فردي يمارس فيه الفرد كامل حريته ولو كانت ضد رغبته، والسبب في ذلك أن الكثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والدينية هي التي تدفع بالوالدين والأقارب إلى السيطرة على الأبناء عند اختيار الشريك، وبذلك يجب أن يكون الشريك الذي وقع عليه الاختيار له نفس مميزات الجماعة. فهذا الأسلوب يؤكد دائما على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.(علاء الدين، كفافي، 1999، ص422).

أما الاختيار الزواجي الشخصي فهو النوع السائد في العصر الحالي، ويسمى كذلك بالاختيار الحر أين تبرز الرغبة الشخصية للفرد في اختيار شريك حياته وذلك على أسس مختلفة كالحب والجماعات المهنية والتجاور المكاني والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي والطبقة الاجتماعية.(سناء الخولي،1997، ص156).

وهنا يكون تدخل الأهل أو الأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار أو قد ينعدم تماما، وبدأت ظاهرة الزواج المرتب بالانحصار لتحل محلها ظاهرة الاختيار المباشر بعد أن أصبح الاختيار الزواجي مرهونا بالشاب والفتاة على اعتبار أنها مسألة شخصية لا تهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج، نظرا لتغير قيم ومعايير الزواج.(محمد صفوح، الأخرس، 1976، ص311-312).

وهذا الأسلوب ما هو إلا نتيجة لتلك التحولات الاجتماعية والثقافية التي مرت بها هذه المجتمعات، حيث حدث تحول ثقافي واجتماعي في معظم أنحاء العالم سمح بظهور الاختيار الفردي الذي يختار فيه الفرد شريكه بمقاييسه ورغباته وإرادته.(علاء الدين، كفافي، 1999، ص422).

واقع الاختيار الزواجي بين الحداثة والتقليد ودوره في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

تتعدد سبل الحديث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالاختيار الزواجي بشكل محدد للعلاقة التقليدية والحديثة و ارتباطها بمشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يظهر من خلال تصورات الأفراد حول واقع الزواج واختياراته المتعددة الأوجه بين التقليد والحداثة وعلاقتها بتنامي ظاهرة الطلاق في مجتمعنا.

فحسبما أشرنا إليه سابقا أن الاختيار الزواجي وفق الاتجاه التقليدي محكوم بضوابط مستوحاة من توجيهات أعضاء الأسرة خاصة من طرف الوالدين، ووفقا لهذا الاتجاه يعتبر الاختيار الزواجي كنموذج علائقي مثالي تحكمه ضمانات النجاح الاجتماعية باعتباره نظام يهتم به جميع أعضاء الجماعة ويرعاه المحيط الاجتماعي من عادات وأعراف وعلاقات أسرية قوية تحميه من تهديد التفكك وسوء الاستقرار، وبهذا نجد أن معدلات الطلاق في المجتمعات التقليدية كانت جد ضئيلة مقارنة بالمجتمعات الحديثة التي عرفت تزايدا ملحوظا في معدلات الطلاق.

وفي المقابل نجد الاختيار الزواجي كرابط اجتماعي في ظل الحداثة نمط جديد تعرفه الأسر والمجتمعات يوحي ببروز علاقات جديدة ونماذج اتصال مناوئة لمعايير بناء العلاقات الزوجية التقليدية. فلم تعد معظم العائلات تتدخل في اختيار الزوجات لأبنائها وحتى اختيار البنت لزوجها، فالعائلة لم تعد في وضعية يمكنها الحفاظ على الرابطة الزواجية وفقدت سيطرتها على الأبناء بتدخل عدة اعتبارات وبروز عدة مؤسسات اجتماعية وفضاءات عمل باتت تفرض هي الأخرى أفكار متعلقة بهذا الرابط الاجتماعي.

وبالتالي لم يعد الزواج يخضع لضغوطات المحيط والمواقف الاجتماعية القرابية والأسرية، فالاختيارات الفردية كثيرا ما أصبحت تفرض اتجاهات تبنى على مشاعر وأسرار علائقية يتحكم فيها الطرفان المقبلان على الزواج مراعين بذلك العلاقة العاطفية المشاعرية التي تربطهم ببعضهم.(طويل، محمد، 2014، ص360-361).

ولمعرفة انعكاسات هذا الصراع بين ازدواجية التصورات التي تعكس واقع الاختيار الزواجي لدى الأسرة الجزائرية يمكن ربط هذا الواقع المتباين بمدى استقرار وتماسك الأسرة الجزائرية، ولعل مؤشر الطلاق قد يحسم جزء مهما من هذا الجدل المستمر والدائم. باعتبار أن الطلاق مؤشر يوحي بمدى تفكك وانحلال نسق الأسرة ضمن مفهومي التفكك الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فبناء رابطة الزواج ضمن نوع معين من الاختيارات الزواجية له علاقة بما يحدث من تفكك أسري وانتشار واستفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، سواء كان لتنظيم الأسرة التقليدي الذي يعكس الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج، أو كان تنظيم الأسرة العصري الذي يمثل الاختيار الشخصي كأسلوب لبناء الرابطة الزوجية والمعروف عنه بطغيان الميل العاطفي عليه.

كما يعبر النمطين من الاختيار الزواجي عن الإرادة الجماعية والفردية السليمة المبنية على أسس حقيقية موضوعية كأحسن تعبير عن دواعي وتوجهات الأسرة في المجتمع الجزائري بماضيها وحاضرها وقيمها الاجتماعية الثابتة والمتغيرة الظاهرة والباطنة.(طويل، محمد، 2014، ص353-354).

ففشل الحياة الزوجية وانحلالها بالطلاق يرتبط من دون شك بكيفية الاختيار الزواجي، وهذا الذي يظهر من خلال مؤشرات عديدة منها المعايير والأسس التي قد تكون غير سليمة أثناء عملية اختيار الشريك، الأمر الذي سيتم التحقق منه من خلال مناقشة نتائج بعض الدراسات الميدانية التي اختبرت مساهمة عامل الاختيار الزواجي في انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق في المجتمع الجزائري.

حيث أكدت بعض الدراسات* أنه توجد نسبة 63.34% من حالات الطلاق كانت بسبب الاختيارات غير المناسبة للزواج من طرف الأولياء لأبنائهم المقبلين على الزواج. كما أن تدخل أهل الزوج في حياة الزوجين الخاصة والعامة لعب الدور الأكبر في الطلاق وذلك بنسبة 61.76%، كما أن تزويج الأبناء في سن مبكرة والسكن مع الأهل ساهمت بشكل كبير في تصدع الحياة الزوجية وبالتالي تعرضهم للطلاق.(طويل، محمد، 2014، ص364).

ومن خلال تحليل المعطيات السابقة تحققنا فعلا أن أسلوب اختيار شريك الحياة يؤثر وبدرجة كبيرة على مدى استقرار الشريكين في حياتهما الزوجية.

الخاتمـــة:

يعتبر الطلاق من المشكلات الاجتماعية التي صارت تهدد كيان الأسرة الجزائرية واستقرارها نتيجة لتداخل عدة أسباب وعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ... وغيرها، فالتغير في العادات والتقاليد والأعراف مع ظهور الأسرة النووية وارتفاع المستوى المعيشي للأسرة وخروج المرأة للعمل والتعديل في القانون الأخير للأسرة كلها متغيرات كانت بمثابة الأسباب الخفية في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

ولعل الحديث عن أسباب الطلاق قد تم بحثه ودراسته من طرف العديد من الباحثين والمختصين، غير أن عامل الاختيار الزواجي يعتبر من بين العوامل الأساسية التي سلطنا الضوء عليها في هذه الدراسة من خلال القراءات الإحصائية الدالة على استفحال ظاهرة الطلاق وتناميها في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة. ومن المتعارف عليه أن عملية الاختيار الزواجي تتم بعدة طرق وكيفيات وتندرج ضمن عدة محددات و شروط تختلف من فرد لآخر ومن أسرة لأخرى وحتى من مجتمع لآخر، مما يؤدي إلى اختلاف حدة تأثيرها على الحياة الزوجية.

ونظرا لأهمية عملية اختيار شريك الحياة في الاستقرار الأسري على اعتبار أنها تمثل حجر الأساس في بناء العلاقات الزوجية سواء كانت ضمن تصورات نسق الأسرة التقليدي أو الحديث وبشكل أكثر تحديدا لدور النسق الأسري في اعتماد أسلوب اختيار زواجي معين، السبب الذي بإمكانه تحديد المصير الذي تؤول إليه الحياة الزوجية إما بديمومتها و إما تصدعها بالطلاق.

فالتغير الحاصل لوظائف الأسرة الجزائرية التقليدية خاصة ما يتعلق بمسألة الاختيار الوالدي وبروز الاختيار الشخصي كأسلوب حديث إلى جانب ظهور فضاءات جديدة للاختيار كلها عوامل أدت إلى تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، ففشل الحياة الزوجية وانحلالها بات يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسلوب المعتمد عليه في عملية الاختيار الزواجي، وما هذا الأخير إلا نتاج حتمي يرجع إلى سوء اختيار الأزواج المبني على أسس غير موضوعية وغير متينة قابلة للزوال، فسوء اختيار الشريك خاصة ما هو مبني على أساس العلاقات العابرة الغير صادقة وتصريحات خاطئة ومزيفة فيما يتعلق بأحد الطرفين كل ذلك يساهم من دون شك في تنامي وارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجـــع:

1.أحمد بيري الوحيشي(1998)، الأسرة والزواج، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

2.أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، سامي محسن الختاتنة(2014)، سيكولوجية المشكلات الأسرية، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

3.الحسين بن حسن السيد(2015)، معايير اختيار شريك الحياة: وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي، ط 1، جمعية المودة للتنمية الأسرية، المملكة العربية السعودية.

4.سامية حسن الساعاتي(1981)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت.

5.سعودي عبد الكريم(مارس2017)، الطلاق في المجتمع الجزائري: رؤية سوسيولوجية، مجلة: الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، العدد 7، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.
6.سناء الخولي(1997)، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
7.طويل محمد(جوان2014)، واقع الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري بين جدلية التقليد والحداثة، مجلة دفاتر علم الاجتماع، العدد 11، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2.
8.عبد القادر القصير(1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة المنورة، ط2، دار النهضة العربية، بيروت.
9.عطيات فتحي، أبو العينين(أفريل1999)، ديناميات الاختيار الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، مجلة: علم النفس، عدد 50، القاهرة.
10.علاء الدين كفافي(1999)، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
11.علي مانع(2002)، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر: نتائج دراسة ميدانية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
12.عمر رضا كحالة(1984)، الزواج: سلسلة البحوث الاجتماعية، ج1، ط ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
13.كمال إبراهيم مرسي(1995)، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، جامعة الكويت.
14.ماهر فرحان(2004-2003)، اختيار القرين، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
15.محمد صفوح الأخرس(1976)، تركيب العائلة العربية ووظائفها، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا.
16.مسعودة كسال(1986)، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17.مصطفى الخشاب(1985)، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، القاهرة.
18.مليحة عوني قصير، عبد المنعم صبيح(1985)، علم اجتماع العائلة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية الآداب.

مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية

أ.إسماعيل أيت باسو: طالب باحث بسلك الدكتوراه في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، فريق البحث في أنثروبولوجيا الواحات، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب.

د. جمال فزة: أستاذ السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، فريق البحث في أنثروبولوجيا الواحات، جامعة محمد الخامس الرباط- المغرب.

أ.شيماء بلخوى: طالبة باحثةبسلك الدكتوراه في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، فريق البحث في أنثروبولوجيا الواحات،جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب.

أ.مصطفى الشيخ: طالب باحث بسلك الدكتوراه في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، فريق البحث في أنثروبولوجيا الواحات،جامعة محمد الخامس،الرباط- المغرب.

ملخص: يناقش هذا المقال مفهوم الحماية الاجتماعية وفق مقاربة سوسيو تاريخية، للبحث في امتداداته وتطوراته عبر الزمن في ظل التحولات التي عرفتها المجتمعات خاصة في القرنين 19 و20 ضمن إطار دولة الرفاه؛ ما فتح المجال لعلماء الاجتماع لاختراق ثنايا المفهوم من وجهة نظر مغايرة للدراسات الاقتصادية والتنمية التي هيمنت على الموضوع في العلوم الاجتماعية. وذلك من خلال القيام بدراسات ميدانية لفهم الأشكال الجديدة للتضامن الاجتماعي، ودراسة مؤسسات الضمان الاجتماعي وبرامج المساعدة الاجتماعية ودورها في محاربة الفقر والهشاشة وأثرها على الأفراد والجماعات؛ ما يؤسس لبناء نموذج نظري يوحد هذه السيرورة في سوسيولوجيا الحماية الاجتماعية مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، التضامن الاجتماعي، المساعدة الاجتماعية، الضمان الاجتماعي.

Social Protection Concept

Socio-Historical Approach

Ismail AIT BASSOU: PhD Student in Sociology and Anthropology,Team Research in Anthropology of Oases, Mohammed V University, Rabat, Morocco

Dr. Jamal FEZZA: Professor of Sociology and Anthropology, Team Research in Anthropology of Oases, Mohammed V University, Rabat, Morocco.

Chaimaa BELKHAOUA: PhD Student in Sociology and Anthropology,Team Research in Anthropology of Oases, Mohammed V University, Rabat, Morocco

Mustapha CHEIKH: PhD Student in Sociology and Anthropology, Team Research in Anthropology of Oases, Mohammed V University, Rabat, Morocco

Abstract: This work highlights the social protection concept based on socio-historical approach to investigate its extensions and development through time, it will concern the transformations that societies have known, especially in the 19th and 20th centuries within the welfare state framework; It opened the way for sociologists to penetrate the concept's interstice from a different point of view from economic and development studies that were dominating in the social sciences. This approach is conducted by field studies in order to understand the new forms of social solidarity, social security institution, and social assistance programs. As well as its role to fight poverty, vulnerability and their impact on communities and individuals. Hence, sets the foundation for building a theoretical model that unites this process in sociology of social protection in the future.

Keywords: Social Protection,Social Solidarity, Social Assistance,Social Security.

مقدمة:

إن السوسيولوجيا باعتبارها علم يعنى بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية، سعت من بدايتها إلى مقاربة مجموعة من المواضيع الراهنة لكل مجتمع حسب خصوصيته السوسيو اقتصادية والثقافية والسياسية. كما تقدم مساعدة عملية في تقييم نتائج المبادرات السياسية والبرامج الاجتماعية ، مما فسح المجال للباحثين لمقاربة مواضيع جديدة من بينها الحماية الاجتماعية، التي ظلت حبيسة الدراسات الاقتصادية ودراسات التنمية. وتأتى ذلك عبر الرجوع إلى دراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية وتطور أشكال التضامن الاجتماعي، والأنشطة المنظمة المتصلة بحركات الاصلاح الاجتماعي،والخدمات الاجتماعية غير الربحية أو العامة، التي تهدف إلى ضمان نمط حياة أمن وتوفير الوسائل اللازمة للنمو، والتطور وحماية الأفراد والأسر داخل المجتمع(جوندیکسون، روبرتشیربل، 2014، ص13).

الشيء الذي يحيلنا إلى السوسيولوجيا التاريخية التي تركز على دراسة المسارات التاريخية والتركيبات الاجتماعية للأفراد والجماعات باعتبارها أساس التحليل الاجتماعي، من خلال فهم المنطق وراء النتائج المقصودة في حياة الأفراد، عبر التفاعل بين الأفعال ذات أهداف معينة والسياقات البنيوية(رايموند هينبوش،أدهم صولي، 2021، ص11). كما أنها مقاربة نقدية ترفض التعامل مع الحاضر ككيان مستقل خارج التاريخ، ولا تستطيع ترسيخه في أماكن زمنية معينة(Dufour, 2016, p. (5؛وتركز أيضا على مقاربة التغير الاجتماعي واكتشاف الأليات والهياكل الاجتماعية التي تسمح للجهات الفاعلة بإحداث تأثير في مجال التنمية الاجتماعية(سوبرت جيري، 2020، ص4).

من هذا المنطلق سنتطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم الحماية الاجتماعية ومسارات تطوره بداية من أواخر القرن 19، مرورا بمختلف التحولات البنيوية التي أترث في مضامينه وتحديد معانيه، وإبراز مدى أهميته في النقاش الدائرحول أنظمة الحماية الاجتماعية وأدوراها داخل المجتمعات.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى أهمية مفهوم الحماية الاجتماعية على المستويين النظري والإمبيريقي في العلوم الإجتماعية، إرتأينا المساهمة في تفكيكه وتقريب القارئ العربي منه، خاصة في ظل النقص الذي يكتنف تناول المفهوم داخل السوسيولوجيا على وجه الخصوص. ومنه تجيب الدراسة على مجموعة من الأسئلة لتعميق الفهم حول الحماية الاجتماعية أهمها:

-ما هو السياق التاريخي للحماية الاجتماعية؟
-ما هي تجليات اهتمام علماء الاجتماع بالحماية الاجتماعية؟
-ما هي التطورات التي عرفها المفهوم؟
-ما مدى مساهمة السوسيولوجيا في تطوير مقاربات الحماية الاجتماعية؟
-ما هي بوادر ظهور سوسيولوجيا الضمان الاجتماعي ؟
-ما هي أفاق تطوير آليات وأدوات التحليل في مجال الحماية الاجتماعية؟.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مقاربة مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة تمزج بين التاريخ والسوسيولوجيا لتفكيك مضامينه وتجلياته ضمن سياق الإشكالات المجتمعية سواء المرتبطة بالمساعدة والتأمين الاجتماعين، وذلك في ظل همينة الدراسات الاقتصادية ودراسات التنمية على الموضوع، مما يمكننا من المساهمة في فتح مسارات بحث ذات راهنية في العلوم الاجتماعية بشكل عام.

أهداف الدراسة:

-الإحاطة بمفهوم الحماية الاجتماعية وأبعاده السوسيو تاريخية.

-تسليط الضوء على سيرورة تطور أنماط الحماية الاجتماعية على مر التاريخ.
-الكشف عن تعاريف الحماية الاجتماعية ومحدداته.
-تحديد الرهانات التي تنطوي عليها أنظمة الحماية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.
-إبراز مساهمة السوسيولوجيا في فهم ودراسة أنظمة الحماية الاجتماعية.

السياق التاريخي للحماية الاجتماعية:

إن التتبع التاريخي والرصد المنهجي والابيستمولوجي للحماية الاجتماعية هو محاولة معرفية للإحاطة بمختلف الأبعاد والتجليات التي رافقتها منذ بروز وتنوع أشكال التضامن في المجتمعات التقليدية، وصولا إلى المجتمعات الحديثة، وكذا مرورا بمجموعة من التحولات والسياقات التي واكبت تاريخ وتجربة المفهوم نظريا وإبستمولوجيا وسوسيولوجيا.

ارتبط ظهور الحماية الاجتماعية تاريخيا ببروز دولة الرفاهWelfare State في أوروبا في النصف الثاني من القرن19، كشكل من أشكال الدولة التي تسعى إلى توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتعزيزها على أساس مبادئ المساواة، تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة،لمواجهة الأزمات الفردية والعائلية(Briggs,1961, p.228). إذ ينظر على أن الرفاه، "نتاج قوى سياسية واقتصادية وهياكل اجتماعية ومعايير ثقافية على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية"(Edgar & Russell, 1998, p6)؛ ومع توسيع الحقوق السياسية والمدنية لتشمل الحقوق الاجتماعية، جعل الدولة الفاعل الأساسي في حماية الأفراد من المخاطر (Labbé, 2018). والتي جاءت كرد فعل على "مشكلة العمل" أي مواجهة تهديد الصراع الطبقي عبر إحتواء ودمج الحركة العمالية، خاصة في ظل سيادة النظام الرأسمالي على وسائل الانتاج في تلك المرحلة، ومارافقها من مجموعة من االتحولات السوسيواقتصادية التي أفرزتها الثورة الصناعية(McLeod & Bywaters, 2000). مما ساهم في تأسيس أول نظام للتأمين الاجتماعي في ألمانيا من طرف المستشار بيسمارك، لتعزيز رفاهية جميع أفراد المجتمع؛ التأمين الصحي 1883، والتأمين ضد الحوادث المهنية 1884 والتأمين ضد العجز والشيخوخة 1889 ، لتليها فيما بعد انخراط دول أخرى في اعتماد هذا النوع من الأنظمة من قبيل بريطانيا، الدنمارك، فرنسا(Nezosi, (2016. p 9

وجاء تأسيس منظمة العمل الدولية سنة 1919والتي لعبت دورا كبيرا في الدفاع عن قضايا العدالة الاجتماعية للنساء وللرجال من خلال ظروف تسودها الحرية والعدل والأمن والكرامة الإنسانية(About the ILO, n.d.)، وذلك بعد سيرورة من الأحداث التي شهدها العالم في تلك المرحلة أبرزها الحرب العالمية الأولى. إذ تحيلنا إلى أطروحة هنري هتزفيلد، الذي يعتبر تاريخ الحماية الاجتماعية بمثابة" تاريخ التوتر والصراع"، حيث تتجلى أعنف المنافسات في السيطرة على قطاع يجلب لأولئك الذين يكرسون أنفسهم هيبة وسلطة (Thinking Social Protection, n.d.). الشيء الذي حرم فئات اجتماعية واسعة للاستفادة من التأمين الاجتماعي، ليأتي فيما بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، لينقل الحصول على الحماية الاجتماعية من امتياز

إلى حق؛ خاصة في المادتين 22 و 23 اللتان توضحان أحقية كل فردفي المجتمع في الضمان الاجتماعي والعيش في مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية.

فالحماية الاجتماعية كما نفهمها اليوم ليست نتاجا للحداثة حسب مارسيل موس، بل هي ضرب من ضروب التبادل القائم على مبدأ الهبة والعطاء اللذان كان سائدين في المجتمعات الأرخية من خلال أشكال التضامن والتبادل الاقتصادي من قبيل: البوتلاش والكولا، كألية تجمع القبائل والعشائر والأسر وكذا الأمم لخلق التواصل والتأخي وتشكل العلاقات الاجتماعية وأنماط التعاقد فيما بينهم(مارسيل موس 2014، ص13). وهو ما يجسد "التضامن الألي" عند دوركايم في المجتمعات التقليدية المبني على التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع، والذي يعبر عن التكامل والتعاون الاجتماعي بين أعضائه(إيميل دوركايم, 1982، ص129)؛ مما ينتج نوعا من التلاحم والتماسك للجسم الاجتماعي.

من التضامن التقليدي إلى نظام الحماية الاجتماعية:

تبنى الباحثون في التاريخ والعلوم الاجتماعية مجموعة من النماذج والمعاييرلتحديدالمراحل السابقة لتطور المجتمعات، فالمؤرخون يؤكدون على أن أعظم ثورتين في تاريخ البشرية هما: الثورة الصناعية والزراعية، والتي أثرتا بشكل كبير على ثقافات الشعوب وظروفها الاقتصادية(Rabie, 2013, p15). في المقابل أفرز مسعى علماء الاجتماع إلى تفسير عواملالتغير الاجتماعي الذي رافق سيرورة تطور المجتمعات منذ مراحل تشكلها ، وفهم المنطق الذي يتحكم في تحولاتها الزمانية والمكانية إلى اتجاهين؛ الاتجاه الأول هو الإتجاه المادي: والذييعتبرأن الصراع بين الطبقات والمؤثرات الاقتصاديةهي محرك التاريخ؛ أما الاتجاه الثانيفيرجع حوافز التغير إلى الأفكار البشرية ومدى قدرة القيم والأراء أن تساهم في التحولات الاجتماعية(أنطوني غيدنز، 2005، ص71).

بالإضافة إلى ذلك تعد العلاقة التي تجمع بين الفرد والجماعةمن المحددات الأساسية لبنية وطبيعة المجتمعات الإنسانية، ويتجلى ذلك من خلال سيادة سلطة الجماعة على الفردلتوحيد وتقوية الروابط الاجتماعية في المجتمعات التقليدية،بينما اتسمت المجتمعات الحديثة ببروز الفردانية مكان الجماعة؛ إذ ستحول الحداثة البنية الاجتماعية التقليدية عن طريق استبدال المبادئ التعاونية والاندماجية للمجتمع بقيم ومبادئ التفرد والعقلنة لبناء المجتمع (Pigeassou & Pruneau, 1998,p 2)،ما سينتج عنه بروز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يؤكد سيرج بوغام على أن الإنتقال من المجتمعات البسيطة في تركيبتها إلى المجتمعات المعقدة اي الصناعية، والإنتقالأيضا من التضامن التقليدي إلى نظام الحماية الاجتماعية العامة؛يمكن أن يؤثر على جميع الروابط الي تربط الفرد بالمجتمع،وتساهم في تحريره من متطلبات أشكال الحماية التقليدية والإعتماد عليها بشكل أقلمن قبيل: الأسرة، الجماعة، المعتقدات والقيم المشتركة، الإثنية(Paugam, 2013, p. 50). إذ أصبح التضامن غير الرسمي

ذو طابع فردي، تجريدي، وكوني بفعل سيرورات التحول المجتمعي، في المقابل فإن هناك العديد من أشكال التضامن التقليدية التي لازالت قائمة داخل المجتمعات(Komter, 2004, p. 209). والخطاطة أسفله توضح هذه السيروة:



بناء على مسار تطور أشكال الحماية الاجتماعية اعلاه، فإن التضامن الاجتماعي أصبح تجسيدا سياسيا في ظل تحمل الدولة لمسؤولية تأمين مواطنيها ضد المخاطر والحالات الطارئة، بما في ذلك المرض، البطالة، الشيخوخة(Weale, 1990, (p. 477؛ لضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد على مواطنيها بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية والمادية، والذي يتم تمويله من الضرائب العامة(Sachweh, 2016, p. 296). وتندرج هذه المسؤولية ضمن إطار الدولة الوطنية المتمثل في التوزيع العادل للثروات وتحقيق المساواة بين مختلف المواطنين في الولوج إلى الخدمات العامة، إلا هذا الشرط غالبا ما يتحقق في التجارب الديمقراطية الغربية. في المقابل فإن الأزمات السياسية والتحول الديمقراطي الذي يتطلب وقتا أكبر في الدول النامية أترثا بشكل سلبي على بناء وتأسيس أنظمة الحماية الاجتماعية العمومية،وتجاوز منطق الهبات والمساعدات الدولية الموسمية التي يصعب المراهنة عليها لتلبيةحاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

الإهتمام السوسيولوجي بالحماية الاجتماعية:

إن التحولات التي شهدها العالم في مرحلة الستينيات من القرن العشرين والمتمثلة في سعي الدول الصناعية لبناء اقتصاد قوي، لتجاوز مخلفات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقضايا تصفية الإستعمار بدول العالم الثالث من خسائر ماديةوبشرية، وإيلاء أهمية لتحسين ظروف عيش مواطانيها ضمن إطار دولة الرعاية الاجتماعية. برز الإهتمام السوسيولوجي فيدراسة أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل نقدي والمساهمة في تطويرها، وهو ما تأتى سنة 1963، في المؤتمر الرابع عشر لعلم الاجتماع بالمكسيك كبداية لسيروة توجيه سهام البحث في مؤسسات الضمان الاجتماعي، ليليها فيما بعد كل من مؤتمر إيفيان سنة 1966، ومؤتمر فارنا سنة 1970 من طرف الجمعية الدولية لعلم الاجتماع؛ واللذان سمحا لوضع ومعالجة الإشكالات السوسيولوجية في مجال الضمان الاجتماعي لتطوير وجهات نظر جديدة، مما مكن العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية من تبادل أفكارهم ووضع الأسس الأولى لسوسيولوجيا للضمان الاجتماعي (Sigg, 1986, p. 284).

ومن بين المواضيع التي تحضى بأولوية في هذه الأخيرة نجد الصحة، والتي ساهمت فيها السوسيولوجيا بشكل عام في فهم وتطوير العديد من أنظمة الرعاية الصحية، ومدى استجابتها لتطعات الأفراد في الحصول على الخدمات الطبيةوكذا المساهمة في بناء وصياغة مخططات وسياسيات الرعاية الصحية . علاوة على ذلك تم دراسة سلوك المرضى، وظروف عمل الموارد البشرية داخل المستشفى؛ونخص بالذكر دراسات في إطار ما يعرف ب "سوسيولوجيا الطب" في مرحلة الستينيات بفرنسا ، مع باحثين أمثال Canguilem، Catrice – Lorey و Hatzfeld بعد إشرافهما من زاوية أخرى على دراسة معمقة للعلاقات بين الأطباء والدولة في إطار نظام الضمان الاجتماعي(Carricaburu&Ménoret, 2004,). تمهيدا لظهور سوسيولوجيا الصحة كعلم مستقل هدفه تلقين الأطباء المبادئ الأساسية لدراسة السلوك الإنساني، أو بعبارة أخرى إدراج الأبعاد الاجتماعية في الطب لتزويد مستخدمي الصحة بنظرة شاملة حول علاقة الصحة بالمجتمع(Annandale, et al., 2013).

بالإضافة إلى الصحة، تعتبر الشيخوخة من أبرز الظواهر خاصة في المجتمعات الصناعية، بما تشكله من تحدي للإهتمام بهذه الفئة من السكان التي لا تؤثر فقط على معاشات التقاعد ، ولكن أيضا على الرعاية الطبية والسكن والنقل(Sigg, 1885, p. 8). وتضمن البحث السوسيولوجي في هذا الإطار دراسة نمط الحياة وخصائص الظروف المعيشية لكبار السن، إذ حاولت العديد من الدراسات التي أجريت في مختلف البلدان إظهار مدى تمكين المنافع المقدمة من خلال معاشات الشيخوخة للمسنين من العيش الكريم، وفهم التأثيرات المتختلفة للتغير الاجتماعي على الفئات العمرية الأخرى(Settersten & Angel, 2011, p32).ما من شأنه فهم التطورات المستقبلية لكبار السن وأثر أنظمة الرعاية الاجتماعية على نمط عيشهم داخل المجتمع؛ وأخيرا فإن الهدف الأساسي من الضمان الاجتماعي هو محاربة الفقر، وضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لمعظم الأفراد والأسر، وتلبية احتياجاتهم الأساسية في الحياة(Spicker, 2013).

إلا أن البحث السوسيولوجي أظهر أن الضمان الاجتماعي غير كافي لمكافحة الفقر الدائم من جهة، والذي له أسباب متعددة ومختلفة(Sigg, 1986, p289)، مما يطرح مجموعة من الإشكالات حسب كاستل؛هل يجب أن ندافع عن مفهوم الحماية الكونية الذي يوفر لجميع أفراد المجتمع تغطية ضمان اجتماعي كاملة؟ ضمان اجتماعي بالمعنى القوي للكلمة؟ هل تعني الحماية الاجتماعية إعطاء جميع الشروط للحصول على المواطنة الاجتماعية Citoyenneté Sociale، أو ضمان الحد الأدنى من الموارد لمنع الإقصاء التام للفئات الأكثر حرمانًا من السكان؟(Castel, 2008. p4).يرى كاستل في هذا السياق بأن هناك حاجة ملحة للحماية الاجتماعية حتى يظل أعضاء المجتمع ملزمين بعلاقات توافقية لتقوية الروابطالاجتماعية، كلما أصبح المجتمع أكثر فأكثر على حد تعبير نوربرت إلياس"مجتمع الأفراد، أو بصيغة أخرى فإن الحماية الاجتماعية هي الشرط الأساسي "لقيام المجتمع"(Elias, 1991).

ومن جهة اخرى يؤكد Perrinأن المساهمة في النظرية الاجتماعية للضمان الاجتماعي يمكن أن تتعرض للخطر بسبب اتساع نطاق البحوث التي لا تمنح الأولوية للمجتمعات، وتقديم القياسات والتماثلات الكافية على وجه الخصوص لإنتمائهم إلى نوع مشترك من المجتمعات الصناعية؛ كما يجب أن تحافظ النظرية العامة في الواقع على قيمتها التوضيحية، والتي تعتمد في النهاية على قدرتها على ترتيب وتوليف المحددات لمعظم الحالات المعينة التي تسعى إلى تفسيرها299 ,1967 p)(,Perrin.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن السوسيولوجيا انتزعت حقها في دراسة إشكالات أنظمة الحماية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، في ظل اتساع نطاق أبعادها كالصحة، الشيخوخة، والتنظيمات خاصة في العلاقات التي تربط بين العمال ومرؤسيهم في توفيرالحماية والتأمين على ذواتهم. أما فيما يخص الشق المتعلق بالمساعدة الاجتماعية، فإن مختلف الدراسات ركزت على برامج التحويلات المالية التي أطلقتها مجموعة من المنظمات الدولية أبرزها البنك الدولي، بهدف الحد من ظاهرتي الفقر والهشاشة بدول العالم التالث؛ حيث شملت أمريكا اللاتينية ليصل صداها فيما بعد على كل من قارتي أسيا وأفريقيا. ما فسح المجال للدراسات الاقتصادية ودراسات التنمية لفرض هيمنتها على تقييمها وقياس أثرها على الساكنة في تحسين مستويات المعيش اليومي، بينما ظل انخراط الدراسات السوسيولوجية في هذه السيرورة ضعيفا مقارنة بموقعها ومناهج اشتغالها في الدول الصناعية.

تعريف الحماية الاجتماعية:

خلق مفهوم الحماية الاجتماعية نقاشا واسعا بين الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ تسعينيات القرن 20، من حيث دلالاته ومضامينه باعتباره مفهوم "غير تابث ومرن" يمكن أن يعرف بشكل مختلف في سياقات معينة(521) .Standing,2007,p. و يشيرBrunoriو O'Reilly إلى أن الحماية الاجتماعية هي مجموعة من الإجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة حياة الأفراد من خلال التأمين الاجتماعي، وتوفير الحماية من المخاطر والمحن على مدى الحياة ؛ عن

طريق المساعدة الاجتماعية ، وتقديم دعم مالي للفقراء وتمكينهم من خلال جهود الإدماج الاجتماعي التي تعزز قدرة المهمشين للحصول على التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية(Brunori & O'Reilly, 2010, p. 11). أو بصيغة اخربحسب Nezosi فهي مختلف وسائل الإحتياط الجماعي التي تسمح للأفراد بمواجهة المخاطر والتحديات التي تساهم في انخفاض الموارد أوالزيادة في نفقات الحياة اليومية(Nezosi, 2016, p. 7).

وتحيل هذه التعاريف إلى أن الحماية الاجتماعية لها محددين أساسيين؛

-المساعدة الاجتماعية: تتمثل في تقديم المساعدات للأفراد على شكل مخصصات مالية مباشرة لمواجهة الهشاشة والإنخفاض في الدخل، أو على شكل خدمات عامة من في مجالات التعليم، الصحة، الأمن الغذائي..إلخ.
- التأمين الاجتماعي:يتجلى في حمايةالفئات الفقيرة والهشة من مخاطر :الشيخوخة ، المرض، الإعاقة، البطالة..إلخ، وذلك عنطريق الجمع بين الموارد و مساهمتهم في هذا النظام (Norton et al., 2001).

تؤكدWheeler و Waite في هذ السياق إلى أن هناك اتفاق على نطاق واسع في الممارسة العلمية على أن المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي عنصران أساسيان في الحماية الاجتماعية، بينما تنظر معظم الوكالات والمنظمات الدولية بأن الحماية الاجتماعية أكثر من مجرد حزمة تقليدية من الضمان الاجتماعي، مع ذلك فإنه لايوجد توافق بخصوص ما تشمله الحماية الاجتماعية على مستوى تنزيلها على أرض الواقع (Sabates-Wheeler & Waite, 2003, p 6). إذ ينظر بعض أصحاب القرار stakeholders إلى أن هذه الأخيرة بصورة محدودة وضيقة، كونها في الأساس التسمية الجديدة للرعاية الاجتماعية على النمط القديم؛ والتي تقدم إلى الفئات الضعيفة والهشة المحددة تقليديا(مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، الأرامل، الأيتام) من ناحية، ومن ناحية أخرى يتبنى البعض الأخر مقاربة شمولية للحماية الاجتماعية تتضمن برامج التعليم الابتدائي الكونية والقروض الصغيرة وخلق فرص العمل، فضلاً عن شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية للمجموعات التي قد تكون عرضة للصدمات والمخاطر.فالفرد ليس معطى بل هو بناء، والتاريخ الاجتماعي يبين بوضوح أن هذا البناء للفرد حديث مستقل أصبح ممكنا إلى حد كبير من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، وبهذا المعنى يمكننا أن نتحدث عن البعد الاجتماعي والأنثروبولوجي للحماية الاجتماعية(Castel, 2008).

ويشير كل من Conway وFoster وNorton إلى أن المساعدة والتأمين الاجتماعييينيحيلان إلى حماية أولئك الذين يقعون مؤقتًا أو بثبات تحت مستويات العيش التي تُعتبر مقبولة؛ خصوصا وأن هناك تداخلات عدة بين الحماية الاجتماعية كمجال للسياسة والعمل ومختلف مقاربات البرامج التي تسعى إلى تقديم المساعدة إلى الفئات الأشد فقراً (الأمن الغذائي، وبرامج مكافحة الفقر المستهدفة ، والتغذية في حالات الطوارئ) أو التعامل معها لتعزيز سبل عيش الفقراء المنتجين والحد من الهشاشة(Norton et al., 2001, p 10). ويظهر هذا بشكل جلي في التحولات التي

عرفتها الحماية الاجتماعية في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، لاسيما في دول العالم الثالث على خلفية الأزمات الاقتصادية، وكذا تنامي ظاهرتي العولمة والهجرة بوصفها "فعل سياسي" الذي جاءكجواب على ارتفاع مستويات الهشاشة والحرمان والفقر والمخاطر الاجتماعية(Barrientos, 2010, p 2). وبالتالي أصبحت الحماية الاجتماعية تحتل جزءا مهما ضمن السياسات العمومية لهاته البلدان في تحقيق النمو والتطور على مختلف المستويات.

إن إختلاف رؤى الباحثين حول معاني ومحددات الحماية الاجتماعية راجع بالأساس إلى انخراط جزء مهم من الباحثين في دينامية برامج التنمية في البلدان السائرة في طور النمو، ما أفرز التركيز على أبعادها الإجرائية والتغير الاجتماعي المحتمل أن تحدثه على الفئة المستهدفة؛ أكثر من العودة إلى تاريخ أشكال التضامن الاجتماعية التقليدية باعتبارها امتدادا لأنماط الحماية الحديثة، رغم تباين الرهانات والأهداف التي تسعى كل جهة في تحقيقها. وبهذا ظلت التعاريف المستمدة من تقارير المنظمات الدولية هي الحاضرة بقوة، في أفق ظهور تيارات فكرية جديدة في العلوم الاجتماعية تدمج السياقات السوسيوتاريخية والاقتصادية والسياسية للحماية الاجتماعية.

أهم نتائج الدراسة:

توضح المقاربة السوسيوتاريخية لمفهوم الحماية الاجتماعية مدى اتساع دائرة المفهوم داخل حقل العلوم الاجتماعية، وتعدد مجالات فهمه وتفسيره، وفقا للإشكالات النظرية التي يطرحها في تحليل الظواهر الاجتماعية المرتبطة به داخل المجتمع، ومنه يمكن الإشارة لبعض نتائج الدراسة:

-ظهور مفهوم الحماية الاجتماعية لا يرتبط فقط بالتحولات التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوروبا، بل تعود جذوره للمجتمعات الأرخية حيت تسود أشكال التضامن الاجتماعي التقليدية.
-على الرغم من بروز الفرادانية بشكل كبير في المجتمعات المعاصرة وسيادة التضامن الفردي، فإنه لا يعني بشكل من الأشكال اختفاء التضامن الجماعي؛ إذ أن هذا الأخير لا يزال قائما رغم بعض التغيرات التي تأثر بها بفعل ظاهرة العولمة.
-تحتل المقاربة السوسيولوجية أهمية كبرى في دراسة أنظمة الحماية الاجتماعية سواء من ناحية تفكيكها لمعرفة أدوارها والتحديات التي تواجهها، أو من ناحية إقتراح حلول عملية لتطوير سيرورة إشتغالها وتأثيرها في تحسين جودة الحياة بالنسبة للفئات الهشة والفقيرة.
-تعتبر كل من المساعدة والتأمين الإجتماعيين محددين أساسين في تعريف مفهوم الحماية الاجتماعية لدى مختلف الباحثين في العلوم الاجتماعية، والمستمدة أساسا من الدراسات الميدانية لبرامج التنمية التي تقودها المنظمات الدولية غير الحكومية.

-مأسسة سوسيولوجيا الضمان الاجتماعي في ثمانينيات القرن الماضي فتح أفاقا واسعة في مجالات البحث المرتبطة بها، مما يساهم في توسيع هذا الحقل نحو اتجاه تأسيس سوسيولوجيا الحماية الاجتماعية مستقبلا

خلاصة:

بناء على ماسبق يمكن القول بأن مفهوم الحماية الاجتماعية اخترق مختلف ميادين وتخصصات العلوم الاجتماعية(الاقتصاد، العلوم السياسية، التنمية..) ، وذلك وفقا لبنيته و أبعاده وعناصره نظريا وكذا عمليا في أجرئته في الواقع المعيش؛ مما دفع الباحثين السوسيولوجين للإنكباب على دراسات تهدف إلى فهم برامج الحماية الاجتماعية، ومقاربة مؤسسات الضمان الاجتماعي باعتبارها مؤسسات اجتماعية تستهدف فئات واسعة من شرائح المجتمع.مع الدفع نحو بناء نموذج نظري ابستمولوجي لا يركز فقط على سوسيولوجيا الضمان الاجتماعي بشكل جزئي، بل أيضا على مقاربة المساعدة الاجتماعية بشكل كلي، ضمن إطار توحيد هذا التراكم العلمي لأنماط وبنية دولة الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الغربية و مجتمعات دول العالم الثالث مستقبلا في "سوسيولوجيا الحماية الاجتماعية" كفرع علمي من السوسيولوجيا العامة.

قائمة المراجع:

1.رايموند هينبوش، أدهم صولي. (2021). الدولة العربية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية. مجلة عمران، العدد 37، المجلد العاشر، (ص 7-36).

2.سوبرت جيري. (2020). التاريخ والسوسيولوجيا: ما هي السوسيولوجيا التاريخية؟ (ترجمة محمد بوسرغين،الهنتي إلهام)،مركز نهوض للبحوث والدراسات.ترجمات.

3.إيميل دوركايم. (1982). في تقسيم العمل الاجتماعي،(ترجمة حافظ الجمالي)، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.

4.جون ديكسون, روبرت شيربل. (2014). دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين: تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان،(ترجمة سارة الذيب)، الطبعة الأولى .الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

5.أنطوني غيدنز. (2005). علم الاجتماع، (ترجمة الكتور فايز بن الصياغ) ,الطبعة الأولى،المنظمة العربية للترجمة.

6.مارسيل موس. (2014). مقالة في الهبة: أشكال اتبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه(ترجمة محمد الحاج سالم) دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى.

7.About the ILO. (n.d.). Retrieved September 30, 2021, from https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/lang--en/index.html

8.Annandale, E., Rabeharisoa, V., Scambler, G., Seale, C., & Umberson, D. (2013). Théorie sociologique et sociologie de la santé et de la

médecine dans les revues internationales. Sciences sociales et santé, 31(1), (pp. 13–35). Cairn.info. https://doi.org/10.3917/sss.311.0013

10.Barrientos, A. (2010). Social Protection and Poverty. Social Policy and Development, Programme Paper N 42, 49.

11.Briggs, A. (1961). The Welfare State in Historical Perspective. European Journal of Sociology / Archives Européennes de Sociologie, 2(2), (pp. 221–258). https://doi.org/10.1017/S0003975600000412

12.Brunori, P., & O'Reilly, M. (2010). Social protection for development: A review of definitions. European University Institute, Paper No 29495.Firenze, Italy.

13.Carricaburu, D., & Ménoret, M. (2004). Sociologie de la santé. Institutions, professions et maladies. Armand Colin. https://www.cairn.info/sociologie-de-la-santé--9782200262297.html

14.Castel, R. (2008). 4. Qu'est-ce qu'être protégé? La dimension socio-anthropologique de laprotection sociale. In Où va la protection sociale ? (pp. 101–117). Presses Universitaires de France. Cairn.info. https://doi.org/10.3917/puf.guill.2008.01.0101.

15.Dufour, F. G. (2016). La sociologie historique: Traditions, trajectoires et débats (1st ed.). Presses de l'Université du Québec. https://doi.org/10.2307/j.ctt1k3s914

16.Edgar, I. R., & Russell, A. (n.d.). The Anthropology of Welfare. Routledge, 275.

17.Elias, N. (1991). La Société des Individus ((1re éd. En allemand, 1987)). Fayard. https://www.fayard.fr/sciences-humaines/la-societe-des-individus-9782213022642

18.Komter, A. E. (2004). Social Solidarity and the Gift. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511614064

19.Labbé, M. (2018). De la philanthropie à la protection sociale en Europe centrale et du Sud-Est (fin du XIXe siècle-entre-deux-guerres). Revue d'histoire de la protection sociale, N° 11(1), (pp. 13–22).

20.McLeod, E., & Bywaters, P. (2000). Social Work, Health, and Equality. Psychology Press.

21.Nezosi, G. (2016). Protection Social. Documentation Francaise, Decouverte De La Vie Publique.

22.Norton, A., Conway, T., & Foster, M. (2001). Social protection concepts and approaches: Implications for policy and practice in international development. Overseas Development Institute.

23.Paugam, S. (2013). Le lien social: Vol. 3e éd. Presses Universitaires de France ; Cairn.info. https://www.cairn.info/le-lien-social--9782130620310.html

24.Perrin, G. (1967). Pour une théorie sociologique de la sécurité sociale dans les sociétés industrielles. Revue française de sociologie, 8(3), (pp.299–324). https://doi.org/10.2307/3320106

25.Pigeassou, C., & Pruneau, J. (1998). Regards sociologiques sur la dynamique du lien social dans les sociétés de joutes languedociennes. Corps et culture, Numéro 3, Article Numéro 3. https://doi.org/10.4000/corpsetculture.509

26.Rabie, M. (2013). Saving Capitalism and Democracy. Palgrave Macmillan US. https://doi.org/10.1057/9781137321312

27.Sabates-Wheeler, R., & Waite, M. (2003). Migration and Social Protection: A Concept Paper. Migration and Social Protection, T2, 62.

28.Sachweh, P. (2016). Social Justice and the Welfare State: Institutions, Outcomes, and Attitudes in Comparative Perspective (pp. 293–313). https://doi.org/10.1007/978-1-4939-3216-0_16

29.Settersten, R. A., & Angel, J. L. (Eds.). (2011). Handbook of Sociology of Aging. Springer New York. https://doi.org/10.1007/978-1-4419-7374-00

30.Sigg, R. (1885). Sociology and social security: A fresh approach. International Social Security Review, 38, (pp. 3–19). https://doi.org/10.1111/j.1468-246X.1985.tb00847.x

31.Sigg, R. (1986). The Contribution of Sociology To Social Security. International Sociology, 1(3), (pp. 283–295). https://doi.org/10.1177/026858098600100306

32.Spicker, P. (2013). Poverty and social security: Concepts and principles. Self-Published. http://hdl.handle.net/10059/890

33.Standing, G. (2007). Social protection. Development in Practice, 17(4–5), (pp.511–522).https://doi.org/10.1080/09614520701469435

34.Thinking social protection. (n.d.). Retrieved September 30, 2021, from https://calenda.org/294833

35.Weale, A. (1990). Equality, Social Solidarity, and the Welfare State. Ethics, 100(3), (pp. 473–488).

سياسات النقد الاجنبي وسعر الصرف بين التعويم والتنويم في ظل السياسات الاقتصادية

دراسة حالة السودان خلال الفترة (2004 م – 2014)

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الابيض- السودان.

ملخص: تناولت الدراسة سعر الصرف في السودان بين التعويم والتنويم عن طريق(المرن المدار)، والسياسات وحزمة الاجراءات التي تم إتباعها خلال الفترة (2014–2004).وتمثلت مشكلة الدراسة في التغييرات المستمرة لأسعار الصرف المؤثرة علي الأسعار ومعدلات التضخم. وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والاحصائي والتحليلي. توصلت الدراسة إلي أهم النتائج هي وجود سياسات نقد أجنبي وسعر صرف لها تاثيرات سالبة علي المستوي العام للأسعار ومعدلات التضخم مرتفعة.وكذلك التخفيض في سعر صرف الجنيه السوداني أدي إلي ضعف قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية، وضعف القوة الشرائية، مما زاد من أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره ترتبت عليه ضائقة معيشية وتردئ الوضع الاقتصادي. أوصي البحث بضرورة عدم تدخل البنك المركزي في سعر الصرف لإحداث التوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية. والعمل علي رفع قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية في السوق الرسمي والقضاء علي السوق الموازي الذي أضر كثيرا بالاقتصاد القومي.زيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد وجذب تحويلات المقيمين بالخارج من العملات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: النقد الاجنبي، سعر الصرف، التعويم، التنويم، السياسات الاقتصادية، المرن المدار، الحر المطلق، الحر المقيد، السوق الرسمي، السوق الموازي.

Foreign exchange policies and the exchange rate between flotation and hypnosis in light of economic policies

A case study of Sudan during the period (2004 -2014)

Abstract: The study dealt with the exchange rate in Sudan between flotation and hypnosis (flexible managed)، the policies and package of measures that were followed during the period (2004-2014). The problem of the study was the continuous changes in exchange rates affecting prices and inflation rates. The study followed the descriptive historical، statistical and analytical method. The study reached the most important

results، which are the existence of foreign exchange and exchange rate policies that have negative effects on the general level of prices and high inflation rates. Likewise، the reduction in the Sudanese pound exchange rate led to the weakness of the Sudanese pound's value against foreign currencies، and the weakening of purchasing power، which increased the prices of imported goods، and this in turn resulted in hardship of living and the deterioration of the economic situation. The research recommended that the central bank should not interfere in the exchange rate to strike a balance between supply and demand for foreign currencies. And work to raise the value of the Sudanese pound against foreign currencies in the official market and to eliminate the parallel market، which greatly harmed the national economy. Increasing production، creating a climate for foreign investments in the country، and attracting foreign currency remittances from residents abroad.

Key words: Foreign exchange، Exchange rate، Floating، hypnosis، Economic policies، Managed flexibility، Absolute free، Restricted free، Official market، Parallel market.

مقدمة:

يعاني السودان منذ الاستقلال من تدهور سعر الصرف، واختلال في السياسات النقدية، وذلك نتاج لسياسات اقتصادية سابقة غير سليمة، وعليه لازمت هذه السياسات اخفاقات، تمثلت في تدني مستمر في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الأخرى، وبرزت الآثار السالبة جلياً في بداية الثمانينيات واستمرت حتى عام 2004 م. وفي عام 2005 م ومع اتفاقية السلام، بدأ السودان يستعيد نشاطه الاقتصادي الانتاجي، بحيث يزيد من صادراته بغرض التبادل الخارجي الذي يساعد في توفير حصيلة الصادرات للدولة المصدرة إلى الدول الأخرى. ويعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية . لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية.لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماماً بالغاً. وبالأخص الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية. لأن قوة واستقرار الاقتصاد القومي لأي بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى. وتأتي أهمية سعر الصرف من ضمن اولويات الاقتصاد القومي لأي دولة وحاجتها من العملات الأجنبية، باعتبارها المصدر الرئيس لاحتياطيات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وكذلك تنبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب

آخر. وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة.ومن أهم العوامل الاقتصادية والنقدية التي تحدد سعر الصرف تتمثل في درجة الانفتاح على العالم الخارجي وهيكل الواردات والصادرات وحركة تدفق رؤوس الأموال .

أولاً:أهمية النشر العلمي والعملي للدراسة:

تكمن الأهمية العلمية في إثراء البحث العلمي بالبيانات والمعلومات عن السياسات النقدية وسعر الصرف في السودان بين التعويم الحر و السعر المرن المدار (التنويم) الذي يدار بواسطة السلطات النقدية البنك المركزي الذي يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي التي تتسم به الدول النامية وتداخل العلاقات الاقتصادية والعوامل المؤثرة علي تقلبات سعر الصرف. والأهمية العملية تنحصر في تقديم المساعدة لأصحاب السلطة النقدية وصانعي السياسات النقدية وسعر الصرف في وضع السياسات النقدية الفاعلة.

مشكله الدراسة:

السودان يعاني من التغيرات السريعة في سعر صرف عملته المحلية مقابل الدولار والعملات الاجنبية الأخرى، مما أدي إلى تدني قيمة العملة السودانية، وضعف قوتها الشرائية . والسودان لا يعيش اقتصاديا في معزل عن دول العالم في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية .

أسئلة الدراسة: تجسدت مشكله البحث في التساؤلات الاساسية التالية: ما نوع السياسات المتبعة في سعر الصرف ؟هل السياسة التي تم اتباعها سياسة تعويم حر أم سياسة تعويم مقيد أو ما يعرف بسعر الصرف المرن المدار(تنويم) ؟ هل تساعد هذه السياسة في تثبيت سعر الصرف الأجنبي في السودان؟

أهداف الدراسة:

البحث يهدف إلي معرفة أسباب التغيرات في سعر الصرف ومراحل السياسات النقدية التي مر بها السودان خلال فترة الدراسة وأهم الأهداف هي:

1- دراسة وتحليل السكون وإتجاه العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين سعر الصرف الحر التعويم والمرن المدار(التنويم).

2- معرفة سياسات سعر الصرف، وأي نوع من السياسات تم إتخاذه والعمل به في الظروف السائدة وجائحة كرونا.

فروض الدراسة:

-تفترض الدراسة وجود علاقة متداخلة مشتركة وتبادلية بين المتغيرات قيد الدراسة، لذا تعد هذا الدراسة محاولة لبيان إتجاهات هذه العلاقة وتوضيحها نظرياً، فضلاً عن تحديد طبيعة العلاقة على المدى الطويل.

-توجد علاقة ذات دلالة بين سعر الصرف والسياسات النقدية المتبعة.

منهجية الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلي طبيعة الظاهرة موضع الدراسة والمعلومات المتوافرة عنها ومناقشتها ضمن إطار البحث.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية السودان – قارة افريقيا.

الحدود الزمنية: الفترة من (1960 م – 2018 م).

الحدود الموضوعية: سياسات النقد الاجنبي وسعر الصرف الحر التعويم والمرن المدار التنويم وأثرها علي الأسعار والتضخم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1-(تماضر 2013): دراسة قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج مستخدماً برنامج E- views في التحليل، تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي في الفترة من (1970__2013) كما تم الإعتماد على أختبار ديكي فولروفيليبس بيرون لمعرفة سكون المتغيرات، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، ووجدت أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة بلغت معامل التحديد المعدل (0.78) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر ب(78%) على المتغير التابع توصلت الدراسة بوجود أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات بالاتجاة المعاكس 5.35 وحدة واوصت الدراسة بانه ينبغي تحقيق نمو القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل، الحد من التضخم والفقر في نفس الوقت خفض الواردات الغير منتجة(تماضر،2013).

2-(موري سمية 2009):دراسة آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(2010-2009م)،تهدف الدراسة إلي الوقوف علي العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. كما هدفت إلي إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن. وتداعيات الأزمة المالية العالمية. وأيضا

تهدف إلي الوقوف علي مشكلة إرتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهيناً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.استخدمت الدراسة المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف وللتطور التاريخي لأسعار النفط، إضافة إلي استخدام الأسلوب القياسي لمعرفه درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار والتغيرات التي تعرفها أسعار النفط.توصلت الدراسة إلي إن سلسلة سعر الصرف وأسعار البترول غير مستقرة في مستواهما ولكنهما مستقران عند الفرق الأول، وأن الخطأ ساكن من الدرجة صفر أي أنه توجد علاقة تكامل بين سعر الصرف وأسعار البترول، وأهم ما توصلت إليه الدراسة تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل إنعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.كما أوصت الدراسة بالبحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خال تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك(سمية، 2009).

3 -(صالح أويابة وعبدالرزاق خليل ،2018):دراسة أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2018) . تهدف هذه الدراسة إلي تحليل أثر التضخم وسعر الصرف علي ميزان المدفوعات وأثر التغيرات في سعر الصرف، سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية والتضخم علي ميزان المدفوعات في الجزائر، والذي يتغير نوعه بتغير الأسباب التي تحدثه، من تضخم الطلب الذي يكون سبب زيادة في الكتلة النقدية، وتضخم التكاليف والذي يكون في جانب العرض،والتضخم الراجع إلي أسباب هيكلية والتضخم المستورد(أويابة، خليل،2018).

4-(جبار محفوظ، 2015): دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف علي الأسواق المالية-دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015م .يلعب سعر الصرف دوراًمهماً في أي اقتصاد، حيث يستعمل في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ورفع تنافسية الاقتصاد، وغير من الأهداف، لا سيما في المناخ الدولي الراهن المتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ورفع الحواجز أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال. في هذا الإطار تعالج هذه الورقة مسألة تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها علي الأسواق المالية.وعلي عكس الاعتقاد السائد،أظهرت الاختبارات أن العملات العربية المكونة للعينة قد تميزت بالاستقرار شبه التام لمعظمها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها مستقلة عن تطور الأسواق المالية العربية في أغلب الحالات، وبالتالي لم يكن لها أي تأثير يذكر علي تلك الأسواق. لقد تزامن ذلك مع انهيار سعر البترول وتراجع اليورو أمام الدولار، وكذا الاضطرابات السائدة في المنطقة خلال السداسي الأول من سنة 2015.وأخيراً، وعلي سبيل المقارنة، بينت الدراسة أن هناك تأثيراً أقوي للعملات الرئيسة في العالم، أي الدولار واليورو، علي الأسواق المالية والعالمية(محفوظ، 2015).

المحور الثاني: الاطار النظري:

تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى(عبد الفتاح، عبد العظيم،1987).

سعر الصرف الاسمي الفعال Effective Exchange Rate هو عبارة عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة معينة، بالنسبة لعدة عملات أخري، خلال فترة زمنية محددة(بالنسبة لسنة أساس مناسبة اقتصادياً)، وهذا المؤشر يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية،ويُستخدم للتعرف علي مقدار التحسن أو التغيرات التي مرت بها هذه العملة، بالنسبة لسلة العملات التي تم الاستناد عليها في وضع المؤشر، وبما يتطابق والهدف المنشود منه، فعندما نهدف لقياس عائدات صادرات سلعة أو عدد من السلع لدولة معينة، فإننا نقوم باستخدام حصص الدول المنافسة من الصادرات العالمية لتكوين الأوزان في المؤشر(هالوود،2007).

سعر الصرف الحقيقي الفعلي(الفعال) هو متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وكل من شركائه التجاريين مُرجحاً بحصص التجارة الخاصة لكل شريك. ويتم قياس التعادل الكلي لعملة ما مع غيرها. وهو ما ينبه إلي مدى وجود تقييم غير سليم لأسعار الصرف من خلال الحصول علي تقييم تقريبي من سلسلة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة علي مر الزمن،حيث تشير التذبذبات غير الطبيعية إلي وجود مشكلة في تقييم سعر الصرف الاسمي(الأساسي)،(هالوود، 2007).

سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate (RER) تم تعريف سعر الصرف الإسمي علي أنه سعر صرف إحدي العملات بدلالة عملة أخري، لهذا فان سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الإسمي الذي يتعادل طبقاً للاختلاف بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية. ويعرف سعر الصرف الحقيقي علي أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني إن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، ولو إفترضنا إن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P، وفي البلد الأجنبي هو P^*، وفرضنا إن E سعر الصرف الاسمي، فان سعر الصرف الحقيقي يعرف كالأتي: $e = E\frac{P^*}{P}$، حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P: مستوي الأسعار العام، وP^* مستوي الأسعار في البلد الأجنبي.E سعر الصرف الاسمي.

وبطريقة أخري $ReR = e\frac{P^T}{P^N}$ حيث P^T أسعار السلع القابلة للتجارة الخارجية.P^N أسعار السلع المحلية. e سعر الصرف الاسمي(هالوود، 2007).

أنواع سعر الصرف السائدة:

سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rateعمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام 1971م، حيث إلتزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب إحتياطي طرف الصندوق (صندوق الأمانات). ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، كما تم طرح حقوق السحب الخاصة (SDRs)، بعد إنهيار نظام بريتون وودز بعد العام 1971(كباده،). في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد،بحيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار، ويكون البنك المركزي على إستعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملته واستقرار سعر الصرف. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها.وتعتبر أسعار الصرف الثابتة والمربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية(كباده،).

سعر الصرف المعدل:قامت البنوك المركزية في عام 1960م بتغيير أسعار صرف عملاتها، حيث تم إنتهاج هذاالنظام، والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية أن تتدخل وتعدل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن(معروف، 2006).

سعر الصرف المرن المدار Exchange Rate Managed Floatingظهر هذا النظام في بداية عقد السبعينيات بعد إنهيار نظام سعر الصرف المعدل، حيث تحولت معظم الدول إلى هذا النظام. والذي يحدد فيهسعر الصرف وفق عوامل العرض والطلب، بحيث إذا انخفض الطلب على الدولار الأمريكي ينخض سعر الصرف تلقائياً بصورة مرنة لاتدخل فيها وبشكل مدار(معروف، 2006).

سعر الصرف الزاحف: تأخذ بهذا النوع الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وهناك محددات مختلفة لتحديد الزحف، مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي(معروف، 2006).

أنظمة الصرف

قاعدة الذهب: Gold Standard(1870-1914)في ظل قاعدة الذهب، تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقَومة بالذهب. وتكون كل البنوك المركزية مستعدة لبيع وشراء أي كمية من الذهب عند سعر محدد بعملتها المحلية. وحيث إن الذهب كان هو المعيار العام الذي تم علي أساسة تحديد قيمة كل العملات وتثبيتها، فإنه يحافظ علي معدلات التبادل بين العملات المختلفة(معروف، 2006).

بريتون وودز(1944-1973)Bretton Woods.وفقاً لاتفاقية تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية تم تبنيها من دول الحلفاء في بريتون وودز فينيو هامشير(New Hamshire)، فإن الذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقيمة العملات،وتم إحلاله بالدولار الأمريكي الذي أصبح محور النظام الحديث، كل العملات تم ربطها بالدولار عند سعر ثابت. وللحفاظ علي سعر صرف ثابت بين عملته والدولار، ويكون علي أي بنك مركزي أن يحتفظ باحتياطي رسمي من الدولارات(معروف، 2006) .

نظام سعر الصرف المتغير أو المعَومFlouting exchange rateجاءت إتفاقية بريتون وودز لتوقف تحويل العملات إلي ذهب فيما عدا الدولار الأمريكي، حيث خرجت أنذاك الولايات المتحدة من قاعدة الذهب. وقد ٱستمد الدولار الأمريكي هذا الدور كعملة رئيسة في العالم تحدد علي أساسها باقي العملات الدولية، من قوة وحجم الاقتصاد الأمريكي في العالم.إلا أنه في الستينيات بدأت تظهر قوى اقتصادية كبرى في أوربا الغربية وخاصة ألمانيا الغربية إضافة إلي اليابان وأصبحت تنافس الولايات المتحدة في زعامة العالم اقتصادياً. وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من العجز في ميزان المدفوعات خاصة في تعامله مع هذه الدول(الحبيب، 1994).

أسعار الصرف المعومة.. الأفاق المستقبلية والخبرة الماضية:

Floating Exchange Rates Prospects and Retrospect

خلال السنوات الطويلة لما يسمي حقبة "بريتون وودز لسعر الصرف المثبت القابل للتعديل Pegged-But-Adjustable" أي خلال الفترة 1945-1973،حاول كثير من كبار الاقتصاديين النقديين بالقول بضرورة السماح بتعويم أسعار الصرف. ولكن الشئ الذي أصبح جلياً هوأنه حينما تم السماح بتعويم أسعار الصرف في عام 1973، كانت جميع التنبؤات الخاصة بوجود فعالية أكبر لنظم تعويم أسعار الصرف خاطئة تماماً بكل بساطة، وقد كان الأمر كذلك، لأن نظرية تعويم سعر الصرف مازالت في حالة بدائية جداً،ومن الصعوبة أن نبني عليها تنبؤات تتسم بالقوة. ومن المحزن أنه بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان لا توجد نظرية توحيدلسعر الصرف تقدم نتائج تطبيقية متسقة (هالوود، 2007).

هناك ستة أسانيد قُدمت لصالح أسعار الصرف المعوُمة (Johnson1970،sohmen1961،Fridman1953)

نذكر هذه النتائج بإيجاز، ونتائج اختبارها عبر الزمن:

1/ كما سبق أن رأينا عند مناقشتنا لسعر الصرف الحقيقي، فان التغيرات في سعر الصرف الاسمي، يمكن أن تلغي الأثر الناجم عن الفروق في معدلات التضخم الوطنية علي القدرة التنافسية للدول المعنية. فإذا كانت(e) ثابتة (سعر الصرف الاسمي)، فان الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية p بالنسبة لمستوي الأسعار الأجنبية يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي،

ويقلل من القدرة التنافسية للدول محل الاعتبار(مع ملاحظة أننا نترك جانباً الفروق في معدلات نمو الإنتاجية). وهناك آثار اقتصادية خطيرة يمكن أن تصيب الدولة عندما تمر بفترة انكماش deflation من أجل إستعادة سعر الصرف الحقيقي إلي مستواه، فقد يحدث إنخفاض في كل من مستوى الناتج output والتوظيف employment، ولكن في ظل أسعار الصرف المرنة، فان حدوث انخفاض في سعر الصرف(ارتفاع في e) سيلغي من حيث المبدأ، المعدل المرتفع للتضخم المحلي، وبالتالي يمكن تجنب الآثار الاقتصادية الحقيقية الضارة. لذلك، هناك إدعاء بأنه إذا تم السماح بتعويم أسعار الصرف، ومع التجرد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر علي التنافسية الدولية، فان سعر الصرف الحقيقي سوف يكون ثابتاً. وبعد مرور عقدين من الزمان علي تطبيق أسعار الصرف المعوَّمة، فان الدلائل التطبيقية تتناقض مع التوقعات الوردية التي أشارت إليها النظرية. فقد كانت أسعار الصرف الحقيقية أبعد ما تكون عن الثبات في المدى القصير، وفي المدى الطويل، وحتى السماح بوجود فروق دولية في معدلات نمو الإنتاجية، وطبقا لما أشار إليه De Grauwe في عام 1989 فان أسعار الصرف الحقيقية للدول التجارية الرئيسة لم تظهر إتجاهاً نحو العودة إلي المستويات التي يمكن أن تحقق حسابات جارية قابلة للاستمرار.

2/ إن أسعار الصرف المثبتة والقابلة للتعديل، كانت تشهد تغيرات في شكل قفزات كبيرة فقط لمرة واحدة، وعادة ما يكون ذلك في حالة الأزمة Crisis (علي سبيل المثال تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عام 1967). وعلي النقيض، نجد أن مؤيدي أسعار الصرف المعومة، يدعون أنه إذا لم يتدخل البنك المركزي، فان أسعار الصرف المرنة سوف تتغير ببطء، وبسلاسة، وبشكل يمكن التنبؤ به. ومرة أخري وجدنا مثل هذه التوقعات التي تبعث الأمل تتهاوي وتتأرجح .وكذلك بين عامي 1973 وعام 1999 عندما تم السماح بتعويم سعر الصرف بين الين الياباني والدولار الأمريكي فقد حدثت تغييرات كبيرة في أسعار الصرف مرة كل عام في المتوسط تقريباً. علي سبيل المثال في عام 1998 كانت هناك تقلبات كبيرة في سعر صرف الين/ الدولار، في فترة الشهور الثلاثة التي سبقت أكتوبر من ذلك العام، حيث ارتفعت قيمة الين بنسبة 19% مقابل الدولار الأمريكي، وكان ذلك عقب حدوث انخفاض بنسبة 13.2% في الشهور الستة التي سبقت يوليو في نفس العام.

3/ كان من المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعَّومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات القادمة من الخارج، علي سبيل المثال، حدوث انخفاض في الدخل الأجنبي والطلب علي الواردات. وفي هذه الحالة نجد إن سعر الصرف يشهد انخفاض في قيمته، ويؤدي ذلك إلي استقرار حجم الصادرات. ومن ناحية أخرى نجد أن الإرتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product لدي الدول الصناعية الرئيسة، قد اتجهت إلي الزيادة بدلاً عن الانخفاض، وذلك في الفترة منذ 1973م عند السماح بتعويم أسعار الصرف. وهناك عدة تفسيرات ممكنة لهذه الظاهرة، من بينها صدمة أسعار النفط في 1973-1974، 1985-1986، والتي طالت معظم الدول الصناعية تقريباً بشكل متشابه.ولكن يوجد أيضا تفسير نقدي لسعر

الصرف، حيث أصبحت حركات أسعار الفائدة غير مستقرة، حيث إن الدول ليس في وضع سواء indifferent فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية.

4/ توقع أنصار أسعار الصرف المعومة إن يؤدي هذا النظام إلي تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة. إن تعويم سعر الصرف يؤدي إلي التخفيف عن كاهل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يترك له سلطة كاملة للتحكم في الأصول والخصوم، ومن ثم المعروض النقدي المحلي، ويؤدي ذلك إلي ترك التغيرات الخارجية exogenous في خصوم البنك المركزي للبنوك التجارية مثل التغيرات في التعويم وفي مكونات مضاعف النقود money multiplier. ومن ناحية أخرى، كما أشرنا عاليه، فقد تحولت السياسات النقدية الوطنية لتصبح غير مستقلة بالكامل. فالتغيرات التي تحدث في المعروض النقدي الأجنبي، يمكن أن تؤدي إلي تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً، والي حركات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. وحيث أن سعر الصرف الحقيقي علي هذه الدرجة من الأهمية،(وربما يكون أكثر الأسعار أهمية في اقتصاد مفتوح بدرجة معتدلة)، فان الحكومات والبنوك المركزية لم تكن علي إستعداد للسماح لسوق متحرر من القيود بأن يحدد هذا السعر المهم لذلك، وحتى يمكن منع التقلبات الكبيرة والضارة في سعر الصرف الحقيقي، فقد كان لزاماً علي السياسة النقدية للدولة، أن تتعايش مع الضغوط المحددة بشكل خارجي علي سعر الصرف الحقيقية، علي سبيل المثال نجد إن التوسع النقدي الأجنبي قد يحتاج إلي أن يلازمه توسع نقدي محلي من أجل إيقاف الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

5/ تؤدي أسعار الصرف المعومة إلي تحقيق التوازن دائماً في ميزان المدفوعات دون تدخل من جانب البنك المركزي، الأمر الذي يساعد علي إزالة الضغوط المطالبة بفرض التعريفات الجمركية، وتطبيق نظام حصص الاستيراد، وغير ذلك من أشكال القيود علي التجارة الخارجية الدولية. وفي حقيقة الأمر كان اختلال الحساب الجاري في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أكبر منها في أي فترة أخري بعد الحرب العالمية الثانية، ومع التزايد الكبير في تطبيق نظام القيود الاختيارية علي الصادراتvoluntary export restraints، وإشتعال حروب حصص الاستيراد التي أصطلح علي تسميتها "حروب الموزbanana wars"، لم يحدث أي تقدم ملحوظ في السياسة التجارية عن طريق تحرك أسعار الصرف المعومة.

6/ كان هناك اعتقاد أيضاً بأنه خلال الفترة التي سبقت السماح بتعويم أسعار الصرف يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ باحتياطيات الصرف الأجنبي عند إتباع نظام التعويم، وبالتالي يمكن تحقيق قدر كبير من الادخار الاجتماعيSocial savings. فهذه الاحتياطيات يمكن استثمارها في شكل أصول رأسمالية حقيقية،(كما يمكن إنفاقها علي تحسين مستوى الاستهلاك). إلا إن مثل هذه التوقعات لم تتحقق علي النحو المنشود، وقد اتجهت احتياطيات الصرف الأجنبي إلي الزيادة إلي مستويات أكبر مما كانت علية خلال فترة أسعار الصرف الثابتة(هالوود، 2007).

المحور الثالث: تغييرات اسعار الصرف عبر الحقب الزمنية

تغيرات ظروف السوق وأسعار الصرف

عندما تتقلب أسعار الصرف بحرية فإن القيمة السوقية لعملة دولة ما سوف ترتفع أو تنخفض استجابة للتغير في ظروف السوق ولكن ما هي العوامل الرئيسية التي تسبب التغير في أسعار الصرف؟(عبد الفتاح،عبد العظيم،1987م).

شهد السودان خلال الفترة (1956-2004) سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات.بالإضافة إلى نوعين من الأسواق وهما السوق الرسمي والسوق الموازي الذان ظهرا في السودان في عام 1979م والذين لم يكن لهما وجود من قبل خاصة في الفترة 1956-1979م(شيخ موسي، 2001).

1/ سعر الصرف للفترة (1956 – 1978م):شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية، وإذا لم يكن البيع عن طريق بنك السودان فإنه يكون على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد لها. وأستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى عام 1978م(المكاوي، 2005) .

2/ سعر الصرف خلال الفترة (1979 – 1984م):شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف، ففي عام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام 1979م وتتمثل سماتها الأساسية في الأتي:

أ/ حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود.

ب/ السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود.

ج/ التعامل من خلال سوقين: سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

د/ بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي. كذلك شهد عام 1979م استخدام سعر الصرف المعدل والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود 1.30جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ عام 1982م وتم إلغاء السعر الموازي وأستعيض عنه بالسعر الحر في العام 1983م وقد أستمر السعر بـ 1.30 جنيه للدولار الواحد حتى العام 1984م(تقارير بنك السودان المركزي، 1979 -1984).

3/ سعر الصرف خلال الفترة (1985 - 1989م):تم في عام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% ليصبح 2.50 جنيه للدولار الواحد واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى 1986م حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنيه للدولار بنهاية عام 1986م وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة45% بنهاية عام 1987م في العام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62%(تقارير بنك السودان المركزي، 85 -89).

4/ سعر الصرف خلال الفترة (1990 –1996):استمرت سياسة التخفيض خلال العامين (1990 – 1996) إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة، والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمه واقعيه للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية حيث شهدت تلك الفترة إتباع نظام سعر الصرف العائم (Floating Exchange Rate) . وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وألغى نظام السوق الرسمي والأسواق المصرفية الحرة وأستعيض عنهما بأسواق حرة موحده للتعامل بالنقد الأجنبي(شيخ موسي، 2001).

5/ سعر الصرف خلال الفترة (1997 – 2001):شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق، وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقه سعر الصرف الزاحف، ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى أنه وسيلة لتعديل سعر الصرف، يتضمن تثبيت قيمة إسمية وتكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة). وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصوره منتظمة وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة(شيخ موسي، 2001).

أما الفترة خلال العامين 1997 – 1998م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي، وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض والطلب. على أن يقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك، أما في عام 1999م فقد استحدث بنك السودان المركزي آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من والى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد. ومن أهم أبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (2000 – 2001م) فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي. تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل

بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي(تقارير بنك السودان المركزي، 97 -98).

6/ سعر الصرف خلال الفترة (2002 – 2004):استخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة(المكاوي، 2005).

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي لعام 2002 المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر ألتأشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام 2003م فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي. هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر. وعلى الرغم من أن الخمسة أعوام الأخيرة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف. ألا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي:(تقريربنك السودان المركزي، 2012).

1) سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراء في كل معاملاته.

2) أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف إذ أن هناك حدود مرسومه لتحرك أسعار الشراءوالبيع.

3) السعر التأشيرى: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي وفي نطاق قدره 1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.

4) أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءاً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

5) أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضليه بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي للأجانب في حالة الطلب و عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية. ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهنالك عدة آثار سالبه تنطوي تحت التعامل في الأسواق الموازية منها تتغير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصاديه منطقيه، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى(تقرير السودان المركزي، 2012).

المحور الرابع:سياسات النقد الاجنبي خلال الفترة 2004-2014م

سياسات النقد الأجنبي 2004تمشياً مع سياسة التحرير في سوق النقد الأجنبي وتفعيله وتوحيده وفي إطار سعي بنك السودان للوصول إلي سعر صرف مرن وحقيقي للدينار السوداني تم إجراء بعض التعديلات في سياسة النقد الأجنبي علي النحو التالي:

1/ تم التنازل للبنوك التجارية عن بعض المتحصلات غير المنظورة التي كان يتم شراؤها لصالح بنك السودان، وذلك لزيادة موارد غرف البنوك من النقد الأجنبي، مثال لذلك تحويل مستحقات المقاولين المحليين المدفوعة من الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول والتي كان يتم تحصليها بواسطة بنك السودان للبنوك التجارية والسماح لهم باستخدامها في الاستيراد السلعي مرتبات الأجانب ،نثريات السفر، البيع للبنوك والصرافات، وأي استخدامات أخري يوافق عليها بنك السودان.

2/ تم السماح للبنوك والشركات الصرافة بالبيع لشركات الملاحة لتغطية التزاماتها الخارجية بالنقد الأجنبي لدفع إيجار السفن بعد إبراز عقد الإيجار وذلك توسيعاً لاستخدامات موارد غرف التعامل بالنقد الأجنبي بغرض الوصول إلي سعر صرف أكثر مرونة وللحد من التقلبات العابرة في سعر الصرف.

3/ تم توجيه المصارف بالاستجابة لاحتياجات عملائها من النقد الأجنبي لكافة مواردها أو بالشراء من بنك السودان،. وسيقوم بنك السودان بتوفير تلك الموارد شريطة أن يتم البيع للعملاء والجمهور بنفس السعر الذي تم به الشراء من بنك السودان.

4/ تم تعديل النطاق الذي يتحرك حوله السعر التأشيري ليصبح 2.5% بدلاً عن 2%.

5/تقرر أن يكون السعر التأشيري منفصلاً عن سعر بنك السودان علي أن يقوم البنك بتحديد سعره باعتبار أحد المعاملين في سوق النقد الأجنبي.

6/وضع العديد من السياسات الناجحة لبناء قدر مناسب من الاحتياطيات القومية ببنك السودان حتى بلغت ما يعادل الحد الذي يغطي واردات 4.7% شهرياً.

7/ لتنظيم العائد رقم 2/ 2004 بتاريخ 2004/10/9 بإنشاء وحدة لإدارة واستثمار الاحتياطيات الرسمية، ومارست أعمالها منذ نوفمبر 2004م(تقارير بنك السودان المركزي، 2004).

سياسات النقد الأجنبي 2006: هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2006، إلي المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطيات النقد الأجنبي لاستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره.فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام 2006:

1/ إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية، وقد سُمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

2/ توجيه المصارف باستخدام حصيلة الصادر في كافة الأغراض عدا التحويلات (النظيفة) والبيع بالإضافة للحسابات الحرة. أما في مجال الاستيراد، فقد تم إلغاء حساب الاستيراد وأن يتم التعامل في عملية الاستيراد مع الهامش مباشرة.

3/ توحيد معاملة بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات، كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان.

4/ إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار، وقد تم أيضا السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى، وبتغيير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء. كما تم السماح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز أي مستندات.

5/ السماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائض مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة للبلاد.

وفي مجال سعر الصرف، سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006 من 230.67 دينار في ديسمبر 2005 إلي 202.48 دينار في نهاية ديسمبر 2006(تقارير بنك السودان المركزي، 2006).

سياسات النقد الأجنبي 2007: هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2007 إلي المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر صرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطيات واستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره.

اهم اهداف سياسات النقد الأجنبي للعام 2007:1/سعر صرف مرن ومستقر.2/بناء الاحتياطات.3/ إدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي.4/تفعيل سوق مابين المصارف:(تقارير بنك السودان المركزي، 2007).

سياسات النقد الأجنبي 2010:ركزت سياسات النقد الأجنبي للعام 2010 بشكل أساسي علي تنظيم واستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف الآتية:

1/ سعر صرف مستقر ومرن 2/ بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي 3/ إدارة الاحتياطيات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي 4/ تفعيل سوق ما بين المصارف.

ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء العديد من التدابير والتعديلات في الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي:(تقارير بنك السودان المركزي، 2010).

سياسات النقد الأجنبي 2011:هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي الاستمرار في المحافظة علي استقرار سعر الصرف،وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب علي النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة وهي كالتالي:

1/تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرق الدفع باستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الآجل الذي تكون فترته عاماً أو أكثر.

2/ الاستيراد فقط عن طريق خطابات الاعتماد (إطلاع والدفع ضد المستندات)، باستثناء السلع الضرورية والإستراتيجية والاستيراد بغرض الاستثمار.

3/وضع ضوابط للاستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الاستيراد للسوق المحلي بالعملة الأجنبية.

4/ زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل استيراد عربات ومشاريع الليموزين من 40% إلي 45.%

5/ إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها عممت علي كافة المصارف بتاريخ 91/2011/ بناءا علي قرار وزير التجارة الخارجية رقم (2) بتاريخ .5/1/2011

6/ إعطاء أولوية في تخصيص وتوفير موارد النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية للسلع الضرورية والأساسية، والتي تشمل المواد الغذائية والأدوية والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وما عداها يتم استيرادها من الموارد الذاتية للعملاء.

7/إعادة تصميم استمارة الاستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك وطباعتها بشكل جديد بعلامات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الأطراف:(تقارير بنك السودان المركزي، 2011).

سياسات النقد الأجنبي 2012أستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافر من 4.77% إلي 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلي 4.398 بنسبة 65%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار إلي حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم(تقرير بنك السودان المركزي، 2012).

سياسة النقد الأجنبي: هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي بناء احتياطيات من النقد الأجنبي وترشيد استخداماته مع الاستمرار في حرية التعامل به وتحرير المعاملات وإزالة كافة القيود علي حسابات النقد الأجنبي، وذلك للوصول تدريجيا لسعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة، وذلك من خلال انتهاج وتنفيذ حزمة من الإجراءات لمعالجه المشاكل التي واجهت البلاد بعد انفصال جنوب السودان وما صاحب ذلك من تحديات تمثلت في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من موارد النفط، ودعم السلع الأساسية، والتوقعات السالبة للمتعاملين المرتبطة بعد اليقينية، والحظر الاقتصادي الأمريكي علي السودان. وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلي انخفاض قيمة الجنيه السوداني وتزايد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم. ولتحقيق أهداف سياسات النقد الأجنبي قام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي أسهمت نسبيا في تخفيف حدة الآثار السالبة، حيث شملت الإجراءات ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي الجوانب التالية:

1/ أوقف البنك المركزي ضخ النقد الأجنبي للصرافات كليا وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح أسعار الصرف، الأمر الذي شجع المصارف والصرافات علي جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت بالمصارف 1،684 مليون دولارا بالصرافات 121 مليون دولارا بنهاية 2012.

2/ عمل البنك المركزي علي التنسيق مع الجهات ذات الصلة في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.

3/ استمر البنك المركزي في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي للإغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج، والدراسة بالخارج وغيرها. وقد أدي ذلك إلي انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها.

4/ قام البنك المركزي بإنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزي، المصارف التجارية، إدارة الجمارك ووزارة التجارة)، وذلك درءاً للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية والتي تسبب ضغطاً علي موارد النقد الأجنبي.

4/ نظم البنك المركزي التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمل الأجانب. وذلك بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل، وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران(تقارير بنك السودان المركزي، 2012).

موارد النقد الأجنبي: سعي البنك المركزي في التحرك الخارجي لاستقطاب موارد نقد أجنبي، مما كان له الأثر المباشر في زيادة موارد النقد الأجنبي وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف. كما قام البنك المركزي بتعديل فترة استرداد حصيلة الصادر بالنسبة للاعتماد لتصبح شهراً بدلاً عن شهرين. كما تم تحديد فترة شهر واحد فقط للاحتفاظ بحصيلة الصادر بحساب الصادر(صندوق النقد الدولي، التقرير القطري).

استقرار سعر الصرف: أستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافر من 4.77% إلي 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلي 4.398 بنسبة 65%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار إلي حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم(تقرير بنك السودان المركزي، 2012).

سياسات النقد الأجنبي 2013

1/ الاستمرار في سعر الصرف المرن المدار.

2/ الاستمرار في سياسة إصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال الأتي:

3/ العمل علي بناء احتياطيات مقدرة من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي لتقليل تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

4/ الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير كافة المعاملات الجارية وحرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات التنظيمية الصادرة من بنك السودان.

5/ الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي.

6/ التوسع والاستمرار في شراء وتصدير الذهب، علي إن يظل بنك السودان المركزي الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي ويسمح للشركات المرخص لها بالعمل ولها اتفاقيات مع حكومة السودان إن تقوم بتصدير إنتاجها من الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لضوابط بنك السودان المركزي.

7/ يسمح بتصدير الذهب بعد تصفيته وتنقيته بمصفاة الذهب بالخرطوم، يحظر تصدير الذهب الخام ابتداء من يناير 2013 إلا بموافقة البنك المركزي.

8/ الاستمرار في تطوير وتنظيم سوق الذهب مع الجهات الأخرى ذات الصلة بهدف إنشاء بورصة للذهب في السودان.

9/ العمل علي استقطاب مدخرات السودانيين بالخارج(تقرير بنك السودان المركزي، 2013).

سياسات النقد الأجنبي 2014:يسعي بنك السودان المركزي للمحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف وتحقيق قدر من التوازن في القطاع الخارجي خلال فترة البرنامج الاقتصادي الثلاثي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

1/ الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار.

2/ الاستمرار في سياسة توحيد وإصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال تطبيق الأتي:

3/ تحريك سعر الصرف بمرونة بهدف الوصول إلي سعر موحد ومستقر تحدده قوي العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي.

4/ الالتزام بتطبيق السعر المعلن بواسطة بنك السودان المركزي والمصارف والصرافات علي كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز بما في ذلك المعاملات الحكومية.

5/ العمل علي بناء احتياطيات مقدرة من النقد الأجنبي.

6/ علي المصارف الالتزام بنسبة الانكماش المقدرة المراكز(تقرير بنك السودان المركزي، 2014).

برنامج إصلاح السياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي والتجارة الخارجية لصندوق النقد الدولي للفترة(1978-1986):أهم بنود البرنامج علي النحو التالي:

1/ توحيد سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني بتضمين ضريبة التحويل وحافز المتحصلات.

2/ إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المغتربين.

3/ تطبيق سعرين للجنيه السوداني أحدهما رسمي ويطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات في الكشفين المرفقين الآخر تشجيعي ويحدد سعره حسب مؤشرات السوق يطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات بخلاف المضمنة في الكشفين المرفقين..

4/ إلغاء الرسم الإضافي وضريبة التنمية علي الواردات.

5/ إلغاء نظام تجارة المقايضة باستثناء تلك التي تتم في إطار تجارة الحدود.

6/ السماح للمقيمين وغير المقيمين من السودانيين وغيرهم بفتح حسابات جارية بعملات أجنبية ، ومنح السودانيين منهم أو الحاصلين علي رخص استيراد أولية في الحصول علي رخص استيراد لاستخدام أرصدتهم في تمويل عملياتهم.

7/ يسمح ببيع وشراء العملات الأجنبية لدي البنوك المرخص لها بالأسعار الواقعية المرنة وقد تحدد سعر الدولار ب 80 قرشا سودانيا لهذه العمليات.

8/ تلغي القيود الحالية علي إدخال وتحويلات العملات الأجنبية إلي داخل وخارج القطر وفقا لإجراءات وضوابط مرنة وواقعية(تقارير بنك السودان المركزي، 1978 -1986)

المحور الخامس:الاطار التحليلي

نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

$ReR = E\frac{P^*}{P}$ ومن المعادلة يتم اشتقاق لوغريتم سعر الصرف الحقيقي.

$$LnReR = Ln(E) + Ln(P^*) - Ln(P)$$

سعر الصرف التوازني: $e^* = \frac{P_t}{P_n}$ ، حيث P_t أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية.P_n أسعار السلع غير داخلة في التجارة الخارجية[17].

سعر الصرف العاجل: ***Spot exchange rate*** وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق علية وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمن لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع(معروف، 2006).

سعر الصرف الآجل:*Forward exchange rate*

ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق علية، ويتراوح وقت التسليم بين 20-90 يوماً أو أكثر من ذلك ويحدد سعر الصرف الآجل وفقاً للصيغة الرياضية التالية(معروف، 2006).

$$sf_1 = Cc\frac{r_2 - r_1}{1 + r_1} + Cc$$

حيث:

Cc سعر الصرف العاجل ، sf_1 سعر الصرف الآجل، r_1 سعر الفائدة في البلد المحلي، r_2 سعر الفائدة في البلد الأجنبي.

سعر الصرف الحقيقي:The real exchange rateإن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي nominal exchange rate، قد لا يعطي صورة كاملة عن مدي التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام.علي سبيل المثال، إذا حدث انخفاض depreciation في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسياً إلي الوضع في دولة أخرى، فانه القدرة التنافسية للدولة المعينة، قد تميل إلي الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي.ويُستخدم مفهوم سعر الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي Q بالصيغة التالية:

$$Q = S(^{P^*}/_{P})$$

ومعني ذلك، أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية (وهناك مقاييس أخرى عديدة يمكن استخدامها ومن بينها مستويات الأجور النسبية). لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعينة أسرع من نظيرة في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعار الصرف الاسمي من اجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي.وجدير بالذكر أن الهبوط في Q يعد ارتفاعاً appreciation في سعر الصرف الحقيقي يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في Q يؤدي إلي زيادة التنافسية الدولية لذلك البلد[7].

عند إعلان السودان لاستقلاله عام 1956م فنجد سعر الصرف 2.87156 دولار لكل جنيه سوداني وظل ومازال حتى يونيو عام 1978م حيث طبق أول تخفيض.

هذا وتجدر الإشارة إلي إن الجنيه السوداني قد ظل مرتبطا بالجنيه الإسترليني حتى أغسطس 1971م ثم تم ربطه بعد ذلك بالدولار نظرا للتذبذبات المتتالية في موقف الجنيه الإسترليني وذلك تفاديا للآثار غير المواتية بالنسبة لتجارة السودان الخارجية(م.السياسات الاقتصادية، 1982).

في إطار برامج التركيز الاقتصادي تم إعلان إصلاحات في نظام التجارة الخارجية بموجبها تم الغاء نظام المقايضة المفتوحة والاستيراد بدون قيمة وفيما يتعلق بسياسات سعر صرف الجنيه السوداني فقد تم تخفيضه لأول مرة تخفيضا مباشرا في يونيو 1978م من 2.78 دولار لكل جنيه سوداني إلي 2.5 دولار للجنيه بهدف رفع القدرة التنافسية لسلع الصادر الرئيسية والتقليل من الواردات غير الرئيسية وتمت في نفس الوقت إضافة نسبة ضريبة التحويل وعلاوة تشجيع الصادرات(عدا القطن) ويصبح السعر الحقيقي أو الفعلي هو 2 دولار لكل جنيه سوداني(المكاوي، 2005).

ثم تم تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني ليعادل 2.5 دولار للجنيه لكن بتعديل ضريبة التحويل والحافز إلي 10 قروش بدلا عن 5.18 قرشا علي كل المعاملات التجارية ما عدا صادرات القطن أصبح سعر الجنيه مساويا لدولارين ، أما السعر التشجيعي للمغتربين فيعادل 1.75 دولار للجنيه السوداني، ومنذ تخفيض الجنيه السوداني في عام 1978م تم إتباع سياسة التدرج في تغيير سعر صرف الجنيه السوداني وذلك سعيا للوصول إلي القيمة الحقيقية له ، ففي خلال عام 1979م طرأت ثلاثة تغيرات في سعر صرف الجنيه السوداني إذ تم في 27 مارس تغيير سعر الصرف التشجيعي للمغتربين من 1.75 إلي 1.5 دولار للجنيه السوداني ، وبعد فترة وجيزة طبق نظام الحافز علي صادرات القطن وذلك دعما للمنتجين وحفزا لزيادة الإنتاج وأصبح بذلك سعر الصرف الحقيقي للجنيه السوداني بالنسبة لصادرات القطن دولارين بدلا عن 2.5 دولار(م.السياسات الاقتصادية، 1982).

أما في سبتمبر 1979 تم وضع نظام سعرين للصرف أحدهما رسمي وهو 2 دولار لكل جنيه سوداني وآخر موازي 1.25 دولار لكل جنيه سوداني. وقد تم تحويل معظم سلع الصادر والوارد إلي سعر السوق الموازي لتخفيف العبء علي الموارد الرسمية . وفي نهاية عام 1980 اتخذت إجراءات لتوحيد سعر الصرف حيث تم نقل كل سلع الصادر عدا القطن وكل الواردات عدا البترول، السكر، القمح، دقيق القمح، اللبن المجفف، الأدوية ومستلزمات الإنتاج للقطن من السوق الرسمي إلي السوق الموازي.

بنهاية يوليو 1980 تم تحويل كل الصادرات والواردات(عدا البترول والسكر والدقيق والأدوية) إلي سعر السوق الموازي وأصبح السوق الموازي سوق معترف به رسمياً ولأول مرة سوق حرة للمعاملات عن طريق الصرافات الخاصة وقد ترك تحديد سعر الجنيه لعوامل العرض والطلب(المكاوي، 2005).

لقد تم توحيد سعري الصرف الرسمي والموازي ليكون 1.1 دولار لكل جنيه سوداني في نوفمبر عام 1981م، كما تم في نوفمبر 1982م تخفيض سعر الصرف ليصبح 0.77 دولار لكل جنيه، وعملت الصرافات في المدى 0.48-0.57 دولار لكل جنيه سوداني.وحتى عام 1983خفض الجنيه السوداني تسعة مرات بتدهور 40% من قيمته حين الاستقلال . وقد تم في فبراير عام 1983م سحب تراخيص الصرافات الخاصة وفتح صرافات البنوك التجارية لتجذب المزيد من

النقد الأجنبي للقنوات الرسمية، وفي مارس من نفس العام أستحدث سعر صرف جديد أطلق عليه السعر الحر بدلاً عن السعر الموازي ويساوي 0.56دولار وفي المقابل السعر الرسمي 0.77 دولار لكل جنيه علي أن تباع 25% من عائدات الصادر للبنوك التجارية بالسعر الحر.ثم أعيد فتح الصرافات الخاصة في يناير عام 1984م في حين خفض سعر الصرف الحر في أكتوبر 1984م ليكون 0.47 دولار للجنيه وظل سعر الصرف الرسمي عند 0.77 دولار للجنيه .أما في فبراير عام 1985م فقد أغلقت الصرافات الخاصة وخفض سعر الصرف الحر إلي 0.33 دولار لكل جنيه، وفي نفس العام في فبراير عدل سعر الصرف الرسمي إلي 0.4 دولار لكل جنيه، ثم أجريت في نفس العام عدة تعديلات علي السعر الحر ليتراوح بين 0.29-0.33 دولار لكل جنيه.في بداية عام 1986م تكونت لجنة لتحديد سعر الصرف الحر من خلال الوقوف علي موارد النقد الأجنبي في السوق الحر وأصدرت قرارا بتحديد سعر الصرف الحر بما يعادل 0.4 دولار لكل جنيه سوداني شراء 0.23 لكل جنيه بيعا ليظل السعر الرسمي عند 0.4 دولار لكل جنيه. وفي أكتوبر من عام 1987م تم توحيد سعري الصرف الرسمي والحر ليصبح 0.22 دولار لكل جنيه سوداني بقرار وزاري.وفي أكتوبر عام 1988 تم الرجوع إلي سعر الصرف الحر فأصبح 0.08 دولار لكل جنيه علي أن يتم تحديده بعد ذلك بواسطة لجنة التعامل في موارد السوق الحر علي أساس يومي حسب مقتضيات العرض والطلب، في حين ظل السعر الرسمي علي ما كان عليه 0.22 دولار لكل جنيه وبموجب هذه الإجراءات أصبحت البنوك التجارية تورد 70% من عائد الصادر إلي بنك السودان بالسعر الرسمي وال30% عند 0.22 المتبقية بالسعر الحر(المكاوي، 2005).وقد بقي السعر الرسمي عند 0.22 دولار لكل جنيه عام 1989م أما السعر الحر فتحدده لجنة من سبعة بنوك يوميا حسب آلية العرض والطلب. أما في فبراير 1992 بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي فقد تم إلغاء نظام السوق الرسمي والحر ليتم استبدالها بسعر حر موحد يتحدد بواسطة لجنة من البنوك حسب آلية العرض والطلب وهذا فقد تراوح سعر الصرف بين 0.01 دولار لكل جنيه في فبراير إلي 0.007 دولار لكل جنيه بنهاية 1992م.

وفي أكتوبر 1993 تم إلغاء نظام السوق الحر الموحد وأنشئت نافذتان للتعامل بالنقد الأجنبي وهما نافذة البنك المركزي ويتم تحديد السعر فيها بواسطة إتحاد المصارف حيث حددت نافذة البنك المركزي سعر الصرف 0.004 دولار لكل جنيه ونافذة البنوك التجارية 0.0033 دولار لكل جنيه بينما بقي سعر نافذة البنك المركزي كما هو.

أما في يوليو عام 1994م فقد تم إلغاء نظام النافذتين وسمح للبنوك التجارية بشراء وبيع النقد الأجنبي بحرية تامة حسب آلية العرض والطلب.وفي عام 1995م أعلن عن إنشاء صرافات للنقد الأجنبي وصل فيها سعر الصرف إلي 0.0013 دولار لكل جنيه سوداني. لقد تم التخفيض التدريجي لسعر الصرف عام 1997م، رغم ضغوط صندوق النقد الدولي بتوحيد سعر الصرف فورا إلا أن الإدارة الاقتصادية في البلاد أدركت أن السياسة المثلي في التخفيض التدريجي. خاصة مع ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية للبلد في النصف الثاني من 1995م وبداية 1996م من زيادة كبيرة في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة وتمويله بالاستدانة من النظام المصرفي

مما أوصل معدل التضخم في أغسطس عام 1996م إلي 166%. وبالنسبة لنشاط التجارة الخارجية فقد اتسع نطاق الإعفاءات الجمركية لواردات بعض المنظمات المدنية. كما اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وبعد اقتناع الإدارة الاقتصادية بالهوة التي ينحدر إليها الاقتصاد عمدت إلي مجموعه من الإجراءات العاجلة لإصلاح الخلل الواضح في مفاصل الاقتصاد الكلي، وكان من بينها إدراك جدوى سياسة التخفيض التدريجي. إذ أن الوضع المالي والنقدي يعتمد عليهما الأداء في سعر الصرف، ولا يخفي الأثر الفاعل للعوامل النفسية علي أداء سعر الصرف لذلك كانت سياسة التدرج كمحاولة لاستعادة المصداقية في السياسات المتخذة لإصلاح سعر الصرف ليصبح اثر العوامل النفسية محايدا أن لم يكن إيجابياً.في مارس 1997م تم انتهاج نظام جديد لتحديد سعر الصرف يقود إلي التوحيد التدريجي وهو ما يعرف بنظام سعر الصرف الزاحف(Crawling Exchange Rate Peg)، وبناء علي التعديل الذي أدخل علي هذا النظام ليتفق مع الوضع السائد عندئذ في أسواق نظام سعر السودان تم تعديل النظام الجديد بنظام الهلب مع الممر المتحرك(Anchor With Crawling Corridor)(تقرير بنك السودان المركزي، 1997).

يحدد سعر الصرف حسب هذا النظام بواسطة لجنة مكونه من ممثلي المصارف السودانية وممثل لبنك السودان وممثل للصرافات المرخص لها حيث يتم التحديد علي ضوء معطيات العرض والطلب علي النقد الأجنبي في السوق يومياً. كما يكفل النظام المرونة لسعر الصرف المحدد في المدى 2% ارتفاعاً وانخفاضاً.

وما لبث نظام التخفيض التدريجي لسعر الصرف إن نجح في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي من 23% في ديسمبر 1996م إلي 6.9% في نهاية ديسمبر عام 1997م، تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف في مارس عام 1998م حيث أصبح لبنوك صرافات النقد الأجنبي مطلق الحرية في تحديد السعر.وقد تم توحيد سعر الصرف نهائيا في أكتوبر عام 1998م.لقد حقق نظام التخفيض التدريجي لسعر الصرف توحيد سعر الصرف من ثمانية أسواق في عام 1996م إلي سوق واحدة في أغسطس 1998م، وأصبح سعر الصرف واقعي تحدده قوي السوق.لقد حرصت الإدارة الاقتصادية في عام 1998م علي تأكيد استدامة سعر الصرف الموحد، فلقد أسس نظام لحساب المتوسط الترجيحي لأسعار الصرف التعاقدية بين المصارف والعملاء خلال يوم ثم خفضت إلي 10 ثم 5 أيام في نهاية مارس 1999م.أما المرحلة الثالثة فهي إدخال نظام المزادات في التعامل بالنقد الأجنبي ويقضي هذا النظام بالسماح للمصارف بقبول عروض شراء النقد الأجنبي من عملائها علي أن يحدد العميل عرضه لغرض توظيف النقد الأجنبي والسعر المقترح ثم ترفع المصارف العروض المقدمة الي بنك السودان في يوم محدد كل أسبوع، ليقوم بنك السودان بتوفير النقد الأجنبي للمصارف لمقابلة ارتباطات عملائها. ثم كانت المرحلة الأخيرة في خطة إصلاح نظم سعر الصرف تتضمن إلزام المصارف بفتح غرف للتعامل بالنقد الأجنبي وهو نظام محصن بمجموعة إجراءات وترتيبات احترازية لتنظيم العمل في المصارف حيث يحدد بنك السودان لكل مصرف فروع معينه* (يحدد بنك السودان لكل مصرف فروع معينه للعمل في

سوق النقد الأجنبي والمعيار أن يكون الفرع في منطقه رواج تجاري ذو صلة بالنقد الأجنبي. وكذلك من الضوابط الإدارية تحديد نوع العملاء الذين يسمح لهم بفتح حسابات جارية بالنقد الأجنبي وفق ضوابط منها مقدرة العميل المالية ومجال عمله. علي المصارف الإعلان عن أسعارها بوضوح والالتزام بها) للعمل في سوق النقد الأجنبي. أما الفترة من 2000-2005م فقد أتسمت بقدر من الاستقرار، كما اتضح في الجدول أعلاه رقم (2) .بدأت هذه المرحلة بعد توحيد سعر الصرف حيث تركزت السياسات والإجراءات في هذه الفترة علي تحقيق استقرار مستدام في سعر الصرف الموحد الواقعي وفعلا فقد استقر متوسط الصرف خلال الأعوام 2003م،2004م، وحتى يونيو 2005م حيث انخفض من 259.5دينار/دولار إلي 250 دينار/دولار ثم إلي 247.7 دينار/دولار علي التوالي(تقرير بنك السودان المركزي، 2005).

تم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج ضمن السعر التأشيري، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي، وتعديل سعر الصرف التأشيري للسوق المنظم عدة مرات خلال 2018م؛ وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي. ومواصلة لجهود البنك المركزي للمحافظة على إستقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلمات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها علي كافة المعاملات بالنقد الاجنبي.

ونتيجة لهذه الاجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202% في ديسمبر 2017م إلي ديسمبر2018م . الحكومات المتتالية في السودان حددت أهداف سياستها النقدية في ثلاثة محاور:

1/ الحد من التضخم الذي تراوحت معدلاته السنوية في العشرة أعوام الأخيرة ما بين 13 و 169%.

2/ تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات بعد أن أصبح لعجز في الميزان التجاري ظاهرة مزمنة ووصل في عام 1999م وفق الإحصاءات الرسمية المتوفرة 569.3 مليون دولار.

3/توحيد سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الذي يستخدم كمرجع .

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره علي حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره علي الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي؛ لذلك فإن عددا كبيرا من الدول يولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية، حيث يستخدم عدد كبير من الدول النامية سياسات الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتهم وتستخدمها الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية إلي جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي(الصادق، الجارحي، لطيفة، 1996).

خاتمة:

تناولت الدراسة سياسات النقد الاجنبي، وسعر الصرف ، والسياسات المتبعة خلال فترة الدراسة. فقد شهدت الفترة من 2004 وحتى 2014 تغيرات كثيرة في السياسات، فقد تميز عام 2005 بالاستقرار والنمو الاقتصادي، لما شهده السودان من سلام، ووحدة وطنية وايقاف نزيف الحرب. وقد اتسمت الفترة من 2005 -2010 بالانتعاش الاقتصادي، والاستقرار وثبات سعر الصرف. ولكن تدهور الاقتصاد وواجه تحديات ومهددات بانفصال دولة جنوب السودان في 2011. ومن ثم دخل السودان في ضعف قيمة عملته،وضعف القوة الشرائية للعملة المحلية. وكذلك تم تعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية.وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال . وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناءا على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي. وفي السنوات الاخيرة تمت سياسة التعويم المقيد بنظام سعر الصرف المرن المدار الذي يدار بواسطة السلطات النقدية البنك المركزي وسوق المصارف حتى تركز السعر في حدود معينة .

أولاً:النتائج

-توجد علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة.

-يوجد العديد من السياسات والتجارب المتبعة في تحديد سعر الصرف الحقيقي الفعلي المرتكز علي سعر موحد يتحدد تلقائيا وفق العرض والطلب.

-أدي الانخفاض المستمر في سعر الصرف الجنيه السوداني من قبل صندوق النقد الدولي إلي ضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية.

-انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره زاد من الضغوط علي أسعار المستهلكين.

-السياسات المتبعة في الآونة الأخيرة في العام 2021م سياسات مرنة متزنة للقضاء علي السوق الموازي وتوحيد سعر الصرف بصورة مرنة ومدارة بحيث تحافظ علي ثبات سعر الصرف من الانفلات والتقلبات السريعة وهي سياسة تنويم حتى يقوي الجنيه بالانتاج.

-سياسة التعويم تحتاج إلي الانتاج لتقوية قيمة الجنيه وزيادة قوته الشرائية وتعزيز قدرته التنافسية من بين العملات الأخرى.

-السياسة التي تم اتباعها سياسة مرنة متزنة تدرجية مراعية قوة الجنيه وضعفه أمام العملات الاجنبية وهي سياسة تنويم وليس تعويم وهي سياسة اسعافية بغرض ثبات واستقرار سعر الصرف وتتسم هذه السياسة بالشجاعة والجرأة.

ثانيًا:التوصيات

-تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لحفظ التوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية.

-العمل علي تقوية الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية وذلك بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد.

– يجب علي الدولة اتخاذ حزمة من الاجراءات الكفيلة باستقرار سعر الصرف وفق سياسة تعويم الجنيه السوداني.

– جذب وتشجيع دخول مدخرات وتحويلات المقمين بالخارج الي البلاد عبر النافذة الموحدة البنك المركزي عبر سياسة توحيد سعر الصرف.

– علي الدولة تكوين احتياطي من النقد الاجنبي لتلبية الطلب وزيادة العرض وبالتالي يثبت السعر أو ينخفض تدريجياً.

– علي الدولة تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة لزيادة الانتاج والانتاجية.

– علي الدولة السعي لتحسين العلاقات الخارجية وتشجيع التجارة الخارجية عبر النافذة الموحدة.

قائمة المراجع:

1.تقارير بنك السودان السنوية خلال فترة الدراسة 2004 – 2014، التقارير السنوية، 44-54، الخرطوم، السودان.

2.تقرير بنك السودان المركزي،(2012، 2013)، التقرير السنوي، 52-53.

3.تماضر،(2013)، قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان، في الفترة من (1970__2013) غير منشورة.

4.جبار محفوظ،(2015)،دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف علي الأسواق المالية-دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015م، غير منشورة.

5.الجهاز المركزي للإحصاء(2012م)، جمهورية السودان، الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان(نسخة مختصرة).

6.سلسلة الدراسات والبحوث، (2008م)، سلسلة بحوث تصدر عن بنك السودان المركزي، (الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء)الإصدارة رقم (13) .

7.سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد(2007)،النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر.

8.صالح أويابة، عبدالرزاق خليل،(2018)، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2018)،مجلة الباحث،م 16،ع 16.

9.صندوق النقد الدولي، التقرير القطري، رقم الإيداع 14/249.

10.ضوابط وتوجيهات إدارة السياسات لشركات الصرافة، (2013)، بنك السودان المركزي، قطاع الاقتصاد والسياسات، الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء، الخرطوم، السودان، ص ص، 31-34.

11.عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، عبد العظيم محمد مصطفي، (1987)، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسية، المكتبة العربية،جامعة الملك سعود، ص 548-562.

12.عبد الوهاب عثمان شيخ موسي،(2001م)،منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ج2 الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان، ص ص، 57-58.

13.العرض الاقتصادي،(2004-2014)، السودان، وزارة المالية والاقتصاد والوطني، الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، الخرطوم، السودان، ص ص، 119 -120.

14.علي توفيق الصادق،معبد علي الجارحي،نبيل عبد الوهاب لطيفة،(1996)،السياسات النقدية في الدول العربية صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

15.فايز إبراهيم الحبيب، (1994)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة،الدار الجامعية للنشر،ص689- 690 .

16.مجلد السياسات الاقتصادية، (1982م).

17.محمد الحسن المكاوي(2005)، المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإنمائي بالسودان، الطبعة الأولي، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، سلسلة إصدارات الوعد الحق، إصدارة رقم (7)، الخرطوم.

18.معروف،(2006م)، المجلة الاقتصادية.

19.موري سمية،(2009)، آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(2009-2010)، دراسة غير منشورة.

المجتمع المدني في الجزائر: دراسة حالة "فعاليات المجتمع المدني"

د.نور الدين ميهوبي، باحث في مركز بحث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية-الجزائر

ملخص: "فعاليات المجتمع المدني" هي ائتلاف يتكون من 76 جمعية و20 نقابة، عقدت بين 18 ماي و12 أكتوبر 2019 عدة اجتماعات وندوات وطنية، أسفرت عن عشرة بيانات تم نشرها في الصحافة والمواقع الإلكترونية. من خلال تحليل هذه البيانات، تبرز المقالة كيف ساهم الائتلاف في تقديم مشروع سياسي يقارب بين رؤى سياسية مختلفة ويبلور مطالب الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر منذ بداية 2019، من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي. ورغم حل "فعاليات المجتمع المدني" وتوقف أعضائها عن الاجتماع بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 13 ديسمبر 2019، غير أنها تجربة مهمة تبين التحولات التي يشهدها المجتمع المدني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الجزائر، فعاليات المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي، الحراك.

Title: Civil Society in Algeria: a case study of "civil society activities"

Abstract: "civil society activities" is a coalition consisting of 76 associations and 20 unions, which held between 18 May and 12 October 2019 several national meetings and seminars, which resulted in ten statements that were published in the press and websites. By analyzing this data, the article highlights how this coalition contributed to presenting a political project A political project that brings together different political visions and crystallizes the demands of the popular movement that Algeria has witnessed since the beginning of 2019, in order to achieve a peaceful democratic transition. Although the "civil society activities" were dissolved and its members stopped meeting after the presidential elections of December 13, 2019, but it remains an important experience that shows the transformations of civil society in Algeria.

Key Words: Civil society, Algeria, Civil society activities, Democratic transition, Hirak.

مقدمة:

شهدت الجزائر عدة مبادرات للخروج من الأزمة السياسية الناتجة عن إستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 02 نيسان/ أبريل 2019 تحت ضغط الحراك الشعبي، منها ما صدرت من قبل أحزاب سياسية مثل مبادرة "فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب" لحزب جبهة العدالة والتنمية، ومنها ما جاءت من قبل شخصيات وطنية مثل "مبادرة الإبراهيمي، يحيى عبد النور وبن يلس"، كما قدم أساتذة وجامعيون "المبادرة الوطنية من اجل التغيير السلمي"، وطرحت منظمات وجمعيات وطنية هي الأخرى مبادرات مثل "خارطة طريق منظمة المجاهدين" و"مبادرة علماء الجزائر" التي أشرفت عليها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

في خضم هذه الإقتراحات والمبادرات لتجاوز الأزمة السياسية، قامت "فعاليات المجتمع المدني"، وهي إئتلاف يتكون من نقابات مستقلة وجمعيات، بلقاءات تشاورية بين 18 أيار/ ماي و12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وأصدرت طوال هذه الفترة 10 بيانات، من بينها مبادرة في 15 حزيران/ يونيو تحت إسم "مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الأزمة السياسية". تتميز "فعاليات المجتمع المدني" عن المبادرات الأخرى بإتساع قاعدة المشاركين فيها، ففي أول لقاء تشاوري إجتمعت 46 منظمة بين نقابات وجمعيات، لتصبح في اللقاء الثاني أزيد من 53 منظمة، وفي لقاء 15 حزيران/ يونيو الذي أسفر عن المبادرة إجتمعت حوالي 500 شخصية يمثلون 70 منظمة. كما تتميز هذه الفعاليات أيضاً بكونها تجمع بين تيارات إيديولوجية مختلفة، وإحتوائها لتكتلات جمعوية مختلفة المشارب. من بين أهم أهداف المبادرة التي طرحتها هذه الفعاليات، هو " فتح حوار وطني شامل مع فعاليات الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية وناشطين من الحراك، بخصوص الوضع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي للبلاد ووسائل الخروج من الأزمة..."[1]. وبعد التنسيق مع مختلف أحزاب المعارضة، إستطاعت "فعاليات المجتمع المدني" في ندوة 24 آب/ أغسطس 2019 من جمع الأحزاب المشاركة في "المنتدى الوطني للحوار" المحسوب على التيار الإسلامي وأحزاب "قوى البديل الديمقراطي" المحسوبة على التيار العلماني واليساري، من أجل التشاور للوصول إلى رؤية توافقية جامعة. إعتبر العديد من المشاركين في هذه الندوة أنها كانت ناجحة لأنها جمعت أهم أحزاب المعارضة الناشطة في الساحة السياسية الجزائرية والتي لم تتمكن من الاجتماع حول طاولة نقاش منذ بداية الحراك. أسفرت هذه الندوة عن تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة لتقريب وجهات النظر. توقف نشاط "فعاليات المجتمع المدني" بعد إستدعاء الهيئة الناخبة في أيول/ سبتمبر2019، وكان آخر بيان لها في 12 تشرين الأول/ أكتوبر2019 حيث نددت بسياسة التضييق على الفضاءات العمومية وإعتقال بعض أعضائها.

[1] فعاليات المجتمع المدني، "مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الأزمة السياسية"، موقع فايسبوك، 2019/06/15، تم الاطلاع عليه في 2021/03/10، في https://bit.ly/3waEvQn

كيف يتفاعل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي في مرحلة إنتقال ديمقراطي؟ وهل التفاعل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي يأخذ نفس الشكل الذي أخذه في تجارب الإنتقال الديمقراطي التي شهدتها أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية؟ وما هو أفق التحليل الذي يمكن أن تقدمه تجربة المجتمع المدني في الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي في 22 شباط/ فبراير 2019؟ تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات انطلاقا من تجربة "فعاليات المجتمع المدني" لدعم الحراك الشعبي.

الإطار النظري للدراسة:

ارتبطت إعادة اكتشاف مفهوم المجتمع المدني، بعدما بلوره المفكرون الكلاسيكيون لنشأة الدولة في أوروبا مثل هوبس، لوك وهيجل، أساساً بتفكك الإتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات وإنتقال العديد من دول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وهو ما يسمى بالموجة الديمقراطية الثالثة. كتب المحلل السياسي الأمريكي لاري دايمون في 1994 "الآن أصبح من الواضح أنه لفهم التغيرات الديمقراطية في العالم، يجب علينا دراسة المجتمع المدني" (Larry Diamond,1994, p. 5). وفي نفس اتجاه هذه الفكرة، إستحوذ منظروا الإنتقال الديمقراطي على مفهوم المجتمع المدني لجعله مفتاح تفسير مراحل الإنتقال من التسلط إلى الديمقراطية، فإتساع مجال المجتمع المدني يعني تضييق مجال النظام التسلطي وإتساع هذا الأخير يعني تضييق مجال المجتمع المدني (Andrea Teti, 2011, p 73). غير أن هذا المفهوم لم ينظر إليه على أنه كافي في نفسه لتحقيق الديمقراطية، فالمسار الديمقراطي يبقى رهين الدوافع والديناميكيات السياسية. ويرى جوان لينز وألفريد ستيبان في كتابهم حول الإنتقال الديمقراطي وتعزيزه، بعد دراسة حالات كل من جنوب أوربا وأمريكا الجنوبية وأوربا الشيوعية سابقاً، أن المجتمع المدني يجب أن يفسح المجال للمجتمع السياسي، لأن وظيفة المعارضة والمقاومة التي يضطلع بها المجتمع المدني في ظل نظام تسلطي تختلف عن وظيفة السعي للوصول للسلطة وتوجيه الحكم التي يضطلع بها المجتمع السياسي في مرحلة تعزيز الديمقراطية (Camau, 2002, p 220 Michel). ويعمم لينز وستيبان هذه النظرة لعلاقة المجتمع المدني والمجتمع السياسي على الثورات الشعبية التي شهدها العالم العربي في 2011، فيكتبان في مقال صدر في 2013 أن " المجتمع المدني يمكنه أن يؤدي دور حيوي في الإطاحة بنظام تسلطي، لكن لبناء الديمقراطية نحتاج لمجتمع سياسي" (Alfred Stepan & Juan J. Linz, 2013, p .22)

رغم إطلاق مفهوم المجتمع المدني على الحشود المتظاهرة في الثورات العربية، إلا أن الحالة العربية يمكن أن تعتبر كتحدي لهذا المفهوم، وذلك لأن خاصية الثورات العربية هي عدم وجود منظمات مهيكلة بشكل رسمي يمكن أن تنسب لنفسها قيادة وتوجيه المتظاهرين. وقبل هذه الثورات بقليل، كانت المنظمات الدولية والسفارات الداعمة مالياً للمجتمع المدني تجعل من "الهيكل المنظم الرسمي" شرطاً للحصول على التمويل والدعم، لذا فإن الجمعيات المصرح بها خصيصاً كانت هي الأكثر إستفادة من هؤلاء المانحين. لتخطي الحرج المنهجي عند إستعمال

مفهوم المجتمع المدني على حالة الثورات العربية، أضاف جون بيار لويزار و آنا بوزو فكرة "الغير منظم"، ليصبح "المجتمع المدني الغير منظم" قادر على إستعاب الشباب المعبأ عن طريق وسائل التواصل الاجتماعية، العمال الذين لا ينتمون لهياكل نقابية، المواطنين العاديين الذين مثلو أغلب المتظاهرين، أو حتى القبائل في حالة اليمن وليبيا Anna Bozzo & Pierre-Jean (Luizard) 2011, p 15.

ولكن ما يمكن ملاحظته في الأدبيات التي تناولت الثورات العربية، هو تراجع إستعمال مصطلح المجتمع المدني لصالح نظريات الحركات الاجتماعية، فهذه الأخيرة لديها أدوات أكثر ملاءمة لتحيل وفهم الحركات الإحتجاجية التي تتسم بالعفوية وعدم الهيكلة، مثل الثورات العربية[2]. ويكتب فانسون دوراك أن غياب الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية و منظمات المجتمع المدني من صفوف المتظاهرين في الإنتفاضات العربية، و بروز دور الشباب الغير مؤدلج والتجمعات بدون قيادة والطرق الجديدة في تمرير المعلومات والأخبار...، أدى بالعديد من الأكاديميين لإستدعاء مصطلحات نظريات الحركات الاجتماعية أو الحركات الاجتماعية الجديدة لدراسة هذه الإنتفاضات (Vincent Durac, 2015, p 247). ويرى دوراك كذلك أن نظريات الحركات الاجتماعية، رغم أهمية التفسير الذي تقدمه، تبقى قاصرة عن تقديم فهم جيد للإنتفاضات العربية، لأنها بشكل أو بآخر تضمر فكرة الوحدة والتعارف المتبادل بين أعضاء هذه الوحدة. فهو يفضل مصطلح "تكتل من الحركات الاجتماعية" أو "حركات من الحركات" لتعبير عن تنوع الفاعلين في الثورات العربية. ويستنتج دوراك أن هذه النقطة بالذات مثلت التحدي لفترة ما بعد الثورة، بحيث أن إتساع قاعدة المتظاهرين وتنوعها وعدم إنسجامها جعل من عملية القمع مستحيلة وأدى لإسقاط الأنظمة التسلطية ولكن في مرحلة ما بعد الثورة كان التنوع والإختلاف عائقاً لتقديم برنامج سياسي وإجتماعي موحد (Vincent Durac, 2015, p 253) .

يذهب بعض الدارسين لحالة الحراك الشعبي الجزائري لنفس إستنتاج دوراك. فالصورة التي إتسم بها الحراك، بالإضافة إلي سلميته وإتساع قاعدته وتنوعها، هي صعوبة بروز قيادة من داخل المتظاهرين والمحتجين يمكن أن تعبر عن مطالبهم بشكل مهيكل وفي إطار سياسي[3]. وفي غياب

---

[2] أنظر على سبيل المثال

ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، (الجزائر،منشورات الشهاب، 2012).

Sarah Ben Néfissa, "Mobilisations et révolutions dans les pays de la Méditerranée arabe à l'heure de « l'hybridation » du politique Égypte, Liban, Maroc, Tunisie", *Revue Tiers Monde*, Vol. 5, (2011), pp. 5-24. Joel Beinin & Frédéric Vairel, "The Middle East and North Africa Beyond Classical Social Movement Theory", in: Joel Beinin & Frédéric Vairel (eds.), *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, (Stanford, Stanford University Press, 2013), pp. 1-23. Leenders Reinoud, "Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria." *Arab Studies Quarterly*, Vol. 35, no. 3 (2013) p 273–289.

[3] أنظر على سبيل المثال

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، **الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات** (قطر: 2019)، ص 13.

Louisa Dris-Aït Hamadouche & Driss Chrif, "Le Face à Face Hirak-Pouvoir : La Crise de la Représentation", *L'Année du Maghreb*, Vol. 12 (2019) p. 61. Layla Baamara, " (Dés)engagements

ممثلين للحراك إستطاع النظام فرض رؤيته والذهاب لإنتخابات رئاسية في 13 ديسمبر 2019، توجت بإنتخاب الرئيس الحالي عبد المجيد تبون. غير أنه في رأينا، الوقوف على هذه المرحلة، أي منذ بداية الحراك ومروراً بإستقالة بوتفليقة إلى وصول تبون للحكم، على أنها مرحلة لم ينجح فيها الحراك في تحقيق مطالبه ونجح فيها النظام في المحافظة على إستمراريته، هو نوع من الإشباع في التحليل الذي يحول دون فهم التجارب والممارسات السياسية والإجتماعية التي سعت لحل الأزمة وتحقيق الإنتقال الديمقراطي. فالعديد من هذه التجارب قد توضع في الظل بسبب مآل المرحلة، بالرغم من كونها ذات دلالات مهمة لفهم الإشكاليات المتعلقة بمسار الإنتقال الديمقراطي، مثل تجربة "فعاليات المجتمع المدني".

فرضية الدراسة:

فرضيتنا في هذه الورقة هي، من جهة، أن تفاعل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي في مرحلة إنتقال ديمقراطي لا يأخذ بالضرورة طابع التنافس والتزاحم ليفسح الأول الطريق للثاني كما يرى لينز وستيبان، بل إن المجتمع المدني قد يساهم في دفع المجتمع السياسي لأداء دوره وتسهيل تكوين تحالفات بين الأحزاب السياسية. ومن جهة أخرى، رغم أن منظمات المجتمع المدني لم تكن رائدة للحراك، غير أن دورها في تجسيد وهيكلة مطالب هذا الأخير وتفاعلها مع السلطة السياسية يجعل منها فاعلاً مهماً في مثل هذه المرحلة.

منهجية الدراسة:

تعتمد دراستنا هذه على تحليل البيانات العشرة الصادرة عن "فعاليات المجتمع المدني". كل هذه البيانات نشرت تتدريجياً على موقع التواصل الإجتماعي "الفايسبوك" في صفحة هذه الفعاليات، وتداولتها كذلك بعض المواقع الإلكترونية والصحف. ومن أجل وضع البيانات في سياقها، إعتمدنا أساساً على تصريحات المنظمين والمشاركين في الملتقيات التشاورية المسجلة في فيديوهات أو على شكل مقالات صحفية، والتي تم نشرها هي الأخرى على نفس صفحة "الفايسبوك". وساعدنا أيضاً في فهم السياق التوثيق لأبرز أحداث الثورة الجزائرية في الفترة من شباط/ فبراير 2019 وحتى أيلول/ سبتمبر2019 الذي قام به المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات.

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي "التحليل الموضوعاتي للمحتوى" (Content Analysis Thematic). تعتبر هذه المنهجية كفرع لمنهجية "تحليل المحتوى" التي تهدف إلى التعمق في فهم المادة محل الدراسة أكثر من مستوى القراءة السطحية العامة. و"التحليل الموضوعاتي للمحتوى" هو "إجراء معرفي يسمح بتصنيف الأشياء على أساس الخصائص المشتركة من أجل تكوين مجموعات متباينة أو، بشكل مثالي، محددة بوضوح" (Laurence Bardin, 2003, p

Militants et Pratiques de la Contestation (2011-2019) ", *Mouvements*, Vol. 102, no. 2 (2020) p. 72.
Cherif Dris, "Sans Leaders, le Hirak n'Atteindra pas ses Objectifs," in: *Maghreb Emergent,* (15 Février 2020), accessed on 16/02/2019, at : https://maghrebemergent.net/sans-leaders-le-hirak-natteindra-pas-ses-objectifs-pr-cherif-dris/

266 ، ففكرة التصنيف هي الفكرة الأساسية لهذه المنهجية والتي يتوصل إليها من خلال ملاحظة التكرارات لمواضيع معينة وتصنيفها في جدول.

منهجية تحليل المضمون هي الأنسب لتحليل مضمون المدونات الشفوية أو المكتوبة، وإختيارنا "للتحليل الموضوعاتي للمحتوى" سمح لنا في إطار تحليلنا للبيانات العشرة الصادرة عن "فعاليات المجتمع المدني" بإبراز ثلاثة فاعلين أساسيين تكرر ذكرهم بشكل مستمر وتمحور حولهم محتوى البيانات، وهم الحراك، الطبقة السياسية (تتمثل أساساً في الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية الوطنية)، وأخيراً السلطة السياسية. وقد تم هيكلة المضامين المتعلقة بالفاعلين الثلاثة في جدول التحليل المضوعاتي[4].

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحليل مسار وتقارير "فعاليات المجتمع المدني" من أجل إبراز الدور الذي لعبه هذ الائتلاف الجمعوي والنقابي في بلورة التطلعات السياسية للحراك في الفترة الممتدة بين استقالة رئيس الجمهورية السابق للجزائر وانتخاب الرئيس الحالي. كما تهدف هذه الورقة، من خلال إبراز الدور الذي لعبته "فعاليات المجتمع المدني"، إلى طرح إشكالية المرور من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي في إطار تحولات سياسية تسعى لتكريس الديمقراطية. وتهدف الدراسة أيضاً لمناقشة فكرة متداولة في الأدبيات حول عدم قدرة المجتمع المدني في الجزائر، وفي العالم العربي بصفة عامة، على طرح مبادرات تهيكل وتجمع المطالب المتجزئة للمحتجين والمتظاهرين من أجل بلورتها في شكل سياسي.

مباحث الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تعكس مخرجات التحليل الموضوعاتي للبيانات العشرة التي أبرزت الفاعلين الثلاثة السابق ذكرهم. المبحث الأول يحلل مضمون البيانات التي تتفاعل مع للحراك، المبحث الثاني يحلل مضمون البيانات التي تتفاعل مع الأحزاب والشخصيات السياسية، أما المبحث الثالث والأخير فيحلل مضمون البيانات التي تتفاعل مع السلطة السياسية. وهذا التقسيم يعطي نظرة كاملة لأهم الأفكار التي جاءت في البيانات العشرة، من خلال ربطها مع إشكالية تفاعل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي.

أولاً: الإنخراط في الحراك وتجسيد مطالبه

الإنخراط وتجسيد المطالب هما الفكرتان الاساسيتان اللتان تعبران عن موقف "فعاليات المجتمع المدني" إزاء الحراك، بحيث نجدهما في كل البيانات. والإنخراط يتمثل في الدعم بمختلف الأشكال والآليات التي تسمح بإستمراريته وتقويته (البيان التاسع، 2019)، وكذلك الدعوة

[4] أنظر الجدول في الملحق.

للمشاركة في المسيرات الأسبوعية. يصرح صادق دزيري[5]، رئيس كنفدرالية النقابات المستقلة، على هامش اللقاءات التشاورية أن المجتمع المدني هو جزء من الحراك ودوره هو دعم الحراك[6]. وفكرة الإنخراط تظهر مدى حرص الفعاليات على أن لا تظهر كفضاء موازي للحراك أو تتحدث بإسمه، فتعبير المتظاهرين عن الرفض أو القبول عن طريق رفع اللافتات والهتافات الجماعية في المسيرات، خاصة يوم الجمعة، كان بمثابة الجواب لما يحدث في الساحة السياسية والقضائية والإقتصادية على مدار الأسبوع، وأيضاً بمثابة الإمتحان للمبادرات التي يطرحها أشخاص أو جهات معينة[7]. لذا فإن التركيز في البيانات على فكرة الإنخراط في الحراك، يعبر اساساً على الحرص على القبول الشعبي للفعاليات، أو على الأقل أن لا يقابلها المتظاهرون بالرفض الصريح والواسع. من خلال هذا السياق يمكن أن نفسر إضافة فئة "ناشطين من الحراك" إلى جانب "الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية" في الحوار الوطني الشامل المعلن عنه في مبادرة 15 حزيران/ يونيو، وكذلك تواجد فئة "شباب جامعيون" في اللقاء التشاوري مع الأحزاب السياسية. ويوضح أيضاً هذا الحرص ما صرح به سعيد صالحي، نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان ، حول توافق الفعاليات مع الحراك وتنوعه وضرورة تجنب الانقسامات[8]. على الرغم من هذه الإحتياطات، إلا أن بعض الشباب وجه إنتقادات لهذا الائتلاف بسبب كون القائمين عليه كهول ومسنين لا يمثلون الشباب الذين هم أغلب الحراك. وعلى صفحة الفعاليات على موقع الفايسبوك، يوجد دائماً تعليقات تطعن في مشروعية المبادرة ومصداقيتها، مما يبين صعوبة الوصول لإجماع حول الشخصيات التي يمكن أن تقدم مشروع يجسد مطالب تجمع المتظاهرين.

والموقف من الحراك المتمثل في تجسيد مطالبه، هو ما تستمد منه "فعاليات المجتمع المدني" شرعيتها وسبب وجودها. ولإبراز هذا الدور أكدت الفعاليات منذ بيانها الثاني على ضرورة جعل مبادرة المجتمع المدني معبراً يترجم طموحات الحراك الشعبي ويسعى لتحقيق مطالبه (البيان الثاني، 2019). يصرح جمال غول، رئيس المجلس الوطني المستقل للأئمة، أنهم يسعون لبلورة مطالب الحراك من خلال صياغتها بشكل واضح ومقنن يمكن عرضها على السلطة لإيجاد الحل الأنسب تقديمها[9]. غير أن تجسيد مطالب الحراك هو أكثر تعقيداً بالنسبة للمشرفين على "فعاليات المجتمع المدني" من الإنخراط فيه، لأن المطالب، ما عدى الإجماع على رحيل رموز النظام، متعددة وتتعارض في بعض الأحيان، مثل رفع شعار "حراك باديسي نوفمبري" من طرف التيار

[5] هو أبز شخصية في فعاليات المجتمع المدني، وتظهر الصور على صفحة الفعاليات أنه كان يترأس أغلب اللقاءات التشاورية.

[6] صادق دزيري، تصريح لقناة النهار، موقع فايسبوك 03/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/03/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[7] أنظر، على سبيل المثال، تفاعل المتظاهرين مع تصريحات الديبلوماسي الجزائري السابق الأخضر الإبراهيمي حول جدية خطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للخروج من الأزمة.

[8] سعيد صالحي، تصريح لقناة كل شيئ عن الجزائر، موقع فايسبوك 2019/08/2، تم الاطلاع عليه في 2021/03/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[9] جمال غول، تصريح لقناة البلاد، موقع فايسبوك 26/ 05/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/03/01، في https://bit.ly/3waEvQn

الوطني الإسلامي وشعار "حراك في إطار قرارات مؤتمر الصومام" من طرف التيار العلماني[10]. لذا فقد ركزت معظم البيانات على المطلب المجمع عنه، وهو رحيل رموز النظام، وجعلت منه الشرط الأساسي لبداية حل الأزمة السياسية. أما صلب المفاوضات مع أطياف المجتمع المدني والأحزاب السياسية لإيجاد حل توافقي، فكان حول شكل وكيفية إدارة المرحلة الإنتقالية، كما سنراه لاحقاً. والمقاربة بين وجهات النظر حول الفترة الإنتقالية لم يكن أمراً سهلاً بين منظمات مهيكلة مثل النقابات والأحزاب والجمعيات، فكيف إذا فتح هذا النقاش لتجمعات غير مهيكلة؟ والمشرفين على الفاعليات كانوا على وعي بضرورة إيجاد توازن بين تجسيد مطالب الحراك، وإقتراح حلول للأزمة من خارج مطالب الحراك. هذا ما نلمسه في تصريح صادق دزيري الذي يقول فيه أن الفعاليات جزء من الحراك ولا يكن لها تجاوز مطالب هذا الأخير، وفي نفس الوقت يقول أن هذا الموقف ليس هو القول الفصل بل يجب البحث سبل التحاور وإمكانية إيجاد آليات جديدة يتوافق حولها الحراك[11].

كما أن موقف فعاليات المجتمع المدني الداعم للحراك لم يكن بنفس الدرجة في كل البيانات، فهناك بيانات نلمس فيها تأكيد وإلحاح على هذا الموقف، مثل ما صرح به المجتمعون في البيان الخامس أن الحراك الشعبي السلمي يبقى الضامن الوحيد لتجسيد مطالب الجزائريين والاطار الأكثر نجاعتاً لتجنب المحاولات التي تسعى لتقسيمه أو دفعه نحو العنف (البيان الخامس، 2019)، وفي البيان السادس تم التأكيد على أن فعاليات المجتمع المدني تؤيد وتدعم وترافق وتنخرط بشكل كلي في الحراك (البيان السادس، 2019). ويساعد على فهم هذا التأكيد والإصرار على التقيد بالحراك ودعمه، وهو السياق الذي جاء فيه البيانان، فالبيان الخامس صدر عقب دعوة الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح في 03 تموز/ يوليو 2019 إلى إجراء حوار وطني لتنظيم الانتخابات الرئاسية. والبيان السادس صدر ثلاثة أيام بعد تكوين لجنة الحوار والوساطة برئاسة كريم يونس واستقبالها رسمايا من طرف الرئيس المؤقت بن صالح في 25 تموز/ يوليو 2019. تكتب لويزا حمدوش فيما يخص نداء بن صالح وتكوين لجنة بن يونس، أنه بعد إخفاق تنظيم انتخابات رئاسية في 4 تموز/ يوليو 2019، كان لدي السلطة خياران، إما فتح التشاور مع معارضين غير موالين وإما إعادة تجنيد أحزاب ومنظمات الموالاة. غير أن مخرجات كلتا الحالتين كانت تمثل خطر على السلطة، ففي الحالة الأولى كان عليها أن تقوم بتنازلات قد تكون خطيرة بالنسبة لها، والحالة الثانية تزير من إحتقان الوضع. لذا فقد بادرت بحوار وطني حددت مضمونه وشكله والشخصيات المشرفة عليه بصفة انفرادية (Louisa Dris-Aït Hamadouche & Driss Chrif, p 61). وقبل الإعلان عن تكوين لجنة بن يونس، تم تداول أسماء كان من بينها عضوان بارزان من "فعاليات المجتمع المدني"، وهم سعيد صالحي وإلياس مرابط، رئيس النقابة الوطنية لممارسي

[10] الشعار "باديسي نوفمبري" يحيل لرائد الصحوة الإسلامية الجزائرية عبد الحميد إبن باديس (1889/1940) ولإعلان بداية الثورة الجزائرية أول نوفبر 1954 لما يحتويه هذا البيان من إنتساب للإسلام والعروبة. أما شعار "مؤتمر الصومام" فيحيل إلى المؤتمر الذي عقده جيش التحرير الجزائري في 1956 في أعالي جبال الصومام في منطقة القبائل والذي غابت في بيانه المرجعية العربية الإسلامية.

الصحة العمومية والمنسق الوطني لكنفدرالية النقابات الجزائرية. يصرح سعيد صالحي لجريدة "جون أفريك" الناطقة بالفرنسية، أنه تم الإتصال به من طرف بن يونس للمشاركة في اللجنة قبل أيام فقط من إستقبالها من طرف بن صالح، وقد تم الاتفاق على مجموعة من الشروط وافق عليها بن يونس عشية هذا الإستقبال. وفي اليوم التالي، يقول صالحي أنه إندهش عندما رأى في التلفاز أن أعضاء لجنة الحوار والوساطة، التي كان من المقرر أن يكون عضواً فيها، قد تم إستبدالهم بأعضاء جدد إستقبلهم الرئيس المؤقت بن صالح (Arianna) Poletti, 2019)

هذه الكواليس تساعد على فهم خلفيات تأكيد "فعاليات المجتمع المدني" على تمسكها ودعمها الغير مشروط للحراك، فهي بهذا التصريح تبين موضع إختلافها مع مبادرة لجنة الحوار والوساطة، أي مدى تبني هذه المبادرة لمطالب الحراك. وقد رفضت فعاليات المجتمع المدني المشاركة في لجنة الحوار والوساطة، وهو ما كلفها تضييقات من طرف الإدارة العامة عندما أرادت الحصول على تصريح للقاء التشاوري مع الأحزاب السياسية، الذي تم تأجيله من 17 إلى 24 آب/ أغسطس 2019 بسبب عدم جواب الإدارة على طلب التصريح (فعاليات المجتمع المدني، تصريح إعلامي، 2019). في بيان هذا اللقاء، أرادت فعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المشاركة أن توضح أكثر موقفها من لجنة الحوار والوساطة، من خلال إدراج محور خاص "بالحوار"، أعلن فيه عن الرغبة في الحوار الجاد والمسؤول الذي يستوجب مناخ سياسي يبني الثقة التي مازالت غائبة فيه. ومناخ سياسي الذي يبني الثقة الغائبة يبدأ حسب ما جاء في البيان بالإفراج عن معتقلي الراي، ثم رفع التضييق عن الفضاءات العمومية وتحرير الإعلام ورفع الحصار عن العاصمة (البيان الثامن، 2019).

ثانياً: الوصول لرؤية توافقية بين أطراف الطبقة السياسية

يغلب على المضمون الذي يتناول الطبقة السياسية في بيانات "فعاليات المجتمع المدني" موضوع التوافق الذي تم التعبير عنه، بالإضافة إلى لفظ "توافق"، بألفاظ أخرى مثل "الإلتفاف"، "الحوار"، "توحيد"، "جامع"، " تقريب وجهات النظر"، "شاملة"، إلخ. والتطلع للوصول لتوافق بين مكونات الطبقة السياسية، وهم أساساً أحزاب وشخصيات وطنية سياسية، سبقه توافق النقابات المستقلة في إجتماعات تمهيدية قررت فيها هذه الأخيرة التوسع لتشمل منظمات المجتمع المدني ثم لتشمل لا حقاً الطبقة السياسية. يقول مزيان مريان، رئيس النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، أن فكرة توسيع المبادرة لتشمل منظمات المجتمع المدني ثم تنظيم ندوة تشمل الأحزاب السياسية جاءت في اللقاء التمهيدي[12]. فالأولوية بالنسبة لرؤساء النقابات الحرة المبادرين "بفعاليات المجتمع المدني"، هي جمع مختلف التوجهات الإيديولوجية للمجتمع المدني، ثم الوصول لتوافق بين مكونات الطبقة السياسية. هذا ما يفسر غياب مضمون يتناول الأحزاب

[11] صادق دزيري، تصريح لقناة النهار، موقع فايسبوك 15/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[12] مزيان مريان، تصريح لقناة نوميديا، موقع فايسبوك 2019/05/29، تم الاطلاع عليه في 2021/03/02، في https://bit.ly/3waEvQn

والشخصيات السياسية الوطنية في البيان الأول، والإشارة فقط لهم في البيان الثاني تحت مسمى "القوى الفاعلة"، ثم التصريح في مبادرة 15 حزيران/ يونيو برغبة الفعاليات في فتح حوار مع الطبقة السياسية.

حتى البيان الرابع، كانت دعوة "فعاليات المجتمع المدني" للوصول لرؤية توافقية تشمل كل الأطراف الفاعلة وكل الفعاليات والحساسيات والتوجهات. لكن إبتداءً من البيان الخامس وضع شرط للمشاركة في لقاءات الفعاليات، وهو عدم التورط في الفساد الذي طبع فترة حكم الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة. وهذه المسألة، أي عدم إدراج أطراف في الحوار تورطت في الفساد، والمعنيون هنا هم خاصة أحزاب الموالاة والذين ساندوا العهدة الخامسة للرئيس المستقيل، كانت محل نقاش في اللقاءات التشاورية الأولى للفعاليات كما صرح بذلك حيرش جهيد[13]. والراجح أن إبعاد أحزاب الموالاة من المشاركة في "فعاليات المجتمع المدني" قد تم الفصل فيه بعد أن أجمع المشاركون في ملتقى "منتدى الوطني للحوار "، والذي شاركت فيه أهم قيادات الفعاليات، على ضرورة استبعاد الأشخاص والهياكل التنظيمية التي كانت بمثابة رموز للنظام السياسي الفاسد من تسيير وإدارة الحوار الوطني المفتوح على كل المنظمات والشخصيات (فعاليات المجتمع المدني، الوثيقة النهائية لمنتدى الحوار الوطني، 2019). يتبين هذا من تاريخ اللقاء التشاوري الذي صدر عنه البيان الخامس، فهذا اللقاء إنعقد في 13 تموز/ يوليو 2019 وملتقى المنتدى الوطنى للحوار إنعقد في 06 تموز/ يوليو 2019، أي أن الفاصل بينهما هو أسبوع فقط. أدى الموقف من أحزاب الموالاة إلى ردود فعل من طرف أحزاب ساندت وشاركت في نظام بوتفليقة، كحزب جبهة التحرير الوطني الذي صرح رئيسه في تلك الفترة محمد جميعي أن حزبه لا يمكن إقصاؤه نظراً لتاريخه النضالي[14]، إلا أن الفعاليات بقيت حتى نهايتها مغلقة على أحزاب الموالاة.

بعد إنعقاد ملتقى "منتدى الوطني للحوار " الذي قاطعته "قوى البديل الديمقراطي" لكونها ترى أن المنتدى لم يتبنى شرطها الأساسي للذهاب للإنتخابات، وهو المرور بمرحلة تأسيسية وإنتقالية، سعت "فعاليات المجتمع المدني" لعقد ملتقى وطني يجمع كافة الأطياف من خلال تنصيب لجان تقوم بمهمة التواصل مع مختلف المبادرات. جاء في البيان السادس أن "فعاليات المجتمع المدني" تواصل لقاءاتها التشاورية مع مختلف المبادرات وجميع الأطياف، وأنها إلى غاية 28 تموز/ يوليو 2019 قد شملت 11 حزب سياسي يمثلون أهم أحزاب المعارضة المنتمون لمنتدى الوطني للحوار ولقوى البديل الديمقراطي، مثل حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية بالنسبة للأول، وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالنسبة للثاني. جاء في البيان السابع أن اللقاءات التشاورية توسعت أكثر لتشمل 15 حزب، أكثر من 20 شخصية سياسية ونخب جزائرية وفاعلين في الميدان. وأن المشاورات مازالت مفتوحة لفاعلين آخرين، وأنه قد تم

[13] حيرش جهيد، تصريح لقناة الحياة، موقع فايسبوك 02/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/04/12، في https://bit.ly/3waEvQn

تحديد تاريخ 17 آب/ أغسطس 2019 لأول لقاء مع الطبقة السياسية. سبق أن ذكرنا أن الفعاليات لم تستطع عقد لقائها مع الأحزاب في تاريخه المحدد لعدة أسباب من أهمها رفضها الحوار مع لجنة بن يونس المدعومة من طرف السلطة، لذا فقد تم تأجيل اللقاء إلى 24 آب/ أغسطس.

اللقاء مع الأحزاب السياسية هو ثمرة جهود "فعاليات المجتمع المدني" للتوصل لجمع كل أو أغلب مكونات الطبقة السياسية المحسوبة على المعارضة حول طاولة نقاش. هذه الطبقة السياسية التي تكتلت حول قطبين: "المنتدى الوطني للحوار من جهة وقوى البديل الديمقراطي من جهة أخرى، لم تستطع أن تجتمع منذ بداية الحراك إلا في اللقاء الذي أشرفت عليه الفعاليات، ولم تجتمع بعد هذا اللقاء. والذي مكن الفعاليات من الوصول لهذا "اللقاء التاريخي" على حد تعبير صادق دزيري، هو وجود أعضاء في الفعاليات ينتمون لكلا القطبين، مثل سعيد صالحي وعبد الوهاب فرساوي، رئيس جمعية "راج" المقربة من حزب جبهة القوى الإشتراكية ونور الدين بن اسعد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الذين هم في نفس الوقت من الفاعلين المؤسسين لقوى البديل الديمقراطي. ومن جهة أخرى نصر الدين حزام رئيس "جمعية الإصلاح والإرشاد المقربة من حزب حركة مجتمع السلم وأحمد ابراهيمي رئيس جمعية البركة للعمل الخير والإنساني وجمال غول رئيس المجلس الوطني المستقل للأئمة الذين شاركوا في المنتدى الحوار الوطني. هؤلاء الأعضاء كانوا كحلقات وصل بين القطبين من أجل تقارب وجهات النظر.

جاء في نص الكلمة الإفتتاحية للقاء التشاوري مع الطبقة السياسية أن الفعاليات تعمل للوصول لحوار مسؤول وجاد يقلص من اختلافات الرؤى والمقترحات بالاعتماد على التوافق في صياغة حل جامع للخروج من الأزمة (فعاليات المجتمع المدني، الكلمة الافتتاحية في للقاء التشاوري مع الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، 2019). واللافت للانتباه في هذه الكلمة الإفتتاحية التي ألقاها مرابط إلياس، هو تأكيد الفعاليات على ضرورة تجاوز الفروق الإيديولوجية للطبقة السياسية التي إعتبرتها شيء طبيعي يجب التعايش معه لتفويت فرصة إستغلالها من طرف السلطة لإضعاف المعارضة وسد الطريق أمام تحقيق مطالب الحراك. جاء في الكلمة الإفتتاحية أن العمل المشترك بين جميع عناصر المجتمع الجزائري ضروري من أجل قطع الطريق أمام الذين يستغلون تباين وجهات النظر الطبيعية لضرب وحدة الحراك ومطالبه (الكلمة الافتتاحية، 2019). وطرحت هذه الكلمة الإفتتاحية المغزى الأساسي وراء اللقاء التشاوري مع الطبقة السياسية، وهو كيفية توحيد الصفوف حول الأهداف التي تجمع المتشاورين لتحقيق مطالب الحراك.

رغم إرادة "فعاليات المجتمع المدني" لدفع الطبقة السياسية لطرح مبادرة مشتركة، إلا أن الأحزاب والشخصيات الوطنية المجتمعة في اللقاء التشاوري لم تتمكن من الاتفاق حول حل جامع للأزمة السياسية. وعلى العكس من مبادرة 15 حزيران/ يونيو 2019 التي طرحتها الفعاليات وجاءت بخريطة طريق واضحة للخروج من الأزمة، لم يأتي في البيان الثامن الذي صدر على إثر القاء التشاوري مع الطبقة السياسية خريطة طريق أو إقتراح حلول وميكانيزمات، إنما تم التأكيد فقط على ثلاثة محاور تتعلق بالحقوق والحريات، الديمقراطية، والحوار. هذه المحاور

الثلاثة تم طرحها في الكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء، مما يدل على أنه لم يتم التوصل إليها من خلال التشاور، إنما أعيد التأكيد عليها فقط. الشيء الجديد الوحيد الذي أفرزه هذا القاء هو الإعلان عن تكوين لجنة تنسيق ومتابعة تقوم بصياغة المقترحات وتعمل على تقريب وجهات النظر في شكل وثيقة جامعة أساسها مبادرات 15 جوان و26 جوان و 6 جويلية [15]. هذه اللجنة تسعى كذلك لتحضير لندوة وطنية يتم تحديد تاريخها لا حقاً. يدل عدم الوصول لوثيقة جامعة للطبقة السياسية على صعوبة المناقشات والمفاوضات بين مكونات هذه الطبقة. وحول هذه المناقشات، يقول رئيس "حزب جيل جديد"، سفيان جيلالي، في تصريح على هامش اللقاء التشاوري أنه يوجد أطروحتان أساسيتان، الأولى تريد انتخابات رئاسية والثانية انتخابات لمجلس تأسيسي قبل الإنتخابات الرئاسية. ويقترح جيلالي دمج هاتان الأطروحتان من خلال البدء بانتخابات رئاسية، لكن يُشترط على كل المترشحين الالتزام بفتح مسار تأسيسي مباشرة بعد الانتخابات[16]. ومن جهته يقول سعيد صالحي أن المشاورات تتقدم، وهناك محاولات لتقريب وجهات النظر لذهاب نحو ملتقى وطني توافقي[17]. تبين التصرحات على هامش اللقاء التشاوري أن الطبقة السياسية المجتمعة لم تتوصل إلى صيغة محددة لحل الأزمة الساسية، وهذا ما يفسر تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة، والتطلع للقاء تشاوري آخر مع الأحزاب والشخصيات الوطنية.

ولكن عدم الوصول لحل جامع للأزمة لم يمنع السياسيين المشاركين من إبداء انطباع إيجابي حول ظروف الحوار وجديته تحت إشراف "فعاليات المجتمع المدني". يقول الناشط في الحراك والمعارض السياسي كريم طابو أن اللقاء الذي نظمه المجتمع المدني كان أكثر مصداقيتاً من المبادرات التي قدمتها الأحزاب السياسية[18]. كما صرح عبد العزيز رحابي، الدبلوماسي السابق والذي ترأس "المنتدى الوطني للحوار"، عندما سُئل عن لجنة الحوار والوساطة لكريم يونس فقال "هناك مبادرة تجمع مثل هذه المبادرة"[19]، بمعنى ضمني أن لجنة بن يونس لا تحظى بالقبول عكس "فعاليات المجتمع المدني" التي قبلت الطبقة السياسية المشاركة في لقاءاتها التشاورية. يظهر من خلال مختلف التصريحات التي جاءت على هامش اللقاء التشاوري مع الأحزاب والشخصيات الوطنية، أن مسألة التوافق بين مختلف الأطراف حول حل جامع للأزمة السياسية كانت تبدوا مسألة وقت فقط، لذي فقد تم وصف هذا اللقاء التشاوري في البيان التاسع على أنه اللقاء الأول مع الطبقة السياسية وسيليه لقاء تشاوري ثاني سيعقد قبل نهاية شهر أيول/ سبتمبر

[15] هذه المبادرات هي مبادرة "فعاليات المجتمع المدني" المعلن عنها في 15 حزيران/ يونيو، ومبادرة "قوى البديل الديمقراطي" المعلن عنها في 26 حزيران/ يونيو، ومبادرة أرضية عين البنيان المعلن عنها في 06 تموز/ يوليو.

[16] سفيان جيلالي، تصريح لقناة الغد، موقع فايسبوك 2019/08/25، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[17] سعيد صالحي، تصريح لقناة كل شيء عن الجزائر، موقع فايسبوك 2019/08/2، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[18] كريم طابو، تصريح لقناة شهاب برس، موقع فايسبوك 16/ 08/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[19] عبد العزيز رحابي، تصريح لقناة البلاد، موقع فايسبوك 2019/08/25، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

2019، بهدف الوصول لتنظيم ندوة وطنية جامعة وشاملة تضم جميع الأطياف والتوجهات (البيان التاسع، 2019).

البيان العاشر والأخير يظهر نوع من الإرباك لدى "فعاليات المجتمع المدني"، فالمضمون الذي طغى على هذا البيان هو التنديد وإستنكار السياسة المنتهجة من طرف النظام المتمثلة في التضييق على الفضاءات العمومية والرقابة والإعتقالات. وترى الفعاليات أن النظام يتبع سياسة الهروب نحو الأمام من خلال التضييق و فرض فضاء للحوار لم يقبله الحراك، لا من حيث منطلقاته ولا من حيث مساره ومخرجاته (البيان العاشر، 2019). في مثل هذه الظروف، لم يعد تنظيم ندوة وطنية جامعة بنفس الوضوح السابق، ورغم تأكيد البيان أن هدف الفعاليات هو الوصول لعقد هذه الندوة، غير أن التاريخ الذي تم تحديده في البيان التاسع لم يؤكد عليه ولم يذكر تاريخ آخر للندوة، وإنما صرح بهذه الأخيرة كهدف تسعى الفعاليات لتحقيقه، مما يدل على تعكر الرؤية وغموض الأفق.

وهناك عامل آخر مهم ساهم بشكل كبير في إرباك "فعاليات المجتمع المدني" وهو التصريح المفاجئ لنائب وزير الدفاع ورئيس الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في 02 أيول/ سبتمبر 2019 بضرورة إستدعاء الهيئة الناخبة للرئاسيات في 15 أيول/ سبتمبر. يقول صادق دزيري أن "إستدعاء الهيئة الناخبة أربك العديد من الفاعلين، بسبب ضبابية الوضعية وغياب الضمانات اللازمة لنزاهة الانتخابات[20]. ويبدوا أن إنقسام أحزاب المعارضة حول المشاركة في الانتخابات الرئاسية قد أربك الفعاليات أكثر من قرار إستداء الهيئة الناخبة. فأمام أحزاب قدمت مترشحين، وأحزاب أحجمت عن تقديم مترشحين دون أن تصرح بمعارضتها للإنتخابات، وأحزاب عارضت الانتخابات[21]، أصبحت مهمة الوصول لندوة جامعة للطبقة السياسية أكثر تعقيداً وأبعد للمنال مما سبق.

يبين هذا المسار الذي قطعته "فعاليات المجتمع المدني" في محاولة الوصول لرؤية توافقية بين الأحزاب والشخصيات المحسوبة على المعارضة، مدى وعيها بأهمية توسيع الائتلاف وتوحيد الصف من أجل التفاوض مع السلطة من موقع القوة. ويظهر هذا الوعي من خلال بعض التصريحات، مثل تصريح جمال غول على هامش القاء الذي طرح مبادرة 15 حزيران/ يونيو 2019، والذي ذكر فيه أن العامل الأساسي لإنجاح المبادرة هو التنوع وتمثيل مختلف الأطياف والإيديولوجيات[22]. ويظهر أيضاً في الكلمة الإفتتاحية للقاء التشاوري مع الطبقة السياسية حيث وصف التوافق على أنه سيعيد للساحة الوطنية التوازن المفقود في ميزان القوى (الكلمة

[20] صادق دزيري، لقاء مع قناة دزاير نيوز، موقع فايسبوك 07/ 09/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/03، في https://bit.ly/3waEvQn

[21] أصرت أحزاب "قوى البديل الديمقراطي" على مقاطعة الانتخابات، في حين تصدع "المنتدى الوطني للحوار" بين مشارك، مثل حزب "حركة البناء"، وغير مشارك بدون مقاطعة، مثل حزب "حركة مجتمع السلم"، ومقاطع، مثل حزب "جبهة العدالة والتنمية".

الافتتاحية، 2019). هذا الوعي بأهمية تكتل المعارضة ليكون لها وزن في التحاور مع النظام، يمكن فهمه من خلال تجربة النقابات المستقلة التي تخوض في مفاوضات مع الوزارات والحكومات منذ سنين، خاصتاً كونفدرالية النقابات المستقلة التي يترأسها صادق دزيري والذي كان له دور رئيسي في نشأة "فعاليات المجتمع المدني" والذهاب بها حتى اللقاء التشاوري مع الطبقة السياسية.

ثالثاً: الرفض والتنديد بسياسة السلطة

السلطة السياسية هي الغائب الحاضر بالنسبة "لفعاليات المجتمع المدني"، فعلى الرغم من عدم حضور ممثلين لها في اللقاءات التشاورية إلى أن البيانات تعبر بشكل واضح عن ثقلها على مناخ الندوات واللقاءات. جزء كبير من مضمون البيانات كان محتواه يتمثل في ردود فعل أو تفاعل للقرارات والسياسات التي تأخذها السلطة، كما هو الحال مثلا في البيان الثامن والتاسع الذي يتناول مسألة الحوار وبناء الثقة كتفاعل مع مساعي " لجنة الحوار والوساطة " التي يشرف عليها كريم يونس. كما يغلب على هذا المضمون الذي يتفاعل مع السلطة طابع الرفض والتنديد بسياستها، مثل رفض الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 4 تموز/ يوليو 2019 والتي ألغيت، ورفض الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019، ورفض المشاركة في لجنة الحوار والوساطة، إلخ. أما التنديد فقد تم التعبير عنه بألفاظ "إيقاف التضييق"، "رفع الحصار"، "وقف الاعتقالات"، "تستنكر وبشدة ممارسات"، إلخ[23]. وما يلاحظ هو أن الفعاليات لم تستخدم مصطلح النظام أو السلطة إلى في البيان الأخير، وذلك ربما لتفادي توجيه أصابع الإتهام مباشرتاً للسلطة الحاكمة. وذكرت الفعاليات في أول بيان لها مؤسسة الجيش على أنها مسؤولة في الحفاظ على إستقرار الوطن وحماية شعبه، ووجهت لها خطاباً مباشراً في النقطة السابعة من هذا البيان، والتي دعت فيها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي لفتح حوار مع ممثلي مختلف طوائف المجتمع المدني وممثلي مختلف التوجهات السياسية من أجل الوصول لحل سياسي توافقي. أما في البيانات الأخرى المتعاقبة، فلم يتم فيها ذكر مؤسسة الجيش من جديد رغم الدور الذي لعبته في الدفع نحو الانتخابات وفرض الحل الدستوري على الحل السياسي[24] على عكس ما كانت تصبو إليه الفعاليات. وإجتناب توجيه الخطاب للمؤسسة العسكرية في البيانات التي تلت البيان الأول، يعود في رأينا لتفاعل قائد أركان الجيش يوم فقط بعد صدور هذا البيان

[22] جمال غول، تصريح لقناة النهار، موقع فايسبوك 15/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[23] "قايد صالح.. "الجيش لن يكون طرفا في الحوار" "، الحوار، 2019/05/20، تم الاطلاع عليه في 2021/03/05 ، في:https://www.elhiwardz.com/event/148622

[24] الحل الدستوري للأزمة الذي كنت السلطة السياسية تدافع عنه يتمثل في ضرورة إنتخاب رئيس جديد في إطار ما يمليه الدستور في مثل هذه المرحلة. أما الحل السياسي، وهو الذي كانت تنادي به أغلب المعارضة، يتمثل في فتح مرحلة إنتقالية تؤسس لجمهورية جديدة ودستور جديد.

عندما صرح في 20 أيار/ مايو 2019 أن المؤسسة العسكرية تضمن السير الحسن للحوار ولكنها ليست طرفاً فيه[25].

وفي تعاملها مع السلطة، يمكن إعتبار تمديد عهدة الرئيس المؤقت بن صالح في 02 حزيران/ يونيو 2019 لغاية إنتخاب رئيس للبلاد، كنقطة فاصلة في نظرة "فعاليات المجتمع المدني" لمدى إحتمال تجاوب السلطة مع مبادرتها. فحتى عشية تمديد عهدة الرئيس المؤقت، كان أعضاء الفعاليات، وكذلك الحال لغيرهم من الفاعلين السياسيين والإجتماعيين، يرون أن السلطة أصبحت لا تملك مجالا للمناورة بعد أن أصبح تنظيم انتخابات رئاسية شيء مستحيل بسبب عدم تقدم مترشحين، وقرب إنتهاء عهدة الرئيس المؤقت المحددة ب 90 يوم. هذه الوضعية أعطت يقين للفعاليات أن السلطة ستجلس قريباً حول طاولة النقاش. يقول صادق دزيري أنه بعد سقوط ورقة الانتخابات وورقة ندوة المشاورات التي دعا لها الرئيس المؤقت في 22 نيسان/ أبريل 2019 والتي حظيت بمقاطعة واسعة، لم يعد أمام السلطة مبرر للبقاء[26]. ويصرح حيرش جهيد، المكلف بالإعلام بالنقابة الوطنية لعمال التربية، على هامش اللقاء التشاوري الثالث الذي كان يُحضر لمبادرة "فعاليات المجتمع المدني" أن هذه المبادرة تطالب بتعويض الباءات الثلاثة[27] بهيئات تقوم بالإشراف على فترة انتقالية لا مناص بعد نهاية عهدة بن صالح[28]. لكن هذه القناعة التي عبر عنها أعضاء الفعاليات، تراجعت بعد تمديد عهدة الرئيس المؤقت وتنصيب "لجنة الحوار والوساطة" التي قامت في نهاية المطاف بالدور الذي كانت تتطلع "فعاليات المجتمع المدني" القيام به، ولكن بمشروعية أقل بكثير.

وجاءت المطالبة بضرورة التسريع في تحقيق الإنتقال الديمقراطي في أغلب البيانات الصادرة عن الفعاليات. ووصف الإنتقال الديمقراطي السلس على أنه هو الذي يكرس القطيعة مع النظام السياسي المستبد والفاسد ويساهم في بناء مؤسسات شرعية لها مصداقية لدى الشعب (البيان الأول، 2019). واقترنت فكرة الإنتقال الديمقراطي في البيانات بتحقيق السيادة الشعبية (البيان السادس، 2019) وبناء دولة حرة ديمقراطية تعددية (البيان السابع، 2019) وكذلك التوافق الوطني (البيان العاشر، 2019). وجاء التأكيد على سلاسة هذا الإنتقال في أكثر من موضع في البيانات، مما يدل على الحرص على سلمية التغيير وأن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، بعد المسار الديمقراطي القصير الذي عرفته، لا تزال عالقة في الأذهان.

[25] فعاليات المجتمع المدني، البيان الأول، موقع فايسبوك 19/ 05/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/04، في https://bit.ly/3waEvQn

[26] صادق دزيري، لقاء مع قنات راديو آم، موقع فايسبوك 11/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/04/12، في https://bit.ly/3waEvQn

[27] وهم عبد القادر بن صالح، رئيس الدولة المؤقت، نور الدين بدوي رئيس الحكومة والطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري.

[28] حيرش جهيد، تصريح لقناة الحياة، موقع فايسبوك 02/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/04/12، في https://bit.ly/3waEvQn

يتناول أغلب مضمون البيان العاشر والأخير السلطة وسياستها من خلال التنديد والإستنكار، ويظهر هذا مدى الضغط الذي كان يمارسه النظام على "فعاليات المجتمع المدني". توقفت الفعاليات للأسباب المباشرة والغير المباشرة التي ذكرناها من قبل، مثل إعتقال بعض أعضائها وتفرق أحزاب المعارضة حول فكرة المشاركة أو مقاطعة الانتخابات الرئاسية. وأمام سياسة الهروب للأمام التي إنتهجتها السلطة، قررت كنفدرالية النقابات المستقلة، خارج إطار "فعاليات المجتمع المدني"، أن تحدد يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 يوم إضراب عام مساندة للحراك، لكن هذا النداء لم يجد صدى واسع لدى العمال. يقول الأستاذ الجامعي ناصر جابي " أظهر عدم نجاح هذا الاضراب العام ضعف تجنيد هذه النقابات التي لا تملك عمقا عماليا قويا داخل التجمعات الصناعية الكبيرة التي كان يمكن أن تجندها في مثل هذه الفترة التي تعوّد أن يخرج فيها الكثير من الجزائريين إلى الشارع من أجل مطالب سياسية نوعية لم تكن سائدة لديهم قبل اندلاع الحراك" (ناصر جابي، 2020). فالحنكة في التشاور والتحاور والعمل على تقارب وجهات النظر التي أظهرتها هذه النقابات طوال مسار "فعاليات المجتمع المدني"، كان ينقصها العمق والتجذر داخل الطبقة العمالية. لكن في إطار نظام تسلطي يعرقل ويقمع العمل النقابي الحر، لا يمكن أن ننسب الضعف التمثيلي للنقابات المستقلة لذاتها فقط، بل إن الإطار الذي تتحرك فيه يؤثر بشكل كبير على قدراتها التمثيلية. ويذكر ناصر جابي كذلك، وهو الذي كان عضو في "فعاليات المجتمع المدني" وعضو في كنفدرالية النقابات المستقلة، أن السلطة كانت تمارس ظغوطا على هذه النقابات المستقلة من داخلها لكي تتوقف عن المشاركة في الفعاليات، الشيء الذي جعل بعض ممثلي النقابات يتوقف فعلاً عن التنسيق معها (ناصر جابي، 2020).

تبين هذه النظرة من داخل النقابات المستقلة حدود المجتمع المدني في إطار نظام تسلطي، فدرجة القمع التي يمكن أن يتعرض لها النقابيون أو الناشطون في إطار المجتمع المدني، تحدد بشكل أو بآخر مسارهم النضالي. وقد بينا كيف أن ارتفاع درجة القمع وزيادة ثمن المشاركة في "فعاليات المجتمع المدني" قد أربك الأعضاء المشاركين فيها وتسبب، بالإضافة إلى عوامل أخرى، في توقيف اللقاءات التشاورية.

أهم نتائج الدراسة:

- تقدم "فعاليات المجتمع المدني" في الجزائر نموذج لمجتمع مدني يسعى لتقارب وجهات النظر بين الأطياف الاجتماعية والسياسية المختلف المشارب، من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي.

- من خلال تجربة "فعاليات المجتمع المدني" يمكن إعادة النظر في دور المجتمع المدني في مرحلة الانتقال الديمقراطي، الذي كان يُنظر له في الأدبيات المتعلقة بتغيير الأنظمة السياسية كطرف يقف في مواجه النظام الاستبدادي، في حين أن التجربة الجزائرية تظهر أنه موقفه كان توافقياً.

- ممارسة "فعاليات المجتمع المدني" لنشاطاتها التشاورية كان رهين ضغوطات السلطة، بحيث أن زيادة هذه الضغوطات أدت لتوقف نشاطها، مما يبين أهمية العامل القمعي في فهم المسارات النضالية لنشطاء المجتمع المدني.

الخاتمة:

بعد هذا العرض يمكن أن نستخلص أن الحالة الجزائرية، بالنسبة لإشكالية علاقة المجتمع المدني بالمجتمع السياسي في مرحلة انتقال ديمقراطي، لا تدخل ضمن الإطار النظري الذي قدمه لينز وستيبان والذي يفصل بين وضيفة المقاومة وإسقاط النظام التسلطي المنوطة بالمجتمع المدني ووظيفة بناء الديمقراطية المنوطة بالمجتمع السياسي. فعلى العكس من المسار الذي أخذته تجربة الإنتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية حيث كانت منظمات المجتمع المدني أهم فاعل في مواجهة الأنظمة التسلطية، كان الفاعل الأساسي الذي وقف في وجه النظام في الجزائر ليس المجتمع المدني المهيكل وإنما الحراك. والمجتمع المدني كان له دور مختلف، بحيث أنه سعى لتكوين جبهة إجتماعية وسياسية من خلال العمل على تقارب وجهات النظر بين مكونات الطبقة السياسية ومختلف الأطياف الإجتماعية، وكذلك بلورة مطالب الحراك ومحاولة الوصول لتحاور مع السلطة السياسية. ولكن كيف يمكن أن نفسر هذا الدور والرغبة في التشاور مع مختلف الفاعلين والمطالبة بالإنتقال الديمقراطي السلس ونبذ العنف والحث على التحاور والتنديد بتجاوزات السلطة السياسية؟

في رأينا، كان للخطاب العام المعياري حول فضيلة المجتمع المدني وكونه فضاء "المواطنة" و"حرية التعبير" و"الديمقراطية" الذي ساهمت في بثه، منذ سقوط المعسكر الشيوعي، المنظمات الغير حكومية والمنظمات الدولية وكذلك أغلب الأنظمة العربية، ربما ما عدى النظام السوري الذي كان يفرض إستخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" بدل "المجتمع المدني، الأثر على نظرة منظمات المجتمع المدني لنفسها ولدورها الاجتماعي والسياسي. على الرغم من أن هذا الخطاب المعياري يطرح مشكل منهجي عند دراسة المجتمع المدني، إلا أنه في الجانب العملي أعطى لهذه المنظمات مشروعية المبادرة للتوافق بإعتبار أنها لا تمثل مجال الحسابات السياسية والإيديولوجية الضيقة. فإستبطان منظمات المجتمع المدني لهذا الخطاب الفاضل حول دورها الاجتماعي والسياسي، جعلها ترسم لنفسها حدود التوافق والتشاور وحرية التعبير والتحاور، لا تتجاوزها للمعارضة الراديكالية وللمواقف الصلبة. ومنه فإن المجتمع المدني في مرحلة إنتقال ديمقراطي بإمكانه أن يضطلع بدور التخفيف من حدة الإستقطاب الإديولوجي بين الفاعلين السياسيين، خاصة في إطار الدول العربية العديدة التي تشهد تنافر بين التيارات الإسلامية والعلمانية.

قائمة المراجع:

1. جابي، ناصر. (2020). "الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك واقع وتحديات مستقبلية"، مبادرة الإصلاح العربي. على الرابط : https://bit.ly/2Qpcl5c تم الاطلاع عليه في: 2021/04/21

2. جابي، ناصر. (2012). لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012.

3. المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية. (2019). الجزائر2019 : من الحراك إلى الانتخابات، قطر.

4. Baamara, Layla. (2020). " (Dés)engagements Militants et Pratiques de la Contestation (2011-2019) ", Mouvements, Vol. 102, no. 2

5. Bardin, Laurence. (2003) "L'analyse de Contenu et de la Forme des Communications," in: Serge Moscovici & Fabrice Buschini (eds.), Les Méthodes Des Sciences Humaines, Paris, PUF.

6. Beinin, Joel & Frédéric Vairel. (2013). "The Middle East and North Africa Beyond Classical Social Movement Theory", in: Joel Beinin & Frédéric Vairel (eds.), Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa, Stanford Stanford University Press.

7. Ben Néfissa, Sarah. (2011). "Mobilisations et révolutions dans les pays de la Méditerranée arabe à l'heure de « l'hybridation » du politique Égypte, Liban, Maroc, Tunisie", Revue Tiers Monde, Vol. 5,

8. Bozzo, Anna & Pierre-Jean Luizard (eds.) (2011). Les Sociétés Civiles dans le Monde Musulman, Paris, La Découverte.

9. Camau, Michel. (2002). " Sociétés Civiles "Réelles" et Téléologie de la Démocratisation", Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 9, no. 2

10. Diamond, Larry. (1994) "Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation", Journal of Democracy, Vol. 5, no. 3

11. Dris-Aït Hamadouche, Louisa & Dris Chrif. (2019). "Le Face à Face Hirak-Pouvoir : La Crise de la Représentation", L'Année du Maghreb, Vol. 12

12. Durac. Vincent, (2015). "Social mouvements, protest movements and cross-idéological coalitions-the Arab uprising re-appraised ", Democratization, Vol. 22, no. 2

13. Linz, Juan J. & Alfred Stepan. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.

14. Poletti, Arianna , (2019). "Algérie : « Le panel mené par Karim Younès a été choisi par l'État pour exécuter sa feuille de route » ", Jeune Afrique, 06/08/2019, accessed on 05/02/2021, at: https://www.jeuneafrique.com/813384/politique/algerie-le-panel-mene-par-karim-younes-a-ete-choisi-par-letat-pour-executer-sa-feuille-de-route/

15. Reinoud, Leenders. (2013). "Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria." Arab Studies Quarterly, Vol. 35, no. 3

16. Stepan Alfred & Juan J. Linz. (2013). "Democratization theory and the "Arab Spring"", Journal of Democracy, Vol. 24, no. 2

17. Teti, Andrea. (2011). " Société Civile et Politiques de Démocratisation au Moyen Orient, " in: Anna Bozzo & Pierre-Jean Luizard (eds.), *Les Sociétés Civiles dans le Monde Musulman*, Paris, La Découverte

التحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية

د.محمود عبد المجيد عساف، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية- فلسطين
د. علاء محمد الغماري، وزارة الداخلية الفلسطينية- فلسطين

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية من خلال مشروع التحصين المجتمعي، والكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذه التحديات تعزى إلى المتغيرات: (الجنس، عدد ساعات الاستخدام، التطبيقات المفضلة)، ولتحقيق ذلك اتبعالباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من (31) فقرة على عينة قوامها (381) طالبا وطالبة من الجامعات (الأزهر، الإسراء، الإسلامية). وقد أظهرت النتائج أن نسبة تقدير أفراد العينة الأعلى للغرض من استخدام وسائل الاعلام الجديد كانت لصالح (متابعة المستجدات) بوزن نسبي (29.9%)، وأن (66.1%) من أفراد العينة لديهم اشتراكات في مجموعات رقمية (رسمية، غير رسمية) خاصة بالتوعية الأمنية، وأن درجة تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية كانت متوسطة عند وزن نسبي (64.9%)، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذه التحديات تعزى إلى متغير (عدد ساعات الاستخدام، التطبيقات المفضلة) في حين وجدت فروق تعزى لمتغير الجنس لصالح الطلبة الذكور.

الكلمات المفتاحية: التحديات، الإعلام الجديد، الجبهة الداخلية، الاعلام الفلسطيني.

Challenges facing the new Palestinian media in strengthening the components of the home front

Dr. Mahmoud Abdel Majeed Assaf, PalestinianMinistry of Education
Dr. Alaa Muhammad Al-Ghamari, Palestinian Ministry of Interior

Abstract: The study aimed to identify the degree of appreciation of a sample of Palestinian university students for the challenges facing the new Palestinian media in strengthening the components of the home front through the community immunization project, and to reveal whether there are statistically significant differences between the averages of the sample members 'evaluation of these challenges due to the variables: (sex, Hours Used, Favorite Apps), To achieve this, the researchers followed the descriptive and analytical method by applying a questionnaire consisting of (31) items to a sample of (381) male and female students from universities (Al-Azhar, Al-Israa, and Islamicuniversity). The results

showed that the percentage of the respondents' higher estimate of the purpose of using new media was in favor of (following up developments) with a relative weight (29.9%), and (66.1%) of the respondents have subscriptions to digital groups (formal and informal) for security awareness, and that the degree of the respondents 'appreciation of the challenges facing the new Palestinian media in strengthening the components of the home front was medium with a relative weight (64.9%), There are no statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) between the average scores of the sample evaluation for these challenges due to the variable (Hours Used, Favorite Apps), while there were differences attributed to the gender variable in favor of male students.

Key words: challenges, new media, home front, Palestinian media

مقدمة:

"لم يعد الارتباط بالإنترنت كوسيط للمعرفة من الكماليات، بل أصبح ضرورة في هذا العصر، وأصبحت استخداماته في كل المجالات والعلوم بتخصصاتها المتعددة التجارية منها، والتعليمية والطبية والثقافية" (الخمشي، 2010، ص 2). ورغم ما أفرز استخدام الإنترنت من سلبيات، والتي يعود سببها للمستخدم وكيفية الاستخدام، وطبيعة تشخيصه للإنترنت كجانب لتلبية رغباته، دون مراعاته للنتائج والآثار التي تنجم عنها، إلا أن فوائده كانت أكبر وأشمل، والتي ظهرت من خلال تطبيقات الإعلام الجديد المختلفة، حيث جذبت هذه التطبيقات المستخدمين لها بطريقة غير اعتيادية.

وباتساع دائرة العمومية التي وسائل الإعلام الجديد أصبحت السياسة، والكتابة والصحافة شأناً عاماً يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصراً على فئات دون غيرها، إلى الحد الذي نجحت فيه محاولة بعض الباحثين لبرهنة فهم الحياة السياسية وتفسير ظواهرها الأمنية من هذه الوسائل، كوظيفة تمثل عصب الحياة المجتمعية، وتأسيس فكرة مفادها أن الإعلام بوسائله المختلفة يمثل أحد وظائف النظام السياسي للحكم الرشيد – لو افترضنا حسن النوايا- فهي قنوات الحكام لنقل نبض الجماهير وتطلعاتها ومواقفها واتجاهاتها، وتنقل للمواطنين تعليمات وتوجيهات الحكام بدقة دون تشويه أو تحريف.(الهاشمي، 2006، ص35)

ونظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني، والتي تتحدد ملامحها بممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل تهديداً على وجوده السياسي والتاريخي، والذي يحاول بكل الوسائل النيل من مقدراته، والإخلال بنسيجه الاجتماعي والفكري، كان الوعي الأمني ضرورة حتمية، خاصة في ظل ما أشارت إليه نتائج بعض الدراسات، مثل دراسة عساف والغماري (2021) التي أظهرت أن أكثر ممارسات الاحتلال تتمثل في زعزعة الجبهة الداخلية باستخدام أساليب الاسقاط والفساد الأخلاقي، والابتزاز، والاغتيالات المعنوية واستغلال حاجات الناس للمال والعمل والعلاج، عبر

مواقع التواصل الاجتماعي، ودارسة أبو ليلة (2016) التي أظهرت أن شبكات التواصل الاجتماعي جاءت في مقدمة المصادر التي يعتمد عليها في تنمية الوعي الأمني بنسبة (84.6%)، ودراسة عبد الرحمن (2015) التي أظهرت دورا كبيرا لشبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بغزة، ودراسة الشمري (2018) التي أظهرت تأثير الإعلام الجديد على الأمن الأسري، والتي تؤدي إلى خصخصة متنامية في الحياة الأسرية.

وعلى هذا الأساس أطلقت وزارة الداخلية الفلسطينية في غزة مشروع "التحصين المجتمعي" وهو مشروع منبثق عن اللجنة الوطنية لتعزيز السلوك القيمي، تفرعت عنه الحملة الأمنية الكبيرة التي تتابع وترصد جهود الحفاظ على الجبهة الداخلية الكترونيا وميدانيا، من خلال أبعاد توعوية وتثقيفية تنويرية بشأن الأساليب الالتفافية والملتوية التي تدخل لبيوت الناس على هيئات مختلفة بهدف الإيقاع بهم في فخ العمالة والتخابر، والنيل من النسيج الأسري والمجتمعي (وكالة الرأي الفلسطينية، https://alray.ps/ar/post/200953)

ويأتي هذا المشروع الذي أطلقته وزارة الداخلية منذ العام 2019، استجابة للمفهوم الواسع للأمن، وهو ما يجسد الإعلام الأمني المتخصص الهادف إلى زيادة تأثير وفاعلية ما يصدر عن الأجهزة الأمنية عبر وسائل الإعلام لتوعية أكبر قدر ممكن من الجمهور توعية أمنية متوازنة تثري الروح المعنوية وتكفل للإنسان سلامته، كما أنه يندرج تحت الحملات الإعلامية الساعية إلى تغير سلوكيات الجمهور المتلقي من خلال استخدام مختلف أنواع ونماذج ومستويات الاتصال لنشر المعلومات المتعلقة بمشكلة ما.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

نظراً لأن موضوع الأمن والاستقرار الداخلي يهم كل أفراد ومؤسسات المجتمع، فإن أي مشروع يهدف إلى تحصين المجتمع وتعزيز وعيه الأمني من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة حول قضية خطيرة، يجب أن يحظى باهتمام كافة قطاعات المجتمع، لكن ثمة تحديات تواجه الإعلام الأمني (الرسمي، غير الرسمي)، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما التحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية (مشروع التحصين المجتمعي نموذجا)؟

ويتفرع من هذا السؤال، التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذه التحديات تعزى إلى المتغيرات: (الجنس، عدد ساعات الاستخدام، التطبيقات المفضلة)؟

أهداف الدراسة:

-التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية؟

- الكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذه التحديات تعزى إلى المتغيرات: (الجنس، عدد ساعات الاستخدام، التطبيقات المفضلة)؟

أهمية الدراسة:

الأهمية الموضوعية (النظرية): تتحد أهمية الموضوع في أهمية تحديد أثر الإعلام الجديد على حياة الناس، وكيف لها أن تكون سلاح ذو حدين يستفاد منها ويحذر منها، باعتبارها قناة سهلة للتواصل ونقل المعلومات وتبادلها، كما تبرز أهمية الدراسة من اختلاف التحديات التي تواجه القراء والمتابعين للإعلام الجديد في تعزيز وعيهم الأمني، واعتمادهم عليه في استقاء المعلومات، في الوقت الذي انخفضت فيه تكاليف البث والنشر المباشر، وتغيرت الأنظمة والقوانين الضابطة لصناعة الصحافة والإعلام والنشر، وأصبحت توجه إلى الإصلاح السياسي من خلال إصلاح أجهزة الإعلام المختلفة.كما تنبثق أهمية الموضوع من حساسية دور وسائل الاعلام الجديد في الحروب الباردة، ومدى استخدامها في التأثير على الوعي الأمني والسياسي، حيث يعد دورها في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية أهم وسيلة من وسائل التأثير الجماهيري الحالية.

الأهمية العملية: قد يستفيد من هذه الدراسة كلاً من:

- توجيه الباحثين والدارسين إلى القيام بدراسات مستقبلية، لطرح أفكار ورؤىً جديدة للحد من التحديات التي تواجه الإعلام الجديد في تعزيز الجبهة الداخلية والوعي الأمني.

-رفد المكتبة الفلسطينية والعربية بدراسة ذات بعد أمني في ظل تطور أساليب الهجمات الخفية من الاحتلال على كافة الأصعدة.

-تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها - في حدود علم الباحثين - كونها تتناول موضوع جديد في تعزيز الوعي الأمني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية من خلال الإعلام الجديد.

-توجيه الجامعات، من خلال إعادة النظر في الأنشطة الطلابية، وتعزيز المحتوى الرقمي فيما يخص تعزيز الوعي الأمني وتعزيز الجبهة الداخلية.

حدود الدراسة:

1- حد الموضوع: التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد من خلال مشروع التحصين المجتمعي في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية في المجالات التالية: (**أخلاقيات الصحافة الرقمية، فوضى الحريات والاهتمامات، الوعي الأمني والأهواء الشخصية**).

2- الحد البشري: عينة من طلبة المستوى الرابع في الجامعات الفلسطينية.

3- الحد المكاني: محافظات فلسطين الجنوبية.

4- الحد المؤسسي: الجامعات الفلسطينية (الأزهر، الإسراء، الإسلامية).

5- الحد الزماني: تم تطبيق الشق الميداني من هذه الدراسة في بداية الفصل الدراسي الأول (2021/2020)

مصطلحات الدراسة:

1- **التحديات:** يعرفها (المصيلحي، 1998،ص77) بأنها: " كل تغير أو تحول – كمي أو كيفي – يفترض متطلباً او متطلبات محددة تفوق إمكانات المجتمع الآنية، بحيث يجب عليه مواجهتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها"

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: " مجموعة التغيرات السياسية والثقافية والمجتمعية الآنية والمستقبلية التي تنال من جهود الاعلام الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية، والتي تتحدد مظاهرها في تقديرات أفراد العينة على أداة الدراسة الحالية"

2-**الإعلام الجديد:** يعرفه الشمري (2018، ص4) بأنه: " المواقع الإلكترونية التي أسست لتمكين الأشخاص من التعبير عن أنفسهم، ومشاركة أفكارهم، وتجاربهم، وثقافتهم مع من حولهم، فهي تربط بين الأشخاص ذوي الاهتمام المشترك، ومن أهم صوره: مواقع التّواصل الاجتماعي التي تعد مجتمعات افتراضيّة تمكن مستخدميها من مشاركة الأفكار، والاهتمامات، وعمل علاقات جديدة".ويعرفه (المقدادي، 2011،ص145) بأنه: " مجموعة الوسائط والمقالات الصحفية والمدونات التي يتم إرسالها رقميًا، من موقع ويب أو بريد إلكتروني إلى الهواتف المحمولة وتطبيقات البث، ويمكن اعتبار أي شكل من أشكال الاتصال المتعلقة بالإنترنت هي وسائط الإعلام الجديد"

ويعرفه الباحثان إجرائياً بأنه: " التطور الطبيعي لوسائل الإعلام التي تدمج بين الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي، والمتمثلة في أدوات الشبكة المعلوماتية المفتوحة دون قيود، والتي يصعب التحكم بها، وتتميز بسهولة النشر، والنقل والتواصل مع الآخرين، ويهدف إلى الاستفادة من المحتوى الرقمي (الصور والفيديو والمواد الأخرى)"

1- **مشروع التحصين المجتمعي:** تعرفه وزارة الداخلية والأمن الوطني (2020) بأنه: " مشروع يهدف من خلال مجموعة من الإجراءات والأنشطة لرفع مستوى الوعي الأمني لدى المواطنين وحمايتهم من الوقوع في براثن الاحتلال وربطهم بأجهزته الأمنية وتحذيرهم من المخاطر التي يمكن أن يتعرضون له من إسقاط وابتزاز ونصب واحتيال وأخبار كاذبة وإشاعات تستهدف قيم المجتمع الفلسـطيني وضرب جبهته الداخلية أو تنال من الانتماء الوطني"

2- **مقومات الجبهة الداخلية:** يعرفها هلال (1986، ص126) بأنها: " مجموعة المبادئ والأسس التي يعتمد عليها في تحصين كيان المجتمع داخلياً ضد الأخطار التي تهدده، بما يضمن تأمين المصلحة وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".

ويعرفها الباحثان **إجرائياً** بأنها:" مجموعة الأسس الوقائية ذات البعد الاجتماعي والإعلامي التوعوي التي تحقق صالح المجتمع والمتمثلة في عدة مجالات، منها: (تعزيز الوعي الوطني، مكافحة التخابر مع الاحتلال، تعزيز روح المقاومة والانتماء، بناء الشخصية الوطنية) والتي غايتها حماية الصف الداخلي، والحد من المخاطر والتهديدات.

الخلفية النظرية للدراسة:

يرى فاولدس و مانقولد (2009) أن" الإعلام الجديد شكل من أشكال الإعلام يصف مجموعة متنوعة من المعلومات الجديدة على الإنترنت، وتعميم استخدامها من قبل المستهلكين بنية تثقيف

بعضهم البعض حول المنتجات، والعلامات التجارية، والخدمات، والشخصيات، والقضايا وغيرها"(Mangold&2009, p. 357Faulds,)، ويشير مفهوم الإعلام الجديد أو (New Media) باللغة الإنجليزية عموماً إلى الجمع بين تكنولوجيات الاتصال، والبث الجديد والتقليدية مع الكمبيوتر وشبكاته، وقريباً منه نجد مفهومي الإعلام الشبكي الحي (On line Media)، والإعلام السيبراني أو الرقمي (Cyber Media) (دليو، 2010، ص35).

وعليه يمكن القول إن الإعلام الجديد قد تولد من الدمج بين تكنولوجيات الاتصال وتقنيات البث الجديدة والتقليدية، مع الكمبيوتر وشبكاته، فتعددت أسماؤه، وأخذ هذا الاسم لأنه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية، لا في الوسيلة ولا في التطبيقات، فقد نشأ داخله حالة تزامن في إرسال النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات، فهو الإعلام الرقمي، والإعلام الشبكي الحي، وإعلام المعلومات، والإعلام البديل.

وقد قسم عيساني (2014: 30) الإعلام الجديد إلى أربعة أقسام، تتمثل في:

1- الإعلام القائم على شبكة الإنترنت (Online) وتطبيقاتها: وهو جديد كلياً بصفات وميزات غير مسبوقة، وهو ينمو بسرعة، وتتوالد عنه مجموعة من تطبيقات لا حصر لها.
2- الإعلام القائم على الأجهزة المحمولة: بما في ذلك أجهزة قراءة الكتب والصحف، وهو أيضاً ينمو بسرعة وتنشأ منه أنواع جديدة من التطبيقات على الأدوات المحمولة المختلفة، ومنها أجهزة الهاتف والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها.
3- الإعلام القائم على منصة الوسائل التقليدية: مثل الراديو والتلفزيون التي أضيفت إليها ميزات جديدة مثل: التفاعلية الرقمية، والاستجابة للطلب.
4- الإعلام الجديد القائم على منصة الكُمبيوتر (Off Line): ويتم تداول هذا النوع بوسائل إما شبكياً أو بوسائل الحفظ المختلفة، مثل الأسطوانات الضوئية، وما يشبهها ويشمل العروض البصرية، وألعاب الفيديو والكتب الإلكترونية وغيرها

رغم أن الإعلام الجديد يتشابه مع الإعلام القديم في بعض جوانبه، إلا أنه يتميز عنه بالعديد من السمات، أهمها: التحول من النظام التماثلي(Analog) إلى الرقمي(Digital)، والتفاعلية، والشيوع والانتشار،وتفتيت الاتصال، القابلية للتحول أي القدرة على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، والتخزين والحفظ، الأمر الذي جعله يواجه العديد من التحديات في إيصال مضمون الرسالة(المحارب، 2011،ص147).

ولما كان تعزيز الجبهة الداخلية من أهم القضايا التي تستلزم المشاركة المجتمعية، خاصة بعد تطور مفهوم الأمن وخروجه من نطاق العمل الشرطي إلى نطاق العمل المجتمعي باعتباره مسؤولية عامة، والذي أثبتت العديد من الدراسات أهمية دوره في الحفاظ على النسيج المجتمعي، مثل عساف والأغا (2019)، فقد اتجهت الدول إلى توظيف الإعلام الأمني بكافة وسائله (المكتوبة، المسموعة، الالكترونية) في سبيل توسيع دائرة الوعي، وهو ما أكدته دراسة قيراط (2017). وعليه جاء مشروع التحصين المجتمعي الذي أطلقته وزارة الداخلية منذ العام 2019، استجابة للمفهوم الواسع للأمن، وهو ما يجسد الإعلام الأمني المتخصص الهادف إلى زيادة تأثير وفاعلية ما يصدر عن الأجهزة الأمنية عبر وسائل الإعلام لتوعية أكبر قدر ممكن من الجمهور

توعية أمنية متوازنة تثري الروح المعنوية وتكفل للإنسان سلامته، كما أنه يندرج تحت الحملات الإعلامية الساعية إلى تغير سلوكيات الجمهور المتلقي من خلال حماية المجتمع من الاستهداف الأمني، وتعزيز الاجراءات الوقائية الميدانية الفاعلة، والتأكيد على أهمية النسيج الاجتماعي والحفاظ على سرية إجراءات حل بعض القضايا المتعلقة بأمن الأشخاص والمؤسسات، وكسر الحاجز النفسي بين المواطنين والأجهزة الأمنية.(وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2021، ص 2).

ولأن المجتمع الفلسطيني من أحوج المجتمعات إلى تعزيز مقومات صفة الداخلي، كونه يتمتع بخصوصية ثقافية عايشها وحافظ عليها رغم ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ولكونه تعرض لشتى محاولات الاستهداف لاستلاب كل ما يمت بصلة إلى مصادر القوة والصمود التي يتمتع بها المجتمع، وتزيد من قوته في الدفاع عن حقوقه من خلال: الوعي الوطني والسياسي، وتعزيز الشخصية القيادية والانتماء، والهوية الوطنية والمواطنة الصالحة. لكن ثمة تحديات تواجه الإعلام الأمني الجديد في تحقيق رسالته، من أهمها ما ذكره (قيراط، 2017، ص 19)، (أبو غالي، 2018، ص88)، (عساف، والغماري، 2021، ص 7) في:

-العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجديد، حيث إن المجتمع يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها والعكس، فكلما كان المجتمع المدني قويا وفاعلا كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام الجديد دون أن تؤثر على سلامة القرارات الرشيدة

-فوضى الحريات والاهتمامات، وهو ما عرف بالخلط بين الاعلام الأمني والعلاقات العامة والإنسانية العامة، حيث إن الافتقار إلى وجود مفهوم دقيق لرسالة الإعلام الأمني يؤدي إلى الخلط بين النظرية والممارسة، وتتداخل الاهتمامات الشخصية الحريات مع المصالح العامة.

-أخلاقيات العمل الصحفي، فقد يؤدي تداخل الدوافع الشخصية مع المهنية لدى بعض ممارسي الصحافة الالكترونية إلى الحد من فعالية الإعلام الأمني الجديد من خلال: قلة المصداقة والموثوقية، وبث الشائعات (بقصد او دون قصد) الأمر الذي يؤثر على سلامة الجبهة الداخلية.

-علاقة الأجهزة الأمنية بوسائل الاعلام الجديد، فمن المعروف أن القضايا الأمنية تتميز بالخصوصية، خاصة ما يتعلق بالجبهة الداخلية، كما تتميز المعلومات المتعلقة بها بأن مصادرها الأجهزة الأمنية الأمر الذي يحد من تأثيرها في الواقع الافتراضي، خاصة وان العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع يشوبها الحساسية والتوتر والشك المتبادل.

-عدم وضوح المرجعية الأصلية في نقل المعلومات رغم وضوح المصدر، خاصة في إطار تراجع الإطار المؤسسي للإعلام الجديد.

-ضعف السياسة الإعلامية حول مضمون وأهداف وغايات الرسالة بسبب تراجع مستوى الفهم العميق للواقع، وتداخل المصالح الشخصية، والغياب النسبي وأحيانا الكامل للخطط والبرامج التنفيذية التي تضمن امتلاك مقومات نظريات متكاملة للإعلام الأمني.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت كل من الإعلام الجديد وتعزيز الوعي الأمني أو الجبهة الداخلية كمتغيرات مستقلة، ولكن تحرى الباحثان أكثر الدراسات علاقة بموضوع الدراسة الحالية، وذلك

لأغراض الاستفادة منها في إطار بناء الأداة، وتفسير النتائج، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة عساف والغماري (2021) هدفت التعرف إلى درجة تقدير عينة من الإعلاميين والأمنيين لدور مشروع التحصين المجتمعي الفلسطيني الذي تنفذه اللجنة الوطنية لتعزيز السلوك القيمي في تعزيز الجبهة الداخلية وسبل تفعيله، وعلاقتها ببعض المتغيرات: (الجنس، طبيعة العمل، سنوات الخدمة)، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة قوامها (118) مفردة، وقد أظهرت النتائج أن درجة تقدير أفراد العينة لدور مشروع التحصين المجتمعي الفلسطيني في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية كانت كبيرة عند وزن نسبي (81.00%)، حيث جاء مجال (مكافحة التخابر مع الاحتلال) في المرتبة الأولى، ومجال (بناء الشخصية الوطنية) في المرتبة الأخيرة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور مشروع التحصين المجتمعي في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى لعامل سنوات الخدمة، والجنس، في حين وجدت فروق تبعا لمتغير طبيعة العمل، وذلك لصالح (الأمنيين).

دراسة كراز (2020) هدفت التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات فلسطين الجنوبية لمستوى الإفادة من الإعلام الجديد في تنمية الوعي الأمني لديهم،ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي الأسلوب التحليلي، حيث تكونت عينة من (353) طالباً وطالبةً من المستوى الرابع من الجامعات الفلسطينية، وأظهرت النتائج أن درجة التقدير الكلية لمستوى الإفادة من الإعلام الجديد في تنمية الوعي الأمني من وجهة نظر أفراد العينة، كانت متوسطة عند وزن نسبي (65.49%)، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى الإفادة من الإعلام الجديد في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة الجامعات في محافظات فلسطين الجنوبية، تعزى إلى جميع متغيرات الدراسة، وأن أكثر ساعات الاستخدام للوسائل كان من (3-6) ساعات يومياً في حين كانت مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر) هي الأكثر تفضيلاً لدى أفراد العينة بنسبة (86.4%).

دراسة **عثمان(2019)** هدفت التعرف إلى تأثير الإعلام الجديد في الترويج للشائعات، وآليات التصدي لها كتحدي، من خلال تحديد مدى فاعلية الأدوات والأساليب المستخدمة في نشر الإشاعة، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث شملت العينة (240) أكاديميا في مجال الإعلام والإعلاميين الممارسين لمهنة الإعلام والمستخدمين للإعلام. وخلصت الدراسة إلى أن (80%) من مجتمع الدراسة يرون أن لوسائل الإعلام الجديد دور في ترويج الإشاعات، و(65%) منهم موافقون بشدة على أنه من الصعب الحد من التحديات التي تواجه الاعلام الجديد ليكون بيئة خصبة للحد من الشائعات، و(70%) منهم موافقون بشدة على أن الإعلام الجديد ساعد في نشر الإشاعة حول العالم خلال ساعات، في حين أن (28%) منهم غير موافقون على ذلك.

دراسة **العنزي (2018)** هدفت الكشف عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لدى الجمهور السعودي، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،

وشملت العينة (395) شخصا من الجمهور السعودية (أكاديميين، موظفين، وظائف عسكرية، طلاب) في مدينة الرياض، وخلصت الدراسة إلى أن عينة الدراسة موافقين بنسبة (83.4%) على (إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني)، وأن (87.2%) منهم أجمعوا على متطلبات وسائل التواصل الاجتماعي اللازمة لتعزيز مفهوم الوعي الأمني: (تعزيز الانتماء الوطني، توعية مستخدمي الشبكات بخطورة الشائعات بصفة عامة)، وأن المعوقات التي تحد من دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني: (ضعف الرقابة الأسرية على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، تزايد نسب الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ضعف الوعي الأمني لدى بعض الفئات) بنسبة تقدير (80.6%)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أفراد العينة للمعوقات التي تحد من دور وسائل التواصل الاجتماعي باختلاف: (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، موقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً، الغرض من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي).

دراسة **أبو الحسن** (2018) هدفت التعرف إلى دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني، والتعرف إلى أهم التحديات المتصلة بالوعي الأمني، والتي يمكن التعرض لها من خلال تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على منهج المسحي الإعلامي، وقام الباحث بتطبيق استبانة على (400) طالبا وطالبة من جامعتي: عين شمس الحكومية، وجامعة 6 أكتوبر الخاصة. وخلصت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين الوعي الأمني لدى المراهقين ودور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لديهم رغم وجود العديد من المعوقات التي تحد من دور هذه المواقع، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور هذه المواقع والتحديات تبعاً لاختلاف الجنس، في حين وجدت فروق تعزى لمتغير الجامعة، وذلك لصالح طلاب جامعة عين شمس.

دراسة **أليبور وآخرون** Alipour & Others **(2017)** هدفت فحص تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الثقافة، والأيدولوجيات الأمنية بين الشباب، والتحديات التي تواجهه، وذلك من خلال استعراض الأدبيات البحثية، وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الأدبيات، والبحوث، والمقالات، وعددها (32)، من (5) دوريات علمية إلكترونية محكمة، تم تجميعها باستخدام: استمارة تحليل المحتوى، التحليلات الوصفية والكمية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة؛ وفقاً لنتائج غالبية الدراسات والأدبيات المفحوصة بين وسائل الإعلام في تنمية الثقافة الأمنية والأيدولوجيات لدى الشباب تحديداً، وأن هناك شبه اجماع على التحديات التي تواجه وسائل الاعلام، والتي أهمها: (ضعف مستوى الخصوصية، واتساع دائرة المشاركة، وتداخل آراء المغردين وتناقضها)

دراسة **أبو ليلة** (2016) هدفت التعرف إلى مدى اعتماد شباب محافظات قطاع غزة على المواقع الإلكترونية في تنمية وعيهم الأمني، وأهم التحديات التي تواجههم في ذلك، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، حيث قام الباحث بتطبيق استبانة على (400) مبحوثا، وخلصت النتائج إلى أن موقع المجد الأمني احتل المركز الأول في المواقع الإلكترونية المتخصصة، التي اعتمد أفراد العينة عليها في تنمية الوعي الأمني بنسبة (43.2 %)، وجاء

موقع وزارة الداخلية في المرتبة الثانية بنسبة (36.5%)، وحصل موقع دنيا الوطن على مرتبة متقدمة للمواقع الإلكترونية التي يعتمد عليها أفراد العينة في تنمية وعيهم الأمني بنسبة (50.5%)، تلاه موقع وكالة معاً بنسبة (43.6%)، وكشفت الدراسة أن قضية التخابر مع الاحتلال جاءت في مقدمة قضايا التوعية الأمنية التي يتابعها المبحوثون بنسبة (45.2%)، كما أن (42.8%) يتابعون مسألة مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي. وأن أهم التحديات التي تواجه أفراد العينة الخلط بين مفهوم الحق والواجب في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم احترام الملكية الفكرية.

دراسة **إمري** Imre(2016) هدفت تحديد العلاقة بين تعرض الشباب لوسائل الإعلام والتأثير على ثقافتهم الأمنية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والنوعي، وشارك في الدراسة عينة مكونة من (487) طالباً وطالبةً من جامعة زغرب الكرواتية، وتمثلت أدوات جمع البيانات في: الاستبانات، والمقابلات شبه البنائية مع مجموعات التركيز، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تعرض الشباب لوسائل الإعلام ونمو ثقافتهم الأمنية، وأن هناك تنوعاً من مجالات الثقافة الأمنية النامية نتيجة للتعرض لوسائل الإعلام، وجاء على رأسها: القيم، ثم المعتقدات، ثم السلوكيات. وأن اهم المعوقات التي تواجه الشباب في ثقافتهم الأمنية من خلال وسائل الإعلام: (ضعف القدرة على التمييز بين الحرية الشخصية، وحرية الآخرين، عدم وجود برامج متخصصة للوعي الأمني عبر وسائل الإعلام)

دراسة **ألوفي (2015) Aloufi** هدفت تقييم وتعزيز مستوى الوعي الأمني في مواقع الإنترنت بين مجموعة من الأطفال السعوديين الذين تتراوح أعمارهم بين (12-3) عاماً، وتنتمي هذه الدراسات إلى الدراسة المسحية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من فئتين هما: الأطفال، وأولياء الأمور حيث طبقت على (50) طفلاً، و(50) من أولياء الأمور. وخلصت الدراسة إلى أن هناك بعض الوعي بين الأطفال السعوديين، ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لطرق ملموسة أكثر لضمان تعزيز الوعي الأمني، كما أن هناك معرفة ضعيفة عن الممارسات الأمنية السليمة للإنترنت في مجال التفاعل مع المجهولين أو الغرباء فضلاً عن عدم فهم بعض رموز الأمان الخاصة بالإنترنت، كما عرضت الدراسة تصور مقترح لرفع الوعي الأمني لدى الأطفال، من خلال التركيز على نظرية بياجيه (النمو المعرفي للأطفال)، والتي تنص على أن الأطفال في مختلف الفئات العمرية لديهم قدرات الإدراك الحسي والتعلم مختلفة، وتؤكد على أهمية استهداف الأطفال السعودية مع دورات تدريبية تفاعلية لرفع مستوى الوعي الأمني في الإنترنت.

دراسة عبد **الرحمن (2015)** هدفت للتعرف إلى درجات تقدير دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بغزة، من وجهة نظرهم، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (600) طالباً وطالبةً واعتمد الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن الفكري جاءت متوسطة بوزن نسبي (67.55%)، حيث احتل مجال "تعزيز الانتماء الوطني - والمشاركة السياسية " على المرتبة الأولى بوزن نسبي

(69.52 %)، وحصل مجال "تعزيز الوعي الأمني والفكري" على المرتبة الثانية بوزن نسبي (67.41 %)، ومجال " تعزيز الوازع الديني" على المرتبة الثالثة بوزن نسبي (67.08 %)، ومجال "تعزيز المضامين التربوية – والمشاركة المجتمعية " على المرتبة الرابعة بوزن نسبي (66.42 %)، توجد فروق ذات دلالة تعزى إلى التخصص لصالح التخصصات الإنسانية ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الشبكات تعزى إلى متغير الجنس، والجامعة، والكلية، والمجال، والساعات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، وقد اطلع الباحثان على العشرات منها، لكن تعمدا الإشارة فقط إلى الدراسات ذات الصلة بالإعلام الجديد والوعي الأمني أو تعزيز مقومات الجبهة الداخلية، والملاحظ أنه لا توجد دراسة متماثلة مع الدراسة الحالية – في حدود علم الباحثين- لكنها اتفقت من حيث الهدف العام مع معظم الدراسات السابقة، ما عدا دراسة عساف والغماري (2021) التي هدفت إلى تقييم مشروع التحصين المجتمعي، ومن حيث اختيار العينة فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كراز (2020)، عبد الرحمن (2015)، ودراسة إمري (2016)، ودراسة أبو الحسن (2018)، في حين اختلفت مع دراسة ألوفي (2015) Aloufi، ودراسة أبو ليلة (2016)، والعنزي (2018)، وعثمان (2019)، ومن حيث المنهج فقد اتفقت الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة وصحف الاستقصاء كأداة، لكنها اختلفت مع دراسة أليبور وآخرون (2017) التي اعتمدت على تحليل محتوى البحوث، ودراسة إمري Imre(2016) التي اعتمدت المقابلات.

ولعل ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها ارتبطت بالتحديات التي تواجه الإعلام الجديد، في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية وكمثال ذلك مشروع (التحصين المجتمعي) الذي تعتمده وزارة الداخلية كحملة إعلامية مستمرة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يبحث عن الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة بدقة تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة(أبو حطب، وصادق، 2005: 25)

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المستوى الرابع في جامعات محافظات غزة (الأزهر، الإسلامية، الإسراء)، والبالغ عددهم (7054) طالباً وطالبة بحسب إحصاءات عمادة القبول والتسجيل في الجامعات محل الدراسة.

العينة الاستطلاعية: تكونت من (40) طالباً من الجنسين تم اختيارهم بالطريقة العرضية بهدف تقنين أداة الدراسة وحساب الصدق والثبات.

العينة الفعلية: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، وقد تم تحديد عينة الدراسة بالطريقة العشوائية نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها المجتمعات

من الحجر المنزلي، ونظراً لطبيعة الدراسة، تم تقدير حجم العينة المبدأي من القانون: Bartlett, (et al., 2001, p. 34)

$$n_0 = \frac{z^2 pq}{e^2}$$

وحيث إن احتمال موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة غير معروف في أي من الدراسات السابقة، فإننا نفترض أن قيمة p تساوي 0.5 وبالتالي تكون قيمة q تساوي 0.5. وباعتبار أن مقدار الخطأ في التقدير يساوي 0.05 فإن التقدير المبدئي لحجم العينة من كل المناطق يحسب كالتالي:

$$n_0 = \frac{(1.96)^2 (0.5)(0.5)}{(0.05)^2} \approx 385$$

وعليه كان حجم العينة الفعلية المطلوب للتطبيق هو (385) طالباً وطالبة، وقد قام الباحثان بتصميم استبانة الكترونية باستخدام تقنية (Microsoft forms) لجمع البيانات، وبعد أسبوعين من التطبيق تم استرداد ما مجموعه (381) استجابة عرضية. والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات التصنيفية

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

الجنس	ذكر			أنثى		الكلي
العدد	170			211		381
النسبة المئوية	%44.6			%55.4		100
عدد ساعات الاستخدام	أقل من 3 ساعات		من 3 - 6 ساعات	أكثر من 6 ساعات		الكلي
العدد	54		214	113		381
النسبة المئوية	%14.2		%56.2	%29.6		100
التطبيقات المفضلة	البوابات الاخبارية	الواتس آب	مواقع التواصل الاجتماعي	المدونات	القنوات الفضائية الرقمية	الكلي
العدد	47	75	124	63	72	381
النسبة المئوية	12.3	19.7	32.6	16.5	18.9	100

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة الحالية، واستطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قام الباحثان بتحديد مجالات الاستبانة وصياغة الفقرات ومن ثم إعداد الاستبانة على شكل نموذج الكتروني مغلق باستخدام Microsoft forms حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم ليكرت الخماسي، حسب الجدول (2)

جدول (2) مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد تكونت الاستبانة في قسمها الأول من: (البيانات الرئيسة للمتغيرات، 3 أسئلة دلالية)، وفي تصحيح الأداة تم اعتماد الوسط الحسابي للمقياس بحيث تشير الدرجة المنخفضة إلى تدني الموافقة على ما جاء في الفقرة من وجهة نظر أفراد العينة، بينما تدل الدرجات المرتفعة على ارتفاع درجة الموافقة، وتحدد درجة التقدير من خلال مدى تدريج ليكرت الخماسي هو (4=1-5) وطول الفترة (0.8) بوزن نسبي (16%)، كما في الجدول (3):

جدول (3) درجات التقدير لفقرات مجالات أداة الدراسة.

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة الاحتياج
1.8-1	من 20 إلى 36	ضعيفة جداً
أكبر من 1.8-2.6	أكبر من 36.0 إلى 52	ضعيفة
أكبر من 2.6-3.4	أكبر من 52.0 إلى 68	متوسطة
أكبر من 3.4-4.2	أكبر من 68 إلى 84	كبيرة
أكبر من 4.2-5	أكبر من 84 إلى 100	كبيرة جداً

صدق الاستبانة:

صدق المحكمين: عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على (7) من المتخصصين في الإعلام، والإعلام التربوي، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملحوظاتهم حول مناسبة الفقرات والمجالات، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، في ضوء تلك الملاحظات، والإشارة إلى حذف فقرتين متكررتين ضمناً، خرجت الاستبانة في صورتها النهائية بـ (31) فقرة.

صدق الاتساق الداخلي: جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيقها على العينة الاستطلاعية، وحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال والدرجة الكلية وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال، والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4) معامل ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجال الأول: أخلاقيات الصحافة الرقمية								
1	0.649	*0.000	2	0.643	*0.000	3	0.766	*0.000
4	0.644	*0.000	5	0.780	*0.000	6	0.613	*0.000
7	0.477	*0.000	8	0.520	*0.000	9	0.646	*0.000
10	0.604	*0.000						
المجال ثاني: فوضى الحريات والاهتمامات								
1	0.515	*0.000	2	0.772	*0.000	3	0.684	*0.000
4	0.581	*0.000	5	0.700	*0.000	6	0.851	*0.000
7	0.708	*0.000	8	0.597	*0.000	9	0.673	*0.000
10	0.671	*0.000						
المجال الثالث: الوعي الأمني والأهواء الشخصية								

1	0.713	*0.000	2	0.868	*0.000	3	0.788	*0.000
4	0.900	*0.000	5	0.830	*0.000	6	0.559	*0.001
7	0.658	*0.000	8	0.378	*0.040	9	0.742	*0.000
10	0.866	*0.000	11	0.737	*0.000	12	0.726	*0.000

ر الجدولية عند درجة حرية (38) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.364

ر الجدولية عند درجة حرية (38) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.331

يتضح من الجدول (4) أن جميع الفقرات ترتبط بالدرجة الكلية للمجال الذي تنمي إليه ارتباطاً له دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

صدق الاتساق البنائي: قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من المجالات والمجال الآخر وكذلك كل مجال بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5) يوضح معامل الارتباط بين كل من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة

المجال	عنوان المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية(sig)
1	أخلاقيات الصحافة الرقمية	*0.778	0.000
2	فوضى الحريات والاهتمامات	0.790*	0.000
3	الوعي الأمني والأهواء الشخصية	0.771*	0.000

ثبات الاستبانة :

طريقة التجزئة النصفية: تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون **Spearman Brown**، (معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$) حيث r ترمز إلى معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للاستبانة

المجال	محتوى المجال	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية(sig)
الأول	أخلاقيات الصحافة الرقمية	10	0.656	0.773	*0.000
الثاني	فوضى الحريات والاهتمامات	10	0.690	0.795	*0.000
الثالث	الوعي الأمني والأهواء الشخصية	11	0.641	0.714	*0.000
الدرجة الكلية للاستبانة		31	0.727	0.817	*0.000

يتضح من الجدول (6) أن معامل الثبات الكلي (0.817) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثين إلى الثبات وتطبيقها على عينة الدراسة.

طريقة ألفا كرونباخ: وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) معاملات ألفا كرو نباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة

المجال	محتوى المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	أخلاقيات الصحافة الرقمية	10	0.779
الثاني	فوضى الحريات والاهتمامات	10	0.790
الثالث	الوعي الأمني والأهواء الشخصية	11	0.712
الدرجة الكلية للاستبانة		31	0.763

يتضح من الجدول (7) أن معامل الثبات الكلي (0.914) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثين إلى تطبيقها.

نتائج الدراسة وتفسيراتها:

إجابة الأسئلة المغلقة:

1- ما الغرض من استخدامك لوسائل الاعلام الرقمي؟

تم جمع إجابات أفراد العينة وفرزها، فكانت محددة في المجالات التي يوضحها الجدول (8):

الغرض من الاستخدام	متابعة المستجدات	التثقيف والتوعية	الترفيه	التواصل مع الأصدقاء	الكلي
العدد	114	87	104	76	381
النسبة المئوية	%29.9	%22.8	%27.3	%19.9	%100

يتضح من الجدول (8) أن نسبة تقدير أفراد العينة الأعلى للغرض من استخدام وسائل الاعلام الجديد كانت لصالح (متابعة المستجدات) بوزن نسبي 29.9% يليها لصالح (الترفيه)بوزن نسبي 27.3%، وجاء غرض (التوعية والتثقيف) في الترتيب الثالث بوزن نسبي 22.8%، وقد يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة الوضع الاستثنائي للمجتمع الفلسطيني من حيث تواتر الأحداث الأمنية والسياسية في فترات قصيرة، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة أبو غالي (2018)، وكراز (2020)، وأبو ليلة (2016)، ويختلف من حيث الترتيب مع دراسة عثمان (2019) التي جاء فيها (التوعية والتثقيف) في المرتبة الأولى.

2- هل لديك اشتراكات في مجموعات رقمية خاصة بالتوعية الأمنية وتعزيز مقومات الجبهة الداخلية؟

بعد جمع الاستجابات وفرزها، يوضح الجدول (9) النتائج التالية:

اشتراكات في مجموعات رقمية خاصة بالتوعية الأمنية	نعم	لا
العدد	252	129
النسبة المئوية	66.14	%33.85

يتضح من الجدول (9) أن 66.1% من أفراد العينة لديهم اشتراكات في مجموعات رقمية (رسمية، غير رسمية) خاصة بالتوعية الأمنية وتعزيز مقومات الجبهة الداخلية، وقد يعزى السبب في ذلك إلى رغبة أفراد العينة في التعرف إلى كل ما هو جديد، إضافة إلى تعدد مرجعية هذه المواقع والمجموعات الحزبية، فالأفراد غالبا ما يتابعون المواقع من دافع التعاطف السياسي، وهذا ما يتفق تماما مع ما أشارت إليه دراسة أبو ليلة (2016) وأبو غالي (2018)، ويختلف مع دراسة كراز (2020)، وعساف والغماري (2021) التي أظهرت تراجع نسبة الاشتراك في مواقع ومجموعات لها علاقة بالإعلام الأمني.

3- ما التأثير العام لاستخدام وسائل الاعلام الرقمي عليك؟

التأثير العام	سلبي	ايجابي	لا استطيع التحديد
العدد	171	125	85
النسبة المئوية	44.9	%32.8	%22.3

من فرز إجابات أفراد العينة اتضح أن 44.9% من أفراد العينة يعتبرون تأثير وسائل الاعلام الرقمي الجديد عليهم سلبيا، وقد يعزى السبب في ذلك إلى ما فرضته جائحة كورونا من حتمية الاعتماد على المصدر الرقمي في المعلومات، وعلى متابعة الاعلام الجديد في ظل تراجع مستوى خدمة الانترنت وتسارع الأحداث الأمنية والسياسية، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة كراز (2020)، ويختلف مع دراسة أبو غالي (2018)، وأبو ليلة (2016).

إجابة السؤال الأول:

ينص على:"ما درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية؟"

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول (11) يوضح ذلك:

جدول (11) تحليل مجالات الاستبانة

م	محتوى المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب	الدرجة
1	أخلاقيات الصحافة الرقمية	3.33	66.60	0.821	7.258	0.000	1	متوسطة
2	فوضى الحريات والاهتمامات	3.27	65.40	0.895	7.648	0.000	2	متوسطة
3	الوعي الأمني والأهواء الشخصية	3.14	62.80	0.857	2.955	0.003	3	متوسطة
الدرجة الكلية للاستبانة		3.24	64.9	0.768	7.499	0.000		متوسطة

يتضح من الجدول (11) أن " درجة تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية كانت متوسطة عند وزن نسبي (64.9%)"، حيث جاء

مجال (أخلاقيات الصحافة الرقمية) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (66.60%) بدرجة متوسطة، ومجال (الوعي الأمني والأهواء الشخصية) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (62.80%) وبدرجة متوسطة، وقد تعزى درجة التقدير المتوسطة والمتقاربة إلى أن المتغيرات الحديثة فرضت على الجميع التعامل مع الإعلام الجديد لما تميز به من المزامنة وسرعة الاتصال والتواصل، وسهولة البحث، إضافة إلى الجهود التي يبذلها الإعلام الأمني في الحد من هذه التحديات من خلال الحملات المتكررة والتي كان ولا زال أحدثها (مشروع التحصين المجتمعي)، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة أبو غالي (2018)، ودراسة أليبور وآخرون Alipour & Others(2017)، ويختلف مع دراسة كراز (2020)، وعثمان (2019)، والعنزي (2018) التي جاءت فيها درجة التقدير للتحديات كبيرة.

وقد يعزى السبب في أن جاء مجال (أخلاقيات الصحافة الرقمية) في المرتبة الأولى إلى قلة وعي أفراد العينة بمعايير المواطنة الرقمية، وعواقب الاستخدام السيء للتكنولوجيا في نشر الأخبار أو الشائعات دون توثيق للمصادر، وهذا ما أكدته دراسة عبد الرحمن (2015)، ودراسة Alipour & Others(2017).

وقد يعزى السبب في أن جاء المجال (الوعي الأمني والأهواء الشخصية) في المرتبة الأخيرة، إلى الدور التوعوي الذي تقوم به المؤسسة الأمنية والتربوية من خلال الإعلام الجديد والحملات التوعوية فيما يخص التحديات الأمنية وضرورة المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية وتحصين المجتمع، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة عساف والغماري (2021)، وكراز (2020)، ويختلف مع ما جاءت به دراسة عبد الرحمن (2015)، ودراسة ألوفي (2015) Aloufi.

المجال الأول: أخلاقيات الصحافة الرقمية

جدول (12) المتوسط الحسابي والوزن النسبي القيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات مجال أخلاقيات الصحافة الرقمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	ضعف مستوى الالتزام بالمصداقية لأغراض كسب ثقة الرأي العام أو زيادة عدد المتابعين.	3.37	67.40	5.45	1.324	0.000	7
2	ضعف الإدراك لدلالات ممارسة حرية الرأي والإعلام.	3.43	68.60	6.39	1.337	0.000	5
3	ضعف مستوى الاستقلالية في التعبير من خلال الانحياز لفكرة أو شخص أو قضية محددة.	3.49	69.80	7.87	1.230	0.000	2
4	الخلط بين الموضوعية والعاطفة عند ممارسة العمل الصحفي الفردي.	3.38	67.60	6.16	1.214	0.000	6
5	انتهاك حقوق الآخرين تحت مسمى حرية الرأي.	2.96	59.20	0.51-	1.398	0.608	9

6	انخفاض مستوى التفكير في المشكلات التي سيثيرها نشر الأخبار والصور دون التحقق من صحتها	3.35	67.00	5.15	1.379	0.000	8
7	غياب ثقافة الاستئذان في الحصول على المعلومات أو الأخبار قبل نشرها	3.44	68.80	7.00	1.250	0.000	4
8	التسرع في إطلاق الأحكام المسبقة تحت مسمى (السبق الصحفي)	2.75	55.00	3.61-	1.1318	0.000	10
9	استغلال الوضع الاجتماعي والإنساني أو الأحداث الأمنية في تغطية أخبار تلفت الانتباه	3.48	69.60	7.53	1.245	0.000	3
10	ضعف مستوى احترام الملكية الفكرية من خلال النسخ وعدم الإشارة إلى المصدر.	3.52	70.40	8.65	1.184	0.000	1
	الدرجة الكلية	3.33	66.60	0.821	7.258	0.000	

يتضح من الجدول (12) أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين (55.00–70.40%) ما بين متوسطة وكبيرة، حيث جاءت الفقرة (10) " ضعف مستوى احترام الملكية الفكرية من خلال النسخ وعدم الإشارة إلى المصدر." في المرتبة الأولى بوزن نسبي (77.40%) وبدرجة تقدير كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك ضعف وعي مستوى الجمهور بخصوصية المعلومات وضرورة احترام الملكية الفكرية بحجة أن ما على المواقع الالكترونية متاح للجميع، ومباح للجميع مشاركته، وهي ثقافة تدل على الاستخفاف بجهود الباحثين والصحفيين والإعلام الرسمي في الحصول على المعلومات أو إضافتها، وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة أبو ليلة (2016)، ودراسة Alipour & Others(2017). كما جاءت الفقرة (8) " التسرع في إطلاق الأحكام المسبقة تحت مسمى (السبق الصحفي)" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (55.00%) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى السبب في تراجع درجة التقدير لهذه الفقرة إلى ما تبذله المؤسسة الرسمية من التوعية حول عواقب اصدار الأحكام أو الإساءة للآخرين عبر وسائل الاعلام الجديد، خاصة بعد صدور قانون الجرائم الالكترونية، إضافة إلى حساسية النتائج المتعلقة بالأمر من انتهاك للقانون بعدما اتبع الاحتلال الإسرائيلي هذه السياسة كوسيلة للاغتيال المعنوي وزعزعة الجبهة الداخلية ببث الشائعات، وهذا ما أكدته دراسة عساف والغماري (2021) ودراسة كراز (2020)، والعنزي (2018)، ويختلف من حيث التقدير مع دراسة أبو غالي (2018).

المجال الثاني: فوضى الحريات والاهتمامات

جدول (13) المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات مجال فوضى الحريات والاهتمامات

م	الفقرة	المتوسط الحساب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب

		ي				
1	صعوبة التمييز بين الحضور الشخصي والمهني على الانترنت أو عدم الكشف عن الهوية	2.63	52.60	1.315	5.37-	0.000	10
2	الخلط بين مفهوم الحق والواجب في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	4.01	80.20	1.218	16.27	0.000	1
3	ضعف الالتزام بسياسات الاستخدام المقبول للقوانين الرقمية	3.53	70.60	1.390	7.47	0.000	5
4	الانحدار الأخلاقي وفساد الذوق العام (الاجتماعي) في التعامل مع الاختلاف وقضايا التحصين المجتمعي.	3.46	69.20	1.232	7.36	0.000	6
5	ضعف القدرة على التمييز بين الحرية الشخصية والحفاظ على الجبهة الداخلية (الصالح العام).	3.63	72.60	1.313	9.47	0.000	4
6	معالجة قضايا الجبهة الداخلية بسطحية.	3.17	63.40	1.474	2.29	0.022	7
7	هشاشة النسق القيمي والاجتماعي.	2.74	54.80	1.388	3.58-	0.000	9
8	ضعف مستوى المواطنة الرقمية (المهارات، السلامة، الاتيكيت، المسؤولية)	3.68	73.60	1.351	9.89	0.000	3
9	الانشغال بالمحتوى الترفيهي على حساب المحتوى القيمي.	3.69	73.80	1.238	10.89	0.000	2
10	ضعف الرسالة الإعلامية الموجهة لتعزيز مقومات الجبهة الداخلية	3.16	63.20	1.418	2.27	0.023	8
	الدرجة الكلية	3.27	65.40	0.895	7.648	0.000	

يتضح من الجدول (13) أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين (52.60–80.20%) ما بين متوسطة وكبيرة، حيث جاءت الفقرة (2) " الخلط بين مفهوم الحق والواجب في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي." في المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.20%) وبدرجة تقدير كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى ما أشرنا إليه سابقا من ضعف ثقافة الجمهور حول الخصوصية والتذرع بحرية تناقل المعلومات وتبادلها للجميع، الأمر الذي يترتب عليه انتهاك لبعض الحقوق، وهو ما أشارت إليه دراسة كراز (2020)، ودراسة إمري Imre(2016).

جاءت الفقرة (1) " صعوبة التمييز بين الحضور الشخصي والمهني على الانترنت." في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (52.60%) وبدرجة متوسطة، وهذا يعني أن هناك إدراكا يقل من درجة تقدير أفراد العينة لهذه الفقرة كتحدي، وقد يعزى السبب في ذلك إلى القدرة على التمييز بين

أغراض التواصل على الانترنت، وهو ما يختلف مع ما أشارت إليه دراسة العنزي (2018)، وأبو غالي (2018).

المجال الثالث: الوعي الأمني والأهواء الشخصية

جدول (14) المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات مجال الوعي الأمني والأهواء الشخصية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	انخفاض مستوى الروح المعنوية	3.57	71.40	1.360	8.24	0.000	1
2	ضعف مستوى الوعي الأمني بأساليب الاحتلال الهادفة لزعزعة الجبهة الداخلية.	3.56	71.20	1.446	7.64	0.000	2
3	عدم وضوح مسارات المسؤولية الاجتماعية والأهواء الشخصية	2.78	55.60	1.539	2.72-	0.007	9
4	ضعف روح الانتماء الوطني والمبادرة	2.74	54.80	1.388	3.58-	0.000	11
5	العزوف عن الانخراط في المشاركة المجتمعية، ومناقشة الهم الوطني العام	3.22	64.40	1.372	3.13	0.002	5
6	تهميش القنوات الرسمية الموثوقة لقضايا نشر الشائعات وخطورتها.	3.03	60.60	1.462	0.45	0.649	6
7	الأثر السلبي للفراغ ورفاق السوء	3.35	67.00	1.411	4.93	0.000	3
8	نمطية المحتوى الرقمي الهادف إلى تعزيز مقومات الجبهة الداخلية	2.92	58.40	1.452	1.05-	0.291	8
9	غلبة زيف الرواية الإسرائيلية على الجهود الوطنية التي تدحضها	3.00	60.00	1.354	0.11	0.910	7
10	ضعف الوازع الديني في التعامل مع المحتوى الرقمي	2.75	55.00	1.420	3.39-	0.001	10
11	تدني مستوى اشباع المحتوى الرقمي للحاجات المعرفية حول مقومات الجبهة الداخلية(المخدرات، التخابر، الشائعات، ..) .	3.27	65.40	1.324	4.10	0.000	4
	الدرجة الكلية	3.14	62.80	0.857	2.955	0.003	

يتضح من الجدول (14) أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين (54.80–71.40%) ما بين متوسطةوكبيرة، حيث جاءت الفقرة (1) " انخفاض مستوى الروح المعنوية" في المرتبة الأولى بوزن نسبي (71.40%) وبدرجة تقدير كبيرة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى مجموع الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها أفراد العينة نتيجة للانقسام السياسي، وتبعات

الحصار الإسرائيلي الذي نتج عنه تراجع في الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة، والتي أثرت على اتجاهات الوعي الأمني ومقومات الجبهة الداخلية، وهو ما أكدته دراسة عساف والغماري (2021)، ودراسة كراز (2020).

جاءت الفقرة (4) " ضعف روح الانتماء الوطني والمبادرة" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (54.80%) وبدرجة متوسطة،وهذا يعني أنه رغم سطوة الأهواء الشخصية على بعض مرتادي مواقع الإعلام الجديد، والتحديات التي تواجههم في الوعي الأمني إلا أن الأمر لم يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى التقدير للتحديات، وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة كراز (2020)، وأبو غالي (2018)، ويختلف مع دراسة عساف والغماري (2021) التي اعتبرت أن ضعف روح المبادرة من أهم عوامل ضعف جهود التحصين المجتمعي وتعزيز الجبهة الداخلية.

إجابة السؤال الثاني:

ينص على: " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى إلى المتغيرات: (الجنس، عدد ساعات الاستخدام، التطبيق المفضل)؟وللإجابة عن هذا السؤال تم التحقق من الفرضيات التالية:

الفرض الأول:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى لمتغير الجنس. وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام اختبار (T.test) لعينتين مستقلتين والجدول (15) يوضح ذلك.

جدول (15) اختبارTللعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	القيمة الاحتمالية(Sig)
أخلاقيات الصحافة الرقمية	ذكر	170	3.34	0.810	0.576	0.565
	أنثى	211	3.30	0.831		
فوضى الحريات والاهتمامات	ذكر	170	3.20	1.003	1.054	0.293
	أنثى	211	3.10	0.976		
الوعي الأمني والأهواء الشخصية	ذكر	170	3.52	0.843	3.762	0.000
	أنثى	211	3.18	0.909		
الدرجة الكلية	ذكر	170	3.40	0.777	2.457	0.014
	أنثى	211	3.20	0.752		

قيمة Tالجدولية عند درجات حرية (379) ومستوى دلالة (0.05) تساوي 1.96

من الجدول (15) يتبين أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية (0.014) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة T المحسوبة تساوي (2.457) وهي أكبر من قيمة Tالجدولية والتي تساوي

(1.96)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لجميع مجالات التحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخليةتعزى إلى متغير الجنس، حيث كانت الفروق لصالح الطلبة الذكور وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الطلبة الذكور أكثر اهتماما بمتابعة المستجدات ذات العلاقة بالوعي الأمني ومقومات الجبهة الداخلية، كما أنهم أكثر قربا من المحتوى الرقمي المتعلق بالتداعيات الأمنية، خاصة وان مشروع التحصين المجتمعي يختص بحماية المجتمع من التخابر بالدرجة الأولى، وهو ما يختلف مع ما جاءت به دراسة عساف والغماري (2021)، وكراز (2020)، والعنزي (2018)، وأبو الحسن (2018)، وعبد الرحمن (2015) التي أثبتت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس.

الفرض الثاني:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى لمتغير التطبيق المفضل في الاستخدام".وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وفقا لمتغير التطبيق المفضل في الاستخدام

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة
أخلاقيات الصحافة الرقمية	بين المجموعات	7.009	4	1.752	2.210	0.067
	داخل المجموعات	298.051	376	0.793		
	المجموع	305.060	380			
فوضى الحريات والاهتمامات	بين المجموعات	1.696	4	0.424	0.574	0.682
	داخل المجموعات	277.973	376	0.739		
	المجموع	279.669	380			
الوعي الأمني والأهواء الشخصية	بين المجموعات	6.383	4	1.596	1.639	0.164
	داخل المجموعات	366.049	376	0.974		
	المجموع	372.432	380			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	5.270	4	1.317	2.260	0.062
	داخل المجموعات	219.188	376	0.583		
	المجموع	224.458	380			

من الجدول (16) يتبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار تحليل التباين الاحادي كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى إلى متغير التطبيق المفضل، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أنه أصبحت جميع التطبيقات تتضمن محتوى توعوي متعلق بالأمن الشخصي

والمجتمعي (تعزيز الجبهة الداخلية)، وهذا ما أشارت إليه دراسة كراز (2020)، ودراسة أبو ليلة (2016)

الفرض الثالث:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى لمتغير عدد ساعات الاستخدام". وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (17) يبين النتائج:

جدول (17) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعا لمتغير عدد ساعات الاستخدام

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة
أخلاقيات الصحافة الرقمية	بين المجموعات	0.780	2	0.390	0.577	0.562
	داخل المجموعات	255.529	378	0.676		
	المجموع	256.309	380			
فوضى الحريات والاهتمامات	بين المجموعات	4.003	2	2.001	2.513	0.082
	داخل المجموعات	301.057	378	0.796		
	المجموع	305.060	380			
الوعي الأمني والأهواء الشخصية	بين المجموعات	2.947	2	1.473	1.507	0.223
	داخل المجموعات	369.486	378	0.977		
	المجموع	372.432	380			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.908	2	1.454	2.481	0.085
	داخل المجموعات	221.550	378	0.586		
	المجموع	224.458	380			

قيمة F الجدولية عند درجات حرية (2، 379) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.04

من الجدول (17) يتضح أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار تحليل التباين الاحادي كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية تعزى إلى متغير عدد ساعات الاستخدام، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن متغير ساعات الاستخدام ليس له أهمية أو معنى محدد في ظل ظروف المجتمع الاستثنائية، حيث يرتبط تفضيل المتابعة بتوفر التيار الكهربي الذي يعني توفر شبكة الانترنت ، وتوفر ميزة الوصول للمواقع الالكترونية سواء من خلال الأجهزة الخلوية التي يلزمها شحن البطارية أو أجهزة الحاسوب المحمولة والعادية التي يلزمها وصل بالتيار الكهربي، وهذه النتيجة تتفق مع ما أثبتته دراسة أبو ليلة (2016)، ودراسة كراز (2020).

الاستنتاجات والخاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه ورغمتوسط درجات التقدير للتحديات التي تواجهالإعلام الفلسطيني الجديد، إلا أن التوعية الأمنية وتعزيز السلوك القيمي تعد مسؤولية قومية ووطنية تتطلب تضافر جهود كل المؤسسات المختلفة، وأن التجديد ومواكبة أساليب الحماية الأمنية رقميا أمر ضروري يستلزم استمرار الحملات والمشاريع الداعمة للوعي الأمني مثل مشروع (التحصين المجتمعي).

إن تطور الرسالة الإعلامية الأمنية من خلال الإعلام الجديد على نحو يواكب التطور لمفهوم الجريمة المستحدثة، والحفاظ على مقومات الجبهة الداخلية يتطلب تدخلاً علمياً من حيث الدراسات المتعلقة بالإعلام الأمني، لما له من دور في تحصين المجتمع، ومناقشة قضاياه، كما أن رسالته أيضا تضم بث مشاعر الطمأنينة في نفوس أفراد المجتمع وأنظمته الاجتماعية، وقيمه الروحية.

يترتب على قصور دور الإعلام الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية مشكلات خطيرة تساعد على التحول في المفاهيم حول الجريمة، وعلى التطور في أساليب التضليل حولها في ضوء التطورات التقنية الحديثة.

التوصيات:

-تضمين سبل مواجهة تحديات الإعلام الجديد في متطلبات الجامعات بهدف مواكبة أحدث التطورات التي تتطلب التوعية الأمنية فكرا وسلوكا.

-تعزيز الكادر الأكاديمي غير المتخصص في الإعلام الجديد والتوعية الأمنية من خلال إلحاقهم بدورات متخصصة وتطوير قدراتهم المعرفية والعلمية اللازمة للقيام بدورهم في هذا المجال.

-عقد الدورات الخاصة بالإعلام الجديد ومتطلبات تعزيز الجبهة الداخلية من قبل الجهات الرسمية (وزارة الداخلية)؛ بهدف زيادة فعالية التنشئة الأمنية التي تقوم بها المدارس والجامعات.

-دعوة المواقع الفلسطينية الإلكترونية إلى زيادة الاهتمام بنشر ملخصات (ممولة) متعلقة بقضايا التوعية الأمنية، بالشراكة مع وزارة الداخلية في مشروعها (التحصين المجتمعي).

-إيجاد بيئة تشريعية وثقافية داعمة، تجرم كل من تسول له نفسه العبث برسالة الإعلام الأمني أو تشويهها، أو محالة افشال جهود الإعلام الجديد في تعزيز الجبهة الداخلية.

-ضرورة التنسيق المستمر بين مؤسسات الاعلام الأمني في وزارة الداخلية وبين الإذاعات المحلية والخاصة من أجل تكامل الأدوار للوصول الى تحصين وتمتين الجبهة الداخلية.

-تعزيز الروح الوطنية لدى كافة فئات المجتمع للوصول لتوعية أمنية مجتمعية مستدامة تحافظ على الفرد والمجتمع وتقلل من المخاطر والانزلاقات الأمنية

قائمة المراجع:

1.أبو الحسن، طاهر (2018)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لدى المراهقين (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، مصر.

2.أبو غالي، أحمد (2018)، إدارة الإعلام الأمني الفلسطيني ودوره في التوعية الأمنية (رسالة ماجستير)، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.

3.أبو ليلة، أيمن (2016)، اعتماد شباب محافظات قطاع غزة على المواقع الإلكترونية في تنمية وعيهم الأمني (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة.

4.الجنحي، علي فايز (2000)، الاعلام الأمني والوقاية من الجرمية، مجلة الأمن، 8(1)، 10-44

5.الخمشي، سارة صالح (2010)، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 50(25)، كلية الخدمة الاجتماعية، السعودية، 245-292.

6.دليو، فضيل (2010)، التكنولوجيا الجديدة والاتصال (NTIC/NICT) المفهوم – الاستعمالات - الآفاق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

7.الشمري، محمد (2018)، تأثير الإعلام الجديد على الأمن الأسري، مجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، 6 (ديسمبر)، 60-33.

8.عبد الرحمن، محمد (2015)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بغزة (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة.

9.عتوم، نعمان نصري عبد المحسن (2014)، الإعلام الجديد والتنمية السياسية في الأردن: حالة الدراسة: طلبة جامعة آل البيت (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، الأردن.

10.عثمان، نصر الدين (2019)، دور الإعلام الجديد في الترويج للشائعات وآليات التصدي لها: دراسة ميدانية على أساتذة الإعلام والإعلاميين، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، 23(2)، 211-241، الجمعية المصرية للعلاقات العامة.

11.عساف، محمود والأغا، هبة (2019)، دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية وسبل تفعيله، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، 15 (آب)، 30-1.

12.عساف، محمود والغماري، علاء (2021)، دور مشروع التحصين المجتمعي الفلسطيني في تعزيز الجبهة الداخلية وسبل تفعيله، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 27(2)، 1-29

13.العنزي، سعد الأسود عسكر السبيعي (2018)، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لدى الجمهور السعودي (رسالة ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

14.عيساني، رحيمة (2014)، الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي، مجلة الباحث الإعلامي، 20 (5)، جامعة بغداد، العراق.

15.فؤاد أبو حطب، وأمال صادق(2005)، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

16.قيراط، محمد (2017)، الإعلام والقضايا الأمنية: سبل التوعية وآليات المواجهة، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، 11(ديسمبر)، 35-10.

17.كراز، وائل (2020)، درجة الإفادة من الإعلام الجديد في تعزيز الوعي الأمني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات فلسطين الجنوبية (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة.

18.المحارب، سعد (2011)،الإعلام الجديد في السعودية، دراسة تحليلية في المحتوى الإخباري للرسائل النصية القصيرة، الكويت: جداول للنشر والتوزيع.

19.المصيلحي، محمد (1998)، وعي الطالب الجامعي ببعض التحديات التي تواجه المجتمع المصري في الآونة الراهنة، مجلة كلية التربية- جامعة الأزهر، 75 (1)، 277-175.
20.المقدادي، خالد (2011)، ثورة الشبكات الاجتماعية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
21.النفيعي، هالة بنت عبد الله (2012)، دور الإدارة المدرسية في تنمية الثقافة الأمنية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة الطائف، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
22.الهاشمي، مجد (2006)، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
23.هلال، علي (1986)، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان.
24.وزارة الداخلية والأمن الوطني (2021)، التحصين المجتمعي، مطبعة الصيرفي، غزة، فلسطين.
25.وزارة الداخلية والأمن الوطني (2020)، التقرير الإحصائي لنشاطات مشروع التحصين المجتمعي، غزة.
26.وكالة الرأي الفلسطينية (2020)،"التحصين المجتمعي" الوقاية من التخابر خيرٌ من قنطار خلاص. متاح على الرابط https://alray.ps/ar/post/200953 بتاريخ (2021/3/12)
27.Alipour, K. & Sadeghi, O. & Bokani, A. (2017), The Impact of the Media on Society in Terms of Shaping Culture and Security Ideologies for Youth, Annals of Tourism Research, 36(1), 85-102.
28.Aloufi, A. (2015), A Cognitive Theory Based Approach for the Evolution and Enhancement of Internet Security Awareness amongChildren Aged 3-12 Years, MA Thesis, Rochester Institute of Technology, Rochester, NY.
29.Bartlett, J. (2001), Higgins Organization research: Determining Appropriate Sample Size in Survey research, Information Technology and Performance Journal, 19(1), 24-39
30.Imre, I. (2016), Assessing the Impact of United States Mass Media on Croatian Youth Cultural Culture, PhD Thesis, University of Tennessee, Knozville: USA.
31.Mangold, W. & Faulds, G. (2009), Social Media: The New Hybrid Element of the Promotion Mix, Journal Business Horizons. 52 (4). P.350-369.
32.Thakar, R.(2004), Apolitical world view, Security Dialogue, 35(1),211-231.

الثّورة الرّقميّة والعمليّة التّعليميّة: المدرسة التّونسيّة نموذجا

د. علي موسى، أستاذ بالمعهد العالي للدّراسات التطبيقيّة في الإنسانيّات، جامعة تونس – تونس

ملخص: تهدف هذه الدّراسة إلى التعرف على واقع استخدام الفصول الافتراضيّة خلال جائحة كُورونا من وجهة نظر المعلّمين. واعتمدنا في ذلك على المنهجين الكمّي والكيفي ولتحليل النّتائج وقُمنا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة. وبَيّنت أبرز النتائج المتحصل عليها أن ضُعْف تكوين المعلِّمين وغياب التّخطيط الاستراتيجي للدّورات التّدريبيّة أدَّى إلى صعوبة توظيف الفصول الافتراضيّة في عمليّة التّعليم عن بعد، كما أشارت النتائج إلى أن توظيف الفصول الافتراضيّة عن بعد واجه جملة من التّحدّيات من أهمّها عدم استعداد المعلِّمين لتوظيف هذه التّكنولوجيا وغياب الدّافعيّة لديهم وهو ما أدى إلى عدم التحقق التّام لعمليّة التّعليم عن بعد بالمدرسة التونسيّة خلال جائحة كُرونا.

الكلمات المفتاحية: الثورة الرّقميّة، العمليّة التّعليميّة، التّعليم عن بعد، الفصول الافتراضية

The digital revolution and the educational process : Tunisian school is a model

Abstract: This study aims to identify the reality of the use of virtual and its challenges during the emerging Corona epidemic from the point of view of teachers. We relied on both quantitative and qualitative approaches, and to analyze the results, we used and the S. P. S.S. The most prominent results obtained showed that the weakness of teacher training and the absence of strategic planning for training courses contributed to the failure of the process of effectively employing virtual classrooms in the distance education process. The results also indicated that employing virtual classrooms in the distance education process faced a number of difficulties, the most important of which was the lack of readiness Teachers to employ this technology and their lack of motivation, which led to the failure to achieve the process of distance.

Key words: The digital revolution, the educational process, distance education, virtual classes.

مقدمة

لقد أصبح العالم اليوم قرية كونيّة صغيرة بفضل التقدّم التّكنولوجي والثورة الرّقميّة-المعرفيّة التي طالت كل القطاعات وبالخصوص قطاع التّعليم التّي فرضت عليه ضَرورة التّطوير من هياكله وآلياته ويسّرت أساليب العمل داخل المؤسّسة التّعليميّة.

ولما أصبحت التّكنولوجيا ركيزة أساسيّة من ركائز العمل في المنظومة التّعليميّة والتّي حرصت كل الحرص على مُتابعة نسق التطوّر المعرفي الرّقمي الذي ساعد المتعلِّم والمعلِّم على حدّ سواء في العمليّة التّعليميّة و ظهر ما يُصطلح عليه بالتّعليم الإلكتروني عن بُعد، مُواكبةً للتقدم الذّي شمل كل القطاعات والمجالات.

وباعتبار أن التّعليم قطاعا حيويّا ومتجدّدا فإنه في حَاجة متواصلة لتطوّر التّكنولوجيا التي تُيسّر المعرفة- الرّقميّة بأرقى وسائلها وآلياتها ولقد استفاد المتعلِّم كثيرا من هذا التّطور التّكنولوجي الذي حفّزه على الاكتشاف والتّجربة بِسُبل يَسيرة جدًّا تختصر الوقت والمسافات، فنجد المتعلِّم اليوم يقبل على كل وسائل المعرفة التّكنولوجيّة الحديثة التّي تتمثل في الحواسيب والهواتف الذكيّة والمنصات الرقميّة ووسائل التواصل الاجتماعي واليوتيوب.

ولعلّ أبرز ما نُلاحظه تركيز الأنظمة التّعليميّة على هذه الأشكال التّكنولوجيّة التّواصليّة المعرفيّة وقد كان لها دورًا فعّالا في الانتقال بالمتعلِّم من نمط النّمط التّعليمي التّقليدي الذي عادة ما يعتمد على الوسائل التّقليديّة الورقيّة كالكتب إلى واقع التّعليم التّفاعلي الذّي يعتمد على منتجات الثّورة الرّقميّة -المعرفيّة و يُسْهِم في تحسين ملكة الفهم وإثراء المعارف بشكل سريع ومتنوّع ومتعدّد.

ولقد واكب النّظام التّعليمي التّونسي التّطورات التّكنولوجيّة الحديثة في الحقل التّعليمي خاصّة من خلال وباء كوفيد19 الذّي تسبب في الحجر الصّحي وتَوقّف الدراسة المباشرة في الفصل، وعَليه عملت الدّولة التّونسيّة على التّفكير في التّدريس عن بُعد حتّى تتواصل العمليّة التّعليميّة ويقع إنقاذ السّنة الدّراسيّة وذلك بإعداد منصّة افتراضيّة كمُحاولة للحفاظ على استمرار العمليّة التّعليميّة عن بُعد، وتم التشجيع على العمل باعتماد هذه المنصات الافتراضيّة وما يتبعها من نجاحات أو ضعف في تحقيق أهدافها.

وعليه أردنا في بحثنا التّعرّف على واقع العمليّة التّعليميّة عن بعد وما عرفته من تحيات بالمرحلة الأولى من التّعليم الأساسي العمومي في ظل جائحة كورونا المستجد "كوفيد 19" من وجهة نظر المعلِّمين التّونسيّين عبر المنصّات الإلكترونية.

لقدْ ظهرت جائحة كورونا مُشكّلة خطرًا أكبر من الأزمات التّاريخيّة السّابقة التّي تسببت في غلق المدارس، نظرا لخطورة اِنتشارها غير المسبوق مِمّا جعل الدّراسة تتوقّف في أغلب الدّول وطُبِّق الحجر الصّحي خوفا من مزيد الانتشار لهذا الفيروس الذّي أثّر تأثيرا مباشرا في العمليّة التّعليميّة بصفة عامّة وفي المتعلِّم بصفة خاصّة، ولقد اختلفت رُدود أفعال الدّول في التّفاعل مع جائحة كورونا المستجد "كوفيد 19" مِمّا جعل بعضها يتّجه إلى التَّعلِيم عن بُعد والبعض الآخر أنهى العام الدِّراسي، لكن استمراريّة التّفكير في التّعليم الافتراضي مهمّ جدّا حتّى لا تُحرم الأجيال من حقّ التّعليم في ظل عدم وضوح الرُّؤية العلميّة والصحيّة للسيطرة على هذا الوباء"كوفيد 19"

أو عودة انتشاره بموجات قد تكون أكثر انتشارا وخطورة وديمومة، مِمّا جعلنا نطرح سؤال الانطلاق التّالي:

إلى أيّ مدى تم توظيف التَّعلُّم و التَّعلِّيم عن بُعد باستعمال التّطبيقات الإلكترونيّة واستغلالها في ظل جائحة كوفيد19 من أجل مُواصلة العمليّة التّعليميّة بالمدرسة التّونسيّة ؟

إن المُتابع لأوضاع النّظم التّعليميّة عبر العصور وفي مختلف أنحاء العالم يُقِرُّ بأنّ التّعلِيم لم يكن بمنأى عن الظروف المُجتمعيّة المحيطة به، فهو دائما وأبدا يتأثر بِكُلّ ما يدور في المجتمع من أحداث وتغيّرات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة وتكنولوجية (جودة عميرة،2019،ص285). ويشهد الحقل التّعليمي فِي ظلّ هذه التغيُّرات المجتمعيّة الحاليّة تحدّيات حقيقيّة مِمّا دفع بالكثير من المختصّين لِلْمُطالبة بإصلاح النُّظم التّعليميّة وخاصّة تجويد مُخْرجاتها ومُواجهة التَّحدّيات التي ظهرت مع الثّورة الرّقميّة - المعرفيّة والتّطوّرات التّكنولوجيّة وأهميّة توظيف الأنترنات لمواكبة التّعليم عن بُعد، و لذلك تسابقت الأُمَم إلى إصلاح نُظمها التّعليميّة والتّربوية لتَستَجيب إلى مطالب هذا الجيل الرَّقمي وتُكسبه مهارات القرن الواحد والعشرين.

ولقد فرضت جائحة كورونا ضَرورة تفعيل التّقنيات المتوفّرة بين أيدينا والتي لم يَقع تفعيلها في زمن ما قبل الجائحة لأسباب متعدّدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تكويني ومنها ما هو سياسي.

ولم تكن تونس مُسْتثنَاة من هذه الأزمة، فقد تَقرَّر تعطيل الدُّروس، مِمَّا جعل جيلا كاملا من المتعلّمين يعيشون تجربة مختلفة، في ظلِّ النّظام التّعليمي عن بعد، الذّي فرضته جائحة كوفيد 19، مِمّا جعل المؤسّسة التّعليميّة تعيش حالة من الضّياع والأزمة وهو ما أكّده أحد الباحثين بقوله:« **مؤسّسة متدهورة مُتأزّمة ومُتخلّفة على أكثر من صعيد، الأمر الذي يجعل إصلاحها عمليّة بالغة التّعقيد**» (علي موسى،2021) .

لقد كانت تجربة التّعليم عن بعد في ظل هذه المؤسّسة المتدهورة مليئة بالتّحديات، ومنها ما مدى قدرتها على تلبية متطلباتها؟

مِمَّا طرح جدل كبير بين الفاعلين في العمليّة التّعليميّة حول ما جَدوى التّعليم عن بعد من عدمه؟

كيْف يمكن وتطويعِ التّعليم عن بُعد بِمَا يَتلاءم وما نعِيشه من إجراءات غلْق للمؤسّسات التّعليميّة وتطبيق للبروتوكولات الصحيّة والتبَاعد جسدي؟.

وبناء عليه تم طرح الإشكاليّة التّالية:

ما هُو وَاقع استخدام الفصول الافتراضيّة في برنامج التّعلِيم عن بعد؟

وما هي تحدّياته في ظل جائحة كورونا المُستجد "كوفيد 19" من وجهة نظر المعلّمين عبر المنصّات الإلكترونيّة؟

ولِلْبحث في هذه الإشكاليّة تم طرح الفرضيّات التّالية:

الفرضيّة الأولى: كُلّما المعلِّمُ تكوينا ضعيفا في مجال تكنولوجيَا التّعلِيم كُلّما وجد صعوبات في تَوظِيف الفُصُول الافتراضيّة في عمليّة التّعليم عن بُعد بصورة فعّالة.

الفرضية الثانية: كُلّما كان للمعلِّم استعدادات ضعيفة لتوظيف تكنولوجيا التّعليم كلُّما واجه صُعوبات في انجاز عمليّة التّعليم عن بُعد.

و يَرجِع اختيارنا لهذا الموضوع إلى دواعي عدّة، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:
-الدّواعي الذّاتية: حُبّ الاطّلاع والتّعرّف على المستجدّات المرافِقة للعمليّة التّعليميّة في ظلّ التّطوّرات التّكنولوجيّة السّريعة، والتعرُّف على مدى مُواكبة النّظام التّعليميّ بتونس للثورة الرّقميّة من خلال استخدام الفصول الافتراضيّة.
-الدّواعي الموضوعيّة:
- تزامنت هذه الدّراسة مع ظهور وباء كورونا المستجد "كوفيد19" الأمر الذي فرض على دول العالم إغلاق المدارس بما فيها تونس لمدّة غير مُحدّدة، مِمّا جعل العديد من الأساتذة والمُعلّمين والتّلاميذ والطلبة يعتبروها كعطلة مدرسيّة بينما حاول آخرون تجربة التّعليم عن بعد من خلال منصّات وتطبيقات افتراضيّة.
- مُواكبة مدى نجاعة استعمال الوسائل التكنولوجيّة الحديثة في العمليّة التّعليميّة باستخدام الفصول الافتراضيّة التي قدّمتها وزارة التربية والتّعليم.
-التعرُّف على واقع استخدام الفصول الافتراضيّة في عمليّة التّعليم عن بعد بالمؤسّسة التّعليميّة التّونسيّة بالمرحلة الأولى من التّعليم الأساسي العمومي.
-تسليطُ الضّوء على أهميّة استخدام الفصول الافتراضيّة من وجهة نظر المُعلّمين.
-الوُقوف على المُعيقات التي حالتْ دُون استخدام الفصول الافتراضيّة من وجهة نظر المُعلّمين.

1- مفهوم الثّورة الرّقمية:

نتيجة للتّطورات التّكنولوجيّة والمعرفيّة المُهمّة عرف العالم ثورة رقميّة، وانقسمت هذه الثّورة إلى قسمين:

الثورة الرّقميّة الأولى التي اعتمدت على الرّقمنة البسيطة حيث تشتمل على استخدام شبكة الأنترنت والحاسوب لمعالجة وتخزين المعلومات والبحث على المعرفة.

وعُرّفت بأنّها مجموعة من المنجزات العلميّة التي تتمثل في تطبيقات عملية للرُّقي بالنِّظام من نظامٍ تقليدي إلى نظام رَقمي (Digital) وتشتمل على أجهزة الحاسوب ،الأنترنات والأجهزة المنزلية الرّقميّة (خالد إبراهيم نبيل وسعيد أمين ناصف،2005،ص3)

الثّورة الرقميّة الثانية ظهرت الثّورة الرّقميّة **الثّانية** نتيجة للإنجازات الكبرى التي أحدثتها الثورة الرّقميّة الأولى فتُمَثِّلُ الرّقمنة الابداعيّة التي مَزجت بين مجموعة من الاختراعات التقنيّة المتفاعلة، التّواصل ثُلاثي الأبعاد والواقع الافتراضي والشبكات الاجتماعيّة للتّواصل الاجتماعي(رشا السيّد صبري، 2020،ص444) .

وعُرّفت بأنّها الثّورة الرّقميّة التي تُحيلنا للتّطور الهائل للتّقنيات الحديثة للاتّصال التي أدخلت الرّقمنة والحاسوب في العديد من مُعدّاتها، مثل شبكات التراسل ذات التيّار الهائل وتطبيقات التواصل الافتراضي(قواسم بن عيسى،2007،ص28) .

كما عُرّفت بأنّها عمليّة تَحوّل من التّقنيات الميكانيكيّة إلى التقنيات الإلكترونيّة الرّقميّة والتي بدأت منذ بداية الخمسينيّات إلى أواخر سبعينيّات القرن العشرين باستعمال أجهزة الحاسوب الرّقمي التي تتواصل إلى يومنا الحالي، ويُحيلنا هذا المصطلح ضِمنيّا إلى الديناميكيّة التي أظهرتها

الحَوسبة الرّقمية وتقنيات ألاتّصال بشكل مُماثل للثورة الزراعيّة والثورة الصناعيّة فيما سبق، وحَدّدت الثورة الرّقميّة انطلاق عصر المعلومات(John V ,2021) .

ويُعرِّف المختصّون والمتتبّعون، للثورة الرّقميّة على أنها، انتقال كبير في الوسائل والأساليب التي تُمرّر المعلومة وفي سرعة تطور المعلومات وتدفقها الهائل دون ضوابط بواسطة الأنترنات والحاسوب (Margaret Rouse ,2021) .

ونعرّف الثّورة الرّقميّة إجرائيًّا بأنّها تلك الثورة التي تعتمد في مرتكزاتها على الاستعمال الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ونخص بالذكر الوسائل التّكنولوجيّة المعتمدة للتواصل عن بعد أي التّطبيقات الالكترونيّة مثل **منصة مدرستي** وهي نظام أنشأه المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بالاتفاق مع وزارة التربية والتّعليم لتسهيل التّعليم عن بعد للتّلاميذ في جميع المراحل الإبتدائية والإعداديّة والثانوي.

و تهدف هذه التطبيقة " منصة مدرستي" وهو مشروع طموح إلى الاستفادة من دمج التقنية في التّعليم، لتساهم في تحقيق أهداف الثورة الرقميّة وإيصال المعلومة إلى التلاميذ من خلال أنماطه المختلفة (تزامني/غير ترامني) عبر نظام موحّد.

ويمكن لتلاميذ المرحلة الإبتدائية الدخول إلى هذه المنصة وذلك بإدخال البريد الالكتروني الخاص بهم وإدخال كلمة المرور فتظهر الصفحة الرّئيسية التي يستطيع من خلالها الدخول إلى الفصول الافتراضيّة والقيام بالواجبات والاختبارات وطرح أسئلة على المعلّمين، ويتمّ الدّخول إلى الفصول الافتراضيّة عن طريق النظام الذي طرحته شركة مايكروسوفت(Microsoft) وهو مايكروسوفت تيمز (Microsoft Teams) وتضم المنصة فصول افتراضية يستطيع المعلِّم من خلالها أن يتواصل ويتفاعل مع تلاميذه صَوتا وصُورة (ويكيبيديا، 2020).

2. المقاربة النّظريّة:

مع بداية الألفية الثّالثة اقترح المنظّر جورج سيمنز **(George Siemens)**، والباحث في التعلّم والشبكات والتّكنولوجيا والتّعقيب في البيئات الرّقميّة، النظريّة الاتّصاليّة **(**2005, George Siemens**)** و يطلق عليها أيضا **"نظريّة التّعليم في العصر الرّقمي"**، فقد وجد سيمنز أن نظريات التّعلم مثل السّلوكية والمعرفية والبنائيّة هي نظريات ظهرت قبل وجود التكنولوجيا وليس بمقدورها التّعامل مع الطبيعة المتغيّرة للعمليّة التّعليميّة لتأثّرها بالتطوّرات التقنية العملاقة في عصر الثورة الرقمية (حنان الغامدي، 2011، ص4). وعرّفها سيمنز بأنّها :« **نظرية تَسعى إلى توضيح كيفيّة حدوث التعلُّم في البيئات الإلكترونية المركّبة، وكيفية تأثره عبر الديناميكيات الاجتماعية الجديدة وكيفية تدعيمه بواسطة التكنولوجيات الجديدة** » (بيان بنت حميل السبيعي، 2020، ص5).

وقد وَجدت هذه النّظريّة ترحيبا كبيرا من قبل مجموعة من الباحثين التّربويين فقد اعْتُبرت كنظريّة قادرة على تفسير التعلُّم في عصر الانفجار الضّخم في وسائل الاتصال والإعلام الحديثة كما أنها تتماشى مع حاجيات القرن 21 و ذلك لأخذها بعين الاعتبار التوجّهات المعاصرة في التعلُّم و مواكبتها لاستعمال التكنولوجيا و الشبكات(الحبيب بن بلقاسم، 2018، ص252).

ومن أهمّ المبادئ التي ترتكز عليها هذه النّظريّة:

-تُشجّع على بناء الخِبرات من خلال التّفاعل الاجتماعي عَبْر الشبكات.
فعْل التعلُّم يُمْكِن أنْ يحدث خارج البنية التّقليدية للتعلُّم في أجهزة وأدوات غير بشريّة مثل: الحاسوب والمجتمع الافتراضي عبر الواب...
وتنصّ المقاربة على ضَرورة انخراط المتعلِّم في شبكات التعلُّم، وتساعدنا مبادؤها على فهم وتحليل موضوع بحثنا، وفي هذا الاطار فإن الشبكات الاجتماعيّة الافتراضيّة والوسائل التّكنولوجيّة مثل: الوسائط، الحواسيب، الأنترنات لها دور كبير في معالجة وتحسين المعلومات وإعطاء معنى للمعرفة وخدمة العمليّة التّعليميّة لتحقيق غاياتها.

3-التّجربة التّونسيّة ورَقمنة التّعليم:

لقد عرف النّظام التّعليمي التّونسي عدّة إصلاحات وآخرها القانون التوّجيهي للتّربية والتّعليم جويليّة 2002 الذّي نصّ خلال بعض الفصول على أن التكنولوجيا أصبحت عنصرا لا غنًى عنها في هذا العصر وأصبحت عنصرا تُبْنى عليه البرامج الرّسميّة. كذلك تم إدْراج مادة الإعلاميّة ضمْن البرامج الرّسميّة بهدف تمكين المتعلِّمين من استخدام التقنيات الحديثة لمواكبة التطور التكنولوجي (القانون التوجيهي، الفصل 50و57، 2002) وخاصة منها تكنولوجيات المعلومات والاتّصال التي تعود بالنفع على المتعلِّم من ناحية وإبلاغه المعلومات والمعارف من جهة وحثّه على التعلُّم الذّاتي من جهة أخرى.
وبالتطّرق إلى التّعليم الرّقمي ظهر مفهوم **المدرسة الرّقميّة** مع محاولات الإصلاح الجزئي بعد "الثّورة " للمنظومة التّعليميّة، حيث كان الهدف النّهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتّصال في التّعليم والتعلُّم على مدى 5 سنوات، بداية من سنة 2016 إلى سنة 2021 وتضمّنت هذه الخُطّة حسب الأهداف الخاصّة جُملة من الإجراءات المجزّأة تتمثّل أساسا في دراسة مشروع المدرسة الرّقميّة من مختلف الزوايا، إضافة إلى إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتّصال في المناهج والمقرّرات التّدريسيّة مِمَّا تطلّب تكوين المدرسين لتمكينهم من الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الحديثة خلال ممارساتهم؛ ودعم تعميم التّعليم الرّقمي، إضافة إلى تطوير المحتويات الرّقميّة وتوفير الوسائل اللازمة لضمان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
و بالرّغم أن المنظومة التّعليميّة التّونسيّة لم تستطع تفعيل مشروع المدرسة الرّقميّة إلا أنها تُعدُّ مُنخرطة في مجال التّعليم الرّقمي حيث نجد أن معظم المدارس تضُمّ قاعات إعلاميّة مجهزة بالحواسيب، والتي مُعظَمها مربوط بشبكة الأنترنات، إضافة إلى توجّه عدد كبير من المعلِّمين إلى التَّدريس بالوسائل التقنية الحديثة في مختلف المواد.
وقد قام المركز الوطني للتّكنولوجيات بالتّربية بإنشاء موقع **"المدرسة الافتراضية"** تحت إشراف وزارة التربية والتّعليم وهي منصّة رقميّة تضم مجموعة من الموارد الرّقميّة الخاصة بالمرحلة الإبتدائية والإعدادية الثانوية.
وفيما يخص الموارد المتعلّقة بالمرحلة الإبتدائية، نجد أن هذه المنصّة تحتوي على فضاءات رقميّة للمراجعة والتي تحتوي بدورها على تمارين تفاعلية وموارد سمعية ومقاطع فيديو.
إضافة إلى فضاء التّعليم عن بُعد والذي يحتوي بدوره على مكتبة تربويّة افتراضية وفضاء لكل من المعلِّم و المتعلِّم وفضاء تطوير الكفاءات عن بعد، وهو عبارة عن محاورة تكوينيّة عن بعد

في إدماج تكنولوجيا المعلومات وأخيرا فضاء لكل مدرسة إبتدائية يوفر موارد وآاليات تفاعل مختلفة (المدرسة الافتراضية،2021).

لقد بذَلت وزارة التّربية والتّعليم العديد من المجهودات خلال السنة الدّراسيّة 2020-2021 كي تستمرّ العمليّة التّعليميّة وحتّى لا تتوقّف الدُّروس خلال فترة الحجر الصحّي التي فَرضت على الجميع جراء فيروس كورونا المستجد، حيث تم بثّ دُروس على قناة التلفزة الوطنية للتلاميذ الذين سيقومون بإجراء الامتحانات الوطنية، وقد تكُون عادت بالفائدة على المتعلِّمين وجعلت العديد من المعلِّمين يكتسبون بعض الخبرات في التعليم عن بعد، رغم أن هذه التجربة مرّت بالعديد من المراحل في خصوص التوجّه نحو التّعليم الرقمي وبالرغم من عدم توصّلِها إلى نتيجة أكيدة حول تفعيله إلا أنها تُعتبر في تطوّر ملحوظ باعتبار المجهودات المبذولة من قبل العديد من الأطراف (المدرسة الافتراضية،2020).

4- منهجية الدّراسة ونتائج اختبار الفرضيّات

اعتمدنا في هذه الدّراسة على المنهج الكمّي الذي يقوم بالأساس على جمع البيانات وتنظيمها ثم تحليلها لاستنتاج دلالاتها والتوصّل لنتائج البحث الميداني وتحليلها تحليلا إحصائيا وذلك باستعمال برنامج« **الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية** »(SPSS).

وقد جمّعنا المعطيات من الميدان، عن طريق الاستبيان قصد اختبار فرضيات البحث التي انطلقنا منها واستعنّا بالمنهج الكيفي وذلك بإجراء مقابلات لما لها من أهمية في الحصول على معلومات حول البحث,Berthier) (1998, p 56 وسوف نعتمد على المنهجين باعتبارهما متكاملين لتحقيق المعرفة العلمية الموضوعيّة في علم الاجتماع (علي موسى ،2016،ص26).

ولمعرفة واقع استخدام الفصول الافتراضيّة في عمليّة التعليم عن بعد وتحدياته خلال جائحة كورونا المستجد "كوفيد19" من وجهة نظر المعلِّمين عبر المنصات الإلكترونية تم تمرير استبيان إلى عينة حجمها 100 معلِّمًا خلال السنة الدراسية 2020-2021، كما قمنا بمقابلات مع عينة من المتفقدين والمديرين وبعض المسؤولين بالمركز الوطني للتكنولوجيات في التربية والتلاميذ.

5- المعالجة الإحصائيّة

5-1 الفرضيّة الأولى:

كُلَّما ضَعُف تَكوين المعلِّم في مجال تكنولوجيا التَّعليم كُلَّما فَشِلَ في توظيف الفصول الافتراضية في عمليّة التّعلِيم عن بعد بصورة فعّالة.

الرّسم البياني رقم1:المشاركة في دورات تدريبية في مجال استخدام التّعليم عن بعد

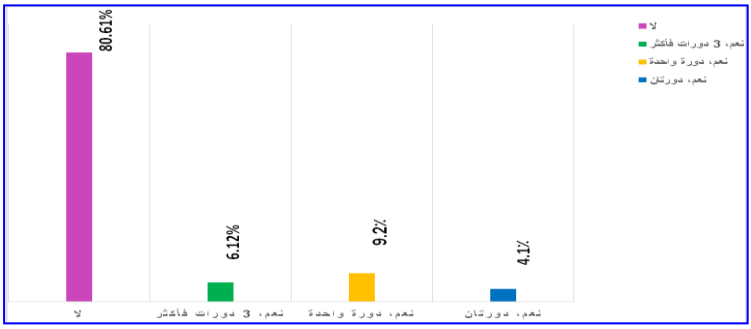

المصدر : نتائج البحث الميداني

نُلاحظ من خلال الرّسم أعلاه أن نسبة المعلِّمين الذين لم يشاركوا في دورات تدريبيّة في مجال استخدام تطبيقات التّعليم عن بعد بلغت 81٪ في المقابل بلغت نسبة المعلِّمين الذين شاركوا في مثل هذه الدّورات 19٪ سواء كانوا قد شاركوا في دورات تكوينيّة في هذا المجال في إطار التّكوين المُستمر أو كان ضِمن دراستهم العُليا أو كان تكوينا ذاتيا، فنجد ضِمن أفراد العينة الذين تلقوا التّكوين أن نسبة المعلِّمين الذين شاركوا في دورة واحدة 9٪ أمّا نسبة أفراد العيّنة الذين شاركوا في دورتان 4٪ وأخيرا بلغت نسبة المعلِّمين الذين شاركوا في ثلاث دورات فأكثر 6٪.

ومن أهم الدّعائم التي تقوم عليها فلسفة التّربية تتمثل في تكوين المعلِّم وتدريبه لإكسابه الكفايات الرّئيسيّة لممارسته مهنة التّدريس، ويُعتبر التّكوين المستمر للمعلِّم من ضَروريّات الوقت الرّاهن، حتى لا يُصبح متأخرا في عصر تتزايد فيه المستجدات بشكل سريع (منيرة الرّابغي، 2019، ص ص96-97) .

وبما أن التّكوين المستمر ضَرورة تفرضها الثّورة الرّقميّة ومَدى تأثيرها في العمليّة التّعليميّة يصبح المعلِّم يحتاج إلى تأهيل وإعداد وتدريب يتناسب مع الدّور الذي يقوم به (خليل إبراهيم، 2017، ص125).

نستنتج من خلال ما سبق أنّ هناك ضُعف في نسب الاقبال على مثل هذه الدّورات التّكوينيّة للمعلِّمين في مجال التّعليم عن بُعد، حيث أن نسبة هؤلاء المعلِّمين لا تتجاوز 20٪، وهو ما يؤكده أحد أعضاء المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بقوله :« **لقد تم الاهتمام بإعداد تطبيقات للتّعليم عن بعد وتطوير منصة مدرستي وتطويعها لظرفية الجائحة لتسهيل عملية التّعليم عن بُعد إلا أنه لم تتسنى الفرصة لتوفير دورات تدريبية في كيفيّة استخدام التّطبيقات»** (مقابلة، عضو المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية، 2021).

الرّسم رقم2: أنواع الدّورات التدريبية

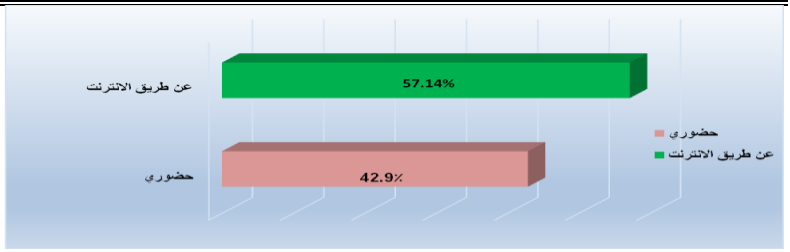

المصدر :نتائج الدّراسة الميدانيّة

بيّنت النّتائج الميدانيّة السّابقة أن 19٪ فقط من أفراد العينة الذين شاركوا في دورات تدريبية في مجال استخدام تطبيقات التّعليم عن بعد؛ وهؤلاء المعلِّمين بلغت نسبة مشاركتهم في دورات عن بعد 57٪ في حين بلغت نسبة المشاركين في الدورات الحضورية 43٪.

كما نجد أن للدورات التدريبيّة التي تقدم عن طريق الأنترنات نوعان منها ما هو إلزامي أي أنه يتوجب على المعلِّم الحضور الحصّة التدريبيّة الافتراضيّة مع المدرّب في حين النوع الثاني وهو الحضور غير الإلزامي ويتمثل في مشاهدة فيديو مسجل للدّورة التّكوينيّة أي أنّه لا يشترط وجود المدّرب والمتدّرب في وقت واحد أثناء عملية التدريب (عبد الرحمان بن ثامر،2013،ص35).

الرّسم رقم3: أسباب عدم المشاركة في الدورات التدريبية

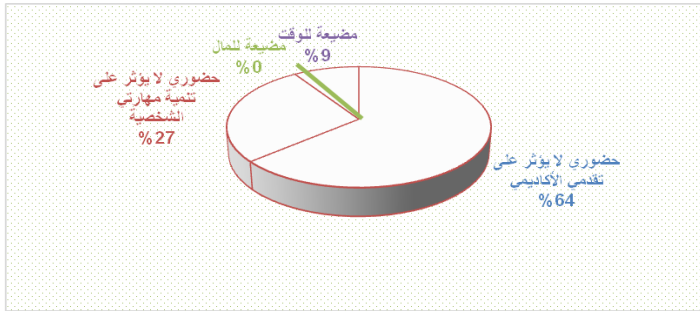

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يعود رفض المشاركة في هذه الدّورات التّدريبية لأنّها لا تُحقِّق أيّة فائدة لعدّة أسباب منها وبيّنت نسبة مُهمّة من أفراد العينة الذين ورد جوابهم ب "لا" و"إلى حدٍّ ما" والتّي بلغت 64٪ لأن حضورهم حسب رأيهم لا يحقق الإضافة إلى تكوينهم الأكاديمي، وعبّرت نسبة من المستجوبين بلغت 27٪ من أفراد العينة يعتقدون أن حضورهم لا يحقق الإضافة إلى مهارتهم الشّخصية، وأخيرا بلغت نسبة أفراد العينة الذين يعتبرون أن هذه الدورات مضيعة للوقت29٪. ومن بين الأسباب الأخرى التي تحول دُون مشاركة هؤلاء المعلِّمين في مثل هذه الدّورات حسب رأي أحد أعضاء المركز الوطني للتكنولوجيات في التّربية بقوله : « **ضُعف الدّافعيّة لدى المعلّمين لتلقي مثل هذه الدّورات، لعدم درايتهم أو فهمهم لمعنى وأهداف هذه الدّورات في مجال التدريب على تطبيقات التّعليم عن بُعد**» (مقابلة ،عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية، تونس 2021) ،كما أكّد بعض أفراد العينة أن هذه الدورات غير متاحة للمعلمين في أوقات فراغهم،

وهناك أيضا من يؤكد على عدم نجاحها لغياب التقويم حيث أنه يقتصر فقط على الحضور، فبمجرد المشاركة يتحصل المعلم في نهاية الدورة على شهادة في مجال استخدام تطبيقات التعليم عن بعد إلا أنه يجد صعوبة أثناء تطبيق ما تعلمه في الدورة ويعود ذلك لعدة أسباب ولعل أهمها هيمنة الجانب النظري على مثل هذه الدورات وهذا ما يجعلهم يؤكدون على أن التقويم المقتصر على الحضور لا يعني تملك المعلم لكفاية استخدام تطبيقات التعليم عن بعد.

الرّسم رقم 4: متابعة المركز الوطني للتكنولوجيات في التّربية للدورات التدريبيّة

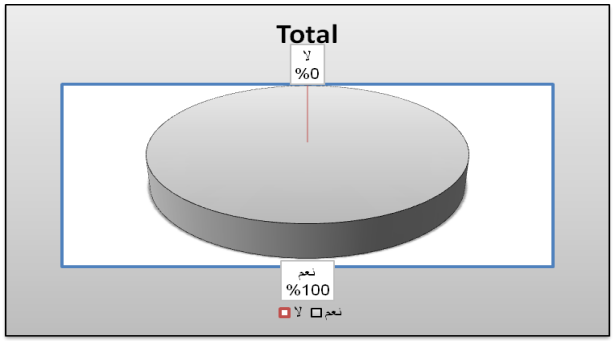

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

نُلاحظ من خلال الرسم أعلاه أن نسبة المعلّمين الذين أكدوا أنه لم تحصل متابعة مباشرة من قبل المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بعد تلقي الدورات التدريبية بلغت 100٪ أي أن كل أفراد العينة أقرّوا بعدم المتابعة.

نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك جانب من التقصير في تقويم الدّورات التدريبيّة التي يتلقاها المعلمين في مجال استخدام تطبيقات التعليم عن بعد وأن هذا التقويم يقتصر فقط على الحضور الذّي لا يمكن أن يعتبر معيارًا لنجاح الدّورة في تملك المعلِّم لكفاية استخدام هذه التّطبيقات.

وعليه لابدّ من التابعة التّي تُعد من أهم الدّعائم لتحقيق نجاح الدّورات التّدريبيّة لأنه من خلالها يتم التّعرّف على نقاط الضّعف ومن ثم مُعالجتها وتحسينها، وذلك بهدف تحقيق التّملك الأدنى على الأقل للمعلّم كفاية استخدام تطبيقات التّعليم عن بُعد وترغيبه في هذه الدّورات.

الرّسم رقم:5 مدى سهولة تقديم المادّة الدّراسيّة

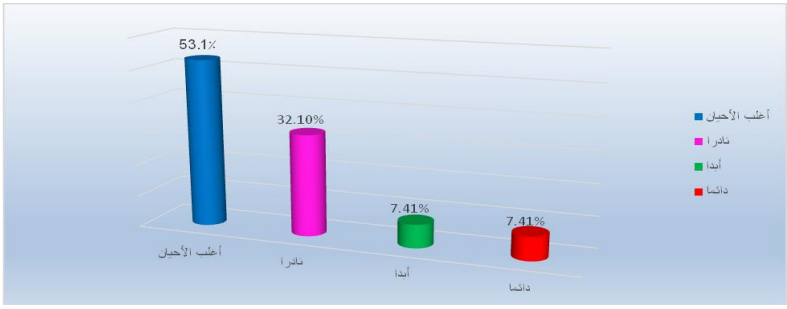

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

تبين نتائج الدراسة الميدانية أن 53٪ من المعلّمين الذين يستطيعون في أغلب الأحيان تقديم المادة الدراسية عبر المنصات الالكترونية بسهولة ويسر، في حين أن 32٪ منهم صرّحُوا أنهم نادرا ما كانوا يستطيعون تقديم المادة بسهولة ويسر، بينما تتساوى نسبة المعلمين الذين أجابوا ب دائما وأبدا ما كانوا يستطيعون تقديم المادة بسهولة ويسر والتي بلغت 15٪.

يتضح لنا من خلال النتائج السّابقة التي تحصلنا عليها يُشكِّل عرض المادة الدراسية عبر المنصات الالكترونية بصورة جيدة تحديا لكثير من المعلّمين ويعود ذلك إلى: عدم الإلمام الكافي بالتقنيات المطلوبة لصناعة المحتوى نظرا لضعف تكوين المعلّمين في هذا المجال مما أدّى إلى توجه أغلبيتهم نحو تقديم المواد القائمة على الويب (matériels didactique en ligne) كالمكتبات الرّقميّة واليوتيوب والدروس المتوفرة عبر المنصات. ولكن في غالب الأحيان أو نادرا ما يلبي هذا المحتوى الجاهز أهداف الدرس وقد لا يتلاءم تماما معه أحيانا. لذلك لابد من انتاج المحتوى الخاص حيث يكون شاملا وشيقا وسهلا في الفهم والاستيعاب.

التّحقق من الفرضيّة الأولى:

لمعرفة أثر تلقي المعلّم للتكوين في مجال تكنولوجيا التّعليم على توظيف الفصول الافتراضيّة في عمليّة التعليم عن بعد.

بيّنت نتائج معامل الطوارئ حول أثر التكوين في فاعليّة التّعليم عن بعد**:**

مدى تأثير المتغيّر المستقل (تكوين المعلّمين في مجال تكنولوجيا التعليم) على درجة توظيف الفصول الإفتراضية بطريقة شاملة ووافية كمتغير تابع حيث أن ($\alpha<0.05$)عند مستوى الدلالة إلى معنوية النموذج وبذلك نرفض الفرضيّة الصفريّة (H0) ونقبل الفرضيّة البديلة (H1) التي تنصّ على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكوين المعلّمين في زيادة توظيف الفصول الافتراضية.

كما يُشير معامل الطوارئ (C) البالغ (0.721) إلى قوة الارتباط بين المُتغيّر التابع والمتغيّر المستقل وهو ما يدلّ على أن 72.1٪ من توظيف الفصول الإفتراضية بصورة شاملة ووافية في عمليّة التعليم عن بعد يُفسر بالمتغير المستقل الذي وقع اختياره.

بناءً عليه نستنتج ثبات صحة الفرضيّة الأولى القائلة: كُلّما ضعف تكوين المعلم في مجال تكنولوجيا التعليم كُلّما فشل في توظيف الفصول الافتراضية في عملية التّعليم عن بعد بصورة فعّالة

2-5 الفرضيّة الثّانية

كُلّما كان المعلّم غير مستعد لتوظيف تكنولوجيا التّعليم ويواجه صعوبات كُلّما فَشِل في انجاز عمليّة التّعليم عن بعد.

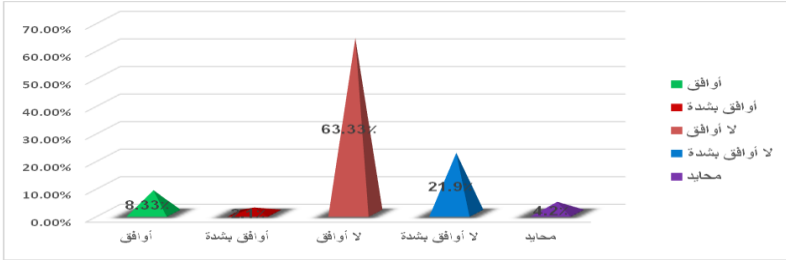

الرّسم رقم 6: التّعليم عن بعد بديل للتّعليم الحضوري

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

لقد برزت اليوم آراء مؤيّدة وأخرى مُعارضة لفكرة استبدال التّعليم الحضوري بالتّعليم عن بعد، حيث بلغت نسبة المعلّمين الذين أجابوا ب "لا أوافق" و "لا أوافق بشدة" هذا التغيير نحو التعليم عن بعد 86٪ وهي نسبة مرتفعة جدّا مقارنة بنسبة الآراء من المبحوثين المؤدين والتّي بلغت 10٪، أما نسبة المدرّسين المحايدين فقد بلغت 4٪، مِمَّا يجعلنا نستنتج أن معظم المعلّمين يعارضون بشدّة فكرة استبدال التّعليم الحضوري بالتّعليم عن بعد، حيث أن أغلب هذه الآراء المعارضة لنمط التّعليم "التّعليم الالكتروني عن بعد" مبنيّة عن تجربة سلبية لهذا التّعليم الذي ميّزناه بأنه كان تعليما عن بُعد اقترن بحالة طوارئ (Covid-19) وليس تعليما نموذجيا عن بُعد ونقصد هنا بالتّعليم الذي يعتمد على استراتيجية فلسفية تقنية رقمية في غاية من التعقيد في مسار العملية التّعليمية، وهو حكم سلبي غير موضوعي ويعود ذلك إلى الانتقال المفاجئ غير المنظم إلى التّعليم عن بُعد الذّي حَكمته المفاجآت التي تتمثل في الارتجال والخوف، والسّرعة وعنصر المباغتة، وهو بذلك يفتقر إلى أبسط الشروط الموضوعيّة للتّعليم النّموذجي عن بعد وقد أكّد عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية في المقابلة التي أجريناها معه: «**إن التحضير لفصل دراسي من التعليم الالكتروني عن بعد يحتاج على الأقل إلى سنة من الإعداد التقني والجهد العلمي والتربوي**» (مقابلة مع عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية،تونس2021) وهذا يعني أن ما يحدث اليوم هو أمر بعيد كل البعد عن التّعليم النّموذجي للتّعليم الإلكتروني عن بُعد وهو ما يفسر نفور ورفض أفراد العيّنة الانتقال للعمل بهذا النّمط فقد برهنت الأزمة الحاليّة أن اللّجوء إلى التّعليم عن بُعد تم العمل به كوسيلة لمُحاولة تخطي هذه الأزمة وليس كجهاز منظومي لمُواجهتها وأظهرت هذه الأزمة فشل صانعي السياسات التّربوية واخفاق المؤسّسات التّعليميّة في الاستعداد والتّحضير لمجابهة مثل هذه الأزمات والكوارث على مستوى بناء القُدرات من خلال توفير دورات تدريبيّة لتطوير مهارات المعلّمين والتلاميذ بصورة فعالة ومُنصفة.

لعلّ هذه أهم الأسباب التي عبّر عليها أفراد العينة وعضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية التي تفسر هذه النسبة المرتفعة من المعلِّمين الذين عارضوا تماما فكرة استبدال التّعليم عن بعد بالتّعليم التقليدي.

الرّسم رقم 7: الإعداد المادي لفصل التعليم عن بعد مقارنة بالإعداد المادي لفصل التعليم الحضوري

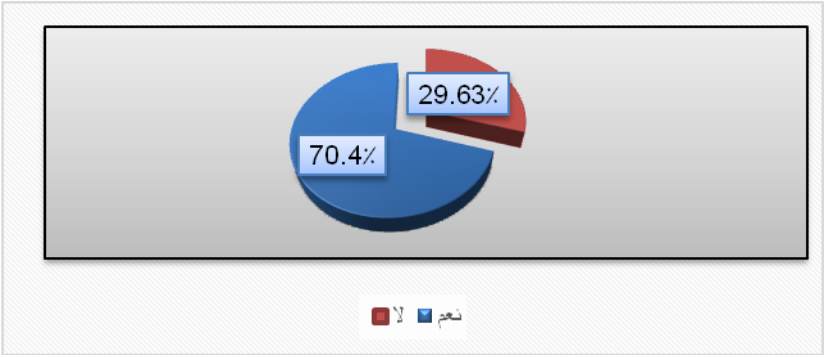

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

نستنتج من الرّسم أعلاه أن 70٪ من المعلِّمين الذين يصرّحون بأن إعدادهم المادي لفصول التّعليم عن بعد تأثر مقارنة بإعدادهم المادي في الفصول الحضورية لتنخفض هذه النسبة إلى 30٪ من المعلِّمين الذين لم يتأثر إعدادهم المادي.

الرّسم رقم8: كيف كان هذا التأثير

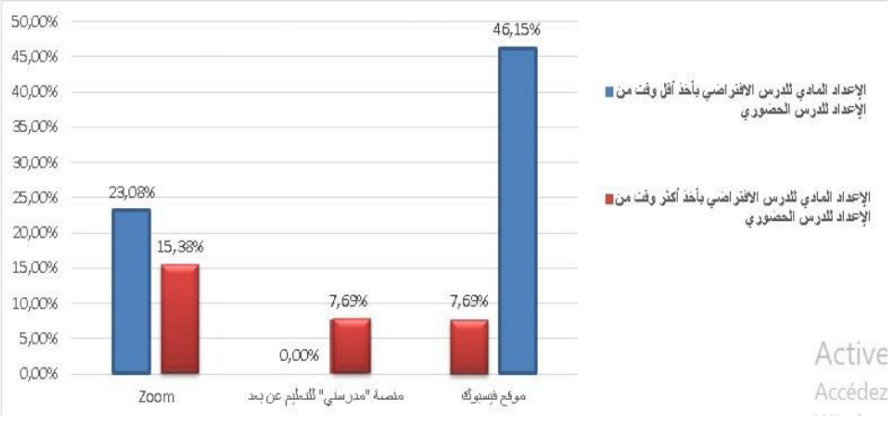

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتبيّن من خلال الرّسم أعلاه أن النّسبة المرتفعة للمعلِّمين الذين أكّدوا أن إعدادهم المادي يستغرق أكثر وقت من الإعداد للدّرس الحضوري فقد بلغت 74٪، ومن بينهم من استعمل منصّة مدرستي وأقروا أنّها تستغرق أكثر وقت في الإعداد للدّرس الافتراضي نظرا لعدم تكوينهم وتدريبهم على استعمال هذه التّطبيقة، وهذا ما أقرّه عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التّربية بقوله : **«وفّرنا المنصة ولكن لم نقم بتكوين المعلِّمين نظرا لضيق الوقت والظرف الطارئ»** (مقابلة، عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية،2021) في المقابل نجد 25٪ من المعلِّمين الذين يستغرقون أقل وقت في الإعداد المادي للدّرس الافتراضي، منهم 46٪ من الذين استعملوا موقع الفيسبوك و 23٪ من الذين استعملوا تطبيق زوم (zoom). وتعود هذه النّسب المرتفعة إلى أن هذه التّطبيقات سَهلة الاستعمال ولا تتطلب خبرة عالية وتكوين مرتفع في مجال استعمالها، حيث أن تطبيق فيسبوك وهو من تطبيقات التّواصل الاجتماعي المتيسّر ودائم الاستعمال، إضافة إلى أنه تم تطويره في فترة الكورونا من خلال إضافة إنشاء غرفة (créer un salon) وهي قاعة اجتماعات يمكن أن تضم عدد كبير من الأفراد للقيام بحصَص افتراضيّة.

الرّسم رقم 9: الصّعوبات التّقنية التي تعترض المعلِّمين أثناء عمليّة التّعليم عن بعد

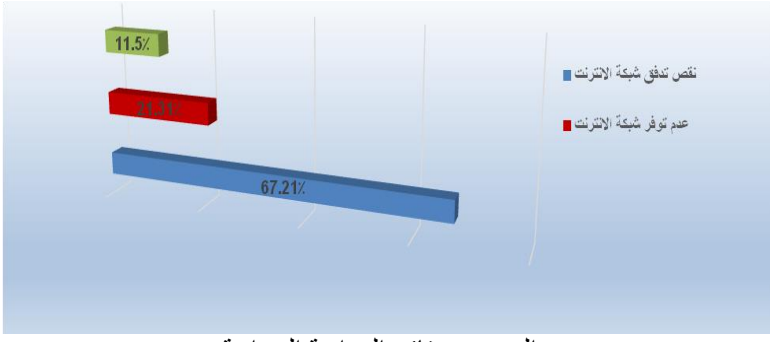

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يُشير الجدول أعلاه إلى أن 67٪ من أفراد العيّنة أجابوا بأن الصعوبات التقنية التي اعترضتهم تتمثل في نقص تدفق شبكة الانترنت، تليها 21٪ من المعلمين الذين يعانون من عدم توفر الانترنت بالنسبة لهم ولتلاميذهم، لتنخفض هذه النسبة إلى 12٪ من المعلمين الذين وجدوا صعوبة في الولوج إلى منصة التعليم عن بعد.

تعود هذه الصّعوبات التقنية المتمثلة في انقطاع أو بطيء شبكة الانترنت إلى "الميل الأخير" وهو يمثل المستوى الأخير (3) من الأنترنات الذي يكون بين المستعمل وبين مزود الخدمة مباشرة.

فشبكة الأنترنات تنقسم إلى 3 مستويات: المستوى الأول ويتمثل في الشبكة التي تربط بين القارات بواسطة كوابل وهو يمثل العمود الفقري، أما المستوى الثاني فهو يمثل شركات

الاتّصالات الكبرى المزودة لخدمة الأنترنات في المنطقة نفسها، أمّا المستوى الثالث والأخير فهو مزود الخدمة للمحلّيين الذين يربطون منزلك بالخدمة، فشركات الاتصال المحليّة (المستوى الثالث) يمكنها أن تتحمل الضغط ولكن بحسب امكانياتها لذلك من المتوقع حدوث ضعف في نقاط الاختناق الرئيسيّة على الأنترنات؛ وهو ما يفسر النتائج التي توصلنا إليها حيث أن معظم أفراد العينة أقروا بمشكلة تقطع الأنترنات أثناء عمليّة التدريس ويعود هذا المشكل التقني لحالة الاختناق بسبب زيادة حاجة الطلب على شبكة الأنترنات في وقت واحد. وهذا ما يؤدي إلى ضع جودة الدرس الافتراضي، بينما ربما ينقطع الاتصال تماما بسبب ضعف مزود الخدمة في المستوى الثالث. ومن الصعوبات التقنية الأخرى التي اعترضت المعلّمين هي عدم استطاعتهم الدخول إلى منصة التّعليم عن بعد نظرا لعدم تكوينهم وتدريبهم الجيّد في مجال استخدام هذا التطبيق ومحدوديّة استيعاب تطبيق تيمز (Teams).

الرّسم عدد10: كثافة المنهج الدّراسي الذي يرتكز على الكم يعيق استخدام الفصول الافتراضيّة

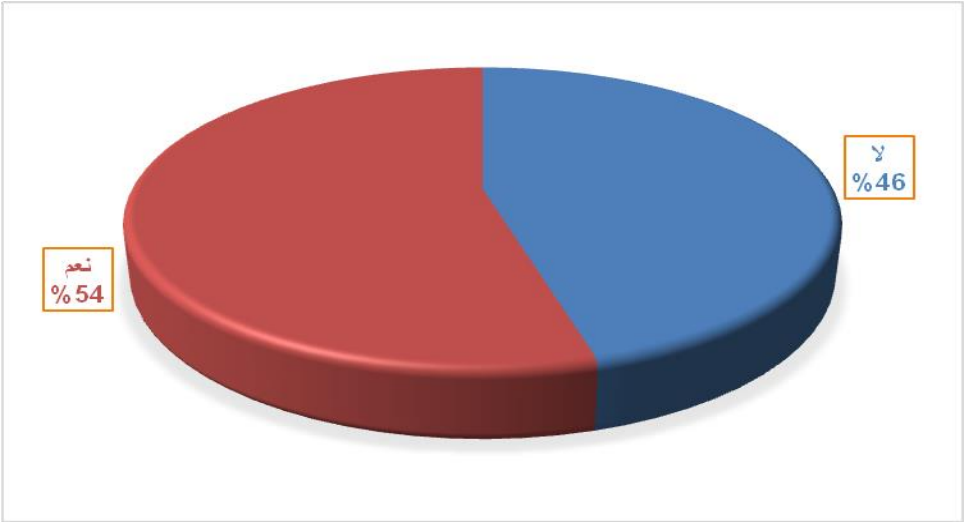

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الرسم البياني أنّ 54٪ من المعلمين يرون أن كثافة المنهج الدراسي الذي يرتكز على الكم يعيق استخدام الفصول الافتراضية، في المقابل نجد 46٪ من المعلمين الذين يعتقدون أن كثافة المنهج الدراسي لا يمثل عائق في استخدام الفصول الافتراضية.

نستنتج مِمّا سبق أن كثافة محتوى البرامج الدّراسيّة شكّل حجر عثرة لا يستهان بها أمام المعلّمين والتلاميذ على حد سواء.

الرّسم عدد10: توفّر الأجهزة الالكترونية لدى المعلم والمتعلم تمكن من استخدام الفصل الافتراضي

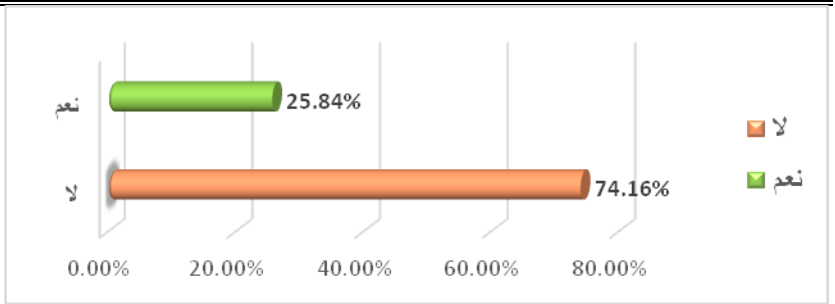

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن 74٪ من التلاميذ الذين يفتقرون إلى الأجهزة الإلكترونية التي تمكنهم من استخدام الفصل الافتراضي وهو ما أكده أحد مديري المدارس الابتدائية الذي أجرينا معه مقابلة بقوله: « **إن تجربة التعليم عن بعد ممتازة وفيها ربح للوقت ولكن تتعرض هذه التجربة للعديد من العراقيل: الدولة لم توفر الأرضية الملائمة لنجاح هذه التجربة ومن أهم عناصر فشلها ضعف شبكة الانترنت وكلفتها وفقدان أغلب المتعلمين لمستلزمات الدراسة عن بعد (الحاسوب، الهاتف الذكي، اللوحات الرقمية...)** (مقابلة مع مدير مدرسة،2021) في المقابل تنخفض نسبة التلاميذ الذين يمتلكون هذه الأجهزة الالكترونية إلى 26٪.

وبيّنت نتائج الدّراسة نسبة مرتفعة من المبحوثين بلغت 81٪ يرون أن تكلفة الاتّصال بالأنترنت باهظة وتمثل من بين العوائق التّي تمنع التلاميذ من متابعة الدّروس الافتراضيّة عن بعد .

التحقق من الفرضيّة الثانية:

لمعرفة أثر الصّعوبات التي تواجه المعلّم خلال توظيف الفصول الافتراضيّة في انجاز عمليّة التّعليم عن بعد تبيّن نتائج تحليل معامل الطوارئ حول أثر الصّعوبات في انجاز عملية التّعليم عن بعد:

مدى تأثير المتغيّر المستقل (مواجهة المعلِّمين للصعوبات) على درجة انجاز عمليّة التّعليم عن بعد كمتغير تابع حيث أن عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) إلى معنويّة النموذج وبذلك نرفض الفرضيّة الصفريّة (H0) ونقبل الفرضيّة البديلة (H1) التي تنصّ على أنه يوجد أثر له دلالة إحصائية لصعوبات التي تواجه المعلم في انجاز عملية التعليم عن بعد.

كما يُشير معامل الطوارئ (C) البالغ (0.711) إلى قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيّر المستقل وهو ما يدلّ على أن 71.1٪ من انجاز عمليّة التّعليم عن بعد يُفسر بالمتغير المستقل الذي وقع اختياره.

مِمَّا يجعلنا نستنتج ثبات صحّة الفرضيّة الثانية القائلة: كُلّما كان المعلِّم غير مستعد لتوظيف تكنولوجيا التعليم ويواجه صعوبات كُلّما وجد صعوبة في انجاز عمليّة التّعليم عن بعد.

نتبين بعد عرض نتائج البحث الميداني الكميّة والكيفيّة أن الدّراسة قد حققت أهدافها من خلال الكشف عن واقع استخدام الفصول الافتراضيّة في عمليّة التّعليم عن بعد باستخدام التّطبيقات الالكترونية في جائحة كورونا (Covid-19) بالمدرسة التّونسيّة، ويمكن أن نؤكد أن ضُعف

تكوين المعلّمين وتدريبهم وغياب التخطيط الاستراتيجي للدّورات التدريبيّة أسهم في فشل عمليّة توظيف الفصول الافتراضيّة بصورة فعّالة في عمليّة التعليم عن بعد.

ونستنتج أنّ توظيف الفصول الافتراضيّة في عمليّة التّعليم عن بعد واجه عدّة صعوبات: منها صعوبات ماديّة كضعف شبكة الأنترنت أو انقطاعها، مشاكل في الولوج إلى منصة التعليم عن بعد، وذلك لعدم تدريبهم على كيفيّة استعمالها، ومن الصعوبات الأخرى التي واجهتها: كثافة البرامج المدرسيّة وعدم توفر الأجهزة الإلكترونيّة وارتفاع كُلفة شبكة الأنترنت، وعدم استعداد المعلِّمين لتوظيف هذه التكنولوجيا وغياب الدافعيّة لديهم وهو ما أدى إلى عدم تحقق عمليّة التّعليم عن بعد.

ولقد أصبح التّعليم المدمج يمثل اليوم نوعا من أنواع التّعليم، حيث يدمج بين التّعليم المباشر التّقليدي (face à face) والتّعليم عن بعد (E-learning). (Blended learning , 2014)

ونستنتج من الأجوبة على السّؤال المفتوح الذّي طرحناه على المعلّمين : ما رأيكم في جعل التّعليم عن بعد مكمل للعمليّة التّعليميّة حتى في الظروف الصحيّة العاديّة؟

تبيّن لنا موقفهم الإيجابي من اعتماد التّعليم عن بُعد كمكمّل للعمليّة التّعليميّة و أهميّة توظيف تكنولوجيا التّعليم من أجل تعليم مدمج.

وعليه أصبح من الضّروري الاهتمام بالتّعليم عن بعد باعتباره وسيلة داعمة ورافدة للتّعليم التّقليدي في كل المستويات مع التّأكيد أنّه لا يمكن أن نعتبره بديلا مُكتملا عن التّعليم التقليدي بصفة نهائيّة ودائمة، ولكن بصفته داعمة ويتطلب نجاحه مهارات وإمكانيات عالية على مستوى المنظومة التّعليميّة ككل وعلى مستوى مهارات المعلّم التقنيّة وقدرته على إعداد وإدارة التّعليم عن بعد، كما أنه لابد من الإشارة إلى أن الحلول الطارئة التي حاولت مُعالجة تعليق الدّروس بسبب جائحة كرونا تحتاج إلى إعادة النّظر لتحقيق التّعليم عن بعد من الإعداد والتنفيذ لما يتطلبه من خطوات علميّة متناسقة ومتسلسلة لتحقيق الاعداد التّعليمي الجيد، ولا يتحقق هذا إلا بعدّة شروط لتنفيذه وبناء عليه يرى أغلب أفراد مجتمع البحث ضَرورة إعادة النظر في بعض الصّعوبات العالقة لتحقيق الأهداف الدّنيا على الاقل للتّعليم عن بعد.

الخاتمة

يشهد العالم اليوم ثورة معرفيّة وتكنولوجيّة على مختلف الأصعدة وقد شملت جميع القطاعات وبالأخص قطاع التّعليم الذّي يعتبر قاطرة تقدّم الشعوب، فقد أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة سمة بارزة لهذا العصر، ولهذا سارعت الدّول بتطوير أنظمتها التّعليميّة لمواكبة نسق التّطور السّريع والمتلاحق في التقنيات وما صاحبها من انعكاسات على العمليّة التّعليميّة التي تتأثر بكل تغيّر في مجريات المجتمع وتؤثر فيه، وهذا التّطوّر المطّرد للتكنولوجيا يجعل المهتمّين بالعمليّة التّعليميّة في حاجة مستمرّة إلى البحث عن أساليب تعليميّة مبتكرة تواكب سِمات التطور وتُساعد المتعلِّم على عمليّة التّعليم عن بعد والقدرة على استخدام الفصول الافتراضيّة عبر المنصّات الالكترونيّة المُتاحة.

وقد تكمن أهميّة هذا البحث في معرفة واقع استخدام هذه الفصول إثر جائحة كوفيد19 في عمليّة التّعليم عن بعد من وجهة نظر المعلّمين ومعرفة الصّعوبات التي واجهتهم خلال انجازهم للعمليّة التّعليميّة عبر المنصات الإلكترونيّة.

وبيّنت نتائج البحث الميداني أن 19٪ فقط من عيّنة الدّراسة شاركوا في دورات تدريبيّة في مجال استخدام تطبيقات التّعليم عن بعد، وعبّر أغلب المربّين المتكوّنين منهم وغير المتكوّنين إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) كبديل لمنصة "مدرستي" المقترحة من قبل وزارة التربية، لأن "الفيسبوك" متاح وسهل الاستعمال بشهادة عينة الدّراسة التي احتكمت لهذا الموقع، ويعتبرون وفي المقابل أن منصة "مدرستي" صَعبة الاستعمال فضلا عن كونهم لم يتلقوا تكوينا كافيا حول التّعامل مع هذه المنصات بدرجة ثانية، ولقد أثّر عدم التّكوين للمعلّمين في طريقة تقديم المادة الدّراسيّة إلكترونيّا ويرى البعض منهم أنّ المادّة التي تم تقديمها للتّلاميذ كانت في أغلب الأحيان مُمِلة وصَعبة الفهم.

إلاّ أن تجربة التّعليم عن بعد بالرّغم من عدم تحقيقها لأغلب أهدافها فقد زوّدت التّلاميذ بمهارات وتدريبات في مجال استخدام الحاسوب، وبعثت فيهم فضول للولوج لهذه التّطبيقات والتّعرّف على كيفيّة استخدامها، ووجد التلميذ نفسه محور العمليّة التربويّة ومدارها، بالمشاركة الفعّالة في عمليّة التّعليم عن بعد.

ونستنتج أنّه كُلَّما صعب انجاز عمليّة التّعليم عن بعد يُرجَعُ بالأساس إلى تعرُّض المعلِّم إلى العديد من الصّعوبات ومن أهمّها ضُعف أو انقطاع الأنترنت أثناء سير الحصّة، ارتفاع كُلفة الاتّصال بالأنترنات خاصّة بالنسبة للتلاميذ، وعدم قدرة المتعلِّمين على الولوج للمنصّات المُخصّصة للتّعليم عن بعد، بالإضافة إلى عدم وجود الدّافعيّة لدى أغلب المعلِّمين والمتعلِّمين لتوظيف الفصول الافتراضيّة في عمليّة التّعليم عن بعد.

وبالنظر إلى محدوديّة عيّنة البحث وإلى قصر المُدّة الزمنية المخصّصة لتمرير الاستبيان، نرى أن هذه النتائج نسبيّة وفي حاجة إلى بحوث في جهات أخرى للوقوف بموضوعيّة على عوائق تحسين وتطوير هذه التّجربة التّعليميّة عن بعد.

فكيف يمكن تذليل هذه ن الصّعوبات من أجل الارتقاء بعملية التّعليم عن بعد في تونس في عصر الثّورة الرّقميّة عصر الرّقمنة للمعرفة ؟

التّوصيات:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا ارتأينا إلى تقديم مجموعة من التوصيات، التي نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار وتكون نقطة انطلاق من أجل النهوض بواقع استخدام تطبيقات التّعليم عن بعد وذلك لمواكبة الثورة الرقميّة التي نعيشها اليوم:

1_ضرورة الانطلاق في عمليّة تعميم التّعليم عن بعد بنظام الفصول الافتراضيّة في جميع المدارس وعليه يصبح ثمّة أهميّة للتّدريس بهذا التّعليم كرافد للتّعليم الحضوري بشكل قارٍ وأساسي.

2_ تكثيف الدّورات التدريبية والإشهار لتعميق الوعي بأهميّة الفصول الافتراضيّة ودورها في تحقيق عمليّة التّعليم عن بعد بصورة فعّالة.

3_ تطوير طرق التّدريس وتخفيف المحتويات المعرفيّة التّي تتوافق مع متطلّبات التّعليم باستخدام الفصول الافتراضيّة في برامج التّعليم عن بعد.

4_ تشجيع كل الفاعلين في العمليّة التّعليميّة وخاصّة أعضاء هيئة التّدريس للانخراط في برنامج التّعليم عن بعد والتدريس باستخدام الفصول الافتراضيّة وتشجيعهم ماديّا ومعنويا وتوفير كل الشّروط لنجاح هذا التّحدّي الذّي حقّقت من خلاله الأنظمة التّعليميّة المتطوّرة تحدّيات الألفيّة الثّالثة .

قائمة المراجع:

1.خليل محمد إبراهيم طه (2017)، رؤية مقترحة لتطوير برامج تدريب المعلمين في أثناء الخدمة في ضوء مفهومي الجودة والتدريب عن بعد، دراسات عربية في التربية وعلم النفس: رابطة التربويين العرب، عدد خاص123-144، السعودية، ص 125.

2.جودة عميرة و عثمان طرشون و علي عليان(2019)،« خصائص وأهداف التّعليم عن بعد والتّعليم الإلكتروني: دراسة مقارنة عن تجارب بعض الدول » ، ضمن: المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 2، الجزائر، ص 285.

3.الحبيب بن بلقاسم (2018)، توظيف الوسائط المتعددة في التعلم: المقاربة الاتصالية،ضمن: مجلة الآداب، العدد 2، المجلد 30، الرياض، ص 252.

4.الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قانون توجيهي عدد08 لسنة 2002، مؤرخ في 22 جويلية 2002

5.المدرسة الافتراضية،2021/04/11، الرابط: https://evt.cnte.tn

6.آية السّافي و هادية الخذيري (2020)، دور الرقمنة في تجديد الممارسات البيداغوجية داخل الفصل، مشروع ختم الدروس في الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم، إشراف الهادي بن سالم، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بزغوان\جامعة تونس، ص ص 26-28.

7.علي موسى (2016)، التّعليم الأساسي في تونس والرّهانات الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة، نور النشر، ألمانيا، ص 26.

8. علي موسى (2021)،« المؤسّسة التعليمية التّونسية وضرورة الإصلاح»، مركز الدّراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2021/02/15، الرابط:
http://alislahmag.com/index.php?mayor=contenu&mayaction=article&article_id=985&idlien=189

9.منيرة محمد الرابغي (2019)، استخدام المقررات الإلكترونية مفتوحة المصدر (MOOCs) في التنمية المهنية لمعلمات العلوم في مدينة جدة ، ضمن :المركز القومي للبحوث في غزة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 15، المجلد15، فلسطين، ص ص 96- 97.

10.عبد الرحمان بن ثامر الحمادي (2013)، اتجاهات المعلمين والمشرفين التربويين نحو إمكانية استخدام التدريب الالكتروني في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 35.

11.خالد إبراهيم نبيل وسعيد أمين ناصف (2005)، الانعكاسات الاجتماعية للثورة الرقمية تأثير تغير أسلوب المعيشة على الإسكان الحضري، المؤتمر المعماري الدولي السادس-قسم العمارة- جامعة أسيوط، مصر، ص3.

12.رشا السيد صبري (2020)، برنامج مقترح قائم على نظريتي تعلم لعصر الثورة الصناعية الرابعة باستخدام استراتيجيات التعلم الرقمي وقياس فاعليته في تنمية البراعة الرياضية والاستمتاع بالتعلم وتقديره لدى طالبات السنة التحضيرية، ضمن: كلية التربية، المجلة التربوية، العدد73، عين شمس، ص 444.

13.قواسم بن عيسى (2007)، الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، اشراف ملياني محمد وعبد الله ثاني قدور، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، الجزائر، ص28.

14.صحيفة عسير الإلكترونية، "التعميم" تُحدد موعد تدريب قادة المدارس والمعلمين والمشرفين على استخدام منصة "مدرستي"، 2020/10/10 الرابط التالي: https://1asir.com/478213

15.ويكيبيديا، (2018)، منصة مدرستي للتعليم عن بعد، 2020/10/18، الرابط التالي: https://2u.pw/CuFMW

16.حنان علي أحمد الكباس الغامدي (2011)، مبادئ التصميم التّعليمي للتّعليم الالكتروني في ضوء النظرية الاتّصاليّة، بحث مقدم في المؤتمر الثاني للتّعليم الالكتروني والتّعليم عن بعد، الرياض، المملكة العربية السعوديّة، ص4.

17.بيان بنت حميل السبيعي (1442ه)، النظرية الاتصالية في التعلم، ماجستير في برنامج المناهج وطرق التدريس، إشراف محمد بن عبد الله القميزي، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، كلية التربية بالخرج، المملكة العربية السعودية، ص5.

18.مقابلة مع عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية(2021)، مكان المقابلة: مكتب عضو من المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بتونس، التاريخ 2021/03/12، أنظر الملحق رقم 2 المقابلة الأولى

19.مقابلة مع مدير مدرسة(2021)، مكان المقابلة: مدرسة ابن خلدون بتونس، التاريخ 2021/03/04.

20.John V Atanasoff (2021) , *the digital revolution*، accessed 04/06/2021 , retrieved from : https://web.archive.org/web/20081007132355/http://history.sandiego.edu/gen/recording/digital.html

21.*Blended learning: research perspectives*, v. 2 6. https://web.archive.org/web/20081007132355/http://history.sandiego.edu/gen/recording/digital.html

22.Rouse (Margaret) , *information age*, accessed 04/06/2021 , retrieved from : https://alkhaleejonline.net

23.George Siemens (2005) ،*connectives Learning as network creation and Downs an introduction to cognitivisme knowledge*, Ed.UKZ , Frankfurt.

24.Berthier Nicole, (1998) *les techniques d'Enquête méthode et exercices corrigés*, Ed Amand Colin, Paris, p 56.

الاضطراب اللغوي النمائي وأثره في خطاب الطّفل: إشكاليّات التشخيص، العوارض و فرضيات التفسير

د. ليلى العبيدي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة- تونس

ملخّص: تتحقّق عمليّة الاكتساب اللغوي عبر تفعيل عدّة كفايات حسيّة و إدراكيّةو ذهنيّة تعمل بصفة متجانسة بهدف الارتقاء بالملكة اللغويّة من حالتها البدئيّة الأولى إلى مراتب النضج و الاكتمال. إلاّ أنّ ذلك لا يتمّ على الشكل الأمثل لدى بعض الفئات الخاصّة من الأطفال ممّن يعانون اضطرابات لغويّة نمائيّة. في هذا الإطار نهتمّ خلال هذا المقال بموضوع الاضطراب اللغوي النّمائي (الديسفازيا) لدى الطّفل و ما يرتبط به من اختلالات على مستوى بناء الخطاب و تشكيل أبعاده الدلاليّة و الوظيفيّة.

فما هي أهمّ العوارض التشخيصيّةللاضطراب اللغوي النّمائي عند الطّفل و ما أثره في بنية الخطاب و ما أهم الفرضيات المفسّر له ؟

الكلمات المفتاحية: لغة، خطاب، طفل، اضطراب لغوي نمائي، نمو لغوي، عجز لغوي، ديسفازيا، عامل نمائي.

Linguistic developmental disorder and its impact in the speech of the child: Diagnosis problems, symptoms and interpretation hypotheses.

Abstract: The process of linguistic acquisition is achieved by the many sensory, cognitive and mental competencies that work in a homogeneous manner in order to elevate the linguistic nature from its initial state to maturation and completion.

However, this is not optimal for some special groups of children with developmental language disorders

In this context, we are interested in the subject of language developmental disorder (dysphasia) in the child and the impact on the structure of discourse and its levels of semantic and functional.

مقدّمة:

يعلن الطفل انخراطه في مجال وجوديّ قائم على التواصل اللغوي منذ صرخة الولادة و يتدرّج في تنمية كفاياته اللغويّة خلال المراحل الأولى من طفولته بغاية التعبير عن انفعالاته و رغباته والتواصل مع محيطه الخارجيّ.

غير أنّ مسار الارتقاء بالمكتسبات اللغويّة من حالتها البدئيّة الأولى إلى مراتب النضج والاكتمال يتطلّب تفعيل عدّة كفايات حسيّة و إدراكيّة و ذهنيّة قد تغيب لدى بعض الفئات الخاصّة من الأطفال و ذلك حين تتحوّل الصعوبات اللغويّة الظرفيّة إلى اضطرابات عميقة راسخة دون تطور بسبب تعطّل مسار النمو اللغوي لدى بعض الأطفال ممن يعانون مشاكل نمائيّة عميقة تحرمهم أداء بعض الوظائف اللغويّة رغم ما قد يتوفّر لديهم من كفايات حسيّة.

من هنا كان من الضروري البحث في ما قد يعتري البرمجيات اللغويّة الخلقيّة من قصور أو انحراف من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر في قدرة الطفل على تشكيل خطاب متسق ومتوازن لاسيما بعد انفتاح البحث اللّساني على حقول معرفيّة جديدة كالأبحاث العصبيّة و النفسيّة و العرفانيّة.

في هذا الإطار نخصص هذا البحث للنظر في أهم عوارض الاضطراب اللغوي النمائي و الوقوف على انعكاساته على مختلف الكفايات اللغويّة لدى الطفل.

***I*- الإطار المفهومي:**

ساهم انفتاح اللسانيات على حقول معرفيّة جديدة كعلم النفس و طب الأطفال ، في تجاوز المنحى الحسيّ الفزيولوجي في تفسير الاضطرابات اللغويّة الخلقيّة و ذلك على إثر ملاحظة ما يعانيه بعض الفئات من الأطفال من قصور في التعبير الشفوي رغم سلامة أجهزة السمع و النطق و التصويت إضافة إلى تمتعهم بقدرة سليمةعلى فهم المعطيات غير اللغويّة.

من هنا بدأ الاهتمام بمنحى خاص للاضطراب اللغوي في إطار ما اصطلح عليه فاييس Vaisse (1866) بـ "الحبسة الخلقيّة " aphasie congénitale في نفس هذه الفترة تقريبا استعمل كواين (Coën,R 1886)مصطلح"الخرس السمعي"mutismeauditif للتعبير عن مشكل تمثّل الخطابالمسموع لدى بعض الأشخاص رغم سلامة قدراتهم السمعيّة ثم أدخل MC Gall سنة 1911مصطلح surdité congénitale du motليصف الأطفال الذين يعانون من عجز في مستوى التعبير.
و لكن خلال القرن العشرين غلب استعمال مصطلح Aphasie de développement (أفازيا النمو) بدءا بـ Kerr,j (1917) ثم Miller(1955)و Benton (1964) و Eisenson (1968)في نفس هذه الفترة استعمل مصطلح Aphasia infantile (أفازيا الطفل) من قبل عديد الدارسين Nan Gelden.D , Kenenedy. L , Laguite.J (1952)

مع بداية الستينات ظهر مصطلح Dysphasieإلى جانب مصطلح Aphasie (/1965 Ajuriaguerra) و تدريجيا أصبحت السابقة (a) تعبر عن غياب اللغة بينما استعملت السابقة (dys) للتعبير عن مشاكل اللغة منذ مرحلة النمو.

أمّا الدراسات الحديثة فأصبحت تقصر استعمال اضطراب "الأفازيا" Aphasieعلى الاضطرابات المتّصلة بمشاكل طارئة على الدماغ يمكن تشخيصها بوضوح سواء كانت إصابات أو كدمات أو أورام أو التهابات. في حين ارتبط مصطلح "ديسفازيا" Dysphasie بداية من الثمانينات بمشاكل النمو اللغوي و قد تعدّدت المفاهيم المتصلة به على غرار "صعوبات النمو اللغوي" les difficultés développementales du langage أو"اضطرابات النمو اللغوي" Les Troubles développementales du langage

أو"اضطرابات النمو اللغوي الخاصة" Les Troubles spécifiques de développement du langage أو " العجز اللغوي الخاص" Déficit spécifique du langage أو "ديسفازيا النمو" Dysphasie de développement.

وقد أجمع عدة دارسين فرنكفونيين على استعمال مصطلح Troubles spécifiques du langage لوصف الأطفال الذين يعانون من مشاكل في الاكتساب اللغوي مع اعتبار تباين هذه الاضطرابات فيما بينها.إذ يرى Laurence Leonard (2000)أن تشخيص هذا الاضطراب يرتكز أساسا على سمة النمو غير الطبيعي للغة الشفوية دون أي عوامل واضحة في المستوى المادي أو النفسي.

أمّا Pierart (2004) فيعرّف هذه الاضطرابات بأنّها اضطرابات عميقة و متواصلة في مستوى النمو اللغوي لدى الطفل و لا تصنّف تحت أي عارض واضح وقع تحديده إلى حد اليوم و لا ترتبط بمشاكل في دماغ الطفل خلال فترة اكتساب اللغة.

بينما يؤكد كلّ من Bishop(2008) و Gérard (2003) أنّه لا يمكن الحديث عن اضطرابات لغوية خاصة إلاّ عند ملاحظة عجز لغوي عميق و متواصل عند الطفل يتجاوز التأخر البسيط في النطق.

II-معايير تشخيص حالة اضطراب النمو اللغوي (الديسفازيا):

عادة ما تعرف حالات الديسفازيا بالسلب و ذلك انطلاقا من ملاحظة مشاكل في تطور نمو اللغة لدى الطفل مع غياب أي عجز في السّمع أو تشوه في جهاز النطق أو إصابات دماغية أو اضطرابات ذهنية حادّة أو عوامل اجتماعية أو نفسية معيقة.

و يعتمد خلال تشخيص الديسفازيا على مقارنة مستوى الكفاءات اللغوية الأساسية للطفل الديسفازي بالطفل العادي.

1- قياس العجز اللغوي:

قد يشمل العجز اللغوي مختلف المستويات اللغوية لدى الطفل الديفازي سواء الصوتية أو الصرفية أو المعجمية أو الصرفية أو التركيبية أو التداولية أو يقتصر على بعضها. جل بلدان تعتمد مقياسا موحدا لضبط مستوى الكفاءة اللغوية لدى الطفل و هذا الجدول يقدّم نموذجا لقياس اضطراب الديسفازيا و تشخيص مستوياته (2010/ Filio Zaurou)

العامل	المقياس
اللغة	أقل من 1.26- Déviation standard(DS) نسبة انحراف خلال اختبار اللغة
الذكاءغيراللغوي	أكثر من 85
القدرات السمعية	أكثر من 70 (DB)
التفاعلات العصبية	غياب المشاكل العصبية الخطيرة أو الأصابات الدماغية أو الاضطرابات النفسوذهنية العميقة.
التفاعل الإجتماعي	غياب النقص العاطفي و عدم ملاحظة تأخر دراسي.

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال تشخيص اضطراب الديسفازيا في هذا الجدول هو تعطّل مستوى النّمو اللغوي مقارنة بنمو بقية المستويات بشكل طبيعي. فالطفل الديسفازي لا يعاني بالضرورة من مشاكل في القدرات الذهنية أو السمعية أو العصبية و هو ليس ضحية ظروف اجتماعية ولكنه رغم ذلك يعاني من مشاكل في تطور نموه اللغوي.

و يذهب بعض الدارسين إلى اعتماد معايير أخرى في تقييم مستوى الكفاءة اللّغوية لدى الطفل الديسفازي. فيعتمدون على سبيل المثال مؤشر طول الخطاب LME
بحيث يتم تشخيص العجز اللّغوي لدى الطّفل انطلاقا من اقتضاب خطابه و قصر ملفوظاته. بينما يعتمد البعض الآخرعلى معيار مستوى الإنتاج التركيبي لدى الطفل IDsyn(Index de syntax productive/ Index of productive syntax)باعتبار أن مستوى إنتاج الجملة و التركيب يمثل رائزا شاهدا على تطوّر نمو الكفاءة اللغوية لدى الطفل الطبيعي الذي يكون قادرا على انتاج جملة من ثلاث كلمات على الأقل في حدود الثلاث سنوات على بينما يظل الطفل الذي يعاني من مشاكل في النّمو اللّغوي دون ذلك المستوى من الكفاية اللّغويّة. و يعتمد البعض الآخرعلى إحصاء معجميّ للكلمات التي يستعملها الطّفل لتقييم مدى تطوّر الرصيد المعجمي لديه (NDW : Number of Diffrent Words).

لكن مجمل هذه المعايير لاقت نقدا شديدا لعدة أسباب منها ما يستند إلى عدم ضبط معايير واضحة خلال هذه الإختبارات التجريبية لا سيما ما يتعلّق بخصائص الأطفال ذاتهم فهم يمثّلون مواضيع شديدة التنوّع بحيث لا يمكن تصنيفهم بشكل دقيق. كما نقد بشدة معيار طول الخطاب باعتبار أنه لا يعكس بالضرورة الكفاءة اللغوية لدى الطفل ذلك أنّ امتلاك طفلين نفس الكفاءة النحوية التركيبة يعكس بالضرورة خطابا بنفس الطول و العكس صحيح (2001/ Eisenberg Ferska and lundergren),

2-قياس الذكاء غير اللغوي:

يعتبر تشخيص نسبة الذكاء غير اللّغوي مقياسا أساسيّا خلال اختبار رصد اضطراب الديسفازيا. و ذلك لتمييز هذا الاضطراب عن غيره من الاضطرابات التي قد تلبس به.

عادة ما يتم قياس الذكاء غير اللّغوي للطفل ضمن مقياس النمو العام للذكاء. في فرنسا يعتمد مقياس Wechsler (Wppsi / Wisc) و حسب هذا المقياس عادة ما يتحصل الطفل الديسفازي على معدل ذكاء غير لغوي أكثر من 85 (score standard)(ss) أو أكثر من (1-) نسبة انحراف و ذلك في إطار اختبارات تقييم القدرة على التحليل المنطقي أو التعلم الضّمنى او الاكتساب غير اللّغوي .و عادة ما يكون الطّفل الديسفازي أقل كفاءة من الطفل العادي في نفس سنه (Leonard /2000)ذلك أن العجز اللغوي العميق قد يؤثر في نسبة الذكاء العام للطّفل.

3- التشخيص الفارقي:

من المهم تمييز الاضطرابات اللّغوية الخاصّة التي يمثلها اضطراب الديسفازيا عن العجز اللّغوي المتصل بمشاكل في النطق (dysphonie) (Gil / 2006) أو التخلّف الذهني الذي قد يتسبّب في تأخر لغوي عميق و لكن مؤشر الذكاء العام (غير اللغوي) لدى هؤلاء الأطفال عادة ما يكون منخفضا مقارنة الطفل الديسفازي الذي يفوق ذكاؤه (غير اللغوي) كفاءته اللغوية بينما لا يتجاوز معدل الذكاء غير اللغوي للطّفل المتخلف ذهنيا 70 (ss) FILIO, Z (2010)

كما يجب تمييز الطفل الديسفازي عن الطفل المتوحّد رغم أن التوحّد قد يخلف مشاكل عميقة في النمو اللغوي ممّا يعطّل العملية اللغوية بصفة كلية أو جزئية و لكنها بالضرورة مصحوبة بعجز أو صعوبة هامة في التفاعل الاجتماعي. إذ نلاحظ نزوع الطفل المتوحّد إلى الانعزال و عدم الإهتمام بالآخر أو المحيطين به عامة. مع تعلقه بعادات تكرارية تعيق تطور كفاءته في اللعب أو التفاعل مع الآخر عامة. وهو ما لا يلاحظ بالضرورة عند الطفل الديسفازي.

4 - إشكالية ضبط حدود فارقية واضحة:

الإشكال الذي يواجهه الباحثون هو التنوع الكبير داخل مجموعة الأطفال الديسفازيين بحيث يصعب ضبط ملامح واضحة لهذه الفئة ليسهل تمييزها عن فئات شبيهة على غرار المتخلفين ذهنيا أو المتوحدين أو أصحاب متلازمة داون و رغم مختلف المحاولات يظل من الصعب ضبط هذه الحدود بوضوح (Leonard / 2000)

III-الخصائص اللّغوية و العرفانية للطفل الديسفازي:

1 - الخصائص اللّغوية:

يتبيّن من خلال عدة دراسات أن اضطرابات النمو اللّغوي الخاصّة (TSL) تشمل المستوى الفونولوجي للغة الطفلLeonard و Bartolini (1992) و كذلك المستويات المعجميّة و الصرفية التركيبيّة CAudollent و Tuller,L (2003) والمستوى التداولي البرغامتي و ذلك سواء في الجانب الإنتاجي للغة أو الإستقبالي Bishop (2004) و لكن يمكن ملاحظة حدّة هذه الاضطرابات في مستوى الإنتاج أكثر منها في مستوى الاستقبال حيث يندر رصد اضطرابات

استقبالية خالصة. وتتركز جل الدراسات على لغة الأطفال في سن ما قبل التمدرس أو في سنوات التمدرس الأولى و قد تشمل بعض حالات المراهقين.

أ- المستوى الفنولوجي:

أهم ما يمكن ملاحظته في هذا المستوى هو تأخر الاكتساب الفنولوجي لدى الطفل الديسفازي حيث يبدو مستوى اكتسابه الصوتي محدودا مقارنة بمستوى من هم أدنى منه في السن (Leonard / 2000) مع ملاحظة بعض الاضطرابات الصوتية الخاصة فالطّفل الديسفازي عادة ينزع إلى المجهود الأدنى خلال النطق و هو ما يتسبب في تغييرات تشوه الخطاب المنطوق من خلال اضطرابات القلب و الإبدال و التحريف مثال ذلك كلمة allumette تصبح (amunette) أو ciseau تصبح (kiso) (Billard /1996)

في هذا الإطار قام كل من Maillartو Parisse (2006) بدراسة اللغة التلقائية لستة عشر طفلا يعانون من اضطرراب الديسفازي مقارنة بأطفال عاديين فلاحظا أن الطفل الديسفازي يواجه صعوبة في رصد الفوارق التمييزية في مستوى الفونيمات أي الوحدات الصوتية للخطاب أكثر منه في مستوى الفونيمات أي الوحدات الصوتية للخطاب أكثر منه في مستوى المقطع.

كما لوحظ أن الطفل الديسفازي يبدو عاجزا تماما عن تقطيع الكلمات إلى وحدات صوتية أو تمييز الأصوات المتقاربة أو رصد مواطن الحذف أو الزيادة في الكلمة حتى و إن كانت متداولة هذا يخلص بنا إلى أن الطّفل الديسفازي يفتقر إلى القدرة على تمثّل السمات التمييزية الدقيقة في المستوى الصوتي للغة لرصد علاقات المشابهة و الاختلاف بين الوحدات الصوتية و تطوير قدرته على التعرّف على الكلمة بقارنتها بما هو مخزنة في رصيده اللغوي Maillart(2005) ذلك حتما سيؤثر في المستوى المعرفي التركيبي للغة كما سيؤثر بالضرورة في اكتسابه للغة المكتوبة لأنها في جانب هام منها تقوم على مكتسبات اللغة المنطوقة.

لدراسة التمثيل الصوتي لدى الطفل الديسفازي قام Maillart (2005)باختيار خمسة و عشرين طفلا ديسفازيا مقارنة بأطفال عاديين مستعينا بقائمة من الكلمات ثنائية المقطع (Mots Dissyllabiques) وهي كلمات متداولة في أغلبها. وكان على الطفل الإجابة بنعم عند التعرّف على الكلمة المعروضة. وقد تضمّنت المجموعة كلمات زائفة لكنها قريبة صوتيا من بعض الكلمات المتداولة و كانت التغييرات الطارئة عليها تتمثل عامة في قلب الحروف أو إبدالها مع تنويع موقع التغيير. كانت الخلاصة أن الأطفال الذين يعانون من اضطرابات لغوية خاصةTSL واجهوا صعوبات هامة في التعرّف على الكلمات التي طرأ عليها تغيير و ذلك لعدم قدرتهم على الربط بين الشكل الفنولوجي العروض عليهم و المرجع الفنولوجي الأصلي الذي يفترض أنه مخزن لديهم في لغتهم الداخلية.

كما لوحظ أن تعرّف الطفل الديسفازي على هذه الكلمات يكون أفضل كلّما بدت الفوارق أوضح بين الكلمة الزائفة و الكلمة القريبة منها مثال ذلك « café » و(mafé) و ذلك لتباين السمات

التمييزية بين (m)و(c) على عكس« poupée » و (boupée) يكون التعرّف أصعب باعتبار أن الفونيم « p » لا يتميز عن الفوينم (b) إلا بسمة واحدة. و ذلك دليل على أن تعرّفه على الكلمة الزائفة أي التي طرأ عليها تغيير لا يمر عبر ربطها بالكلمة المتداولة القريبة منها لأنه لو كان الأمر كذلك لتم التعرّف بصفة أيسر على الكلمات الزائفة الأكثر قربا من الكلمات الأصلية المتداولة .

كما لوحظ أن الأطفال الديسفازيين يواجهون صعوبات أكثر في التعرف على الكلمة حينما يكون التغيير طارئا على المقطع الرئيسي في الكلمة مثال ذلك pâton/ baton. يفسّر Bishop ذلك بأنّ الطفل الديسفازي يعاني من عجز في تقطيع الكلمات إلى وحداتها الصوتية بل يرى أن هذا العجز يعد سمة مميزة لهذا الاضطراب من الناحية الفنولوجية .

مجمل هذه الاضطرابات الفنلوجية لها تأثيرات عميقة على المستوى الصرفي التركيبي لغة الديسفازي. مثال ذلك عجز الطفل عن تمييز (d) في كلمة « grande » بما تشتمل عليه من معطيات صرفية(المفرد/المؤنث) أو /m/ في dorment بما تحتويه من معطيات صرفية (الجمع) يؤثّر حتما في تمثّله الصرفي التركيبي للجملة عامة.

ب- المستوى المعجمي:

تتمثل أهم المشاكل المعجمية لدى الطفل الديسفازي في تأخر اكتساب الكلمات الأولى. تظهر دراسة قام بها كل من Trauner DA Wulfeck B. Tallal P, Hesselink Jحول عدد منالأطفال الديسفازيين أن هؤلاء الأطفال لم ينطقوا كلماتهم الأولى إلا في الشهر الثالث و العشرين أي بفارق اثني عشر شهرا مقارنة بالطفل العادي (DNL) علاوة على ملاحظة مشاكل في تطور رصيد النمو المعجمي لهؤلاء الأطفال خلال سن ما قبل التمدرس أو السنوات الأولى للتمدرس.

و رغم أن بعض الدراسات (2000/Leonard) ترى أنّ نوعية الكلمات الأولى المكتسبة من قبل الأطفال الديسفازيين تتقارب مع نوعيّتها عند الأطفال العاديين إلاّ أنّ أغلب الدراسات تؤكد على نقص هام في اكتساب الأفعال و استعمالها لدى الطفل الديسفازي مقارنة بالطفل العادي. فالطفل الذي يعاني من اضطرابات لغوية خاصة TSL يميل إلى استعمال أفعال عامة مثل فعل (faire) وذهب(aller) و أخذ (prendre) عوضا عن توظيف أفعال دقيقةكما لوحظ عجز هام في إيجاد الكلماتالمناسبة (Word-finding problem)

و قد ردّ هذا المشكل إلى عجز هام في النفاذ إلى المعجم لدى هؤلاء الأطفال الديسفازيين أو هو في أفضل الأحوال تباطؤ في الظفر بالكلمات المناسبة. لذلك غالبا ما يتم رصد مشاكل في التسمية (dénomination) لدى الطفل الديسفازي حيث يلتجئ هؤلاء الأطفال إلى تسمية الأشياء بكلمات قريبة منها دلاليا أو صوتيا (Cosby/1992)

ج - المستوى الصرفي التركيبي:

فغالبا ما يعتمد الطفل الديسفازي إلى إسقاط المورفيمات الصرفية كأدوات التعريف و الضمائر و اللواحق الصرفية. كما قد يلاحظ اضطراب في ترتيب الكلمات لعدم تمثل البني التركيبية للجملة.

يؤكد (2000/Leonard) أن هذه السمات تظهر عند الطفل الديسفازي على اختلاف لغته بأشكال متنوعة فالأطفال الديسفازيين من أصل انكليزي يعانون أكثر من غيرهم من اضطرابات في مستوى تصريف الفعل في حين أن الأطفال الديسفازيين الإيطاليين يتركز اضطرابهم أكثر على الضمائر.

فقد قام كل من Sanchez M و Ecall J و Magnan A بتقييم الكفاءة الصرفية لستة عشر طفلا يعاني من اضطرابات خاصّة في النمو اللغوي (TSL) بالاعتماد على اختبارات متنوعة على غرار اختبار التمييز المعجمي أو التصنيف الصرفي أو الاشتقاق وقد أظهرت النتائج صعوبات عدة يعاني منها الطفل الديسفازي في هذا المستوى: مثال ذلك يقدم المختص في العلاج اللّساني فعل (découper) و يطلب من الطّفل إتمام الكلمة التالية (age.....) بما ينتج كلمة من نفس عائلة الفعل لكن الطفل الديسفازي يبدو عاجزا تماما عن إتمام كلمة "Découpage" و ذلك يردّ إلى عدم قدرته على تقطيع الفعل و تمثّل المعطيات الصرفية المرتبطة به.

كما يعاني الطفل الديسفازي من مشاكل في التصنيف الصرفي و إدراك العلاقات الاشتقاقية مثال ذلك عجز الطفل الديسفازي عن انتقاء كلمة مشتقة من colle من بين مجموعة (scotch/colonne/collage) .

و لاتبدو النتائج أفضل خلال اختبار الخيارات المعجمية حيث يطلب تعيين الكلمة الأقرب إلى الكلمة الصحيحة من بين الكلمات الزائفة (les pseudo mots)مثال ذلك repourvoir /mapouvoir.

الجدير بالملاحظة هنا أنّه لا يمكن عزل هذه الاضطرابات الصرفية عن المستويين الفنولوجي و الدلالي لأنّ الوحدة اللّغوية كل متكامل بين هذه المستويات و اختلال أحدها يؤثّر بالضرورة في تكوين الكلمة ككل و في علاقاتها التركيبية في سياق الجملة.

في نفس هذا الإطار قام (2007/Roulet) بدراسة المستويين الإنتاجي و الاستقبالي للغة مجموعة من الأطفال الديسفازيين مركزا على الجانب الصرفي التركيبي فخلص إلى أنّ الطفل الديسفازي يعاني من صعوبات في مستوى إنتاج المورفيمات النحوية بينما لا يعاني مشاكل في استقبالها. و هذه الاضطرابات تظهر لدى الطفل الديسفازي منذ سن الثالثة أي في مرحلة نمو قدرته على إنتاج الخطاب المركّب من كلمتين على الأقل حيث نلاحظ اضطرابات الحذف والتحريف و تميل الجملة في خطابه إلى الاقتضاب مع تفكك واضح في العلاقات التركيبية بسبب حذف الروابط النحوية واختلال الترتيب المنطقي للوحدات المعجميّة المكوّنة لها. تتفاوت

مستويات هذا الاضطراب من حالة إلى أخرى و قد يبلغ تشوّه الخطاب لدى الطفل الديسفازي مستوى العجز التّام عن تحقيق الوظائف الدّلاليّة.

ج- المستوى التداولي:

ترتبط الاضطرابات التداولية بأحداث متّصلة بعملية التخاطب على غرار التسمية أوإنجاز الأعمال اللّغويّة كالطلب أو الشكر أو السؤال والقدرة على المشاركة في الحوار و أخذ الكلمة و المبادرة بالحديث و توجيه الخطاب بصفة واضحة إلى المتقبل. Frey,M / Leonard LB (1983) .كما يعاني بعض الأطفال الديسفازيين من مشاكل في الاندماج الاجتماعي مع أطفال في مثل سنهم Marton. K , Abramoff. B , Rowencwajg.S (2005)
الإشكال المطروح هنا هل أن هذه الصعوبات التداولية تمثل أحد أصناف الصعوبات اللّغويّة الخاصّة بحيث يمكن أن تسم مجموعة مستقلّة من الأطفال الديسفازيين أم هي نتاج لتعدّد مستويات الاضطراب لدى الطفل الديسفازي .

2- الخصائص العرفانيّة :

أ- ذاكرة العمل:

يعود مفهوم" ذاكرة العمل" إلى المنوال الثلاثي لكل من Baddeley.A.D و Hitch.E.J(1974) .تشترك ذاكرة العمل مع الذاكرة القصيرة المدى في الاحتفاظ بالمعلومة لوقت قصير , لكن ذاكرة العمل تتميّز ببعد وظيفيّ إجرائيّ من خلال الجمع بين نشاطي التخزين و المعالجة في نفس الوقت فإذا كانت الذاكرة قصيرة المدى تقتصر على وظيفة التخزين فحسب فإن ذاكرة العمل تقوم بمعالجة المعطيات علاوة على تخزينها.
تشتمل ذاكرة العمل على:
-مراقب مركزي contrôleur central: يتولّى مهمّة التنسيق بين عميّات المعالجة الحينيّة للمعلومات و تخزينها و هو المسؤول عن التفاعل مع الذاكرة البعيدة المدى.
-حلقة تلفظيّة boucle articulatoire: تعالج المعلومات بشكل لفظي من خلال تكرارها و ترميزها الفونولوجي.

- مذكّرة بصريّة مكانيّة :Agenda visuo- spatial تسمح بتخزين المعلومات البصريّة المكانيّة من خلال الاحتفاظ النّشيط بالمشيرات البصريّة و السّمعيّة

تتدخّل ذاكرة العمل في عملية اكتساب الكلمات الجديدة التي يتم تخزينها في حيز الحلقة الفنولوجية (La boucle phonologique) قبل أن تمر إلى الذاكرة الطويلة المدى لكنّها تكون جاهزة للاستعمال أو التكرار الآلي انطلاقا من مرحلة الحلقة الفنولوجية بفضل الاحتفاظ النّشيط الذي يساعد في بناء التمثيلات المعجمية.(Baddeley/2003)

و قد كان كلّ من Baddeley و Gathercole أوّل من فسّر اضطراب الديسفازيا بعجز في ذاكرة العمل الفنولوجية (mémoire de travail phonologique) لدى الطفل الديسفازي و

ذلك انطلاقا من اختبار يعتمد على مهمّة تكرار الكلمات الزائفة (les pseudo mots) و ذلك لضمان عدم اعتماد الطفل على المعطى الدلالي المخزّن في ذاكرته خلال تعرّفه على الكلمة بل يتم التركيز على مستوى ذاكرة العمل الفنولوجي فحسب.

كانت النتائج تؤكد مواجهة هؤلاء الأطفال الديسفازيين صعوبات عميقة في تكرار الكلمات الزائفة و ذلك ما يؤكد ما يؤكّد مواجهة الطفل الديسفازي مشاكل في تفعيل ذاكرة العمل الفنولوجية خلال عمليّة الاكتساب اللّغوي.

كما لوحظ عجز هام لدى هؤلاء الأطفال في معالجة المعطيات البصرية المكانية (Visuo-spatiale يردّ إلى اضطراب في ذاكرة العمل الخاصة بهذه المعطيات.

في هذا الإطار أخضع كل من Gillam R وL Hoffman عددا من الأطفال الديسفازيين لاختبار الذاكرة البصرية المكانية. فطلبوا منهم تذكر ترتيب الأرقام أو موقع علامة (x) أو لونها بعد عرض مؤشرات بصرية مساعدة. فبينت النتائج أن قدرات الطفل الديسفازي في هذا الاختبار تبدو ضعيفة مقارنة بالطفل العادي و فسّر ذلك بعجز في الذاكرة المسؤولة عن تخزين المعطيات البصرية المكانية.

كما قام كل من GParisse وMollier R (2008) باختبار الذاكرة البصرية المكانية لدى مجموعة من الأطفال الديسفازيين و ذلك انطلاقا من عرض نماذج بصرية غير لغوية من ناحية و عرض سلسلة من الحروف المجمّعة في شكل كلمات زائفة من ناحية أخرى فكانت النتائج تؤكد كفاءة الأطفال الديسفازيين في تذكّر النماذج البصرية غير اللّغوية على عكس ما يلاحظ من عجز أو تباطؤ في أفضل الأحوال في تذكّر ترتيب حروف الكلمات الزائفة. فسّر ذلك باختلاف نمط عرض هذه المعطيات و بالتالي في طريقة معالجتها و تمثّلها في ذهن الطفل الديسفازي. فإذا كان تمثّل المعطيات البصرية البسيطة غير اللغوية يحدث بصفة تزامنية فإن عرض المعطيات اللغوية و تمثّلها ذهنيا يتسم بالتسلسل الخطي و هو تحديدا ما يشكّل عائقا بالنسبة للطفل الديسفازي الذي يواجه صعوبة في تنسيق المعطيات المكانية البصرية عامة و العلاقات النسقية و الجدولية للبنى اللغوية خصوصا. ذلك ما يؤثر بالضرورة في كفاءتي القراءة و الكتابة لدى الطفل الديسفازي في مستوى آخر.

ب – الذاكرة الطويلة المدى:

تسعى دراسة الذاكرة الطويلة المدى لدى الطفل الديسفازي إلى ضبط موطن العجز في إطار التساؤل عمّا إذا كان المشكل يكمن في القدرة على تخزين المعطيات اللغوية.

في هذا الإطار قامت بعض الدراسات بتجارب تقارن من خلالها قدرات الأطفال الديسفازيين بالأطفال العاديين خلال اختبار تذكر جملة من المعطيات على غرار الصور والنصوص و الوجوه و الأسماء و الكلمات الزائفة. فكانت النتائج تؤكد أن المشكل الأساسي لدى الطفل

الديسفازي يكمن في تخزين المعطيات اللّغوية على غرار أسماء الأشخاص المجهولة أو الكلمات الزائفة و هو ما يؤكد من ناحية أخرى أن تجرّد المعطيات اللغوية في المرجعية الدلالية يخلق مشكلا عميقا في ذاكرة الطّفل الديسفازي و ذلك يؤكّد اعتماد ذاكرته على المسار الدلالي للنفاذ إلى المعطى الفنولوجي.

افترض Casalini.Cخلال دراسة قام بها مع جملة من الباحثين أنالمعطيات الفنولوجية و الدلالية و المعجمية المخزنة في حيزالذاكرة طويلة المدى تشكّل دعما هاما لإشتغال الذاكرة العملية خلال محاولة التعرّف على الكلمات الغريبة أو الجديدة بالنسبة للمتكلم محاولا الإجابة عن السؤال التالي: هل يردّ عجز الطفل الديسفازي عن تكرار الكلمات الزائفة إلى عجز في الذاكرة العملية أم إلى محدودية المعطيات المخزّنة في الذاكرة طويلة المدى أم إلى تعطّل عملية التخزين في هذا الحيز لديه؟

من أجل ذلك استعان خلال الاختبار بأنواع مختلفة من المعطيات اللّغوية تراوحت بين الكلمات و الكلمات الزائفة و الكلمات الزائفة القريبة من وزن مستعمل في اللغة الأصلية mots (pseudo morphologique)فكانت النتائج أنّ قدرة الطفل الديسفازي كانت ضعيفة مقارنة بالطفل العادي خلال اختبار تكرار الكلمات الزائفة لكنّها بدت أفضل خلال تكرار الكلمات الزّائفة القريبة إلى وزن مستعمل هذا يكشف تدخّل المعطيات الصرفية المخزّنة في الذاكرة طويلة المدى خلال معالجة المعطيات اللّغويّة لدى الطّفل الديسفازي و بالتالي تتأكّد سلامة الذاكرة طويلة المدى كما تبدو قدرة الطفل الديسفازي على التكرار أفضل كلّما كانت دلالة الكلمات مألوفة ممّا يؤكّد تدخّل المعطيات المعجمية الدلالية المخزنة في الذاكرة طويلة المدى خلال التعرّف على الوحدات اللّغويّة .فهل يمكن إذن اعتماد آليّة التكرار خلال مسار إعادة بناء الذّاكرة اللّغويّة لدى الطّفل الديسفازي؟

ج- القدرة على التعلّم الضّمني:

افترض بعض الباحثين أنّ الطّفل الديسفازي يعاني أساسا من عجز في مستوى القدرة على التعلّم الضّمني. في هذا الإطار قام كل من Tomblin و Mainla-Arnold و Zhang (2007) باختبار يتمثّل في عرض أربعة مربّعات و تكليف الطفل سواء الديسفازي أو العادي بالضغط على الزّر الملائم حينما يتمّ إضاءة أحد هذه المربّعات و تتكرر العملية وفقا لنظام إضاءة ثابت. كانت النتائج تدلّ على تقلّص الزمن الفاصل بين لحظة العرض و لحظة الضغط على الزر لدى الأطفال العاديين و ذلك بفضل تعلّمهم ضمنيّا نظام الإضاءة المعتمد بينما بدا هذا الوقت أطول لدى الطفل الديسفزي رغم أن الإختبار لا يتطلّب تدخّل قدراته اللغوية. و ذلك ما يطرح فرضيّة أنّ الطفل الديسفازي يعاني من عجز في مستوى القدرة على التعلّم الضمني و هي قدرة أساسية تنبني عليها مرحلة اكتسابه اللّغة الأم (Perruchet /2006)

من خلال التجربة السّابقة يتبيّن مواجهة الطفل الديسفازي صعوبة في تعلّم نظاميّة التقطيع غير اللّغوي و هو ما يؤثّر في الكفاءات الذهنيّة الضروريّة لبناء بعض القدرات اللّغوية الأساسيّة على غرار التقطيع الصوتي و العلاقات النسقيّة للجملة و هو ما ينجر عنه ما يلاحظ من عجز في تبين

حدود الكلمة و بالتالي تقطيع الخطاب المسموع بسبب تشوّه التمثيل الفنولوجي للغة و هو ما يؤثّر بالضرورة في اللغة الشفوية و المكتوبة على السواء. (Tomblin/2004)

IV -أصناف الديسفازيا:

يصعب ضبط أصناف واضحة لاضطراب الديسفازيا بسبب التنوّع الكبير لسمات الأطفال الديسفازيين و لكنّهم عموما يشتركون في تراجع مستوى النّمو اللّغوي مقارنة بأطفال في نفس سنّهم . و قد اقترح كل من Rapin Iو Allen D.A سنة 1988 تصنيف اضطراب الديسفازيا عند هؤلاء الأطفال انطلاقا من ملاحظات عيادية. لكنّ هذا التصنيف تمّة مراجعته فيما بعد من قبل عديد الباحثين انطلاقا من ملاحظاتهم العياديّة الخاصّة على غرار Gerard C.L (1993) و Bishop(1992)

تصنيف Gerard C.L

استند Gerard C.L (1993) خلال مراجعته لتصنيف Allen و Rapin إلى منوال Crosson (1985) و هو منوال عصبي نفسي neuro- psychologique يرى خلاله أنّ العملية اللّغوية تقوم على علاقات تفاعل بين ثلاثة مراكز دماغية هي :

أ - المراكز القشرية العلوية : Centres Corticaux Antérieurs

و هي المسؤولة عن برمجة عملية الترميز اللّغوي : programmation de (l'encoudage)

ب - المراكز القشرية الخلفية لفك الترميز:les centres postérieurs décodeurs

و هي المسؤولة عن عملية ربط الوحدات اللغوية بدلالتها الخاصّة.

ج - المراكز تحت القشرية : les centres sous-corticaux

و هي التي تراقب دقّة تفاعل المركزين السابقين خلال عملية البرمجة اللغوية.

انطلاقا من ذلك ميّز C.LGerard خمسة أصناف لاضطراب الديسفازيا:

1- ديسفازيا فنولوجية تركيبية: Dysphasie phonologique – syntaxique

هو الصنف الأكثر شيوعا و يردّ إلى مشاكل في الربط بين مرحلة البرمجة اللّغوية و مرحلة الإنجاز لذلك يلاحظ أن الكفاءات الاستقبالية عند الطفل الديسفازي في هذا الصّنف تكون أفضل من القدرة التعبيرية. و بتحليل الانتاجات اللّغوية نلاحظ اختلال النظام الفنولوجي الذي يؤثر في وضوح الكلام علاوة على اضطراب المستوى التركيبي للخطاب حيث تكون الجملة خارجة عن القواعد النحوية (agrammatique).

أمّا في المستوى الاستقبالي يبدو الطفل على وعي جيد بقواعد التركيب و الدلالة المتّصلة به. و غالبا ما يتميز هذا الصنف من الأطفال الديسفازيين برغبة عاديّة في التواصل رغم أن الكلام يكون غير واضح و مضطربا على مستويات مختلفة إلا أنّ الطفل قد يستعين بالإشارات الجسديّة للتواصل و الإخبار عن مضمون خطابه. و أثناء محاورة الأولياء يتّضح أن هذا الطفل كان قد

واجه صعوبات في النّمو الحركي سواء على مستوى جهاز النطق أو المشي علاوة على اضطرابات في اكتساب المفاهيم المكانية و صعوبات في الكتابة إذا كان في سن التمدرس (عن Gerard / 1993 / ص 30)

2- ديسفازيا اضطراب الإنتاج الفنولوجي : (dysphasie de trouble de production phnologique)

تكمن الصعوبات في هذا الصنف من الديسفازيا في المستوى التعبيري و لكن على عكس الصنف الأول لا يكمن المشكل في اضطراب عملية البرمجة و إنما في مرحلة المراقبة فالمراقبة الفنولولجية في نموذج Crosson تلعب دورا هاما لذلك يلاحظ أن الطفل الديسفازي لا يستطيع التحكّم في كلامه أو تعديله على عكس الصنف الأول حيث يعمد الطفل الواعي بصعوباته اللّغويّة إلى التكرار أو الرجوع إلى بداية الكلام لذلك فإن أصحاب هذا الصنف من الديسفازيا قد لا يواجهون مشكل في الاسترسال لكن خطابهم يتّسم باضطرابات فنولوجية عديدة.

3- ديسفازيا استقبالية : Dysphasie Réceptive

الأطفال الديسفازيّون من هذا الصنف يعانون من صعوبات في الفهم و مشاكل عميقة في التعرّف على الأصوات اللّغوية و غير اللّغوية و ذلك يرد إلى صعوبات في مستوى التقطيع السّمعي كما يلاحظ عجز في تسمية الأشياء و التكرار و ربط الوحدات اللّغوية بالمعنى الخاص بها و فهم السياق الذي يتنزل ضمنه الخطاب.

أما في مستوى الإكتساب عادة ما يتأخر ظهور الكلمات الأولى و تكوين التراكيب والجمل لدى هذا الصنف من الأطفال /(Filio2010/ص 29)

4- ديسفازيا نسيانية و معجمية تركيبية : Dysphasie mnésique et lexico syntaxique

من أهم سمات هذا الاضطراب صعوبة النفاذ على المعجم الذّهني و ذلك يبرز من خلال ظاهرة العجز عن إيجاد الكلمة المناسبة (manque du mot) خاصة خلال اختبار تسمية الصور و الأشياء.

يردّ بعض الدارسين ذلك إلى مشاكل في جهاز المراقبة الدلالية système de contrôle sémantique فالطفل المصاب بهذا الصنف من الديسفازيا يجد صعوبة كبيرة في استدعاء الكلمات و يتولد عن محاولاته اضطرابات دلالية باستحضار كلمات قريبة دلاليا من الكلمة المطلوبة أو اضطرابات فنولوجية تتجلى في استحضار الطفل كلمة قريبة صوتيا من الكلمة المطلوبة علاوة على ما قد يلاحظ لدى هذا الصنف من الديسفازيين من عجز في التصنيف الدلالي.(catégorisation sémantique) .

5- ديسفازيا دلالية تداولية Dysphasie Sémantique Pragmatique**:**

يرتبط هذا الصّنف من الديسفازيا بمشاكل في مستوى القدرة على صياغة المحتوى الدلالي للخطاب و النّجاح في التعبير عنه في سياقه الملائم. لذلك يجد الطفل صعوبة كبيرة في إعلام الآخر بمضمون خطابه و غالبا ما يصاحب هذا الصنف من الاضطراب مشاكل في الفصاحة فنلاحظ ظاهرة التكرار و التلعثم في الكلام و ذلك بسبب صعوبة في تكييف عمليات المعالجة اللغوية و الإنتاج ضمن سياق اتصالي واضح و ملائم مقارنة بالصنف السابق لا يكون الطفل واعيا بهذه المشاكل و الصعوبات(ص27 /1993/ Gérard)

تصنيف Bishop

أمّا Bishop فقد ميز خلال مراجعته لمنوال Rapin و Allen ستة أصناف للديسفازيا.

1- ديسفازيا الصمم اللّغوي: surdité du mot

من أهم سمات هذا الاضطراب معاناة الطفل الديسفازي من عجز عميق في فهم اللغة المسموعة أمّا على مستوى الإنتاج فتبدو قدرته على الإنتاج اللّغوي ضعيفة ذلك ما يؤثر في قدرته على التواصل الاجتماعي و قد يلتبس هذا الصنف مع علل ذهنية أخرى على غرار العجز اللّغوي لدى المتوحّد لكن ما يميز الطفل الديسفازي هو إصراره على التواصل مع محيطه رغم عجزه و وعيه في كثير من الحالات بما يواجهه من مشاكل في فهم اللغة و إنتاجها.

2- الديسبراكسيا اللغوية:Dyspraxie verbale

تتركز مشاكل الطفل المصاب بهذا الصّنف من الديسفازيا في صعوبات النطق و في عمليّة الإنتاج اللّغوي عامة و ذلك يردّ إلى اضطراب في التنظيم الحركي للكلام لأسباب وظيفيّة بالأساس ممّا يؤثر في فصاحة الكلام و نحويّته.

و يتّسم خطاب المصاب بهذا الصّنف من الاضطراب بتلقائية اللغويّة زائدة hypo spontanéité verbaleبسبب غياب القدرة على التحكّم في الخطاب علاوة على ما يلاحظ من تقطّع و عدم استرسال و قد يعجز الطّفل عن إنتاج بعض الوحدات الصوتية عندما يطلب منه ذلك رغم أنّه في وضعية تلقائية ينتجها بسهولة. كأن يطلب من الطفل أن يقول " لا" فيرد "لا لا أستطيع قولها"

3- مشاكل البرمجة الفنولولجيةDéficit de la programmation phonologique

خلال هذا الصنف من الاضطراب يواجه الطفل صعوبة في إنتاج الأصوات اللّغوية رغم سلامة جهاز النطق.و يردّ هذا العجز إلى مشاكل في البرمجة الذهنية المسؤولة عن إعداد جهاز النطق.

4- ديسفازيا فنولوجية تركيبيّة: Dysphasie phonologico-syntaxique

يصعب على الطّفل خلال هذا الصنف من الاضطراب تحقيق ربط تركيبيّ سليم سواء على مستوى البنية الفنولوجيّة للكلمة أو على مستوى التركيب و الجملة و ذلك يردّ إلى مشاكل في برمجة العلاقات التركيبية بين الوحدات اللّغوية في مختلف المستويات.

5- ديسفازيا معجميّة تركيبيّة: Dysphasie lexico - syntaxique

يعاني الطفل خلال هذا الصنف من الديسفازيا صعوبة في الظّفر بالكلمة المناسبة (manque du mot)كما يبدو عاجزا عن إنتاج جملة ضمن سياقها الدلالي المناسب ممّا يؤثر في درجة وضوح الخطاب لديه. أما على مستوى الاستقبال فيبدو فهمه للمضمون الدلالي للغة ضعيفا مع بطء ملحوظ في الاستيعاب.

6- ديسفازيا دلالية براغماتية: Dysphasie sémantique pragmatique

بقدر ما يبدو المستوى التركيبي للخطاب سليما تبدو الدّلالة متضرّرة بشكل عميق سواء خلال الإنتاج أو التّقبّل.

سنة (2004) حاول كلّ من Botting و Conti Ramsden إعادة النّظر في تصنيف اضطراب الديسفازيا فقاما بتحليل القدرات اللّغوية لمائتين و ثلاث و ثلاثين طفلا في سن التمدرس فميّزا ستة أصناف لاضطراب الديسفازيا و هي مشابهة للأصناف التي توصّل إليها كل من Rapin و Allen (1988) إلاّ أنهما لم يتعرّضا لاضطراب الصمم اللّفظي (Agnosie auditivo-verbale) ذلك انّه أصبح يعتبر اضطرابا مستقلا لا يدخل ضمن أعراض الديسفازيا.

بينما اقترح كل من Parisse و Maillart سنة 2009 تصنيفا جديدا لاضطراب الديسفازيا يرتكز على تقييم كل من القدرات اللّغوية و غير اللّغوية و قد توصلا إلى تمييز أربعة أصناف للديسفازيا.

1/ اضطرابات لغوية غير خاصة: troubles non spécifiques du langage

2/ اضطرابات لغوية خاصة نموذجية: TSL Typiques

3/ ديسبراكسيا النمو اللغوي:dyspraxie développementale verbale

4/ صعوبات لغوية تداولية déficits langagières pragmatiques

و لعل الجدير بالملاحظة أنّ مجمل هذه التصنيفات قد لا تعكس الواقع العيادي لحالات الديسفازيا لأنّها تبدو مغرقة في التنظير كما أنّها تتعامل مع الحالات باعتبارها مواضيع ثابتة بينما تبيّن التجربة أن الخصائص اللّغوية لكل حالة تبدو متغيرة مع تطور النمو العام للطفل Conti Ramsden (2001) و من ناحية أخرى يتبيّن من خلال التشخيص العيادي أنّه لا يمكن الجزم

بحدود كل صنف من هذه الأصناف و استقلاليّته فالطفل الديسفازي قد تغلب عليه أعراض إحدى هذه الأصناف لكن هذا لا ينفي وجود أعراض أخرى للاضطراب اللّغوي لديه.

V -الفرضيات المفسّرة لاضطراب الديسفازيا :

لا يزال هدف الظّفر بتفسير واضح لاضطراب الديسفازيا يمثّل تحدّيا جدّيا للباحثين في هذا المجال. لذلك تتعدد الفرضيات المفسّرة للديسفازيا وفقا لتنوع خلفيّات البحث و رهاناته.

1- فرضية اضطراب المعالجة الزمانية للمعطيات السمعية : l'hypothèse d'un défit dans le traitement temporel

ردّت Paula Tallal (1980) خلال هذه الفرضية اضطراب الديسفازيا إلى مشاكل في المعالجة الزمانيّة للمعطيات المسموعة ممّا يعيق قدرة الطفل على الوعي بحدود المقاطع السمعيّة و يحول دون التمييز بينها ممّا يتسبّب في تشوّه البنية الفنولوجية للخطاب المسموع و بالتالي اضطراب التمثيل الدلالي و التركيبي للغة.

فسّرت Paula Tallal ذلك بمواجهة الطفل الديسفازي صعوبات في إعادة استحضار الترتيب الذي ترد عليه السلسلة الصوتية للخطاب المسموع كما لوحظ أنّ تمثّلهم للصفات التمييزية لزوج من الأصوات على غرار b/ / ; / p/ يقتضي وقتا أطول مقارنة بالطفل العادي و قد تتحسن قدرته على التمييز بين هذه الأصوات بإبطاء السرعة و زيادة وقت العرض أو التكرار ذلك ما يؤكد أن الطفل الديسفازي يواجه مشكلا في مستوى المعالجة الزمانية للمعطيات اللغوية المسموعة.

و قد نقد Ziergler (2005) التركيز على عامل السرعة في تفسير اضطراب المعالجة الزمنية للمعطيات السمعية و لفت الانتباه إلى خصائص الأصوات ذاتها إذ لوحظ أنّ الطفل الديسفازي يواجه صعوبات متفاوتة في معالجة اللغة المسموعة حسب تنوّع الوحدات الصوتية المكونة لها.

2- فرضيّة اضطراب نمو الكفاءات النحوية: hypothése d'un déficit du development grammatical

يذهب روّاد هذه الفرضيّة إلى رد اضطراب الديسفازيا إلى مشاكل يواجهها الطفل خلال اكتساب بعض الآليات اللّغوية الخاصّة على غرار اكتساب القواعد النحوية الضمنيّة (Vender Lely/2004)

و قد فسّرت هذه الفرضية بالعودة إلى نظرية تشومسكي التي ترى أن اكتساب الطفل للمورفيمات التركيبية للغته الأم يتمّ عبر تفعيل آلية فطرية لانتقاء ما يناسب من مبادئ نحوية كليّة و لكن الطفل الديسفازي يواجه صعوبة في ذلك بسبب اضطراب هذه القدرة على الانتقاء. و يرى كل من Brun و Gerard (2003) أن هذا الاختلال يظهر أثناء مرحلة اكتساب الطفل للكلمتين و التركيب و الجملة بينما يذهب البعض الآخر من الباحثين (Leonard 2000)إلى أنّ هذه الصعوبات النحوية ترتبط أساسا بمشاكل يواجهها الطفل الديسفازي منذالمرحلة الفنولوجيّة للغة. في هذا الإطار يميّز Pierpant وUllman(2005) بين المعجم الذهني « lexique

« mental الذي يرتبط بالذاكرة الإخبارية « la mémoire déclarative » و النحو الذهني « la grammaire mentale » الذي يرتبط بالذّاكرة الضمنيّة" procéduralela mémoire" و منهنا فسّرت الصعوبات النّحوية لدى الطفل الديسفازي بمشاكل في تفعيل الآليات العامة للاكتساب و تحديدا في آليات الاكتساب الضمني و قد ربط كل من Ullmanوpierpont ذلك بتضرر المناطق الدماغية المرتبطة بوظيفة الذاكرة الضمنيّة و دعما موقفهما بقدرة الطفل الديسفازي على اكتساب كلمات جديدة ممّا يؤكّد سلامة المناطق الدماغية المسؤولة عن الذاكرة الإخبارية.

3-فرضية اضطراب الذاكرة الفنولوجية hypothése du déficit dans la mémoire phonologique

يذهب أصحاب هذه الفرضية إلى تفسير اضطراب الديسفازي بمشاكل في مستوى ذاكرة العمل الفنولوجية (MDT) phonologique) فقد بيّن كل من Gthercole و (1990) Baddely أن الطفل الديسفازي يعجز عن تكرار الكلمات الزائفة (les pseudomots) و ذلك يردµ إلى اختلال عملية تخزين المعطيات الفنولوجية تحديدا في حيز الحلقة الفنولوجية (boucle phonologique) . ذلك يعود إلى عدة أسباب منها عدم دقة التقطيع الأساسي للوحدات اللغوية المسموعة ممّا يتسبّب في تشوّه تمثيلها الفنولوجي و بالتالي اختلال القدرة على استحضارها في مستوى لاحق. كما يذهب بعض الدارسين إلى تفسير ذلك بسرعة محو الأثر الفنولوجي المخزّن في حيز ذاكرة العمل الفنولوجي لدى الطفل الديسفازي لذلك تبدو هذه الذّاكرة ضعيفة .

و يفسّر البعض الآخر هذا الاختلال في عملية التخزين الفنولوجي بضعف القدرة على التخزين عموما لدى الطفل الديسفازي مقارنة بالطفل العادي و ذلك يؤثّر حتما في عملية الاكتساب المعجمي و فهم التركيب ·

4- فرضية محدودية القدرة على المعالجة: hypothèse de la théorie de la limitation des capacités de traitement.

فسّر بعض الباحثين اضطراب الديسفازيا بمحدودية قدرة الطفل الديسفازي على معالجة المعطيات Ellis Weismer (1996) و ذلك العجز يرتبط بثلاثة مفاهيم أساسية هي المكان و الزمان والطاقة العرفانية. تفترض الدراسات المركزة على مفهوم المكان عجزا في القدرة على تخزين المعطيات في حيز الذاكرة أمّا الدراسات المركزة على مفهوم الزمان فتؤكد على أن الطفل الديسفازي يعاني من مشكل في المعالجة الزمانية للمعطيات سواء بعدم القدرة على المعالجة السريعة أو بتشويش النسق الزمني للمعطى. و يذهب الباحثون في المستوى العرفاني الديسفازي إلى ترجيح فرضية عدم القدرة على ترجيح فرضية عدم القدرة على استكمال عملية المعالجة العرفانية بشكل سليم بسبب نقص في الروافد العرفانيّة الضروريّة. و الجدير بالملاحظة هنا أنّه لا

يمكن الفصل بين مختلف هذه الفرضيات لأن حالات الديسفازيا حالات مركّبة تجمع بين مظاهر متعددة للاضطراب اللغوي.

5- **فرضية اضطراب القدرة على الربط بين التمثيل الفنولوجي والدلالي للوحدات اللغوية**: La théorie du « Mupping »

تبدأ عملية اكتساب اللغة بتقطيع الطفل للخطاب المسموع استنادا إلى رائز التنغيم و الوقف فيتدرّج في تمثّل حدود الكلمات ثم المقاطع ثم الفونيمات مع ربطها بتمثيلات دلالية ذهنية تخزن بالمعجم الذهني هذا المخزون من العلاقات بين التمثيلات الفنولوجية و الدلالية يمكّنه من فهم الخطاب المسموع و إنتاجه.

لكنّ الطفل الديسفازي يبدو عاجزا عن تكوين هذه العلاقات الرابطة بين المستوى الفنولوجي من ناحية و الدلالي من ناحية أخرى سواء لمشاكل في التقطيع الصوتي أو في تخزين المعطى في حيز المعجم الذهني أو في التوفيق في تحقيق ربط ملائم بين التمثيلين الفنولوجي و الدلالي. لذلك تتأثر عدة مستويات من اللغة لدى الطفل الديسفازي فيبدو عاجزا عن فهم االخطاب المسموع لاضطراب مرجعيته الذهنية في ربط السلسلة الفنولوجية المسموعة بما يقابلها من تمثيل دلالي و ذلك يؤثر بالضرورة على القدرة على إنتاج خطاب سليم سواء على المستوى النحوي التركيبي أو الدلالي (Ziegler ، (2005))

لعلّ أهمّ ما يمكن استخلاصه أنّه لا يمكن إقصاء أي من هذه الفرضيات و لكن رغم ذلك لا يمكن ترجيح إحداها و الاكتفاء بها فكلّ منها تكشف جانبا من هذا الاضطراب (Plaza ، (2004) ، ص 465) .

و رغم ذلك يمكن أن نلاحظ أنّ العامل الفنولوجي بدا عاملا مشتركا بين عديد الفرضيات المفسرة للديسفازيا ذلك أن المظهر الفنولوجي ليس مجرد مستوى للغة بل هو أساس جوهري يختزل أهمّ خصوصيّاتها البنيويّة التركيبيّة أو الدلاليّة العرفانيّة.

قائمة المراجع:

1.Audollent, Cand Tuller, L : (2003) la dysphasie : quelles séquelles en français ? ANAE approche neuro psychologique des apprentissages chez l’enfance 74-75, 264-270.

2.Baddeley. A.D , Eathercole.S.E and papagna learning device Psychological Review 105-158-173.

3.Benton , A: (1964) Developmental aphasia and brain damage. Cortex;1,40-52

4.Billard C Dubelleroy Mammet C de Becque Band Gillet P : (1996) les dysphasies de devellopment. Archive pediatrique 53-580-587

5.Bishop D.V.M (2008) Les causes des troubles spécifiques du langage chez l'enfant. Approche Neuropsy chologique des apprentissages chez l'enfant 99, 196, 201

6.Boddeley A.D,: (2003) Working Memory.Oxford. Clarenden Press.

7.Botting N and Conti -Ramsden G : (2004) characteristics of children with specific languages impairment In L Varhoeven and Hvan Bolbom (Eds) classification of developmental language disorders (pp22-38) Mahwah : lawrence Erlbaum

8.Casalini , C, Brizoolara D, chilosi A Cipriani P Marcolini S, Peciini Cétal (2007) Non word reptition in children with specific Language Impairment A Deficit in phonological working memory or in long term verbal Knowledge ? cartex 43 (6) 769, 776

9.Eisenson.J ; (1968) Developmental aphasia: Speculative view with therapeutic implications. Journal of speech and meaning disorders 33,396-409

10.Filio Zaurau : Caravterisation de profil d'enfant avec TSL thèse de doctorat en sciences cognitives. Univ Lumière Lyon2. (2010)P14.

11.Filio Zourou (2010) caractérisation de profil d'enfant avec troubles spécifiques du langage et apprentissage de la lecture –écriture. Thése en science cognitive: Univ . Lumière Lyon2 .2010.

12.Gérard C.L (1993) l'enfant dysphasique Bruxelles, de boeck Univesité

13.Gérard C.L (2003) place des syndromes dysaphasiques parmi les troubles du développement du langage chez l'enfant In C.L Gérard and V.Brun (Eds) les dysphasies (pp1-15) Paris, Masson.

14.Gil, R (2006) neuropsychologie (4 éme édition) Paris , Masson

15.Gothercole SE, Briscose J, Thern A, Tiffany, C and ALSPAC study Team (2008) deficits in Verbal long-term memory and learning in children with poor phonological short-termmemory skills. Quartely journal of expêrience mental psychology G1(3) 474-90.

16.Kerr, J : (1917) Congenital or developmental aphasia, journal of Delinquency, 2-6

17.Leonard , BL, Bortolini U, Caselli MC , Mc Gregor and Sabbadini L : (1992) Morphological deficits in children specific language impairment. The status of features in the underlying grammar. Language acquisition 2, 151, 179

18.Leonard L.B (2000) children with specific language Impairment (second Editio) cambridge, MA,MIT Press

19.Maillart , C and Parisse, C (2006) Phonological deficts in French speaking children with SLI international journal of language and communication disorders 413, 253-274

20.Parisse C and Maillart C (2009) specific language impairment as systemic developmental disrders. Journal of Neurolinguistics 22 (2) 109-122

21.Ullman M and pierpont E(2005) specific language impairment is not specific to language the procedural deficit hypothesis cortex 41 399-433

22.Vander Lely H.K.J Rosen , Sand Adlard A(2004) grammatical language impairment and the specificity of cognitive domains Relationd between auditory and language abilities cognition 94/2 / 167-183

23.Ziegler J Pech- Georgel C Georgez F Alario, F and Lorenzi C (2005) Deficits in speech perception predict language learning impairment. Proceedings of the national academy of sciences of the united states of America 102 (39) 14110.

تحكم المدن في اقتصاد ضواحيها: المظاهر والآثار، حالة جماعة العليين، عمالة المضيق-الفنيدق (المغرب)

أ.المداني بونيت: باحث بسلك الدكتوراه، مختبر التنمية وإعداد المجال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

ملخص: حظيت دراسة الضواحي جغرافيا في علاقتها بمدنها بأهمية كبرى، نظرا لعلاقتهما المتداخلة والتي ترافقها عمليات تأثير وتأثر، تكون سلبية على الضواحي، ما يعني أن الدينامية بينهما مستمرة، من هنا فمقالنا هذا الذي خصصناه لجماعة العليين كضاحية للمجموعة الحضرية التطوانية، يجد أهميته ضمن هذه العلاقة. ويكمن الإشكال الذي أخَدنا لتناوله كون جماعة العليين تحظى بموقع متميز بالنسبة للمدينة، وموارد ترابية، اقتصادية وبشرية مهمة، لكن في مقابل ذلك، تعيش وضعا اقتصاديا وئيدا، المدينة تتحكم فيه بشكل كبير، وذلك يؤثر على وضعها العام.نهجنا الطريقة الاستقرائية في تكاملها مع الاستنباط، والمنهج الوصفي، واعتمدنا التحقيقات الميدانية مع الأسر والفاعلين الاقتصاديين (أصحاب المحلات التجارية والمهنية، باعة ورواد السوق الأسبوعي). تأكد لنا أن جماعة العليين أصبحت ضاحية المدينة بشكل عفوي، بعيدا عن التخطيط لها، المدينة تتحكم في اقتصادها(70%من سكان السهل يتبضعون من المدينة، أما مداشر الجبل فهي مرتبطة بالمدينة بشكل كامل) بشكل يمنعها من خلق حركية اقتصادية داخلية. ختاما فتخفيف هذا التحكم يفترض إعادة موقعة جماعة العليين ضمن علاقتها الوظيفية مع المدينة، عدا ذلك، فمدن المجموعة الحضرية التطوانيةستستمر في زحفها نحو جماعة العليينالضاحوية.

الكلمات المفتاحية: تحكم المدن، المجموعة الحضرية التطوانية، الضاحية، اقتصاد الضواحي، جماعة العليين (المغرب).

Cities control the economy of their suburbs: Appearances and Effects The Case of the Aliyyin Community, M'diq-Fnideq Prefecture, Morocco

Elmadani Bounit,

Doctorate Researcher,Development and space Preparation Laboratory,Faculty of Human and Social Sciences, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

Abstract: The study of the geographical suburbs in relation to their cities has acquired great importance due to their overlapping relations which are

accompanied by processes of influence, which are often negative on the suburbs. Hence, our article which we have devoted to the Aliyyin community. the problem we want to syudy is that the Allyyin community, has a distinct location and important economic and human ressources, but its economic reality is weak and the city is in control we focused on the inductive and proactive approach and the descriptive approach, we have adopted investigations with families and economic opertors (shops, businesses and market vendors), we were assured that the city controls the economy of the Allyyin community(70% the people of the plain are shopping in the city, while the mountain's ''Douar'' are completely connected to the city), which imits their economic activity.

Keywords : Governance of cities, Tetouanian urban group, suburb economy, Alliyyin community (Morocco).

مقدمة:

يحظى الجانب الاقتصادي في الدراسات الجغرافية باهتمام كبير، إذ لا يجوز لنا بدونه أن نقيس تطور مجتمع أو ركوده، فهو كعلم يدخل ضمن خانة العلوم الإنسانية، حري بنا الإحاطة به، فحصه وتمحيصه، علنا نجد فيه ما يؤكد لنا مدى التغير/ الركود الحاصل في البنية الاقتصادية لجماعة العليين وكي يستقيم ذلك، سننطلق من سنة 2005 باعتبارها نقطة تحول مجالي مهم تؤرخ لسنة إحداث العمالة التي تشكل الإطار الإداري الذي ينتمي إليه مجال دراستنا، هنا لن أنخرط في الحديث عن التقسيمات الترابية لمختلف الكيانات التابعة لها. إنما يكفينا الإشارة أن تسعة سنوات من إحداث كيان بمستوى عمالة يبقى حديثا، إذ الدينامية المختلفة التي تعرفها مدينة المضيق ككيان حضري، ومعها مدينة الفنيدق، كمجال حدودي، اللذان ينموان بشكل سريع متواتر، موقعهما على الساحل، كحد طبيعي، والحال أن إطارهما الترابي ضيق، وبالتالي الطفح على جماعة العليين كظهير خلفي لهما، احتمال وارد، بل ومؤكد، فموقع مجال دراستنا، والإمكانات الطبيعية التي يتوفر عليه، فضلا عن الحمولة الديمغرافية التي تحتضنها، عناصر وأخرى ستجعل منها خزانا يُزود المدينتين بمختلف حاجاتها، أمر سَيُحول مجال دراستنا إلى نقطة استغلال مكثف، بالفعل ذلك ستكون له آثار عميقة على المجال الترابي لجماعة العليين. وبالموازات مع ذلك، الإشارة للشريط الساحلي ذي الأهمية السياحية، والذي يوجد مجال دراستنا، ضمن ظهيره الخلفي، إذ كان من المفترض أن يكون بمثابة قاطرة ودافعة اقتصادية، ليس فقط لكل من المضيق، الفنيدق ومارتيل، بل حتى لمجال دراستنا باعتباره منفتح عليه، لكن وضعه

الاقتصادي الهش ينذر، أننا ضمن مجال هامشي، موقعه لم يشفع له من أن يبني قاعدة اقتصادية سليمة تسمو لمستوى الرهانات الاقتصادية التي تحوم حوله.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فلما نحن ضمن مجال ضاحوي معالمه بدأت في التبلور بل أكثر من ذلك، هو مجال في الأصل كان ضاحية، وفي كلمة الحوز الذي ينتمي إليه ما يفيد ذلك. انجذاب السكان نحو المدينة وارتباطهم بها هو الحاضر الثابت في العلاقات البيمجالية (بين جماعة العليين والمدينة بمعناها العام والتي تشمل المضيق، الفنيدق وتطوان كذلك). أمام هذا الوضع، من الأهمية بمكان البحث في الديناميات السوسيوديموغرافية ومختلف خصائصها، جدواها ستبرز كلما حاولنا إيجاد خيط رابط بينها والرهانات الجديدة المنفتح عليها مجال جماعة العليين، والتي من المؤكد ستكون لها أهميتها من ناحية الدراسة والبحث العلمي، على اعتبار أننا أشرنا آنفا، أن ثمة ارتباط مهم بين مجال دراستنا والمجالات الحضرية المحيطة به.

تلك العلاقة ستحمل في طياتها ما يفيد وجود تبادل على مستويات متعددة، لكن حتما، ذلك التبادل لن يكون متكافئا، إن من جانب المواد المستخرجة من الجماعة لفائدة المدينة، أو جوانبه الاقتصادية، التي سيبقى فيها الاستقطاب للمدينة، عنصر يستدعي البحث والدراسة على اعتبار أننا صرحنا أن المجال المدروس مجال ضاحوي، في طور التشكل، بهذه الوضعية التي يبدو من خلال سماتها الأولى أنها مختلة وغير متوازنة، بل تراجع مختلف تلك الإمكانات، سيجبر الساكنة على تغير الوجهة بحثا عن مصادرعيش جديدة، وكلما نظرنا للأمر من زاوية كون مجال دراستنا، تتجاذبه المدينة، فلا محالة ثقلها سيتحكم في بنيته الاقتصادية، لكن وعلى الرغم من ذلك، فستبقى هذه الأخيرة، في صيرورتها نحو تلقف أنشطة جديدة، لتعتبر بذلك عتبة مفصلية، ومؤشر أساسي في التحول الاقتصادي الذي تعرفه جماعة العليين.

1- توطين جماعة العليين ضمن إطارها العام

قبليا تتأطر جماعة العليين ضمن قبيلة الحوز، على المستوى الإداري، تنتمي لعمالة المضيق الفنيدق، سنة 1992 كانت بمثابة تاريخ استقلالها بمجالها الترابي، بعدما كانت قبل تلك الفترة تشكل مجالا واحدا مع جماعة الملاليين، تقع ضمن الشمال الغربي من المملكة، بجهة طنجة – تطوان، عمالة المضيق – الفنيدق، والتي تكونها ثلاث بلديات (بلدية المضيق، بلدية الفنيدق، وبلدية مارتيل)، وجماعتين قرويتين (جماعة بليونش، وجماعة العليين موضوع الدراسة). مساحتها تبلغ 110 كلم^2، بحمولة ديمغرافية مهمة استقر عددها في حدود 6126 نسمة سنة 2004، بعدما استقر حسب إحصاء 1994 عند 5654 نسمة. وما دمنا ضمن مجال ريفي فتنظيمة الاجتماعي لازال تقليديا، تؤطره مجموعة من المداشر، رسميا عددها يصل إلى 13 دوارا (p3.Agence du Bassin Hydraulique Loukkos, 2005,): مركز العليين، أفراسو، حراقة، فرسيوة، بوجميل، الكدانة، أكنان، بلوازن، الكوف الفوقي، الكوف السفلي، واد زرجون، البين، الكثافة السكانية تصل حوالي 52 نسمة/ كلم^2، من الشمال تحدها بلدية الفنيدق، والجماعة القروية تغرامت، التي تنتمي لإقليم فحص أنجرة، بلدية المضيق تحدها من الشرق، ومن الجنوب

نجد الجماعة القروية الملاليين، وصدينة، اللتان تنتميان لإقليم تطوان، تربطها الطريق الوطنية رقم 13 بالكيانات المحيطة بها، (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: توطين المجال المدروس ضمن عمالة المضيق - الفنيدق

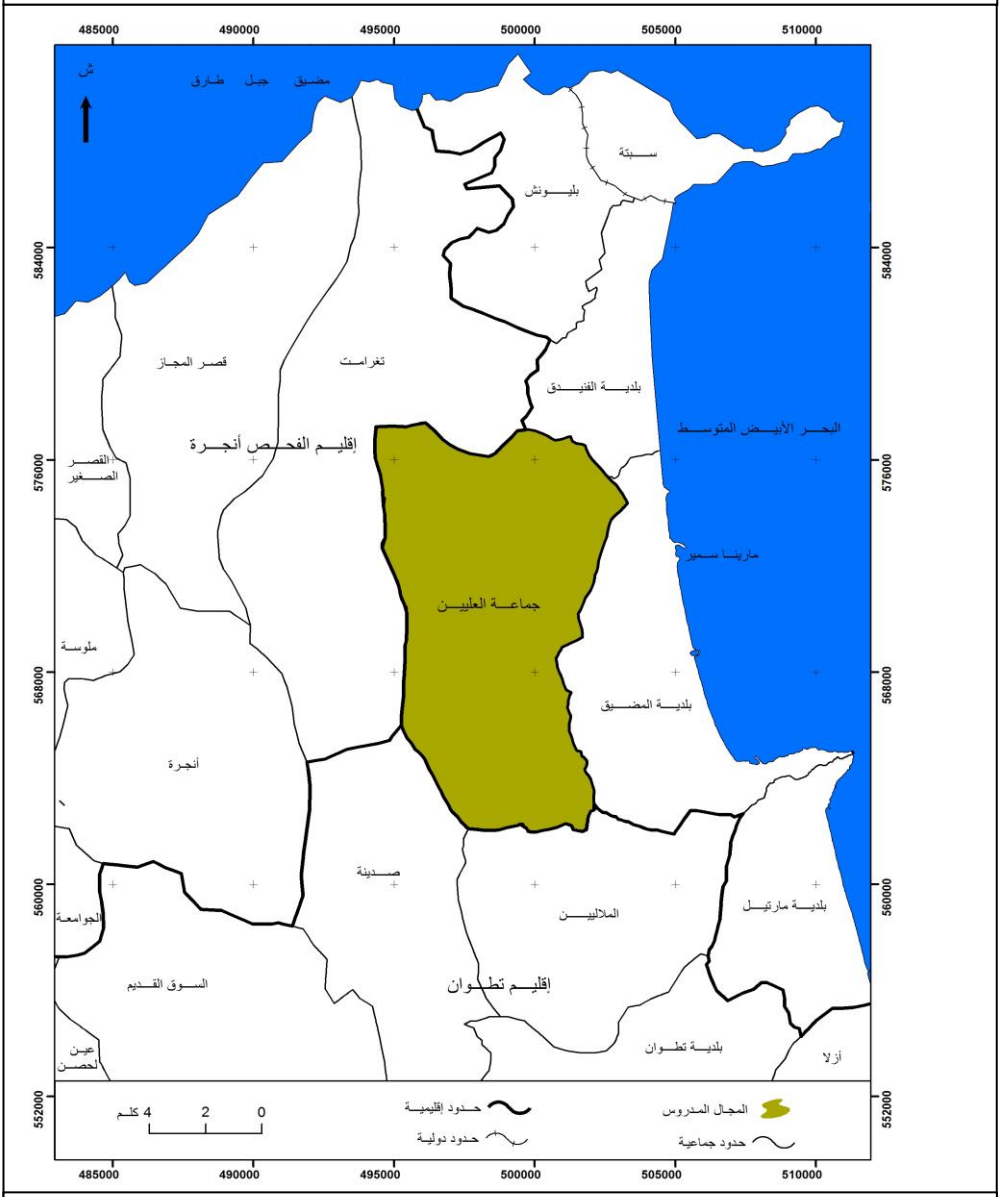

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات من الوكالة الحضرية لتطوان.

2- **الإشكالية:**

على الرغم من أن جماعة العليين مجال ضاحوي مرتبط بالمجموعة الحضرية التطوانية في مستويين: بشكل مباشر مع مدينتي المضيق والفنيدق، وبشكل غير مباشر مع مدينة تطوان، بإمكانات بشرية، طبيعية (تربة خصبة، وموارد مائية مهمة) ومجالية (امتداد مجالي، موقع استراتيجي)، إلا أن وضعه الاقتصادي وئيد لا قاعدة واضحة له، بل يعيش ركودا بينا، المدينة تفرض عليه سيطرتها. بل وتتجاذبه، ما يعني ثقلها سيتحكم في بنيته الاقتصادية، بناء على ذلك نطرح السؤال الإشكالي التالي:

أي دور للتأثير الاقتصادي الذي تمارسه المجموعة الحضرية التطوانية في وئد البنية الاقتصادية لجماعة العليين الضاحوية؟ هل البنية المهنية لسكان جماعة العليين مؤهلة أن تساهم في تغيير وضعها الاقتصادي؟ ما طبيعة العلاقة الاقتصادية بين جماعة العليين والمدينة؟

3- **الفروض:**

- أخذت جماعة العليين صفة الضاحية، بشكل عفوي دون تخطيط مسبق؛

- علاقات اللاتوازن بين جماعة العليين والمجموعة الحضرية التطوانية، مكنت هذه الأخيرة من توجيه اقتصادها؛

- تشتت مداشر جماعة العليين داخل مجالها الواسع، دفع كل مدشر للارتباط الاقتصادي بالمدينة/ المركز الأقرب له؛

- المدن الثلاث المشكلة للمجموعة الحضرية التطوانية، لم تبلغ بعد مستوى المدن الضاحوية.

4- **أهداف البحث:**

انطلق التفكير في انجاز هذا البحث استجابة لمجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

-اكتساب المهارات العلمية في التعامل مع القضايا المجالية ورصد تأثيراتها التفاعلية؛
-الوقوف على الوضعيات التي تعيشها جماعة العليين اقتصاديا في علاقته مع المدينة، في مختلف المستويات المتعلقة بالإنسان والمجال، في محاولة لاستشراف الأفق الجديدة للرهانات التي تعرفها الجماعة؛
-الرغبة في المساهمة العلمية في دراسة علاقات المدن بضواحيها وسبل ضبط حدود تأثير المدينة عليها.

-تطوير تجربتنا في الدراسات الميدانية لمختلف القضايا الجغرافية.

5- **المنهج العلمي المتبع:**

- **تكامل بين الاستقراء والاستنباط**:اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي بشكل كبير، ولكن لا ينفي مزاوجته مع المنهج الاستنباطي والذي بدونهما معا لا يستقيم سنام أي دراسة علمية نظرا للتكامل الذي يحققانه.

- **المنهج الوصفي:**المنهج الوصفي يعتمد دراسة الواقع / الظاهرة كما هي، ويوجه اهتمامه بوصفها وصفا دقيقا من خلال التعبير الكمي أو الكيفي، الأول يصف لنا الظاهرة ويوضع خصائصها، أما الثاني فيحولها إلى أرقام إحصائية لتوضيح مقدارها وحجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى. (عمار بوحوش، ومحمد محمد الذنيبات، 2007، ص 138).

وقد ارتبط المنهج الوصفي في بدايته، بشكل كبير بدراسة ومعالجة الإشكالات التي تطرحها العلوم الإنسانية، والتي بعدها انفتحت على مناهج العلوم التجريبية ولو بدرجة أقل نظرا لخصوصيات الإنسان وارتباطاته.

6- **طريقة وأدوات البحث:**

- **الطريقة:** للتحقيقات الميدانية دور أساسي في العمل الجغرافي، بل هي السبيل الوحيد لاستقراء الواقع والظواهر التي تغيب في المعطيات الرسمية، ليبقى الميدان هو المصدر الأساسي لهذه المعطيات. ومن خلال صيغ رياضية محددة يتم تحديد العينة المستهدفة للدراسة.

وبناء على ذلك أنجزنا ما يلي:

- **استمارة موجه للأسر**: قصد بناء صورة متكاملة عن مجال الدراسة، حاولنا اعتماد مدشر عن كل وحدات مجال الدراسة (الجبل، قدم الجبل، السافلة).

واعتمدنا المعادلة الرياضية التالية في تحديد عدد الأسر المستجوبة في كل مدشر:

$$\frac{\text{أ}}{1+\left(\frac{1}{\text{ن}}\times \text{أ}\right)}$$

$$\text{أ} = \frac{(1,96)^2 \times \text{التجانس} \times \text{التباين}}{(0,05)^2}$$

ن = الكون الإحصائي.

التجانس= تمثل نسبة الأميين بجماعة العليين حسب إحصاء2004.

التباين = تمثل نسبة غير الأميين بجماعة العليين حسب إحصاء2004.

وكان بذلك عدد وحدات العينة المحصلة:

- مركز العليين: 147.

- مدشر فرسيوة: 70

- بلوزان: 102.

- أكنان: قمنا بتغطيته بشكل كامل، لأن عدد أسره لم يتجاوز سنة2013، 33 أسرة.

- ليصل بذلك عدد الأسر التي يجب استجوابها:352أسرة.

- **استمارة موجهة لباعة ورواد السوق الأسبوعي بجماعة العليين:**صعوبة ضبط المجتمع المدروس، بسبب عدم انتظام إقبال الباعة والرواد على هذا السوق، دفعنا إلى ملئ الاستمارات مع المعنيين بشكل عشوائي.

- **استمارة موجهة لأرباب المحلات المهنية والتجارية بجماعة العليين:**نظرا لمحدودية عددها قمنا بتغطيتها بشكل شامل، إذ تتركز بشكل أساسي في مركز الجماعة.

- **الأدوات:** للتحقيقات الميدانية دور أساسي في العمل الجغرافي، بل هي السبيل الوحيد لاستقراء الواقع والظواهر التي تغيب في المعطيات الرسمية، ليبقى الميدان هو المصدر الأساسي لهذه المعطيات. ومن خلال صيغ رياضية محددة يتم تحديد العينة المستهدفة للدراسة، وقد اعتمدنا فيها على الاستمارات والمقابلات.

وقصد استغلال معطيات العمل الميداني اعتمدنا برنامج EXCELفي استثمارها إحصائيا، وبرنامجARC GIS، في تناولها الكرطوغرافي.

7- **النتائج:**

1.7 تغير البنية المهنية لسكان جماعة العليين: بسبب ضعف النشاط الفلاحي أم بتوجيه من المدينة:

لضبط التحول الذي مس البنية المهنية بجماعة العليين، لابأس أن نقف عند وضعيتها،فحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، 61% من الفئة النشيطة يعتمدون على النشاط الفلاحي. تحظى فيها الإناث بما نسبته 83.71%، مقابل فقط 55.68% من نصيب الذكور، هي وضعية ستضعنا أمام التقسيم التقليدي للعمل، الذي لا زال حاضرا في النسق المجتمعي لمجال دراستنا،

إذ توكل فيه للمرأة المهمة الكبرى كمساعد عائلي في النشاط الفلاحي. لكن هذا الأخير يتداخل مع أنشطة أخرى مكملة، ليؤثث لنا الدخل العام للأسرة، وما يفسر ذلك، هو انسحاب الذكور لمزاولة أنشطة جديدة والتي تأتي في مقدمتها الأشغال العمومية بنسبة 13.88%، تليها التجارة بـ07.90%، والصناعة بـ06.62%، والنقل بـ05.40%.

قد يبدو التصريح أن النشاط الفلاحي لا زال يستقطب أيدي عاملة مهمة بجماعة العليين، مجانبا للصواب، خصوصا وأن النزعة العامة للنشاط الفلاحي في جانبه التقليدي المعاشي، على مستوى الأرياف المغربية، عرف تراجعا لصالح أنشطة جديدة مكملة لدخل الفلاح. الانخراط في هاته الأنشطة الجديدة مرده تراجع مردودية النشاط الفلاحي ومحدودية أداءه، خصوصا إذا ما استحضرنا الوضعيات المناخية الشاذة (الجفاف، الفيضانات)، التي تقوض الصيرورة العادية لدينامية المجال، وما لذلك من آثار مباشرة على النشاط الفلاحي بمجال دراستنا، يزداد الأمر أهمية، إذا ما انطلقنا من كون النشاط الفلاحي المعتمد، لا يعدو أن يكون في أغلبه بوريا، وموجه للاكتفاء الذاتي المعيشي.

واعتماد على العمل الميداني الذي أنجزناه سنة 2013 تبين أن النشاط الفلاحي ضل محتفظا بالمرتبة الأولى ضمن مجموع المهن المزاولة من طرف أرباب الأسر بالجماعة، لكن تراجع واحتفظ فقط بنسبة 30%،متبوعا بمهنة عاملبما يناهز 27%،(مبدئيا حينما أبحث عن المهنة التي يتقنها من يصرح أنه "عامل"، في الحقيقة، يعمل كل شيء ولا شيء، فهو قد ينخرط في أي عمل كيفما كان، لكن لا يتوفر على المهارات التي تكسبه لقب مهني، وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يعمل به رسميا، إلا أنه في الحقيقة أبعد ما يكون من المهن التي نُطلق على مُمْتهِنيها اسم "مُعَلم"، الذي له مهارات وكفاءة وتجربة، وفي هذه الوضعية، فأغلب الذين يمارسون "مهنة" عامل لا يهمهم ما ينتجون مِن قيمة مضافة، بقدر ما يهمهم ما يحصدون من دريهمات معدودة من عملهم الشاق، اليومي والمحدود.) و ما يفوق 11% تسجلها مهنة البناء، أما ربات البيوت فيسجلن ما قيمته 7%، و 8% للذين بدون أي مهنة، في الحقيقة الحديث عن توزيع المهن بجماعة العليين، هو حديث في عمق البنيات التقليدية للمجتمعات القروية، بل إذا ما علمنا أن تلك البنية التقليدية بمجال دراستنا تبلغ ما يناهز 83% كمجموع المهن المذكورة آنفا، وفقط 17%، تبقى موزعة بين المهن الحديثة عن الجسم المهني لجماعة العليين، (مستخدم، ميكانيك، الحراسة، حلاق، النقل، التجارة، نادل، الوظيفة العمومية،...)، فالأمر لا يعدو أن يكون محاولة البحث عن مهن جديدة، ولكن ذلك يتم بشكل بطيء.

كلما حاولنا التدقيق أكثر بين الوحدة السهلية والجبلية بمجال دراستنا، سيتأكد لنا أن الأولى (دواري مركز العليين، وفرسيوة)المرتبة الأولى للنشاط الفلاحي يليه مهنة العامل، بعده البناء. عكس الثانية (دواري بلوازن وأكنان): المرتبة الأولى لمهنة العامل، وبعده الفلاحة، فالبناء، وذلك راجع إلى غياب الأراضي الصالحة للفلاحة في الجبل.

قبل أن نُموقع تأثير المدينة على البنية المهنية بمجال دراستنا، من اللازم علينا أن نعرج على المستوى التعليمي لساكنة جماعة العليين، الذي يحظى فيه ذوو المستوى الابتدائي بـ89%، و11%، موزعة بين باقي المستويات، وضعية كفيلة بأن تؤكد لنا أن معظم ساكنة العليين مهنهم البديلة عن الفلاحة لن تتجاوز تلك المهن التي تحتاج فقط للقوة البدنية، وليس القوة والكفاءة العلمية، لكن من جانب آخر، سنؤكد أن هناك سعي من مختلف السكان لتلقف مهن جديدة. فحينما نسجل أن مهنة عامل كان في نصيبها ما نسبته 27%، هي إشارة واضحة ودليل صريح أن غياب الكفاءة المهنية، والتجربة سببين أساسيين يجعلان سكان جماعة العليين، يحتفظون بتلك المهن التقليدية، في انتظار الظفر بفرصة عمل قد توفرها وقد لا توفرها المراكز الحضرية المحيطة، ولما نحن بصدد مجال تصله تأثيرات المجال الحدودي المحيط به، فنسبة العاملين كَحَمَّالة للمواد المهربة من سبتة تبلغ ثلث المصرحين بامتهانهم مهنة (عامل)، خصوصا كلما قلت الأشغال التي توفر فرص الشغل بالجماعة.

من جانب آخر فغياب فرص شغل قادرة على امتصاص الطلب المتزايد على العمل بعد تقهقر المردود الفلاحي، تدخلت المدينة لجذب اليد العاملة من جماعة العليين بل تحولت إلى خزان بشري، ذلك توضحه الخريطتين (2،3)، مدينة المضيق هي الأولى في استقطاب اليد العاملة من جماعة العليين، تليها مدينة الفنيدق فمدينة تطوان، يتحكم في هذا عامل القرب أو البعد من المدينة، وكذا الخط الذي تميز بسلالة موصلاته بين المدشر والمدينة. فإذا كان المستوى الدراسي يوجه السكان بجماعة العليين اتجاه المهن التي لا تحتاج إلى مهارة علمية، فإن المدينة المجاورة هي الأخرى تمارس عليها نفوذها من خلال جلبهم للعمل في أي شيء عدا الأنشطة المنظمة. والأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه للتبضع وقضاء الحاجات التجارية بنفس المدينة قبل مغادرتها لمقر السكن بأحد مداشرها.

خريطة رقم 2: أماكن عمل سكان مدشري الوحدة السهلية

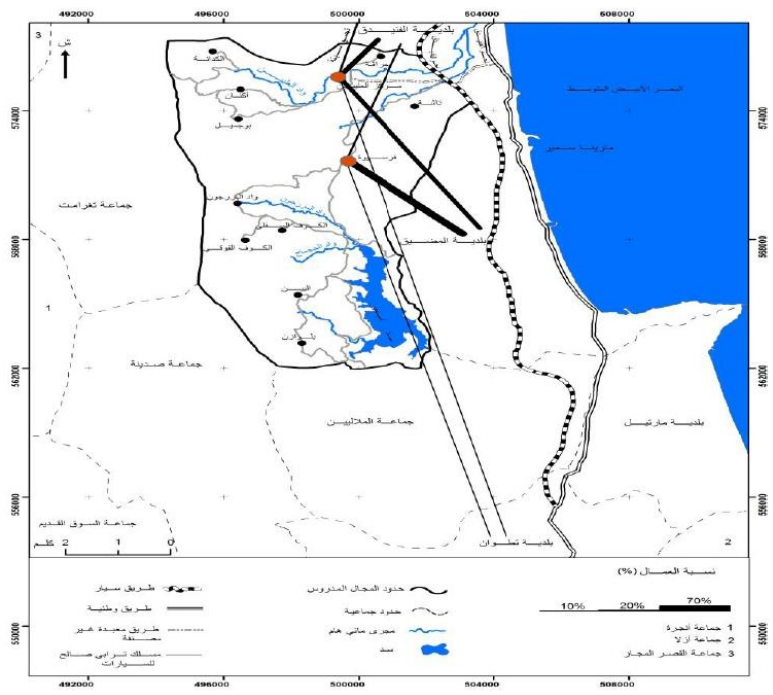

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني عينة (63%)، (86%) سنة 2014

خريطة رقم 3: أماكن عمل سكان مدشري الوحدة الجبلية

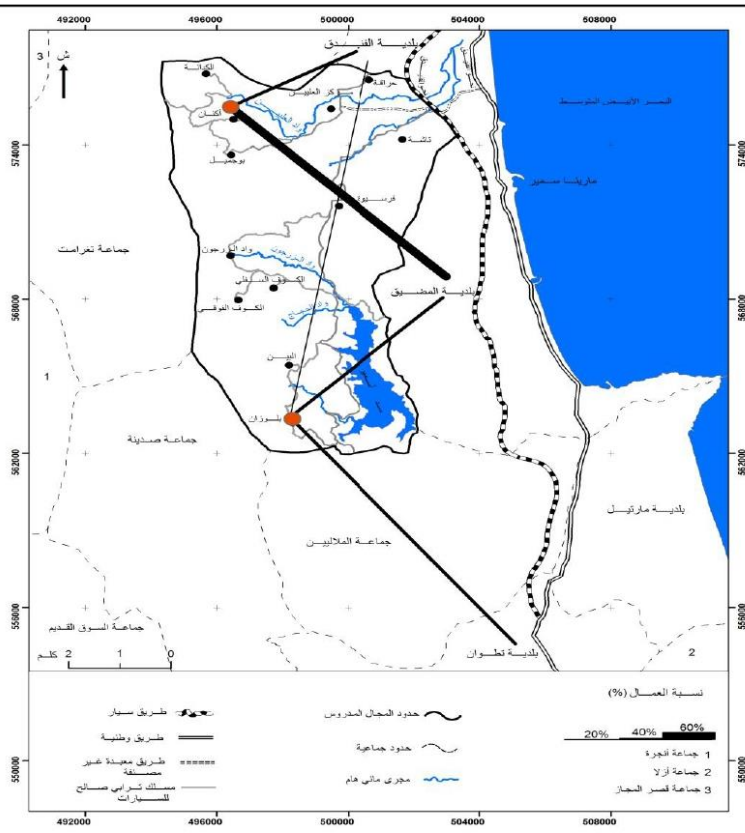

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني عينة (77%)، (100%) سنة 2014

7-2- ضعف البنية الاقتصادية لجماعة العليين، للمدينة فيه دور مهم

بشكل عام قرب المدينة من ضواحيها وتوفر وسائل النقل، يعني ضمنيا تبعيتها لها اقتصاديا، خصوصا إذا كان الثقل الديمغرافي بها قليل، لا يسمح بخلق قاعدة استهلاكية كبيرة مشجعة على فتح محلات تجارية جديدة، ذلك يتضح من خلال البحث في وضعية المحلات التجارية وتجربة السوق.

أ- يهيمن نشاط بيع المواد الغذائية على مجمل المحلات التجارية بجماعة العليين

إن الحديث عن الأنشطة التجارية الممارسة بجماعة العليين، يُمكننا أن نستثمره، لنتبين السبب الذي جعل محلات المواد الغذائية تصل نسبتها النصف من مجموع المحلات التجارية، والتي

أغلبها تتركز بمدشر أفراسو، ومركز العليين، اللذان يستحوذان على 74% من مجموع المحلات التجارية داخل الجماعة، وباقي المداشر لا تتجاوز 26%، أي محل واحد بسيط وتقليدي لبيع المواد الغذائية (الصورة 1) في كل مدشر، أما الأنشطة الحرفية (نجارة الخشب، و نجارة الألومينيوم)(الصورة 3،4) فتسجل ما مجموعه 20%، وهنا تجدر الإشارة، أن ما تنتجه هذه المحلات لا يخرج في أغلبه عن إطار جماعة العليين، مما يعني أن المدن المجاورة في علاقة اقتصادية سلبية مع مجال دراستنا، أي أنها تستفيد منها كضاحية في المقابل هي قاعدتها الاقتصادية تتراجع،أما المقاهي فتسجل 20% وتتوطن كلها في مركز الجماعة ومدشر أفراسو، ومحل لاستغلال الرخام بنسبة 5%(الصورة 4) والصيدلية بـ5% (الشكل رقم 1).

شكل رقم 1: البنية الاقتصادية لجماعة العليين 2014 (%)

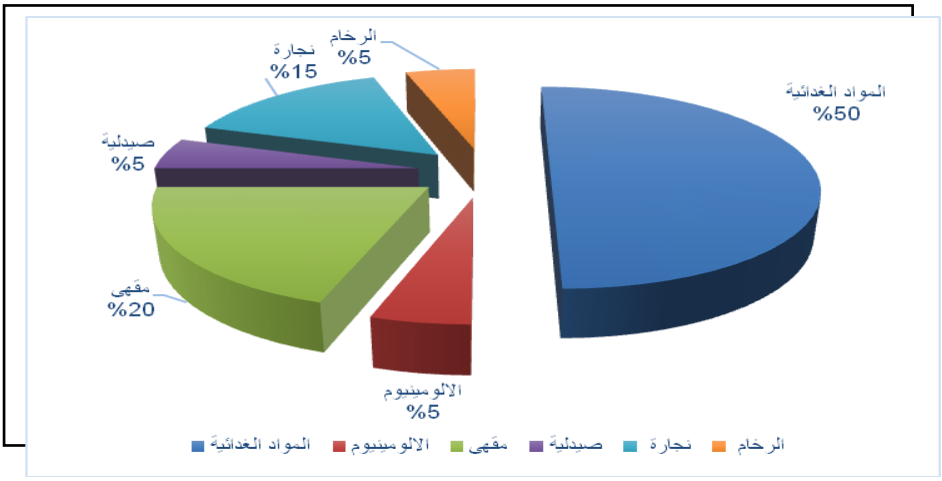

صور رقم 1،2،3،4: الأنشطة الاقتصادية بجماعة العليين



المصدر: بعدسة الطالب الباحث بونيت المداني، أبريل 2014.

ب- الحركة الاقتصادية للمحلات التجارية بجماعة العليين يحد منها ضعف الرواج

صَنف المستجوبون ضمن عينة الدراسة ضعف الرواج التجاري لمحلاتهم في المرتبة الثانية ضمن المشاكل التي يتخبطون فيها، خصوصا بالوحدة السهلية التي تتوفر لها كل شروط بناء قاعدة اقتصادية مهمة. ما يؤكد ذلك، كون أرباب المحلات التجارية، ينشطون في أعمال ثانوية الفلاحة والتهريب على رأس الأنشطة الثانوية لأرباب المحلات التجارية بما نسبته 25% لكل منهما، ويتبين من خلال ذلك، فيما النقل السري ونقل البضائع يقف في مجموعه عند 25%، والأعمال الحرة بنسبة 12.5%، ويستعينون في ذلك بمساعدين ضمانا للسير العادي لمحله،إذ يصل عدد المحلات التجارية التي لا تعتمد على أي مساعد في نشاطها إلى 45%، وتبقى 55% للفئة الأخرى التي تعتمد المساعدين في تسيير محلاتها، 50% يعتمدون مساعدا واحدا في تسير محلهم، وكلما ازداد عدد المساعدين إلا وقلت أهميتهم، حيث تسجل الأنشطة التي تعتمد مساعدين اثنين إلى 20% و10% فقط لكل من ثلاثة وأربعة مساعدين، وهذه الوضعية تجد مكانا لها حينما نستحضر أن محلات بيع المواد الغذائية تشكل النصف من مجموع الأنشطة.

من جهة أخرى ضعف رواج المحلات التجارية قد يُفهم، لو كانت الخدمات التي تقدمها ثانوية، أو بدون أهمية خصوصا للسكان القرويين، في هذه الحالة، قد نقول أنهم يستغنون عن تلك الخدمات الثانوية، ويهتمون فقط بالحاجات الأساسية لحياتهم اليومية، لكن الأمر لا يعدوا أن يتعلق بالمواد

الأساسية، وتمثل فيها الخدمات الصيدلية والمواد الغذائية 55% من مجموع الأنشطة ومع ذلك هناك عجز حاصل!، إلى من نَكِلُ إذن الوضع الاقتصادي الهش بجماعة العليين؟، أليس إلى المدينة التي ما فتئت تمارس دور "الدينامو" الجاذب لكل ما استحسن بظهيرها الخلفي، وتعتبره كذلك، مخزنا آمنا لكل الأنشطة الزائدة عن حاجتها والمكلفة لها في نفس الآن؟

3-7-الجذب التجاري: الثابت في العلاقة بين المجموعة الحضرية التطوانية وجماعة العليين

ما يمكن أن يوضحة الانجذاب الواضح في اتجاه المدن المجاورة، تلك العلاقة الترابطية الاقتصادية القديمة بين مختلف مداشر العليين والمدن المجاورة حسب القرب أو البعد وتوفر الخدمة المناسبة، فتأثير المدينة جلي وواضح، فهي التي تحدد وتتحكم في الحركية الاقتصادية للجماعة، حيث التراقص اليومي في اتجاهها سيخلف ركودا اقتصاديا للمحلات الموجودة خصوصا بالوحدة السهلية (تتكون من ثلاثة مداشر: مركز الجماعة، مدشر أفراسو، ومدشر فرسيوة.)،التي تؤثثها ثلاثة مداشر، و بإمكان بشري يمثل 29% من مجموع سكان الجماعة حسب إحصاء 2004، وتحتضن 74% من مجموع المحلات التجارية والمهنية بالجماعة، وعلى الرغم من ذلك فما نسبته 70% من ساكنة هاته الوحدة يلجأون للمدن المجاورة لجلب احتياجاتهم من مختلف المواد، بل وتبقى المدينة هي التي تتحكم في وضعية بنيتها التجارية، التي تسيطر عليها محلات بيع المواد الغذائية، وما الغياب التام مثلا لمحلات بيع الملابس أو الخدمات الثانوية بالجماعة، إلا تفسير واضح لحضور الثقل الاقتصادي للمدن المجاورة على مجال دراستنا، وأخص بالذكر مداشر الوحدة السهلية. وقد ساعد في ذلك، توفر وسائل النقل السرية ولو بشكل غير منتظم في اتجاه مدينة الفنيدق.

أما إذا ما انتقلنا للوحدة الجبلية (تتكون من تسعة مداشر: الكوف الفوقي، الكوف السفلي، بلوازن، البين، كدانة، واد الزرجون، حراقة، أكنان، بوجميل)،التي تنتظم ضمنها تسعة مداشر، بحمولة ديمغرافية بلغت سنة 2004 ما نسبته 71% من مجموع سكان الجماعة، و26% من مجموع المحلات التجارية بجماعة العليين ولا تخرج عن إطار المواد الغذائية. إذا ما قارعنا الحمولة الديمغرافية، بالمحلات التجارية التي لا تتجاوز محل واحد لكل مدشر، سيتبين أن مداشر الوحدة الجبلية مرتبطة بشكل كلي بالمدن المجاورة، ومع استحضار عامل العزلة وغياب وسائل النقل وتشتت مختلف المداشر مجاليا، مرجح أن العلاقة بالمدينة ستأخذ نفس المسار.

لنكون بذلك أمام مجال ضاحوي مرتبط خدماتيا بالمدينة، ومختلف الديناميات التي تعرفها والحال أننا نتأطر ضمن مجال حدودي يعتبر بمثابة سوق، استقطابه لا يقتصر فقط على المجالات المحاذية لها، بل يصل إشعاعه إلى المستوى الوطني. وبالتالي فالحركية الاقتصادية لجماعة العليين ستعيش تحت رحمة المدن المجاورة، واللاتوازن في توزيع السكان والمحلات التجارية داخل الجماعة والتي لن تخرج سيناريوهاتها المستقبلية عن زيادة الهوة الاقتصادية بين مختلف المداشر.

لتبقى بذلك مدينة الفنيدق، والمضيق نقطتين أساسيتين يحج إليهما سكان العليين من كل حدب وصوب حيث يسجلان على التوالي 51%، و38%، حضور مدينة تطوان وحصتها لا تتجاوز 2%، ويقتصر الأمر فقط على مداشر الوحدة السهلية، ويبقى عامل البعد عنها حاضر خصوصا بالنسبة لمداشر الوحدة الجبلية، الشيء الذي مدد الهوة بين المكونات الحضرية الثلاثة للمجموعة الحضرية التطوانية.

شكل رقم 2: أماكن تبضع ساكنة العليين سنة 2013 (%)

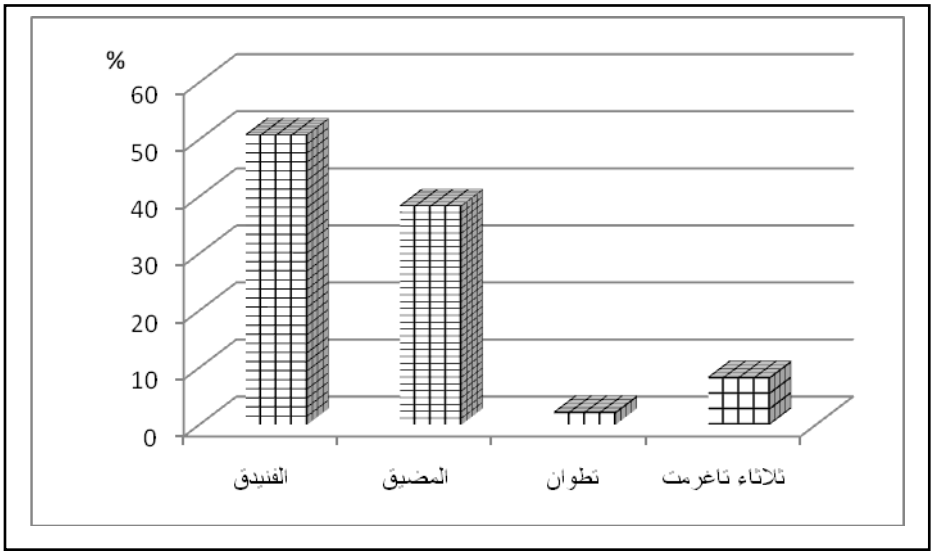

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، عينة:(63%، 77%، 86%)، جرد شامل.

بناء على هذا الوضع، نستنتج أن أفق العلاقة الاقتصادية بين جماعة العليين والمدن المجاورة، ربما ستستمر على نفس المسار إن لم تزدد ترابطا وتطورا، ولنا في ذلك أن نستحضر وضعية الوحدة السهلية وعلاقتها بالمدينة، كي نجزم، بأن الأمر أكبر ما يكون من مادة تعرض وزبون يقتني، كي نبحث في مقاييس علم الاقتصاد لتحسين الخدمة ورفع وتيرة الإقبال، بل الواقع يفوق ذلك، ليرتبط مباشرة بسيكولوجيا السكان ونظرتهم لتلك المواد المقتناة من المدينة وبكل ما هو دخيل. هي عوامل تتداخل وتتركب، وبلا ريب آثارها ستطفو على السطح كلما بحثنا، في مشروع السوق، فهو الآخر ستخيم عليه تأثيرات المدينة.

7-4-مشروع سوق السبت مشروع طموح تلقي عليه التأثيرات الاقتصادية للمدينة ظلالها

أ- دائرة إشعاع سوق السبت لا تتجاوز المداشر المجاورة

لأماكن التوافد أهمية كبرى خصوصا من داخل الجماعة، بل ومن خلال الاستقطاب يمكننا أن نقيس مدى جدوى السوق على الأقل من الناحية الاجتماعية، ويتبين أن مداشر الوحدة السهلية تصدر لوحدها ما يزيد عن 66%، (يستحوذ فيها مركز العليين بما نسبته 64.71%، وفرسيوة بـ23.53%، و11.67% لمدشر أفراسو). أما الوحدة الجبلية، وتحضر فيها فقط خمسة مداشر، وتصل في مجموعها 33.33% من مجموع الرواد.

من خلال هذه الوضعية يتبين أن دائرة استقطاب السوق لا تتجاوز المداشر الملاصقة به، أما الوافدين من المداشر البعيدة فلا يواظبون على حضور السوق أسبوعيا، بل يستعينون بالأسواق المجاورة للحصول على حاجاتهم، والسبب الرئيس هنا، هو البعد وهشاشة وضعية الطريق التي تربط مداشر الجبل بالسهل، وما يتبث لنا هذا الأمر، كون نسبة الراجلين من نسب الوسائل المستعملة لبلوغ السوق تسجل 54.84%، ومستعملي النقل السري تصل نسبتهم32.26%. لكن ما الأسواق التي تجذب سكان الجماعة قبل إحداث سوق السبت؟ وهللازالوا يترددون على تلك الأسواق السابقة؟

ب- **المدينة: هي السوق السابق المستقطب لرواد سوق السبت**

حينما نبحث في العلاقات السابقة على الأقل لرواد سوق السبت بالأسواق السابقة، سنجد أن الفنيدق كان يستقطب 70%، وثلاثاء تغرامت تجلب لها ما يفوق 13%، ولا تستقطب تطوان والمضيق إلا 06.66%، جلي إذن أن المدينة حاضرة بثقلها في جماعة العليين، وذلك من خلال تحكمها في مسارات التبضع لسكانها.

ولكن حينما نستحضر أن 58.62% من المستجوبين علاقتهم بالأسواق السابقة لا زالت على حالها، ويصرح 57.14% منهم، أن الدافع وراء ذلك كونها توفر كل الحاجات الضرورية، و28.57% يؤكدون أن سوق السبت لا يلبي كل حاجاتهم، في حين أن فقط 14.29% هم من يجلبهم نحو تلك الأسواق دافع القرب. مما يؤكد أن عنصر المسافة ليس هو الحاسم في جذب المدن لزبناء من ضواحيها، بل توفيرها لكل حاجاتهم. ما يعني أنه على الرغم من تواجد سوق أسبوعي بمركز الجماعة إلا أن ارتباط السكان بالمدينة مستمر لا ينقطع.ليتأكد لنا إذن، أن الإشكال الحقيقي للدينامية الاقتصادية بجماعة العليين يرتبط بمشكل البنية التحتية والتوزيع المجالي غير المنظم للمداشر، مما يفسح المجال للمدينة كي تبقى هي المستقطب الأول للسكان أمام عجز سوق السبت على استقطابهم وتلبية حاجاتهم.

7-5-علاقات جماعة العليين بالمدينة يطغى عليها اللاتوزان

العلاقات الريف- حضرية، خصوصا بدول العالم الثالث، لا تكون في عمومها متكافئة، بل يتحكم فيها منطق استغلال مختلف الموارد التي تزخر بها المجالات الخلفية للمدينة، فهذه الأخيرة لا تمثل فقط إحدى المكونات الأساسية للمنظومات الحضرية وأحد أهم الأشكال الكبرى لتوسعها، بل

هي تمثل صورة لتعدد مظاهر التداخل مابين المدينة وأريافها المجاورة، وتشكل بالتالي مجالات جغرافية ثالثة متميزة في بنياتها وطرائق استعمالاتها واشتغالها(عثمان هناكا، 2007، ص 35). وحال مجال دراستنا ضمن المجموعة الحضرية التطوانية، يشكل بحق مجالا يزود المدينة بمجموعة من المواد والتي يعتبر الماء أولاها إذ أشرنا سابقا أن 49%، من الموارد المائية التي تعتمدها المدينة تأخذ مصدرها من جماعة العليين. وفي هذا الصدد، المفضل دوحد، لم يبالغ حينما عرف الضاحية باعتبارها"مستعمرة المدينة "، أي أنها مهيأة لخدمة المدينة(دوحد المفضل، 1999-2000، ص 23)، وبذلك فهي الموجه الأساسي لأنشطة السكان. فضلا عن ذلك هنالك مقالع الرمال (صورة 1) منتشرة على قمم الذروة الكلسية بجماعة العليين والتي توجه نحو مشاريع التهيئة بالمدينة، لكنها مدمرة للمشهد العام بالمداشر المعنية بالإضافة إلى مركز تابع لشركة كولينور خاص بتجميع الحليب،(صورة 2) عدد المنخرطين فيه وتصل كمية الحليب التي يدرها هذا المركز إلى 2806 لتر، يوميا (سنة 2014)، وثمن اللتر لا يتجاوز 03.80 درهم.

5

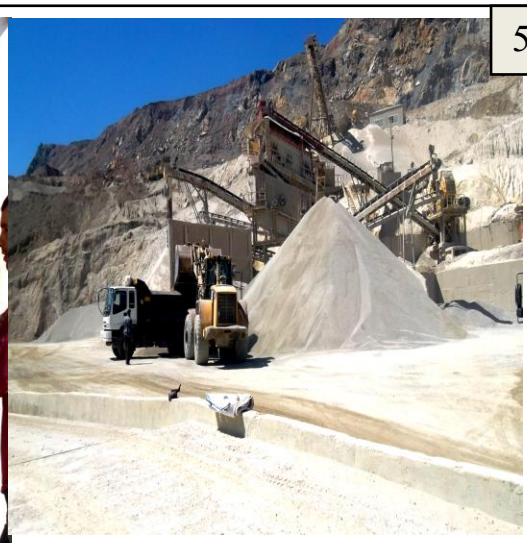

6



المصدر: بعدسة الطالب الباحث، بونيت المداني، أبريل 2014.

8- **المناقشة:**

بناء على ما سبق، يتضح أن جماعة العليين كمجال ضاحوي، تربطه علاقات مع المدن المجاورة، يصعب تصنيفها وظيفيا، ويطبعها اللاتوازن، الذي يؤثر سلبا على وضعها الاقتصادي. وكي نتحقق من ذلك، سنستعرض الفروض التي بدأنا بها على ضوء النتائج التي بلغناها:

-المجالات الحضرية وظهيرها الخلفي تشكل نفسها بنفسها خارج المخططات المجالية التي تقوم به الدولة، والتي غالبا ما تأتي ليس قبليا ولكن بعديا رغبة في حل أزمة وليس تدبير وتنمية مجال ما، وهذا الأمر مرده عدم القدرة في الحسم في وظائف المدن، وهذه أزمه مدن دول الجنوب، فالمدينة يمكن أن تؤدي كل الوظائف دون أن يكون مخطط لها، أي أن العفوية هي الحاضرة في ذلك، إذا انطلقنا من أن المدينة نفسها وظيفتها غير واضحة وغير محددة، فهل يحق أن نصنف مجالاتها الضاحوية وظيفيا أو أن نوفر لها شروط ضاحية تامة كاملة، كي لا ينعكس عليها قربها من المدينة سلبا على الاقل اقتصاديا.

- تواجد جماعة العليين على الطريق الوطنية رقم 13، جعل المدن المجاورة لها تطفح في اتجهاها لتوفير حاجياتها، في المقابل وفر لسكانها فرص شغل ولو أنها غير قارة، لكن جذبتهم اقتصاديا خصوصا فيما يتعلق بالتبضع والخدمات، واقعيا يتم التعامل مع جماعة العليين كجماعة ترابية دون صفة الضاحية ذلك ما جعل غياب تخطيط موجه ينطلق من ذلك، تداخل جماعة العليين في علاقة غير متوازنة مع المدينة يعني ذلك مجالين بقوى مختلفة أي بين مجال مهمش لا يتوفر على بنية تحتية ولا خدمات تكميلية، وغير منظم مع مجال منظم، يتوفر على جميع الخدمات القادرة على جذب السكان.يعني ذلك ثقل المجموعة الحضرية التطوانية يوجه اقتصاد جماعة العليين، ولنا في ذلك أن نشير أن هذه الأخيرة تزود المدينة بالماء، والمواد الفلاحية الطبيعية، واليد العاملة، في المقابل المدينة تستقطب السكان منها، أمام غياب فرص الشغل داخل جماعة العليين بديلة عن الفلاحة، أي ارتباط سكانها مع المدينة، مما يعني اقتصاد جماعة العليين يفتقد لقاعدة اقتصادية متينة.

- المورفولوجية العامة لجماعة العليين يطغى عليها التضرس وتشتت مداشرها، وذلك راجع لأماكن تواجد الماء، ومجال دراستنا مقسم إلى وحدتين: وحدة الجبل بها 8 مداشر، و5 بالسهل، ولكنها موزعة بشكل مشتت، ومتباعد، وإذا أضفنا غياب شبكة طرقية معبدة وغياب مواصلات داخلية تربط وتسهل الاتصال بينها فإن كل مدشر يحاول الارتباط بالمركز / المدينة الأقرب له لجلب حاجاته،هذه عوامل ساهمت في انفتاح مداشرها اقتصاديا على المدن المجاورة من حيث التبضع والترفيه،... وانغلاقها على الجماعة التي لا يربطها بها سوى الانتماء، ويزداد ذلك تعمقا كلما استحضرنا غياب بنيات تحتية كفيلة بجذب الاستثمارات نحوها،مما يعني أن عامل القرب من المدينة يفوت فرصة ظهور أنشطة اقتصادية مكثفة بضواحيها، ما دام الجذب الحضري يلامس الضواحي فصعب أن تستطيع بناء اقتصادها بالشكل المنتظر.

- بالنظر إلى الحمولة الاقتصادية لمدن المجموعة الحضرية التطوانية؛ مدينة تطوان، المضيق، الفنيدق، يمكننا الحسم أن اقتصادها لا يقوم إلا على السياحة، يعني أننا بصدد مدن صغرى تتوسع بشكل بطيء، ما يعني أنها لم تبلغ بعد مستوى المدن الكبرى ذات الحركية الاقتصادية الكثيفة، وذلك يظهر من نوع (عامل) ووثيرة (متذبذب) جلب اليد العاملة من جماعة العليين، الشيء الذي يجعلها في حاجة ماسة لضواحيها كي تنقل إليه كل الأنشطة الزائدة عنها، لكن بحكم محدودية مجال هذه المدن بين البحر والجبل، ذلك يسمح لنقل بعض الأنشطة لضواحيها خصوصا القريبة

منها، لكن في المقابل بالنظر للبنية المهنية لسكان جماعة العليين لا تسمح باستيعاب أنشطة جديدة على اعتبار أن 30% منهم يمارس الفلاحة و 27% تعتمد على القيام بأي نشاط يحتاج القوة البدنية.

جدير بالإشارة، أن العلاقة الاقتصادية بين المدينة وضاحيتها، لا تقف فقط عند الأبعاد الاقتصادية (العرض، الطلب، عوامل الجذب، توفير كل الخدمات،...)، والتقنية (حالة الطرق، توفر الموصلات، النقطة الأقرب،...) بل تتجاوز ذلك، إلى ما هو نفسي، يبدو ذلك، إذا ما حاولنا أن نبسط الصورة التي يبنيها ساكن الريف عن المدينة، باعتبارها مجال منظم، يسمح بالترويح عن النفس، يوفر فرص المتعة، هي كفيلة أن تجذبه للتبضع بل واعتبار الحاجة للتبضع هي الدافع للبقاء في علاقات تراقصية يومية مع المدينة، على الرغم أن كل حاجاته الأساسية بالإمكان توفيرها له في مركز الجماعة، لكن الأمر اليقين لدى سكانها أن الكل يحج للمدينة لقضاء أغراضه والترويح عن نفسه، بالخروج من مدشره، وتغيير روتينه البسيط.

إن التطورات الأخيرة المتمثلة في إغلاق باب سبتة الحدودي يعني توقف تدفق السلع من سبتة إلى الفنيدق، وذلك سيؤثر لا محالة في اقتصادها والمجالات المحيطة بها، على اعتبار أن سكان مجال دراستنا نسبة مهمه منهم يعشيون على عائدات تهريب السلع، إما كنشاط أساسي أو ثانوي مكمل لدخلهم. مما يعني أن آمالهم ستوجه نحو المضيق وتطوان بحثا عن فرص الشغل.

وكي نكون على بينة من أمرنا على الأقل فيما يخص مستقبل جماعة العليين كضاحية ضمن المجموعة الحضرية التطوانية، فصعب بلوغ وضع سيناريو للوظيفة التي ستؤديها في إطار التكامل المجالي. لكن، ومن خلال مختلف المؤشرات، فالحديث عن تخصص وظيفي لجماعة العليين غير وارد بالمرة، هذا الحكم يأخذ مصدره من كون الظاهرة الضاحوية لم تبلغ بعد مستوى التخصص المجالي والوظيفي، ليس فقط ببلدنا بل بمختلف دول العالم الثالث، فبناء على الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تمت في هذا الإطار وعلى قلتها، تبين من خلالها أن ضواحي مدننا قد نستطيع مبدئيا التصريح بأن لها وظيفة خاصة محددة، لكن سرعان ما تظهر مجموعة من الأنشطة التي تأتي بتوجيه من المدينة، لنكون بصدد مجالات أنشطتها تتغير وتتحول حسب حاجة المدينة، وليس بناء على تخطيط مجالي محكم. ومجال دراستنا لا يخرج عن هذا الإطار والحال أن القطب الحضري التطواني، في حاجة إلى مختلف المجالات المحيطة به للاستجابة للدينامية الداخلية التي يعرفها.

من خلال ما سبق فنلخص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- يشكل النشاط الفلاحي القاعدة الأساس للبنية المهنية بجماعة العليين بنسبة 30%، أما المهن الحديثة فلا تتجاوز نسبة ممتهنيها 17%.

- تهمين تجارة المواد الغذائية على 50% من البنية الاقتصادية لجماعة العليين، تليها خدمات المقهى بـ 20%، و20% للنجارة، و5% لكل من الرخام والصيدلة.

- تعاني جماعة العليين من ضعف الرواج التجاري بها على الرغم من أن نشاط المحلات التجارية بها تعتمد على المواد الإستهلاكية الأساسية اليومية ما يعني أن المدينة باعتبارها تجذب اليد العاملة نحوها من جماعة العليين وتجذبهم كذلك للتبضع، ما يؤثر سلبا على الرواج التجاري داخلها.

- تشتت دواوير جماعة العليين يحول دون خلق بنية اقتصادية محلية ما يدفع كل دور لتلبية حاجاته الأساسية من خارج الجماعة، مدينتا الفنيدق والمضيق نقطتين أساسيتين يحج إليهما سكان العليين حيث يسجلان على التوالي 51%، و 38%.

- علاقات جماعة العليين بالمدينة المجاورة تعرف لاتوازنابينا إذ المدينة تستغل كل موارد جماعة العليين وتعمد عليها في توفير الماء بنسبة 49%، مقالع الرمال بآثارها السلبية على مورفولوجية الوحدة الجبلية بالجماعة والموجهة نحو مشاريع التهيئة بالمدينة.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- وجب استغلال مختلف الموارد الطبيعية لجماعة العليين بشكل منظم ومعقلن حماية لبيئتها؛

- إنشاء مشاريع سياحية جاذبة بجماعة العليين كفيل بالرفع من وضعها الاقتصادي؛

- استقطاب المزيد من الأنشطة المهيلكة لجماعة العليين كضاحية للمجموعة الحضرية التطوانية قادر أن يعيد هيكلة اقتصادها، كي لا تزحف عليها المدينة بشكل كامل؛

- دعم النشاط الفلاحي وتيسير سبله لصالح الفلاحيين، وتطوير الأنشطة الأخرى العصرية.

- وجب تنسيق وتنظيم تدخلات كل الفاعلين في حقل التنمية لتوحيد الجهود وضبط الأهداف والنزول بخطط شاملة وملموسة.

خلاصة:

الحسم بأن المجالات الضاحوية بصفة عامة عرفت تحولات، إن على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى المجالي، أمر لا جدال فيه، لكن تأطير المجال المعني ضمن إطاره المحيط به أمر إلزامي، بذلك نستطيع أن نخرج من دائرة العموميات، ونعطي لمفهوم الضاحية معناه حقا، مما يمكننا من قياس العنصر الحاسم في صناعة وضع دون الآخر، حالة جماعة العليين، كمجال ضاحوي ارتباط سكانها شبه التام بالمدينة، جعل حركيتها الاقتصادية موقوفة الأداء وتنمو بشكل بطيء، فحتى البنية المهنية التي لم تكن في الماضي تعرف تنوعا مهما خارج الأنشطة التقليدية، فنسجل على الرغم أنها تنحو نحو تلقف أنشطة جديدة، إلا أن النشاط الفلاحي لا زال المهيكل الأساسي لتلك البنية.

حينما نتحدث عن جماعة العليين، نكون فقط بصدد المداشر الثلاثة المكونة للتشكيلة السهلية على اعتبار أن المداشر التسعة الباقية والمؤطرة للتشكيلة الجبلية، إداريا تنتمي لتراب مجال دراستنا، لكن فعليا استمرارها موقوف على التراقصات اليومية نحو المدينة، العنصر الطبغرافي والمورفولوجية المجالية للمداشر التي استقرت تاريخيا بشكل طولي ومشتت على مستوى الذروة الكلسية، جعلها ترتبط بعلاقات اقتصادية شبه يومية مع أقرب المراكز المحيطة، عامل القرب فقط هو الحاسم في ذلك، لنكون إزاء جزء يمثل الثلثين من جماعة العليين، لكنه ميت اقتصاديا في علاقته مع مركز الجماعة، لأن المدينة سلبته من مجال انتماءه حتى أصبح مرتبطا بها في أبسط حاجاته، من منطلق تلبية الحاجات الأساسية بالنسبة للإنسان، أمر بديهي أن يحج سكان هاته المداشر نحو المدينة، وهذا تحصيل حاصل، لكن الأمر أبعد ما يكون من حاجة وسعي لتلبيتها، ليضعنا بصدد مجال آفاقه في الدينامية الاقتصادية على الأقل الداخلية تبقى محدودة بل ومنعدمة، ما دامت كل المداشر تحتضن على الأقل محلا لبيع المواد الغذائية، لكن ارتباط السكان بالمدينة جعلهم يضعون جانبا الخدمات التي تقدم لهم تلك المحلات الكائنة بمدشرهم، كيف لا وأن المداشر الثلاثة التي تحتضن خدمات تفوق ما هو كائن بالوحدة السالفة الذكر، مع ذلك سكانها مازالت علاقتهم بالمدينة قائمة، نفس السيناريو ألَم بمشروع السوق الذي تراجعت قيمته وانعدمت جدواه بعد أربعة أشهر فقط من انطلاقه، الطريق هي منطلق ومنتهى الركود الاقتصادي الذي تعيشه الجماعة، على اعتبار أنه العنصر الوحيد الذي حصل عليه إجماع كون أن حصته من هذا الوضع مهمة.

أمر سيدفعنا للنبش في الجسد الإداري الموكولة إليه مهمة تدبير وتسير شؤون مجال دراستنا، مجال ربطه بالمدينة يتحول إلى جزء منها، وعكس ذلك يجعل منه مجالا ريفيا يحاول سكانه التكيف مع مختلف العناصر المحيطة بهم، مما جعل مجالهم المعيش يترجم مختلف تحركاتهم، مسائلين بذلك، مختلف التدخلات الرسمية وكذا المبادرات الجمعوية، عن مدى جدواها ومسايرتها الفعلية لمختلف العناصر المؤثثة لمجال دراسنا، لنتأكد بذلك، هل لنا الحق في عقد الآمال على إعادة هيكلة جماعة العليين ومعها المجالات الضاحوية لمدننا المغربية ليس فقط كمجالات تستنزف مواردها، إنما كوحدة متكاملة إنسانا ومجالا في أفق استثمار موقعها وإمكاناتها في خلق تنمية تجاوزا سنسميها "مستدامة"، أم سنصل في آخر المطاف إلى حكم مفاده أن الفعل التنموي أن الفعل التنموي الحقيقي، دعاماته الأساسية غائبة، وبالتالي، علينا أن نؤجل موعدنا مع التنمية في هذا المجال !

قائمة المراجع:

1.دوحد،المفضل.(1999-2000)."ضاحيةفاس: دراسةجغرافية".بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال، الرباط.

2.عثمان، هناكا. (2007). "المجال المحيط بأكادير الكبرى: نحو مجال ضاحوي متعدد الوظائف". مجلةمجالات مغاربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العدد الأول،35- 52.

3.محمد، بلفقيه. (2002). "الجغرافية القول عنها والقول فيها: المقومات الابستيمولوجية". دار النشر المعرفة، الرباط، المغرب.

4. محمد، السبتي. (2008). "المفهوم الجغرافي للضاحية". مجلة المجال الضاحوي لمدينة مراكش، تنسيق: أحمد الحلايسي، عبد العزيز يحيوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة أعمالمجموعة البحث: التدبير الجهوي والتنمية السياحية،69- 74.

5.محمد،المرجان.(1988). "تطور علاقة مدينة تطوان بقبيلة الحوز من 1900 إلى 1956 نحو مقاربة سوسيولوجية لآليات الاستمرار والتغير في النسق المجتمعي بشمال المغرب". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الانسانية- الرباط.

6.محمد، المرجان. (2002). "التحولات الاجتماعية بمنطقة الحوز التطواني". مجلة التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الخامس- الرباط، سلسلة: ندوات ومناضرات رقم 102،الطبعة الأولى،تنسيق: المختار الهراس، ادريس بنسعيد،97-115.

7.نور الدين،الشيخي.(2000)."تهيئة المجال والتنمية المحلية بالجماعات الساحلية شمال غرب الجهة الاقتصادية طنجة- تطوان". مجلة كلية الآداب بتطوان، العدد 10، جامعة عبد المالك السعدي.

8.ABDELAZIZ, Boulifa. (1999)".Un indicateur des changements économiques et sociaux dans la partie septentrionale des Jbala : l'habitat rural". in : « Développement des montagnes rifaines: quelle stratégie ? » (Actes du colloque international organisé par la Faculté des Lettres & des Sciences Humaines de Tétouan, par l'entremise du G.R.G.Rif, les 12-15 octobre 1994), Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tétouan, Maroc, Série : Colloques n° 6, pp. 199-220.

9.Agence Urbaine de Tétouan.(2012)."Plan d'aménagement du centre rurale de Alliyenne, Préfecture de M'diq-Fnideq". Royaume du maroc, Ministre de l'habitat, de l'urbanisme, et de la politique de la ville.

10.Groupe pluridisciplinaire d'étude sur les jbala. (1991). "Jbala- histoire et société, étude sur le Maroc du nord-ouest". Edition du CNRS-WALLADA. Imprimer Belveder, Casablanca.

11.Haut Commissariat au Plan. (2006)."Gestion durable des ressources naturelles et de la biodiversité au Maroc". préparé par : ABDELLAH LAOUINA.

تدبير الجفاف الهيدرولوجي بالمغرب من خلال نموذج الحوض المائي لإيناون

الياداري صديق، دكتوراه في الجغرافيا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس-المغرب
عبد الحميد جناتي إدريسي، أستاذ التعليم العالي تخصص جغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس- المغرب

ملخص: يعتبر المغرب من الدول الأكثر عرضة لمخاطر التغيرات المناخية في القارة الإفريقية، حيث يتميز بسياق هيدرولوجي يطبعه غياب الانتظام في الكميات المتوفرة من المياه في الزمن والمكان. فخلال الفترة الممتدة من نهاية سبيعينات القرن الماضي إلى سنة 2010-11 ترددت سنوات متواصلة من الجفاف الهيدرولوجي، بلغ عددها 23 سنة مما أثر على الموارد المائية السطحية بالمغرب بشكل عام وحوض إيناون بشكل خاص.الشيء الذي تطلب وضع مجموعة من الإجراءات لتدبيره والتكيف معه على مستوى المغرب ومجال الدراسة. حيث شكل التطرق لهذه التدابير الهدف الأساسي لهذه الدراسة، ولتحقيق هذه الغاية تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي وعلى الملاحظة والمقابلة الشفوية. لنخلص في النهاية إلى أنه رغم الجهود المبذولة لتدبير الجفاف بالمغرب،لا زالت تعترضه مجموعة من الإكراهات؛ أهمها عدم الانتقال من نهج رد الفعل القائم، على تدبير الأزمات ومعالجة أعراض الجفاف إلى النهج الوقائي والاستباقي بالإضافة إلى تعدد المتدخلين على المستوى المركزي والمحلي، مع ضعف قدرات مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، الشيء الذي ينعكس على مختلف المشاريع التي تروم التكيف مع الجفاف الهيدرولوجي.
الكلمات المفتاحية: الجفاف الهيدرولوجي، الموارد المائية، حوض إيناون، إجراءات التدبير، التكيف.

Management of hydrological drought in Morocco through the example of the Enaouen hydrological basin

EL YADARI Sadik, PhD of Physical Geography, Faculty of Letters and Human Sciences, Sais Fez, Sidi Mohamed Ben Abdellah University.
JANATI IDRISSI Abdelhamid, Teacher researcher,.Faculty of Letters and Human Sciences, Sais Fez, Sidi Mohamed Ben Abdellah University.

Abstract: Morocco is one of the countries most exposed to the risks of climate change in the African continent, as it is characterized by a hydrological context marked by the lack of regularity in the available

quantities of water in time and space. During the period extending from the end of the seventies of the last century to the year 2010-11, there were continuous years of hydrological drought, totaling 23 years, which affected the surface water resources in Morocco in general and the Inaouen Basin in particular.Which required the development of a set of measures to manage it and adapt to it, as addressing these measures constituted the main objective of this study, in addition to those taken by the population in the field of study, and to achieve this aim it was relied on the deductive approach and on observation and oral interview, to conclude finally that drought management in Morocco is opposed to set of constraints, the most important of which is the failure to move from a reactive approach based on crisis management and treatment of drought symptoms to a preventive and proactive approach, in addition to the multiplicity of interventions at the central and local levels, with the weak capabilities of various actors at the local level, which is reflected in the various projects that seek to adapt to Hydrological drought.

Key words: hydrological drought, water resources, Inaouen basin, management procedures, adaptation.

مقدمة

يندرج المغرب ضمن الدول التي تعاني من نقص في الموارد المائية نظرا للطابع المناخي والهيدرولوجي الهش حيث نجده تتأثر بالظواهر المناخية كالجفاف والفيضانات وكذا الطلب المتزايد عليها.أمام هذه الوضعية وللمحافظة على هذه الموارد جعل المغرب تنمية الموارد الحجر الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنى لهذا الغرض مجموعة من المخططات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تنظيم وتسيير لمجموع الأنشطة المرتبطة باستعمال الماء تأخذ بعين الاعتبار العناصر الطبيعية والبشرية والمؤسساتية للبلاد.فالمغرب رغم توفره على موارد تقدر بحوالي 20 مليار متر مكعب منها حوالي 75 %عبارة عن مياه سطحية وحوالي 25 % عبارة عن مياه جوفية نظرا لاعتماد سياسة السدود لتخزين المياه والعمل على توزيعها. بفضل هذه السياسة التي انطلقت في بداية الستينات، استطاع المغرب أن يبني عددا مهمها من السدود تسمح بتعبئة 70 % من الإمكانيات المائية لتخزين ماينا هز 16 مليار متر مكعب أي 480 متر لكل نسمة مستغلة للشرب و للسقي بالنسبة للقطاع ألفلاحي مع ذلك يعاني من النقص و سوء تدبير هذه الموارد . أما على صعيد مجال الدراسة ونظرا للترابط بين المناخ والموارد المائية فنجده يندرج ضمن المناخ المتوسطي الذي يتميز بوجود فصلين، الأول جاف يمتد من شهر يونيو إلى شهر شتنبر والثاني رطب يمتد من أكتوبر إلى ماي مع تغيرية زمنية ومجالية كبيرة في التساقطات المطرية، كل هذا من شانه أن يؤثر إيجابا أو سلبا على الموارد المائية ومختلف

الأنشطة المرتبطة بهده الموارد،وتشير السيناريوهات المستقبلية إلى أن مناخ المغرب في القرن 21 سيكون أكثر حرارة وجفافا في عموم البلاد. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى حدوث تحولات كبرى في المجال المغربي بيئة واقتصادا ومجتمعا.ولمواجهة هذا التغير المناخي والتحولات التي ستنتج عنه، فإن المؤسسات العلمية الدولية تنادي باتخاذ إجراءات وتدابير استباقية من أجل التأقلم معها والتخفيف من آثارها المحتملة.

1. إشكالية الدراسة

انطلاقا من تحليل المُعطيات الإحصائية المتعلقة بالتغيرات الزمنية في الواردات السطحية العامة بالمغرب، من 1956 إلى سنة 2010، تبين أن الجفاف الهيدرولوجي الذي يعاني منه المغرب أصبح مسترسلا ومتواصلا وان الخصاص المائي الذي يشهده المغرب أصبح عنيفا وشديد الحدة، وأدى إلى تراجع الواردات المائية السطحية بالمغرب بنسب كبيرة جدا ولم تكن الواردات المائية السطحية التي يتوفر عليها المغرب خلال الموسم 1955-1956 تتعدّى 5.4 مليارات متر مكعب، وخلال الفترة ما بين 1968 و2010 عرفت تذبذبا، إذ ظلت تتراوح ما بين 32 و45 مليار متر مكعب، مع تسجيل مواسم عرفت فيها التساقطات تراجعا كبيرا، كما هو الحال في الموسم 1992-1993، الذي لم تتعدّ فيه التساقطات 2.9 مليارات متر مكعب. في سياق التغيرية المطرية وما تخلفه من نقص في الموارد المائية السطحية يعتبر حوض إيناون من بين الأحواض الأكثر عرضة للتغيرية الهيدرولوجية من خلال مقارنة الفترتين: (45-1944/80-1979) و (1980-81/10-2009) اتضح أن الموارد المائية انخفضت بـ 20 % في الفترة الثانية مقارنة بالأولى (الياداري صديق، 2021). وهو ما يدل على أن الإيرادات المائية بالحوض أصبحت تعرف نزعة عامة نحو الانخفاض، بفعل تعاقب فترات الجفاف المناخي والهيدرولوجي الحادة منذ نهاية السبعينيات جراء التغيرية المناخية التي يشهدها. كل هذا الوضع دفع المغرب إلى اعتماد مجموعة من المقاربات والاستراتيجيات والبرامج لمواجهة هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها.إذ ستشكل هذه الأخير الإشكالية التي سنعالجها بهذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

-ما هي المقاربات والاستراتيجيات المعتمدة بالمغرب للتكيف مع الجفاف؟

-ما هي البرامج التي وضعها المغرب لتدبير الجفاف الهيدرولوجي؟ وكيف يتم تدبيره على مستوى مجال الدراسة؟

-ما هي الإجراءات التي يمكن اقتراحها لتدبير خطر الجفاف الهيدرولوجي بحوض ايناون؟

2. أهداف الدراسة

تتجلى الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على التدابير المتخذة لمواجهة الجفاف الهيدرولوجي سواء منها القانونية أو الإجرائية العملية،وذلك على المستوى الوطنيوعلى مستوى حوض إيناون الذي هو مجال دراستنا، وكذلك البحث في الإجراءات التي تتخذها ساكنة هذا الحوض للتكيف مع هذا الخطر، وفي الأخير سنعمل على وضع مقترح لتدبيره بحوض إيناون.

3.المنهجية والأدوات

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة والمتمحورة حول تدبير خطر الجفاف الهيدرولوجي بالمغرب وحوض إيناون سنعتمد على المنهج الاستنباطي بحيث سننطلق من الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لننتقل بعد ذلك الى حوض إيناون، من خلال العمل البيبليوغرافي إذ في بداية هذه الدراسة عملنا على جمع أكبر قدر ممكن من الدراسات والأبحاث (كتب، مقالات، أطروحات، تقارير، نصوص قانونية)، خاصة التي تناولت الإشكالية المطروحة. وقد شكلت الدراسة البيبليوغرافية الأساس النظري لدراسة الموضوع في شموليته. من خلال التعرف على ما تم كتابته في الموضوع وذلك بدءا بالدراسات التي تناولت المغرب أولا، ثم حوض إيناون ثانيا. من أجل تسليط الضوء على الجوانب المرتبطة بتدبير الجفاف الهيدرولوجي على مستوى التراب الوطني لننتقل الى مجال الدراسة،الذي زاوجنا فيه بين الأبحاث التي تناولت الموضوع وكذلك العمل الميداني، الذي اعتمدنا فيه على زيارة الإدارات المعنية بتدبير شؤون الماء (وكالة الحوض المائي لسبو، مديرية التجهيز بتازة، عمالة إقليم تازة) وهو ما مكننا من جمع المعطيات المرتبطة بالإشكالية من صور وتقارير. كما سنعتمد على الملاحظة الميدانية والمقابلة الشفوية، من خلال الإستجوابات الشفوية التي قمنا بها مع الساكنة المحلية. لإبراز سبل التكيف مع المخاطر المرتبطة بالجفاف الهيدرولوجي ومدى نجاعة التدابير المتخذة لتدبيره.

4. المجال المدروس

عند الحدود الشمالية للأطلس المتوسط والنطاق الريفي، ينتشر المجال الجغرافي لحوض إيناون بمساحة تقدر بـ 3601 كيلومتر مربع وبمحيط يقدر ب 268 كلم، أي ما يناهز 12.92 %من مساحة حوض سبو.يمكن أن نحدد الحوض خرائطيا بين خطي طول 4°.91' و3°.78' غربا وخطي عرض 34°.58 'و33°. 84 ' شمالا. يمثل واد إيناون المجرى الرئيسي الذي ينبع من جبل أمسيف وينتهي عند سد إدريس الأول، حيث يصب في واد سبو.

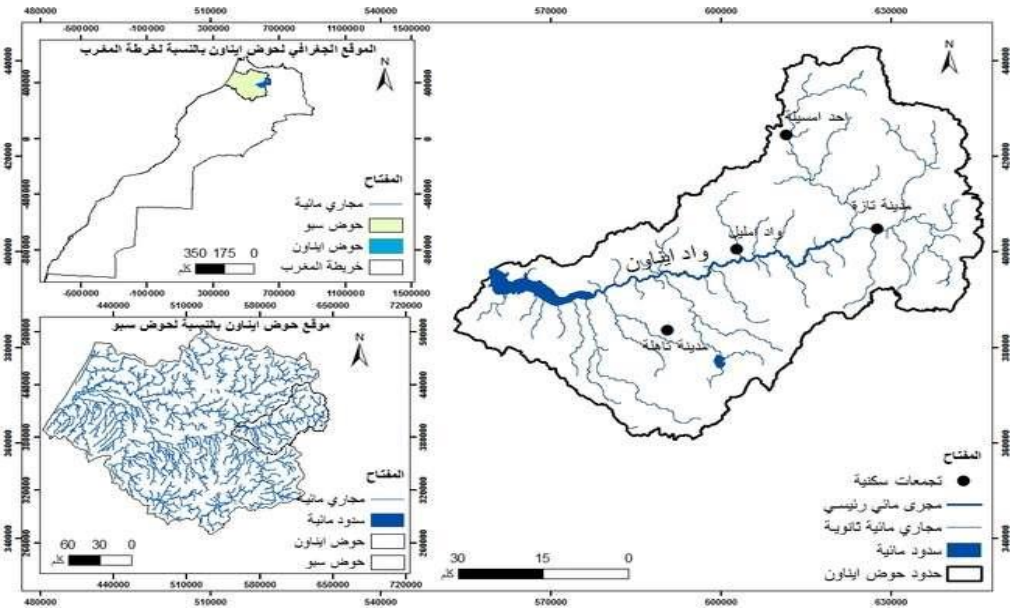

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

يعتبر واد إيناون ثاني أهم روافد حوض سبو بعد واد ورغة ويمتد على طول 157 كلم، ويتغذى على روافد مهمة آتية من المنطقة الريفية وأخرى من الأطلس المتوسط كما هو مبين في (خريطة 1).ونظرا لخصائصه المناخية (إنتمائه إلى المناخ المتوسطي الذي يخضع للتأثيرات الأطلنتيكية والمتوسطية والجنوبية الصحراوية)، والجغرافية (الإرتفاعات المهمة والتوجيه الجيد للسفوح). التي تجعله يستقبل كميات مهمة من التساقطات المطرية حيث تصل إلى 1200 ملم بمحطة باب بودير. فهو يعد رافدا مهما لواد سبو ويتوفر على موارد مائية مهمة تساعد على تلبية حاجيات السكان، من الماء ومختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الحوض، ومن جهة أخرى فواد إيناون يغذي رابع أكبر سد في المغرب وهو سد إدريس الأول. الذي يعتبر منشأة مائية هامة توفر مياه الري لأكبر منطقة فلاحية في المغرب (سهل الغرب). لكن رغم الإمكانات المائية التي يتوفر عليها هذا الحوض إلا أنها تتعرض للإستنزاف والإستغلال المكثف من طرف السكان، وتتأثر بفعل التغيرية المطرية وما يصاحبها من جفاف هيدرولوجي.

5. النتائج والمناقشة

1.5 مفهوم الجفاف الهيدرولوجي ومقاربة تدبيره

تؤكد كل التعاريف التي تناولت مفهوم الجفاف الهيدرولوجي، بالإجماع على اعتباره انخفاضا وعجزا في الموارد المائية السطحية والباطنية. وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال ما يلي:

الجفاف الهيدرولوجي عبارة عن حدوث عجز قوي، في مياه الجريان السطحي، ونزول صبيبها إلى أخفض مستوىl'etiage، مما يؤدي إلى انخفاض مدخرات الماء في السدود والسدائم الباطنية. ويرتبط هذا الجفاف بضعف كمية التساقطات، التي تستقبلها الأحواض المائية، وبمخزون الماء في التربة خاصة داخل الطبقات الجيولوجية الباطنية. ويندرج كذلك ضمن هذا النوع من الجفاف، نزول مستوى مياه المنابع وجفاف العيون المائية. إن تعريف الجفاف الهيدرولوجي لا يقتصر على تقييم نسبة العجز الحاصل في الموارد المائية، بل يتحدد كذلك انطلاقا من تحليل الآثار السلبية والأضرار التي يخلفها في بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، كالزراعة والصناعة والسياحة، والماء الشروب.... إلخ.

2.5تنقسم مقاربة الجفاف بين المعالجة الظرفية والبنيوية

تهدف هذه المقاربة إلى التخفيف من آثار الجفاف على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. حيث تقوم على نهج سياسة جديدة، لمكافحة الجفاف التي تعتمد على مبادئ التنمية القروية في شموليتاها.

1.2.5. المعالجة الظرفية للجفاف

بفعل الفترات المتتالية للجفاف في العقود الثلاث الأخيرة، نهج المغرب سياسة ظرفية تجسدت في تبنيه للبرنامج الوطني لمكافحة الجفاف. وذلك عبر التدخل في عدة مجالات، من أجل تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي ويتمحور هذا البرنامج حول:توفير الماء الشروب لفائدة المناطق القروية وترشيد استعمال المياه في الأحواض السقوية وإنقاذ وإغاثة الماشية. ورغم هذه المجهودات الهامة فإنها تبقى للمعالجة الظرفية للجفاف بإستتناء التأمين الفلاحي.

2.2.3. المعالجة البنيوية للجفاف

ترتكز هذه الاستراتيجية على ضرورة إعتماد تقنيات تدبير الأخطار من خلال:

-إنجاز توقعات دقيقة مبنية على مؤشرات علمية مناخية وفلاحية وهيدرلوجية وسوسيو إقتصادية وتطوير نظام إنذار مبكر للجفاف وتحديد نوعية الجفاف، وتقييم حدته في كل منطقة على حدة وتحديد القطاعات الاقتصادية والمجموعات السكانية الأكثر تضررا بالجفاف؛

-إعداد مخططات عملية لمكافحة هذه الظاهرةورصد الموارد البشرية والمالية، لإعداد وإنجاز برامج ملائمة وشاملة وتقييم ميداني للنتائج المرتقبة، من جراء تطبيق المشاريع المبرمجة وتحليل مدى فعالية البرامج في كل منطقة على حدة؛

-إدماج المخاطر المرتقبة للجفاف في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على المدى القريب والمتوسط والبعيد وإيلاء عناية خاصة لتحسيس السكان بما يجب القيام به قبل وأثناء وبعد فترة الجفاف المرتقبة.

3.5. إستراتيجيات التكيف مع الجفاف بالمغرب

إن كل استراتيجية للتأقلم أو التكيف بإعتباره تعديل في النظم الطبيعية والبشرية في مواجهة ظواهر مناخية حالية أو مستقبلية وتأثيراتها، بغية التخفيف من المخاطر الناتجة عنها أو استغلال الفرص المواتيةمع الجفاف (GIEC,2014) هذه الاستراتيجية تتضمن شطرين أساسين:

1.3.5. الشطر البنيوي

شطر بنيوي للتأقلم والمتابعة، ويعنى بالمراقبة والتتبع والترافع وتقييم الآثار المترتبة عن الجفاف، ومساهمة جميع الفاعلين ميدانيا، على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي والوطني. ويهم أساسا برامج المرصد الوطني للجفاف، والرامية إلى:

-تنظيم البنيات المؤسساتية بغية رفع مستوى الاستعداد للجفافوالتنسيق بين البنيات المؤسساتية لتحقيق فعالية أكبر لعمليات مكافحة الجفاف؛

-تحسين الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار، ضمن البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار الجفاف، بفضل نظام إنذار مبكر يرتبط بتدبير الجفاف على المدى القصيروتحسين الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار، بغرض إدماج أخطار الجفاف في البرمجة الاقتصادية لأنشطة المناطق القروية في تناسق مع تدبير الجفاف على المدى المتوسط والبعيد.

2.3.5. الشطر الإجرائي

يهم عناصر استراتيجية للتأقلم مع الجفاف على الصعيد الإجرائيويضم المحاور التالية:

التحكم في الموارد المائية: إن الطرق التقليدية لتدبير الموارد المائية بمختلف جهات المغرب، كقنوات الري وسياسة الإعداد الهيدرو فلاحي المعتمدة منذ الستينيات، لخير شاهد على العزيمة التابثة للمغرب، لمواجهة المشاكل العصيبة المرتبطة بالموارد وتدبيرها ، وقد أخذ المغرب يجني بالفعل تمار هذه السياسة النموذجية والمستمرة في مجال تدبير موارده المائية، وبفعل الجفاف تعرف الموارد المائية بالبلاد، تغيرا كبيرا تبعا للزمان و المكان، إذ تصل الكمية السنوية المتوسطة للتهاطلات إلى 150 مليار م مكعب ، وتبلغ الكمية الممكن تعبئتها حوإلى 21 مليار م مكعب، ويرتكز نظام تعبئة وتطوير وفرة الموارد المائية، على مبدأ تسوية إستغلال المياه خلال السنة وبين السنوات.ومن أهداف السياسة المائية المتبعة في المغرب للتكيف مع التغيرات المناخية:

-الإقتصاد في الماء الشروب والماء الصناعي، عبرالتحسيس والتوعية ومحاربة التسربات في شبكات التوزيع وتعزيز البنية التحتية المائية عبر بناء سدود جديدة (59 سد ما بين 2008 و2030)، والحفاظ على منابع المياه وتهيئتها والفرشة المائية الباطنية؛

-تعبئة الموارد المائية غير التقليدية من خلال تحلية مياه البحر، إذ ينتظر تحلية ما يقارب 400 مليون متر مكعب، كما سيتم إطلاق مشاريع تجميع مياه الأمطاروتعزيز مسؤوليات وكالة الأحواض المائية في تدبير الموارد المائية، وتقوية دور شرطة المياه.

تدبير الأخطار المرتقبة والمرتبطة بالجفاف: يعتمد تدبير المخاطر المرتقبة والمرتبطة بالجفاف، على تكييف سياسات مكافحة آثار الجفاف، مع تنوع وإختلاف الضيعات الفلاحية وإدماج الجفاف ضمن آليات التمويل والدعم وتنوع وإختلاف الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية، في العالم القروي وتطوير المقاربة التشاركية بين الفاعلين.

3.3.5. الشطر القانوني

في هذا الصدد أصدر المشرع المغربي قانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الذي يحدد قواعد التدبير المندمج واللامركزي والتشاركي للموارد المائية من أجل ضمان حق المواطنات والمواطنين في الحصول على الماء واستعمال عقلاني ومستدام للماء وبهدف تثمين أفضل كما

وكيفا له ولوسطه وللملك العمومي المائي بصفة عامة، كما يحدد قواعد الوقاية من المخاطر المرتبطة بالماء بما يضمن حماية وسلامة الأشخاص والممتلكات والبيئة. ويهدف هذا القانون أيضا إلى وضع ضوابط وآليات التخطيط للمياه بما في ذلك المياه المستعملة ومياه البحر المحلاة وغيرها للرفع من الإمكانات المائية الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية بهدف التأقلم معها. وقد جاء في بابه التاسع الخاص بتدبير الأخطار المتصلة بالماء لاسيما الخصاص في هذه المادة الحيوية المواد الآتية:

المادة 124: تضع وكالة الحوض المائي، في حالة الجفاف، مخططا لتدبير الخصاص في الماء بتشاور مع الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ولجن العمالات أو الأقاليم للماء المعنية. يجب أن يتضمن هذا المخطط الإجراءات الموضوعة مسبقا حسب درجة الخصاص، وأن يدمج كل القطاعات المستعملة من أجل تدبير تفاعلي للخصاص في الماء. كما تحدد كيفيات وضع ومراجعة مخطط تدبير الخصاص في الماء بنص تنظيمي.

المادة 125: تضع وكالة الحوض المائي نظاما لتتبع الوضعيات المائية من خلال مؤشرات هيدرومناخية.

المادة 126: في حالة الخصاص في الماء، وخاصة في فترات الجفاف، تعلن الإدارة باقتراح من وكالة الحوض المائي حالة الخصاص في الماء، وتحدد المنطقة المعنية كما تتخذ، بناء على مخطط تدبير الخصاص في الماء وبإشراك لجن العمالات أو الأقاليم للماء المعنية، الإجراءات المحلية والمؤقتة مع إعطاء الأولوية لتزويد السكان بالكميات الضرورية من الماء الصالح للشرب مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات القطيع من الماء.

المادة 127: في حالة الخصاص في الماء الناتج عن أحداث أخرى غير الجفاف، تقوم الإدارة بالإعلان عن حالة الخصاص في الماء، وبتحديد المنطقة المعنية وبسن الإجراءات المحلية والمؤقتة.

المادة 128: علاوة على الإجراءات المتخذة تطبيقا لأحكام المادتين 126و 127أعلاه يمكن للإدارة، في حالة عدم الاتفاق الحبي مع المعنيين بالأمر، أن تقوم طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بعمليات مصادرة من أجل تعبئة الموارد المائية اللازمة لضمان تزويد السكان بالماء الشروب.

4.5.برامج تدبير الجفاف بالمغرب

لتتبع حالات الجفاف وتدبيرها والوقوف على الآثار التي يمكن أن يحدثها على المجتمع والاقتصاد، اعتمد المغرب على البرامج التالية:

1.4.5. مديرية الأرصاد الجوية الوطنية

نتيجة لتوالي نوبات الجفاف التي تطبع المناخ المغربي من حين لآخر، كان من الضروري وضع التدابير الضرورية للتخفيف من انعكاساته، هنا جاء دور مديرية الأرصاد الوطنية، التي تم وضع رهن إشارتها الوسائل التقنية والبشرية لتدبير الجفاف، من خلال إنجاز وتطبيق البرامج المرتبطة بهذه الظاهرة ومن هذه البرامج نجد:

برنامج المبارك: يدرس حالة تذبذب الشمالي الأطلسي في علاقته بالتساقطات المطرية بالمغرب؛

برنامج التوقع الموسمي في المغرب: يهدف إلى وضع توقعات للتساقطات الشهرية والموسمية، وذلك من أجل اتخاذ القرار فيما يخص الأنشطة المرتبطة بالفلاحة والموارد المائية؛

برنامج الغيث: يقوم على استعمال الطاقة الطبيعية في الجو، عن طريق تحديد الظروف الجوية المناسبة لإحداث إضطراب بسيط داخل السحب.

برنامج التغير المناخي: يهدف إلى تتبع التغيرات المناخية وذلك من خلال دراسة الماضي (دراسة تغير ثوابت المناخ)،**تتبع الزمن الحقيقي**(وضع مؤشرات لإثبات تغير كل من الحرارة والتساقطات والرياح...إلخ)، **التوقع والمحاكاة**(هدفها وضع إسقاطات مستقبلية لتغير المناخ بالمغرب).

2.4.5. المراصد الوطنية

المرصد الوطني للجفاف: أنشأ من أجل دعم استراتيجية الحكومة في مجال مكافحة انعكاسات الجفاف، ومن أهدافه الإنذار؛ المبكر وذلك بالاعتماد على برامج استعجالية، لموجهة الجفاف على المدى القريب، وإدخال خطر الجفاف ضمن التخطيط الاقتصادي.

المراصد الوطنية والجهوية للبيئة: يعمل على جمع المعطيات الاستراتيجية، التي يمكن أن تساعد الحكومة على اتخاذ القرار في الأنشطة ذات الأولوية، كما يهدف أيضا إلى الجمع بين الاهتمامات التنموية والبيئية.

3.4.5. جهود وكالة الحوض المائي سبو في مواجهة الجفاف

من الإجراءات المتخذة على صعيد حوض سبو، هناك تتبع الحالة المناخية عن طريق دراسة وضعية التساقطات والصبيب، في مختلف الأحواض المكونة لحوض سبو، ومن بينها حوض إيناون، إذ تمكن هذه الدراسات من معرفة الوضعية الهيدرومناخية، على المدى القريب والمتوسط والبعيد لمجال دراستنا. مما يسهل معه تدبير أوقات الفائض والخصاص في الموارد المائية، ولهذا نجد أنه خلال السنوات الرطبة يتم توجيه ساكنة الحوض إلى استغلال الفرشات المائية السطحية، في حين يتم استغلال الطبقات المائية الجوفية خلال الفترات الجافة.ومن المناطق الأكثر تأثرا بالجفاف، هي التي توجد بالواجهة الريفية للحوض (جماعة أحد امسيلة، مكناسة الغربية والشرقية، الترايبة ...إلخ) لكون هذه الأخيرة، وعند استغلالها لمياه الآبار أثناء فترات العجز المائي تكون مياهها مالحة، إذ تحتاج للمعالجة والتحلية حتى تصبح قابلة للشرب، وعلى العكس من ذلك نجد أن المناطق المتواجدة بالجزء الأطلسي للحوض، تتأثر بنسبة أقل من الجفاف لكون الطبقات الصخرية تحتفظ بالمياه التي تتفجر على شكل عيون بالسفوح. وفي إطار المخطط الوطني لتدبير الجفاف، تم بناء قناة مطماطة بين سد علال الفاسي وسد إدريس الأول، لتحويل المياه فيما بينها خاصة أثناء الفترات الجافة، ومحاولة تغطية تراجع الخصاص المائي الذي يمكن أن يتعرض له أحد السدين.

4.4.5. برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح الشرب

وأمام استفحال أوضاع الجفاف التي ازدادت حدتها سنة بعد سنة، وما خلفه ذلك من تراجع مزمن للموارد المائية لجأت وكالة الحوض المائي لسبو بالشراكة مع مختلف الفاعلين، إلى حفر وتهيئة العيون (صورة رقم 1و 2) ببعض جماعات الحوض في إطار برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، الذي أعطي انطلاقته سنة 1995 والذي يهدف إلى تزويد أكثر من 80 % من

السكان القرويين، بالماء الصالح للشرب في أفق سنة 2007. ولضمان استمرارية المشاريع في إطار هذا البرنامج. تقرر نهج المقاربة التشاركية كوسيلة لتنزيل هذا البرنامج. وترمي هذه المقاربة، إلى إشراك السكان المستفيدين في إنجاز وتسيير وصيانة المشاريع المنجزة. كما يشارك السكان المستفيدون في تمويل هذه المشاريع بنسبة 5%والجماعة المحلية بنسبة 15 %. حيث تتكلف الدولة بنسبة 80 %المتبقية من تكلفة المشروع (المديرية الإقليمية للتجهيز بتازة،2008).

وأمام استفحال أوضاع الجفاف التي ازدادت حدتها سنة بعد سنة، وما خلفه ذلك من تراجع مزمن للموارد المائية لجأت وكالة الحوض المائي لسبو بالشراكة مع مختلف الفاعلين، إلى حفر وتهيئة العيون (صورة رقم 1و 2) ببعض جماعات الحوض في إطار برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، الذي أعطي انطلاقته سنة 1995 والذي يهدف إلى تزويد أكثر من 80 % من السكان القرويين، بالماء الصالح للشرب في أفق سنة 2007. ولضمان استمرارية المشاريع في إطار هذا البرنامج. تقرر نهج المقاربة التشاركية كوسيلة لتنزيل هذا البرنامج. وترمي هذه المقاربة، إلى إشراك السكان المستفيدين في إنجاز وتسيير وصيانة المشاريع المنجزة. كما يشارك السكان المستفيدون في تمويل هذه المشاريع بنسبة 5%والجماعة المحلية بنسبة 15 %. حيث تتكلف الدولة بنسبة 80 %المتبقية من تكلفة المشروع (المديرية الإقليمية للتجهيز بتازة،2008).

صورة رقم 1: عين أشرشار بعد إصلاحها سنة 2015(جماعة الزرارة - إقليم تازة)



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 07 شتنبر2020

صورة رقم 2: عين جردة بعد إصلاحها سنة 2016 (جماعة باب مروج)



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 05 شتنبر2017

رغم المجهودات المبذولة من طرف المصالح المذكورة، فيما يخص تزويد قرى حوض إيناون بالماء، إلا أنه يغلب عليها طابع الظرفية، حيث في غالبا الأحيان تكون هذه التدخلات أثناء حصول الجفاف وليس قبل حدوثه؛ تحسبا لنضوب مياه هذه العيون والآبار. وأمام استفحال الجفاف وقلة الموارد المائية لجأت المصالح المعنية بتبني استراتيجية جديدة تهدف إلى تسريع تزويد العالم القروي بالماء، باعتباره الأكثر تأثرا من شح المياه.ولتنزيل هذا البرنامج على أرض الواقع تقررالاعتماد، على نظام التزويد بالماء المبسط انطلاقا من نقط المياه المهيأة والخزانات والسقايات العمومية (صور رقم 3 و 4). وربط المنازل بالشبكة المائية. إذ تنجز هذه المشاريع عن طريق الشراكة، بين الجماعة الترابية وجمعية مستعملي المياه في إطار تقنية المقاربة

التشاركية.وخلال الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى أواخر 2015، استفاد من هذا البرنامج 533 دوار أي أكثر من 387 257 نسمة من التدخلات التالية:تهييء أكثر من 150 عين- حفر أكثر من 170 بئر-تعميق أكثر من 105 بئرإنجاز أكثر من 200 ثقب - بناء خزانات من حجم 25 م3 إلى 250 م3 - مد القنوات 390 كلم (وكالة الحوض المائي لسبومديرية 2015؛ مديرية التجهيز بتازة، 2008).مكنت الجهود المبذولة بحوض إيناونخلال هذه الفترة، من تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب بنسبة 50 % في أواخر 2007، حيث لم تكن تتعدى هذه النسبة 11 %سنة 1995.

صورة رقم 3: سقاية عمومية بجماعة بني لنت



صورة رقم 4: سقاية عمومية بجماعة أحد امسيلة



مصدر الصور: تصوير شخصي بتاريخ 07 غشت

كما كانت فيما قبل مدينة تازة التي تمثل أكبر حاضرة بالحوض تتأثر مصادر تزويدها بالماء الشروب بالفترة الجافة من السنة، حيث يقدر صبيب المياه الذي كانت تزود به 465 ل/ث، وينخفض بنسبة 30 % خلال فصل الصيف بحيث لا يتبقى من هذا الصبيب سوى 360 ل/ث بينما تصل حاجيات المدينة إلى 394 ل/ث وهي في إرتفاع مستمر نظرا لتزايد عدد سكانها.ولتوفير هذه المادة الحيوية وتلبية الحاجيات المتزايدة، وتدراك الخصاص الذي تعانيه مدينة تازة وبعض القرى المحيطة بها، عمدت المديرية العامة لهندسة المياه إلى إنجاز سد باب لوطا أواخر سنة 1999 (صورة رقم 5)، ولقد مكن إنجاز هذا السد من توفير صبيب إضافي بلغ 340 ل/ث (مديرية التجهيز بتازة،2008)، ومكن من تلبية حاجيات مدينة تازة والمناطق التي توجد في مقدمة الريف، ويقع سد باب لوطا على وادي بوسبع الذي يعتبر أحد أهم روافد وادي بوحلو قرب دوار باب لوطا بجماعة الصميعة. ويبلغ حجم الحقينة لإجمالي 34 مليون متر مكعب

ونظرا للنقص الحاد الذي تعانية مقدمة الريف في نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب، لعدم توفرها على المياه الجوفية، ولتدارك هذه الوضعية وتمكين ساكنة هذه المنطقة بالماء، وضع برنامج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب عدة مشاريع انطلاقا من سدي باب لوطا وأسفلو.وحسب إحصاء 2014 تراوحت نسبة تزود الأسر بالمياه، عبر الشبكة العمومية والتي تنتمي لدوابر مقدمة الريف التي تعاني من خصاص في المياه خاصة في الفترة الجافة من السنة،

ما بين 0,4 % بدوار ولاد عيسى (دائرة تايناست) و100% بدوار الكركور(دائرة واد امليل) (المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014).

صورة رقم 5 : توضح سد باب لوطا بإقليم تازة



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 07 شتنبر2020

كما يلاحظ أيضا ان معظم الدواوير لم يتم إيصالها بالماء الشروب، خاصة تلك التي توجد في المناطق النائية والتي تعاني من صعوبة التضاريس التي تحول دون تمديد القنوات التي توصل المياه، وحسب جولة ميدانية يلاحظ اللجوء إلى استعمال السقايات العمومية كوسيلة لتزويد الساكنة بالماء، والتي يتم وضعها غالبا بالقرب من الطرق الإقليمية أو الجهوية أو الرئيسة، مما يجعل الساكنة تقطع مسافة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى 6 كلم للتزود بالماء.

5.5. التدابير المتخذة من طرف السكان للتكيف مع الجفاف بحوض ايناون

سنعتمد في هذا الصدد، على المعطيات المرتبطة بالتدابير المتخذة من طرف الساكنة، للتكيف مع ندرة المياه الناتجة عن الجفاف المناخي والهيدرولوجي، هذه المعطيات قمنا بجمعها انطلاقا من المقابلة التي أجريناها مع بعض ساكنة حوض، ومن خلال أيضا الملاحظة المباشرة للمجال المدروس.إذنمن خلال الإجابات المقدمة من طرف الساكنة، حول طرق التكيف مع الجفاف، خاصة عند تأثيره على منابع المياه (عيون، آبار) المجاورة لها والتي تلبي منها إحتياجاتها اليومية من الماء، تبين أن معظم العينة (حوالي 40 %) تلجأ إلى السقايات العمومية (صورة رقم 6)، خاصة بالجزء الذي ينتمي إلى مقدمة الريف، حيث تأثير الجفاف يكون أكثر حدة، في حين الجزء الذي ينتمي إلى الأطلس المتوسط (خاصة الجماعات التالية: الصميعة، بوشفاعة، تاهلة، بوحلو، باب مرزقة) صرحت الساكنة (50 % منها) أن العيون والآبار لا تتأثر بشكل الكبير بالجفاف، حتى وإن قل الماء بها يتم تعميقها، والجدير بالذكر أن هذا الجزء مزود أيضا بالسقايات العمومية التي بنيت على قناة المياه الآتية من سد باب لوطا. وبالرجوع إلى المناطق أكثر تأثيرا بالجفاف المناخي، هناك بعض الساكنة (5 % منها) التي تبعد عن السقايات العمومية تلجأ إلى البحث عن العيون والآبار التي لم تجف في الدواوير الأخرى، حيث تقطع مسافة تصل إلى 5 كيلومترات

للوصول إليها، وصرح أحد الأشخاص المستجوبين أن الحصول على فرصة لملء القنينات بالماء يمكن أن يصل الانتظار إلى ساعة ونصف، ويضاف إلى ذلك أن جودة الماء تكون رديئة.

صورة رقم 6: سقاية عمومية بدوار واد لحضر



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 07/08/2020

وهناك بعض الدواوير في مقدمة الريف، خاصة التابعة لجماعات الكوزات، ابرارحة، ابني فتاح (5 %من العينة) يتم تزويدها بالماء عبر الصهاريج المتنقلة (الصورة رقم7) التي يتم ملؤها انطلاقا من السقايات العمومية، التابعة لمنطقة اسمها كراكرة (تبعد على جماعة أحد امسيلة ب 2 كيلومتر). إذ تتوفر بعض هذه الساكنة على قنينات من الحجم الكبير (صورة رقم 8)، يتم ملؤها انطلاقا من هذه الصهاريج المتنقلة.

صورة رقم 7: الصهاريج المستعملة لنقل المياه لبعض السكان لمواجهة جفاف فصل الصيف

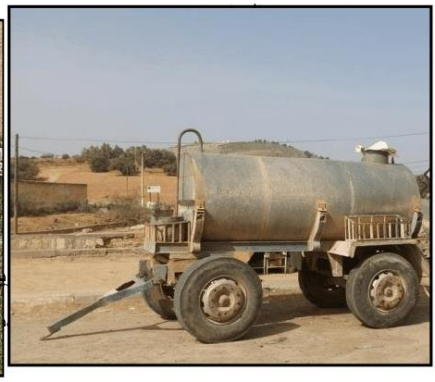

صورة رقم 8: القنينات المستعملة من طرف السكان لمواجهة جفاف فصل الصيف

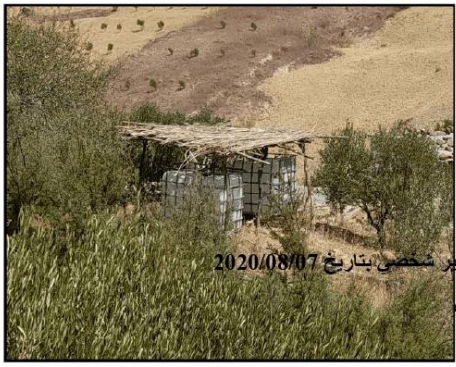

مصدر الصورتين: تصوير شخصي بتاريخ 07/08/2020

أما تدخلات الدولة للتخفيف من ندرة الماء، تبين من خلال إجابات الساكنة أنها غير كافية خاصة في الدواوير المنتمية إلى مقدمة الريف، حيث ركزت جل هذه التدخلات في بداية الأمر، على حفر الآبار وإصلاح العيون، والجدير بالذكر وحسب تصريح الساكنة أن إصلاح العيون إنعكس سلبا عليها لكون أن عملية الإصلاح لم تراعي موقع المنابع حيث تم طمر بعضا نهائيا بالإسمنت. وفي وقت لاحق من هذه التدخلات تم تمديد قناة للماء الصالح الشرب، انطلاقا من سد باب لوطا واستفادت من ذلك الساكنة القريبة منها، وكان الهدف من هذا التمديد أيضا، توصيل الماء إلى دائرة تايناست وجماعة الكوزات وابني فتاح، إلا أن العملية توقفت عند جماعة أحد امسيلة وإلى حدود الآن لم يتم توصيله للمناطق المذكورة. في حين المناطق المنتمية للأطلس المتوسط (تاهلة، الصميعة، بوحلو، بوشفاعة)، اتضح أن تدخلات الدولة للتخفيف من الجفاف كافية، حسب تصريح الساكنة المدروسة، حيث معظم الدواويرّ، بها آبار قامت الجماعة بحفرها، كما أن هناك ينابيع لا يتأثر صبيبها بالجفاف إلا قليلا، إذ تستفيد من الثلوج التي تسقط بقمم السفح الأطلسي للحوض. عموم من خلال زيارتنا الميدانية لمجال الدراسة اتضح أن ساكنة مقدمة الريف، تعاني من ندرة مزمنة في الموارد المائية، بفعل تردد السنوات الجافة، وعلى العكس من ذلك نجد أن مناطق حوض إيناون المنتمية للأطلس المتوسط، تتميز بوجود موارد مائية كافية لا تتأثر بشكل كبير حتى في السنوات الجافة.

6.5. مقترح تدبير خطر الجفاف الهيدرولوجي بحوض ايناون

تتردد على حوض إيناون بشكل خاص ظاهرة الجفاف، وتصطحبها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة بسبب ضعف شبكات التزويد بالمياه، إذ يعد هذا الضعف نتيجة لندرة المياه، وزيادة الطلب

الناجمة عن التزايد الديمغرافي، ولهذا فإدارة الجفاف أصبحت ضرورية وذلك في إطار الإجراءات الرامية إلى تحسين تدبير الجفاف والتخفيف من آثاره.بينت نتائج المخططات نجاعتها في مجال تدبير المياه ومواجهة خطر الجفاف، في العديد من الدول (أستراليا، الولايات المتحدة الامريكية، اسبانيا، اليونان، قبرص...)، خاصة التي تقوم على أساس تدبير المخاطر كنعصر أساسي للتخفيف من آثار الجفاف (World Meteorological Organization,2014 ;Iglesias. Ana et al ,2011)، واستنادا إلى هذه التجارب والتدابير تم القيام بتبني بعضها، في إطار مقترحات تدبير الجفاف بمجال الدراسة مع إدخال بعض التعديلات عليه.

1.6.5. مقاربات تدبير الجفاف

تنقسم مقاربة تدبير الجفاف إلى:

مقاربة رد الفعل: تقوم على اتخاذ وتنفيذ الإجراءات والتدابير بعد حدوث الجفاف، تتميز بعدم نجاعتها إذ تغفل بعض الجوانب الاقتصادية والتقنية نظرا لمحدودية الوقت ومشاركة الفاعلين.

مقاربة وقائية أو إستباقية: هي الأكثر نجاعة وفعالية، تعتمد على اتخاذ تدابير استباقية على المدى القصير والبعيد، وذلك بالإستعانة بأدوات التخطيط الملائمة والمشاركة مع الجهات المعنية، وتكمن أهمية هذه المقاربة في التخطيط المسبق، للتدابير اللازمة للحد والتقليل من آثار الجفاف، من خلال معرفة الوضعية الهيدرولوجية وحالة الموارد المائية الجوفية بشكل دائم، كما تكون الإجراءات وطريقة تنفيذها والمؤسسات المعنية بها محددة بشكل واضح.

2.6.5. عناصر إدارة الجفاف بالحوض

هدف هذه العناصر هو توفير إطار منهجي لتطوير خطة لدبير الجفاف إذ تشمل:

الإطار التخطيطي: يحدد المجال الجغرافي الذي يمكن أن يكون على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، المستهدف بتطوير خطط تدبير الجفاف، كما يشمل الأهداف المشتركة في وضع الإستراتيجيات بين الجهات المعنية.

العنصر التنظيمي: يعنى بالإطار المؤسساتي والقانوني لخطة تدبير الجفاف، ويحدد الوحدة الجغرافية للتخطيط والأدوات المعتمدة للتخفيف من آثار الجفاف على الموارد المائية، كما يعمل هذا العنصر على جمع وتقديم المعلومات، حول مدى تعامل المجتمع مع الجفاف، ويهدف إلى التنسيق بين الجهات لتحديد المؤسسة المسؤولة عن الإعلان عن الجفاف.

العنصر المنهجي: يحدد المقاربة العلمية والتقنية المتبعة لتصنيف الجفاف، ومؤشرات الخطر بالنسبة للموارد المائية، وضع أساليب إدارة الجفاف وتقييم الضعف الاجتماعي، عن طريق مؤشرات القدرة على الرصد والإستجابة ومواجهة الجفاف.

العنصر التنفيذي: يشمل الإجراءات والخطط التي يمكن تنفيذها، على المستوى القريب أو البعيد للحد والتخفيف من آثار الجفاف، كالتأهب والإنذار المبكر، والجوانب ذات الأولوية التي ينبغي احترامها لمواجهة نقص المياه بفعل الجفاف.

المكون البشري: من خلاله يتم إشراك المتدخلين وتحديد سبل التواصل بينهم، وذلك لأخذ بعين الإعتبار مقترحاتهم في إعداد الخطط، ومن المهم كذلك مراجعة هذه الخطط خاصة عند إنتهاء فترة الجفاف، وذلك بغية إجراء تعديلات عليها على المستوى الاجتماعي والتقني والبيئي.

3.6.5. تقييم خطر الجفاف

يتم تحديد خطر الجفاف في مجال التزويد بالماء، عن طريق مقاربات قائمة على تقدير الاحتمالات وتنقسم إلى:

المقاربة الأولى تحدد الخطر عبر تقدير احتمال خطر الجفاف؛ إذ تعتمد على الإحصائيات الهيدرولوجية وذلك في تجاوزها لعتبة معينة مرة على الأقل في عدد معين من السنوات.

المقاربة الثانية تحدد الخطر عن طريق تقدير الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الخطر، تأخذ بعين الإعتبار الخسائر المتوقعة خلال فترة زمنية محددة ومنطقة معينة، ويتم تصنيف هذه الخسائر [بـ 0: غياب الخسائر ، 1: وجود الخسائر]، كما يرتبط الخطر في التزويد بالماء، بقلة الموارد المائية نتيجة الجفاف، ونتيجة نقص المياه المتاحة لتلبية المتطلبات، إذ يتولد هذا النقص عن الخلل بين العرض والطلب في الماء، إذ يمكن أن يكون نتيجة الجفاف المناخي من جهة، ومن جهة أخرى بسبب البنيات الأساسية والمتطلبات التنموية واستراتيجية التدبير.

يعتبر تتبع الجفاف والإستعداد له خطوتين أساسيتين، للإنتقال من حالة الأزمة إلى حالة تدبير المخاطر الناتجة عن الجفاف وهذين الخطوتين هما:

إعداد مخطط تدبير الجفاف (قبل الجفاف): يتم من خلال التتبع المستمر والإنذار المبكر، للظاهرة وذلك في الظروف العادية وخلال حدوث الجفاف، ويواكب إعداد هذا المخطط تحديد أهداف الإجراءات، تحديد الأولويات والتدابير والعتبات، تحسين الظروف الاجتماعية.

تنفيذ المخطط (أثناء ظهور الجفاف): عتبات بدء تنفيذ الإجراءات والتدابير.

لنجاح خطط تدبير الجفاف يجب الأخذ بعين الإعتبار:

التأهب والإنذار المبكر لمكان حدوث الجفاف أهمية قصوى من خلال الرصد السنوي لأحوال الطقس، كما يتطلب أيضا،" رصد الظاهرة من خلال توفير المعلومات من أجل الإعلان عن الجفاف لتحديد أفضل الوسائل للتخفيف من آثاره، وترتبط هذه المعلومات بالوضعية الهيدرولوجية والمتغيرات الجوية والموارد المائية المتاحة.

تحديد استعمالات الماء في المتطلبات ذات الأولوية فالأولوية الأولى هي ضمان تزويد السكان بالماء، والثانية تقليل الآثار السلبية للجفاف على الإقتصاد والبيئة والمجتمع.

تحديد العتبات والإعلان الرسمي عن الجفاف أولا "قبل الإنذار" حسب وضعية المياه وعند تطور محتمل لخطر الجفاف، يقابله استهلاك كل المياه المخزنة يمكن تحديد هذا المستوى من خلال حجم التساقطات المطرية والصبيب." الإنذار" عندما يتبين من خلال عملية التبع وجود خطر فعلي، سيؤدي إلى حدوث عجز في الموارد المائية، في الأفق القريب لذلك يجب مواجهته بتدابير استباقية.

-الإعلان عن **الطوارئ** عندما تظهر أثار ملموسة للجفاف، من تجليتها عدم القدرة على تلبية احتياجات السكان من الماء.

يتم تدبير فترات الجفاف على مستوى الحوض المائي، وذلك باتباع سياسة ملائمة يتم وضعها على المستوى الحوض، إذ تتيح فرصة كبيرة للإستجابة للمشاكل المرتبطة بالماء، من قبيل تحديد أولويات الإستغلال، وضع المشاريع التي تحد من ندرة الماء، والموافقة على طلب استعمال الموارد المائية في مختلف الفترات، والنموذج المقترح في تدبير الجفاف يضم المستويات التالية (شكل رقم1):

شكل رقم 1: إجراءات تدبير الجفاف وخطوات تنفيذها

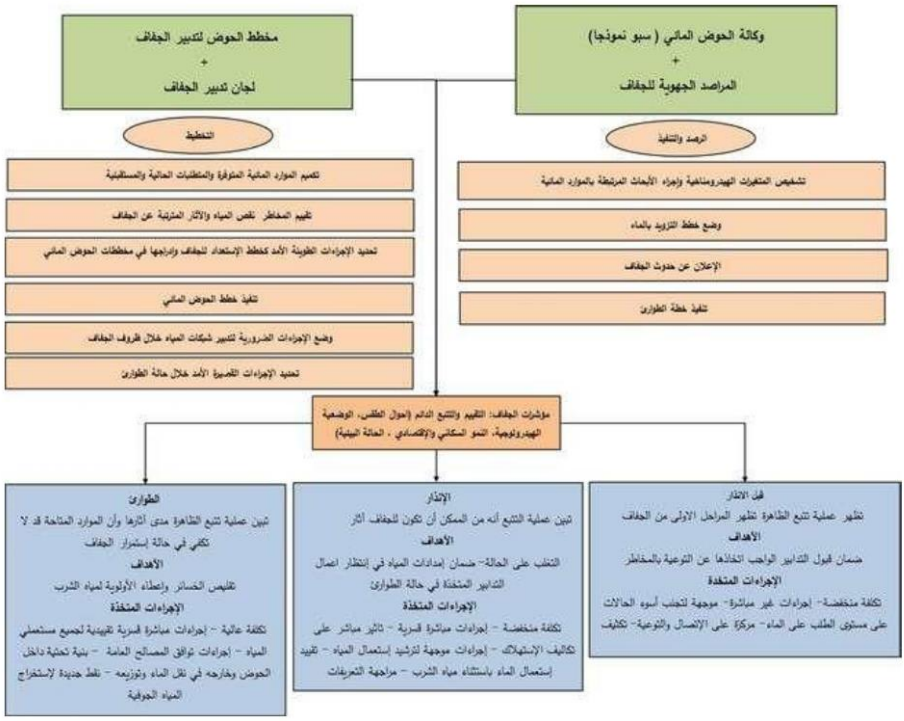

شكل رقم 1: إجراءات تدبير الجفاف وخطوات تنفيذها

ما قبل الإنذار أو التنبيه: في هذا الإطار يتم التحضير لإحتمال حدوث الجفاف، والتنسيق مع مختلف الأطراف لضمان قبول التدابير المتخذة، فعلى مستوى وكالة الحوض المائي يتم رصد الظاهرة وتقييم السناريوهات المستقبلية عن طريق تشكيل لجان تدبير الجفاف. وفيما يخص مستعملي المياه تتمحور هذه التدابير، حول التوعية والتواصل بهدف خفض الطلب على الماء استعدادا لحدوث الجفاف.

الإنذار والإبلاغ: هدف هذه المرحلة هو تجنب حالة الطوارئ، باتخاذ مجموعة من التدابير والتي تكون بشكل مباشر، وذلك عند طريق تجميع المزيد من المياه وإرغام مستعمليها على الإقتصاد في استعمالها، والأولوية تعطى لمياه الشرب، هذه التدابير تحتاج إلى تكلفة منخفضة أو متوسطة لتنفيذها.

حالة الطوارئ: ترمي إلى التخفيف من أضرار وآثار الجفاف، وتعطى الأولوية إلى توفير الحد الأدنى من احتياجات مياه الشرب والمزروعات، وتكون هذه التدابير المتخذة استثنائية كالتقيد في استعمال المياه بالحواضر والقرى، والتبليغ باستخراج المياه الجوفية، هذه الإجراءات تتميز بتكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة كما أنها توضع في إطار قانوني يتوافق مع المصلحة العامة. تبقى الإجراءات القائمة على أساس الأولوية في استخدام المياه، وعلى مؤشرات الرصد وطرق تقييم المخاطر المرتبطة بالجفاف، من النقط الأساسية الفعالة في مواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره. ويجب الإشارة أيضا إلى أنه من الضروري مراجعة هذه التدابير والخطط، وتحليل مدى نجاحها بشكل دوري حتى تتمكن من التكيف مع المتغيرات.

4.6.5. الإجراءات العملية المقترحة لتدبير الجفاف بالحوض

تهدف الإجراءات العملية إلى التخفيف من آثار المخاطر المرتبطة بالجفاف، ولاسيما ندرة المياه وما يصاحبها من مشاكل اقتصادية وبيئية، وكذا أيضا التقليل من تكاليف هذه الظاهرة، وتنقسم هذه الإجراءات إلى اجراءات طويل الأمد (تؤخذ بشكل استباقي واحترازي لمخاطر الجفاف، وترمي أساسا إلى زيادة التزود بالماء من أجل تلبية المتطلبات المستقبلية من هذه المادة) وأخرى قصيرة الأمد (تتخذ أثناء حدوث الجفاف، هدفها هو التخفيف من آثاره عبر الإستعانة بالبنية التحتية المائية الموجودة). والجدول رقم1يوضح بعض اجراءات للتخفيف من آثار الجفاف (Iglesias. Ana et al ,2011).هذه الإجراءات تطبق على عدة مستويات منها ما هو عام: توضع وتنفذ من طرف الحكومة؛ إذ تستند على الوعي بالمخاطر، كما أنها تعالج الاحتياجات الجماعية. والآخر خاص تقترح وتنفذ من طرف الأسر والأفراد والشركات والمنظمات وتنطلق من اهتمامات فردية.

جدول رقم 1: بعض الإجراءات العملية التي يمكن اتباعها لمواجهة آثار الجفاف

	الصنف	نوع التدابير
إجراءات طويلة الأمد	خفض الطلب	إعادة استعمال المياه في الصناعات
		الحوافز الاقتصادية لتوفير المياه
		مراقبة شبكة توزيع الماء في المناطق الحضرية
	تحسين التوزد بالمياه	معالجة مياه الصرف الصحي
		نقل المياه بين وداخل الأحواض المائية لتغطية العجز المائي
		بناء خزانات وسدود جديدة
		تطوير تقنيات تجميع مياه الأمطار وإعادة استعمالها
		وضع برنامج للإعادة الشحنالاصطناعي للفرشة المائية التي تعرضت للاستنزاف
		مراقبة التسرب والتبخر
	تقليل الآثار	التعليم من اجل تحسين التأهبللجفاف والتوعية بمخاطره
		إعادة تخصيص الموارد المائية على أساس نوعية المياه
		تطوير أنظمة الإنذار المبكروإنجاز توقعات حول وضعية الموارد المائية والضغوط الممكنة عليها
		وضع خرائط هشاشة الموارد المائيةالسطحية والجوفية للجفاف
		وضع خطط لتدبير الجفاف
إجراءات قصيرة الأمد	خفض الطلب	حملة إعلامية للمحافظة على المياه
		اقتصاد استعمال المياه داخل المجال الحضري (الإدارات، غسل السيارات،البستنة.....)
		تقليل استعمال الماء في المنازل
		تقنين إلزامي للمياه المستعملة في الري
		وضع عدادات المياه على مستوىالآبار ورفع التسعيرة
	تحسين التوزد بالمياه	تحسين مردودية نظم توزيع المياه الموجودة (برامج كشف التسرب ...)
		استخدام مصادر أخرى ذات جودة منخفضة أو ذات تكلفة استغلال عالية
		استخدام المياه الجوفية وتحليةالمياه المالحة
	تقليل الآثار	إعادة تخصيص مؤقت للموارد المائية
		مساعدة العموم على تعويض الخسائر
		تعزيز اختصاصات شرطة الماءلمراقبة استغلال الموارد المائية

خلاصة

تسجل سياسة تدبير الجفاف بالمغرب ضعف الإعتماد على المراصد الوطنية والجهوية للجفاف، مما يبقي التنبؤ بالجفاف الهيدرولوجي من أكبر التحديات، باعتباره المسبب الرئيسي لشح المياه، وانطلاقا من الاستراتيجيات المعتمدة وتوجهات مختلف المخططات، يمكن أن نستنتج أن تدبير الجفاف لم يصل بعد إلى مستوى من اللاتركيز واللامركزية، إذ يواجه عدة تحديات نذكر منها؛ تعدد المتدخلين على المستوى المركزي والمحلي، مع ضعف قدرات مختلف الفاعلين، الشيء

الذي ينعكس على مختلف المشاريع المبرمجة للتكيف معه، وعلى مستوى الترسانة القانونية نسجل غياب قانون إطار، بخصوص سن الإجراءات والتدابير التي من شانها التخفيف من حدة الجفاف. ومن جهة أخرى لازال تدبير الجفاف، لم ينتقل بشكل كافي من منطق "تدبير الأزمات الواقعة " إلى منظور تدبير خطر الجفاف المحتمل" وفي هذا الصدد نسجل عدم إستغلال "النظام الإعلامي الجغرافي "MnhPRA Morocco natural hazards Probabilistic Risk Analysis» ou l'Analyse Probabiliste des Risques de Catastrophes Naturelles au Maroc (تقرير المجلس الأعلى للحسابات،2016) والتي هي عبارة عن أداة للتحليل الإحتمالي لمخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، الزلازل...الخ)، إذ يهدف هذا النظام إلى جرد المواقع المهددة للمخاطر والأضرار التي يمكن أن تنتج عنها، وإقتراح برامج الوقاية منها. أما على مستوى وكالة حوض سبو يلاحظ غياب رؤية واضحة لتدبير الجفاف الهيدرولوجي من جهة،ومن جهة أخرى هناك ضعف إستعمال شبكات وأنظمة الإنذار السريع، وتوفير المعلومات الكافية بهذا الخصوص بشكل يضمن تدبيرا استباقيا أفضل لهذا الخطر، كما أن ساكنة أرياف حوض إيناون لازالت تعاني بشكل كبير من شح المياه خاصة وأنها تتسم بضعف مواجهتها لهذه الظاهرة.وهو ما يتطلب معه تكثيف الجهود لتزويدها بالماء الصالح للشرب في المستقبل القريب.

قائمة المراجع:

1.الوزارة المنتدبة للطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة (2016): المساهمة المحددة وطنيا.

2.الحسني الطيب أمزيان، واسو عبد الله (2000): إستراتجية التكيف مع الجفاف. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات" عن " السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن 21"، الدورة الخريفية (22-20 نونبر) الرباط. صص. 179-203.

3.المندوبية السامية للتخطيط (2014): الإحصاء العام للسكان والسكنى.

4.المجلس الأعلى للحسابات (2016):تقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب.50 صفحة.

5.المولودي محمد، وحنشان محمد(2018): "حكامة التغيرات المناخية لظاهرة الجفاف بالمغرب".مجلة مقاربات. عدد 32، مجلد 16. ص 59-74.

6.اليادري صديق (2021): التغيرية المطرية والهيدرولوجية بحوض إيناون: دراسة تأثير الحالات المناخية القصوى للتصريف المائي وطرق تدبيرها، بحث لنيل دكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا طبيعية، جامعة محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس ـ فاس، 437 صفحة.

7.القانون رقم 36.15 المتعلق بالماءالصادر بالجريدة الرسمية رقم 6494 بتاريخ 25غشت 2016. 25 صفحة.

8.عمالة إقليم تازة ومديرية التجهيز (2008): اليوم الإعلامي حول الماء بإقليم تازة، تحت رئاسة السيد وزير التجهيز 25 مارس 2008، حصيلة المنجزات البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب. 56 صفحة.

9.GIEC (2014) : Changements climatiques : Impacts, vulnérabilité et adaptation. Résumé à l'intention des décideurs, Contribution du Groupe de travail II au cinquième Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, 40 p

10.Iglesias, A., Cancelliere, D., Gabiña, A., López-Francos, M., Moneo, G ., (2014) : Guide pour la gestion de la sécheresse Euro-Mediterranean Regional Programme for Local Water Management (MEDA Water) 78p

11.World Meteorological Organization (WMO) & Global Water Partnership (GWP).(2014) : « National Drought Management Policy Guidelines. A Template for Action; WMO & GWP»: Geneva, Switzerland. 48 p.

12.Driouech F.,(2006):« Rapport sur les changements climatiques au Maroc : observations et projections» . Direction de la Météorologie Nationale du Maroc DMN, 45 p.

13.Bouaicha R. Benabdelfadel A.,(2010)« Variabilité et gestion des eaux de surface au Maroc », Sécheresse vol. 21, n° 1e, pp. 1-5.

14.Bates, B. C., Z. W. Kundzewicz, S. Wu et J. P. Palutikof, éd.,(2008) « Le changement climatique et l'eau », Document technique publié par le Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, Secrétariat du GIEC, Genève, 236 p

صورة اليهودي في ديوان "حجر وشجر" للشاعر خالد سعيد

د. فادي صقر عصيدة
وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، محاضر غير متفرغ – جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

ملخَّص: يعرض هذا البحث لصورة اليهودي عند أحد الشعراء الإسلامين الفلسطينيين، وبخاصة في ديوان شجر وحجر للشاعر خالد سعيد، الذي يُعد أحد الشعراء الإسلاميين في فلسطين. وقد **هدف هذا البحث** إلى بيان صورة اليهودي عند هذا الشاعر وبخاصة في ديوان حجر وشجر، والوقوف على ملامح هذه الصورة التي رسمها هذا الديوان لليهودي المحتل، فهو المحتل والمجرم والمرتكب لكل الجرائم بحق أهل الأرض الأصليين، وبيان الجانب الفني والأسلوبي للأشعار التي تضمنت تلك الصورة، وبخاصة السخرية، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يسير وفق المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل صورة اليهودي في الديوان، ومناقشة ملامح هذه الصورة. وقد خلص البحث إلى **عدد من النتائج** أبرزها: اهتم الشاعر في ديوانه برسم صورة لليهودي الذي يحتل فلسطين، وظهر التنوع في ملامح هذه الصورة؛ حيث ركزت على جرائم المحتل وبيان عدم أحقيته في هذه الأرض المباركة، وكان للجانب الديني أثر واضح في رسم معالم هذه الصورة، كما استخدم الشاعر السخرية لبيان المفارقة في الموقف من اليهود، الذين هم عنده واحد لا فرق بين صقورهم وحمائمهم.

الكلمات المفتاحية: صورة اليهودي، الشعراء الإسلاميين، الاحتلال الصهيوني

The image of the Jew in the collection of (Trees and Stones) for the poet Khalid Saed

Dr Fadi Saqer Assida

The Palestinian ministry of high Education

Palestine

Abstract: This research shows the image of the Jew according to one of the Palestinian Islamic poets Particulary in the collection of (Trees and stones) for khaled Saed whom is considered as one of the islamic poets in Palestine .So this research is aimed to manifest the image of the Jew in the vision of this poet and to stand on the features which this collection

has drawn about the occupied Jew , for the Jew is the criminal occupation and the one which is committed to a lot of crimes against the original people in their land Also it is intended to manifest the artificial and the stylical side of this image in the poems especially using Irony .The nature of this research nessicate us to depend on the analytical descriptive method through analyzing the image of the jew and discussing the features of this image .This research has resulted to many implications the most notable of them is that the poet has interested in drawing the image of the Jew who occupy Palestine and we can see variety in showing this image which is focused on the crimes of the occupation , his disrighteness of this holy land ,and the religious side has an obvious effect in drawing the features of this image ,furthermore the poet uses irony to show the contradicted attitude of the Jewish for there is no difference between the one who wear the mask of the hawk which indicate ferocity and the one who wear the mask of the dove which indicate innocence **.**

The key words: The image of the Jew. Islamic poets. Occupied Jew

مقدمة

سعى اليهود منذ القدم إلى جعل شخصية اليهودي شخصية مميزة مختلفة عن الآخرين، فنجدهم تارة يصفون أنفسهم بشعب الله المختار، وتارة بأنهم أبناء الله وأحباؤه، وهذه الصفات هي للتعالي على الجنس البشري الذي وجد – حسب معتقداتهم- خدمة لليهود فقط، لذلك سعوا إلى قلب الحقائق، وتزيف الوقائع خدمة لهذه الصورة التي رسموها في أذهانهم وسعوا لتشريبها عقول الشعوب وأفكارهم، وعندما جاء الاحتلال إلى فلسطين كان نابعا من هذا التفكير، وأنهم استولوا على أرض بلا شعب وهم من يستحقون هذه الأرض فقط، فالعرب كما جاء في قصة بلاد الضبع لـ (عاموز عوز) هم جمع غفير منتن ينقل بالفشاش والقمل، وتنبعث منه روائح منتنة. (شحلت، 1986م، ص 24. وينظر أنور، د.ت، ص11).

إن هذه الصورة التي رسمها المحتل لجنده وشعبه لم تنطلِ على شعبنا الفلسطيني وشعرائه؛ ذلك أن جرائم المحتل وفظاعة أعماله بحق الفلسطينيين كانت الصورة التي رسخت في نفوس الشعراء وعقولهم، فالموت ينتشر في كل الشوارع، والدماء تسيل في كل الأزقة التي أغلقتها حجارة البيوت المهدمة تحت وطأة جرافات الاحتلال، فكتب الشعراء قصائدهم من رحم المعاناة، ومن

بين الدموع والألم، فكانت صورة هذا المحتل حاضرة في تلك القصائد، وصفاته وملامحه تطل من بين الأسطر والعبارات، لترسم صورة المحتل الحقيقية التي مهما سعى المحتل لتزيفها وتغييرها، فكانت قصائدهم خير رسام لهذه الصورة. فقد "نشأت صورة "اليهودي" في ذهن "الفلسطيني" وتشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة، فهي صورة سلبية عموماً، نشأت في التاريخ القديم من روح العنصرية أو عقدة التعالي في كتاب "التوراة." (مناصرة، 25 / 1 / 2018).

لقد كان للشعراء الإسلاميين في فلسطين دور مهم في فضح الاحتلال وبيان حقيقة وجهه القبيح للعالم، وللشعب الفلسطيني بخاصة، "وقد عَبّر الشعر الفلسطيني - وما يزال - بصدق عن كل هذه الظروف والأوضاع التي مرّ بها الشعب الفلسطيني، وساهم بشكل فاعل في الحركة المقاومة للانتداب البريطاني وللاحتلال اليهودي من بعده." (عمار، 2008، ص 9) وكان الشاعر خالد سعيد أحد الشعراء الإسلاميين الفلسطينيين الذين تحملوا عبء نقل صورة المحتل وتوضيحها، لذلك أصدر الشاعر خالد سعيد ديوانه الشعري "حجر وشجر" ليضم مجموعة من القصائد الدينية والوطنية، وكان حريصا على إبراز صورة اليهودي المحتل وذلك ليرسخ في عقول الناس هذه الصورة للمحتل، فهي الصورة الحقيقية التي لا يمكن لكل وسائل التجميل أن تغير حقيقتها، فكان اليهودي عنده غدّارا جبانا مجرما، لا فرق بين يمينه أو يساره، إلا في طريقة قتله للفلسطيني، ومصادرة أرضه، متكئا في رسم هذه الصورة على التاريخ الطويل لليهود، وعلى ما جاء في الكتب السماوية وبخاصة القرآن الكريم، ولم يغفل جانب السخرية التي وسمت بعض قصائده حين تحدث عن الشخصية اليهودية، بتصرفاتها وسلوكاتها بعيدا عن الصفات الجسدية التي تشترك بها الأجناس البشرية كافة، ذلك "أن الأدب قد كان له دور ريادي في ترسيخ مثل هذه الصور في أذهان الأفراد، إذ تسعى هذه الصور المختلفة، إلى إبراز الرؤية الإيجابية، أو السلبية، التي تتشكل لدى الأديب والمنظمة الاجتماعية التي ينتمي إليها حول الآخر". (زراري، 2013، ص 30)

مشكلة البحث وأسئلته

شكلت صورة اليهودي في الشعر العربي قضية مهمة، فحرص الشعراء على إبراز هذه الصورة في أشعارهم عند حديثهم عن قضايا تخص اليهود، أو تتعلق بهم، ومنهم شاعرنا خالد سعيد الذي رسم لليهودي صورة تناسب الواقع المعاش في فلسطين، لذا تكمن مشكلة البحث في تلك الصورة التي رسمها الشعراء الإسلاميون وبخاصة الشاعر خالد سعيد في ديوانه "حجر وشجر" لليهودي الذي احتل أرضا ليست بأرضه وشتت أصحابها، ومارس بحقهم أبشع الجرائم، ويمكن لنا أن نحدد تلك المشكلة بسؤال رئيس ترفده بعض أسئلة توضيحية

-ما موقف الشاعر في ديوان حجر وشجر من اليهودي المحتل لفلسطين؟

-ما الصورة التي رسمها ديوان حجر وشجر لليهودي المحتل؟

-كيف ظهرت صورة هذا المحتل في الديوان؟

-ما الجوانب التي سعى الشاعر لإبرازها في صورة ذلك المحتل؟

أهمية الدراسة

بيان صورة اليهودي عند الشاعر خالد سعيد في ديوانه حجر وشجر، والوقوف على أبرز تفاصيل هذه الصورة، وبيان ملامحها التي جاءت عليها في الديوان.

أهداف الدراسة

-الوقوف على صورة اليهودي في ديوان حجر وشجر.

-بيان ملامح صورة اليهودي في ديوان حجر وشجر.

-الوقوف على عناصر صورة اليهودي في ديوان حجر وشجر.

-بيان الأسلوب الذي اتبعه الشاعر في الديوان لعرض صورة اليهودي.

حدود الدراسة

تكمن حدود هذه الدراسة في ديوان "حجر وشجر" للشاعر الإسلامي خالد سعيد، وبالأخص تلك القصائد التي ظهرت فيها صورة اليهودي.

الدراسات السابقة

زراري، سارة: **صورة الآخر اليهودي في شعر محمود درويش ـ دراسة في نماذج، (2013):** عرضت هذه الدراسة لصورة الآخر في الأدب المقارن بشكل عام، سواء في الآداب العربية أم الأجنبية، إذ بينت ملامح صورة اليهودي في الأدب الأوربي، وصورة العرب في الأدب الإسرائيلي، وصورة اليهودي في الأدب الفلسطيني، ووقفت عند صورته عند محمود درويش، فظهرت صورة العدو، والسجان، والقاتل، وكذلك صورة المثالي.

رحماني، عبد الرزاق، خوشي أيوب: **صور المُحتل في شعر عبد العزيز الرنتيسي، (2020):** وقفت هذه الدراسة على أحد شعراء المقاومة في فلسطين، وهو الشاعر الشهيد عبد العزيز الرنتيسي الذي حرص في شعره على توضيح صور المُحتلين، وكشف الستر عنهم ويصفهم بصفات فيها من التشبيه والاستعارة والمجاز ويشبههم بالحيوانات في الغدر، والكيد، والمكر، والدنس ثم نراه يتكلم عن اليهود تهكما وتارة يدعوهم إلى القتال وينذرهم بالحرب.

عبد الرحيم، رائد، قط ميساء: **صورة اليهود في شعر شرف الدين البوصيري (2015):** تناولت هذه الدراسة صورة الآخر في شعر البوصيري، ومنهم اليهود، إذ أكثر من الحديث عنهم في مدائحه، وفي قصيدته" المخرج المردود في الرد على النصارى واليهود"، وقدّم لهم صوراً متعددة في شعره، وبخاصة الصور الدينية؛ إذا وقف البحث على حياة اليهود الدينية والاجتماعية، وموقفهم من الأنبياء، وأخلاقهم وصفاتهم.

الفيومي، سعيد محمد: **صورة اليهودي في شعر سميح القاسم**، (2001)، وقف البحث على صورة اليهودي في شعر سميح القاسم، فرسم الشاعر ملامح صورة اليهودي من خلال ممارساته بحق الشعب الفلسطيني، ووصف هذه الشخصية من خلال التناقض القائم بين اليهودي والفلسطيني.

منهج البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يسير وفق المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي الذي يبحث عن الأشعار والأبيات التي فيها صورة اليهودي، ويصف ملامح هذه الصورة، ويحللها تحليلا علميا للوقوف على أبرز ملامحها.

التعريف بالشاعر وديوانه

ولد الشاعر خالد عبد القادر السعيد عام 1959 في بلدة كفر راعي بمحافظة جنين بفلسطين، ونشأ في أسرة ريفية متديّنة.. ولم يكد يبلغ الثامنة من عمره حتى حلّت بفلسطين نكبة عام 1967، التي ما زالت مستمرة حتى هذه الأيام.

درس خالد في بلدته، وأكمل دراسته في مدرسة عرابة الثانوية، وحصل على الثانوية الأدبية عام 1978، والتحق بكلية الآداب بالجامعة الأردنية وحصل على البكالوريوس في اللغة العربية بتفوق عام 1981، والماجستير في النحو العربي عام 1984 بتفوق أيضاً.

وفي أوائل عام 2006 رشحته الحركة الإسلامية في جنين لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي أجريت في 2006/1/25 م، فكان ترتيبه الأول في محافظة جنين.

وفي 2006/6/29 م اعتقلته السلطات الإسرائيلية مع إخوانه أعضاء المجلس التشريعي عن الحركة الإسلامية في جنين واعتقلت معهم رئيس بلدية جنين. (يُنظر للمزيد حول الشاعر: جرار: 2007).

ديوان حجر وشجر

صدر هذا الديوان عام 1990، بعدد صفحات 110 من القطع المتوسط، وقدم له الأستاذ خالد أحمد مهنا، وقد احتوى الديوان على قرابة الأربعين قصيدة تنوعت موضوعاتها ما بين الجانب الديني والجانب الوطني وبخاصة قضية فلسطين، ورسم صورة للاحتلال الجاثم على صدرها منذ عام 1948م حتى اليوم.

صورة اليهودي في ديوان "حجر وشجر"

إن شخصية اليهودي شخصية معقدة الجوانب، يصعب التعرف عليها، لأنه يدخل في تركيبها عناصر شتى تجمعت في خلال عقود طويلة من الزمن، فقد عاش اليهودي ظروفا شاذة بين الأمم

مما أكسبه صفات سيئة تنطوي على معنى عنصري عقائدي، فاتخذ اسم (يهودي) معنى بغيضا بين الأمم؛ فالطائفة اليهودية متمردة منطوية على نفسها شديدة التعصب، متهمة بصلب المسيح، إضافة إلى اتصاف اليهود بالجشع وحب المال، وكما أن لفظ (إسرائيل)، التي يسمون بها دولتهم، هي لفظة تنطوي على عنصرية. (الفيومي، 2001، ص 191)، وعند النظر في ديوان "حجر وشجر" والتأمل فيه، نجد أن الشاعر قد وصف اليهود بأوصاف عدة، ورسم لهم صورة خاصة بهم تبعا لتاريخهم وحاضرهم، ويمكن لنا إجمال هذه الصورة في الآتي:

اليهودي الغدّار

قد تكون صفة الغدر من أكثر الصفات التي لازمت اليهودي عبر تاريخهم، فهي صفة أصيلة فيهم، فهم قد غدروا بأخيهم يوسف عليه السلام دون سبب إلا الحسد والغيرة من معاملة الأب لابنه، (عبد السلام، 2003، ص 267)، فالحسدُ قائمٌ منذ الخليقة، اتّصف به القدماء والمحدثون، ولكنّ اليهود تميزوا به عن غيرهم، فقديمهم وحديثهم فيه سواء. (عبد الرحيم،2015، ص 2467). وفي عصرنا الحالي ارتكب اليهود أكبر جريمة خيانة في التاريخ بحق الشعب الفلسطيني، تمثلت في طرده من أرضه ووطنه، وإذا نظرنا للشاعر خالد سعيد في قصيدة "مؤتمر قمامة" نجده يصف اليهود بهذه الصفة، فهو يدعو للقضاء عليهم وطردهم من أرض فلسطين كما حصل في غزوة خيبر حين طردهم الرسول - عليه السلام – من أرض الجزيرة العربية، وذلك لأن الغدر طبع متجذر فيهم فقال: (سعيد، 1990، ص 57)

في خيبر لك عبرة ولقرب عهدك بالكرامه

فيهود شعب غادر يطغي وآيات أمامه

والله أعلن سيبعث جنده ويصب جامه

ويسومهم سوء العذاب منزّلا بهم انتقامه

كفروا ورب العرش يسقيهم ويطعمهم طعامه

كفروا فكيف سيصدقون إذا حنيت اليوم الهامه

إن الشاعر يستلهم تاريخ اليهود ويعيد التذكير به؛ لتوضيح صفة الغدر التي رافقت اليهود، فهم قد غدروا بالله ودينه وبرسله؛ فالله تعالى قد أطعمهم وأسقاهم، ومع ذلك فقد كفروا به ورفضوا الدين الذي بعثه مع أنبيائه، والشاعر يستغرب هنا ممن يثق بهؤلاء اليهود في عصرنا الحالي فهم قد غدوا مع رب العباد فكيف سيفون بعهدهم مع العرب والفلسطينيين اليوم، ويستلهم قصة اليهود في خيبر يوم غدروا بالرسول – صلى الله عليه وسلم – وحاولوا قتله عن طريق السم.

اليهودي الجبان

لقد لخص الله تعالى صفة الجبن المتأصلة في اليهود في قوله تعالى: "لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ ۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ (الحشر: 14)، وهذه الصفة نجدها في رفضهم الدخول إلى الأرض المقدسة التي طلب الله منهم دخولها مع نبيهم - عليه السلام- فرفضوا ذلك جبنا وخوفا، (ينظر: الخالدي، 1989، ص 228 – 236).

وقد تحدث شاعرنا في ديوانه عن هذه الصفة ورسم لليهودي صفة من صفات كثيرة لازمته وهي الجبن والخوف، وهي عنده ليست خوفا وجبنا من جيوش وحروب، بل هذا الجندي المدجج بالسلام والقتل يخاف من حذاء امرأة فلسطينية رفعته بوجهه بعد أن أمسكوا بابنها، فخلعت حذاءها وراحت تهزه بوجههم، فأرهبتهم بهذا الحذاء وتفوقت بحذائها على كل أسلحتهم ورشاشاتهم، فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 65)

رفعت على جند اليهود حذاءها سبا وشتما ما أعز أداءها

قد أرعبت بحذائها رشاشهم قد صوَّبوه فلم يهزّ رداءها

هذا الحذاء سلاح أمٍ أبصرت نار المذلة أحرقت أحشاءها

لقد رسم الشاعر لليهودي صورة الإنسان الجبان شديد الخوف، فأي جندي هذا الذي يحمل كل أنواع الأسلحة ومع ذلك يخاف من حذاء امرأة عزلاء لا تحمل سلاحا سوى حذائها؟ وذلك لأن صاحبة الحذاء صاحبة حق في أرضها ووطنها، وذاك الجندي اليهودي جبان لأنه يعيش فوق أرض سرقها من شعب دون حق، فكان صاحب الحق أقوى بحقه من كل أسلحة اليهود التي لم تجلب لهم الأمن.

وفي المقابل نرى صورة مخزية للعرب أمام اليهود، فهذا الشاعر الذي وصف الجندي اليهودي بالخوف من حذاء امرأة نراه يصف العرب وحكامهم بالخوف والجبن أمام اليهود، في حين نراهم أسودا على بعضهم البعض فقال: (سعيد، 1990، ص 97)

والعرب بعدك أصبحوا شيعا عبسٌ تغير على بني بكر

في الحرب بينهم أسدٌ وعلى اليهود فكلنا ندري

لقد قصد الشاعر من هذا التصوير أن يذم العرب وفرقتهم، فاليهود المعرفون بالجبن والخوف وجدنا من أمة العرب من هو أكثر خوفا منهم، ذلك لأنهم فقدوا القوة التي تُستمد من الحق بالأرض واليقين بذلك، بل وصل الأمر لأبعد من ذلك حين وقف بعض العرب حراسا على اليهود، لذلك نجد الشاعر يطلب من أبطال الحجارة رجم حراس اليهود بأقسى أنواع الحجارة

(الصوان)، لأنهم جعلوا من أنفسهم حراسا لليهود ساهرين على راحتهم وأمنهم في حين أن اليهود ينامون مطمئنين لوجود مثل هؤلاء الحراس عليهم فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 33)

قسّم حجارتك التي أعددتها واخصص يهود العرب بالصوانِ

ويهود جند آمرون لحارس مطواع أمرهم بكل زمان

فهم الأبالسة اللئام وحا- رس الأسلاك شرطي لهذا الجاني

هذا ينام وذاك في يقظاته وسواسه الخناس كالشيطان

وفي موضع آخر نجد الشاعر يصور حالة اليهود في الإعلام العربي قبل النكسة عام 1967م، حيث حرص الإعلام على تصوير اليهود بالصورة التاريخية المعهودة عنهم وأنهم جبناء أقلة لا يستطيعون الصمود أمام العرب وقوتهم إلا لحظات بسيطة، فالعرب أسود في الحروب يستطيعون إعادة قرطبة الأندلس لو أرادوا ذلك، ولكن بعد الحرب انكشفت الحقيقة أن هؤلاء الجبناء قليلي العدد قد هزموا الذين ادعوا أنهم أسود، فقال في هذا المشهد بسخرية واضحة: (سعيد، 1990، ص 44)

هم حفنة في البحر نلقيهم إذا كنا نريد

فتجوعي أسماك ذاك البحر والداعي "سعيد"

ومدى صواريخ العروبة وسط يافا أو يزيد

سنعيد قرطبة إذا شئنا فموتي يا سدود

ماذا عساهم يفعلون ونحن في الهيجا أسود

أتراهم أخذوا ترابا لا يضير ولا يفيد

إن المشهد السابق يوحي بعظيم السخرية الممزوجة بالألم نتيجة انتصار اليهود على العرب جميعا، وفيها إشارة إلى الإذاعي الشهير أحمد سعيد الذي اشتهر بعبارته الشهيرة "تجوع يا سمك" كناية عن رمي اليهود في البحر ليصبحوا طعاما للسمك.

وفي قصيدة أخرى بعنوان "واختلف الصوت" نجد الشاعر يسخر من الإعلام العربي ورجاله الذين اختلفت نظرتهم لليهود، فبعد أن كانوا حفنة أقلية في نظر الإعلام نجدهم بعد الحرب قد تحولوا إلى دولة عظمى ويقف خلفهم أمريكا، وكل الدول الغربية، والعرب في حالة من التفرق والتمزق فقال: (سعيد، 1990، ص 45)

وبدا مذيع العرب منهمكا قد انفتح الوريد

وبدا يصرخ خلسة ويقول هذا ما نريد

قد جاءنا النبأ الموثوق والمصدق والأكيد

(ليس اليهود كما يظن البعض فالدنيا يهود)

(لسنا نقاتل دولة صغرى فأمريكا تجود)

الغرب يعطي عدّة من روسيا تأتي الزنود

ثم يكمل المشهد الساخر المؤلم باعتراف العرب بحق اليهود بالوجود، وأنهم في هذه البلاد منذ التاريخ القديم، (ينظر رحماني، 2020، ص 25) ويجب العيش معهم في أمان تضمنه الحدود، فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 45)

فلمَ التشنج والتطرف لليهود هنا وجود

فلتسألوا التاريخ يخبركم لديان جدود

"موشي" و"إسحاق" و"يعقوب" على هذا شهود

فلنحي كلٌّ حقه في العيش تضمنه الحدود

لقد حرص الشاعر في ديوانه على إبراز صورة اليهودي الجبان الذي يخاف من الحق وأهله وهذا ما شاهدناه في مشهد المرأة صاحبة الحذاء، ثم يتطرق بسخرية مؤلمة لتحول هؤلاء الجبناء إلى دولة قوية ليس بفضلهم بل بسبب تفرق العرب وتمزقهم وبدعم من حكومات العالم المختلفة، ثم تحول خطاب الإعلام الرسمي من وصفهم بالجبن والخوف إلى وصف أحقيتهم بالوجود وأنهم أصحاب حق وتاريخ في هذه الأرض.

اليهودي المجرم

أقام اليهود كيانهم على القتل والإجرام وطرد السكان من أرضهم، ولذلك شنوا حروبا على دول عدة ومنها فلسطين وذلك ليحققوا هدفهم وهو إقامة دولتهم على جثث وبقايا أهل الأرض الحقيقين، فهم يريدون الأرض خالية من أهلها؛ ليتم لهم دعوة اليهود المشردين من كل العالم لأرض الميعاد، التي وعد الله بها نبيه إبراهيم –عليه السلام- ونسله من بعده، وأنها حق لهم، لأنهم شعب الله المختار الذي اصطفاه على العالمين، معتمدين في ذلك على ما جاء في التوراة المحرفة. (عبد السلام، 2003، ص 263، دايخ، 2011، ص50).

لقد عرف عن اليهود حبهم الشديد لسفك الدماء وتاريخهم يشهد على ذلك، فهم اتخذوا من الإرهاب والقتل والتدمير سبيلا، من أجل زرع أنفسهم في أرض فلسطين، حتى غدت أعمالهم الإجرامية التي اقترفوها، بحق أبناء الشعب الفلسطيني أبشع من الجرائم التي ارتكبت بحق البشر، على يد جنكيز خان وتيمور لينك. (قنبس، 1990، ص 114).

إن صورة اليهودي المجرم التي تسم اليهود عبر تاريخهم جاءت في ديوان "حجر وشجر" في أكثر من موضع ذلك أنها السمة الأبرز التي وسمت اليهود، وما زالت ترافقهم قديما وحديثا، فهو في قصيدة "كشاف على مفترق المؤامرات" يعدد مجموعة من الجرائم التي يقوم بها اليهود بحق الشعب الفلسطيني سواء النفي أو السجن أو القتل، فقال مخاطبا الفلسطيني الذي سيواجه كل هذه المصائب والجرائم من الاحتلال: (سعيد، 1990، ص 20)

قد يرون الحل في أن يبعدوك

فإذا اقتادوك منفيا فأوقد بالحنين

نار برق ورعود واختصر بُعْدَ المنافي

واخترق عمر السنين

لن ينالوا الأمن إن هم قيدوك

لن يذوقوا السلم إن هم قتلوك

لن ينالوا الدفء إن هم أبعدوك

فاحمد الله فإن الله خير الحاكمين

واعتصم بالله إن الله خير الفاتحين

فالاحتلال يضع الفلسطيني في خيارات متعددة؛ إما القتل وإما النفي وإما الإبعاد خارج الوطن، وهذا الأمر هو الذي فعله الاحتلال بحق الفلسطينيين.

وفي قصيدة "معالم 1" التي افتتح بها الشاعر ديوانه رسم الشاعر صورة واضحة لليهودي المجرم متعدد الجرائم، حيث القتل وسرقة الأرض والظلم، والشاعر لا يفُرّق بين اليهود حمائمهم والصقور كما يحلو للبعض أن يسميهم، فهم عنده سواء متفقون على قتل الفلسطيني حيثما وجد، وما تقسيمات الصقور والحمائم إلا تبادل في الأدوار بين الأحزاب اليهودية (رحماني، 2020، ص 27) فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 10)

لا تظن القوم بين صقور وحمائم

فجميع القوم يا شعبي يهود

وجميع القوم يا شعبي جنود

كلهم سفاح شعبي

لا تسالم

لا تفرق بين شارون وحايم

فالشاعر ينبه الشعب الفلسطيني إلى حقيقة اليهود، ويرفض تقسيمهم إلى صقور وحمائم، فهم جميعا في نظره جنود سفاحون، قتلة، يمارسون ساديتهم في تعذيب الشعب الفلسطيني وقتله، وإن اختلفت أسماؤهم ما بين شارون وحايم. ثم يكمل الشاعر في قصيدته توضيح الفروق بين الصقور والحمائم ويكمل رسم الصورة التي أراد رسمها لهؤلاء القوم، فالعمل الإجرامي واحد، سلب للأرض، وقتل للشعب، ولكن الفرق بينهم أن الحمائم يمارسون جرائمهم وهو مبتسمون، فيما الصقور يقتلون ويسرقون والوجه قاتم، فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 10 - 11)

كل ما في الأمر أن ابن الحمائم

يسحق الشعب بحقد وتفاهم

يبلع الأرض بحقد ويساوم

يسلب الحق ووجه الظلم باسم

وصقور القوم تفني شعبنا

والوجه قاتم

وصقور القوم تفني أرضنا والحقد راسم

....

كلهم يقتلنا والحقد قائم

كلهم يبطش والشعب يقاوم

كانت الأسطر الأخيرة تلخيصا للصورة بأكملها، فاليهود قتلة ويبطشون بشعبنا الذي لا يملك سوى المقاومة والصمود.

وفي قصيدة "أصحاب الفيل" نجد الشاعر يرسم اليهودي المجرم بحق التاريخ فيزوره ويشوه حقائقه، لذلك نراه يمارس الهدم بحق القباب والآثار محاولا طمس معالم التاريخ العربي الإسلامي في فلسطين، فقال: (سعيد، 1990، ص 28 -29)

زورا وبهتانا يصادر أرضنا هدم القباب وزيّف الآثارا

فإذا هدمتم بيتنا فحجارة الأو - عار نبنيها فتصبح دارا

وإذا هدمتم سورنا وجدارنا فحجارة الحارات قمن جدارا

إن اليهودي في الأبيات السابقة مزّور ومجرم وكاذب، يصادر الأرض ويهدم المعالم الإسلامية، ومع ذلك نجد الإصرار والتحدي عند الفلسطيني، فإذا هدم البيوت بنوا غيرها، وأن دمروا الجدران قامت كل الحجارة جدرانا بدلا منها.

اليهودي أخو القرود وعابد البقر

لقد ذكر القرآن الكريم أن اليهود قد عصوا الله تعالى، واحتالوا على أوامره ونواهيه، فكانت النتيجة أن جعلهم الله قردة خاسئين، (ينظر عبد الرحيم، 2015، ص 2448)، فقال في ذلك: "وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ". وهذه الصورة اقترنت باليهود عبر تاريخهم الطويل، فذكرتها عائشة – رضي الله عنها – أمام النبي – صلى الله عليه وسلم- وذلك تحقيرا لهم، وتقليلا من شأنهم.

ومن الصفات الأخرى التي وُصِفَ بها اليهود أنهم عباد البقر، حيث عبدوا العجل الذي صنعه لهم السامري بعد ذهاب موسى – عليه السلام – لميقات ربه، (ينظر ابن كثير 1937، ص 530 – 536) وهذا ما خلّده القرآن الكريم في آياته فقال تعالى: "وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ" (سورة البقرة:92)

إن هذه الصورة لليهود التي ذكرها القرآن الكريم قد شاركها الشاعر في ديوان "حجر وشجر" حيث أعاد رسمها لليهودي وأنهم لإخوة للقرود وعبّاد للبقر، بل هم عين النجاسة والقذارة، فقال ذلك: (سعيد، 1990، ص: 23 -24)

أيها الأخوة للقرد

وعباد البقر

أنتم عين النجاسه

لو يزيل الطهر شيء عن مياه البحر كنتم

أنتم ذاك القذر.

أن هذه الصورة صورة مستمدة من الدين والقرآن الكريم، لذلك جاءت ألفاظها مستمدة من آيات القرآن الكريم الذي تحدث عن هؤلاء القوم، وقد أعاد الشاعر هذه الأوصاف لليهود في قصيدة أخرى "نحن يا قدس رجعنا"؛ إذا بين أن أبناء فلسطين سيعلون فوق اليهود، وأنهم يعلمون جرائمهم وأفعالهم، ثم يصفهم بأنهم أبناء الأفاعي وصفتهم نقض العهود، فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 104)

شعبنا ما زال يتلو عن أفاعيل اليهود

وهو يدري أن سيعلو فوق إخوان القرود

إن أبناء الأفاعي دأبهم نقض العهود

إن لفظ الأفاعي في الشعر المقاومة رمزٌ للإسرائيليين الذين اغتصبوا أرض فلسطين ولطخوها بسمومهم وقسوتهم وتدميرهم . وسم الأفعى كان من طبعها كما ظلم الإسرائيليين واعتدائهم كان من طبعهم (أبو شاور، 2003، ص235). وقد استعمل الشاعر لفظ الأفاعي في هذا الموضوع ليصور لنا الشبه بين اليهود والأفعى؛ فالملمس ناعم، ولكن الفعل موت وسم، وكذلك المحتل يظهر بأنه يريد الوفاق والاتفاق ثم تراه ينقضه ويتخلى عنه، فالعهد عندهم وسيلة مؤقتةٌ للحصول على مكسب آخر. (ينظر: الخولي، 1998 م، ص.153).

اليهودي الملعون

لعن الله اليهود في القرآن الكريم في عدة مواضع، وذلك بسبب أفعالهم التي فعلوها وتجرؤهم على الله تعالى، فسورة المائدة وحدها فيها أربع آيات تلعن اليهود، وهذا الأمر ذكره الشاعر في ديوانه فقال في ذلك: (سعيد، 1990، ص 46)

وسنظهر من جبل الكرمل

من زهر الفيجن والليمون

في كل سنابل بيت المقدس أغنية تلعن صهيون.

نلحظ أن الشاعر جعل اليهود ملعونين من كل سنابل القدس، أي إن القدس بكل مكوناتها تلعن اليهود المحتلين وترفض وجودهم وتلعن للجميع أن اليهود ملعونون.

وبعد ذلك نجد الشاعر يكمل هذه اللعنة بأن الشعب الفلسطيني قادر على اجتثاث اليهود وكل ما يتعلق بهم من رموز ومعتقدات باطلة، ومنها شجر الغرقد الذي جاء فيه أنه شجر اليهود، فقال (سعيد، 1990، ص 47)

آتون زحوفا مؤمنة

تجتث الغرقد والطاعون

لجأ الشاعر في الأسطر السابقة إلى الرموز الدينية التي تخص اليهود وهي شجرة الغرقد، فقد جعل اجتثاث شجرة الغرقد التي تعرف بشجرة اليهود رمزا من رموز الانتصار عليهم، فهذه الشجرة هي التي تحمي اليهود في الملحمة التي ستقوم قبل يوم القيامة، كما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر والشجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود". ثم شبههم الشاعر بالطاعون الذي يسبب كل شر وسوء ويقتل ويفتك بالناس.

النتائج والخاتمة

وفي نهاية هذا البحث يمكن لنا أن نسجل أبرز النتائج التي توصل لها هذا البحث كالآتي:
-حرص الشاعر خالد السعيد على إبراز صورة اليهودي في ديوانه "حجر وشجر"

-تنوعت الصورة التي رسمها الشاعر في ديوانه لليهودي لتشمل اليهودي المجرم والغادر وناقض العهد وعابد العجل والملعون.

-كانت الصورة التي رسمها ديوان "حجر وشجر" لليهودي صورة سلبية لأنها تتعلق بسارقي الأرض وقاتلي الإنسان.

-استخدم الشاعر عددا من الرموز الدينية الخاصة باليهودي مثل شجر الغرقد.

-كانت بعض الصور التي رسمها الشاعر لليهودي مستمدة من الدين الإسلامي وبالأخص من القرآن الكريم.

-استعمل الشاعر أسلوب السخرية في توضيح صورة اليهودي ونظرة العرب لليهود.

قائمة المراجع:

1. أبو الفداء ابن كثير، (1937)، تفسير القرآن الكريم، القاهرة: مطبعة مصطفى محمد.
2. سعدي أبو شاور، (2003)، تطور الاتجاه الوطني في الشعر الفلسطيني المعاصر، ط .2 عمان :وزارة الثقافة.
3. أحمد فؤاد أنور، (د.ت.)، تاريخ اليهود من تشويه الأنبياء إلى 11 سبتمبر، ط. 1، الراية للنشر والإعلام.
4. حسني جرار، (7 / تموز/ 2007)، خالد السعيد، موقع رابطة أدباء الشام، تاريخ الزيارة 10 / 9 / 2021م.

5. صلاح الخالدي، (1987)، الشخصية اليهودية في القرآن الكريم، تاريخ وسمات ومصير، دمشق: دار القلم، سلسلة من كنوز القرآن.
6. محمد علي الخولي، (1998)، اليهود من كتابهم، عمان (الأردن): دار الفلاح للنشر والتوزيع.
7. خولة دايخ، (2011)، صورة اليهودي في الشعر العربي في القرن العشرين، الأردن: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة.
8. عبد الرزاق رحماني، (2020)، صور المُحتل في شعر عبد العزيز الرنتيسي، مجلة مقاليد، مج 6، ع 3.
9. سارة زراري، (2013)، صورة الآخر اليهودي في شعر محمود درويش - دراسة في نماذج، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- رسالة ماجستير غير منشورة.
10. خالد سعيد، (1990)، ديوان حجر وشجر، د. ط.
11. أنطون شحلت، (1986)، شخصية العربي في الأدب العبري، عمان: دار ابن رشد.
12. رائد عبد الرحيم، وميساء قط، (2015)، صورة اليهود في شعر شرف الدين البوصيري، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 29 (12).
13. محمد عبد السلام، (2003)، بنو إسرائيل في القرآن الكريم، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
14. ياسر محمد عمار، (2008)، ملامح الاتجاه الإسلامي في الشعر الفلسطيني الحديث، جامعة الملك عبد العزيز - كلية المعلمين، مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية، العدد التاسع.
15. سعيد محمد الفيومى، (2001)، صورة اليهودي في شعر سميح القاسم ، مصر: جامعة المنيا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج 42، ع 1.
16. أكرم جميل قنبس، (1990)، بدوي الجبل: شاعر العربية والعرب، دمشق: دار المعرفة.
17. عز الدين مناصرة، (25 / 1 / 20018م)، صورة اليهودي في الشعر الفلسطيني المعاصر، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية- العدد: 5768 .

الإبستمولوجيا الوضعية عند أوجيست كونت

د. فاطمة المومني، أستاذة مساعدة قسم تربية وتعليم جامعة قفصة- تونس

ملخص: لقد كرس أوجيست كونت دعوته إلى العلم أكثر من اهتمامه بموضوع العلم وبحيث كان ينظر إلى العلوم على أنها أما عمليه تطبيقيه أو نظرية أو إنها علوم وضعية أو أنها علوم وضعيه ملموسة و أخرى مجرده حيث تهتم الأولى بالظواهر الملموسة وتعالجها بينما الثانية تنشغل باكتشاف القوانين الطبيعية التي تحكم هذه الظواهر وتحدد وجودها إذ تحتل الرياضيات قاعدة السلم لأنها تهتم بالجوانب المجردة لجميع الظواهر يليها الترتيب الميكانيكا والتي خلط كونت Comte بينها وبين الفلك ثم الفيزياء و الكيمياء فالبيولوجيا وفوق كل ذلك يكون علم الاجتماع أو الفيزياء الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الابستمولوجيا، الفلسفة الوضعية، أوجيست كونت، الحالات الثلاث، العلوم، تصنيف العلوم.

Positivistic epistemology according to Auguste Comte

Summary: Auguste Comte devoted more to his call to science than to the subject of science, so that he viewed the sciences as either an applied process or a theory or that they were positive sciences or that they were positive and concrete and other abstract sciences where the first concerned with concrete phenomena and treated them while the second was preoccupied with discovering the natural laws that govern these phenomena Its existence is determined as mathematics occupies the base of the ladder because it is concerned with the abstract aspects of all phenomena, followed by the arrangement of mechanics, which Comte mixed with astronomy, then physics, chemistry, biology, and above all, sociology or social physics.

Keywords: Epistemology, positivism philosophy, Auguste Comte, the three cases, the sciences, the classification of sciences

مقدمة:

أوجست كونت Auguste Comte 1798-1857 يعد تلميذا لـ سان سيمون Saint-Simon وهو فيلسوف فرنسي وعالم اجتماع، بحيث أكد على ضرورة بناء النظريات العلمية المبنية على الملاحظة، إلا أن مؤلفاته كانت على جانب عظيم من التأمل الفلسفي، ويعد هو نفسه الأب الشرعي والمؤسس للفلسفة الوضعية. أسّس المذهب الوضعي القائل أن لا سبيل إلى المعرفة إلا بالملاحظة والخبرة. إذ تقوم الفلسفة الوضعية على أن الفكر الإنساني لا يدرك إلا الظواهر المحسوسة في العالم الذي نعيشه.

فالمذهب الوضعي الذي وضع "أوجست كونت " أسسه مذهب مادي إلحادي يقوم على الإيمان بالمادة وحدها، وينكر كل ما وراء المادة والحس، ويرى أن المعرفة اليقينية هي المعرفة الحسية المادية التي تقوم على الملاحظة والتجربة الحسية. وكل معرفة لا تقوم على الحس أو التجربة فإنها عند هؤلاء وهم وخيال . فهذا المذهب إذن ينكر جميع الأديان، ويرفض الغيب والمغيبات عن الحس، ويطعن في كل معرفة تأتي عن طريق الوحي.

ولقد شكل هدف كونت الأسمى هو إصلاح المجتمع ليعيش الناس في توافق وانسجام، ومذهبه عرض في كتابه: "محاضرات في الفلسفة الوضعية"، (1830- 1842) وفيه يبين المراحل الثلاث التي اجتازها الفكر في تطوره. يرى كونت Comte أن تاريخ البشرية ينقسم إلى ثلاث مراحل من التقدم الشامل: المرحلة الدينية، والمرحلة الميتافزيقية، ثم المرحلة العلمية. تمثل المرحلة الأولى المرحلة اللاهوتية théologique: حيث يعتقد الناس أن الموضوعات الجامدة التي لا حياة فيها هي موضوعات حية ولقد مرت هذه النظرية العامة نفسها بثلاث مراحل:

1- Animism or Fetishism: والتي تنظر إلى كل موضوع على أن له إرادته الخاصة.

2- Polytheism: والتي تعتقد أن الكثير من الإرادات السماوية تفرض نفسها على الموضوعات.

3- Monotheism: والتي تعتقد بوجود إله واحد يفرض نفسه على الموضوعات وعموما فإن المرحلة اللاهوتية تتميز بسيطرة اللاهوت على النظام ويتسم الأفراد بالبدائية حيث يعتقدون في الخرافات وتعتبر العبودية والعسكرية من السمات الرئيسية لهذه الفترة.

أما المرحلة الثانية وهي المرحلة الميتافيزيقية métaphysique: وهي الفترة التي حدث فيها تفسير للسببية بلغة القوى المجردة، حيث تحل الأسباب والقوى التجريدية محل الإرادات وتسود فكرة وجود كيان عظيم واحد هو الطبيعة.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي المرحلة الوضعية positivisme : وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة الوضعية يحل فيها العلم محل الخرافات حيث يطور البشر عملية التفسير بمصطلحات العملية الطبيعية والقوانين العلمية وعند هذه النقطة من تطور المجتمع يصبح من الممكن التحكم في الأحداث الإنسانية، ويعتقد كونت Comte أن المدنية الأوروبية قد وصلت بالفعل إلى المرحلة الوضعية من التحكم في الظروف الطبيعية وأصبحت على حافة الوضعية فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية .

وبهكذا شكل لكل مرحلة تطور مادي مماثل، ففي المرحلة اللاهوتية تسود الحياة العسكرية وفي المرحلة الميتافيزيقية تسود الأشكال القانونية أما المرحلة الوضعية فهي مرحلة المجتمع الصناعي، وهكذا يتمسك كونت بأن التطور التاريخي يكشف عن حركة متوافقة للأفكار والمؤسسات.

لقد أكد كونت بدعوته العلم أكثر من اهتمامه بموضوع العلم وبحيث كان ينظر إلى العلوم على أنها أما عمليه تطبيقيه أو نظرية أو إنها علوم وضعية أو أنها علوم وضعيه ملموسة و أخرى مجرده حيث تهتم الأولى بالظواهر الملموسة وتعالجها بينما الثانية تنشغل باكتشاف القوانين الطبيعية التي تحكم هذه الظواهر وتحدد وجودها إذ تحتل الرياضيات قاعدة السلم لأنها تهتم بالجوانب المجردة لجميع الظواهر يليها الترتيب الميكانيكا والتي خلط كونت Comte بينها وبين الفلك ثم الفيزياء و الكيمياء فالبيولوجيا وفوق كل ذلك يكون علم الاجتماع أو الفيزياء الاجتماعية.

إن الفلسفة الوضعية تفضل المعرفة العلمية على "الميتافيزيقيا"، ووفقا لأوجست كونت، فإن العلم هو النوع الفعال الوحيد من الأفكار التي تضمن النظام والتقدم السياسي والاجتماعي على حد سواء. يجب على الروح البشرية أن تنبذ "الميتافيزيقيا"، أي أن تبني المجتمع على مفهومي الحرية والمساواة، وأن تستبدله بعلم وأخلاق يقومان على مراقبة التقدم التاريخي للمجتمعات.

في الحالة الوضعية، ينبذ العقل البشري الذي يعترف باستحالة الحصول على مفاهيم مطلقة، البحث عن أصل الكون ومقصده، ومعرفة الأسباب الحميمة للظواهر، من أجل التركيز فقط على اكتشاف قوانينها الفعالة، أي علاقاتها المستمرة في الخلافة والتشابه، من خلال الاستخدام المشترك للتعقل والملاحظة. و تفسير الحقائق، الذي تم اختزاله بعد ذلك إلى شروطه الفعلية، ليس الآن سوى الصلة القائمة بين مختلف الظواهر المعينة وبعض الحقائق العامة، التي تميل أوجه تقدمها في العلوم إلى تقليل العدد (الأعمال المختارة، ص59-61).

وقد امتدت هذه النزعة الوضعية لتشمل مجال علم النفس السلوكي الذي يقوم بدراسة النشاط الإنساني الذي تظهر في حركات و أفعال وردود أفعال قابلة للملاحظة الخارجية. إن هذه الأمثلة تبرز تأثير العلوم الطبيعية في تحديد موضوع العلوم الإنسانية و مهما يكن من درجة علمية هذه النماذج في مجالات بحثها الخاصة فإننا عندما نحاول تطبيقها على الظواهر الإنسانية نصطدم في معطيات مادية إذ تتداخل في تكوينها عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية.

في الواقع إن كونت نقل المنهجية التجريبية من ساحة العلوم الفيزيائية لكي يطبقها على المجتمع نفسه ومختلف الظواهر الإنسانية. وهنا تكمن إحدى الميزات الأساسية للفلسفة الوضعية. فهي فلسفة علمية دقيقة لا تؤمن إلا بالحسابات والمعادلات الرياضية والقوانين الفيزيائية. إنها فلسفة تهتم باكتشاف القوانين، سواء أكانت القوانين التي تتحكم بالظواهر الطبيعية والفيزيائية، أم القوانين التي تتحكم بتصرفات البشر وعقليتهم. وكان كونت Comte يتصور أن البشرية كلها سائرة لا محالة باتجاه المرحلة الوضعية أو العلمية. ولكنها لن تتوصل إليها في نفس اللحظة. فالمجتمعات الأوروبية أو الغربية سوف تسبق غيرها إلى ذلك.

1- الابستمولوجيا و التاريخ:

للحديث عن كلمة نظرية المعرفة (الابستمولوجيا)، نبدأ بإعطاء معنى دقيق لكلمة "علم ", في لغة الحياة اليومية، يمكن أن يكون لكلمة علم عدة معانٍ، ومن المستحسن، قبل الشروع في عرض تقديمي عن نظرية المعرفة (من الكلمة اليونانية epistêmê "علم" و "دراسة" logos)، التفريق بينهما جيدًا. وفقًا لروبرت (1995، ص 2051)، في أوسع تطبيقاتها، غالبًا ما يتم الخلط بين كلمة علم وكلمة معرفة أو حتى مجرد معرفة. هذا التعريف، وهو واسع للغاية، ليس بالتأكيد هو التعريف الذي نريد الاحتفاظ به في سياق هذا العرض. مع ذلك، وفقًا للمؤلف نفسه، يمكن أيضًا ربط كلمة علم بالمعرفة التي تنقلها المعرفة، وعلى الرغم من أن هذا المعنى أكثر تقييدًا بالفعل، إلا أنه لا يزال غير مناسب لنا. بدلاً من ذلك، سنحتفظ بالتعريف التالي الذي اقترحه روبرت، مع تحديد أنه يتعلق بالفطرة السليمة والحديثة: «مجموعة من المعارف، ودراسات ذات قيمة عالمية، تتميز بشيء معين (مجال) وطريقة، وتستند إلى علاقات موضوعية يمكن التحقق منها»(روبرت، ص 2051).

لنمر لتحديد مفهوم الابستمولوجيا فهي العلم الذي يدرس نظرية المعرفة تكوين وبنية المفاهيم والنظريات العلمية. كما يفحص الإجراءات والأساليب المعتمدة من قبل العلماء. لكي نكون أكثر دقة واكتمالاً، يمكننا القول أنه يقدم في الواقع أربعة مجالات محددة للتحليل والانعكاس:

1-طبيعة وبنية المفاهيم والنظريات العلمية، وتسمى أحيانًا بناء جملة النظريات.

2-موضوع ونطاق ومعنى المفاهيم والنظريات العلمية، والتي تسمى هذه المرة دلالات النظريات.

3-الطريقة العلمية

4-حدود المشروع العلمي وقيمته

إجمالا، يمكننا القول، بطريقة عامة، أن «نظرية المعرفة [...] تدرس البحث العلمي ونتائجه، والمعرفة العلمية» (BUNGE, M, 1983, p13) تعد الابستمولوجيا فرع من "فلسفة العلم" الذي «يدرس بشكل نقدي المنهج العلمي، والأشكال والأساليب المنطقية للاستدلال المستخدمة في العلم، وكذلك المبادئ والمفاهيم الأساسية والنظريات ونتائج العلوم المختلفة، من أجل تحديد أصلها المنطقي وقيمتها ونطاقها الموضوعي » (Robert Nadeau, 1999, p 209)

و في هذا الإطار من وقتنا العلمية تعن بموضوع العلم و الابستمولوجيا وكيف ينظر إليهما أوجيست كونت؟ فبعد هذا التقديم العام, يعرّف كونت التاريخ من خلال سلسلة من الملاحظات حول الحالة الاجتماعية، بالنظر إلى وتيرة الحضارة، و بهذا المعنى، فإن تاريخ الروح البشرية ليس سوى عنصر واحد من عناصر التاريخ العام للمجتمع:«الروح البشرية، بطبيعتها توظف على التوالي في كل بحث من طرقها ثلاث طرق للفلاسفة، الذين تختلف شخصيتهم اختلافًا جوهريًا وحتى جذريًا المعارض: أولاً المنهج اللاهوتي، ثم الطريقة الميتافيزيقية وأخيراً الطريقة الوضعية».(Jean Laubier, 1974, p21)

يعدّ كونت أن المجتمع نفسه يمكن أن يصبح موضوعًا لعلم جديد أبعاده ثابتة وديناميكية أو تاريخية، وهو ما أعلنه وأسسه، لذلك فإن الإنسانية قادرة على حلّ الصعوبات الاجتماعية التي تعترضها، وتتصالح مع نفسها، فهي في نهاية التاريخ،ولكن دائمًا في منظور هيمنة التحولات ومنع الحروب وتحقيق خطة للعقل أمر من خلال telos له.

التاريخ هو تعبير ديناميكي عن العلوم الاجتماعية، والهدف منه هو مراقبة الأحداث الاجتماعية في مسارها، لتحديد مسار الزمانية الحضارية، وبالمثل، فهو كما يعترف كونت به في Cours نتيجة ثقافة تتطور وتنتشر.

ومع ذلك، فإن فكرة التاريخ عند Auguste Comte هي ترتيب مسارات متعددة للمعرفة وفقًا لنمط خطي و وفقًا لكونت فإن كل حالة من حالات الثلاث التي تمر عبرها المجتمعات هي جزء من "حركة الأفكار"في الواقع، فإن الحالة "الوضعية" النهائية لإكمال عملية تاريخية تفتح أسئلة وأنظمة ذات معنى أكثر غموضًا بشكل لا نهائي مما توحي به هذه المرحلة "النهائية".

بالنسبة لكونت يُشار إلى التاريخ في Cours بعبارة "قابلية التعديل"، إنه تطور مستمر من أصل مستقر،و إن "قابلية التعديل" مشروط بحدود بيولوجية وميل ثقافي لنقل الأضواء،وتنظيم الإنتاج وتصحيح الأعراف، لذلك فإن الوضعية تفكر في "قابلية التعديل" ضمن نظرية حدود الفعل البشري،و للتفكير في عمل الإنسان على الطبيعة، وللانتقال من قابلية التعديل، نحتاج إلى نظرية عن الحدود الطبيعية للتغير.

لا يتمثل دور التاريخ في التنبؤ بالحالات والأحداث التي ستأتي وفقًا للتقدم الضروري، كما هو الحال مع كونت، ولكن في تحديد القواعد التي يخترعها المجتمع لإرضاء اهتماماته وشغفه، المجتمع الذي تحكمه المؤسسات هو تعبير عن تمكين الخيال والعقل العملي،والمشاعر بهدف ابتكار نماذج مؤسسية "بالقوة الأكثر إبداعًا لفكرنا"، والتي تعمل على استقرار العلاقات الاجتماعية، والعمل وفقًا لمسارها، و التاريخ هو عمل المؤسسات والعدالة المفروض في طريقة الاعتياد الذي يحدد القواعد وأسسها في الطبيعة البشرية.

يقوم Auguste Comte بتصنيف العلوم المختلفة، ويرى أنه لا يزال هناك علم وضعي يجب تأسيسه هو علم الاجتماع: ثابت وديناميكي، إنها الأهم لأنها تتعلق بالحقائق الإنسانية، ويجب أن تسمح بتقدم المجتمع،حيث يتم تقديم الوضعية كنظرية للسيطرة على ثلاثة أبعاد للإنسان: الفكر والمشاعر والعمل،و يؤكد كونت في عمله*Discours sur l'esprit positif* (1844) أنه: «في قوانين الظواهر يتكون العلم حقًا"،وبحسبه تعطى الأولوية فيه للقوانين وليس للوقائع» (A.Comte,1844,p.15)

بالنسبة لكونت، العلم هو العلم فقط من خلال التنبؤات وفائدة ممارسته وتأثيرها الاجتماعي، ودور كل العلوم هو التنبؤ وكل التنبؤ يهدف إلى العمل، لذلك لا يوجد علم إلا من خلال العمل والفعل: «علم الفعل والفعل المستنير بالنظرية لأنه إذا لم يكن هناك علم سوى البصيرة وإذا توقع المرء

فقط ليكون قادرًا، فذلك لأن الملاحظة والاستنتاج العلمي يعطينا مفتاح تسلسل الظواهر»(Pierre (Arnaud, 1969, p116

هذا هو السبب في أن المعيار الأسمى للوضعية هو التنبؤ الواضح الذي يؤدي إلى الفعل: «تتضمن فكرة التنبؤ بالفعل جانبين: بين العلم والعمل لا يوجد اتصال مباشر، لأن محرر التنبؤ يتداخل بينهما، و ذلك لتشكيل النظرية والتطبيق كطريقتين متميزتين ؛...، لكن التفكير في ممر بين هذين الأمرين مختلفين ولكن غير منفصلين».Macherey (Pierre), 1993, p85

في الواقع، العلم الحقيقي، الذي يُحكم عليه وفقًا لهذا التنبؤ العقلاني،والذي يميز تفوقه الرئيسي إن توقع كل شيء دون رؤية أي شيء لا يمكن إلا أن يشكل يوتوبيا ميتافيزيقية سخيفة، لا يزال من الصعب اتباعها. بمعنى و وفقا لكونت، تحكمه ازدواجية النظرية العملية، وبالتالي الحاجة إلى هدف تقني، أي السيطرة على العالم والجسد والمجتمع بهدف إسعاد الإنسان.

تصور أوغست كونت الفيزياء الاجتماعية باعتبارها علمًا مجردًا ونظريًا. لم ير إلا البحث عن قوانين الظواهر الاجتماعية؛ لا جدوى من تعريف الحقيقة الاجتماعية، لأن كل الظواهر البشرية بشكل صحيح اجتماعية،الإنسان تجريد، والواقع الوحيد، موضوع العلم، هو المجتمع، وهو "الهدف الخاص" لدراسته في الفلسفة الوضعية.

يقدم كونت في علم الاجتماع الخاص به تقسيمًا إلى جزأين له ميزة مقابلة التمييز بين النظام والتقدم: الإحصائيات الاجتماعية، حيث يدرس الأفعال وردود الفعل، واحدًا تلو الآخر، للعناصر الاجتماعية المختلفة.، أي الإجماع الاجتماعي والديناميكيات الاجتماعية، التي يعتبرها الجزء الأكثر أهمية والتي يعرّفها العلم كحركة مفيدة لاستمرار البشرية. لهذا يعتقد أن لكل علم تاريخه الخاص، وكل واحدة من هذه القصص مجتمعة مع التاريخ الفكري العام للمجتمع.

في هذه الحالة يجب على العقل البشري أن يتخلى عن الميتافيزيقيا من أجل تأسيس مجتمع على مفاهيم الحرية والمساواة، واستبداله بعلم وأخلاق يقومان على ملاحظة التقدم التاريخي للمجتمعات، و ذلك من خلال البحث عن أصل الأخلاقي للعدالة.

ستكون آراء كونت نظامًا لتنظيم الأفكار للمجتمع، وستتخذ هذه الأفكار جانبًا من القوة الروحية العضوية لاحقًا في كتاباته الشبابية: "اعتبارات حول القوة الروحية"، 1826، ثم في دروس الفلسفة الوضعية (1830- 1842)، يخضع تقسيم الوقت لقانون التقدم الحتمي وفقًا لكونت، حيث تجمعه النظرية والممارسة الثنائية لرجل اجتماعي حيوي يعرف الطبيعة تدريجياً ويكتسبها مع الآخرين، وبروحه الشاملة، إتقان نظري ثم عملي والتنبؤ،و التفكير علميًا في العالم من أجل التصرف هو شعار كونت والهدف النهائي للتاريخ كعلم.

في Cours de Philosophie Positive يصف كونت الانقطاع في التاريخ بسبب الحرب والاستعمار.

إن التأمل الذي نشأ في المجلد الأول من Système Politique Positive يدعو إلى إعادة التركيز على الذاتية والشروع في تحرير المجتمعات من الداخل العاطفي الذي يتجه نحو التحرر الشامل، إن دعوة الثورة إلى الحرية هي توق إلى الكوني الذي قمعه التصنيع،التشتيت والأنانية والحرب، فتصبح مفاهيم النظام والتقدم في الخطاب حول الوضعية ككل: الحرية والنظام والتقدم. "السياسة ستتوافق مع شعار: الحرية، النظام، التقدم".

زمن الديمقراطية مرتبط بثورة 1848، هي رؤية للتاريخ يمكنها ربط الماضي بالحاضر والتقاليد بالثورة، لقيم الحب لأولئك الذين يتمتعون بالحرية. يصف كونت الثورة، في Cours، بأنها "ثورة مفيدة"، تتميز الثورة باندفاع جماعي يهدف إلى إلغاء امتيازات الأسر لتحقيق المساواة للجميع قبل الاستيلاء على السلطة.

لقد تأسست الجمهورية، أو التحرر الشامل للجميع، وبناء المجتمع بهدف إعادة تنشيط التقدم الذي يعرف عدم الاستمرارية، والذي يصبح رجعي. إن فكرة الثورة ستعبر تاريخ العقل، وهدفها هو الجمهورية:« أنت تعلم جيدًا أن الجمهورية هي الحكومة المفضلة لطالب الفنون التطبيقية».(Henri Gouhier, 1933, p107) و في عام 1816، أظهر كونت أن الثورة لم تكن تدور حول الثورة و النقد وإلغاء الامتيازات. و إنما استقرار الروح الثورية يعتمد على الحرية، و التعريف الفردي للحرية هو بالنسبة لكونت مقيدًا وعابرًا، لكن حرية الرأي والفكر فقط هي التي يمكن أن توجد كحرية جماعية، وهي أداة للتعبير عن شعب خالٍ من السلطة الزمنية.

إنّ روح الثورة هي التي تربط تحرير الفرد بتحرير الجماعية والإنسانية، و يصفه كونت بأنه دافع وتجديد عالمي ويعطي مكانًا مركزيًا للأخلاق، والهدف منه هو دراسة ردود الفعل الفردية ودرجة توافقها وعدم ملاءمتها للنظام الاجتماعي والإنساني.

يحتاج المجتمع إلى حشد القوة و الانضباط وبالتالي الحكومة والأمر والطاعة لضمان أن يعيش الناس في سلام ويحققون السعادة،أو بعبارة أخرى قامت الثورة بتثبيت ما أسماه كونت "غريزة الحركة البشرية" ضد اللاهوتية الضيقة الأفق والمتحيزة والقتالية،و هذه ليست معرفة عالمية، بل هذا التوتر الجماعي نحو العالمية، إنها عالمية ذاتية، عالمية تنطلق من شعور كوني يريد الحرية للجميع.

لكونت، التاريخ يخضع لقانون التقدم ويفرض على هذا النحو عندما يتعين إثباته ،و يصبح متأصل في "العادة"l'habitude التي أصبحت غريزة المؤرخ فيه تغزو الحقائق، من خلال "المداولات"، فهو عامل راسخ في الحياة الاجتماعية ورجل علم خاضع لما يحيط به، وهو مسيطر عليه بالطوارئ.

2- تصنيف العلوم:

انزاحت الممارسة النظرية عند أوجيست كونت (Auguste Comte) من خلال ما قام به من تمييّز داخلي لهذه "النظرية وذلك على أساس النظر إليها من زاوية المجرد، الملموس وليكون هذا التّمييز وفق المبدأ القاضي "بتبعية الخاص للعام"؛ أي بمعنى : يميز بين ما هوّ في الواقع عن ماهوّ منطقي بحث وعليه يجب أن نميز فيما يتعلق بجميع أنظمة الظواهر وهي نوعين من العلوم

الطبيعية: الأول: وهي المجرد ولها هدف اكتشاف القوانين التي تحكم فئات الظواهر المختلفة، والآخر الملموس "الذي يعينه المرء أحيانًا حتى يكون اسم العلوم الطبيعية من تطبيق هذه القوانين على التاريخ الفعال للكائنات الموجودة المختلفة ".(Auguste Comte, 1949, p114)

وفي هذا نريد توضيح القصد بالملموس؛ والمجرد وجب علينا القول بأنّ الملموس هوّ شيء أو فكرة عندما يتمّ استهدافهاّ؛ أما المجرّد فهوّ صفة ما ينفصل عن الواقعي من خلال عملية الفهم أو الموجود خارج العالم المعقول.وإذا أردنا تقريب هذا المفهوّم بإمكاننا الاستعانة برسم توضحي يفيد في حصر العلاقة بين النظرية وما يناسبها.

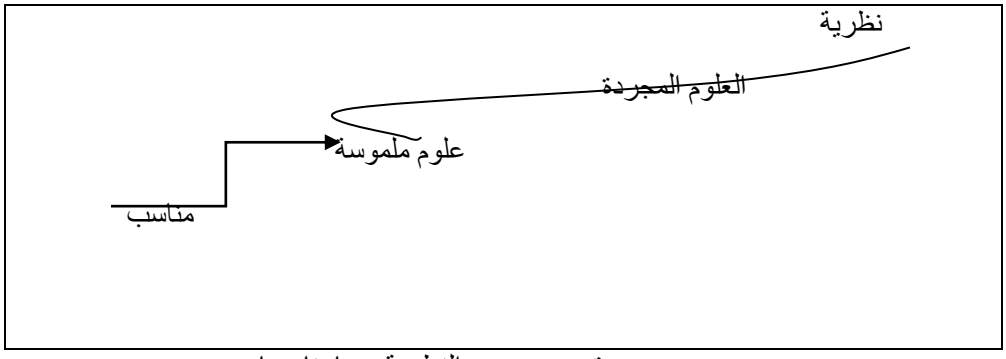

رسم توضيحي بين النظرية و ما يناسبها

والمفيد من هذا نقول بأن النظرية لا تشمل التجريبية، أو الحسية، وبالتالي فإنّ النظرية لها وضع إشكالي ويتطلب التحقق من صحتها من خلال الممارسة التي لها دور اجتماعي، أي صلاحية اجتماعية لذلك، فإنّ دور التحقق من صحة العلم من خلال العمل هوّ دور معرفي، فهوّ يتعلق بوجهة نظر التحقق من صحة نظرية العلم.

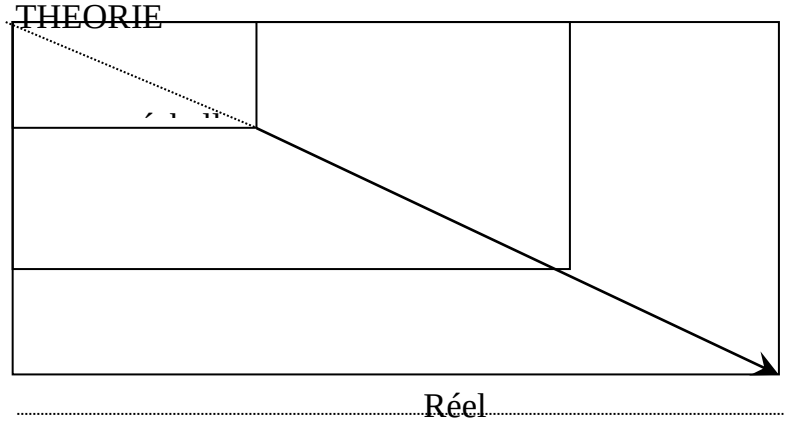

La classification des sciences(Macherey Pierre, 1993, p81)

لذلك تتميز الفلسفة الوضعية قبل كل شيء عن الفلسفة القديمة، اللاهوّتية أو الميتافيزيقية، بميلها العميق نحو العلمية بحيث: "تتميز الفلسفة الإيجابية أولاً وقبل كل شيء بعمق، في أي موضوع، من خلال التبعية الضرورية، والدائمة للخيال للملاحظة، والتي تشكل قبل كل شيء الروح العلمية". (Auguste Comte, 1949, p114)

من هذا ما يمكن أن نستخلصه من وضعية الملاحظة هوّ لقاء ينتقل من الملموس إلى المجرد، وهي فقط مسألة اعتبار كل علم أساسي في هذه العلاقات مع الأنظمة الوضعية.

إنّ دور الوضعية هوّ التخلص من ذاتية المعرفة وإخضاع الخيال للملاحظة والداخل للخارج، لذلك تتطلب الملاحظة العودة إلى المظهر الخارجي المعين للشيء الذي يجب أن نراه، ولكن يجب علينا أيضًا تحديده على أساس العقلانية أو وفقًا لعمليات التجريد الضرورية.

لذا يمكن القول أنّ لكل معرفة بُعد مزدوج: بُعد ملموس وبُعد مجرد، وبُعد نظري وآخر عملي، لكن البعد النظري يتطلب منا التحقق من مدى صحته، وفي الغالب يمكن الحكم على نظرية أوغست كونت بأنّها نظرية "عميقة ومربكة "، ويجوز وصفها بغير المفهوّمة، وبناء على ذلك فهي شكل من أشكال التنظيم التحليلي والمنهجي، وهذا يعني شكلاً يُعطى من المرئي. للتنبؤ، والتنبؤ من أجل التصرف ".

لذا فإنّ دور هذه النظرية كعمل تجريدي ضروري بين الذات والممارسة يعطي شكلاً للمعرفة التركيبية وهذا مّما يؤدي إلى التفكير الملموس. والفكر الملموس نفسه يشكل شكلاً من أشكال الوساطة. ونتيجة لذلك فإنّ العلاقة الموجودة بين المجرد والمادي تخضع لشكل من أشكال "التجريد"، وبالتالي فإنّ فعل التجريد هوّ بُعدّ ملموس لجميع العلوم.

يكّمن الهدف من النظرية هوّ التجريد المرتبط بالواقع وليس اختراعًا رسميًا لذلك يجب أن يتدفق كل التجريد من ملاحظة (إدراك)، لذلك يمكن التعبير عنها بشكل وصفي وفي الواقع، ومنه فإنّ تشعب النظريات العلمية في الممارسة هوّ تعبير عن التحقق من صحتها على هذا النحو، وهوّ ما يبرره مراقبة كفاءتها التقنية والعلوم المتفرعة ملموسة أي الفكر غامض في حين أنّ الوضعية حقيقية.

وكحوصلة لذلك فإنّ كل العلوم تستند إلى علم الملاحظة، والتطبيقات الملموسة هي في نفس الوقت، ترجع إلى مبدأ المعرفة تولد المعرفة، وتضفي للباحث شكلاً من أشكال تقنية العلوم الهندسية، والنظرية كعملية تتجسد في الممارسة والفعل نفسه. لذلك يمكن القول للنظرية التي تمّ التحقق من صحتها أن تعطي شكلاً من أشكال الدعم للعمل في ظلّ النشاط التقني الحي.

ومنه يمكننا أن نستنتج أنه في أوجيست كونت (Auguste Comte)، يتمّ التجريد من الملاحظة لذا فإنّ النظرية كفعل يمكن ملاحظته ضمن حدود والعلاقة الملموسة المجردة وهي علاقة مشروطة لكن أوجيست كونت لا يقبل أي شكل من أشكال التجريد لأنّه غامض من الروح الميتافيزيقية.

تبدو حالة النظرية منهجية، وتطبيقية، وعلمية وبسبب هذا فإنّ مبدأ تصنيف المعرفة يخضع للمفهوّم العملي والنظري. لذلك، فإنّ هدف أوجيست كونت ليس فصل النظرية عن الممارسة وفقط؛ ولكن على العكس من ذلك هو تحديد الشروط الموضوعية لتنسيقها و تقييمها.

وفي حين نجد أن الواقع قد تحدث عن العلاقة بين النظرية والتطبيق من خلال ترتيب عقلاني للتقدم الذي"تتميز به النظرية بمستوى عالٍ من التجريد". ومن هذه الزاوية نجد موضوع "الإلهام الأفلاطوني: نظرية النشاط التأملي الصارم".

لقد تبنى (أوجيست كونت) ضمنيًا هذه الفكرة من أفلاطون في « Théétète » وفي حين آخر نلاحظ أنّ فكرة أوجيست كونت تختلف عن فكرة أفلاطون، ولعل هذه "الدهشة" العاطفة الأصلية للنظرية: كون "النظرية الكونتية للدهشة هي في المقام الأول في سياق تاريخ الأديان " Macherey Pierre,1993, page 79.

تعدّ الفجوة التأسيسية للنظرية التي تريد إبراز الاختلاف بين الذات والموضوع ليست كما يمثلها أفلاطون، فصل مكاني (معقول ومفهوّم) ولكن من منطلق فصل زمني يسمح بالتثبيت بين النظرية وممارسة ترتيب الخلافة.

وبما أنّ تصنيف العلوم ينقسم إلى فئتين رئيسيتين: تتجسدان في التأمل الأوّل لجميع الظواهر الطبيعية يقودنا إلى تقسيمها أولاً، وفقًا للمبدأ الذي أنشأناه للتو، إلى فئتين رئيسيتين، فالأولى: تضمّ جميع ظواهر الأجسام الإجمالية؛ وأمّا الثانية: تحتوي على جميع ظواهر الهيئات المنظمة". لذا فإنّ العلوم تخضع لعملية متتالية وغير متزامنة من التنظير.
وما يترتب على ذلك أنّ العلم الأوّل للأجسام غير العضوية يشمل علم الفلك والفيزياء والكيمياء. والعلم الثاني للهيئات المنظمة يشمل علم وظائف الأعضاء (الظواهر الفيزيولوجية هي دائمًا ظواهر بسيطة يتمّ تعديلها من خلال التركيب والتكوين الخاصين بالأجسام المنظمة) والفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع (علم التطور البشري) وعلم الأحياء (الجزء الأساسي من علوم المادة المنظمة)... غيرها. وبهذا تتميز تباعا: علم الأجسام الخام وعلم الأجسام المنظمة ومنها: الفيزياء السماوية والفيزياء الأرضية والفيزياء المناسبة والكيمياء والفيزياء العضوية والفيزياء الاجتماعية.

ولعل الهدف من الفيزياء هوّ: دراسة القوانين التي تحكم الخصائص العامة للأجسام وعلم الفلك "أعتقد أنّه يمكنني تعريف علم الفلك بدقة، ومع ذلك بطريقة واسعة إلى حد ما، من خلال تخصيصه كجسم لاكتشاف قوانين الظواهر الهندسية والظواهر الميكانيكية التي تقدمها لنا الأجرام السماوية". كل هذا يعتبر فقط مسألة تحديد شكل وحجم الأجرام السماوية ودراسة قوانين الهندسة.

وفي تدريس العلوم الكيميائية الظواهر الجزيئية، يستخدم في ذلك (أوجيست كونت) كلمة علم وظائف الأعضاء كمرادفات لعلم الأحياء، بينما تعتبر بيولوجيا (أوجيست كونت) الهيئات المنظمة

جزءًا أساسيًا من العلوم، ويمكن للمرء أن يؤكد أنّ علم الأحياء يظل علمًا مجردًا، لا يدرس بشكل مباشر الموجود منها، بل الظواهر المشتركة بينها.

ولذلك، فإنّ علم الأحياء يعارض القواعد الرئيسية للطريقة الإيجابية، مثل الفصل بين النظرية والتطبيق، والملاحظة الموضوعية والخارجية.

وخلافا على ذلك، فإنّ الظواهر البيولوجية ليست سوى جانب أكثر واقعية من الواقع، حيث تعتبر الظواهر الفيزيائية والكيميائية، بشكل أكثر تجريدًا، جانبًا أكثر عمومية وتخضع بشكل واضح لقوانين الطبيعة الأكثر عمومية.

ما يمكن أن يستخدمه مصطلح علم الأحياء في الفلسفة الإيجابية للإشارة إلى الدراسة الكاملة للأجسام الحية وفي أوسع معانيها، تندمج البيولوجيا مع "العلوم الطبيعية"وعلم الحيوان وعلم النبات باعتبارهما فرعين رئيسيين ينقسمان بأنفسهما إلى تخصصين دقيقين، يدرسون الكائنات الحية وفقًا لشكلها وتنظيمها ونسيجها وسلوكها وعلاقتها بالبيئة.

إن نهج البيولوجيا ليس تحليليًا ولكنه تركيبي ووفقًا لوبير، تظلّ الحياة غامضة بالنسبة لنا، ومعقدة لأنّ الدرجة الأخيرة من التعقيد لا يمكن رؤيتها، لذا فإنّ كل العلوم هي علم الرؤية وبالتالي التنبؤ في علوم الحياة (المنظمة) هذا من وجهة عارضة؛ وأما من وجهة نظر عامة، فعلى الرغم من ارتباطهما ببعضهما البعض، إلّا أنّهما ليسا من نفس الطبيعة، أي لا يمكن حسابهما بالرياضيات، وبالتالي فإنّ فالتنظير ليس متجانسًا، وهذا ما كان يقوم به (أوجيست كونت) وهوّ يبحث عن طريقة تركيبية لفلسفة العلم.

(les apories) العلم كنظرية للتنبؤ:

هنا تجدر الإشارة إلى أن (أوجيست كونت) يصنف العلوم المختلفة ويرى أنّه لا يزال هناك علم إيجابي يجب تأسيسه، والأهم لأنّ هدفه هوّ الحقائق البشرية ويجب أن يسمح بتقدم المجتمع، لهذا يجب تقديم الوضعية على أنّها إتقان الأبعاد الثلاثية للإنسان وهي: الفكر والمشاعر والعمل.

لم يعدّ الإنسان في الواقع يرى نفسه كموضوع نظري فقط بل أصبح يتظاهر كموضوع عملي: لكونه مجرد جزء صغير من الطبيعة، كما تصور (أوجيست كونت) الفيزياء الاجتماعية باعتبارها علمًا نظريًا وتجريديًا، كان هدفه الوحيد هوّ البحث في قوانين الظواهر الاجتماعية، والإنسان تجريد والواقع الوحيد، والعلم عنده هوّ الإنسانية. وأما نظرته لعلم الاجتماع كعلم مباشر ومتميز، يختزله إلى مجرد نتيجة طبيعية نهائية لعلم الإنسان".

إن المستفيد في العلاقة بين النظرية والتطبيق هوّ العلم الذي يوجه جميع العلاقات البشرية لأنّه من خلاله ينظم الإنسان علاقته بالموجودات وبطبيعة الأشياء، وبهذا الفضاء بالمثل يؤدي العلم وظيفة الوسيط هذه بين الإنسان والأشياء.

وأما من وجهة نظرنا هذه، فإنّ المصطلح الأساسي في هذه الوساطة هوّ التنبؤ وهي التي بطبيعتها "تتضمن فكرة التنبؤ في الواقع جانبين: لا يوجد اتّصال مباشر بين العلم والفعل، لأنّ عنصر الوسيط في التنبؤ يتداخل بينهما، وذلك لتكوين نظرية وممارسة كأمرين متميزين؛ (...) لكن التفكير في مّمر بين هذين الأمرين مختلفين، ولكن غير منفصلين.

ومما هو جلي فإن دور كل العلوم هوّ التنبؤ، وكل التنبؤ يدور حول العمل، لذلك لا يوجد علم إلّا من خلال الفعل والفعل، ولهذا السبب من الواضح أنّ المعيار الأسمى للوضعية هوّ البصيرة، والتي لا تعدو أن تكون فعلاً في الواقع النظرية العقلانية للتنبؤ، التي تزعج العلاقة المباشرة للإنسان بالأشياء والوقت: وبدلاً من القول بترتيب زمني للماضي والحاضر والمستقبل، كان من الضروري قول الماضي، المستقبل والحاضر لأنّ الماضي تصميم المستقبل، فعندما ننظر إلى الوراء فإنّنا ننظر إلى الحاضر لذا فإنّ مستقبل العلم وتوقعاته النظرية تسمح بما يلي:

- "توقع الحاضر وتنظيمه بالتنسيق مع الماضي، ولذلك فإنّ الانعكاس النظري للماضي في المستقبل هوّ الذي يسمح بالسيطرة الحالية على الحاضر". وكل هذا يقوم على تنظيم المجتمع البشري.

- في الواقع، يجب أن تؤدي الفلسفة الإيجابية في النهاية إلى تحقيق هذا المجتمع للمستقبل الذي يتخيله (أوجيست كونت) لذا، فإنّ علم الاجتماع يجعل من الممكن معرفة "قوانين تنظيم" المجتمع (الإحصائيات الاجتماعية) وتلك الخاصة بتطوره (الديناميكيات الاجتماعية): هدفه هوّ حل مشكلة التنظيم الاجتماعي.

- مفهوّم النظرية متعلق بالتنبؤ للعمل. والعلم هوّ جوهر المعادلة والضامن للفائدة، وذلك راجع بالعمل به وممارسته، وما ينتج عنه لاحقا من خلال تأثيره الاجتماعي، وهنا تكمن النظرية بإنّها نظام عقلاني للفكر من شأنه تسهيل التنبؤ وتأثير أفعالنا على الطبيعة من أجل الهيمنة. وقبل ذلك تستوجب الممارسة" العلمية"التحقق من صحة النظرية، كما أنّ التنظير الحكيم سيعزز العمل الفعال والجيد.

ومن منطلق آخر ومن وجهة نظر معرفية و إبستمولوجية تعتبر وجهة نظر (هابرماس) النّقدية أنّ الفلسفة الاجتماعية لم يعد لها علاقة بالممارسة ولكن فقط بالأفعال التي تهدف إلى تحقيق غايات معينة والامتثال للتوصيات "الاجتماعية التقنية".

وما يجب إدراجه هنا هو أنّ الارتباط بين النظرية والممارسة شبيه بنظرية (هابرماس)، ولذلك فهي رؤية شاملة لهذا الارتباط حول نظرية المجتمع التي تولد هي نفسها نظرية للعلم من خلال ممارستها.

من هذا المنطلق تصبح الفلسفة العامة النتيجة النهائية للفلسفات الخاصة بالعلوم الستة التي قدم لها (أوجيست كونت) سلسلة مقبولة منذ زمن طويل، وحتّى من قبل ناقدين وفي الحقيقة تعتبر هذه

الفلسفة تنظير للعلم، لذلك كان من الضروري السعي ورائها قبل كل شيء إلى ما هوّ أساسي ومؤكد وما هوّ عرضي وافتراضي في كل علم.

وبناء على هذا كان من الضروري تحديد الحدود الدقيقة لكل منهم وأخيراً وضع أسس علم الاجتماع كعلم، وهذا هوّ السبب في أنّ الظواهر تظهر بالتالي كتغييرات لظاهرة الحياة، يمكننا أن نلاحظ أنّ مصطلح الوضعية هوّ نظرية المعرفة، إنّه في الأساس تأثير ومحاولة "محاولة لإعادة تنظيم العلم وإصلاح المجتمع من خلال خلق علم الاجتماع بالنسبة لـ: (أوجيست كونت)، ترتبط الوضعية بظهوّر عصر العلم، الذي يميز الحالة "الوضعية" أو "العلمية" التي تنجح في "قانون الدول الثلاث" وانتقالها إلى "الحالة اللاهوّتية" أو لبعد "خيالي"وفي حالة "ميتافيزيقية" أو "مجردة".

وما يمكن أن نستخلصه بشكل عام، فقد نجد أنّ (أوجيست كونت) قدم مجهودات معتبرة في هذا المجال بالإضافة إلى المعلومات الفلسفية القيمة وكلها تدخل ضمن"دروس الفلسفة الوضعية، وما يؤكد ذلك هو أنّ الافتراض لا يمكن أن يكون ذا معنى إذا لم يكن قابلاً للاختزال في بيان الحقيقة: من ناحية أخرى، ينتقد التجريبية، وبه تصبح النظرية تطبيقها والتنبؤ بالأشياء حقيقة.

خاتمة:

يتمثل دور الوضعية في التخلص من ذاتية المعرفة وإخضاع الخيال للمراقبة من الداخل إلى الخارج. لذلك تتطلب الملاحظة العودة إلى مظهر خارجي معين للشيء الذي يجب أن نراه، ولكن يجب علينا أيضًا تحديده على أساس العقلانية أو وفقًا لعمليات التجريد الضرورية. فكل معرفة لها بعد مزدوج: بعد ملموس وبعد مجرد، بعد نظري وآخر عملي. لكن البعد النظري يتطلب التحقق من صحة، ونظرية أوغست كونت غير مفهومة، فهي شكل من أشكال التنظيم التحليلي والمنهجي، وهذا يعني شكلاً يُعطى من المرئي. للتنبؤ والتنبؤ من أجل العمل ". لذا فإن دور هذه النظرية كعمل تجريدي ضروري بين الذات والممارسة يعطي شكلاً للمعرفة التركيبية يعني ما يؤدي إلى التفكير الملموس، والفكر الملموس نفسه يشكل شكلاً من أشكال الوساطة.

ونتيجة لذلك، فإن العلاقة بين ما هو مجرّد وما هو ملموس تخضع لشكل من أشكال التجريد، وبالتالي فإن فعل التجريد هو بُعد ملموس لجميع العلوم. الهدف من النظرية هو التجريد المرتبط بالواقع وليس اختراعًا رسميًا. لذلك يجب أن يتدفق كل التجريد من ملاحظة (إدراك حساس) يمكن التعبير عنها بشكل وصفي.

في الواقع، فإن تشعب النظريات العلمية في الممارسة هو تعبير عن التحقق من صحتها على هذا النحو، وهو ما يبرره مراقبة كفاءتها التقنية. لذلك، كل العلوم هي علم الملاحظة والتطبيقات الملموسة هي كل المعرفة التي تولد المعرفة، وهي شكل من أشكال التقنية، والعلوم الهندسية. بحيث النظرية كعملية تتجسد في الممارسة والفعل نفسه. لذلك، يمكن للنظرية التي تم التحقق من صحتها أن تعطي شكلاً من أشكال العمل للعمل تحت النشاط التقني الحي.

يمكننا أن نلاحظ أن في فلسفة أوجيست كونت، يتم التجريد من الملاحظة. لذا، فإن النظرية كعمل يمكن ملاحظته ضمن حدود والعلاقة الملموسة المجردة هي علاقة مشروطة. لكن أوغست كونت

لا يقبل أي شكل من أشكال التجريد. فما كان يأمل به سان سيمون هو "التبشير بالفلسفة الوضعية" لأنها الضامنة من أجل التنظيم العقلي لحياة البشر.

يصبح الإنسان هو "الموضوع"، فيتحول من صانع المعرفة إلى موضوع هذه المعرفة. بمعنى من كونه قد حقق سيادته على الطبيعة يحقق الآن سيادته على ذاته بدراستها. والتساؤل الذي يطرح هنا كيف يمكن له أن يكون ذاتا و موضوعا؟ قد أشار أوجيست كونت عن إشكالية التداخل بين الذات والموضوع في كتاب "الفلسفة الوضعية" يقول: « فالفرد المفكر لا يمكنه أن ينشطر شطرين أحدهما يفكر والأخر يشاهد التفكير» (القولة مستمدة من نص بالكتاب المدرسي للفلسفة طبعة 1988).

إن تبلور معرفة علمية حول الإنسان أدت إلى ولادة مجالات تهتم بمعرفته معرفة علمية وهي علم البيولوجيا (بمختلف مكوناته) وعلم الاقتصاد من خلال واقع المجتمع ثم علم اللغة باعتبارها الميزة أو الخاصية الأساسية للإنسان (ديكارت). وهذه العلوم لها مكانة في العلوم الإنسانية.

مهما يكن من أمر فإن اوجيست كونت تغير نسقه الفلسفي الذي كان يحكمه العقل صار يقوم على منطق الحب والسبب في ذلك قصة الحب التي عاشها والتي لم تغير مجرى حياته فحسب وإنما نسقه الفلسفي الذي كان منخرطا في البحوث الوضعية العلمية الجافة. لقد استفاق كونت Comte من غفلته وعرف أن هناك قيماً أخرى في الحياة غير قيم الصناعة والتكنولوجيا والتقدم المادي. ولكن للأسف فإن الحضارة الغربية لم تتبع كونت الثاني وإنما ظلت متعلقة بكونت الأول. بل واعتبرت أن كونت الثاني خان كونت الأول كما سبق وقلنا.

إجمالا لقد مثلت فلسفة اوجيست كونت على إنها فلسفة العصر الصناعي والتكنولوجي الذي كان في طور انبثاقه أيام أوغست كونت إبان القرن التاسع عشر. وترجع أهمية هذا الفيلسوف بالضبط إلى أنه عرف كيف يستبق على هذا العصر الجديد وينظّر له حتى قبل أن يولد.

قائمة المراجع:

1.Opuscules de philosophie sociale (1819-1828), Écrits de Jeunesse ; série d'articles et de travaux publiés par Comte, édition Ernest Leroux, 1883. Nous citons d'après cette édition :

2. « Plan des travaux scientifiques nécessaires pour réorganiser la société » (1822).

3. « Considérations philosophiques sur les sciences les savants » (1826).

3.Considérations sur le pouvoir spirituel » (1826).

4.Cours de philosophie positive (1830-1842), il existe actuellement deux éditions complètes :

5.Éditions Anthropos, Paris, 1968, Œuvres, Reproduisant l'édition Pierre Laffitte (1894) qui était elle même « identique à la première » Introduction par Sylvain Pérignon. Le **Cours** occupe les six premiers volumes de ces Œuvres.

6.Éditions Hermann, Paris, 1975, édition séparée du Cours seul, présentée en deux volumes que les éditeurs ont intitulé respectivement volume I, Philosophie première. Volume II, Physique sociale, présentation et notes par Michel Serres, François Dagognet, Allal Sinaceur, Jean-Paul Enthoven.

7.Discours sur l'esprit positif (1844). Vrin, Paris, 1995.

8.Discours sur l'ensemble du positivisme. (1848). Introduit par Annie Petit, Fondation de la Société positiviste, Garnier Flammarion (GF), Paris, 1999.

9.Système de politique positive ou Traité de sociologie instituant la religion de l'Humanité, Mathias, Carilian-Goeury et V. Dalmont, Paris, (1851-1854), quatre vol.in 8- cité d'après la cinquième édition identique à la première. Au siége de la Société positiviste, Paris, 1929. (SPP, I, II, III, IV).

10.Catéchisme positiviste ou Sommaire Exposition de la religion universelle (1852), en onze entretiens systématiques entre une femme et un prêtre de l'Humanité, Garnier Flammarion, introduction de Pierre Arnauld, Paris, 1966.

11.Synthèse subjective ou Système universel des conceptions propres à l'état normal de l'humanité (1856), chez l'auteur et Dalmont Libraire, novembre 1856, Paris cité dans la réimpression anastatique de l'édition Anthropos, Paris, 1971. Et nouvelle édition de Fayard, Paris, 2000.

12.Arnaud (Pierre), Politique d'Auguste Comte, Paris, Armand Colin, Paris, 1965.

13.Arnaud (Pierre), , Le « Nouveau Dieu », préliminaire à la politique positive, Paris, Vrin, 1973.

14.Arnaud (Pierre), Du pouvoir spirituel, Livre de Poche, « Pluriel », 1978.

15.Arnaud (Pierre), La pensée d'Auguste Comte, Bordas, Paris, 1969.

16.Ben Saïd Cherni (Zeineb), Auguste Comte, postérité épistémologique et ralliement des nations, L'Harmattan, 2005.

17.Ben Saïd Cherni (Zeineb), La loi des trois états d'Auguste Comte et sa double réduction, Centre de Publication Universitaire, 2001.

18.Bourdeau (Michel)**,** Auguste Comte et l'idée de science de l'homme, L'Harmattan, 2002.
19.Bourdeau (Michel)**,** Comte science et politique les conclusions générales du cours de Philosophie Positive, Pocket, département d'Univers Poche, 2003.
20. Bourdeau (Michel)**,** Théorie générale de la religion Auguste Comte, Edi., MILLE. Et. UNE NUITS, 2005.
21. Bourdeau (Michel)**,** Les trois états : science, théologie et métaphysique chez Auguste Comte, Cerf, 2006.
22.Braunstein (Jean-François), L'histoire des sciences : Méthodes, Styles et Controverses, Paris, Vrin, 2008.
23. (Brunschvicg (Léon), L'expérience humaine et la causalité physique, PUF, 1949.
24. Gouhier (Henri), Auguste Comte philosophie des sciences, Gallimard, Paris, 1996.
25. Gouhier (Henri), La philosophie d'Auguste Comte, science, politique, religion, PUF, Paris, 1998.
26. Gouhier (Henri), Le Vocabulaire de Comte, ellipses, Paris, 2002.
27. Gouhier (Henri), Science et philosophie, ellipses Philosophies, 2006.
28. Kolakowski (Leszek), La philosophie positiviste, Denoel /Gonthier, Paris, 1976. Le second chapitre "Les premières versions du positivisme et David Hume ».
29. Laubier (Jean), Auguste Comte, philosophie des sciences, textes choisis, PUF, 1ére édition, Paris, 1974.
30. Macherey (Pierre), Comte : la philosophie et les sciences, PUF, Paris, 1993.
31. BUNGE, M., L'épistémologie, Paris, Maloine, 1983
32. Robert Nadeau, Vocabulaire technique et analytique de l'épistémologie, Paris, PUF, 1999
33. « Auguste Comte : La science, La société », sous direction de Angèle Kremer Marietti, travaux du colloque organisé à l'occasion du cent cinquantième anniversaire de la mort de Comte, L'Harmattan, Paris, 2009.

34. Ben Saïd Cherni (Zeineb), « La pensée d'Auguste Comte entre la norme et l'historicité », Actes du Colloque du 27 au 30 avril 1999, Auguste Comte et le positivisme, deux siècles après, Beit Al Hikma-Carthage, p. 239.
35. Ben Saïd Cherni (Zeineb), « Modèle épistémique et sémiologie chez Comte à partir d'une lecture d'Angèle Kremer-Marietti », Articl a paru dans les Actes du Colloque de 2008 : Abdelkader Bachta, Épistémologie et philosophie des sciences en l'honneur d'Angèle Kremer-Marietti, Paris, L'Harmattan, 2010, pp.51-59.
36. « Biologia: parametro epistemologico del XIX secolo », étudie par Maria Donzelli, Actions du séminaire International 30-31 mars, 2001, « La philosophie d'Auguste Comte et la biologie au XIX e siècle », di Zeineb Ben Saïd Cherni, pp. 35-58.
37. Canguilhem (George), Études d'histoire et de philosophie des sciences, Vrin, 1968, Partie II, "Interprétations" : Chap. 1, "Auguste Comte" contient trois sous-parties : "La philosophie biologique d'Auguste Comte et son influence en France au XIXe siècle" (Extrait du Bulletin de la Société française de Philosophie, numéro spécial 1958, célébration du Centenaire de la mort d'Auguste Comte), "L'école de Montpellier jugée par Auguste Comte", (Communication au XVIe Congrès international d'Histoire de la Médecine, Montpellier, 22-28 sept. 1958. "Histoire des religions et histoire des sciences dans la théorie du fétichisme chez Auguste Comte", (Extrait des Mélanges Alexandre Koyré, II, L'aventure de l'esprit, Paris, Hermann, 1964)
39. Clauzade L., « Le "culte" et la "culture" chez A. Comte » in Revue des sciences philosophiques et théologiques, t. 87, 2003, pp. 39-58.
40. Donzelli (Maria), « Lectures et interprétations d'A. Comte en Italie dans la seconde moitié du XIXème siècle », in Auguste Comte et le positivisme deux siècle après, sous la direction de Zeineb Ben Saïd Cherni, Académie Tunisienne des Sciences, des Lettres et des Arts,"Beit Al-Hikma", Carthage 2000, pp. 187-206.
41. Duprat (Gérard), « Bertrand Binoche, Introduction à de l'esprit des lois de Montesquieu », 1998, Revue français de science politique, volume 48, n°6, pp 791-792.

42.Le Robert : Dictionnaire historique de la langue Française, 2 volumes, Alain REY, éd, Amazon, Paris, 1995.
43.Encyclopédie philosophique universelle, (Les Œuvres philosophiques, André Jacob. PUF, 1991.
44.Encyclopédie philosophique universelle : Les Notions Philosophiques. Dictionnaire 1+2 publié sous la direction d'André Jacob, PUF, 1991.

ترجمة مختصرة لكتاب علم النفس الاجتماعي: مقاربات تجريبية ونقدية

Social Psychology: Experimental and Critical Approaches

(Wendy Stainton Rogers, 2003)

أ.حمزة الشافعي، ماجيستير في الدراسات المقارنة- تخصص إنجليزية- جامعة ابن زهر، أكادير- المغرب

ملخص: يدرس كتاب علم النفس الاجتماعي: مقاربات تجريبية ونقدية للكاتبة البريطانية ويندي ستاينتن روجرز مقاربتين مختلفتين في علم النفس الاجتماعي، وهما المقاربة التجريبية والمقاربة النقدية. وتنطلق الكاتبة من فكرة أساسية مفادها وجود صراع كبير بين المقاربتين، حد تشبيههما ب"معسكرين" أو "قبيلتين" أو "قطبين" في حرب طاحنة نظرا لاختلاف منطلقاتهما ومرجعياتهما الإبستمولوجية والأنطولوجية. لذلك، فالكتاب لا يسعى إلى إيجاد صيغة يتم بموجبها يمكن دمج المقاربتين في إطار مقاربة واحدة، وإنما غايته هي كشف وتحديد إيجابيات ومكامن ضعف كل واحدة منهما.

Abstract : The book entiteld Social Psychology: Experimental and Critical Approaches by the British writer Wendy Stainton Rogers examines two different approaches to social psychology - experimental and critical. The writer's basic idea is that there is a great conflict between the two approaches, to the extent of being likened to two "camps, tribes or poles" in a devastating war, due to their different premises, and epistemological and ontological backgrounds. Therefore, the book does not seek to find a way by which the two approaches can be combined within one approach, but rather its goal is to explore and identify the strengths and weaknesses of each approach.

التعريف بالكتاب:

يتناول كتاب علم النفس الاجتماعي: مقاربات تجريبية ونقدية للكاتبة البريطانية Wendy Stainton Rogers الصادر عن مطبعة الجامعة المفتوحة – Maidenhead (Philadelphia2003) مقاربتين مهمتين في علم النفس الاجتماعي وهما: المقاربة التجريبية والمقاربة النقدية. وتحاول الكاتبة باعتبارها متخصصة في علم النفس الصحي وعلم النفس الاجتماعي النقدي تسليط الضوء على جوانب مهمة من المقاربتين التجريبية والنقدية لتغطية حاجيات الطلاب والمهتمين حول علم النفس الاجتماعي، مع التعريف بالمقاربة النقدية التي تعتبر مقاربة صاعدة وجديدة. كما تسعى من خلال ذلك إلى إقامة توازن بين المقاربتين قصد الربط بينهما، وتحديد مكامن الالتقاء ونقاط المقارنة، دون دمجهما نظرا لاستحالة تحقيق وضعية توافقية واندماجية مريحة بين المقاربتين. وهذا يعزى بدوره إلى اختلاف وتضارب مرجعياتهما الإبستمولوجية والأنطولوجية.

حرر الكتاب باللغة الانجليزية من طرف كاتبة متخصصة في علم النفس الصحي وعلم النفس الاجتماعي النقدي. ويعرض الكتاب خلاصة أبحاث الكاتبة حول أصول علم النفس الاجتماعي التجريبي وأفاق علم النفس الاجتماعي النقدي كمجال بحثي جديد، صاعد وواعد. يقع الكتاب في ثلاثمائة واثنا وسبعون صفحة من الحجم المتوسط، ويبدأ بمقدمة عامة وينتهي بقائمة كلمات لها صلة بموضوع الكتاب، مصحوبة بشرح ولائحة المراجع المعتمدة وفهرس. ويشتمل على جزأين أساسين حيث يتناول الجزء الأول بفصوله الثلاثة نقط انطلاق الكاتبة أثناء عرض الاختلافات بين المقاربتين التجريبية والنقدية. بينما يتناول الجزء الثاني بفصوله السبعة مواضيع في غاية الأهمية في علم النفس الاجتماعي.

الجزء الأول من الكتاب: نقط الانطلاق:

يحمل الجزء الأول من هذا الكتاب اسم "نقط الانطلاق"، وينقسم إلى ثلاث فصول تنقسم بدورها إلى أقسام مختلفة. يجيب القسم الأول من الفصل الأول "ما هو علم النفس الاجتماعي؟" عن سؤال جوهري حول ماهية طبيعة الصراع بين علم النفس الاجتماعي التجريبي وعلم النفس الاجتماعي النقدي. وتعزى أسباب هذا الصراع أو الخلاف بين "المعسكرين" أو "القبيلتين" حسب الكاتبة إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي: العلم science والايديولوجيا ideology وطبيعة العالم الاجتماعي the social world.

فبالنسبة إلى علم النفس الاجتماعي التجريبي، فالمنهج العلمي هو الوسيلة الوحيدة للحصول على معرفة صالحة وفعالة حول الظواهر والصيرورة والأحداث الاجتماعية، كما أن المعرفة تبقى محايدة إيديولوجيا، وأن العالم الاجتماعي منعزل ومنفصل مع الأفراد الموجودين في نطاقه. بخصوص علم النفس الاجتماعي النقدي، فيعتبر أن المنهجية العلمية ليست السبيل الوحيد للحصول على المعرفة، وأن هذه المنهجية لا تناسب كثيرا علم النفس الاجتماعي. كما

أن المعرفة بما في ذلك المعرفة المبنية على علم النفس الاجتماعي التجريبي لا يمكن فصلها عن الايديولوجيا وأن العالم الاجتماعي نتاج التفاعل بين الناس.

يتناول القسم الثاني من هذا الفصل جذور علم النفس الاجتماعي. وفقا لذلك، فقد بدأت العلوم الاجتماعية كما نعرفها اليوم في التشكل في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في خضم ذلك، جاء تطور علم النفس بشكل عام متأخرا بعد محاولات عسيرة في إيجاد مكان له بين باقي العلوم الإنسانية. وقد وصف Murphy (3: 1929) وضعية علم النفس كشخص متشرد يطرق باب الفسيولوجيا تارةً، وباب علم الأخلاق (الإيتيقا) تارةً، وباب الإبستمولوجيا تارةً أخرى. ويرى McDougall William (3: 1919) أن علم النفس الاجتماعي يجب أن يدرس كمجال مستقل، وأن لا يقبل وصاية السوسيولوجيا والانثروبولوجيا لأن دوره يكمن في دراسة منابع الفعل الإنساني والدوافع والمحفزات التي تدعم النشاط الذهني والجسمي وتنظيم السلوك. وقد انتقد علماء النفس الاجتماعي علم النفس أنداك، باعتباره منحصراً فقط على العمليات المعرفية الذهنية على مستوى الفرد، مدافعين عن ضرورة تبني مقاربة علمية في دراسة الظواهر النفسية، وكذلك أثر الصيرورات الاجتماعية مثل صيرورة انتقال المجتمع من البدائية إلى التحضر. وتعتبر أولوية الغريزة فكرة محورية في نظرية McDougall. فبالنسبة إليه، فالطبيعة الإنسانية كنتاج لسلسلة من الميولات الغريزية (الدوافع البدائية) هي الأسس الأولى للسلوك، لكن يمكن تغييرها عن طريق العادات الاجتماعية والمعايير الأخلاقية عبر القوة الحضاريةthe civilizing force، وذلك لدور الحضارة الأساسي في الانتقال من مجتمعات متوحشة وبدائية إلى متحضرة وحديثة ليجعل بذلك من علم النفس التطوري أساس نظريته.

إذا كان McDougall يرى الأشخاص كنتاج لغرائزهم ولدوافعهم الداخلية والبيولوجية والتي تخضع لعملية قولبة moulding بواسطة القوى الاجتماعية والثقافية لتجعل منهم أفرادا متحضرين فإن William James (1907) يرى أن الشخص كذات مدركة وواعية ذات إرادة وعزيمة تعطي المعنى للعالم بنشاط وقصدية intentionality، وبطريقة مترابطة، ما يجعلها تتمتع بإرادة حرة. بمعنى، فعلم النفس الاجتماعي لديه، ينظر إلى الأشخاص كفاعلين أساسيين، وليس كلعبة تتحكم فيها العوامل الاجتماعية والبيولوجية والنفسية.

ظهرت البوادر والتيارات الأولى لعلم النفس الاجتماعي في ظل طموحاته الساعية إلى استرداد جانبه الاجتماعي من علم الاجتماع وأبعاده الثقافية من الانثروبولوجيا. كما أن له جذور في حركتين ظهرتا في أوروبا والتي سبقتا أعمال McDougall و William James، ويتعلق الأمر بكل من علم النفس الشعبي Völkerpsychologie (1) في ألمانيا وعلم نفس الحشد/الجمهور/الجماهير crowd psychology في كل من إيطاليا وفرنسا. وحسب علم النفس الشعبي، فالأشخاص الذين ينتمون لمجموعة اجتماعية معينة يميلون إلى التفكير بطريقة جماعية: حمل نفس الآراء والمعتقدات والاشتراك في القيم والافتقار إلى الحكم المستقل كما هو الشأن بالنسبة للطوائف الدينية كجماعة طالبان، أو المجموعات السياسية ذات قضية معينة

كالدفاع عن حقوق الحيوان. ويعتبر كل من Steinthal و Lazarus أبرز مؤسسيه سنة 1900، كما يعد Wilhelm Wundt مؤسس علم النفس التجريبي أحد أبرز مناصريه. في ما يخص علم نفس الحشد/ الجمهور ، فيبحث في فهم كيف ولماذا حينما تتصرف الجماهير الكبيرة من الناس معا، نجد أنها تشتغل ككيان موحد entity، وقد جاءت كاستجابة لاهتمامات الثورة الاجتماعية والسياسية في أوربا مثل الثورة الفرنسية. ويعد المنظر الفرنسي Gustave Le Bon أكبر مناصري هدا التيار، ويتجلى ذلك في كتابه سيكولوجية الجماهير المنشور سنة 1895. ويتفق علم نفس الجماهير أو الحشود مع تصورات علم النفس الشعبي في مسالة "العقل الجمعي the collective mind. فحسب Le Bon، فإن الجمهور أو الحشد يتعرض لإثارة وغضب أو جنون جمعي collective madness يصل مستوى "الوحشية" و"البدائية" حينما يتصرف ككلية واحدة، بحيث تكون سلوكيات وتصرفات أفرادها في تنافي تام مع منزلتهم الأخلاقية ومستواهم الفكري.

يتناول القسم الثالث من هذا الفصل جذور علم النفس الاجتماعي التجريبي. وتعود أول تجربة في علم النفس الاجتماعي إلى Norman Triplett (1898)، أي قبل صدور كتاب مقدمة في علم النفس الاجتماعي لصاحبه McDougall (1909)، عندما لاحظ نتائج سباق الدرجات المنظم من طرف الرابطة الأمريكية للدراجين سنة 1897. وقد خلص إلى أن النتائج والتوقيت المسجلين في السباق من طرف الدراجين تكون أسرع عندما يكونون في سباق مع بعضهم البعض، عكس ما يحرزونه خلال السباقات الفردية. الأمر الذي دفعه إلى افتراض وجود "قوة طاقية/نشاطية" energizing force وهي عبارة عن "محرك نفسي" يتولد أثناء المنافسة، ومن خلال ذلك كون فرضية عامة مفادها أن وجود الآخرين يخلق "تأثيرا منتج للقوة والطاقة" dynamogenic influence ينعكس على سلوك الفرد، ما ينتج عنه تحسين الأداء/الإنجاز. كما تم التطرق في هذا القسم إلى المدارس والنظريات التالية:

- السلوكية Behaviourism: ظهرت السلوكية في أروبا لكنها لقيت انتشارا كبيرا في الجامعات الأمريكية (حوالي 31 جامعة أبرزها جامعة ميشيغان). والسلوكية في جوهرها تؤمن بأن كل السلوكيات ناتجة عن دوافع غريزية وأن تعلمها يخضع لمنطق التحفيز/ التشجيع أو القمع/ المعاقبة.

- نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory: العنصر الأساس في عملية التعلم في هذه النظرية هو "الدافع الاجتماعي"، عكس السلوكية التي يرتكز فيها التعلم على "الدافع الغريزي". فبفضل الدوافع الاجتماعية، يتمكن الأفراد من خلق ظروف للتعلم والتصرف وفق سلوكيات محددة. وتتحدد الدوافع الاجتماعية في الرغبة في الاستقلالية، الإنجاز، العدوانية، التفوق، الاندماج الخ. عكس الدوافع الغريزية التي تتسم بالوحدة والشمولية، تختلف الدوافع الاجتماعية من مجموعة بشرية إلى أخرى، وبواسطتها يصبح الأطفال كائنات اجتماعية بناء على الدوافع والتنشئة الاجتماعية للمجموعة التي ينتمون إليها.

- علم النفس الجشطالتي Gestalt Psychology: أسست الجشطالتية سنة 1912 من طرف Wertheime. وحسب مدرسة الجشطالت، فإن السياق والتجارب الشخصية يلعبان دور الدافع المهم في طريقة فهم الناس للأشياء.

- علم النفس الاجتماعي التجريبي Experimental Social Psychology: عموما، يعد Lewin الأب المؤسس لعلم النفس الاجتماعي التجريبي، وقد اهتم بتأثيرات المجموعات الاجتماعية وديناميكياتها وتغيراتها، وأسس حقله النظري على مبادئ الجشطالتية. ويرى أن السلوك يتأثر ب "الحقل النفسي" أو "الحقل الاجتماعي".

يتحدث القسم الأخير من هذا الفصل عن جذور علم النفس الاجتماعي النقدي. ففي السبعينات والثمانينات، بدأ عدد من علماء النفس أمثال Kenneth Gergen و Rom Harré و Jonathan Potter و Margaret Wetherell و Ian Parker في إدخال نظريات جديدة إلى علم النفس الاجتماعي، وتحديدا نظرية البنائية الاجتماعية وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة، ليضعوا بذلك أسس ومنطلقات ما تسميه الكاتبة Wendy Stainton Rogers في هذا الكتاب ب"علم النفس الاجتماعي النقدي". وبخصوص مسألتي الحداثة وما بعد الحداثة، فالحداثة تعني مجموعة من المعتقدات النظرية والأخلاقية والقيم والممارسات والمساعي، التي تم تطويرها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة تاريخية من عصر الأنوار في القرن الثامن عشر. وتستند الحداثة على أربعة مبادئ رئيسية هي الديمقراطية والفردية الليبرالية والإنسانية الليبرالية والعلوم. وبخصوص ما بعد الحداثة، فقد أثرت بشكل كبير على علم النفس الاجتماعي. ومن منظورها، فإن المعرفة يتم بناءها بدل اكتشفها، وأنها، أي المعرفة، متعددة وليست مفردة، وأنها الوسيلة التي تمارس بها السلطة.

يهدف القسم الأول من الفصل الثاني المعنون ب "الأنموذجين الخاصين بعلم النفس الاجتماعي" إلى الحديث عن الأطر المرجعية الابستمولوجية (2) والأنثروبولوجية (3) لعلم النفس الاجتماعي التجريبي. ويميز بين الاستنباط deduction والاستقراء induction كمنطقين للبحث والتحقق. ويقصد بالاستقراء عملية استخراج الاستنتاجات والاستدلالات من الملاحظات بغية تشكيل تعميمات generalizations تخضع بدورها لمزيد من القياس والتقييم عن طريق ملاحظة الحقائق. أما الاستنباط، فيقصد به عملية إخضاع قاعدة أو نظرية للقياس من أجل تبيان مدى مصداقيتها أو خطأها لتطويرها أو استبعادها. بينما يصف القسم الثاني الأطر المرجعية الابستمولوجية والأنثروبولوجية لعلم النفس الاجتماعي النقدي، الذي ينطلق من "نظرية البنائية الاجتماعية" كمصدر لتحصيل المعرفة. كما يقارن هذا القسم المقاربات النقدية الواقعية والمقاربات النقدية النسبية، ويركز على الاستنتاج كمنطق للاستدلال. وينتهي الفصل بملخص عام للاختلافات الكبرى بين الأنموذجين التجريبي والنقدي.

ينبني علم النفس الاجتماعي التجريبي عموما على موقف ابستمولوجي يسمى ب"الوضعية" التي ترى أن هناك علاقة مباشرة بين الأشياء والأحداث في العالم الخارجي ومعرفة الناس لها. لهذا، فغاية علم النفس الاجتماعي التجريبي هي اكتشاف معرفة موثوقة ومبنية على

الحقائق الواقعية حول العالم الاجتماعي social world، بواسطة المنهج العلمي scientific method المبنية على الجمع والتحليل المنهجيين للأشياء الممكن ملاحظتها مباشرةً.

يبحث القسم الثاني لهذا الفصل في موضوع أنطولوجيا وإبستمولوجيا علم النفس الاجتماعي النقدي. وحسب Wendy Stainton Rogers، فإن علم النفس الاجتماعي النقدي ينبني على أنطولجيا ontology لا تؤمن بوجود العالم الاجتماعي خارج الطبيعة. أي أن العالم الخارجي يبنى بواسطة أفعال الناس وجهودهم لإعطائها معنى، والإبحار والتأمل في ذواتهم وحياتهم داخل هذا العالم الاجتماعي. وتسمى هده المقاربة ب"البنائية الاجتماعية"، وتجد منطلقها ومرجعيتها في نظرية "ما بعد الحداثة" وتطبيقاتها في العلوم الإنسانية، خاصةً علم الاجتماع وعلم النفس النقدي. وقد نبعت مقاربة "البنائية الاجتماعية" من نظرية تسمى سوسيولوجيا المعرفة، خاصةً عند صدور كتاب البناء الاجتماعي للواقع سنة 1976 لكل من Luckmann و Berger اللذان يعتبران أن الواقع الاجتماعي يبنى من خلال ثلاث مراحل وهي التخريج Externalization، والتشييء Objectification/thingification، والاستيعاب/الإدخال Internalization.

ويهتم القسم الثالث والأخير بمقارنة الأنموذجين التجريبي والنقدي بتوظيف كل من المقاربة النقدية الواقعية والمقاربة النقدية النسبية. يقصد بالمقاربة النقدية الواقعية في هذا السياق "الواقعية النقدية" التي نجدها في نظرية ما بعد الحداثة؛ وهي تحيل إلى الواقع الاجتماعي، وليس إلى الواقع الطبيعي. وتعمل الواقعية النقدية الابستمولوجية على ملاحظة كيف يتصرف الناس في إطار عالمهم الاجتماعي لإعطائه المعنى. وانطلاقاً من تحليل هذه الملاحظات، يتم بناء نماذج من فرضيات تفسر ما يجري حولنا. فالأفعال والظواهر حسب البحث النقدي الواقعي نتاج بنى اجتماعية (كاللامساواة البنيوية) وميكانيزمات متنوعة (مثل المجتمع الأبوي).

فيما يتعلق بالمقاربة النقدية النسبية، ترى Wendy Stainton Rogers (1995) أن النسبية النقدية critical relativism هي ما يصطلح عليه ب" التأويلية interpretativism ". وتحاول العلوم الاجتماعية التأويلية فهم ما يقدم الناس على فعله عن طريق كشف المعرفة البينية المضمرة، والمعاني الرمزية، والحوافز والقواعد التي توجه أفعالهم أثناء ممارساتهم وتفاعلاتهم في الحياة اليومية (Blaikie 2000:115). والبحث المبني على النسبية النقدية لا يسعى إلى اكتشاف حقائق الحياة الاجتماعية وصيروراتها وظواهرها لأنها تبقى بعيدة المنال، ولأنها ببساطة "نسبية".

يقدم الفصل الثالث "طرق وتحليلات" مجموعة من الطرق والتحليلات التي تعتمد عليها الأبحاث في علم النفس الاجتماعي. ويتحدث القسم الأول من هذا الفصل عن الأبحاث الوصفية المعتمدة من طرف علماء النفس الاجتماعي النقدي والتجريبي. أما بقية أقسام هذا الفصل، فقد خصصت للمقاربات الخاصة بالأنموذجين التجريبي والنقدي.

يتم إتباع البحث الوصفي في كلا الأنموذجين التجريبي والنقدي لتمكين علماء النفس الاجتماعي من الوصف الدقيق للظواهر المدروسة. وتعد دراسة الخضوع/الطاعة بواسطة Milgram مثالا للبحث الوصفي وفقا للأنموذج التجريبي العلمي. تبين هذه الدراسة أن الناس العاديين يمكن استمالتهم للتصرف بقسوة وبرودة إذا تم الضغط عليهم لطاعة وجه سلطوي. وتحاول إثبات وجود الطاعة/الخضوع دون شرح لماذا وكيف يتم الحث على الطاعة والخضوع. بينما يعتبر استعمال Hollway للتحاور الوصفي مثالا للبحث الوصفي في الأنموذج الاجتماعي البنائي. والغاية من ذلك، هي إشهار وإسماع أنماط فهم الناس لتجاربهم وآرائهم. أي أن البحث الوصفي وفق الأنموذج النقدي لا يركز على الجانب المنهجي بقدر ما يسعى إلى فهم واستبصار الطرق الخاصة التي من خلالها يتم فهم موضوع أو قضية معينة من طرف المستجوب.

أما القسم الثاني، فيدرس طرق وتحليلات في علم النفس التجريبي، إذ أنه يستعرض المنهج التجريبي ومنطلقاته النظرية والمقاربات الموظفة في هذا المنهج. على غرار العلوم الطبيعية (علوم الأرض مثلا)، فعلماء النفس الاجتماعي يقومون كذلك بتجارب ميدانية شريطة إمكانية خلق ظروف تجريبية مواتية. علاوة على التجريب الميداني، يتم كذلك إنجاز تجارب مخبرية في غرفة عادية معزولة عن العالم الخارجي لعزل الناس عن التأثيرات الخارجية ما أمكن. ويتم الاعتماد على عدة تقنيات لجمع المعطيات وتصنف إلى:

- تدابير المراقبة Observational measures، وتأخذ من الملاحظة المباشرة لسلوك الأفراد المعنيين بسؤال البحث.

- تدابير التقرير الذاتي self-report measures، وتتم عن طريق تقديم أجوبة لاستمارة أو سلم/جدول أسئلة، أو مقابلة/استجواب للتعرف على أراء ومواقف والإدراك الاجتماعي للناس.

- التدابير الضمنية implicit measures، وتهدف إلى التغلغل إلى الفكر اللاشعوري للفرد بطريقة غير مباشرة.

- البحث النوعي qualitative research، ويتميز بخاصية القياس غير المباشر وإدخال المعطيات غير الرقمية في عملية البحث.

علاوة على استراتيجيات البحث التالية:

- التمثيلية representativeness، وتعني ضرورة التأكد من أن الناس المعنيين بالدراسة (أو الذوات التجريبية experimental subjects) يمثلون الناس الذين ينطبق عليهم سؤال البحث أو النظرية.

- الواقعية realism، وتهتم بدرجة تطابق أو تقارب فضاء ومحيط التجربة مع شروط الحياة الحقيقية/ الواقعية real-life.

- المراقبة control، وتهدف إلى عزل المتغيرات الخارجية extraneous variables، ومراقبة استعمال المتغيرات المستقلة independent variables، وقياس المتغيرات المشروطة بدقة dependent variables.

يقدم القسم الأخير من الفصل الثالث مجموعة من الطرق والتحليلات في علم النفس النقدي. ويؤكد أن علم النفس النقدي يتبنى البنائية الاجتماعية كإطار نظري للبحث. وتهتم البنائية الاجتماعية بالوسائل المتنوعة لبناء الواقع الاجتماعي الموجود في الثقافة، لمعرفة وفهم ظروف استعمالها وتتبع تأثيرها على التجربة الإنسانية والفعل الاجتماعي. وتختلف عن الأنموذج التجريبي في عدم ادعاء الموضوعية والتمثيلية والواقعية والمراقبة والتقييم. وتعتمد على جمع المعطيات عن طريق تقنيات جمع النصوص المكتوبة، المحادثات، الحوارات، المناقشات، الاستمارات والصور. كما يعتبر تحليل الخطاب مقاربة مهمة في البحث الاجتماعي البنائي.

وقد طور علماء النفس الاجتماعي النقدي فروعاً من تحليل الخطاب مثل تحليل الممارسات الخطابية وتحليل الموارد الخطابية. ويعد تحليل الممارسات الخطابية نوعا من تحليل الخطاب الذي يهتم بكيفية استعمال الناس للموارد والإمكانيات الخطابية لبلوغ غايات متبادلة في التفاعل الاجتماعي. ومن أمثلة ذلك: اللغة المستعملة أو الخزانات اللغوية (أي الحديث الطبيعي أو المألوف). أما تحليل الموارد الخطابية، فهو نوع من تحليل الخطاب لا يهتم بالاستعمال الاستراتيجي والمدروس للخطاب في نص معين، وإنما كيفية عمل واشتغال الخطاب في وضعيات عامة كالسياق الاجتماعي والثقافي للخطاب، وكيفية إنتاجه واستمراريته وتطوره في تلك السياقات.

الجزء الثاني للكتاب: موضوعات في علم النفس الاجتماعي:

يحمل الجزء الثاني من هذا الكتاب اسم "موضوعات في علم النفس الاجتماعي"، ويشتمل على سبعة فصول تتطرق لأهم القضايا والأسئلة والإشكاليات التي تشد انتباه علماء النفس الاجتماعي، كما تؤرق بالهم في الوقت نفسه. يدرس الفصل الرابع "التوصل واللغة" مختلف الطرق التي يوظفها علم النفس الاجتماعي لمعرفة كيف يتواصل الناس فيما بينهم. ويركز أساساً على الوسيلة الأكثر أهميةً في التواصل وهي: اللغة. وتكمن أهمية اللغة في كونها تقع في قلب اهتمام علم النفس الاجتماعي النقدي، لارتباطها الوثيق بفهم مواقف الناس وعالمهم الاجتماعي. كما يهتم علم النفس الاجتماعي التجريبي بدراسة اللغويات الاجتماعية. هذه الأخيرة، ترتكز على اللسانيات وعلم اللغة النفسي لدراسة كيفية استعمال وتوظيف اللغة في الوضعيات والسياقات الاجتماعية في إطار نظرية التواصل. بموجب هذه النظرية، فالتواصل الإنساني يتميز عن التواصل الآلي بكونه نشيطاً وذو معنى وديناميكي واجتماعي. تتبنى نظرية التواصل على عدة مفاهيمية أساسية لفهم التواصل الإنساني. وتضم ستة عناصر: مصدر المعلومة والمرسل والرسالة والقناة والمستقبل والوجهة.

في هذا الفصل كذلك، تم التحدث عن التواصل غير الكلامي/غير اللفظي/غير الملفوظ، هذا النوع من التواصل يرافق نظيره الملفوظ أو الكلامي، ويلعب دور المدعم له، لأنه يعطي المعلومات عن الأحاسيس والمشاعر والانفعالات، كما يمكن أن يعوضه كما نجد في حركة اليدين المعبرة عن الرفض مثلا. ويدخل ضمن هذا النوع من التواصل: تعابير الوجه، التفرس، التواصل بالعين، وضعية الجسد وحركاته، المسافة بين الأشخاص، اللمس، الرائحة الخ.

يتكون الفصل الخامس الموسوم ب "فهم العالم الاجتماعي" من خمسة أقسام. فالقسم الأول، يهتم بطرق معالجة المعلومات من طرف الناس قصد فهم العالم الاجتماعي مثل تشكيل الانطباع impression formation، المفعول/ الأثر الأولي أثناء الحديث primacy and recency effect، الانحياز السلبي والإيجابي negative and positive bias . أما القسم الثاني، فينظر إلى أنموذج المعرفة الاجتماعية social cognition method للنظر في أصولها ومنطلقاتها، لبحث وتبيان كيفية وطرق فهم الناس للصيرورات والبنيات الاجتماعية. وتتمثل منطلقات وأصول المعرفة الاجتماعية على وجه التحديد في نظرية المعرفة النفسية العامة general psychological cognition، والتي أسسها Neisser Ultric (1966) انطلاقا من أعمال Bartlett (1932). وتقوم نظرية المعرفة الاجتماعية بربط المعرفة بالظواهر والوضعيات والصيرورات الاجتماعية بناء على استراتيجيات المعالجة processing strategies مثل التصنيف categorization، والتنميط streotyping، وترميز الأصناف encoding of categories، وخلق الشبكات الترابطية associative networks، والخطاطة schema.

أما القسم الثالث فيدرس نظرية الإسناد attribution theory من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي باعتبارها موضوعا خصبا وصعبا في الآن نفسه. وتقوم هذه النظرية على أعمال Heider الذي فصل بين "الإسناد الشخصي" personal attribution و"الإسناد غير الشخصي" أو "الوضعياتي" impersonal /situational attribution. ويقترح ما أسماه "الاستدلال المطابق" correspondent inference، وهي الاستدلالات أو الاستنتاجات التي يقوم بها الناس حول ما إذا كانوا يتصرفون بالتطابق مع أدوارهم الاجتماعية أو من خلال رغباتهم الفردية.

ويتناول القسم الرابع التطورات النظرية الأخيرة لميدان المعرفة الاجتماعية، متمثلة في نماذج المعالجة العميقة للمعرفة الاجتماعية التي طورها علماء النفس الاجتماعي الأوروبيون. هذه النماذج تركز على دور كل من اللغة والسياق الفعلي في نقل وأجرأة وتشغيل المعرفة الاجتماعية التي تصبح معقدة ومركبة في الوضعيات الحياتية الفعلية أو الحقيقية، إضافة إلى قابليتها على أن تكون محفزة أو محركة/معبئة. وتنقسم هذه الأجرأة إلى نوعين مختلفين من حيث طريقة المعالجات: المعالجة السطحية والمعالجة الآلية.

أما القسم الأخير من هذا الفصل، فيتطرق إلى أنموذج مخالف والمتمثل في نظرية البناء الشخصي personal construct، وحسب هذا الأنموذج الذي ابتكره George Kelly، فالصيرورات والظواهر النفسية شخصية/ ذاتية في المقام الأول؛ أي أنها تقع في ذهن الشخص. فالناس من هذا المنظور، علماء سذج/بسطاء naive scientists يقاربون الحياة عن طريق بناء مجموعة من الفرضيات الفعلية قصد التصرف. وكل حدث جديد يتم فهمه عن طريق البناء الشخصي الذي يستمد من التجربة الفردية. وكل مجموعة من الأشخاص الذين لديهم نفس البناء الشخصي تكون لديهم نفس التنشئة الاجتماعية.

يضم الفصل السادس "قيم ومواقف" أربعة أقسام أساسية. فالقسم الأول والثاني يقدمان نظرية الباحث الأمريكي Milton Rokeach (1973) حول القيم مرفقة بالدراسات التي قام بها بهذا الخصوص وبعض الأمثلة للقيم العابرة للثقافات كالفردانية والجمعية، مفهوم التراتبية وعلاقات السلطة بين الموظفين، الذكورة والأنوثة إلخ. وتبعاً لذلك، فنظام القيم هو تنظيم مستمر للمعتقدات المتعلقة بالأشكال المفضلة للسلوك (شخصية أو اجتماعية) أو الأوضاع النهائية للوجود وحياة الأفراد. والقيم أيضا، مجموعة تمثلات معرفية representations cognitive ليس فقط للحاجات الفردية وإنما للمتطلبات المجتمعية والمؤسساتية. وهي نتائج التقاء القوى الاجتماعية (مؤسسات التنشئة الاجتماعية) والنفسية (الحوافز والدوافع الذاتية) وانعكاسها على الفرد.

وحسب Rokeach، فوظائف القيم متعددة من حيث توجيهها لتفكيرنا وسلوكنا كأفراد. من بين وظائف القيم أنها توفر لنا القاعدة للحكم الاجتماعي على سلوكنا أو سلوك المجموعة التي ننتمي إليها أو غيرها من المجموعات الاجتماعية قصد مدحها أو لومها. وتقوم القيم كذلك بوظيفة توليد والحفاظ والدفاع عن شرف وتقدير المجموعة عن طريق تبرير أفكارها ومعتقداتها، إضافة إلى توجيه أراء المجموعة، فيما يخص مواقفها من القضايا الأخلاقية والاجتماعية. كما أنها تعد مصدر للحافزية حتى تحقيق الأهداف، ومرجعية لسلوكياتنا داخل المجموعة، وموجهة لانتمائنا، علاوة على وظيفة التأثير الاجتماعي فينا.

وقد قسم Rokeach القيم إلى صنفين أساسيين هما القيم الوسائطية/الوسائلية والقيم النهائية. فالنوع الأول يهم أشكال التصرف/السلوك، ويضم القيم الأخلاقية وقيم الكفايات (الذكاء، المنطق، التخيل). والنوع الثاني يهم الوضعيات النهائية كالغايات والطموحات، وهي تتفرع بدورها إلى قيم الوضعيات النهائية الفردية (راحة البال، الانعتاق/الخلاص)، وقيم الوضعيات النهائية الجماعية (الأخوة، السلم العالمي).

يركز القسم الثالث من هذا الفصل على مفهوم المواقف attitudes باعتباره من المفاهيم الأساسية في علم النفس الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي التجريبي على وجه التحديد، لأن دور المواقف يظهر جلياً في كل مستويات التأثير الاجتماعي. ويعرف Gordon Allport المواقف كاستعداد ذهني وعصبي منظم عن طريق التجربة يمارس تأثير خاص وديناميكي على استجابة

الفرد لكل الأشياء والوضعيات المحيطة به. وحسب Eagly and Chaiken (1998 :269) ، فالموقف هو ميول نفسي يعبر عن درجة من التأييد أو الاستياء اتجاه كيان معين. ويتكون الموقف عموماً من عناصر معرفية وعاطفية وسلوكية.

أما وظائف المواقف فهي كالتالي:

-وظيفة تثمين الأشياء

-وظيفة وسائطية/وسائلية (أو وظيفة نفعية)

-وظيفة الهوية الاجتماعية

-وظيفة الإبقاء وصيانة تقدير/احترام الذات

-وظيفة تنظيمية

-وظيفة تعبيرية

والوظائف السالفة للمواقف تعرف بدورها تغيراً من حيث الأهمية نظراً للعوامل التالية:

-الاختلافات الثقافية

-خصوصية المواقف

-قوة المواقف

-بروز وأهمية المواقف

يدرس القسم الرابع والأخير من الفصل السادس ظاهرة تغير المواقف attitudes change. ويعتبر الاتساق المعرفي cognitive consistancy أحد أسباب التي تؤدي إلى تغير المواقف في حالة ظهور تناقضات أو حالة تضارب و لا اتساق inconsistancy بين موقف الشخص والوضعية الجديدة لضمان التوازن equilibrium. ويرى Heider (1946) صاحب نظرية التوازن Balance Theory، أن الناس يبحثون عن التوازن في مواقفهم عن طريق تفادي أو تكييف أو تغيير حالة اللاتوازن التي قد تظهر في الحياة اليومية للأفراد. كما يمكن للإغواء persuasion أن يسفر عن تغير في المواقف وما يصاحب ذلك من تغير في السلوك. ويختلف الإغواء عن الإقناع convincing بكون الأول يسعى إلى التأثير على الشخص بمخاطبة مشاعره وأحاسيسه، بينما يسعى الثاني إلى إحداث تغيير في مواقف وسلوكيات الشخص عن

طريق تقديم أدلة وأفكار علمية تخاطب العقل. ولإحداث تغيير في الموقف، يمكن إتباع مجموعة من الطرق والمقاربات مثل:

-النموذج التواصلي The Communication Model

-نموذج الاستجابة المعرفية The Cognitive Response Model

-نموذج احتمال وضع The Elaboration Likelihood Model

-النموذج الكشفي المنهجي/النسقي The Heuristic-Systemic Model

ينقسم الفصل السابع المعنون ب " بناء العالم الاجتماعي" إلى ثلاثة أقسام. يهتم القسم الأول بعرض تاريخ التمثلات الاجتماعية social representations والعناصر الأساسية لمقاربة Serge Moscovici (1960)، حيث ربط بين التمثلات الاجتماعية الجمعية والتمثلات الاجتماعية الفردية لدى إميل دوركايم. ويركز هذا القسم أيضاً على التمثلات الاجتماعية للصحة والأمراض بناء على دراسة قامت بهاClaudine Herzlich.

يركز Moscovici في مفهومه حول التمثلات الاجتماعية حول أهمية الإدراك المشترك كوسيلة للتواصل بين الناس وكقاعدة للمجموعات الاجتماعية لتشكيل وبناء العالم الاجتماعي. بمعنى أن مشاركة التمثلات الاجتماعية العامة والشائعة بين الناس تجعلهم مجموعة اجتماعية متماسكة وليس مجرد مجموعة من الأفراد. فيما يتعلق بالتمثلات الاجتماعية للصحة والأمراض حسب دراسة Herzlich التي أجرتها على المجتمع الفرنسي سنة 1960 على وجه التحديد، فان تلك التمثلات الاجتماعية لا تشكل أضداداً قطبية polar opposites بل تصورات منفصلة بديلة alternative discrete conceptions. وقد ميزت بين ثلاث تمثلات اجتماعية أساسية للصحة، وهي:

-الصحة في فراغ (حالة انعدام الألم أو حالة عدم الوعي به) health-in-a-vacuum

-الحفاظ على الصحة reserve of health

-التوازن equilibrium

وثلاث تمثلات أساسية للصحة وهي:

-المرض كمدمر illness as destroyer

-المرض كمحرر illness as liberator

-المرض كانشغال illness as occupation

أما القسم الثاني من هذا الفصل، فيتطرق إلى نظرية الخطاب المنطقي discursive theory التي تعتبر القاعدة والأساس النظري للبحث التحليلي للخطاب. وينطوي هذا القسم على مقاربتين أساسين هما: الممارسات الخطابية discursive practices والموارد الخطابية discursive resources. فمقاربة الممارسات الخطابية تعتمد على الخطاب/الكلام speech (المبني على اللغة) كممارسة و كصيرورة اجتماعية من خلال التركيز على ما يفعله الناس بالخطاب وكل ما يحاولون الوصول إليه أثناء توظيف إستراتيجيات خطابية discursive strategies مختلفة. كما تقوم كذلك على تحليل المحادثة conversation analysis عن طريق دراسة وحدات وأشكال الحديث/التحادث الطبيعي واليومي كطرق افتتاح وإنهاء المحادثة وتبادل الأدوار في الحديث وكيفية استعمال اللغة. أما مقاربة الموارد الخطابية، فتقوم على علم النفس السردي narrative psychology. ويقصد به الطريقة التي يعطي بها الناس معنى ودلالة للعالم من خلال الحكي والحكايات والخرافات والأساطير كأشكال تمثيل طبيعية للنشاط الرمزي الإنساني.

أما القسم الثالث والأخير من هدا الفصل، فيعرض رأي علم النفس الخطابي /الاستطرادي discursive psychology تجاه نظريتي المواقف attitudes والنسْب /الإسناد attribution. ينظر علم النفس الاستطرادي إلى المواقف نظرة تفتيتية و تجزيئية atomic ما يحرمه من اكتشاف كيفية ترابطها وعلاقتها بالأحكام والعوامل الأخرى كالقيم. كما يعالج المواقف بطريقة معزولة تتم داخل عقول الأفراد مع تجاهل الصفات الذاتية المشتركة والبينية. إلى جانب ذلك، يدرس علم النفس الاستطرادي تغير المواقف وعلاقة ذلك بتغير السلوك مع تجاهل لأدوارها ووظائفها. فيما يتعلق بموقف علم النفس الاستطرادي من نظرية النسب/الإسناد، فالأخيرة يجب أن يتم جعلها جزءا لا يتجزأ من الممارسة الخطابية لأنها عملية سيميائية يتم نقلها عن طريق الثقافة، وموجودة في كل أشكال الخطاب التي تهدف إلى الرفع من قوة ومصلحة المجموعة. كما يعتبر علم النفس الاستطرادي الناس كمفاوضين negociators أكفاء للواقع، وكمستعملين جيدين لاستراتيجيات النسْب والإسناد.

يقدم الفصل الثامن "ذوات وهويات" تلخيصا لأفكار كل من Wiliam James و George Herbert Mead و Irving Goffman حول الذات. فالأول يميز بين "Me" (أنا)، وتعني الذات كما هي معروفة ومدركة، ومكونة من مادة وجوانب اجتماعية وروحية، وبين "I" (أنا) كذات عارفة ومدركة ومنتجة من طرف تدفق الوعي. والثاني يرى أن "Me" و"I" يدخلان في علاقة جدلية، وأن الذات انعكاسية لأنها قادرة على ملاحظة والتخطيط والاستجابة لأفكارها وسلوكها. أما Goffman، فقد اقترح أنموذجا مسرحياً للذات حيث يتكون التفاعل من "صورة الوجه"، لأن الناس يسعون جاهدين إلى الحفاظ على صورتهم (أي حفظ وجههم) وصورة الآخرين. فالعالم إذن شبيه بمسرح يلعب فيها الناس دور الممثلين في دراما الحياة.

كما يفصل هذا الفصل في جوانب الذات ويقسمها على النحو التالي:

-الذات الفردية: وهي الذات المدركة والواعية بوجودها. إنها الذات الفردية المتفردة بشخصيتها وبمجموعة فريدة من القيم والمواقف والمعتقدات.

-الذات الاجتماعية: وتعني مجموعة من الذوات الاجتماعية والتي تختلف باختلاف الوضعيات الاجتماعية. أي الذوات المحددة بالسياق الاجتماعي كمكان الوجود (خاص أو عام)، وضعيات رسمية أو غير رسمية ...

-الذات العلائقية: وهي الذات التي تتشكل من خلال العلاقات المترابطة للشخص مع الآخرين: العائلة، الأصدقاء، المجتمع الخ.

-الذات المحددة بيولوجيا: وتسمى الذات الطبيعية لأنها تنظر إلى الناس كنتاج للطبيعة الإنسانية؛ أي أنهم يولدون بصفات فطرية مشفرة وراثيا تشتغل كمحدد أساسي لطابعهم وشخصيتهم.

-الذات الذاتية المشتركة: ذات انعكاسية لأنها مستبصرة وفطنة وحدسية ومدركة لنفسها وممارسة لرقابة ذاتية. وذات متصلة لأنها تشارك ذاتيتها مع الآخرين عن طريق نظام مشترك للمعاني. وذات متموقعة في العالم، لأنها ليست منفصلة عنه. وذات مقصودة، لأن حضورها يتأسس على طرق هادفة وإستراتيجية لتفادي أي خطر قد يعترضها. ونتاج صيرورة الحضور في الممارسات عن طريق التنشئة الاجتماعية والنفسية.

وسم الفصل التاسع بعنوان "المجموعات"، ويهدف إلى تعريف معنى المجموعة ويقسمها إلى ثلاثة أنواع أساسية. فالنوع الأول يسمى المجموعات العرضية. هذه المجموعات تكون صغيرة ويلتقي الناس فيها لمدة قصيرة غالباً ما تكون ساعات فقط مع قدر أدنى من الالتزام والمشاركة. والنوع الثاني يطلق عليها المجموعات العضوية يتمتع فيها أفرادها بالعضوية حيت يلتزمون لأهداف وقيم مجموعتهم، ويمكن لعضويتهم أن تدوم لأسابيع أو لشهور أو لأعوام. أما النوع الثالث فيسمى مجموعات الهوية المرجعية، وهي المجموعات التي تعطي الهوية الاجتماعية للفرد لأنها تحدد انتماءه.

يتطرق هذا الفصل في قسمه الثاني لمسألة التأثير الاجتماعي في المجموعات. من تجليات هذا التأثير نجد مفهوم الامتثال obedience. ويتحقق الامتثال عندما تنجح الأغلبية في استمالة الأقلية للاذعان لقواعدها ومعاييرها ولأحكامها. كما نجد كذلك مفهوم المعايير norms أو قواعد السلوك. وتعني مبادئ السلوك المشتركة الصريحة والضمنية لدى أفراد مجموعة ما. كما أن القيم الثقافية لها تأثير اجتماعي كبير على الأفراد خاصة في المجتمعات ذات القيم الجمعية.

ويدرس القسم الثالث من هذا الفصل مفهوم قطبية المجموعة، والتي تتولد عندما تصدر مجموعة ما قرارا مشتركا يميل إلى القطبية يتسم بالتطرف خلافا للأحكام العادية لأفرادها. وهناك ثلاث نظريات تفسر ظاهرة قطبية المجموعة:

- نظرية المقارنة الاجتماعية social comparison theory: ويتنافس فيها الناس بينهم لتأييد أكبر ومتطرف للموقف المعياري/العادي للمجموعة.

- نظرية الحجج المقنعة persuasive arguments theory: حيت يتأثر الناس بالحجج الإضافية للآخرين مع تأييد أكثر لموقفهم.

- نظرية تصنيف الذات self-catergorization theory: عندما يظهر الناس ولاءهم للمجموعة بتقديم أحكام بعيدة عن حجج غير المنتمين للمجموعة.

ويهتم القسم الأخير من الفصل التاسع بالنزاعات البينية بين المجموعات وطرق حلها. تقع معظم هده النزعات في وضعيات يسعى فيها أعضاء مجموعة معينة التأكيد على الاختلافات بين مجموعتهم وبين المجموعات الأخرى ومحاولة الابتعاد عنها وتشويه صورتها. كما أنها تقع عندما تنهار معايير الثقة والتواصل واللعب النظيف، وعندما يغدو الصراع مسألة مبدئية. وللتقليل من حدة هذه الصراعات، تم اقتراح ما يلي:

-المشاركة بنجاح في تحقيق أهداف سامية.

-تغيير القلوب والعقول بواسطة التربية والدعاية.

-تجاوز وتغيير حدود الفئة أو المجموعة.

-زيادة التواصل المستدام والملتزم بين المجموعات والتعامل معها على قدم المساواة.

تختتم الكاتبة Wendy Stainton Rogers كتابها هذا بسؤال جوهري حول مآل و مستقبل علم النفس الاجتماعي. و تطرح جملة من الاقتراحات و التوصيات والأجوبة لهذا السؤال من خلال الفصل العاشر والأخير. ففي القسم الأول من هذا الفصل، تقدم الكاتبة دراسة لأشكال العرقية في علم النفس الاجتماعي وبعض الاقتراحات لتجاوزها. كما تدرس سبل العمل المشترك بين علماء النفس الاجتماعي وعلماء النفس الاجتماعي النقدي اعتمادا على أنموذج Shank (1998) الداعي إلى طريقة التقابل بين الأشياء غير قابلة للمقارنة. وفقا لذلك، فالقسم الأول لهذا الفصل يكشف الأصول العرقية لعلم النفس الاجتماعي، حيث صنفها إلى أصول عرقية علمية وأصول عرقية مؤسساتية. ويقصد بالصنف الأول ما ذهب إليه مجموعة من الكتاب والباحثين مثل McDougallو Bache (1895) اللذين اعتقدا بتفوق العرق الأبيض على العرق الأسود. وقد تصدى Richards (1997) لهذا الاعتقاد معتبرا إياه إحدى إفرازات علم النفس المثيرة

للسخرية التي ظهرت إلى حد الآن. والصنف الثاني الذي يعكس العرقية في علم النفس الاجتماعي توجد أصوله في المؤسسات، لأن التنشئة الاجتماعية تجعل من أفراد المجتمع ضحايا لأنها تكسبهم آليات التصنيف الموجهة والتلقائية لفهم العالم وتشكيل تفكير نمطي لديهم مما يؤدي إلى بناء آليات التحيز والأفكار القبلية. ولتفادي أشكال العرقية في علم النفس الاجتماعي بشقيها العلمي والمؤسساتي، تقترح الكاتبة جملة من التوصيات والمقترحات أهمها:

- على علم النفس الاجتماعي ابتكار مناهج ونظريات تعترف بالعوامل الثقافية كعناصر كامنة وملازمة في جميع العمليات والظواهر النفسية الاجتماعية ومن ثم جعلها جزءا لا يستغنى عنه في كل دراسة.

- على الباحثين أخذ السياق والثقافة بعين الاعتبار ووقف الادعاء أن أي دراسة أجريت على مجموعة معينة يمكن تعميم مصداقيتها وتطبيقها على مجموعات أخرى.

- على الأبحاث في علم النفس الاجتماعي أن تلتزم بأخلاقيات الاختلاف والتنوع وذلك بإدماج أكبر عدد ممكن من النظريات في دراسة واحدة والنهل من المناهج المستعملة في ميادين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والجغرافيا الاجتماعية وتكييفها مع علم النفس الاجتماعي.

في القسم الثاني والأخير، تعرض الباحثة Wendy Sainton Rogers كيفية الاستفادة المتبادلة بين علماء النفس الاجتماعي التجريبي وعلماء النفس الاجتماعي النقدي من أجل البحث المشترك عن طريق اعتماد طريقة التقابل بين الأشياء غير القابلة للمقارنة (نموذج شانك 1998). في هذا الصدد، قامت الباحثة بإقامة تقابل بين أمثلة من علم النفس الاجتماعي التجريبي وأخرى من علم النفس الاجتماعي النقدي لكشف المشترك بينها رغم استحالة الدمج والاندماج بين المجالين. ومن بين التقابلات التي قامت بها في كتابها هذا نجد:

-نظرة الدراسات التجريبية والنقدية للحكم المسبق.

-نظرة الدراسات التجريبية والنقدية لسلوك المجموعة.

خاتمة:

تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يقدم للطلاب والباحثين والمهتمين نظرة شمولية حول علم النفس الاجتماعي فيما يتعلق بتاريخه وواقعه ومآله. كما يبين نقط الاختلاف بين مقاربتين approaches أو "معسكرين" camps أو «قبيلتين" tribes كما يحلو لصاحبة هذا الكتاب تسميتهما. وتتجلى هاتين المقاربتين التي تصارع وتنافس إحداهما الأخرى حد التضارب واستحالة تحقيق وحدة واندماج بينهما في المقاربة التجريبية والمقاربة النقدية في علم النفس الاجتماعي. ويرجع السبب وراء هذا الاختلاف حسب الكاتبة إلى التضارب الصارخ في المرجعيات الابستمولوجية

والانطولوجية المؤطرة لكلتا المقاربتين (النظرة إلى المنهجية العلمية ووضع الإيديولوجية تم طبيعة العالم الاجتماعي).

وإذ تحاول الكاتبة التأسيس لمصالحة بين المعسكر التجريبي والمعسكر النقدي عن طريق الدعوة إلى التنسيق البحثي بين "القبيلتين" في مجالات علم النفس الاجتماعي والبحث عن نقط الالتقاء بين المقاربتين، فإنها تعترف بصعوبة بل استحالة تحقيق وحدة واندماج تام بينهما. كما تلفت أنظار الباحثين في علم النفس الاجتماعي إلى ضرورة الاهتمام بالمقاربة النقدية لكونها لا تزال مجالا خصبا جديدا وصاعدا بمقدوره فتح أفاق بحثية واستطلاعية واعدة وغنية ومفيدة.

إضاءات وشروحات:

(1) تتم ترجمته كذلك بعلم نفس الإنسان العادي (psychology of ordinary people).
(2) قسم من الفلسفة يهتم بطبيعة المعرفة (شروط المعرفة الصحيحة و كيفية الحصول عليها). أما في ميدان علم النفس الاجتماعي، فتهتم بالفرضيات المتعلقة بالمعرفة الصحيحة للعالم الاجتماعي (في مقابل الآراء والمعتقدات) و طرق الحصول عليها.

(3) قسم من الفلسفة يدرس ماهية الأشياء ووجودها في العالم. وفي ميدان علم النفس الاجتماعي، يهتم بالفرضيات المتعلقة بطبيعة العالم الاجتماعي: مكوناته، وحداته والعلاقة الموجودة بينها.

The effect of using reading comprehension strategy to acquire problem-solving skills in mathematics among tenth-grade students in Amman.

Amal Muhammad Abdullah Al-Bado, American University in Europe.

Abstract: The current study sought to investigate the effect of using the reading comprehension strategy in the unit of systems of linear equations, for the third intermediate grade on the development of problem-solving skills in mathematics. The researcher used the experimental approach - the semi-experimental design based on one group, where the study population consisted of the tenth grade at Arjan School in Amman Governorate year (2020/2019). The sample of the study included (25) students fromthe Arjan School in Amman Governoratethe study for the semester unit dealt with linear equations from the Tenth grade. The results of the study indicated the positive effect of teaching mathematics for the tenth grade of middle school using a reading comprehension strategy compared to the traditional method, where the results indicated that there were statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) between the pre and post-test of the study sample.
Keywords: Reading Comprehension Strategy, Developing Problem-Solving Skills.

Introduction:

The twenty-first century witnessed many scientific achievements in various fields of life. Therefore, educational institutions must strive to keep pace with progress in the field of education in all its forms and types when qualifying them for future teachers; to have a proud elite that contributes to building a promising educational future. There is no doubt that learning is an important thing in life, and that nations advance and prosper through learning, and learning has basics and theories identified by psychologists who have realized that learning must have scientific and philosophical theories that increase its importance.Adopting a learning theory when choosing a teaching method is important and necessary. Where the development of mathematics teaching in the past two centuries has greatly and rapidly made the traditional view of it as consisting of separate branches (arithmetic, geometry, algebra, analysis) unacceptable, as a group of scientists appeared calling for a comprehensive study of

mathematics,and that mathematics from simple arithmetic to the highest levels of abstraction in algebra, geometry, and analysis can be integrated and briefly described as the study of ordered binary (group and evidence).

Many types of research, studies, and field applications conducted in this field confirm the importance of looking at the method of teaching mathematics; because mathematics is the logical study of the quantity, quality, and interrelationship of things. It is also the science of the purely abstract sequential study of mathematical problems and systems, and it is one of the most useful and exciting sections of human knowledge. The reason for the difficulty of defining the word mathematics is attributed to the many topics it includes (Abu Amra, 2007). Accordingly, mathematics is no longer mental exercises, abstract skills, and symbolic relationships, but rather the process of providing students with a sound scientific method of thinking, making decisions, assuming responsibility, and creating full awareness among students of the uses of mathematics in social, economic, and medical life (Mina, 2002). From this standpoint, we realize the importance of mathematics contributed to the preparation of the individual by developing his ability to solve the problems he faces, regardless of their type and time. That is why those interested in the field of mathematics education advocate that all students experience problem-solving as part of their school mathematics.Problem-solving is the heart and soul of mathematics and is an important part of mathematicians' work. Hence, students can learn better about the nature of mathematics, and the activities of athletes, if they solve mathematical problems.

Solving the mathematical problem requires from students several skills, and mastering the skills provides the opportunity for students to better and properly direct their thinking, effort, and time in issues and solve mathematical problems a sound scientific solution, develops the ability to design an algorithm for any mathematical work and helps students understand mathematical ideas, concepts and generalizations conscious understanding. Following modern methods of teaching and strategies in teaching prepares students for a world centered on advanced technologies, and develops higher mental cognitive skills, such as problem-solving, thinking, data collection and analysis, proof, and problem-solving, and this falls within the scope of creativity and invention. The student while solving a question is like an artist. The creator exercises the pleasure, pleasure, and pain that the artist exercises in the creative process (Al-Ghurab, 2003).

Teaching methods and their differences are among the positive things in the teaching and learning process, and each educational situation has the appropriate teaching method for it, and each has its principles and foundations. Teaching methods and methods are among the basic components of the curriculum. Therefore, the educational goals and the content chosen by specialists in the curriculum can only be evaluated by the teacher and the methods he uses in teaching. Therefore, teaching can be considered as a link between students and the components of the curriculum, and the method in this way includes the educational situations that take place in the classroom and organized by the teacher and the method he follows so that he makes these situations effective and fruitful at the same time. The teacher must also make his lesson desirable to the students through the method of teaching he follows, and by stimulating the students' effectiveness and activity.It is very important to emphasize that the teacher is the base. It is not the method that is the basis, but rather it is a method that the teacher uses to communicate his information and accompanying it to the students; The method followed by the teacher in implementing the method of teaching in a way that distinguishes him from other teachers who use the same method and therefore is mainly related to the personal characteristics of the teacher. Therefore, this study was to investigate the effectiveness of using the reading comprehension strategy to develop problem-solving skills in mathematics.

The theoretical background of the study:

Reading comprehension skills are among the most important skills that a student must master and an essential element for success in acquiring them. Reading, in addition to being the indispensable basis for obtaining information, is the means that enhances and expands the student's linguistic knowledge and develops his ability to self-learn and continue for life.Failure of the student in this basic skill can be an obstacle to his ability to master the skills. With the progress that occurred in research related to learning and teaching reading and its assimilation at the end of the seventies of the twentieth century, the student became seen as having an active role and using several skills during reading such as guessing, making predictions, arriving at results, and inference. (Silberstein, 1987)

Reading comprehension: The scientific and educational heritage indicates that the concept of reading has developed at different stages, as Ibrahim (2002) mentioned the following:

-The concept of reading was confined to a narrow circle, its limits were the visual perception of written symbols, their recognition, and pronunciation, and a good reader was the correct performer.
-This concept changed as a result of educational research, where reading became a mental intellectual process, aimed at understanding, which is, translating these symbols into their meanings of ideas.
-Then this concept developed, by adding another element to it, which is the interaction of the reader with the read text in a way that makes him satisfied, discontented, admired, longed, pleased, sad, or the like, which is the result of criticism of the read, and interaction with it.
-Finally, the concept of reading moved to use what the reader understands, and what he draws from what he reads, in facing problems, and making use of it in vital situations.

(Snow, 2002) explained that the reader in the process of reading comprehension extracts and constructs meaning through interaction with the written text and that the comprehension process requires three main elements:

1. The reader and his abilities, knowledge, and experiences.
2. The text, whether printed or electronically visible.
3. The process of reading comprehension and its objectives and results.

Al-Baja (2002) defined reading as a mental, emotional, and motivational process that includes the interpretation of symbols, drawings that the reader receives through his eyes, understanding meanings, linking experience with these meanings, deduction, criticism, judgment, taste, and problem-solving.

The researcher believes that reading comprehension is that the process of reading comprehension is a complex interactive mental process between the reader and the text represented in deciphering and understanding the written text by relying on the reader on his previous knowledge, experience, trends, and culture to reach conclusions, judgments, and problem-solving.

And the problem in mathematics or the mathematical problem involves a question or issue that the student cannot answer immediately, so he is forced to make effort and use his previous experiences, and take advantage of the concepts and skills he had previously learned to reach the solution (Al-Sawa'i and Khashan, 2005).For this reason, the concept of the problem is related to the concept of the question. Every problem

necessarily includes a question, but not necessarily that every question is intended to be a problem. It is necessary to point out here the possible confusion that may occur between solving the issue and solving the problem in two aspects:

-Attitudes that give meaning to the concept, where the concept of the problem is linked to problematic situations whose solution is not immediately available and the ambiguity is wrapped up in how to reach the solution, while the concept of the issue is linked to more clear positions for the processing side, and sometimes includes clear references to it, some of which explicitly or implicitly refer to the use of Known algorithms, the application of a specific rule that has been used in the past, or the processing in a way that continues to be rehearsed.

-The cognitive level that work requires within the framework of the concept, issue calls for memorizing, remembering, and applying arithmetic rules, mathematical laws, and solving algorithms for certain categories of problems. On the other hand, working within the concept of the problem requires, in addition to remembering and applying, other skills, mental abilities, and cognitive energies at a higher level (Dagher, 2006).

(Zhang, 1992) classified reading comprehension strategies into four general types, which are cognitive strategies, such as prediction based on the reader's prior knowledge and text analysis, and compensatory strategies, which the reader uses when he encounters difficult words and concepts unknown to him, so he resorts to strategies such as the use of contextual clues, whether grammatical or Semantic text understanding, memory strategies, examples of which are making mental images about the subject of the text, classifying information into meaningful patterns, using semantic maps, and finally strategies applied by the student during multiple-choice tests, including reading questions and answers before reading the text to help them focus on the relevant information and thus their reading for a specific purpose.(Carrell and Eisterhold, 1983) stated that reading comprehension is an interactive process between the knowledge background of the reader and the text. Effective comprehension requires the ability to link the textual material with the reader's knowledge, and that understanding words, sentences, and the entire text require more than just relying on linguistic knowledge. He explained that knowledge is organized into units called mental schemas and that understanding the text requires activating the appropriate mental

schema, working on its continuous treatment, and evaluating its suitability for adoption in the process of understanding or ignoring it.

The stages of the reading comprehension strategy:(Andrei) sees that reading comprehension goes through several stages:

1. Sensory Perception: Sensory perception includes recognizing letters, words, and text surface indicators, meaning deciphering words by extracting the spelling and grammatical features of the readable text.
2. The activation process: It is related to searching in memory for information, and this activity is present at all levels of text processing. The process of distinguishing a letter requires a perceptual recognition process, and the activation does not take place letter after letter or syllable after syllable, but rather takes place comprehensively, as the retrieval occurs in Memory searches for the meaning of a word or group of words that has undergone deconstruction, and thus activation allows the reader to put into action the relevant information of the reader.
3. Inference: It is a cognitive strategy that uses the information that the reader has to enrich the information contained in the text, complete it, or transform it so that it is easy to understand and memorize, and inference is very important in discovering logical incoherence or confusion.
4. Prediction: It is a cognitive activity based on predicting information that is still not available, aiming to determine the true meaning of what is read, as it provides indicators that facilitate the selection of the best interpretation to continue reading.
5. Memorization activity: Long-term memorization is more achieved by semantic visualization, as the memorization of the whole text decreases more rapidly than the recall attributed to the semantic, and the information stored in the memory is prone to forgetting. Three factors affect memorization: the novelty of information, its relative importance, and its emotional value.
6. Retrieval and presentation activity: It is the retrieval of information that was stored in the memory after specific processing, as the retrieval of information is largely subject to the type of processing, and the factors that affect memorization (in Abdel Bari, 2010).

Problem-solving skills as classified by Galford and Hopfenra: Intelligence is generally considered a set of abilities, and problem-solving is an intelligence skill that reflects the student's mental abilities. They identified six special sub-factors, and a general factor related to the ability

to solve problems, which is the ability to think quickly about a set of properties of the object related to the problem.
-The ability to classify objects or ideas according to a specific criterion.
-The ability to find common relationships between the different characteristics of the problem or situation.
-The ability to think of different substitutions or problems.
-The ability to make a list of characteristics associated with the objective or position.
-The ability to elicit the prerequisites for the position.
-A general ability to solve problems (Fi Ghanem, 2009).

Ahmed classified the mathematical problems into five groups, and the Al-Bado (2015) called them the classification of mathematical problems according to the areas of cognitive goals:
1. Concept or Definition Problems: This type of problem aims to measure the students' ability to identify or recall a specific mathematical or axiomatic fact, theory, or definition.
2. Descriptive skills issues: It aims to train students to apply mathematical laws or to perform routine steps in solving problems that are solved by a specific routine mechanism.
3. Application problems: They represent the majority of the mathematical problems included in the mathematics courses in the three educational stages. This type of problem aims to train students to translate the verbal problem into a symbolic expression, and then find the value of the unknown symbols in the symbolic expression.
4. Open thinking problems: In these problems, the solution does not have a fixed form and is not based on a fixed mechanism for the solution. Students are the ones who choose the appropriate method for solving, which usually varies from one problem to another. Therefore, open thinking problems require a high level of thinking.
5. Situational problems: In this type, an educational situation is presented to the students, asking them to get out of it and overcome its difficulties.

The importance of solving mathematical problems:
Almost every part of our lives is affected by mathematics. Mathematics interferes with the simple and complex details of our daily lives. Mathematics has played a key role in the development of modern technology such as tools, techniques, materials, and energy sources that made our lives and work easier in daily life.

The importance of solving the mathematical problem can be summarized as follows:

1. A process that leads to new learning.
2. The student learns how to transfer concepts, terms, and skills to new situations.
3. Develop the ability to discover what is new.
4. An effective way to practice Mathematical skills.
5. Attitudes towards mathematics improve and the student feels that mathematics is meaningful.
6. A way to arouse intellectual curiosity among students (Abu Zina, 1997).

Previous studies:

The study of Bou Fateh (2016) aimed to know the nature of the relationship between the reading comprehension of metacognitive and its relationship to the working memory of dyslexic students at the level of the fifth year of primary school. The study was applied to a sample of (9) dyslexic students. To collect the data, the researchers applied the working memory test, and the results were that there is a positive direct relationship between reading comprehension and working memory among the dyslexic, and there are statistically significant differences in the reading comprehension of metacognitive among the dyslexic attributable to the performance in the working memory scale in favor of students with active working memory.

In a study to Al-Bado (2015), the study aimed to investigate the effect of using the computer in teaching the topics of modeling, consonance, and time-related rates for the twelfth-grade science on developing the problem-solving skill of female students, on the level of achievement, and attitudes towards mathematics. The researcher used the quasi-experimental method. The sample of the study consisted of (50) female students who are twelfth-grade students at Al-Riffa Secondary School for Girls in the second semester of the academic year (2011/2012) and they were divided into two divisions, where the first division was chosen as an experimental group consisted of (25) female students who studied the subjects using the computer and the secondgroup was as a control group, which was taught traditionally. The results of the study indicated the positive impact of teaching mathematics using the computer on both the development of problem-solving skills and achievement and the formation of positive attitudes towards mathematics compared with

female students who studied the same subjects traditionally. The results indicated that there were statistically significant differences at the significance level (α= 0.05) between the experimental and control groups in each of the three variables.

In a study by Alshaya (2019). The study aimed to identify the effectiveness of using the mind map strategy in developing the reading comprehension skills of the courses among students of the College of Education at Kuwait University, by comparing it with the traditional method (recitation) used by some faculty members at Kuwait University during their teaching of the courses. The quasi-experimental approach was used in this study, by applying the study tools, which included a test of reading comprehension skills, pre, and post, on the study sample, which consisted of (145) male and female students; divided into two groups; Controller (74) male and female students, who used the traditional method of teaching, and experimental (71) male and female students who used the mental map strategy, in the second semester of the academic year (2016/2017). The results revealed the high effectiveness of using the mind map in improving the creative reading skills of the experimental group members.

The current study agreed with previous studies in the curriculum and differed in how to activate the reading comprehension strategy, as most of the previous studies dealt with it as a dependent variable that changes by the type of variable affecting it, but the current study examined the effect of the reading comprehension strategy on problem-solving skills.

Aim of the study:

The current study aimed to know the effectiveness of using the reading comprehension strategy to develop problem-solving skills in mathematics for tenth-grade female students in the city of Amman.Specifically, the study sought to verify the validity of the following hypothesis: There are no statistically significant differences at the significance level (α = 0.05) between the pre-and post-test in developing the problem-solving skill of tenth-grade students according to the method of teaching using the reading comprehension strategy.

The study Problem:

Students' ability to solve mathematical problems has occupied a large part of the interest of researchers and practitioners in the field of mathematics teaching. Because the ability to solve problems requires abstract

mathematical thinking in different ways because of the verbal form or the complexity of the text and context, or because of the need for several different steps to obtain the solution and the result and may need to accumulate knowledge from several different branches of mathematics.There is almost agreed that the difficulty of solving problems in mathematics lies in the symbolic nature of the material, and its distance from the functional reality in students' lives, and that abstract mathematics is one of the reasons for students' reluctance to study it, in addition to the fact that mathematics is a cumulative science whose study requires previous information, and therefore follow-up and continuity, which leads to a noticeable deficiency in the horizontal and vertical sequencing process when studying basic concepts, facts, and skills.

From the researcher's experience in teaching mathematics for several years for several primary, preparatory and secondary levels, she noticed the students' reluctance to study mathematics, and weakness in their problem-solving skills, and there are other difficulties; Among these difficulties is the method of teaching that depends on indoctrination, giving rules and laws without focusing on allowing the student to reflect, research, investigate and discover the rules on his own. Most teachers confined their teaching to the exercises found in the textbook and did not enrich the curriculum with educational materials that help develop students' intellectual and creative abilities.Hence the idea of research in investigating the effectiveness of using the reading comprehension strategy to develop problem-solving skills in mathematics for tenth-grade female students in the city of Amman.

The limits of the study:

The results of this study were determined by the following limitations:

-Spatial determinants: The study examined a sample of (25) tenth students at Arjan School in Amman Governorate.

-Objective determinants: The study dealt with the unit of systems of linear equations from the tenth-grade book.

-Time limitations: the first semester of the academic year (2019/2020).

Study significance:

-The procedures and results of this study contribute to providing scientific material that is useful in developing or introducing new teaching methods for mathematics that focus on the student and take into account his needs.

-Providing teaching methods that help develop some flexibility among students in the method of processing and initiating problem-solving, in addition to developing and improving skills by combining education and practice.
-Research on the effectiveness of using the reading comprehension strategy in developing problem-solving skills in mathematics.

Study Terminology:

-The reading comprehension strategy: an interactive mental process that arises between the reader and the text, that leads to the re-formulation of meaning and the creation of multiple meanings, ideas, and attitudes on a topic. Thus, the reader generates trends, motives, and expectations that are in line with the available knowledge that affects the way the reader deals with the text and the way it organizes and reviews its contents. (Zimmermann and Hutchins, 2003)
-The problem: The problem is defined in mathematics or a mathematical problem that involves a question or issue that the student cannot answer immediately, so he is forced to make effort and use his previous experiences, and benefit from the concepts and skills he previously learned to reach the solution (Al-Sawa'i and Khashan, 2005).
-The concept of problem-solving:
-It is the processes that include skills and information that the student uses to solve the problem the student faces, and this skill begins with identifying the problem and ends with its solution (Badawi, 2003).
-It is a process through which the student can use mathematical information he has previously acquired, and relate it to the new problem to solve the problem, and it seems at first vague and does not know a way to it (Ibrahim, 2000).
-Problem-solving skill: a vital activity that a person performs, and practices at various levels of complexity, whenever he is assigned to perform a duty, or asked to decide on a topic, or asked to find appropriate and logical solutions to the problems he faces in public life (Al-Bado, 2015).

Study methodology and procedures:

Study Methodology: This study belongs to the category of quasi-experimental research in which the researcher studies the effect of one or more experimental variables on one or more dependent variable factors.Therefore, one of the designs of the quasi-experimental approach

was used in this study, more specifically the design known as the design of pre-and post-measurement for one group, and this method is used in the case of selecting one group of individuals in educational research conducted on students while they are in their classrooms. This design uses the same group and compares the results of the experiment in one condition and the results in another.

Study population: The study population consisted of tenth-grade students at Arjan School in Amman Governorate.The school was deliberately chosen, and the researcher chose this school because she is a teacher in it, and this gives her the facilities to conduct the current pilot study and help her female colleagues;which leads to ease of communication with the sample members and implementation of the experimental procedures.

Study sample: The study sample included (25) female students from Arjan School in Amman Governorate.

Study tools: To carry out the current study and to achieve its objectives, the researcher built a test in mathematics for the tenth grade for the entire first semester, and the description of the tool follows.

The test: where the researcher determined the general educational goals, then analyzed the educational content and analyzed the educational experiences that should be provided to students, and the cognitive-behavioral goals,To focus on the behavioral educational objectives, the researcher analyzed the content of the material through which the study will be applied, into concepts, facts, generalizations, and algorithms.The researcher also analyzed the content according to the classification of cognitive, emotional, and psychomotor goals. And then it built the test that depends on the previous information (linear equations, linear relations, and functions, linear functions, linear inequalities), and the test may consist of 30 multiple-choice questions.

Test Validity: Validity is the validity of the scale's scores in making certain interpretations.The researcher relied on finding the content validity, which requires matching between the test content and the content analysis of the subject and its teaching objectives. To the extent that the teaching objectives are represented in the test, the test is valid. The researcher presented the initial formulation of the test to a group of mentors and teachers in the Education Department in Amman

Governorate, whose number was (6), to explore their opinions on the test in terms of:

-The integrity and scientific accuracy of the question.
-The appropriateness of the question to measure the goal.
-The integrity and clarity of the linguistic formulation of the question.
-Record notes on the test or question in it.
-Determine the test time

The researcher then avoided the notes and modified the test in light of that, and all the experts agreed with the questions asked in these tests, and thus the tests were ready for implementation.

The difficulty and discrimination coefficient of the pre-test: The difficulty coefficient and the discrimination coefficient were calculated, which is one of the indicators of validity of the tests, and the difficulty coefficient is useful in clarifying the ease or difficulty of a question in the test, and the value of the difficulty coefficient is equal to (43%), which is a statistically acceptable value. The discrimination coefficient was also calculated, as the task of the discrimination coefficient is to determine the effectiveness of a question in distinguishing between a student with high ability and a weak student to the same extent that the test differentiates between them in the final grade in general. The value of the discrimination coefficient was (70%).

Calculation of reliability: The split-half method was used, by dividing the ten questions into two parts. The first with odd numbers and the second with even numbers. Spearman Brown's equation was used to calculate the reliability coefficient of the test, and the results showed a high degree of reliability of the study tool, as the value of the correlation coefficient was (0.86),By taking the square root, we get the subjective validity coefficient, which is (0.93), which is a high value that indicates the high test validity. The reliability was also calculated using Cronbach's alpha method, and the reliability coefficient was (0.90).

Study results and discussion:

To answer the hypothesis of the study, which states (there are no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) between the pre-and post-test in developing the problem-solving skill of tenth-grade students according to the method of teaching using the reading comprehension strategy).To test this hypothesis, the researcher used the t-test of the interconnected groups to calculate the differences

between the pre and post-application on the test preparation for the study, and the results came as in the table.

Table No. (1): T-test for interrelated groups to calculate the differences between the pre and post-application on the test preparation for the study.

pre-application n=25		Post application n=25		Freedom degree	T value	Effect size d	Effect size η^2	level of significance
36.53	2.71	44.03	3.39	24	5.6	2.045	0.511	0.01

It is clear from Table No. (1) that the value (T) of the differences between the pre-and post-application of the group in the direction of the post-application;Where the mean of the post-application was higher than the mean of the pre-application in the total score of the test preparation for the study;Which means that the null hypothesis which states that "there are no statistically significant differences at the significance level (α = 0.05) between the pre-and post-test in developing the problem-solving skill of tenth graders according to the method of teaching using the reading comprehension strategy" was not achieved.This indicates the effectiveness of using the reading comprehension strategy on developing the problem-solving skill of tenth-grade students according to the teaching method.To find out the effect size, eta square η^2 was calculated, and the d value was also found, which expresses the effect size.

Table No. (2): The suggested reference for determining the levels of the effect size for each of the measures of the effect size.

Used Scale	Effect size		
	Small	Medium	Large
d	0.2	0.5	0.8
η^2	0.01	0.06	0.14

Through what was shown by the results of Table No. (2) of the effectiveness of using the reading comprehension strategy in developing the problem-solving skill of tenth-grade students according to the

teaching method, the effect size is large and this indicates that the effect of using the reading comprehension strategy on improving the students' problem-solving skills.

The researcher attributes this result to the fact that reading comprehension is a solution to the problem, as it includes selecting the correct elements, classifying these elements with logical relationships, and determining the size of the impact and strength of each element, all with a mental process to try to understand each of the words that make up the subject.That is, it is an interactive constructive process practiced by the reader through reading content to derive the general meaning of the text. This process is inferred by the reader's possession of a set of behavioral indicators expressing this understanding, which contributes to identifying the elements of the problem.When the student meets the text, the reception process begins, i.e. taking the existing meaning, and from here the process of interaction between the student and the written text takes place, followed by processes of explanation, interpretation, analysis, and conclusion. The reader, interacting with it, judging it, and benefiting from it.

Recommendations:

1. Holding training courses for teachers to familiarize them with the advantages and methods of using the reading comprehension strategy.
2. Teachers adopt modern teaching methods and strategies paying attention to increasing their capabilities and developing their teaching skills by enrolling in training courses in modern teaching methods.
3. Conducting other studies similar to this study in the secondary stages, focusing on problem-solving skills.

Reference:

- Abdel Bari, Maher Shaaban (2010). Strategies for reading comprehension, their theoretical foundations, and their practical applications, Amman: Dar Al Masirah.
- Abu Amra, Rawda (2007). The conformity of the document of mathematics books in the international Palestinian curriculum in the field of geometry and measurement for the upper basic stage in (NCTM) with the standards of Gaza Governorate. Master Thesis. Gaza: Al-Azhar University.
- Abu Zina, Farid Kamel (1997). Mathematics, its curricula, and teaching principles. Jordan: Dar Al-Furqan.

- Al-Bado, Amal Muhammad (2015). The effect of teaching using the computer on developing problem-solving skills, cognitive achievement, and modifying the direction of the twelfth-grade students in mathematics in the United Arab Emirates. An-Najah University Journal of Research (Humanities), Palestine, Volume (29).
- Al-Baja, Abdel-Fattah (2002). Teaching children reading and writing skills, (2nd floor), Amman: Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution.
- Al-Ghurab, Ayman Muhammad (2003). E-learning is an introduction to non-traditional training. Egypt: Arab Organization for Administrative Development.
- Al-Sawaei, Othman, Khashan, Ayman (2005). Standards of Math and Science in the Classroom, Active Teaching of Math and Science Series. Dubai: Dar Al Qalam.
- Al-Shaya, Shaya Saud (2019). The effectiveness of using the golden map strategy in developing the reading comprehension skills of the students of the College of Education at Kuwait University The Educational Journal. pp. p. 15-51, mag. 33.
- Bou Fateh, Ben Issa, Mohamed, and Ahmed (2016). Metacognitive reading comprehension and its relation to working memory among dyslexic students at the fifth year primary level. A field study in some schools in the municipality of Laghouat. Teleji Laghout University.
- Carrell, P. and Eisterhold. J.C. (1983). Schema theory and ESL reading pedagogy. TESOL Quarterly, 17(4), 553-573.
- Dagher, Antoine (2006). Problem solving and mathematics education. Lebanon: Lebanese Association for Educational Sciences.
- Ghanem, Mahmoud Mohamed Ghanem (2009). Introduction to teaching thinking. Amman: House of Culture.
- Ibrahim, Abdel Alim (2002). Technical guide for teachers of the Arabic language, (14th floor), Cairo: Dar Al Maaref.
- Ibrahim, Magdy Aziz (2004). Teaching strategies and learning methods. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
- Mina, Fayez Murad (2002). A proposed theoretical background for educational research in mathematics education, the second annual scientific conference of the Association for Research in Mathematics Education. Guest House, Ain Shams University.
- Snow, C. 2002. Reading for understanding: toward a research and development program in reading comprehension, (1st ed.). Santa Monica, CA: Rand Corporation.
- Zhang, Z. (1992). English Reading Strategies, (1st ed.). Bijing: Transportation Press.

- Zimmermann, S., and Hutchins, C. (2003). Seven keys to comprehensions: How to help your kids read it and get it! (1st ed.). New York: Three Rivers Press.

La démocratie dans les pays arabo-musulmans selon Mohammed Abed Al-Jabri

Dr:FARIH REDOUANE, Titulaire d'un doctorat en pensée islamique et Religions comparées Faculté des lettres et sciences humaines-Sais Université Sidi Mohamed Ben Abdallah Fès, Maroc.

Master Langues et Sociétés, parcours Cultures de l'Espace méditerranéen et d'Europe Orientale –Univ Lorraine Nancy – france

Enseignant au Ministère de l'Éducation nationale et de l'Enseignement supérieur au Maroc

Résumé: Le problème de la démocratie est l'un des problèmes les plus célèbres de la pensée humaine, non limité à ses aspects philosophiques abstraits qui concernent l'homme, ses choix et sa volonté, et ses limites sur lui-même et l'univers. Mais il peut être considéré comme un problème religieux, un problème éthique et un problème psychologique, social, scientifique, économique et politique. De nombreux penseurs se sont intéressés à ce concept, dont le penseur et philosophe Muhammad Abed Al-Jaber, qui a écrit de nombreux livres axés sur l'analyse de l'esprit politique et intellectuel arabe.

Mots-clés : démocratie, pays arabo-musulmans, esprit politique arabe, société, tribu, dogme.

Democracy in Arab-Muslim countries

according to Mohammed Abed Al-Jabri

Abstract: The problem of democracy is one of the most famous problems of human thought, not limited to its abstract philosophical aspects which concern man, his choices and his will, and his limits on himself and the universe. But it can be seen as a religious problem, an ethical problem, and a psychological, social, scientific, economic and political problem. Many thinkers have taken an interest in this concept, including the thinker

and philosopher Muhammad Abed Al-Jaber, who has written numerous books focusing on the analysis of the Arab political and intellectual mind.

Key: Keywords: democracy, Arab-Islamic countries, Arab political spirit, society, tribe, faith.

الديمقراطية في الدول العربية الإسلامية عند محمد عابد الجابري

ملخص: تعد مشكلة الديمقراطية من أشهر مشاكل الفكر الإنساني، لا تقتصر على جوانبها الفلسفية المجردة التي تهم الإنسان، وخياراته وإرادته، وحدوده على نفسه وعلى الكون فحسب. لكن يمكن اعتبارها مشكلة دينية ومشكلة أخلاقية ومشكلة نفسية واجتماعية وعلمية واقتصادية وسياسية، وقد اهتم الكثير من المفكرين بهذا المفهوم ومنهم المفكر والفيلسوف محمد عابد الجابر الذي ألف العديد من الكتب التي اهتمت بتحليل العقل العربي السياسي والفكري.

الكلمات المفتاحية: الديموقراطية، البلدان العربية الإسلامية، العقل السياسي العربي، المجتمع، القبيلة، العقيدة.

Introduction Générale :

En général, le terme de " démocratie", cela peut être considéré comme un problème historique. Quelles que soient les études traitant à travers les âges et de leurs conceptions philosophiques et idéologiques, des recherches complémentaires sont nécessaires sur ce sujet, car le concept n'épuise pas l'importance théorique. Parce qu'il touche à la réalité pratique plusieurs divers aspects de la vie humaine.

Et si ce concept atteint de grandes réalisations à la fois en termes d'approche théorique et de réalisation dans les pays qui ont réalisé de grands progrès et prospérité. Cependant, ce concept doit encore être nourri et étendu sur le terrain pour les pays qui n'ont pas encore surmonté les problèmes de retard historique et de mobilité sociale, politique et économique, parmi lesquels les pays islamiques sous la pression de problèmes complexes. Parler de la démocratie en tant que droit fondamental des groupes individuels est l'un des tabous les plus intraitables où les individus peuvent être victimes de la torture, et de l'exil.

De ce point de vue, la démocratie devient un exemple pour tous les membres de la société dans son pays d'origine, ou un concept qui nécessite une approche, une étude et une analyse plus approfondies: la démocratie peut être décrite comme une valeur comportementale nécessaire au développement de la société. Beaucoup de penseurs arabes

modernes ont parlé de ce problème et l'ont appelé à le réaliser, mais je pense que le penseur marocain Mohammed Abed Al-Jabri a été capable d'aborder le concept épineux et de le traiter dans son contexte historique des sociétés arabes, en déconstruisant sa structure cognitive et ses diverses connotations. Il l'a lié à un certain nombre de concepts et d'idées associés à lui, et son arme dans cette analyse : son courage critique et sa connaissance de l'histoire arabe et islamique, lui permettant la possibilité d'une approche scientifique réussie.

Problématique :

La question essentielle qui se pose d'abord concerne la compréhension du problème de la démocratie tel que présenté par la société arabo-musulmane dans son développement historique, son présent et son avenir, c'est une question générale posée par la société à travers ses membres intellectuels et politiciens.

Cette étude nous amène à orienter notre recherche vers **la problématique suivante**: **comment rompre avec le triangle du «dogme», du «butin» et l'esprit tribal sur le plan politique et d'ériger un système démocratique politique et social à la place de l'ordre tribal et clanique, ou comment transformer le «dogme» en opinion et le «butin», synonyme d'un commerce equitable ou d'une économie rentière en une vraie économie productive?**

Il est aussi important de s'interroger sur la question de la place de la "démocratie "dans le monde arabo-musulman selon Al-Jabri . Cette question peut être répartie en certain nombre de sous-questions requises par le problème général:

- La démocratie dans la société humaine Comment s'est-elle posée dans le passé et le présent?

- Pourquoi ce concept a-t-il des expressions différentes et mélangées dans la société arabo-musulmane?

- Quelle est la valeur des approches théoriques de ce concept?

- Quelles sont les circonstances historiques et intellectuelles associées à ce concept par rapport à la relation de la société arabe avec la société occidentale ? Comment la société arabe a-t-elle emprunté ce slogan conceptuel?

Nous analyserons le livre d'Al-Jabri pour répondre aux éléments de la problématique, le livre est sous titré "la raison politique en Islam hier et aujourd'hui ". Cependant, ce livre n'élimine pas l'utilisation des autres références.

Objectifs de recherche:

-Connaître les concepts de base adoptés par Al-Jabri dans sa critique de l'esprit politique arabe.

-Connaître l'approche par laquelle Al-Jabri a analysé le concept de démocratie.

-comment Al-Jabri identifier le caratère intrinséquement musulman de l'esprit politique arabe.

-Les principaux objectifs qu'Al Jabri n'a cessé de défendre dans sa critique épistémologique pour instaurer la démocratie dans le monde arabe

Chapitre 1: **La vie intellectuelle de Mohammed Abed Al-Jabri**

1- Mohamed Abed Al-Jabri

1-1-Formations et diplômes universitaires:

-1967 Diplôme en philosophie, Université Mohammed V, Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat.
-1970 Doctorat en philosophie, Université Mohammed V, Faculté des lettres et Sciences Humaines, Rabat.
- Profession: Inspecteur et directeur pédagogique pour professeurs de philosophie.
- Depuis 1967, chargé de cours en philosophie et pensée islamique à l'Université Mohammed V, Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat.
- Professeur des Universités.

1-2- Les étapes les plus importantes de sa carrière:

-Mohammed Abed Al-Jabri fut un militant actif depuis le début des années 50 et l'un des dirigeants de l'Union socialiste des forces populaires (USFP) dont il a été membre du bureau exécutif, avant de démissionner

de l'action politique pour se consacrer entièrement à la pensée et aux recherches académiques.
-Mohammed abed Al-jabri professeur de philosophies à l'Université de Rabat depuis 1967 et figure de la gauche marocaine , M.A al-Jbri a participé dès 1966 à la rédaction de manuels d'enseignement qui ont été d'une grande utilité aux étudiants et enseignants de philosophie dans le Maghreb. Son souci pour l'enseignement s'est d'ailleurs exprimé d'autre part dans trois écrits où il traite de problèmes pédagogiques et intellectuels " (Ahmed Mahfoud et Marc Geoffroy , 1994,p:5).

2- Bibliographie

-1970 (Ar), Tribalisme et État: repères pour une théorie khaldounienne de l'histoire musulmane [archive].

-1973 (Ar), Lumières sur les problèmes d'enseignement au Maroc.

-1976 (Ar), Introduction à la philosophie des sciences (2 tomes).

-1977 (Ar), Pour une vision progressiste de nos problèmes intellectuels et éducatifs.

-1980 (Ar), Nous et la tradition. Lectures contemporaine de notre patrimoine philosophique (réed. 2006).

-1982 (Ar), Le discours arabe contemporain: étude analytique et critique.

-1984 (Ar), La formation de la raison arabe.

-1986 (Ar), La structure de la raison arabe.

-1988 (Ar), Les politiques d'enseignement dans le Maghreb arabe.

-1988 (Ar), Problématiques de la pensée arabe contemporaine.

-1988 (Ar), Le Maroc contemporain: particularité et identité… modernité et développement.

-1990 (Ar), La raison politique arabe.

-1990 (Ar), Le dialogue de l'Orient et de l'Occident (avec Hassan Hanafi).

-1991 (Ar), Tradition et modernité: études et débats.

-1994 (Fr), Introduction à la critique de la raison arabe [archive], traduit de l'arabe par Ahmed Mahfoud et Marc Geoffroy, Paris, éd. La Découverte (ISBN 270712379X). Traduction de Nous et la tradition et de Tradition et modernité.

-1994 (Ar), La question culturelle.

-1995 (Ar), Les intellectuels dans la civilisation arabo-musulmane: l'infortune d'Ibn Hanbal et le drame d'Averroès.

-1995 (Ar), La question de l'identité: l'arabité, l'islam et… l'occident.

-1996 (Ar), Religion, État et l'application de la Loi religieuse (Charia).

-1996 (Ar), Le projet du Renouveau arabe.

-1997 (Ar), La démocratie et les droits de l'homme.

-1997 (Ar), Quelques sujets de la pensée contemporaine.

-1997 (Ar), Point de vue: vers la reconstruction des sujets intellectuels de la pensée arabe contemporaine.

-1997 (Ar), Archéologie de la mémoire: de loin.

-1998 (Ar), Averroès : biographie et pensée.

-1999 (En), Arab-Islamic Philosophy: A Contemporary Critique [archive]. Trans. Aziz Abbassi. Austin: University of Texas Press, 1999. (ISBN 0-292-70480-1)

-2001 (Ar), La raison éthique arabe.

-2005 (Ar), Critique du besoin à la réforme.

-2006 (Ar), Introduction au Coran.

-2008 (Ar), La compréhension du Coran.

3- résumé du livre

"la raison politique arabe "de 392 pages , Ce livre étudie l'histoire de la culture arabo-musulmane dans la domaine de la raison politique , cette lecture se propose de contribuer au development de la vie politique et droit de l'homme et de la liberté dans le monde arabe.

Al-Jabri a réparti cette étude en deux grandes parties :

-Partie 1 : DÉTERMINANTS

De la Da'wa à l'État le dogme

De la Da'wa à l'État, la tribu

De la Da'wa à l'État, le butin

De l'Apostasie à la Discorde, la tribu

De l'Apostasie à la Discorde, le butin

De l'Apostasie à la Discorde, le dogme

-Partie 2 : MANIFESTATIONS

Instauration du règne politique

Mythologie de l'imâmat

Un mouvement éclairé

Idéologie du règne Sultanien et jurisprudence politique

Mohammed abed Al-Jabri a essayé de diagnostiquer la pratique politique dans le monde arabo-musulman à travers trois déterminants essentiels(

Dogme-Tribu-Butin) il a analysé dans dix chapitres la relation entre islam et politique et la constitution de d'état dans le monde arabe a travers les enjeux religieux ,politiques , économiques , et sociaux, pour "déconstruire ces trois réalités imbriquées, l'auteur emprunte des concepts clefs (l'inconscient politique, l'imaginaire social et l'espace politique) à R. Debray, à M. Foucault, à G. Balandier et à G. Lukacs. Bien qu'extraits des investigations effectuées dans les sociétés européennes industrialisées, ces concepts ont été habilement utilisés pour la description analytique de l'histoire complexe de l'islam des origines, des écrits jurisprudentiels et des discours idéologiques.(Nejmeddine,KHALFALLAH,2007,https://www.nonfiction.fr/article-219-critique_de_la_raison_politique_arabe.htm).

Al-Jabri dans la première partie a analysé l'histoire de l'Islam depuis sa naissance à travers deux temps : le temps du prophète et califes bien-guidés, il a présenté les rôles de ses trois déterminants dans la formation de la raison politique arabe depuis le temps de "da'wa muhammadiya" et puis leur rôle dans l'évolution de cet appel à l'établissement d'un état islamique, et dans la deuxième partie il a analysé l'état "sultanien " à travers le temps de calife Mu'âwiya et le temps de "Abbâssides" selon el jabri cette période est très importante car elle a connu plusieurs changements au niveau de la relation entre le peuple et le gouvernement , la place de calife dans cette période est une place très sensible qui repose sa légitimité sur l'appartenance à la tribu du Prophète , Al Jabri parle donc d'une nouvelle idéologie du « sultân », « représentant de Dieu sur la terre ».

Le discours politique emprunte ses principaux éléments aux mœurs princières et à la littérature politique perse connue sous le nom de Miroirs des princes ainsi qu'à la jurisprudence islamique née du hadîth (obéissance à l'imâm nécessaire au règne de l'ordre dans la communauté ».(Mohammed abed AL-Jabri, 2007,p:336) .

Chapitre 2 : Les approches d' Al-Jabri dans son analyse

La construction théorique du livre consiste en un réseau de concepts qui servent de déterminants précis du dogme, de la tribu et du butin.Ces trois déterminants, qui servent de système conceptuel aux Écritures, changent en fonction de l'évolution des temps et de l'évolution des changements politiques et économiques.

Ces déterminants établis par AL-Jabri sont inséparables des milieux intellectuels qu'il essaie de nous transmettre.

En termes de construction interne, le portail se compose de 50 pages et la conclusion de 13 pages, tandis que le côté analytique prend la majeure partie du livre .il a adopté son analyse de l'approche narrative historique, en employant de nombreuses sources historiques, qui parlent principalement du côté idéologique.

Al-Jabri a essayé, par la critique de la raison politique arabe, d'exposer le despotisme idéologique et la victoire de certains récits idéologiques aussi bien que des antécédents politiques. L'attitude critique d'Al jabri dans les récits religieux révèle à une mentalité idéologique.

les approches qu' Al-jabri à utlisé dans l'analyse de la raison politique arabe sont :

Etude thématique: qui se concentre sur l'analyse structurelle du texte, dans le sens de «traiter les textes comme un code, l'ensemble contrôle les constantes et enrichit les changements qui se produisent autour d'un seul axe » (Mohammed abed Al-Jabri,1986 p :23-24).

La critique politique de la littérature se fonde sur des détails thématiques , les adversaires de ce courant ont l'emblée mis en doute l'inutilité de la thématique , discipline dont la rigueur argumentative, disent-ils , laisse beaucoup à désirer . Etant donné ,cependant que l'analyse thématique est une rares techniques bien mises au point pour étudier le contenu des œuvres littéraires, il reste peu probable que la thématique disparaisse . ce sont les présupposés méthodologiques des nouveaux critiques plutôt que la thématique en tant que discipline qui font problème, pour éviter les thèses faibles , la critique thématique a besoin de réfléchir sur la nature de l'argumentation thématique ».(THOMAS Pavel, 1992 p:168-169).

-Analyse historique: C'est la deuxième étape qui comble les lacunes de l'analyse structurelle en reliant le texte avec «son champ historique dans toutes ses dimensions culturelles, idéologiques, politiques et sociales».Ce lien est nécessaire non seulement pour acquérir une compréhension historique de la pensée, mais aussi pour choisir la validité du modèle (structurel) » (Mohammed abed Al-Jabri, 1986 p : 24.) .

-Cette approche adoptée par AL-Jabri ne signifie pas le remaniement de l'histoire arabe, mais vise à tirer profit de l'histoire. L'importance de la conscience historique et les expériences passées est le seul outil pour construire l'avenir des nations.

-L'approche historique adoptée par al-Jabri dans sa critique de la raison politique arabe dépend de la mise en relation objective et dialectique des événements et des relations historiques, Il ne considère pas l'histoire comme une pile d'événements, mais une tentative d'analyser les influences internes et externes qui ont contribué à la formation de la raison politique arabe.

-Proposition idéologique: C'est aussi l'addition d'une autre étape systématique dans le processus de compréhension et de rationalisation de la fonction réalisée par cette pensée à un certain moment historique , les rôles idéologiques et politiques "de la pensée en question, à laquelle elle appartient Voyez comment la « divulgation du contenu idéologique du texte de notre patrimoine est la seule façon de le rendre contemporain pour lui-même pour devenir historiquement encore. » (Mohammed abed Al-Jabri, 2006, p:32) .

Al-Jabri n'a pas cherché à dissocier les idées idéologiques, contrairement il a tenté de les inclure dans son analyse pour critiquer la base de connaissances sur laquelle repose la raison arabe en corrigeant le concept de démocratie et sa relation avec "la Shura" et la religion.

Chapitre 3: Concept "la raison politique arabe " chez Al-Jabri:

Al Jabri a utilisé le terme "la raison" et n'a pas utilisé le terme "la pensée".

Il a choisi le terme «la raison » pour indiquer que son analyse de l'histoire politique est une analyse de l'outil de réflexion et du mécanisme de production d'idées chez les Arabes et les musulmans .Le mécanisme de la raison politique est la croyance et la croyance est dans le cœur comme on le dit habituellement en présence d'émotion. Et d'où le recrutement émotionnel qui accompagne le discours politique.

Dans son livre "la critique de la raison politique arabe" , Mohammed Al-Jabbri mentionne qu'il s'appuie sur la théorie de la raison constituée et la raison constituante , une théorie moderne formulée par le philosophe

français René Laland dans son livre : la raison et les normes. Pour essayer de comprendre la réponse à ces questions, faisons d'abord référence à la distinction de Laland entre le composant ou la raison constituée, et la raison constituante ou dominante:

- Le premier signifie l'activité mentale qui est réalisée par la pensée lorsque la recherche et l'étude qui façonne les concepts et détermine les principes, c'est-à-dire le talent dans laquelle chaque être humain peut dériver de la réalisation des relations entre les choses universelles et les principes nécessaires. C'est celui chez tous les gens.

- La seconde est la somme des principes et des règles que nous adoptons dans nos inférences ...c'est la raison comme a été trouvée dans une certaine période de temps [notez-vous ici l'historicité de la raison]en d'autres termes, c'est: le système de règles établi et accepté dans une période historique,ce qui lui donne une valeur absolue pendant cette période "(Mohammed abed Al-Jabri , 2006, p: 15).

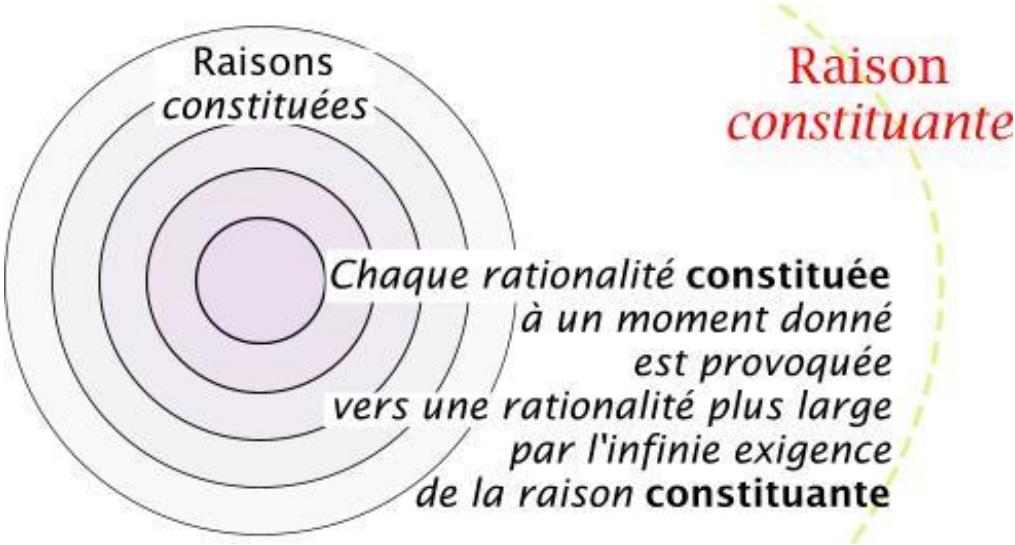

(http://www.meta-noia.org/Alters/V/Constituante-constituee.htm)

Al-Jabri a séparé entre la raison européen et la raison arabe, considérant le type de relations qui sont liées aux deux raisons.

1- La raison grec-européen : tourne autour de sa relation avec la nature et de la tentative de révéler ses secrets et ses interprétations.

2- la raison arabe : en trois pôles de " l'esprit, la nature et le Dieu " il ne traite pas le sujet " la raison "comme une structure métaphysique, mais plutôt comme un outil de production de la connaissance.

Nous notons qu'Al-Jabri n'a pas choisi le terme «raison» arbitrairement, mais à partir de ses connotations linguistiques trouvées dans les dictionnaires arabes

la raison signifie: la pensée, le cœur et l'âme.

La rénovation de la pensée arabe ou la modernisation de la raison arabe sont à nos yeux , condamnées à rester lettre morte tant qu'on ne se proposera pas avant tout de briser la structure de cette raison héritée de l'époque du déclin .le premier objet à dé-construire –au moyen d'une critique sévère et rigoureuse-devra être la constante structurale de cette raison , la pratique machinale de l'analogique que nous avons décrite .

Rénover la raison arabe veut dire , dans la perspective où nous nous plaçons, opérer une rupture épistémologique décisive avec la structure de la raison arabe de l'époque du Déclin et ses prolongement dans la pensée arabe moderne et contemporaine" (MAHFOUD Ahmed et GEOFFROY Marc,1994,p:48) ·C'est pourquoi Al-Jabri tente d'analyser la raison politique arabe en fonction de la nature de sa culture et de la façon dont il a contribué à sa formation et à son développement. L'étude de la raison politique arabe chez al- Jabir à travers l'analyse des concepts et des activités mentales qui nous donnent une image de la nature de la vision de l'homme arabe les choses et de la manière dont il pratique la politique.

Avant qu'AL-Jabri parle de la notion de la raison politique, a indiqué au terme "Subconscient politique " qu'il l'a emprunté de Régis Debray, mais il montre que le contenu du terme a un autre connotation.

le subconscient politique chez Régis Debray: met les rapports sociaux tels que les clans et le sectaire après les relations économiques, et que la fonction du concept est de mettre en évidence tout ce qui est tribal et religieux dans le comportement politique des sociétés européennes contemporaines.

Al-Jabri considère que le concept "subconscient politique" met les relations sectaires et tribales à l'avant-garde des relations afin qu'elles soient avant les relations économiques, et donc la fonction du

subconscient politique est de mettre en évidence tout ce qui est politique dans le comportement religieux dominant. En ce qui concerne la problématique de la raison politique arabe , Al-Jabri répond par ce qui suit:

"Pourquoi l'État en Europe a-t-il évolué de l'État du prince à l'État moderne, l'État de la modernité politique, l'État de droit et les institutions, l'État qui provient sa légitimité de la volonté du peuple? Mais les pays de l'Islam (les pays arabes, l'Iran et la Turquie) reste toujours le prince c'est l'État, et l'État c'est le prince" (Mohammed abed Al-Jabri, 2000, p : 17-18) .Dans le titre, nous voyons le mot «la raison politique arabe» et non «la raison politique islamique». Cela indique qu'Al-Jabri a essayé dans son projet intellectuel de ne pas limiter son travail dans le domaine religieux, son étude est donc une étude épistémologique. La raison de choisir le terme «raison arabe» plutôt que «raison islamique» parce que ce dernier se réfère à la critique de la raison théologique. AL- Jabri convaincu que "tout ce qui est décrit comme (islamique) se réfère directement à l'Islam comme une religion ,Ce n'était pas mon intention de chercher quelque chose de nommé (la raison religieuse islamique) "(AL-Jabri, 1999, p:277), mais son objectif (la critique de la raison de la civilisation islamique),Si nous voulons exprimer de (la raison de la civilisation islamique) il est nécessaire d'utiliser (l'esprit arabe) pour éviter la confusion qui découle de l'association du terme (islamique) avec la religion islamique dans l'esprit du musulman".(AL- Jabri, 1999, p :277).

Comme il voit que la langue arabe est la source de la connaissance et donc on peut pas parler de la culture islamique sans référence à la langue arabe et à la culture ancienne arabe.

Al-Jabri critique les récits qui disent que l'appel de Mohamed est venu saisir les trésors des Romains et des Perses et ainsi les lier au projet politique.

Chapitre 4: la démocratie selon Mohammed Abed AL-Jabri

1 - le concept de démocratie proposé par Al-Jabri dans la Renaissance moderne

Pour renouveler et moderniser la raison politique arabe et la libérer des idées irrationnels, Al-Jabri a présenté plusieurs solutions intellectuelles

basées principalement sur l'application idéale de la démocratie politique. Concernant la raison politique arabe, le renouvellement de ses trois déterminants, «la tribu, le butin et le dogme» est une condition nécessaire à la montée au niveau qui répond aux exigences de la Renaissance et du progrès dans l'ère actuelle,

Ce renouvellement, "le nouvellement des déterminants" ne peut se faire que par le travail Afin de réaliser la négation historique de ces déterminants , en les remplaçant par des alternatives historiques contemporaines, d'où la nécessité de combiner la critique de patrimoine civilisationnel ancien, et moderne" (MOHAMED Abed Al- Jabri, 2000, p:373).

Al-Jabri dit :"Je suis pleinement conscient que s'il y a une nation dans cet époque, intellectuellement et culturellement, a besoin de libérer a pensée au futur par une élimination des illusions passés, ses rêves et des projets qui n'ont pas été réalisés d'une part, et de libérer notre pensée de passé a cause de la faiblesse de notre réalité présente et nos peurs du futur et ses rêves d' autre part .Ce sont les nations du tiers monde, au premier rang desquels la nation arabe, qui était et reste une nation culturelle par excellence" (MOHAMED Abed Al-Jabri : http://www.aljabriabed.net/n52_01jab_pass.htm#_ednref4).

Par conséquent, pour parvenir à une véritable modernisation politique, " Il faudra faire une révolution intellectuelle critique de la réalité arabe dans tous ses aspects. Une révolution qui va au-delà des déterminants hérités de l'ancienne situation sociale aux nouveaux déterminants contemporains, selon une idéologie arabe issue de la réalité arabe et travaillant pour l'interpréter" (Mohammed Abed Al-Jabri,1990,p:181). Surtout avec le retour des déterminants précédents dans l'arène du sentiment politique et de l'influencer,

-Où notre présent vit une image semblable à son passé,

- La tribu est revenue de nouveau le devant de la scène politique,

- L'économie n'a pas changé sa tendance au "rente" basée sur la culture du "butin"

-La pensée s'est tournée vers une doctrine sectaire étroite.

Pour tout cela, Al-Jabri propose le renouvellement de la raison politique arabe basé sur :

- Transformer la tribu dans nos sociétés arabes à une organisation civile politique et moderne , des syndicats de la société civile, des sociétés libres, etc. En d'autres termes, Al-Jabri appelle à la transformation de la communauté tribale en une société dans laquelle il existe une distinction claire entre la société politique et la société civile.(Mohammed abed Al-Jabri,2000,p:374).

- Transformer le concept de butin au concept d'économie "Impôt" , et en d'autres termes, convertir l'économie basée sur la rente à une économie productive,

L'économie de rente avec toutes ses composantes et ses conséquences " le don ,et une mentalité basée sur la recherche de rente "est dominée dans la politique économique arabe.

- transformer le dogme à une simple opinion , au lieu d'une pensée sectaire et confessionnelle qui prétend posséder la vérité , il doit céder la place à la liberté de pensée, la liberté de la diversité et de la variation, et donc pour se libérer de l'autorité communautaire fermée, qu'elle soit religieuse ou partisane ou ethnique.

la conversion de la religion à un opinion , signifie:

se libérer l'esprit de l'autorité de la secte et l'esprit dogmatique: religieuse ou laïque, et a donc gérer les choses par un esprit discrétionnaire et critique (.(Mohammed abed Al-Jabri,2000,p:374) .

Selon Al –Jabri , seule une confrontation avec la tradition musulmane peut être efficace afin de rattraper le retard historique de la civilisation islamique face à son homologue occidentale. Toute coupure avec ce passé ne peut provenir de l'extérieur et , en l'occurrence , du paradigme moderniste occidental (MOHAMED Ourya,2016, p: 16) .

2- la pratique démocratique

Déterminer la manière de pratiquer la Shura par des élections démocratiques libres et déterminer la durée du mandat, attribuer la tâche de l'exécutif à un gouvernement responsable devant le parlement, déterminer les pouvoirs du chef de l'Etat et du gouvernement et de tenir

compte le conseil de la nation comme une source de législation, sont des conditions inévitables pour accéder à la modernité politique.

La sphère politique arabe est toujours dominée par le prince, et par la religion, comme au Moyen Age, et cela explique pourquoi les mouvements de protestation observés dans le monde arabe sont tous dirigés contre le Prince et contre les élites et leurs gouvernements.

Selon Al-Jabri : L'échec de ces transformations politiques dans le monde arabe maintenant , c'est que les élites arabes n'ont pas réussi à importer la modernité politique occidentale et à la planter dans leurs pays origines.

La sphère politique arabe est toujours dominée par le prince, et par la religion, comme au Moyen Age, et cela explique pourquoi les mouvements de protestation observés dans le monde arabe sont tous dirigés contre le Prince et contre les élites et leurs gouvernements.

En traitant de la question politique, étroitement liée à la question humanitaire dans la pensée arabo-musulmane, Al-Jabri estime « qu'il n'y a de solution à nos crises qu'en adoptant l'option de la démocratie politique qui, malgré ses imperfections, reste une nécessité nationale, car il n'existe aucun moyen de réaliser l'unité arabe, Que ce soit dans ses plus basses formes ou à ses plus hauts niveaux, il n'y a que deux moyens :par la force et par la libre volonté, ... par le moyen de l'armée ou le l'expression démocratique"(MOHAMED Abed Al-Jabri ,1990, p:162).

Tant que l'Etat territorial ,Ici, Al-Jabri ne fait pas de distinction entre les pays exportateurs de pétrole et non pétroliers) souffre, est incapable de suivre les développements actuels,

Le choix de la démocratie politique doit être adopté pour résoudre le problème du pluralisme dans le monde arabe, tant sur le plan religieux, notamment avec l'émergence du phénomène de l'extrémisme religieux et du fanatisme sectaire, ou au niveau de la diversité sociale, avec l'accroissement de problèmes des minorités dans les pays arabes.

Le but immédiat de la démocratie est de trouver la meilleure formule possible pour résoudre le problème de la gouvernance, et de rendre les gouvernants soumis à la volonté des gouvernés, ou les forcer de subir, de façon ordonnée et codifiée ,qui est effectivement protégée par des organes

et des institutions issu d'élections libres par tous les citoyens adultes de la population" (MOHAMED Abed Al-Jabri , 2004 , p: 57).

La question démocratique dans le monde arabo-musulman, selon al-Jabri, est liée à notre réalité actuelle, et il n'est donc pas possible de proposer une approche sérieuse et constructive, sauf à la lumière des tentatives et les expériences et les données ,Parce que la théorie de la démocratie est inutile si nous fuyons loin de la réalité, Dans cette perspective réaliste, Al-Jabri pose son opinion sur les fondements d'une construction démocratique saine" (MOHAMMED Abed AL-Jabri , 1999, p:118).

- Les droits de l'homme à la liberté et l'égalité et leurs dérivés, tels que le droit aux libertés démocratiques, le droit au travail et l'égalité des chances.

-l'État des institutions est un État dont l'entité est fondée sur des institutions politiques et civiles, supérieure aux individus indépendamment de leur rang et de leur appartenance ethnique, et partisane.

3- Les résultats les plus importants qu'Al-Jabri a conclus à travers la critique de l'esprit politique arabe:

-La nécessité de transformer la croyance en une simple opinion.

-La nécessité de transformer la tribu en une société politique civile moderne, régie par la loi, la justice sociale et l'égalité des chances sous l'égide de la démocratie.

-La nécessité de transformer le butin en une économie productive en imposant des taxes sur la production et la consommation, comme c'est le cas dans le capitalisme moderne, et la production d'un marché commun arabe intégré.

- La nécessité de transcender la lecture traditionnelle du patrimoine et de privilégier la critique épistémologique au détriment de l'anthropologie et la critique historique.

Tels sont les principaux objectifs qu'Al Jabri n'a cessé de défendre dans son long parcours de pédagogue, de militant et d'intellectuel .

Conclusion

la vision critique d'AL- Jabri de son projet " la critique de la raison politique voit que la modernisation de l'esprit politique arabe ne peut être réalisée qu'en modernisant ces trois déterminants qui ont dominé et affecté négativement la pratique politique arabe à travers l'histoire jusqu'à nos jours.

Au cours de l'analyse d'Al-Jabri sur les trois déterminants qui ont façonné le processus politique arabe, il a tenté de l'analyser à travers une approche sociologique objective en cherchant et en enquêtant sur diverses références historiques.

M.Abed Al-Jabri dénonce cette attitude qui s'enferme dans une perception traditionnelle du passé . Pour sortir de cette impasse, il préconise de revisiter le patrimoine arabo-musulman avec les outils de la pensée philosophique…,.il suggère une modernisation de représentations, c'est-à-dire un renouvellement de la conscience historique et des manifestations.

Ces trois déterminants ont été considérés par al-Jabri comme des clés pour les premiers signes de changement politique , alors Comment?

Al-Jabri estime que les trois déterminants sont des clés si leurs connotations sont converties à d'autres significations plus ouverts. Ce qui est exprimé par la conversion du dogme à l'opinion et le butin à l'économie du développement et la tribu aux institutions démocratiques sous l'égide de l'électorat élu par rotation selon la volonté du peuple.

Selon AL-Jabri, pour se libérer l'esprit arabe et pour installer un régime démocratique, il faut chercher des solutions efficaces , en adoptant des nouvelles lois ayant pour base la Charte des Droits de l'Homme: La liberté de la pensée , l'égalité et leur dérivé, tels quel droit au travail, liberté au croyance , liberté de rassemblement …etc .Il voit que la pratique de la démocratie permettra d'atteindre tous nos objectifs vers L'état des institutions, un État dont l'entité est fondée sur des institutions politiques et civiles. Un État fondé sur La législation des partis et des rassemblements politiques conformément à la Constitution. « La pensée arabe contemporaine est donc appelée à critiquer la société, à critiquer l'économie, à critiquer l'esprit, l'esprit abstrait et l'esprit politique ... Sans pratiquer ce genre de critique dans un esprit scientifique. "Chaque discussion sur la renaissances , le progrès et l'unité dans le monde arabe reste des simples vœux pieux et de rêves ...Et la tentative que nous avons faite dans ce livre et dans nos autres livres ne voulons pas mettre un

commencement,... et ensuite le sujet restera ouvert longtemps" (MOHAMED Abed Al- Jabri, 2000, p:374).

Enfin l' État selon AL-Jabri c'est l'état des citoyens qu'ils ont la responsabilité de choisir en toute liberté sans peur leurs dirigeants et leurs élus,

Ouvrages

1.ABDERREZAK Dourari,(2000) " De la laicité en Islam selon Mohammad Abed AL-Jâbirî" , Insaniyat , n°11.

2.Ahmed Mahfoud et Marc Geoffroy (1994), "Introduction à la critique de la raison arabe Mohammed Abed Al-Jabri " Ed : la Découverte ,Institut du monde arabe DL .V 1 ., Paris, France.

3. AXEL Gosseries , ANNE-Christine Habbard, JOELE Zask (2008), " la justice environnementale " Raison publique ethique ,politique et société n°8 ,PUPS.

4.Ibn khaldoun,al muqaddima al juz' 3 tahqîq 'abd al wâfî , dâr nahdat Misr li at tab' wa an nasr tab'a 3, al qâhira,

5. MAHFOUD Ahmed et GEOFFROY Marc (1994), "Introduction à la critique de la raison arabe Mohammed Abed Al-Jabri " Ed : la Découverte ,Institut du monde arabe, Paris,France.

6. MOHAMED Abed Al- Jabri, ,(2000)" al ʿaql al siyâsiy al ʿarabiy muḥaddidâtuh wa tajalliyâtuh العقل السياسي العربي مقدماته و تجلياته "Markaz dirâsât al wahda al ʿarabiyya , silsilat naqd al ʿaql al ʿarabiy 3 ,aṭ ṭabʿa 4, Bayrût, Lubnân.

7. MOHAMED Abed Al- Jabri, , (1999)" al mas'ala aṯ ṯaqâfiyya fî al waṭan al ʿarabiy المسألة الثقافية في الوطن العربي " Markaz dirâsât al wahda al ʿarabiyya , silsilat aṯ ṯaqâfa al qawmiyya 25 qadâya al fikr al 'arabiy 2 aṭ ṭabʿa 4, Bayrût, Lubnân.

8. MOHAMED Abed Al- Jabri,(1986) " naḥnu wa al turâṯ : qirâ'ât muʿâṣira fi turâṯina al falsafiy نحن و الثرات قراءة معاصرة في ثراتنا الفلسفي المعاصر" manšurât al markaz al ṯaqâfiy al ʿarabiy al ṭabʿa 4.

9.MOHAMED Abed Al-Jabri , (2004) " Ad dîmuqrâtiyya wa huqûq al 'insân الديموقراطية و حقوق الإنسان " Markaz dirâsât al wahda al 'arabiyya , tab'a 3 , bayrût-Lubnân.

10. MOHAMED Abed Al-Jabri ,(2006) " al turâṯ wa al ḥadâṯa التراث و الحداثة " dirâsât wa munâqšât, manšûrât dirâsât al waḥda al ʿarabiyya , al tabʿa 3, bayrût , lubnân.

11.MOHAMED Abed Al-Jabri ,(1990)" 'Iskâliyat al fikr al 'arabiy al mu'âsir إشكالية الفكر العربي المعاصر" Markaz dirâsât al wahda al 'arabiyya , tab'a 2 , bayrût-Lubnân.

12. MOHAMED Ourya ,(2016)" La pensée arabe actuelle Entre tradition et modernité " Edition L'Harmattan , paris.

13. MOHAMMED AbeD AL-Jabri , (1999) " ad dîn wa ad dawla wa tatbîq as sarî'a الدين و الدولة و تطبيق الشريعة " silisilat at taqâfa al qawmiyya , 29 , Markaz dirâsât al wahda al 'arabiyya bayrût Lubnân.

14.NAIMA EL Makrini, (2015) " Regards croisés sur les conditions d'une modernité arabo-musulmane Mohamed Arkoun et Mohammed al-Jabri "Academia –L'Harmattan , france.

15. THOMAS Pavel, (1992) "thématique et politique " Jacques Neefs, Marie-Claire Ropars "la politique des textes enjeux sociocritique pour Claude DUCHET" presse universitaire de Lille Première.

16.Abderrezak DourarDe la laïcité en Islam selon Mohammad Abid Al-Jâbirî URL : https://journals.openedition.org/insaniyat/7974

17.MOHAMED Abed Al-Jabri , " Al mâdî wa al mustaqbal , ayyuhumâ yahkum al 'ân "
URL: http://www.aljabriabed.net/n52_01jab_pass.htm#_ednref4

http://www.meta-noia.org/Alters/V/Constituante-constituee.htm

18.Mohammed abed Al-Jabri , 8 octobre 2017

URL: https://fr.wikipedia.org/wiki/Mohamed_Abed_Al-Jabri

19.Nejmeddine KHALFALLAH ,"Critique de la raison politique arabe" jeudi 08 novembre 2007.

URL:https://www.nonfiction.fr/articlecritique_de_la_raison_politique_arabe.htm

20.Nejmeddine KHALFALLAH ,"Critique de la raison politique arabe" jeudi 08 novembre 2007.

https://www.nonfiction.fr/article-219-critique_de_la_raison_politique_arabe.htm

Democratic Arabic Center chaiman:

Ammar Sharaan

Editor-in-chief:

Dr. Bahri Saber

Democratic Arabic Center for
Strategic,Political and Economic Studies

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739